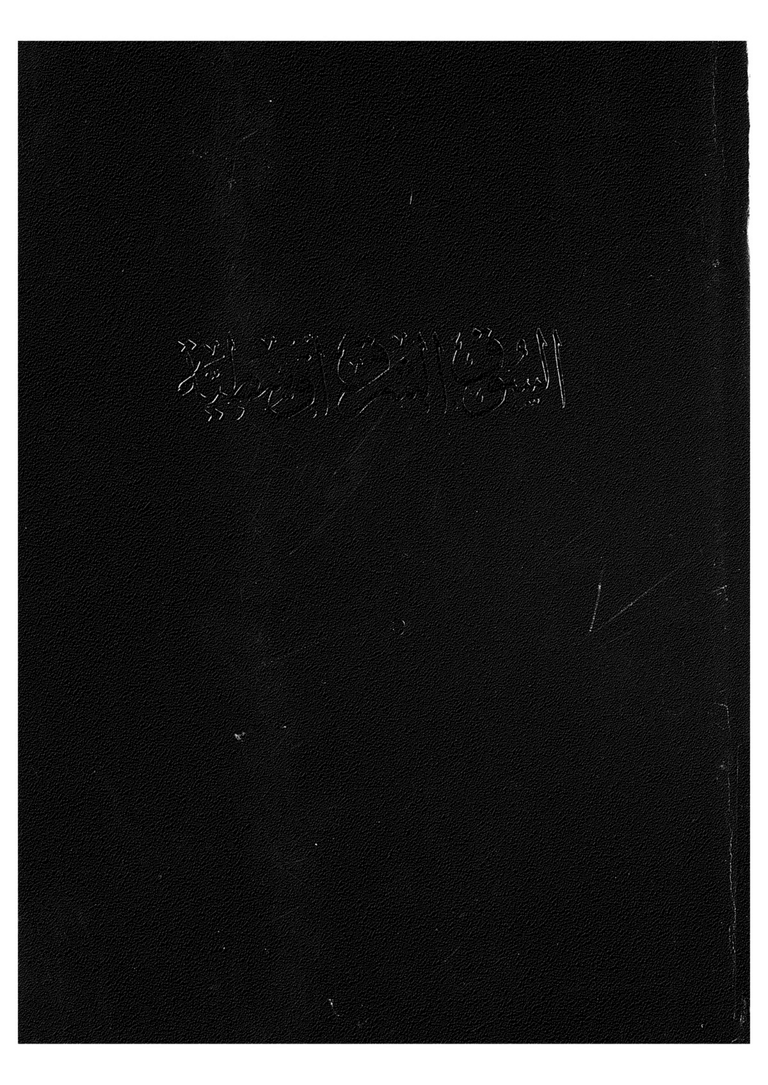



بسم الله الرحمن الرحيم

سوق شرق أوسطية

(المجلد الخامس)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣



مجلد رقم ٥

العنوان سوق شرق أوسطية

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
يوسف والى لـ" السياسى المصرى" فكرة السوق الشرق أوسطية .. ناصرية !!			
هلال السعيد	السياسى	١	٩٤-٠١-٠٢
استمرار المقاطعة ورفض النظام "الشرق أوسطى"			
مصطفى عبد السلام	المسلمون	٢	٩٤-٠١-٠٤
نحن والسوق الشرق أوسطية .. السوق لن يتحقق إلا بعد استكمال السلام			
سناء السعيد	الوفد	٣	٩٤-٠١-٠٩
التكامل الاقتصادى بين العرب وإسرائيل .. غير ممكن !			
هند الجوهرى	روزاليوسف	٦	٩٤-٠١-١٠
قضية ورأى			
محمد درويش	الاخبار	٧	٩٤-٠١-١٠
العرب أولى بصياغة مستقبلهم			
	العالم اليوم	٨	٩٤-٠١-١١
العرب بين المشروع القومى والسوق الشرق أوسطية			
أمينة النقاش	الاهالى	٩	٩٤-٠١-١٣
الحلم الاسرائيلى فى سوق الشرق الأوسط			
وجية ابو ذكرى	الاخبار	١١	٩٤-٠١-١٤
لا مبرر للخوف فلا توجد دولة تتمتع بميزة أو أهمية خاصة			
عادل شفيق	الاهرام	١٢	٩٤-٠١-١٧
" والسوق الشرق أوسطية لا تخيفنا"			
اسامة عجاج	اخرساعة	١٣	٩٤-٠١-١٩
هل صحيح أن السوق الشرق أوسطية تدعم السلام الاقليمى ؟			
رغيد الصلح	الحياة	١٥	٩٤-٠١-٢٠
د. عادل سمارة : السوق الشرق أوسطية تعنى اقتصاديات مشتركة بلا حدود			
خليل العسلى	العالم اليوم	١٧	٩٤-٠١-٢٠
الشرق أوسطية هل تستحق كل هذه التضحيات ؟			
جميل مطر	الجمهورية	١٨	٩٤-٠١-٢٠

مجلد رقم ٥ العنوان : سوق شرق أوسطية

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
٦٠% من نفط العالم عربى وهذا يكفى لبناء سوق شرق أوسطية			
امين اسكندر	العربى	٢٠	٢٤-٠١-٩٤
العروبة والإسلام وأهام السوق الشرق أوسطية			
خالد عبد الناصر	عكاظ	٢٢	٢٤-٠١-٩٤
لا خوف على الدول العربية من السوق شرق أوسطية			
صفوت ابو طالب	الجمهورية	٢٤	٢٦-٠١-٩٤
مستقبل المنطقة .. وحوار مفتوح :- بين "الفكرة العربية" و "الشرق أوسطية"			
سامية بولس	الجمهورية	٢٥	٢٧-٠١-٩٤
وفد من رجال الاعمال بأمريكا للمشاركة فى ندوة لوضع خطة عمل لمشروعات تعاون بين دول الشر			
رافت امين	الاهرام	٢٩	٣٠-٠١-٩٤
مستقبل السوق فى الشرق الأوسط			
محمد الطويل	اكتوبر	٣٠	٣٠-٠١-٩٤
مفهوم السوق الشرق أوسطية غامض من حيث مضمونها وأطرافها وتنفيذها			
	الاهرام	٣٤	٣٠-٠١-٩٤
السوق الشرق أوسطية والسوق الآسيوية الباسيكية			
عبد الحليم محمد على	الاهرام	٣٥	٣٠-٠١-٩٤
تدرس فتح فروع للبنوك الوطنية داخل دول المجلس			
عبد الناصر محمد	العالم اليوم	٣٦	٣٠-٠١-٩٤
السوق الشرق أوسطية قادمة .. وهذا ملامحها			
شهيرة الرافعى	الاهرام الاقتصادى	٣٨	٣١-٠١-٩٤
الخوف من اسرائيل .. لا مبرر له !			
	الاحرار	٤٣	٣١-٠١-٩٤
فى مؤتمر تحديات العالم :- "الشرق أوسطية " ليست بديلاً للنظام العربى			
	العربى	٤٣	٣١-٠١-٩٤
السوق العربية الاسرائيلية ترسى قواعدها			
وول ستريت جورنال	العالم اليوم	٤٤	٠١-٠٢-٩٤
بين "الفكرة العربية " .. والشرق أوسطية"			
	الجمهورية	٤٦	٠٣-٠٢-٩٤
الإدارة العربية ومفهوم اسرائيل للسلام			
مصطفى السعيد	الجمهورية	٤٧	٠٣-٠٢-٩٤
الحرب البادرة حول الشرق أوسطية			
ناصف يوسف حتي	الجمهورية	٤٩	٠٣-٠٢-٩٤

مجلد رقم ٥ سوق شرق أوسطية

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
كرة قدم و .. شرق أوسطية			
وضاح شرارة	الحياة	٥١	٩٤-٠٢-٠٤
لا خوف من السوق الشرق أوسطية .. ولكن !			
محمد سعد ابو عامود	العالم اليوم	٥٣	٩٤-٠٢-٠٥
مشروعات البنك الدولى الانمائية للتعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط			
ايلى قهوجى	العالم اليوم	٥٥	٩٤-٠٢-٠٦
أمريكا تعد إسرائيل للسوق الشرق أوسطية			
احمد ابو الفتح	الشرق الاوسط	٥٨	٩٤-٠٢-٠٦
القومية العربية فى مواجهة الشرق أوسطية			
خالد عبد الناصر	العربى	٦٠	٩٤-٠٢-٠٧
حلف الشرق الأوسط .. من الخمسينات الىالستينات			
حسين فهمي	الاخبار	٦٢	٩٤-٠٢-٠٧
البطالة وإنشاء " اتلسوق الشرق أوسطية " تتصدر مباحثات وزراء الاقتصاد العرب			
يوسف شاكر	الشرق الاوسط	٦٤	٩٤-٠٢-٠٨
نبض الفكر العربى فى مشروع الشرق أوسطية			
احمد حمروش	الشرق الاوسط	٦٥	٩٤-٠٢-٠٨
مخاطر السوق الشرق أوسطية			
مصطفى بكرى	الشعب	٦٧	٩٤-٠٢-١١
محافظ الإسماعيلية دول السوق الشرق أوسطبة متنافرة			
عبد الرحمن اسماعيل	الشعب	٦٨	٩٤-٠٢-١١
قليل من السياسة .. وكثير من العمل !			
احمد عباس صالح	الشرق الاوسط	٦٩	٩٤-٠٢-١١
اسرائيل تفتح "البوابة الفردية" للسوق الشرق أوسطية			
عصام الدسوقى	اكتوبر	٧١	٩٤-٠٢-١٣
"بعض الجدية" يصلح السوق			
على ابراهيم	الشرق الاوسط	٧٢	٩٤-٠٢-١٣
أوهام .. وحقائق شرق أوسطية			
رجب البنا	اكتوبر	٧٣	٩٤-٠٢-١٣
تعاون دول الشرق الأوسط يسبق التعاون مع دول المجموعة			
ناصر محمد حسين	العالم اليوم	٨٣	٩٤-٠٢-١٤
مصر والعروبة والشرق أوسطية			
عبد اللطيف الحنفى	الوفد	٨٤	٩٤-٠٢-١٤

مجلد رقم ٥ . سوق شرق أوسطية

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
"السوق الشرق أوسطية" مشروع مدمر للدول العربية لو لم تستعد لها			
حسن عباس دكى	العالم اليوم	٨٦	٩٤-٠٢-١٧
فى ظل تحديات السوق الشرق أوسطية وآثار الجات			
عبد الله احمد	الحقيقة	٨٨	٩٤-٠٢-١٩
العرب وإسرائيل حدود التعاون وقيوده			
عصام رفعت	الاهرام الاقتصادى	٨٩	٩٤-٠٢-٢١
فى مؤتمر بإيطاليا السوق الشرق أوسطية مشروع استعمارى			
	الاهالى	٩٥	٩٤-٠٢-٢٣
الجامعة العربية تحذر من السوق الشرق أوسطية			
	العالم اليوم	٩٦	٩٤-٠٢-٢٥
اسرائيل تهدف إلى السيطرة الكاملة على المنطقة قبل انتهاء عام ٢٠٠٠			
	الحقيقة	٩٨	٩٤-٠٢-٢٦
حملة التبشير بـ" الشرق أوسطية " فى ذروتها			
جميل مطر	الحياة	١٠٠	٩٤-٠٢-٢٧
التحول إلى اقتصاد السوق .. والوهم المشترك			
ابراهيم العيسوى	الاهالى	١٠٢	٩٤-٠٣-٠٣
اسرائيل و"اقتصاد السلام"			
روجر أوين	الحياة	١٠٥	٩٤-٠٣-٠٤
السوق تهدف إلى بناء اسرائيل العظمى وفرض الهيمنة الكاملة على الامة			
مصطفى بكرى	الحقيقة	١٠٦	٩٤-٠٣-٠٥
بناء مصر القوية قبل السوق الشرق أوسطية			
عباس الطرابلى	الوفد	١٠٨	٩٤-٠٣-١٠
مشروع اسرائيل الاقتصادى للشرق الأوسط : ٤ محاور و ٩ ملاحظات رئيسية			
عادل حسين	الشعب	١١٠	٩٤-٠٣-١١
الخبراء الاقتصاديون : السوق العربية المشتركة الطريق للمستقبل			
وجدى عبدالعزيز	العالم اليوم	١٢٠	٩٤-٠٣-١١
انسحابنا من المجلس .. اعتراف بالواقع المؤلم !!			
داليا الديب	السياسة	١٢٣	٩٤-٠٣-١٣
السوق الشرق أوسطية ليست بديلاً للنظام العربى لأنها هامشية سكانياً وجغرافياً			
محمد علام	الوسط	١٢٨	٩٤-٠٣-١٣
عبد المجيد : السلام لا يعنى منح اسرائيل مزايا اقتصادية			
اشرف الفقى	الحياة	١٣٢	٩٤-٠٣-١٤

مجلد رقم ٥ سوق شرق أوسطية .

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
دفاعاً عن السوق الشرق أوسطية			
محمد سيد احمد	الوسط	١٢٣	٩٤-٠٣-١٤
اسرائيل تدعو الامريكيين لبدء السوق السياحية الشرق أوسطية			
رضا هلال	العالم اليوم	١٢٥	٩٤-٠٣-١٥
"سوق شرق أوسطية" أم " نظام شرق أوسطى ؟			
محمود عبد الفضيل	الاهرام	١٣٦	٩٤-٠٣-١٦
افكار أولية حول النظام الشرق أوسطى			
ماجد كيالى	الشرق الاوسط	١٣٧	٩٤-٠٣-١٧
السوق الشرق أوسطية .. والاستعداد الواجب !!			
سامى متولى	الاهرام	١٤٢	٩٤-٠٣-١٨
ما بين الجوار والحوار والانكسار			
عبد الوهاب المسيرى	الشعب	١٤٣	٩٤-٠٣-١٨
الانفتاح على العالم .. شرورة وشروطه ؟!			
	الاهرام	١٤٦	٩٤-٠٣-١٩
مذكرة سرية : الجامعة العربية تدعو إلى استبعاد إسرائيل من التكتل الاقتصادى الإقليمى			
حسن عامر	العربى	١٤٨	٩٤-٠٣-٢١
السوق الشرق أوسية .. ومشروع التغريب !			
عبد الرارق عبده	الجمهورية	١٥١	٩٤-٠٣-٢٢
اسرائيل تواجه صعوبة المنافسة داخل الاسواق العربية .. وصادراتها بالنسبة للواردات العربية			
مجدى الدرجلى	الوفد	١٥٣	٩٤-٠٣-٢٢
الاستثمار بالمنطقة يتطلب استقرار سياسياً واقتصادياً ومؤسسات قانونية تحميه			
ايلى قهوجى	العالم اليوم	١٥٥	٩٤-٠٣-٢٢
السلام المرتهن والوليمة الموهومة			
ابراهيم سعد الدين	الاهرام	١٥٧	٩٤-٠٣-٢٣
مؤشرات استكمال مسيرة الاصلاح قبل البحث عن السوق			
اسامة سرايا	الاهرام	١٦٠	٩٤-٠٣-٢٣
فى المليان سوق الشرق أوسط الضربة الأخيرة للمنطقة			
حامد سليمان	الحقيقة	١٦١	٩٤-٠٣-٢٦
هذا الزمان الدعوة المسمومة			
فاروق جويدة	العالم اليوم	١٦٢	٩٤-٠٣-٢٧
"الالكترونيزم.. " للتطعيم ضد السوق الشرق أوسطية			
احمد عمر العطيفى	الاهرام الاقتصادى	١٦٣	٩٤-٠٣-٢٨

مجلد رقم ٥ سوق شرق أوسطية

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
السعدون : عائدات النفط فى دول الخليى انخفضت من ١٢٥ بليوناً فى الثمانينات إلى ٦٠ بليون دولار		الحياة	١٦٧	٩٤-٠٢-٠١
السوق الشرق أوسطية .. علامات استفهام ؟!	مدحت ابو الفضل	الشعب	١٦٩	٩٤-٠٤-٠١
السوق الشرق أوسطية تهدد التواجد العربى فى المنطقة !	ايناس عبد العليم	السياسى	١٧٢	٩٤-٠٤-٠٣
" الألكترونيزم.." لتطعيم ضد السوق الشرق أوسطية	احمد عمر العطيفى	الاهرام الاقتصادى	١٧٣	٩٤-٠٤-٠٤
تقرير اميركى جديد عن الحواجز التجارة يغطى بعض جوانب العلاقات مع الخليج ومصر واسرائيل	بتسى لاون المعلوف	الحياة	١٨٠	٩٤-٠٤-٠٤
تفاصيل اتفاق بيريز - خليل حول السوق الشرق أوسطية	محمود بكرى	الشعب	١٨٢	٩٤-٠٤-٠٥
لا توجد مقومات للسوق الشرق أوسطية	سناء السعيد	العالم اليوم	١٨٤	٩٤-٠٤-٠٧
شوقى البكرى : السوق المشتركة بالشرق الأوسط خلال ١٠ سنوات		العالم اليوم	١٨٥	٩٤-٠٤-٠٨
اتحاد الغرف العربية يرفض السوق " الشرق أوسطية"		العالم اليوم	١٨٦	٩٤-٠٤-٠٨
خريطة القوة الشرق أوسطية ومخاطر التقديرات العشوائية؟		الاهرام	١٨٧	٩٤-٠٤-٠٩
حتىلا تتحول إلى نمر اقتصادى..مصنوع من الورق البحث العلمى والتكنولوجيا: البوابةالذهبية للدخو	سالم عزام	الوفد	١٨٨	٩٤-٠٤-١٠
السوق الشرق أوسطية وتأثيرها على المنطقة تناقشها ندوة بالقاهرة اليوم		الاهرام	١٩٠	٩٤-٠٤-١١
"الالكترونيزم.. " للتطعيم ضد السوق الشرق أوسطية	احمد عمر العطيفى	الاهرام الاقتصادى	١٩١	٩٤-٠٤-١١
طابور الجمعية الشرق أوسطية !	محمد محمود الامام	العربى	١٩٦	٩٤-٠٤-١١
العروبة فى مواجهة الشرق أوسطية		العربى	٢٠٠	٩٤-٠٤-١١
فى ندوة السوق الشرق أوسطية : اطلاق قدرات القطاع الخاص	مجدى نجيب	الاخبار	٢٠١	٩٤-٠٤-١٢

مجلد رقم ٥ سوق شرق أوسطية

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
عمرو موسى : السوق الشرق اوسطية فكرة افتراضية			
فتحى محمود	الاهرام	٢٠٢	٩٤-٠٤-١٢
"السوق الشرق ـأوسطية" والعمل العربى			
احمد نافع	الاهرام	٢٠٣	٩٤-٠٤-١٥
عرفات وبيريز يرأسان ندوة حول الافاق الاقتصادية للمنطقة			
	الاهرام	٢٠٥	٩٤-٠٤-١٥
السوق الشرق أوسطية بقلم : أنطوان سيدهم			
انطوان سيدهم	وطنى	٢٠٦	٩٤-٠٤-١٧
البلدان العربية أمام خيارين : منطقة تجارة حرة أو سوق شرق أوسطية			
ندى جمعة	الوسط	٢٠٩	٩٤-٠٤-١٧
السوق الشرق أوسطية مجرد "بالونات"			
مصطفى عبد السلام	العالم اليوم	٢١١	٩٤-٠٤-١٧
الكرة الشرق أوسطية فى الملعب العربى "١"			
نعمان الزياتى	الاهرام الاقتصادى	٢١٢	٩٤-٠٤-١٨
لا للشرق أوسطية نهم للقومية العربية			
	العربى	٢١٨	٩٤-٠٤-١٨
مطلوب : هيئة شعبية عربية لتنظيم مقاطعة إسرائيل			
ابراهيم السومى غانم	العربى	٢١٩	٩٤-٠٤-١٨
انتبهوا : الحكومة بدأت تتعبد الشرق أوسطية			
عبد الرازق حسن	العربى	٢٢١	٩٤-٠٤-١٨
السوق الشرق أوسطية فكرة سابقة لأوانها			
امين محمد امين	الاهرام	٢٢٤	٩٤-٠٤-١٩
تجمع عربى .. أم تجمع أوسطى ؟			
احمد سيد حسن	الاهالى	٢٢٥	٩٤-٠٤-٢٠
ملاحظات منهجية حول العروبة والشرق أوسطية			
فتحى عبد الفتاح	العالم اليوم	٢٢٨	٩٤-٠٤-٢٠
الجامعة العربية حذرت عام ١٩٧٧ من قيام سوق شرق أوسطية			
	الاحرار	٢٣٠	٩٤-٠٤-٢١
واشنطن تتعهد للصهاينة برفع الحظر الاقتصادى العربى .. قريباً !!			
	الاحرار	٢٣٢	٩٤-٠٤-٢٣
عرب وإسرائيليون وأمريكيون فى ٦ لقاءات أخرها "خلوة مراكش" !			
محمد دليح	العربى	٢٣٥	٩٤-٠٤-٢٥

مجلد رقم ٥	سوق شرق أوسطية		
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اقرأ .. وتأمل ! تقرير للسفارة الملكية المصرية واشنطن			
محمد دلبح	العربي	٢٤١	٢٥-٠٤-٩٤

يوسف والى لـ « السياسى المصرى »
فكرة السوق الشرق أوسطية .. ناصرية !!

كتب هلال السعيد :

قال الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة فى تصريح خاص « للسياسى المصرى » أن فكرة السوق الشرق اوسطية ليس لى فضل فيها على الاطلاق ولكنها فكرة الرئيس الخالد الراحل جمال عبد الناصر الذى أصدر تعليماته بعد هزيمة ٥ يونيه ٦٧ بأنشاء مركز ابحاث الشرق الاوسط فى ديسمبر ١٩٦٧ بجامعة عين شمس وما زال المركز يعمل حتى الان ويصدر بحوثه العلمية الممتازة فى هذا المجال .

وقال الدكتور والى .. ان موضوع السوق الشرق اوسطية أسىء فهمه للاسف الشديد بين صفوة العلماء والسياسيين فى مصر .

وقال الدكتور والى .. عندما أطلقت هذا الاصطلاح السياسى من منطلق جهد واستقراء شخصى اثيرت هذه الدوامات فى الأفكار مع انى لم اقل لو اضف جديدا على صيحة جمال عبدالناصر منذ عام ١٩٦٧لكنى فى النهاية سعيد بأن ما طالبت بالتنبيه اليه أوجد نوعا من الافكار ما بين مؤيد ومعارض فى حين ان الموضوع كله اساسا له دراسات وأبحاث فى مراكز علمية كثيرة فى مصر ولا زلنا فى حاجة لمزيد من الافكار والدراسات العلمية والواقعيه



استمرار المقاطعة ورفض النظام «الشرق أوسطى»

كتب ـ مصطفى عبدالسلام:

□ اكد المؤتمر الدولى الثانى حول «التحديات التى تواجه العالم العربى فى ظل المتغيرات الدولية» على رفض فكرة النظام الشرق اوسطى لانه يتعارض مع الوفاق العربى، ويؤدى الى تفتيت وتمزيق العالم العربى واستنزاف موارده.

ودعا المؤتمر الذى اختتم اعماله حديثا بالقاهرة الى استمرار المقاطعة العربية للكيان الصهيونى. وقال د. عصمت عبدالمجيد ان المقاطعة بند دائم على اعمال مجلس الجامعة منذ عام ١٩٥٤م وانها قائمة الى أن تزول الاسباب الى أدت اليها وهو الاحتلال الصهيونى للاراضى المحتلة، وحيا المؤتمر الشعب الفلسطينى الصامد الذى يدافع عن حقوقه المشروعة ضد الاحتلال الصهيونى.

وشدد المشاركون فى المؤتمر على ضرورة حماية الامن القومى العربى، وذلك عن طريق احياء معاهدة الدفاع العربى المشترك، وتأسيس قوة ردع عربية، والعمل على سد الفجوة التكنولوجية بين العرب والكيان الصهيونى■

د. عاطف عبيد يتحدث للوفد:

نحن والسوق الشرق أوسطية ..
السوق لن يتحقق إلا بعد استكمال السلام

● لعل أحد أهم المرتكزات التي تهم اسرائيل في مباحثات السلام في المنطقة هو المرتكز الاقتصادي والذي تروج له علي كل الجبهات. ومن هنا برزت الدعوة الي سوق شرق أوسطية والتي جاءت مواكبة لاعتماد السياسة الدولية علي منطلقات اقتصادية في الأساس جسدت في كيانات اقتصادية كبري مثل السوق الأوروبية المشركة و«النافتا» وجنوب شرق آسيا.

ونتساءل ولكن ماذا عن المنطقة وهل هي مهيأة الآن لسوق شرق أوسطية؟

عن ذلك يتحدث للوفد الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال والتنمية الادارية والبيئة.

●● هل مكوناتنا وقدراتنا اليوم تمكننا من الدخول في سوق شرق أوسطية بصورة تخدم اهدافنا ولا نتحول فيها الي اداة تحتوي أو تابعين لآخرين؟

ـ د. عاطف عبيد: لو تملكنا الخوف من المنافسة لهزمنا أنفسنا بأنفسنا. ولو تملك كوريا الخوف من اليابان «التي كانت تستعمرها لما اصبحت كوريا الجنوبية. ولو تملك الخوف تايوان من اليابان وكوريا لما اصبحت تايوان. ولو تملك الخوف جنوب الصين من تايوان لما اصبحت جنوب الصين التي تتمتع بمعدل نمو ١٢٪ سنويا. ولو تمكن الخوف من هونج كونج من الصين لما أصبحت صادراتها مائة وعشرة مليارات دولار. وأقول نعم مكوناتنا وقدراتنا تمكننا من الدخول في سوق شرق أوسطية. ويجب الا يعترينا الخوف مما يمكن أن يحدث من تغييرات. فالخوف دوما دعوة الي الانهزامية.

●● التخوف يثار لما سبق وصرح به «بيريز» أحد واضعي معالم السوق الشرق أوسطية. عندما قال بأن اسرائيل تمثل الحضارة المنتجة بينما العالم من حولها يمثل الدول المستهلكة؟

ـ د. عاطف عبيد: هذا لا يخيفني. من يتصور انه منتج وسيظل هو المنتج الوحيد للأبد فهو واهم. اليابان تعاملت مع آسيا علي ذلك وهو ماتبين فيما بعد عدم صدقه.

●● لم تكن هناك فجوة تكنولوجية كتلك التي بيننا وبين اسرائيل؟

ـ د. عاطف عبيد: العامل الرئيسي الحاكم للتنمية هو قدرة المجتمع علي تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار. أما التقنية فقابلة للشراء، ليس هناك تقنية في العالم غير قابلة للشراء اللهم إلا ماهو مصنف منها علي أنه «سري للغاية».

سناء السعيد

●● السوق الشرق أوسطية تهدف الي حصول اسرائيل علي رؤوس الأموال العربية والخليجية من اجل دفع عملية التنمية وتحويل العالم العربي الي سوق استهلاكية؟

ـ د. عاطف عبيد: يجب ألا أتخوف. التعامل بين الضفة الغربية والشرقية للأردن واسرائيل تعاون معلن واستفادت منه الضفة الغربية والشرقية في مجال الزراعة. ومصر استفادت من التقنية الاسرائيلية في مجال الانتاج وعليه فأنا لم أتحول الي سوق مستهلكة. وعلي العكس استفدت من التقنية واشتريتها.

●● ماالذي يمكن أن يسلم إليه السوق الشرق أوسطي بالنسبة لنا كعالم عربي وهل يمكن أن يصب في صالحنا؟

ـ د. عاطف عبيد: أي تعاون اقتصادي مبني علي الاختيار الحر لابد أن يكون مفيدا. وأي فتح للنوافذ لابد أن يأتي بهواء نقي.

●● ولكن ماهو العامل الأساسي الذي يمكن أن يكون ركيزة لهذا التجمع الاقتصادي خاصة أن العامل السياسي وحده قد فشل في إلحاق دول أوروبية مثلا بالسوق الأوروبية المشتركة؟

ـ د. عاطف عبيد: هذا يتوقف علي مقدرة الموجودين في كل منطقة علي التحرك للاستفادة من هذا الكيان الجديد. ومن سيتحرك أسرع ومن سيغتنم الفرص المتاحة ومن سيوجد له مزايا نسبية هو الذي سيكسب.

●● نظر الي السوق الشرق أوسطية علي أنها عملية مفروضة من قبل أمريكا لتغيير هوية المنطقة؟

ـ د. عاطف عبيد: كلام غير صحيح ـ أمريكا لم تفرض شيئا. لو أن الفقراء في العالم قبلوا أن يظلوا فقراء لما أصبح في العالم اليوم أغنياء كانوا فقراء في الماضي.

●● التخوف أساسا ينبع من أن اسرائيل مدرجة في هذه السوق؟

ـ د. عاطف عبيد: لا يجب أن يكون هناك تخوف من تطور أي نوع من العلاقات مع أية دولة في العالم. لقد كان هناك ـ وفي يوم من الأيام ـ تخوف من التعامل مع الكتلة الشرقية ـ ثم مالبث توسيع قاعدة التعاون مع الكتلة الشرقية أن ساعد علي نمو الاقتصاد المصري. وكان هناك تخوف من ألا نستطيع التعامل مع الكتلة الغربية وعندما حدث التحول وبدأنا التعاون معها تطورت الصناعات والمنتجات المصرية. وبدأت تتعامل مع السوق الغربية.



د. عاطف عبيد

●● يظل السوق الشرق أوسطي أحد إفرازات النظام الدولي الذي تتفرد فيه أمريكا بالهيمنة؟

ـ د. عاطف عبيد: كما قلت الحديث عن السوق الشرق أوسطي ومناقشته وضع طبيعي فالشرق الأوسط في مرحلة جديدة لابد فيها من علاقات اقتصادية. فلا يستطيع المرء أن ينكر علي اسرائيل سعيها كي تحقق لها ميزة نسبية في المنطقة لأن هذه الأسواق هي الأقرب لها. إن العالم ينفتح أردنا أم لم نرد والخيارات مفتوحة والمهم أن ننظر الي مصلحتنا ونتعامل مع الشركاء الذين يخدمون هذه المصلحة سواء أكانوا من الشركاء التقليديين القدامي أو الشركاء الجدد.

●● كان يمكن أن تكون السوق الشرق أوسطية مبررة إذا جاءت بعد تحرير الأرض ـ ولكن ماتحاوله اسرائيل هو أن تحول المنطقة قبل ذلك لتكون سوقا لهم؟

ـ د. عاطف عبيد: اسرائيل تعلم تماما أن هذه الأسواق لن تفتح إلا بعد السلام. مايدور في أذهان رجال الأعمال الاسرائيليين من الاستفادة من وجود أسواق أكبر لن يتحقق إلا بعد استكمال رحلة السلام. بل إن السوق لن يتحدد لها شكل ولن تقوم إلا بعد السلام.

●● علي ضوء بحث ترتيبات قيام سوق شرق أوسطية قيل أن هناك اجتماعات مشتركة تمت بين رجال أعمال مصريين واسرائيليين؟



ـ د. عاطف عبيد: لا ـ لم يحدث أية اجتماعات بين رجال الأعمال المصريين والاسرائيليين ولكننا منفتحون ـ ولا نميز بين شخص وآخر. وحين تأتي مصلحة مصر نتعامل مع الجميع ولا نقيم فروقا ولا يقيدنا دين أو جنس أو جنسية. ولكن ماأشدد عليه هنا أن السلام أولا وقبل كل شيء. لأننا سنكون اكبر المستفيدين من السلام.

●● في مجال الخصخصة وبيع القطاع العام هناك مخاوف من أن يؤول البيع الي شركات يهودية. وأتساءل ماهي الركيزة التي يستند عليها بيع القطاع العام؟

ـ د. عاطف عبيد: حتي الآن لم يتقدم أحد يحمل الجنسية الاسرائيلية للشراء، المستثمرون الرئيسيون عرب أغلب الاستثمارات عربية ـ هذا تم بالنسبة للبيبسي كولا والكوكاكولا. بالنسبة للفنادق ـ شيراتون القاهرة العرض المقدم ستمكننا قيمته من إقامة ستة فنادق في سيناء. لقد تم الاتفاق معي علي أن الأرباح التي سيدرها الفندق ـ بعد تكوين شركة مشتركة للفندق بيني وبين المستثمر سيعاد استثمارها في فنادق جديدة ـ وهذا هو الاتفاق. لقد انتهي التفاوض لذلك. ومعني هذا أن عائد الربح لهذا الفندق سيتم استثماره في مصر لمدة عشر سنوات ومالحصل عليه من أموال ساعود لاستثمرها. فكأني بذلك أضاعف هذه الاستثمارات ثلاث مرات. هذا ماانتفاوض عليه. وتفكيرنا بالدرجة الأولي تفكير تنموي.

●● ماذا عن الاستثمارات في مجال استصلاح الأراضي في المناطق الجديدة؟

ـ د. عاطف عبيد: لدينا اكبر مشروع وهو ترعة السلام في سيناء. وتعتبر اكبر مشروع استصلاح أراض في تاريخ مصر منذ أيام الفراعنة. وتشمل ثمانمائة ألف فدان. وسينتهي المشروع في منتصف ١٩٩٦. والتكلفة بدون البنية الأساسية الداخلية ـ ثلاثة مليارات وخمسمائة الف جنيه مصري ـ أي مايعادل (١١٠٠ مليون دولار). التمويل يتم بعروض ميسرة من الصناديق العربية. وأهمها الصندوق الكويتي ـ القرض ميسر بفائدة ٢٪ علي ثلاثين سنة ـ هناك مشروع غرب النوبارية وشرق السويس يضم أربعمائة الف فدان بتمويل من الامارات ـ ويصل الي ٩٠٠ مليون جنيه وهي هدية. وسيظل قابلا للاستصلاح بعد ذلك مليون وسبعمائة الف فدان سيعتمدون علي ماتبقي لنا من حصة المياه.

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : [illegible] ١٩٩٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التكامل الاقتصادى بين العرب وإسرائيل .. غير ممكن !

كتبت هند الجوهرى :

قال كلود سارازان ، المستشار المالى لوزارة المالية الفرنسية للشرقين الادنى والاوسط ، إن احتمال التكامل الاقتصادى بين العرب وإسرائيل غير ممكن لاختلاف المكونات الاقتصادية بينهما خاصة تعداد السكان والناتج القومى الصافى وحجم الاستثمارات وقيمة الصادرات .

واشار سارازان فى تصريح لـ « روزاليوسف » ان السوق الشرق اوسطية المزمع إقامتها فى المنطقة ستحدث نموا نسبيا فى الرواج الاقتصادى للدول المعنية بالسوق تقدر بحوالى ١٠ ٪ فقط ، بينما لا تزيد اهمية هذه السوق للدول المتقدمة على ١٪ فقط ■

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٤



قضيــة ورأى

دخل تعبير السوق شرق اوسطية حياتنا الاقتصادية .. ومع دخوله وضع الكثيرون من العرب ايديهم على قلوبهم . اما رجال المال والاعمال منا فقد وضعوا يدهم الاخرى على جيوبهم !! ونسى الجميع ان تاريخنا حافل بدور التجار العرب وفضلهم على قارات الدنيا .. فمن خلالهم غزا الاسلام معاقل ديار فى اقصى الارض وادناها .. وبعيدا عن السيف والرمح - وبفضل المعاملة - انتشر الدين وتحقق الرواج والانتعاش الاقتصادى .. اذن لماذا الخوف والوجل .. نحن الاكثر عددا ونحن الاكثر موارد .. نحن اصحاب الارض التى اقمنا عليها حضارة تطلعت اليها كل دول العالم عبر القرون الماضية .. لماذا الخوف والوجل وهم لم يصنعوا شيئا الا مجرد علم رفعوه على ارض وديار عربية .. ومن مساعدات بلغت قيمتها اكثر من ١٨٠ مليار دولار يعيش الثلاثة ملايين نسمة التى تضمهم حدود الدولة ..

انها دعوة الى رجال المال والاعمال من المحيط الى الخليج .. كفانا ريبة وشك .. وكفى ماحدث للاموال العربية فى بنوك وبورصات الغرب .. حان الوقت فى عالم التكتلات الاقتصادية لننزع الشك والخوف وزرع بذور الثقة والتراحم .. لامفر من تكتل جديد اسمه سوق عربية مشتركة .. ترعاها الحكومات قبل ان يعمرها رجال المال والاعمال .. قادرة على مواجهة التكتلات العالمية التى يتم نسجها امام اعيننا كل يوم .. لامفر .. فالماضى وراءنا بكل ماحققه الاجداد فى عالم التجارة والاقتصاد والحاضر ينادينا حتى لايضيع منا المستقبل .

محمد درويش

العرب أولى بصياغة مستقبلهم

تستعد الدولة العبرية، وبسرعة، لاحتلال مقعد القيادة الاقتصادى فى المنطقة العربية - ومن ثم فى الشرق الأوسط بأسره — من خلال الإعداد النشيط فى كافة الاتجاهات لفترة ما بعد إحلال السلام، وذلك على كافة الأصعدة الاقتصادية والمالية والتجارية.

وفى حين يتصدى الإقتصاديون العرب - أو بالأحرى بعضهم - لبحث أبعاد مشروع الشرق أوسطية - الذى تروج له الدولة العبرية بدأب شديد، فإنه مما يدعو الى الدهشة ان تتسم ردود الأفعال العربية اما بالصمت المطبق أو بالحياد الظاهرى إزاء هذه المسألة الحيوية التى ستشكل - ان سلبا أو إيجابا - مستقبل المنطقة العربية كلها بدرجة ما على مدى عقود مقبلة.

وعلى الرغم من الأطروحات النظرية المستفيضة التى يتفنن فيها عدد من الاقتصاديين العرب حول قصور الاقتصاد الاسرائيلى، بمعايير الحجم أو القدرات الانتاجية، عن شغل هذا الدور الفضفاض، فإن صقور تل أبيب يبدون وكأنهم يضعون اللمسات الأخيرة على اقتصاد شرق أوسطى جديد، تستحوذ فيه الدولة اليهودية على كل الأدوار المؤثرة، بما فيها «المنظر»، «صاحب المشروع»، «المنظم» «الوسيط المالى»، «المركز التجارى».

على انه من الصعب تصور استحواذ الدولة اليهودية على كل هذه الأدوار المؤثرة ما لم تؤكد لنفسها وضع القوة الاقليمية الوحيدة فى المنطقة، وهو هدف يحرص قادة اسرائيل على تحقيقه من خلال التفوق النوعى غير المحدد عسكريا من ناحية، ولعب دور حارس المصالح الغربية من ناحية أخرى.

وتكفى نظرة يسيرة الى تصريحات أدلى بها قبل بضعة أيام شمعون بيريز وزير الخارجية الاسرائيل لادراك طبيعة ونوعية الدور الذى تتأهب الدولة العبرية للقيام به فى المرحلة المقبلة.

فقد تحدث بيريز عن «مستقبل تصبح فيه أسرائيل العاصمة المالية والتجارية للمنطقة كلها».. وهذا هو الجانب الاستراتيجى من المشروع الاسرائيلى.. اما فيما يتعلق بالتفاصيل، فقد أفاض الرجل فى الحديث عن دور اسرائيل «كمركز تجارى ومالى، تعبره خطوط الغاز والبترول فى كافة الاتجاهات داخل المنطقة» فضلا عن كونها مركزا للطرق وسكك الحديد التى «تعبر اسرائيل فيما بين الشرق الأوسط وأوروبا».

والسؤال هو : أين يقف العرب من «الشرق أوسطية» وبقية المشاريع الشبيهة التى تعد من قبل آخرين لإعادة صياغة مستقبلهم؟

العالم اليوم

المصدر : الأهالي



التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العرب بين المشروع القومى والسوق الشرق أوسطية

قبل أيام ، انهى المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ، أعماله فى العاصمة البحرينية المنامة ، بعد أن أجرى مناقشات موسعة ، حول المخاطر الناجمة ، عن الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى معتبرا النظام الشرق اوسطى ، هو اعظم تلك المخاطر على الاطلاق ـ فهو ينفى النظام العربى القائم ، ويعيد صياغة الجغرافيا السياسية للوطن العربى ، على أساس غير قومى ، ويطمس الهوية العربية ، ويهدد باحتوائها ، فى محيط أوسع من دول وأهداف ومصالح غير عربية !

ملامح المستقبل

وكان من الطبيعى ، أن تمتد مناقشات الحقوقيين العرب ، حول السوق الشرق أوسطية ، الى بحث مستقبل المشروع القومى العربى ، وهو عنوان الندوة ، التى أقامها مركز البحوث والدراسات القانونية بإتحاد المحامين الذى يرأسه « د . نور فرحات » ، على هامش اجتماعات المكتب الدائم ، ولعلها لم تكن مصادفة أن الندوة ، قد أدارت مناقشتها فى مبنى يحمل إسم « نادى العروبة » يعود تاريخ إنشائه الى عام ١٩٣٩ ، بما يبعث الدفء على الحوار المصرى البحرينى ، حول المشروع القومى ، فى مناخ تفتح الوعى العروبى ، به منذ وقت مبكر .

وفى الندوة التى شارك فيها من الجانب المصرى « د . رمزى زكى » ، ود . أحمد يوسف أحمد » ، وفى الجانب البحرينى د . محمد جابر الانصارى .. تباينت الاراء حول وجود المشروع القومى من عدمه ، لكنها تكاملت فى الحديث عن ملامح تشكيله المستقبلى .

فالمشروع القومى بمفهومه المتكامل غير قائم ، كما يقول د . أحمد يوسف ، لكنه يؤكد أن هناك أسسا متفقا عليها ضمنا تحدد ملامح هذا المشروع ، وتتمثل فى أهداف مشتركة له ، هى الاستقلال والتنمية والعدالة الاجتماعية ، وهى الأهداف التى ثارت حول أولوياتها خلافات حادة بين دعاة الفكر العروبى .

كما يرى د . احمد يوسف أن المشروع القومى العربى ، حقق خلال العقود الثلاثة الماضية ، قدرا من الانجازات ، على صعيد قضايا الاستقلال الوطنى ، وأشكال من العمل الوحدوى والتضامنى ، الا أنه اخفق فى تحقيق إنجازات ، فى قضايا الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

ويعتقد د . أحمد يوسف ، أن التحديات التى تواجه الفكر العروبى ، تتمثل فى استقرار المصالح الأمريكية بالمنطقة ، ومشاريع التسوية ، التى تفتح الباب للنظام الشرق أوسطى ، الذى يهدد بقاء حدود النظام العربى القائم .

وبرغم تأكيده على أن الحضارة العربية متداخلة مع الحضارة الاسلامية ، الا أنه يرى أن تصاعد قوى تيار الاسلام السياسى ، التى لا تعترف بالقوميين ، وتعتبر القومية العربية دسيسة إستعمارية ، يشكل تحديا إضافيا لفكرة العروبة .

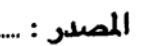
ويطرح د . يوسف عددا من العوامل ، التى يمكن أن تساهم فى إحياء التضامن العربى ، بينها صعود وزن العامل القومى فى التفاعلات الدولية الراهنة ، ورسوخ فى الهوية العربية على المستوى الوجدانى والاجتماعى فى انحاء الأمة ، وعجز الترتيبات التى يجرى إعدادها للمنطقة من خارجها ، وفى مقدمتها النظام الشرق أوسطى عن حل مشاكلها .

ويخلص د . أحمد يوسف الى نتيجة هامة تتمثل فى الدعوة لبذل جهد فكرى وسياسى ، لبلورة صيغة جديدة عن الوحدة العربية على ضوء الخبرات الماضية ، بعيدة عن صيغة الوحدة الاندماجية ، التى تثبت الأحداث الجارية ، أنها لم تعد ملائمة .

آثار النفط

وحمل « د . رمزى زكى » المسئولية الكبرى لانهيار التضامن العربى ، ونمو النزاعات القطرية والانكفاء على الذات ، الى استنزاف موارد النفط العربى ، فى أمور لا تتمشى مع أولويات المشاكل العربية ، ومع تحول سوق النفط من سوق يسيطر عليها البائعون الى سوق يسيطر عليها المشترون » ، زادت تبعية الدول العربية للعالم الخارجى وزاد اندماجها مع السوق الراسمالى العالمى ، على حساب التكامل والاندماج العربى ، وهو ما أصاب بالوهن مؤسسات العمل العربى المشترك .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

رسالة المنامة



أمينة النقاش

ويؤكد « د . رمزى زكى » أن فكرة السوق الشرق أوسطية ، تبرز كتجسيد لمخططات دولية ، تطمع فى الهيمنة على ثروات وموارد المنطقة ، كما تنبع من حقيقة المستقبل المحتمل لوضع إسرائيل فى المنطقة ، لو تمت تسوية عادلة للنزاع العربى الاسرائيلى ، مع إستمرار عزلة إسرائيل عربيا .

ويؤكد د . رمزى أن الضغوط الامريكية الاسرائيلية تجرى على قدم وساق الآن لانشاء السوق دون التوصل لأية تسوية ، لدمج اسرائيل فى المنطقة ، وتأمين سيطرتها على الموارد العربية ، والاحتفاظ بتفوقها العسكرى لمواجهة أى نهوض قومى عربى فى المستقبل .

ويرى د . رمزى زكى ، أن هناك إمكانية لاحياء الوعى بوحدة التاريخ والواقع والمصير العربى المشترك ، بالسعى لاقامة تجمع إقتصادى عربى يستند الى ميراث تجارب العمل الاقتصادى العربى المشترك ومؤسساته التى برزت منذ الحرب العالمية الثانية ، ومراجعة مسيرة تلك المؤسسات بهدف تطويرها ، لاقامة جماعة عربية اقتصادية ، تنسق بين اقطارها ، على قاعدة إحترام مبدأ السيادة القطرية والمصالح المتبادلة .

معركة الحضارة

يعتقد د . محمد جابر الأنصارى ، انه من الصعب الحكم عن مشروع قومى قائم ، بالنظر الى المؤشرات الراهنة . ويرى أن دعاة العروبة والقومية العربية ، يواجهون تحديات كبرى ، منها الاخفاقات التى تعرضت لها الفكرة فى الواقع ، سواء داخل البلد الواحد ، أو على الصعيد القومى ، بما انتهى بتمزيق الروابط الشعورية بين الشعوب ، وهى روابط لا يمكن أن يقوم مشروع قومى بدونها .

ويرى د . الأنصارى أن قضية العرب الأولى هى تخلفهم الحضارى ، ويقول أن معركة الحضارة ، هى أخطر المعارك التى يتعين عليهم خوضها ، دون أن يربط هذه المعركة بأى بعد اجتماعى .

ويرصد د . الأنصارى عددا من المحددات للتخطيط الفكرى ، لاحياء المشروع القومى مستقبلا بينها ، بروز منهج جديد فى النظر الى قضايا الواقع العربى والعالم يتسم بثقافة معرفية ، غير خاضعة لأية أيديولوجية ، بما فيها القومية نفسها ، وإدراك البعد الحضارى والاستراتيجى للواقع العالمى وبروز نهج جديد فى الأخلاق والقيم ، فى التعامل بين الأطراف العربية ، التى يغلب على تعاملاتها الجانب الانتهازى ، يقترن بمشروع سياسى محدد ، يعرف ما يريد هدمه ، وما يريد بناءه .

وعلى المشروع القومى المستقبلى وفقاللانصارى ، أن يحدد موقفه من المشاريع الوطنية والكيانات القطرية القائمة ، وأن يسعى للتعاطى مع المشروع الأسلامى فى الوطن العربى أو العالم الاسلامى عامة ، بإعتباره أقوى التوجهات الراهنة .

واكد د . الانصارى أن القومية ليست عقيدة ، لكنها واقع ثقافى وسياسى « لا ينكره الاسلام ، وهى قضية ينبغى أن يسلم بها دعاة المشروع الاسلامى أنفسهم ، لتوليد صيغة للتكامل بين المشروع القومى والمشروع الأسلامى للخروج بالأمة من محنتها الراهنة .

ويعتقد « د . الأنصارى » أن اى مشروع حضارى لا يكتسب مصداقية إلا إذا اقترن ، بمشروع حضارى ونهضوى أشمل ؟

ولعل هذا الحوار أن يكون بداية ، لحوار عربى شعبى أشمل لبعث التضامن العربى .



المصدر : الأخبار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٤

حكايات عربية

بقلم : وجيه ابو ذكرى

الحلم الاسرائيلى في سوق الشرق الاوسط

اسرائيل تريد كل شيء .. الارض والثروة !! قررت « التنازل » عن قطاع غزة كثير المشاكل .. كثير السكان .. معدوم الموارد .. ارضه تنبت كل دقيقة ثائرا جديدا . ولوحت « بقطعة ارض » من الضفة الغربية في مقابل ثروة العرب .. كل الثروة ..

ومنذ اعلان اسرائيل في ١٥ مايو عام ١٩٤٨ ، وهى تعمل لتحقيق مزيد من الاستيلاء على الارض .. مزيد من الاستيلاء على الثروة العربية .

لذلك .. طلبت من مؤسساتها - الاحزاب ، الجامعات ، الهستدروت ، الموساد ، البنوك - وضع تصور لما اطلقت عليه « التعاون الاقتصادى في الشرق الاوسط » .

ولا ادرى .. كيف فكرت هذه المؤسسات في هذا التعاون ، الا ان هناك مجموعة ابحاث هامة ، قدمتها جامعة تل ابيب من خلال مؤتمر عقدته الجامعة برئاسة (حاييم بن شاهار) بعنوان « التعاون الاقتصادى في الشرق الاوسط من الحلم الى الحقيقة » . وقد لخص « حاييم بن شاهار » صورة هذا التعاون على النحو التالى :

●● الانخفاض في نفقات الدفاع - على اساس السلام - وبذلك يمكن تحرير جانب كبير من هذه النفقات لتوجيهها الى التنمية ، وتسريح القوات يمكن استغلال طاقاتهم في القطاعات الانتاجية المدنية .

●● جذب رأس مال اجنبى اكثر الى المنطقة .

●● زيادة الكفاءة الاقتصادية - عن طريق تنمية التجارة البينية في المنطقة .

●● التعاون في مجالات البنية الاساسية .

●● يرى المؤتمر ان فائض مياه نهر النيل في مصر ، والليطانى في لبنان يصبان في البحر المتوسط ، ومياه نهر اليرموك تفقد بالبخر ، ويمكن ان تستفيد اسرائيل - من هذا الفائض - حيث هناك نقص مياه شديد في اسرائيل والضفة وغزة .

●● يقترح المؤتمر مد خط نقل الغاز من مصر الى بير سبع (٢٩٠ كيلومترا)

●● مد خط (التابلين) الى حيفا ، وان هذه الوصلة سوف تكون اقل تكلفة من عبور قناة السويس بنسبة ٤٠٪

●● ضرورة التكامل الزراعى بين مصر واسرائيل .

●● ضرورة تكامل صناعة الاسمدة بين مصر واسرائيل نظرا لوجود المواد الخام الرئيسية لصناعة الاسمدة في مصر واسرائيل

●● مشروعات تجارية وسياحية وتعاون في مجالات النقل والاتصال ثم .. صندوق اقليمى للتنمية الاقتصادية ، حيث قدم شيمون بيريز (رئيس وزراء اسرائيل عام ١٩٨٦) خطة لانشاء صندوق اقليمى تصل موارده الى عشرة مليارات من الدولارات ليكون بمثابة خطة مارشال للشرق الاوسط !!

[● ● ●]

هذه الصورة التى قدمتها اسرائيل للتعاون الاقتصادى ، وهى « خطة هيمنة اقتصادية اسرائيلية » على مقدرات الشرق الاوسط ، والامثلة في الخطة المعلنة واضحة لاتحتاج الى عبقرية في فهم ابجدياتها :

●● شل فاعلية قناة السويس ، تمهيدا لانشاء قناة (ايلات - حيفا)

●● الاستيلاء (بالرضا) على المياه العربية من نهر النيل والليطانى واليرموك .

●● شل انتاج الاردن من البوتاسيوم من البحر الميت .

●● الحصول على عشرة مليارات دولار لتنفيذ هذه الهيمنة .

واضح ان « سوق الشرق الاوسط » ستقام ، ان لم يكن اليوم فربما غدا ، وواضح ان الولايات المتحدة الامريكية تضغط لاقامة هذه السوق ، وواضح ان الفكرة تلقى استحسانا لدى بعض القادة العرب ، ولذلك .. فان مهمة المؤسسات العربية ان تناقش « البلاء قبل وقوعه » ، وتتفق - عربيا - بخطة لمواجهة « الهيمنة الاسرائيلية » وحتى لا نحقق لاسرائيل حلمها الثانى !! ● ● ●

المحاور مفيد فوزى وحديث المدينة !

امضيت تسعين دقيقة امام التليفزيون لا شاهد المحاور التليفزيونى مفيد فوزى وهو يفتش في « افكار » رجل الشارع المصرى ، ويعرض افكاره بحرية ارتقى بها التليفزيون لمفهوم الديمقراطية عند مبارك . وخلق مفيد فوزى « نافذة تنفيس » للمواطن بالصوت والصورة وفي تصورى ان « حديث المدينة » هو افضل البرامج الجماهيرية في التليفزيون . وارجو من القائمين على التليفزيون تقديم كافة الامكانيات لمفيد فوزى حتى يتفرغ للابتكار ولا يقضى كل الوقت في صد هجمات قوات اعداء النجاح .

ولكن ..

رغم مرور الدقائق التسعين في لمح البصر ، ورغم انه اوضح لى صورة لفكر المواطن العادى . الا ان هذا « رفاهية حوارية » . فهو يصلح في مجتمعات حلت مشاكلها ، ولكى يعرف المجتمع « فكر رجل الشارع هناك » . لذلك اتمنى ان يتحول البرنامج - بكل جسارته - إلى « فكر رجل الشارع » في قضية ما ، وما اكثر قضايانا ، وما اكثر ترحيل هذه القضايا من عام لآخر/.

مثلا .. قضية الارهاب تحتاج الى حلقة قائمة بذاتها ، قضية البطالة ايضا ، قضية المقطم ، قضية اموال المودعين لدى شركات توظيف الاموال ، قضية تلوث النيل ، ازمة السينما ، استجواب مجلس الشعب لوزير الثقافة . قضية رئيس مدينة فوه .

اتصور ان ماقدمه مفيد فوزى ليلة الثلاثاء الماضى - وجبة خفيفة التهمها المشاهدون الجوعى .. ولم يشبع منهم احد !! .

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

عصمت عبدالمجيد يناقش السوق الشرق أوسطية مع رجال الأعمال بالأسكندرية:

لا مبرر للخوف فلا توجد دولة تتمتع بميزة أو أهمية خاصة

كتب . عادل شفيق وحسين ثابت :

اكد الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية فى لقائه مع اعضاء جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، أن النظام العالمى الآن يقوم على التكتلات والتجمعات الاقتصادية الكبرى ولا مكان لدول فردية منعزلة، وان الأمة العربية زاخرة بالإمكانيات التى تمكنها من التعامل والتاثير على النظام العالمى الجديد.

واضاف ان قضية السوق الشرق أوسطية والتى ارتبطت بموضوع السلام مع إسرائيل شدت انتباه الكثيرين فى أعقاب توقيع إعلان اتفاق المبادئ الفلسطينى - الإسرائيلى حيث طرحت عدة تخوفات من سيطرة أو هيمنة إسرائيل على هذه السوق، وأكد أن قضية السوق الشرق أوسطية يجب ألا تخيفنا لأن السلام مع إسرائيل لن يترتب عليه أن يكون لها أى ميزة اقتصادية مع الدول العربية، وإنما سيتم التعامل معها وفق معايير وضوابط تضعها كل دولة عربية وفق مصالحها الوطنية، وأن كل دولة عربية تتمتع بسيادتها كاملة على كامل اراضيها وعلى كامل مقدراتها الوطنية، وبالتالى لن يكون هناك إرغام أو إكراه فى التعامل مع إسرائيل، وعلى سبيل المثال العلاقات المصرية - الإسرائيلية والتى بدأت منذ عام ١٩٧٩ فإن حجم التبادل التجارى بين البلدين يسير وفق معايير وضوابط معينة، وأن أى ترتيب شرق أوسطى تكون إسرائيل طرفا فيه لا يجوز أن يكون على حساب العلاقات العربية، كما أن التعاون الإقليمى الشرق أوسطى لا يقتصر بالضرورة على الدول العربية وإسرائيل، وإنما قد يمتد إلى دول غير عربية فى المنطقة مثل إيران وتركيا وقبرص.

منطقة تجارة حرة

وقال: إن ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية لا تخرج عن كونها منطقة تجارة حرة تقوم قواعدها على تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية مع احتفاظ كل دولة عضو بنظامها الجمركى وسياستها الجمركية الخاصة بها، ولا تتمتع فيها دولة باية ميزة أو أهمية خاصة، ومن هنا فإن السوق الشرق أوسطية يجب الا تخيف الدول العربية، وسيترتب على ذلك النظر فى إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل بزوال أسبابها، وان قيام السلام فى المنطقة لن يكون شاملا إلا إذا كان عادلا وعلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

وبالنسبة لاتفاقية الجات فإن صادرات الدول العربية ووارداتها الغذائية سوف تتأثر نظرا لارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعى العربى، ولكن فى المقابل ستستفيد الدول العربية من تحرير تجارة معدات التشييد والآلات الزراعية والمعدات الطبية، وأن حجم الاستفادة من اتفاقية الجات بالنسبة لدول الخليج لن يتجاوز ٣.١ مليار دولار أمريكى فقط، مقابل ٨٠ مليار دولار استفادة المجموعة الأوروبية.

وطرح السيد محمد رجب رئيس جمعية رجال أعمال الإسكندرية تساؤلا حول الوصول إلى موقف عربى موحد، وقال الدكتور عصمت عبدالمجيد انه لا مفر من المصارحة ولن نستطيع مواجهة التحديات دون تضامن عربى، وأن أكبر تحد يواجه الأمة العربية الآن هو مرحلة السلام.

د. عصمت عبدالمجيد

منظمات عربية غير فعالة

وقال سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين: انه توجد اتفاقيات كثيرة بين الدول العربية كلها حبر على ورق، وكذلك بالنسبة للمنظمات الاقتصادية العربية فمعظمها بلا فاعلية حقيقة. وقال الدكتور عصمت ان الأمر يحتاج لإعادة نظر شاملة للمنظمات العربية.

وتساءل المهندس شريف دلاور - عضو مجلس إدارة الجمعية - عن المقدمات الأساسية لقيام التضامن العربى وهل تكفى اللغة والتاريخ لقيام هذا التضامن فى العصر الحديث، وأكد أن هناك فرقا بين التكتلات الاقتصادية والأسواق الاقتصادية، حيث أن السوق الشرق اوسطية سوق صغيرة مقارنة بالأسواق الأخرى.

وقال الدكتور عبدالمجيد ان التاريخ والحضارة ليسا فقط المقومات الوحيدة للتضامن العربى، ولكن ليس من الحكمة إهمالهما أو اعتبارهما عناصر من الدرجة الثانية أو الثالثة، وان الذى يحكم العلاقات بين الدول هى المصالح المشتركة، ولكن الاقتصاد بمفرده لا يمكن أن يصل إلى تحقيق اهدافه دون تنسيق سياسى حيث لابد من وجود ارضية سياسية للبناء عليها.

شئون عربية
● أسامة عجاج

الدكتور عصمت عبدالمجيد إسرائيل لن تسيطر على الاقتصاد العربي

« والسوق الشرق أوسطية لا تخيفنا »

● فى ندوة نادى الصيد .. الدكتور عبد المجيد يتحدث عن العلاقات العربية الاقتصادية والتى ادارها الدكتور يحيى الجمل الوزير السابق ورئيس اللجنة الثقافية بالنادى

● تحدث الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية ، لأول مرة باستفاضة تامة ، عن العلاقات الاقتصادية العربية فى المرحلة القادمة ، وحدد بوضوح موقف الجامعة العربية من السوق الشرق أوسطية ، ومن قضية المقاطعة العربية لاسرائيل ومن اتفاقية « الجات » ـ كان ذلك فى الندوة التى عقدتها اللجنة الثقافية فى نادى الصيد وحضرها المهندس حسين صبور رئيس النادى ، وعدد كبير من أعضائه ، وعديد من السفراء العرب والدبلوماسيين ، وادارها الدكتور يحيى الجمل .

اشار الدكتور عصمت عبد المجيد إلى ضرورة الا تخيفنا ، أو ترهبنا فكرة السوق الشرق أوسطية . وعدد أسباب ذلك وقال « ان السلام لن يؤسس أى ميزة اقتصادية لاسرائيل ، ولكن التعاون معها سيتم وفق معايير تضعها كل دولة وفق مصالحها ، ووفق سيادتها الكاملة على كامل اراضيها ، كما لن يكون هناك اكراه فى التعامل مع اسرائيل ، كما أن ترتيب الأوضاع فى الشرق الأوسط ، لا يجب أن يكون على حساب العلاقات العربية ، ولا يجوز أن تتأثر بها ، كما ان التعاون الاقليمى لا يقتصر على البلاد العربية واسرائيل ، بل هناك دول أخرى . مثل ايران وتركيا وقبرص وغيرها .

وعن اتفاقية الجات قال الدكتور عصمت عبد المجيد سيكون لها ابعاد خطيرة وأى متابع لها يلمس ان هناك تغييرا رئيسيا فى نظام التجارة الدولية ، وتساءل عبد المجيد : ماذا سيكون موقف الدول العربية ؟ حتى الآن ليس هناك



موقف موحد ، رغم انها ستوقع فى مراكش فى شهر ابريل القادمة ، وستدخل فى حيز التنفيذ عام ١٩٩٥ ، بعد تصديق البرلمانات عليها ، وقال : أمامنا وقت لتحديد وصياغة موقف عربى من اتفاقية الجات ، وتحديد أسلوب التعمل معها ـ وتمنى عبد المجيد أن يطرح هذا الموضوع فى اجتماع المجلس الاقتصادى والاجتماعى والذى سيعقد فى ٩ فبراير القادم ، فى القاهرة .

ودعا الدكتور عبد المجيد إلى نظرة جديدة إلى السوق العربية المشتركة وقال : يجب الا نقبل التنافس بين الدول العربية ، وان نشجع التخصص فى الصناعات لكل دولة أو مجموعة من الدول وقال : علينا أن نعرف ونعى خطوات المرحلة القادمة ، وأن نتعامل معها من مركز قوة وليس القوة العسكرية . ومقومات نجاح العالم العربى فى مواجهة التحديات قائمة وواردة رغم ان اسرائيل تسعى إلى ان تتحول من اسرائيل الكبرى إلى اسرائيل العظمى ، هى تريد السيطرة على المنطقة اقتصاديا ، وتتحدث عن مشروع مارشال ، وسوق شرق اوسطية ـ وهناك دراسات جاهزة للتنفيذ وضعتها جامعة هارفارد وأضاف : امامنا تجربة مهمة فى القدرة على التحدى ، وهى التجربة المصرية ـ فعند اتفاقية السلام عام ١٩٧٩ قالوا أن اسرائيل سوف تسيطر على الاقتصاد المصرى . ولم يحدث . والآن يتخوفون من سيطرة اسرائيل على الاقتصاد العربى ، وهو أمر مستبعد إذا كان هناك رؤية عربية واضحة للمرحلة القادمة ، وقبول العالم العربى للدخول فى تحديات المرحلة القادمة .

واكد الدكتور عصمت عبد المجيد : ان المقاطعة العربية فرضت لأسباب واضحة ومعروفة ، وعندما تزول هذه الاسباب يمكن ان تزول المقاطعة ، ولن يكون السلام شاملا ، الا إذا كان عادلا ويستوجب ضرورة تنفيذ كل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالصراع العربى الاسرائيلى . ورغم اهمية ما قاله الدكتور عبد المجيد عن العلاقات الاقتصادية العربية ، فلم يكن ذلك هو الموضوع الوحيد الذى تناوله فى ندوته بنادى الصيد ، فقد تحدث عن اتفاق غزة ـ أريحا . وقال : ان المفاوضات مع اسرائيل خصوصا ، وبناء على تجربة سابقة من أصعب وادق ما يمكن ، والأمور لا تستمر بسهولة ، والمفاوض الفلسطينى أثبت قدرته وجدارته . واشار إلى ان السبب الرئيسى فى تحرك اسرائيل باتجاه السلام ، واتفاق غزة أريحا ، هو الانتفاضة الفلسطينية التى بدات فى ديسمبر ١٩٨٧ ، وقال ان اسرائيل اعترفت فى الاتفاق بأن المنظمة هى الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى ، وقبلت ايضا بمبدا الانسحاب ، وهى امور لم تكن واردة على الاطلاق فى المبادىء والفكر الاسرائيلى . وقال أن الدولة الفلسطينية ليست فى الخيال . ولكن الأمر يحتاج إلى وحدة الصف والتحرك العربى الجماعى .

واشار الدكتور عبد المجيد إلى ان الدول العربية تطالب بمقعد دائم لها فى مجلس الأمن ، وخاصة ان الاتجاه ان يصبح عدد الاعضاء ما بين ٢١ ـ ٢٣ مقعدا بدلا من ١٥ دولة ، بما يعنى اضافة ستة مقاعد على الأقل ، هناك من ضمن الانضمام إلى المجلس مثل اليابان والمانيا ، وهناك دول افريقية وآسيوية تطالب بأن يكون لها مقعد ـ والامر يستلزم ان يكون هناك مقعد دائم للعالم العربى . وقال ان الأمر سيتم عرضه على الدورة القادمة لمجلس الجامعة ، وهو يحتاج إلى اتصالات مكثفة وجهد جماعى من كافة الدول العربية .

واكد الدكتور عبد المجيد ضرورة تعديل الميثاق الخاص بالجامعة العربية ، خاصة فيما يتعلق بنظام التصويت ، فهناك نص على ان يكون التصويت فى القضايا الحيوية بالاجماع ، مما يعنى ان لكل دولة حق الفيتو مما يعطل مجلس الجامعة ، والاتجاه ان تكون القرارات الهامة بأغلبية ٢/٣ الاعضاء ، مع انشاء محكمة عدل عربية تشكل من ٧ قضاه يتم انتخابهم من الدول العربية يتم عرض الخلافات العربية ـ العربية على المحكمة بشرط القبول بولاية المحكمة . واضاف ان هذه التعديلات سيتم عرضها على مجلس الجامعة فى مارس القادم .



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٠/١/٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل صحيح ان السوق الشرق أوسطية تدعم السلام الاقليمي؟

رغيد الصُلح *

■ يلاحظ وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز في آخر كتبه «الشرق الأوسط الجديد» ان اقامة سوق شرق أوسطية تجمع اسرائيل مع الاقطار العربية لا يحقق الرخاء الاقتصادي للمنطقة فحسب، لكنه يمثل أيضاً الضمان الرئيسي لاستتباب السلام فيها. هذا ما لاحظه ايضاً عدد من الاقتصاديين الاسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين الذين عملوا على اعداد تقرير عن الآفاق الاقتصادية للسلام في الشرق الأوسط باشراف معهد السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط التابع لجامعة هارفرد، وتمنوا في تقريرهم «ان يضرب السلام جذوره في الحياة اليومية لسكان المنطقة».

وقبل بيريز وذلك الفريق من الاقتصاديين، كان ابا ايبان، وزير خارجية اسرائيل السابق، سبّاقاً الى إبداء هذه الملاحظة، إذ قال في كلمة القاها في مؤتمر السلام المنعقد في جنيف في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧٣، «ان الضمان الحقيقي للسلام هو في توليد مصالح اقليمية مشتركة وفي توفير شبكة من المنافع المتبادلة، نتمكن معها من ابعاد شبح الحرب عن المنطقة».

تستند هذه الملاحظة الى تجربة السوق الأوروبية المشتركة، والى العلاقة بين المانيا وفرنسا بشكل خاص. فالحروب والانتصارات العسكرية لم تفلح في انهاء الصراع التاريخي بين البلدين. الشراكة الاقتصادية هي التي سوت هذه المعضلة التاريخية، «فضرب السلام جذوره في الحياة اليومية» للألمان وللفرنسيين ولم يعودوا ينظرون الى الجيران نظرتهم الى الأعداء، بل الى شركاء في كيان واحد يفيد نجاحه وتطوره الجميع. هذه التجربة التي اثبت التاريخ نجاحها نجاحاً كبيراً، يمكن ان تتكرر في الشرق الأوسط، كما يقول رئيس المفوضية الأوروبية السيد جاك ديلور، فتنشأ بين العرب والاسرائيليين شراكة تبدأ بالاقتصاد وبالمشاريع الصغيرة المحددة، ثم تنمو مع الأيام، فتكبر معها الثقة بين الطرفين ويزول ما في النفوس من ضغائن ومخاوف، ويحل التعاون محل التنافر، ويندفع الفريقان في تعمير الشرق الأوسط بدلاً من الانهماك في تدميره.

وينتقل دعاة السوق الشرق اوسطية من العموميات الى التفاصيل عندما يسهبون في المقارنة بين مشروعهم ومشروع السوق المشتركة. فلئن تمحورت السوق الاوروبية وتطورت حول المنطقة - النواة (CORE-AREA) المكوّنة من المانيا وفرنسا، فإن السوق الاوسطية تبدا ايضاً بمنطقة مماثلة تضم اسرائيل والاردن والضفة والقطاع. اي بالدرجة الاولى بين الاسرائيليين والفلسطينيين باعتبارهم الطرفين الرئيسيين في الصراع التاريخي الذي ضرب المنطقة منذ بداية القرن تقريباً. وعندما يتم اندماج الفضاء الاسرائيلي - الفلسطيني فإنه يتحول الى منطقة نواة، والى قاطرة لعملية الاندماج التي تشترك فيها الدول العربية على نحو يشبه تمحور الدول الاوروبية حول الشراكة الالمانية - الفرنسية.

إن هذا المسار يبدو نظرياً ومفترضاً في نظر البعض، لكنه في الواقع الترجمة الحقيقية، بل ربما المتفائلة، للبند الرابع من «اعلان المبادئ» الذي ينص



على شراكة اسرائيلية - فلسطينية في مجال التعاون الاقليمي تذكّر بالشراكة الالمانية - الفرنسية الحميمة في حقول التعاون الوظيفي الأوروبي. ان دعاة السوق الأوسطية، خصوصاً من الاسرائيليين، يؤثرون، من باب التواضع واللياقة وخشية من استثارة حساسيات الأطراف الأخرى المدعوة مستقبلاً لدخول السوق، الابتعاد عن تشبيه منطقة النواة الاسرائيلية - العربية بالمحور الالماني - الفرنسي. ذلك ان البلدين الاوروبيين يمثلان القوتين القاريتين الرئيسيتين القادرتين على إملاء ارادتهما على الآخرين، بينما يفضل الاسرائيليون الا يظهر بلدهم، وهو يعرض على الآخرين الدخول معه في الشراكة الأوسطية، بمظهر القوة المؤهلة للهيمنة على مثل هذا المشروع. ان هذه الصورة قد تنفر بلداناً عربية مهمة وذات مكانة اقليمية، فلا تتجاوب مع المشروع وقد تحاربه قبل دخوله مرحلة الاقلاع.

تلافياً لهذا المحذور، يفضل دعاة السوق الأوسطية المقارنة بين المحور الاسرائيلي - العربي (فلسطينياً كان أم غير فلسطيني) وبين دول البنيلوكس الثلاث: هولندا، بلجيكا، ولوكسمبورغ، الصغيرة التي كان لها الفضل احياناً في إزالة بعض الالتباسات والخلافات بين الألمان والفرنسيين فلعبت دوراً رديفاً ومساعداً في تحقيق الاتحاد الأوروبي. لكن هذا التواضع لا يحجب الحقيقة الأساسية وهي ان دعاة السوق على اختلاف مشاربهم وجنسياتهم وأهدافهم لا ينكرون اعتقادهم بان اسرائيل قوة محركة في عملية الاندماج الشرق - اوسطي المقترحة، ولا يخفون تصورهم بان اسرائيل هي شريك اول في هذه العملية، مهما كانت هوية الشريك الآخر.

تزداد هذه الصورة وضوحاً وسطوعاً عندما يسعى مؤيدو مشروع السوق الأوسطية الى تسويق مشروعهم في الأوساط الدولية الحريصة على امن اسرائيل وعلى سلامتها. هنا يقرون بان اسرائيل هي اقوى من العرب مجتمعين ومتفرقين: خاضت ضدهم أربعة حروب وهزمتهم فيها. ويعترفون بانها تحظى بدعم دولي، خصوصاً من الولايات المتحدة، يمكنها من التفوق على العرب. لكنهم يتساءلون: الى متى تستطيع اسرائيل الاتكال على دعم الآخرين من اجل حماية نفسها وامنها من الجيران - الأعداء؟ والى متى يبقى ميزان القوى يميل لمصلحتها؟ والى متى توظف قسطاً لا يستهان به من طاقاتها في مشاريعها العسكرية؟ اليس من الافضل البحث عن طريق يوفر على الاسرائيليين مخاطر المواجهات العسكرية ويتيح لهم الاطمئنان الى امنهم وغدهم؟ واي طريق افضل من الشراكة الاقتصادية مع اعداء الأمس واصدقاء الغد؟

ان هذا المسوّغ الامني الذي يقدمه دعاة «السوق الشرق اوسطية» يحرك افئدة الذين يتعاطفون مع اسرائيل لأسباب انسانية وتاريخية، والذين يسعون الى ضمان مستقبل اليهود ضد اي انتهاك لحقهم في الحياة والاستقرار والأمان والابداع الانساني والانتماء الديني والثقافي. وهذا المسوّغ الأمني يضيف سبباً مهماً وقوياً الى جملة الأسباب التي تدعو نفراً من أهل السياسة والفكر ومن صنّاع الراي في العالم، وبخاصة في العالم الغربي، الى ابداء حماسهم للسوق الأوسطية، والى الالقاء بثقلهم من اجل ازالة كل ما يعترض طريق هذا المشروع، سواء كان تلكؤاً وتردداً من العرب في انهاء المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل، او فتوراً من بعض الاقطار العربية في تطبيق التطبيع الشامل معها، او ميلاً عند بعض العرب الى انتقاد فكرة الشراكة الاقليمية العربية - الاسرائيلية. إلا ان المؤيدين للمشروع يحرصون على التاكيد انه لا يفيد اسرائيل فحسب بل يفيد العرب ايضاً كما يفيد المجتمع الدولي بصورة غير مباشرة.

قد يكون من الصعب مناقشة النجاح الذي حققته السوق الأوروبية المشتركة في التقريب بين فرنسا والمانيا وفي نشر مناخ السلام على اوروبا، ولكن هل يعني نجاح هذه التجربة هناك نجاحها هنا؟ وهل تتوافر في الصراع العربي - الاسرائيلي نفس المقومات والمكونات التي حكمت الصراع الأوروبي او الالماني - الفرنسي؟

هناك العديد من اوجه الخلاف بين التجربتين في مقدمها ان كلاً من الألمان والفرنسيين كانوا يعيشون في بلد مستقل تمتعوا فيه بالسيادة القومية. ان اياً من الشعبين لم يات أوروبا من خارجها لكي يستولي على ارض الآخر ويطرده منها ثم يلاحقه ويطارده بقصد إكراهه على التنازل عن هويته الوطنية وافقاده ذاكرته الجماعية وحرمانه من حقوقه الانسانية. دار الصراع بين المانيا وفرنسا على الالزاس واللورين، اي على مناطق تشكل جزءاً صغيراً من البلدين وعلى النفوذ في اوروبا وخارجها. ولو كان الفرنسيون اليوم يحتلون ثمانين في المئة من ارض المانيا بعد ان طردوا الألمان منها، كما هو شان الاسرائيليين في فلسطين، لما قبل الماني بمصالحة فرنسا او بالسكوت عنها او بالدخول معها في شراكة اقتصادية او ثقافية. والعكس ايضاً صحيح. ان اسباب الخلاف بين الألمان والفرنسيين لم يكن في اي يوم من الايام شبيهاً بالخلاف بين اسباب الخلاف بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

لكن لو تجاوزنا هذا الجانب التاريخي من الصراع العربي - الاسرائيلي، فهل يصح القول بان الشراكة الاقتصادية كفيلة بتدعيم السلام او حتى بتاسيسه، وان السوق الأوسطية هي ضرورة من اجل تحويل السلام التعاقدي المطروح الى سلام حقيقي في المنطقة؟ يعتقد بعض علماء الاجتماع والاقتصاد ان هذا التصور قد يكون صحيحاً إذا توافر التكافؤ بين طرفي الشراكة، اما اذا لم يتوافر هذا الشرط فانهم يعتقدون ان «الشراكة» مهددة بالسير في طريق آخر.

يرى ارنست غيلنر، على سبيل المثال، ان مثل هذه الشراكة، التي تقوم بين فريقين غير متكافئين، هي عادة اصل المنازعات القومية. ويتحدث غيلنر بصورة خاصة عن نتائج الاتصال بين الجماعات البشرية ذات الثقافة الصناعية وبين تلك ذات الثقافة الزراعية. ان هذا الاتصال الذي يتم في اطار هيكل سياسي، سرعان ما يتحول الى احتكاك وتنافر، عندما «يضرب جذوره في الحياة اليومية». ومنشا هذا التنافر ليس الاختلاف بين الثقافتين بمقدار ما هو امتلاك اصحاب الثقافة الصناعية لمقاليد القوة والثروة في هذا الهيكل الذي نحن بصدده، وافتقار اصحاب الثقافة الزراعية الى هذه المقومات. ومما يفاقم الاختلاف بين الطرفين، ويدفعه على طريق الصراعات الدموية هو ميل اصحاب الثقافة الصناعية الى سلوك طريق الاستعلاء والغلظة في معاملة الآخرين والى استغلالهم حتى من دون تخطيط او تدبير مسبق. وهكذا تتحول الشراكة بين الطرفين من اطار للتآلف والتواصل والتعاون على تحقيق المنافع والفوائد الجماعية الى مصدر للتنافر اليومي وسبب للتباعد وللكراهية وحافز «للصناعيين» على استخدام البطش والقمع حماية لانفسهم من «الزراعيين» والى



مبرر عند الأخيرين الى اللجوء الى الثورة المسلحة ضد الأولين حتى ينقذوا انفسهم من الاستغلال المادي والامتهان المعنوي. وقد يكون هذا الاستغلال والامتهان موهوماً او مفترضاً، ولكن في كافة الحالات، فإن الشراكة بين ذوي الثقافات المتباينة تبايناً كبيراً، تفسح المجال أمام تحفيز العصبيات وتاجيج اسباب التباعد بدلاً من التقريب بين الجماعات البشرية. وحتى لو فسخت الشراكة، بأمل وضع حد للاحتقانات التي تسببها، فإن انهاءها لا يضع حداً للعداوة بين الفريقين، وبذلك يرجعان الى حال الصراع السابقة وكلاهما اشد تصميماً على القضاء على الآخر من ذي قبل.

ان هذه الصورة التي يتحدث عنها غيلنر، لا تغيب عن بعض الاسرائيليين مثل شلومو افنيري، استاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية، ووكيل وزارة الخارجية الاسرائيلية السابق. تاسيساً على ذلك يرى افنيري ان المقارنة بين الاندماج الأوروبي والاندماج المقترح في الشرق الأوسط هي مقارنة خاطئة، اذ ان «... الاندماج الأوروبي بدأ بين دول متقاربة ومتشابهة من حيث المستوى الاقتصادي (...) بينما يقف كل من الاقتصاد الاسرائيلي والفلسطيني على درجات متباعدة من النمو. ان متوسط دخل الفرد الفلسطيني يشكل جزءاً بسيطاً من متوسط دخل الفرد الاسرائيلي، وهناك فروقات كبيرة في الاجور، في اسعار الأراضي، وفي مستوى المعيشة، كما ان البنى التحتية الفلسطينية - خصوصاً في غزة - تكاد تكون معدومة».

إن هذا التفاوت، الذي ينسحب على المقارنة بين اسرائيل وبين دول المشرق العربي عموماً، يحوّل عملية الاندماج المقترحة الى نوع جديد من التبعية، في رأي افنيري. «انه سيكون شراكة غير متكافئة، تزود اسرائيل باليد العاملة الفلسطينية (أو العربية) الرخيصة المفتقرة الى الحماية النقابية، وتضمن لاسرائيل اسواقاً لمنتوجاتها». «بتعبير آخر» يضيف افنيري «ان العلاقة التي استمرت ٢٦ عاماً في ظل السيطرة الاسرائيلية ستستمر. ولسوف ينشأ على بوابة اسرائيل بانتوستان فعلي يفيد بعض رجال الأعمال الاسرائيليين». ويتوقع افنيري ان تؤدي هذه الحال الى ردة فعل فلسطينية عنيفة والى اتهام اسرائيل بانها تمارس «استعماراً جديداً» في المنطقة. من هنا فإنه لا يرى في الدعوة الى الاندماج الاقتصادي مع الفلسطينيين والعرب مشروعاً لتحقيق السلام لاسرائيل بل دعوة قد تجلب عليها المزيد من الاخطار.

الصورة العامة لمشاريع الاندماج بين المجتمعات المتباينة الثقافات التي يرسمها غيلنر، والصورة المخصوصة التي يرسمها افنيري لمشروع «الاندماج» الاسرائيلي - الفلسطيني العربي المقترح، هذه الصور لا تقف على أرض نظرية مجردة، بل تستند الى تجارب تاريخية كثيرة من تجارب العلاقة بين الدول الصناعية التي سارت على طريق الاستعمار والهيمنة وبين الشعوب المستقلة التي نمت بينها حركات التحرر الوطني. وهذه التجارب تدل على ان مشروع «السوق الشرق اوسطية» لن يكون سبباً لاستتباب السلام في المنطقة ولا عاملاً مساعداً في استقرارها وازدهارها، بل على العكس، سيكون عاملاً يزكي الصراع العربي - الاسرائيلي ويزيد من الاخطار على شعوب المنطقة وعلى السلام الدولي.

• كاتب وباحث لبناني.



المصدر : الهالم اليوم

التاريخ : ٢٠ يونيه ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. عادل سمارة : السوق الشرق أوسطية

تعنى اقتصاديات مشتركة بلا حدود

□ القدس ـ خليل العسلى:

أكد الاقتصادي الفلسطيني د. عادل سمارة ان قضية التجارة الخارجية التي يثيرها عدد من الاقتصاديين الفلسطينيين مطالبين بتحريرها من الارتباط الاسرائيلي لا يمكن النظر اليها بمعزل عن البيئة السياسية لاي بلد

وقال سمارة للعالم اليوم ان استقلال العلاقات التجارية الخارجية لبلد معين هو نتيجة لقرار سياسي رسمي لبلد مستقل وان هذا القرار يتلخص في الحماية التجارية او الانفتاح الاقتصادي واوضح ان الاتفاق الاخير بين الفلسطيني نص على علاقات اقتصادية مفتوحة مع اسرائيل التي قال انها سعيدة بذلك معتبرا ان سلطة الحكم الذاتي لا تستطيع ان تغير في نص الاتفاق كما هو الحال في مسألة المعابر

وتطرق سمارة الى مسألة المطالب الاسرائيلية بالوحدة الجمركية التي عزاها اساسا للاتفاق ثم الى ما جرى ويجري على الارض مشيرا الى ان التحركات الفلسطينية والاسرائيلية والدولية المختلفة تعمل باتجاه عدم فك الارتباط مع الاقتصاد الاسرائيلي. مبينا واقع التعارضات بين رغبات السياسيين في استقلال التجارة الخارجية وبين مصالح المالكين فيما يخص الاندماج سواء في الوحدة الجمركية او في التسويق الداخلي

وحول الاستثمارات الخارجية في الاراضي المحتلة اشار سمارة الى ان رأسمال الاجنبي يفضل او يشترط الاندماج التجاري والاقتصادي مع الاسرائيليين إضافة الى موقف البنك الدولي الذي يدعو الى الاندماج مضيفا ان الاتفاق ومصادر رأس المال والشركات تدفع باتجاه الاندماج في العملية الانتاجية

وتساءل سمارة كيف يمكن ان يحصل فك ارتباط في العملية التجارية طالما أن العملية الاساسية في الاقتصاد هي الانتاج وليس بالتعريف معتبرا ان ذلك يعني صعوبة اقامة بنية تحتية تجارية خارجية مستقلة حتى لو سمحت السياسة بذلك

وحول مطالبة الفلسطينيين الدول المانحة جدولة عطاءاتها حسب الاولويات الفلسطينية قال سمارة للعالم اليوم ان المسألة ليست في كون المطالبة ذات جدوى ام لا بل السؤال هل هذه المطالب ممكنة ام لا؟؟

مشيرا الى ان الترتيبات الاقليمية من طراز السوق الشرق اوسطية تعني أن تكون اقتصادات الدول المشتركة بلا حدود وبلا ابواب والا فما الفائدة لاصحاب هذا المشروع من الاستثمار فيه

الشرق أوسطية

هل تستحق كل هذه التضحيات؟

قرأت ما نقله الاستاذ محفوظ الانصارى رئيس تحرير الجمهورية فى مقاله الأسبوعى يوم ١٩٩٤/١/١٣ على لسان وزير خارجية سلطنة عمان .

يطالبنا الوزير - كما سبق أن طالب زملاءه فى مجالس العرب - بأن ننبذ أفكار الماضى ونفض أيدينا وعقولنا ونفوسنا من الاوهام التى عشنا فيها سنوات وسنوات . الى هنا أجد نفسى متفقا مع السيد الوزير ، ومع أى مسؤول آخر يطالبنا بنفس المطالب ولكن يبدأ اختلافى مع السيد الوزير عندما يحدد أفكار الماضى التى يطالبنا بنبذها والاوهام التى يطالبنا بأن نفض أيدينا وعقولنا ونفوسنا منها . ثم أختلف معه أكثر حول الفكرة التى يشجعنا على تبنيها لتحل محل الافكار التى سننبذها ومع الاحلام التى يريدنا أن نحلم بها بعد أن نتخلى عن الاوهام .

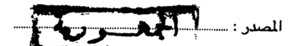
يقول السيد الوزير أن العروبة فكرة بالية وأن اللغة العربية سبب تفككنا لانها لغة جمود وبطء حركة ويؤكد ان الوحدة العربية حلم خلقناه ثبت خطؤه وعدم جدواه ، وأن العالم الخارجى لا يتحدث عن القومية العربية أو الوحدة العربية . ثم يطرح السيد الوزير على مستمعيه فكرة الشرق الاوسط كحل أو واقع جديد فالشرق الاوسط حسب فهم السيد الوزير واقع ثابت وحقيقة مؤكدة ، هو الموجود فى ملفات وزارات الخارجية فى الغرب . وهو الذى يوضع له الخطط وحروبه تهتم بها الدول الغربية ولسلامه تعمل .

اعترف ان المنطق الذى استند اليه السيد الوزير العمانى منطق يتمتع بدرجة عظمى من التناسق . اذ انه حين يقرر أو يسلم بأن اللغة العربية سبب تفككنا ، وأنها لغة جامدة ، فكل ما يأتى بعد هذا التقرير أو التسليم لابد وان يكون متسقا ، بل ويمثل اساسا صالحا لنظرية سياسية متكاملة . ولكنى - ورغم هذا التناسق والاتساق البديع فى النظرية توقفت للحظة لاسأل سؤالا محددا . بأى لغة تحدث الوزير ؟ اذا كانت العربية - وهى اللغة الجامدة - فكيف نجح معاليه فى نقل نظريته الى سامعيه ، ومنهم الى سامعين اخرين وقراء مقال رئيس تحرير الجمهورية . هذه اللغة التى نراها الان متخلفة وسبب تخلفنا ، لم تكن متخلفة عندما نشرها الفاتحون من العرب ، ولم تكون متخلفة عندما كتب بها علماء العرب وفلاسفتهم . كانت هى اللغة التى تحدث وتعامل معها قباطنة وبحارة الساحل العمانى وهم يحاربون اساطيل البرتغال ، وينتصرون فى معركة بعد أخرى . لغتنا العربية ليست مسئولة عن استمرار الصراع العربى - الاسرائيلى ، فالخلاف على تفسير القرار ٢٤٢ والتعريف خلاف سياسى وليس دليلا على تخلفنا بسبب اللغة العربية كما يقول معالى الوزير .

واذا كانت مشكلتنا الاساسية وسبب تخلفنا وخلافاتنا وهزائمنا هى اللغة . فلماذا لم يقدم معالى الوزير لنا حلا لهذه المشكلة ، وعلاجا لسبب التخلف والخلافات والهزائم ؟ والحل الوحيد حسب منطق النظرية هو التخلى عن هذه اللغة . بمعنى اخر فان انتصارا ما لن يتحقق ، وتقدما لن يحدث ، وتعاونا لن يصير . اذا لم نقرر بين يوم وليلة ، أو بين عام وعام تال ، أو بين قرن وقرن آخر ، أن نتبنى لغة أخرى ، وعندما نقرر فى شان اللغة الجديدة التى نتبناها ، ولكى نحافظ على اتساق وتناسق اركان النظرية التى يطرحها معالى الوزير ، يجب أن نختار لغة شرق أوسطية . بذلك نشارك فى تحقيق الحلم الذى يدعونا اليه السيد الوزير ، حلم الشرق الاوسط . وفى الشرق الأوسط كما نعرف توجد الفارسية والتركية والعبرية والكردية وحفنة من لغات أخرى ينطق بها ولا يكتبها أقليات متناثرة . ولكن معالى الوزير يضيف الى الشرق الاوسط الهند كأحتمال قائم ، بما يعنى اضافة عشرين لغة أخرى الى اللغات المنتشرة فى هذا الاقليم - الحلم ، لنختار من بينها لغة أفضل من اللغة العربية .

فاذا تخلينا عن اللغة العربية حسب هذا المنطق، نكون قد نجحنا فى ازهاق الاوهام والافكار البالية . وفى مقدمتها - كما يرى - معالى الوزير وهم العروبة وحلم الوحدة العربية - العروبة وهم - ولكن الصهيونية ليست وهما ، وقومية التركية ليست وهما ، والقومية الفارسية ليست وهما . الوحدة العربية حلم سخيف ثبت فشله ، لكن الوحدة الاوروبية - التى تجمع أشتاتا من البشر والدول - ليست حلما سخيفا ، والوحدة الروسية ليست حلما سخيفا ، والوحدة الصينية ليست حلما سخيفا . نحن الوحيدون بين كل بشر العالم مطالبون بأن ننكر أو نتخلى عن [illegible] الاساسية ، ونتبنى بدلا منها هوية «شرق أوسطية» ومطالبون بأن نحتقر لغتنا لانها سبب مشكلتنا وخلافاتنا وسبب هزائمنا . واذا فعلنا - والسؤال موجه الى معالى الوزير - فكيف ستقرأ الأجيال القادمة من أبنائنا «الشرق أوسطيين» القرآن الكريم ؟! ان هذا ايضا مألة فى النظرية المتسقة والمتناسقة أن نقرأه باللغة الاوردية أو الفارسية أو الهندية أو العبرية



المصدر : 

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بقلم :

جميل مطر

أخشى ما أخشاه أن تكون فكرة «الشرق أوسطية» قد بدأت تجرفنا نحو مواقع خارج التاريخ . أفهم أن نعجب بالغرب وبأمريكا تحديدا ، ولكن ما لا يمكن أن أفهمه حتمية أن يرتفق بهذا الاعجاب تحقير الذات وكراهية النفس وقد أحسن معالى الوزير حين ضرب المثال باليابان قائلا ان السر اليابانى يكمن فى الانسان اليابانى ، وهذا صحيح اذا انطبق ايضا على القادة السياسيين الذين نقلوا اليابان من اسار التخلف الى آفاق العلم والتحديث . ولكنى أضيف الى ما قاله معالى الوزير بأن اليابان حافظت على لغتها اليابانية ، ولم يظهر فيها من يحتقر ذاته أو يكره نفسه . واليابان تضع سياستها بنفسها ولنفسها . واليابان تحاول حتى الان استعادة جزر ضئيلة المساحة استولت عليها روسيا ولم تعلن اليابان - تحت كل الضغوط - استعدادها للتخلى عنها ، بينما معاليه يسأل الفلسطينيين : ما هى المساحة الكلية للمستوطنات الاسرائيلية فى الضفة وغزة ؟ هل يصح ان تقف عجلة السلام من اجل بضعة كيلو مترات أم نوسع عقولنا ومفاهيمنا ونركب قطار البناء والتعاون والتقدم ؟

أفهم أن نوسع عقولنا ومفاهيمنا فنبنى مجتمعات حديثة ، ونشيد ديموقراطية حقيقية ، ونطور مناهج التعليم ، وننتقل الى عصر الصناعة وما بعده ، وأن نحترم حقوق الانسان ، وأن نزرع فى كل مواطن الوعى بحب أرضه وشعبه ووطنه . ما لا افهمه هو ان نوسع عقولنا ومفاهيمنا لنتنازل عن الارض ، وعن الشعب ، وعن الأمن ، وعن الهوية .

لاحظت - كما لاحظ كثيرون - أن بعض المتحمسين لما يسمى بالشرق أوسطية يطرحون المفهوم بمنطق يستبعد أو ينفى أى مفاهيم أقليمية اخرى . وأعتقد أن هذا الطرح يضر قضية هؤلاء أكثر مما ينفعها . يدعون دائما الى تقليد الغرب ومحاكاته ولكنهم فى حقيقة الامر لا يقتبسون من الغرب سوى الشعارات والعناوين فالاوروبية مثلا لا تعنى حسب فكر المؤسسين وممارسات الممارسين - التخلى عن الهويات القومية ، ففرنسا تبقى فرنسية ، وألمانيا المانية وايطاليا ايطالية . ولا تعنى الغاء الحدود السياسية بل على العكس احترمت هذه الحدود ، واحترمت حقوق الشعوب فى أراضيها . ولذلك فاذا استقر قادة العرب على تبنى الشرق أوسطية اطارا يضم شعوبهم مع غيرها فلماذا لا ينضوون كأمة لها خصوصياتها ومصالحها وأحلامها وتراثها ؟! ولماذا يقبلون أن ينضوى الفرس كأمة واليهود كأمة والاتراك كأمة ، ولا يكون العرب مثل هؤلاء أمة ؟ ماذا ينقصنا لنعترف بأننا أمة أو لماذا هذا الاصرار المتعمد والملح من جانب بعض السياسيين العرب على أن العرب ليسوا أمة ؟

ان الاعتماد المتزايد من جانب بعض الدول العربية على الحماية الاجنبية لا يكفى لتبرير هذه المواقف الرافضة لهوية العرب والعروبة . نعرف ويعرفون جيدا ان هذه الحماية غير مضمونة ، والادلة كثيرة فى يوغوسلافيا وفى وسط اسيا والجمهوريات المجاورة لروسيا ، واخرها موقف حلف الاطلسى ازاء طلب دول شرق أوروبا الحماية ضد أى توسع محتمل من جانب روسيا . وفى غياب الحماية الغربية فان دولة عربية صغيرة ترفض الهوية العربية ، ولا تعترف بعروبة جاراتها لن تكون سوى ساحة مفتوحة ومستباحة لكل قوة شرق أوسطية أو لك' تحالف بين أثنين أو أكثر من الدول القومية فى الشرق الاوسط. يحلم الواقعيون الجدد بالشرق أوسطية ، ومن حقهم أن يحلموا ولكن أى حلم هذا الذى يستحق التضحية بلغتنا العربية . وبعروبتنا التى هى أحدى هوياتنا الاساسية وبأراضينا وفيها بعض مقدساتنا .

أعتقد أن معالى الوزير أعطى «الشرق أوسطية» أكثر مما تستحق ، ويطالبنا - من أجلها - بدفع ما لا يجوز وما لا نقدر على دفعه



المصدر : .... المصري ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : .... ٢٠ يناير ١٩٩٤ ....

بيريز وشرق أوسطه الجديد: ٦٠٪ من نفط العالم عربى وهذا يكفى لبناء سوق شرق أوسطية

اعداد : أمين اسكندر

فى كتابه المعنون «بالشرق الأوسط الجديد» يلتقط وزير الخارجية الاسرائيلى شيمون بيريز ما اسماه بـ «خيوط الفجر» من اوسلو لينسج منها شرق أوسطه الجديد . وبالطبع كما يرى بيريز لم يكن طريق السلام الذى سعت اليه إسرائيل مفروشا بالورود ، خاصة امام محاولات الدول العربية لتحقيق «التسوية» بوجهات نظر مختلفة، فهناك سوريا التى رفعت شعار إما كل شئ أو لا شئ منذ بداية الدعوة لمباحثات السلام الدولية فى مدريد وهناك الدور الايرانى وحزب الله الموالى لها ومساعدته على هدم فكرة السلام وتأكيد الاستمرار فى العداء لليهود فضلا عن مساعدة إيران لحركة حماس لهدم السلام وقتل من يؤيد مباحثات السلام على الرغم من هذه العقبات لم يكن امام اسرائيل كما يرى بيريز سوى السعى وراء السلام. ويشير بيريز الى مناقشاته السرية مع رئيس الوزراء الاسرائيلى «اسحق رابين» حول مفاوضات اوسلو، ويقول ان رابين كان متخوفاً من موقف المنظمة الذى يمكن ان يتبدل أو يتغير فى لحظة ما، حيث كان يقف امامنا السؤال الهام عما يمكن ان نفعل إذا حدث ذلك؟.. وفى واشنطن أرسل عرفات الدكتور «أحمد طيبى»، وطلب منه تعديل بعض الفقرات فى الاتفاق، واذا لم يتم ذلك سيعود عرفات الى منزله ولن يحضر الاحتفال والتوقيع بالبيت الابيض.. وكان الطلب هو شطب جملة «الكونفدرالية الاردنية الفلسطينية» وان نضع مكانها «P.L.O» الاختصار الانجلوسكوفى لمنظمة التحرير الفلسطينية، وان تتم كتابة اسم المنظمة على الاتفاق بالآلة الكاتبة وليس بخط اليد.

ويضيف بيريز انه وافق على الفور ولبى طلبه حتى تحل المشكلة ويأخذ الاتفاق صياغته النهائية التى تم الاعداد لها على مدى شهور طويلة انتظاراً للحظة التوقيع عليه.. هذه اللحظة يقول عنها بيريز: بالنسة لى كان التوقيع على اوراق الاتفاق موضع اهتمامى الخارجى، وكانت افكارى ومشاعرى كلها تجرى مسرعة نحو هدف رئيسى واساسى بالنسبة لكل من يعرفنى، وهو محاولة بناء الشرق الأوسط الجديد. وها نحن ننهى نزاعات وصراعات الماضى مروراً بالمباحثات والمفاوضات السرية فى اوسلو، وحتى توقيع الاتفاق بالبيت الأبيض فى امريكا.

وينتقل بيريز فى حديثه إلى جهود «السلام» التى يبذلها حالياً من أجل تحقيقه وهو أصلا رجل حرب قائلاً: ان السلاح وتطوره فى العالم أصبح فى متناول الجميع والحديث عن مشكلة الكيان الاقليمى، اصبح يقاس بمنظور أخر فهناك الصواريخ بعيدة المدى واسلحة الدمار الشامل واذا اردنا ان نبحث عن حل لهذه المشكلة فيجب علينا اولا ان نبحث عن الاسباب التى ستؤدى لاستخدامها، وبدون تفاهم وسلام ستكون هناك كراهية وعداء وامكانية لاستخدام هذه الاسلحة، ولذا فنحن مع السلام .

ويرى بيريز ان الطريق الوحيد نحو الهدوء الشامل فى المنطقة هو رفع مستوى المعيشة والتوافق بين دول المنطقة، وهذا لن يأتى إلا بإعمال اسس الحضارة الحديثة مثل الانفتاح الاقتصادى ورفع المستوى الاجتماعى، ويقول: إن (٦٠٪) من نفط العالم تتركز فى هذه المنطقة، وهى تكفى لبناء سوق كبيرة ولو استطعنا استخدامها بشكل جيد فسوف يمكننا استبدال المدافع بالجوارب والدبابات بالأحذية.

ويتناول بيريز اهمية التعاون المشترك بين دول الشرق الأوسط الذى سيساعد فى اطفاء نار الكراهية الدينية، وان فكرة الشرق الجديد هى الدخول الى عالم المستقبل، والمصلحة العامة تحت راية موحدة وهذا لن يأتى إلا من خلال اتجاهين وهما: الأمن الأقليمى ، والتعاون الاقتصادى . ففى مجال الأمن سوف يواجه زعماء المنطقة مشكلة استراتيجية اساسية، وهى التغلب على قضية الأمن القومى بدون التأثير على الأمن الأقليمى، وفى المستقبل سوف يحتاج كلانا للتنازل عن الأمن الأقليمى للحفاظ على الأمن القومى، ويضيف



المصدر : المصرى

التاريخ : ٢٤ يونيه ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بيريز انه فى الماضى كانت القضية الفلسطينية اساساً للصراع العربى - الاسرائيلى اما الآن فإن قضية الاسلحة النووية والارهاب والتطرف هى مركز الصراعات بالمنطقة، والحل العسكرى سيزيد من تعقيد هذه المشاكل.

اما فى مجال التعاون الاقتصادى، فمن المعروف ان الاقتصاد الحديث لا يولد وانما يخلق، وان طرق انتاج هذا النوع من الاقتصاد معروفة وتأتى فى عدة نقاط وهى : تخفيض الانفاق على السلاح والحروب. - رفع مستوى وسائل التعليم - استغلال مصادر الطبيعة وإيجاد بدائل جديدة للطاقة الحالية - اقامة مفاعلات للطاقة واستخدام المياه لتوليدها - بناء مشروعات للطرق وتحسين وسائل الاتصال المختلفة. - رسم خريطة حديثة للاستصلاح الزراعى واستغلال المسافات الموجودة - الاهتمام بالسياحة. - فتح الحدود ونقل التكنولوجيا .

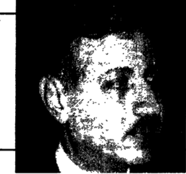
ويرى بيريز انه يجب على كل من مصر والاردن وفلسطين البدء فى تنفيذ ذلك حيث انهت اولى الدول العربية التى وقعت على اتفاقية للسلام.



المصدر : العربى

التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



خالد عبد الناصر يكتب للعربى:

العروبة والإسلام وأوهام السوق الشرق أوسطية

فى الخامس عشر من يناير كنت أقرأ الفاتحة على روح جمال عبد الناصر وأرواح شهداء امتنا وفى جلال الخشوع لله تذكرت الآية الكريمة «كنتم خير امة اخرجت للناس تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر» وسألت نفسى كيف نقبل ونحن خير امة الرضوخ لهيمنة امريكا والاستسلام لشروط اسرائيل وان ينهش الفقر والفساد جسد الأمة وروحها؟!

وسألت نفسى: اين ذهبت تضحيات امتنا وأرواح شهدائنا وصيحة الحق التى رفعها عبد الناصر فى وجه الاستعمار وسعيه من اجل تحقيق العزة والكرامة للانسان والحرية والوحدة للوطن؟

ولم أكن أسبح بهذه التساؤلات فى الماضى المجيد للاسلام الذى تمكن خلال أربعة عشر قرناً من أن يمنح البشرية نور العقيدة الصافية وان يتجر بناء حضارة انسانية عظيمة زاخرة بالقيم وغنية بالابداع العقلى والمادى، ولا كنت أسبح فى الماضى القريب لثورة ٢٣ يوليو التى بلورت النضال الوطنى والقومى وقادت خطا الامة العربية والعامل الاسلامى والعالم الثالث نحو التحرر والعدل الاجتماعى. ولكننى كنت مشدوداً الى المستقبل والى التساؤل عن مصير هذه الأمة فى ظل الأوضاع العربية والاقليمية والدولية الجديده وعن مصير الجيل الذى انتمى اليه وعن دور هذا الجيل فى صياغة مصيره ومصير امته.

هذا الجيل الذى تفتح وعيه على نداءات مقاومة الاستعمار القديم والجديد والصهيونية ومحاربة الاستغلال والتفرقة الطبقية والسعى نحو تحقيق الوحدة العربية.

الجيل الذى عرف ان هويته عروبته وانتمى لهذه الأمة العربية التى بلورها الاسلام ديناً وعقيدة وللحضارة العربية الاسلامية التى صاغتها جهود اجيال من المسلمين والمسيحيين العرب. والجيل الذى عرف أن اعداءه هم الاستعمار الغربى والصهيونى والذى سالت دماء شهدائه فى عبور اكتوبر المجيد وفى المقاومة اللبنانية الباسلة للغزو الصهيونى فى عام ١٩٨٢ وفى ثورة الانتفاضة فى الأرض المحتلة منذ ١٩٨٧ لتواصل تاريخ تضحيات آبائه واجداده فى ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧.

هذا الجيل الذى يجد نفسه اليوم فى مواجهة سطوة امريكا وتفوق «اسرائيل» وخضوع الحكام وتبرير المثقفين. وكان اكثر ما يجسد هذا الهجوم هو الحديث المشاع اليوم عن «السوق الشرق أوسطية». ماذا يفعل جيلنا؟ هل يستسلم امام عنف الهجوم فيكفر بدينه ويتبرأ من عروبته ويخجل من لغته ويدخل فى «السوق»؟ أم يقاوم؟ كان هذا السؤال هو ما دفعنى للكتابة بعد سنوات من الصمت أوجبتها ظروف عديدة من بينها شرف اتهامى فى قضية «ثورة مصر».

إن الضمير الوطنى لايسمح لأحد منا بترف الصمت الآن فى مواجهة المخاطر التى تهجم على امتنا باسم «السوق الشرق أوسطية».

إن هذه السوق هى إعادة إحياء لفكرة الأحلاف العسكرية التى حاول الاستعمار



أن يكبل بها امتنا في الخمسينيات والستينيات ورفضتها الامة بجسارة وقتها.

ولكن الشرق اوسطية الجديدة تدخل من باب «اقتصادى» بستهدف تحويلنا الى مجرد سلعة في السوق توفر احتياجات «اسرائيل» من المياه والنفط والمال والأيدى العاملة الرخيصة لكي تقودها وتجنى ثمارها الخبرة التكنولوجيا الصهيونية على حساب فقر امتنا وخضوعها.

ولا تستهدف «السوق» بيع اقتصادنا فقط لصالح امريكا واسرائيل وانما تستهدف بيع هويتنا الحضارية كامة عربية وتشويه ديننا وثقافتنا.

ولهذا يستهدف مشروع السوق إعادة رسم خريطة الوطن العربى ودول الجوار في اطار شرق أوسط جديد فيعطي اولوية لمثلث اسرائيلى/ فلسطينى/ اردنى تقوده اسرائيل. وقد حقق عرفات هدف اسرائيل ذلك بتوقيعه علي الاتفاقية المخزية غزة/ اريحا. ثم يستهدف المشروع إلحاق سوريا ولبنان بهذا المثلث بعد انتهاء مفاوضات المسارين الراهنين. ثم ادخال دول غير عربية مثل تركيا وإيران وربما الحبشة والهند في نفس المشروع، مع ابقاء دول المغرب العربى لكي تلتحق بأوروبا وعزل دول مجلس التعاون الخليجى كجيب من الثراء العاجز أمنيا الذى يمد اسرائيل بالنفط وعوائده تحت الهيمنة الامريكية. وتبقى مصر احتياطيا بلا دور في هذا المشروع بينما يتاكد عزل العراق مرحليا وبتأمل هذه الخريطة سنكتشف بيسر أن الهدف هو تفكيك أواصر الوطن العربى وتكريس انقسامه وتفكيك أواصر العالم الاسلامى للقضاء على أى محاولة لتحقيق وحدة الأمة العربية وبالتالى العالم الاسلامى، فى المستقبل وهو هدف اساسى لامريكا والغرب الذى يخشي نهوض ووحدة العرب والمسلمين حتى لا يلعبوا الدور الذى يليق بهم كطرف أصيل فى صياغة مستقبل البشرية.

إن الذين يروجون للسوق الشرق أوسطية هم المستفيدون منها وهم الاعداء المفضوحون لامتنا امريكا واسرائيل والحكام التابعون والطبقات التى تبيع ولاءها للدولار على حساب مصالح الشعب وأمن الوطن وبعض المثقفين المترهلين الذين اعياهم حمل أمانة التعبير عن روح الامة فقعدوا في ظلال النفط والغرب يبيعون لشعبنا العربي أوهام «السوق الشرق أوسطية». ان المهمة الصعبة الملقاة على جيلنا وعلى كل أجيال أمتنا هى مقاومة خطر ضياع الهوية وضياع المصالح بمقاومة فعالة تقوم على الايمان واليقين وعلى التخطيط والعمل الجاد وهذا يتطلب منا أن يتواصل الحوار ويتسع لنكشف لشعبنا مخاطر هذه الشرق اوسطية ولنصوغ خطة قومية شعبية شاملة لمقاومة هذه الاخطار تشارك فيها كافة القوى الحية التى تؤمن بربها وأمتها وحقها فى العزة والكرامة.

إننا لنثق فى الله وفى امتنا. وإنها كما قال جمال عبد الناصر «ساحة للعمل».



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩٤/١/٢٦

عبدالمجيد فى مؤتمر التحديات :

لاخوف على الدول العربية من السوق شرق أوسطية

كتب ـ صفوت ابو طالب :

اكد د . عصمت عبدالمجيد امين عام الجامعة العربية ان مشروع السوق الشرق اوسطية ليس مصدر خوف للدول العربية لان السلام مع اسرائيل لا يؤدى الى تميزها اقتصاديا عن الدول العربية .. كما ان لكل دولة عربية سيادتها على اراضيها ومقدراتها الوطنية .. وان السوق الشرق اوسطية لن تكون على حساب العلاقات العربية ولا ترتبط بالضرورة باسرائيل فهناك ايران وتركيا وقبرص .



المؤتمر الدولى حول تحديات العالم العربى

اشار الى ان هذه السوق مجرد منطقة تجارة حرة تخفف من الحواجز الجمركية وغير الجمركية

جاء ذلك فى كلمته امام المؤتمر الثانى حول تحديات العالم العربى فى ظل المتغيرات الدولية والذى بدأ اعماله امس وينتهى غدا .

ودعا رئيس المؤتمر د . صالح الطيار رئيس مركز الدراسات العربى الاوربى الى تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية .. باعتبارها دبلوماسية للتنمية ـ لتطوير التعاون العربى .

كما اشار الى اهمية الامن القومى الوطنى وارتباطه بالامن القومى العربى شهد افتتاح المؤتمر الشيخ فهد القاسمى امين عام مجلس التعاون الخليجى ومحمد عمامو امين عام اتحاد دول المغرب العربى .

المصدر : الجمهورية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٤

مستقبل المنطقة .. وحوار مفتوح :

بين «الفكرة العربية» .. و«الشرق أوسطية» ..

العربية بين الخطأ والصواب فى المسألة العربية

المراكز والاطراف المسألة الشرق أوسطية

يواصل «الجمهورية» الأسبوعى فتح صفحاته - للأسبوع الثانى على التوالى . للمناقشات الساخنة التى أثارتها أفكار وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية - السيد يوسف العلوى - حول العروبة والشرق أوسطية ، وطرحها رئيس التحرير الاستاذ محفوظ الانصارى فى مقاله الأسبوعى بجمهورية الخميس ١٣ يناير الحالى .

«والجمهورية» تشعر بالامتنان للسيد يوسف العلوى ، إذ أتاح لها فكرة هذه الفرصة النادرة لادارة هذا الحوار الخلاق الذى يمس أحد - ان لم يكن أبرز قضايا المصير العربى ، ومدى أرتباطه وتأثره بالمتغيرات الدولية فى عالم اليوم والغد معا .

وهذا الحوار ليس حكرا على أنصار فكرة العروبة وحدهم ، أو مناصرى فكرة الشرق الأوسطية وحدهم ، وإنما هو مفتوح للطرفين ، ولتفاعل الفكرتين ايضا .

لقد قدمنا فى العدد الماضى الأستاذين صلاح الدين حافظ وجميل مطر ، ويسعدنا أن تستضيف صفحاتنا اليوم خبير الاقتصاد الدولى الدكتور سعيد النجار ، وأستاذ العلوم السياسية الدكتور عبدالمنعم المشاط ، وهما ينتميان - ربما - إلى مدرستين مختلفتين .. وتأكيدا .. لجيلين مختلفين .



الخبراء والتسويق النشط سبيلنا للبقاء

٣ تحفظات يجب أن تتمسك بها مصر قبل التوقيع

ومصر معروفة كدولة مستوردة رئيسية للغذاء والقمح بصفة اساسية، ثم الحبوب والسكر والزيوت النباتية والزبد واللحوم، فنحن نستورد منها سنويا بما قيمته ثلاثة مليارات دولار فى المتوسط. واتفاقية «الجات» تدعو الى تحرير التجارة العالمية والتحرير يتضمن الغاء الدعم بكافة صوره وان كانت الاتفاقية حددت اتمامه على مرحلتين:

● الاولى: فرض رسوم جمركية على الصادرات والواردات بدلا من تحديد حصص منها.

● الثانية: التخلص من الرسوم الجمركية تدريجيا بحيث تتلاشى تماما بعد عشر سنوات بالنسبة للدول النامية والمتدنية النمو، أى فى عام ٢٠٠٥.

الاعفاءات منعت كارثة

وهذا يعنى أننا حصلنا على بعض الاعفاءات كدولة متدنية النمو. فكيف نستفيد من هذه المرحلة الانتقالية؟

● ● هذه الاعفاءات لو أنها لم تمنح لمصر والدول المشابهة خلال هذه الفترة الانتقالية لاصبحت كارثة بكل المقاييس كما يوضح د.جمال صيام استاذ الاقتصاد الزراعى بجامعة القاهرة.. فنحن خلال هذه الفترة بسبب هذه الاعفاءات لن نتأثر كثيرا نتيجة لالغاء الدعم للدول المصدرة للغذاء وهى الاتحاد الاوروبى وامريكا فالغاء الدعم الخاص بالمنتجين الزراعيين هناك سيؤدى الى ارتفاع اسعار السلع الغذائية وهذا من شأنه أن يرفع من الفاتورة أو المبلغ المدفوع للواردات الغذائية فى الدول المستوردة للغذاء ومنها مصر ونتيجة لهذا فنحن فى مصر حصلنا على بعض الاعفاءات منها استمرار المنح والمعونات الغذائية على الوضع الحالى والحصول على مبيعات ميسرة كتلك التى نحصل عليها من امريكا والحصول على قروض تهدف الى زيادة الانتاج وتخفيض الدعم الداخلى بنسب تفاضليه.

بعض الآثار الايجابية

واستمرار هذه الشروط الميسرة بالنسبة لمصر كما يقول د.جمال سوف يخفف من الآثار السلبية فيما يتعلق بمصر كدولة مستوردة للغذاء وهذا فى الفترة الانتقالية.

ايضا توجد تأثيرات ايجابية أخرى فى جانب الانتاج الزراعى فى مصر فنتيجة لارتفاع اسعار السلع الغذائية والزراعية عموما بعد الغاء الدعم على مستوى الدول المنتجة الرئيسية سوف ترتفع الاسعار العالمية للسلع الزراعية بصفة عامة لانها تدعم بشكل مكثف وهذا له آثار ايجابية على الانتاج الزراعى فى مصر وقد أوضحت خبرة السنتين الاخيرتين مع انخفاض الاسعار العالمية للسلع الزراعية كيف اثر ذلك بشدة [illegible] على الانتاج الزراعى المصرى. وفى المقابل عندما ترتفع اسعار السلع الزراعية عالميا سينعكس هذا بصورة ايجابية على الانتاج الزراعى المحلى مما يؤدى الى زيادة فى معدل نموه وبصفة خاصة السلع التصديرية الزراعية حيث هناك احتمالات ان تنتعش الى حد ما صادرات القطن والارز والخضر والفاكهة وهذا جانب ايجابى.

□ قلت: وماذا بعد الفترة الانتقالية؟

● ● قال: هذا هو الكلام.. أننا يجب الا ننظر الى الفترة الانتقالية التى نحصل فيها على اعفاءات ونركن الى هذا وانما يجب ان ننظر الى ما بعد هذه الفترة حيث ستتحرر التجارة العالمية بالكامل وسوف تنتهى هذه الاعفاءات.

□ وكيف سيكون الحال؟

● ● قال: اعتقد أننا سنواجه موقفا عصيبا جدا لأنه ستنتهى عملية الحماية التى يسمح لنا فيها بنسب دعم للصادرات وهنا اقول أنه يجب أن نعظم الآثار الايجابية للاتفاقية على مصر وان نقلل الى اقصى قدر ممكن من الآثار السلبية.

نحتاج لمؤسسات قادرة

□ كيف؟!

● ● قال: بالاستمرار بشكل مكثف فى سياسة الاصلاح الاقتصادى وليس بالشكل الذى تسير عليه الان وأعنى بصفة خاصة الاصلاح المؤسسى لأنه بدون اصلاحات مؤسسية جذرية لن نجنى أى ثمار ايجابية فى اطار اتفاقية «الجات» لأنه سيكون صراع الاكثر كفاءة والاتفاقية فى واقع الامر تتحيز لصالح الدول المصدرة فى الاساس والاتفاقية اصلا لصالح القوى الرئيسية فى الاقتصاد العالمى، أما الدول النامية والاقل نموا فدخلت على هامش الاتفاقية ولذلك فالذين يقولون أن



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٤

تحقيق :

سامية بولس

● ● قال: مواصفات الجودة هي المأساة التي سوف نواجهها عند التحرير الكامل للتجارة العالمية، واذا لم نأخذ في اعداد الاقتصاد المصري واعداد الصناعات التي سوف تنافس في التجارة العالمية واذا لم نفعل هذا فانه حتى السلع التي نصدرها الآن لن نتمكن من تصديرها في ظل المقاييس أو المواصفات التي سوف تكون .

ارتفاع كل الاسعار

● ● استاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة يقول أنه لابد من التأكيد على أن «الجات» سوف تضر ضررا بالغا بالاقتصاد المصري خاصة بالنسبة لأثرها على القطاع الزراعي وتجمع على ذلك العديد من الدراسات الدولية حول الآثار المحتملة لتحرير التجارة الخارجية على الزراعة المصرية.

وتشير احدى الدراسات الهامة الى الآثار السلبية للتحرير على العرض والطلب المحليين وصافي الميزان التجاري باستثناء فائض المنتج الذي يتوقع ان يحقق قدرا من الاستفادة نتيجة لارتفاع الاسعار العالمية للعديد من المنتجات الزراعية. ولقد أوضحت الدراسة ان عرض المنتجات الزراعية سينخفض بنحو ٦٫١٪ بينما الطلب سينخفض بنحو ١٫٤٪

وستحقق صافي التجارة الزراعية عجزا يقدر بنحو ٨٤ مليون دولار في الوقت الذي سيحقق فيه المنتجون فائضا يقدر بنحو ٣١٣ مليون دولار بينما سيخسر المستهلكون نحو ١٢٠٠ مليون دولار وستتدهور رفاهية المجتمع بما يساوي ١٨١ مليون دولار. وللتدليل على أهمية هذه النتائج كما يقول د.ابومندور فإن تحرير التجارة الخارجية سيؤدي الى زيادة ملموسة في الواردات الزراعية الرئيسية حيث من المتوقع أن ترتفع اسعار القمح بنحو ٢٠٪ والذرة بنحو ٢٣٪ والسكر بنحو ٤٠٪ والزيوت النباتية ما بين ٨٪ و١٤٪ وفي الوقت الذي لن تتجاوز فيه الزيادة المتوقعة في اسعار القطن نحو ٤٪ ومعنى ذلك زيادة اكبر في اسعار وارداتنا الرئيسية مقابل زيادة اقل في اسعار صادراتنا الامر الذي سيعمق العجز في الميزان التجاري الزراعي.

والمهمة الاساسية والعاجلة في ضوء هذه النتائج المحتملة كما يقول د.ابومندور أن نحلل هذه النتائج أولا ونبدأ وفورا في مواجهة كافة جوانب القصور الاساسية في الجهاز الانتاجي والتسويقي لتعميق المزايا التنافسية للزراعة المصرية في سوق عالمي لن يرحم احدا وذلك هو التحدي.

● ● أما د.حسني حافظ الخبير الاقتصادي والوكيل الاول لبنك الاستثمار فيقول انه اصبح من الحتميات ان تساير مصر ما يدور من حولها من تطورات عالمية هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فإن الازمة الاقتصادية المصرية تتجسد بشكل اساسي في الميزان التجاري حيث ان هناك فجوة كبيرة بين الصادرات والواردات لصالح الواردات وتقدر هذه الفجوة بما يزيد عن ٢٠ مليار جنيه.

وهنا لابد ان تتضافر كافة الجهود لتدعيم الصادرات المصرية المباشرة وغير المباشرة وهذا لن يتأتى الا بعدة اساليب

أولها زيادة الانتاج والانتاجية بالجودة العالية التي تمكن مصر من المنافسة في الاسواق العالمية ثم القدرة التسويقية والتي تعتمد على أهل الخبرة والمعرفة والعناية الكاملة بعمليات الاحلال والتجديد لمعدات المصانع من ناحية وخاصة المصانع المخصصة لعمليات التصدير بالاضافة الى الجودة حتى نستطيع ان تنافس.

ويضيف ان مصر تحتاج الى فترة زمنية لاتقل عن ثلاث سنوات لحماية المنتجات المتنوعة حتى يمكن بحق ان تؤهل الصناعات المختلفة للمنافسة في الاسواق العالمية فعلى سبيل المثال لا الحصر لو نظرنا الى صناعة الغزل.

الاتفاقية ليس لها اثار سلبية على الدول النامية فهذا كلام من وجهة نظري غير سليم على الاطلاق لان اقرار نظام التعويضات هو اعتراف من جانب الجات بأن هناك آثارا سلبية مكثفة على مثل هذه الدول.

فيجب سرعة اقامة مؤسسات تسويقية تتسم بالكفاءة ومؤسسات ائتمانية للتسهيلات الاقراضية للقطاع الخاص ومؤسسات للبحث العلمي

والتطوير التكنولوجي والارشاد والتدريب التحويلي وتشجيع اقامة منظمات غير حكومية في جميع الانشطة مثل المنظمات التعاونية والاهلية واتحادات المصدرين والمنتجين مع دور نشط للحكومة فيما يتعلق بتحديد مواصفات الجودة والرقابة وتحسين التشريعات لكي تتلاءم مع المتغيرات.

وفي مجال التصدير يجب التأكيد على كفاءة العمل في مكاتب التمثيل التجاري في الخارج ووضع نظام كفء للترويج وفتح الاسواق وجمع وتحليل المعلومات عن الاسواق الدولية واتاحتها للمؤسسات التصديرية.

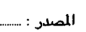
ترشيد الاعفاءات

ايضا يجب ان تستخدم الفترة الانتقالية بشكل مرشد واستخدام الاعفاءات بأقصى ما يمكن بمعنى أن أحدد الصناعات ذات الاولوية أو الصناعات الواعدة فيما يتعلق بالتصدير خاصة وانه مسموح لمصر بدعم صادراتها باعتبارها احدى الدول الصغيرة في مجال التصدير

ايضا نستخدم خبرة العشر سنوات المسموح بها لخلق صناعات تصديرية جديدة تتميز فيها مصر بميزة نسبية ولتكن الصناعات الزراعية والغذائية وهذه تتطلب قدرا كبيرا من الاستثمارات وهنا يمكن أن نتبع السياسات التشجيعية التي تتبعها بعض الدول وهي اعفاء الانشطة التصديرية لفترات طويلة من الضرائب.

□ وهل بهذا ندخل منافسين في السوق؟



المصدر : 

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اهمها:

● مساعدة الدول المتقدمة لها فى صورة دعم لصادراتها.

● توقيع اتفاقيات من الدول الاعضاء مع مصر لاستيراد جزء من المنتجات المصرية المتميزة وخاصة فى مجال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

● أنه يمكن للدول الاعضاء منح قروض طويلة الاجل بدون فوائد لمصر تخصص للعملية التصديرية خلال الثلاث سنوات الاولى من الاتفاقية.

ويقول اننا فى فترة تحول جذرى ومعظم الشركات الانتاجية عانت الكثير ومازالت تعانى من الخلل المالى والاقتصادى فى هياكلها التمويلية ولذلك يجب ان نهيىء هذه الوحدات الاقتصادية لمسايرة ركب التطور والتحول والاهتمام بالعنصر البشرى لأنه اساس الانتاج.

تهديد للصناعات الوطنية

● ● أما د.احمد برانية الاستاذ فى معهد التخطيط القومى فيرى أن اتفاقية الجات تمثل تهديدا للصناعات الوطنية نتيجة للمنافسة غير العادلة مع السلع المثيلة فى الدول الصناعية الكبرى وايضا تهديد للمنتجات الزراعية والمثل واضح فى القطن .

ويقول ان هذا ينعكس على زيادة البطالة نتيجة الانكماش فى الاستثمار والاخطر اننا سنكون تابعين اقتصاديا للتكتلات العالمية الكبرى ويرى أن الحل ان تقيم الدول النامية المتشابهة تكتلا عربيا اقتصاديا عن طريق اقامة سوق عربية مشتركة وتعاون اقتصادى مستفيدين من التجربة الاوروبية ويمكن ايضا كما يقول اقامة تكتل افريقى وبمعنى اوضح اننا كدول نامية لابد أن نعمل فى ظل تكتل اقتصادى.

والنسيج والملابس الجاهزة والتى تعتمد على القطن فانه من الواضح ان سعر القطن الخام المصرى اصبح يزيد عن الاسعار العالمية بالاضافة الى ان مستلزمات الانتاج من طاقة وغيرها اصبحت تشكل عبئا كبيرا فى العمليات الانتاجية فكيف نسمح باستيراد غزول أو منسوجات أو ملابس جاهزة بالرغم من أن المخزون المصرى من الغزول فقط يتعدى ما قيمته ٤٠٠ مليون جنيه.

ويضرب مثالا آخر بالمواد الغذائية فمعظم الدول المتقدمة تدعم صادراتها وخاصة الصادرات الزراعية وهذا بالطبع يؤدى الى عدم قدرة الصناعات الغذائية المصرية على التنافس يضاف الى ذلك ان الاحتياجات المصرية من

وفد من رجال الاعمال بامريكا للمشاركة فى ندوة لوضع خطة عمل لمشروعات تعاون بين دول الشرق الاوسط

كتب: رأفت أمين:

يشارك وفد من رجال الاعمال المصريين ممثلين للتنظيمات المختلفة فى اعمال ندوة الدائرة المستديرة التى تنظمها الولايات المتحدة الامريكية حول تنمية الاعمال الاقليمية بدول الشرق الاوسط والتى اقرتها مجموعة عمل مفاوضات التعاون الاقتصادى فى الشرق الاوسط باجتماعها الاخير فى كوبنهاجن خلال نوفمبر ٩٢ لوضع خطة عمل لمشروعات تعاون بين دول المنطقة ومن المقرر ان يمثل اتحاد الغرف التجارية فى هذا المؤتمر كل من محمد المصرى رئيس الغرفة التجارية ببورسعيد والدكتور عبدالمنعم سعودى عضو مجلس ادارة الاتحاد. وسوف تعقد الندوة خلال يومى ٧و ٨ فبراير القادم بواشنطن تحت رعاية جمعية رجال الاعمال المصرية الامريكية وغرفة التجارة الامريكية الاسرائيلية ويشارك فيها ٢٥٠ من قادة رجال الاعمال الامريكيين والعرب والاسرائيليين وسوف يحضرها وزير التجارة الامريكى، وتتضمن اعمال الندوة عرضا بواسطة المسئولين الامريكيين حول عملية السلام وسياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الاوسط ، وعرضا حول امكانيات القطاع العام الامريكى مثل مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار وما تقدمه من قروض وضمان المخاطر الى المستثمرين الراغبين فى المشروعات المشتركة او الاشكال الاخرى للتعاون التجارى، وكذلك عرضا حول الموارد الخاصة للخدمات المالية والتجارية. كما سيتم تقديم دراسات حالة توضح الاستراتيجيات المتبعة للاستفادة من النواحى المتزايدة للتجارة والاستثمار الاقليمى. كما سيتم عقد جلسات تضمن المشاركين فى الاقليم لمناقشة القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والسياحة والرعاية الصحية ونظم المعلومات.



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٤

تقرير برلمانى

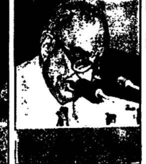
مستقبل السوق فى الشرق الأوسط

بدأ مجلس الشعب فى الأسبوع الماضى برئاسة الدكترر أحمد فتحى سرور مناقشة بيان الحكومة من خلال تقرير اللجنة الخاصة برئاسة أحمد حمادى وكيل المجلس ويقع التقرير فى ٢٦٠ صفحة .

ويمثل الأغلبية الآن أحمد أبو زيد وكيل المجلس السابق . وهو أول حديث له بعد اختياره ممثلاً للحزب وللجنة البرلمانية ، ولأنه نجم جديد فى المضمار . فإنه بالفعل يحمل الجديد . فقد تحدث بلغة المستقبل وطالب بدفعة كبيرة للاستثمار فى مصر وحتمية إصدار قانون موحد للاستثمار ، حيث إنه مبعثر بين سبعة قوانين لتيسير الاستثمار خاصة فى منطقة الصعيد .



د. أحمد فتحى سرور



أحمد حمادى



أحمد أبو زيد

وبلغة المستقبل يشير إلى أن سيناء هى أرض المستقبل وهى تكتسب أهمية كبيرة جداً فى مرحلة السلام لاهميتها للأمن القومى العربى ولتكون منطقة متقدمة متحضرة تمتص كثيراً من قدرات شباب مصر وصولا للحد من مشكلة البطالة .

وأشارت اللجنة إلى أن بيان الحكومة جاء خلوا من أية إشارة الى الترتيبات المحتملة فى مرحلة السلام وبصفة خاصة لموضوع السوق الشرق وأوسطية المزمع إقامته بالمنطقة وتؤكد اللجنة اننا مطالبون بالتعامل مع معطيات الواقع الجديد فى مرحلة السلام بموضوعية ودون تهوين أو تهويل فى حجم الأخطار التى يمكن أن تنجم عن الترتيبات الاقليمية المحتملة وخاصة ما يتعلق بالسوق

محمد الطويل

الشرق الأوسطية وفى حجم الآمال والتفاؤلات غير المحسوبة ، خاصة أن تلبية المصالح المصرية والعربية يجب أن تكون هى الأساس الذى يرتكز عليه موقفنا من السوق الشرق الأوسطية وترتيبات التعاون الأقليمى .

الذى لن يتم إلا فى ظل مناخ من الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية ولن تتولد لدى الأطراف العربية بدون استكمال عملية التسوية الشاملة للصراع العربى الاسرائيلى لأن الاتفاق الإسرائيلى - الفلسطينى لا يمثل حلا نهائيا لهذا الصراع وإنما يضع الأسس لمرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات لم تبدأ بعد وقد تطول ، كما لم يحدث تقدم حتى الآن على الجهتين السورية واللبنانية باتجاه الحل النهائى .

وتخلص اللجنة إلى أن فكرة السوق الشرق أوسطية وان لم تتبلور حتى الآن فى شكل مشروع واضح محدد المعالم الا أنها تمثل متغيرا محتملا يجب التحسب له والاستعداد لمواجهته بما يضمن فى النهاية تحقيق المصالح العربية القومية .

وحتى يتحقق الاصلاح الاقتصادى والتنمية الاجتماعية ونجاح السياسات الاصلاحية فى أى مجال فإن ممثل الحزب الوطنى الحاكم أحمد أبو زيد يشير إلى مشكلة خطيرة وهى ان الادارة مشكلة المشاكل فى مصر ولابد من تحديث نظم الإدارة وتبسيطها ، وأفردا لتقرير البرلمانى قسما خاصا بالإصلاح الإدارى وطالب بأن يكون إصلاحا إداريا حقيقا وليس شكليا بعد أن سئمت الجماهير الشعارات الرنانة والبراقة مثل « هز الجهاز الحكومى » و « الثورة الادارية » وان يكون إصلاحا جذريا عميقا وعقلانيا رشيداً لا تنقصه الحماسة ومتزامنا مع الاصلاح الاقتصادى ومواكبا له إن لم يسبقه ، وإن يكون مخططا - بشكل



اقتصاد ما بعد السلام :

مخاوف إسرائيلية من أن تفقد الصناعة ٣٠٪ من مبيعاتها !!

أسماء سيف

تبدو عملية المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية حول مستقبل العلاقات الاقتصادية بينهما عملية معقدة للغاية ، حيث أنها مليئة بعشرات المشاكل الاقتصادية ، وكلها متشابكة ومتصلة ببعضها . فلم يسبق أن كانت هناك تجربة تعاون أو اتحاد بين اقتصادين بينهما مثل هذا الكم من الفجوات .

فى أعقاب الاتصالات الرسمية للمحادثات الاقتصادية التى تجرى بين العواصم الأوروبية فى باريس وواشنطون وكوبنهاجن ، اتضح حجم المخاوف الاقتصادية الاسرائيلية التى أثرت على موقفهم فى المفاوضات مع الفلسطينيين فى كل ما يتعلق بالتسويات الاقتصادية التى ستحدد مصير قطاعات إنتاجية عريضة فى المجتمع الاسرائيلى ، وفلسطينيى مناطق الحكم الذاتى ، فكلا الطرفين يتعلق استقراره السياسى برسوخ وضعه الاقتصادى وسط تكتلات اقتصادية عالمية .. وانصبت المخاوف الاسرائيلية فى المفاوضات على قضية أساسية وهامه وهى :

الآثار الاقتصادية المترتبة على الحكم الذاتى ومدى تأثيرها على قطاعى الزراعة والصناعة فى اسرائيل . فالطرف الفلسطينى يؤيد ويطالب بفتح الحدود بين الدولتين والسماح بتدفق الأموال والبضائع بينهما يصر الطرف الاسرائيلى ومن ورائه القطاعان الزراعى والصناعى على تشديد فرض القيود والجمارك والضرائب غير المباشرة لحماية المنتج الاسرائيلى وغلق الحدود أمام المنتجات الفلسطينية . ذلك لضمان الحماية الفاعلة ضد أخطار التجارة المتبادلة وتحسبا للاضرار التى ستلحق بمنتجات الثروة الحيوانية والزراعية فقد كانت الاراضى المحتلة سوقا رائجه للمنتجات الاسرائيلية حيث تصدر لها سنويا بما يزيد على ١,٢ مليار دولار .

لذلك كان تحذير أعضاء رابطة منتجى اللحوم والحليب تحذيرا حادا للاخطار التى ستترتب على استيراد الابقار والاغنام من هذه المناطق .. وطالبوا بفرض رقابة شديدة على هذه الواردات فمن المتوقع أن يتم استيراد أبقار وأغنام بأسعار رخيصة وبدون ضرائب الامر الذى سيكون معناه من وجهة نظرهم قضاء على قطعان ابقار اللحوم فى أسرائيل نتيجة لكثافة الاستيراد . هذا بالاضافة إلى إغلاق المذابح نتيجة لمنافسة مذابح المناطق المحتلة التى ستكون تكلفتها أقل بسبب رخص الايدى العاملة الفلسطينية ولعدم التزام المستهلك الاسرائيلى بمراعاة شروط الذبح وفقا للشريعة اليهودية ، واحتمال إقباله أكثر على شراء لحوم الأبقار من الفلسطينيين .

ومازال بين الطرفين فجوات كبيرة فعلى سبيل المثال تنتج اسرائيل حوالى ١,٥ مليون طن من الخضراوات سنويا مقابل ٢٠٠ ألف طن ينتجها قطاع غزة . ويقول وزير الزراعة الاسرائيلى يعقوب تسور إنه لا يعتقد فى وجود اتحاد كامل بين الطرفين فى هذا المجال وكذلك لن يكون هناك فصل كامل .

وما بين الاتحاد الكامل والفصل التام يطالب المنتجون الاسرائيليون بتوفير الحماية لما هو قائم بالفعل فى مجال الطب البيطرى وحماية النباتات والزراعات . وأن يتم ذلك بالاتفاق على سياسات جمركية موحدة لمنع إغراق مناطق الحكم الذاتى بالسلع والمنتجات التى ستصل إليها عن طريق « الهدايا » التى ستقدمها الدول الكبرى .



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

نسقى متكامل - ومرنا قابلا للتعديل فى بعض خطواته واجراءاته وأن يركز على اخلاقيات العمل وقيم الانتاج وتعديل سلوكيات القوى العاملة وحفزها على بذل مزيد من الجهد وأن تتوافر لهذا الاصلاح قيادات وكوادر ادارية على أعلى مستوى من الوعى بطبيعة المرحلة التى تمر بها وإدراك متطلباتها المختلفة قيادات وكوادر تشارك بفاعلية فى صنع القرار وطرح الافكار وتحمل المسئولية .

وأكدت اللجنة انه رغم المحاولات المتتالية لإصلاح الجهاز الحكومى خلال العقود الأربعة الماضية فقد ظلت أغلب مشكلاته قائمة وبقى مستوى خدماته متدنيا وانتهت محاولات الاصلاح المتتالية دون إحداث التغيير الجوهرى المطلوب ويستأنف المجلس مناقشة بيان الحكومة هذا الأسبوع .



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٤

ومن الاسباب التى تستند إسرائيل اليها فى موقفها بغلق حدودها أمام المنتجات الفلسطينية ، أن لديها حوالى ١٧ ألف مزارع فى فرعى انتاج الخضراوات والبيض والدواجن لن تقدم على التضحية بمصالحهم من أجل إرضاء الفلسطينيين .

أما فى المجال الصناعى فقد تم تشكيل مجموعة خاصة أطلق عليها « مجموعة السلام » ومشكلة من اتحاد النقابات العمالية فى اسرائيل « الهستدرت » لتقديم مقترحاتها للمفاوض الاسرائيلى ، ويترأسها رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد أصحاب المصانع ، كما تم أيضا تشكيل مجموعة عمل محددة بالمشاركة مع القطاع الفلسطينى لطرح اساليب جديدة للتعاون بينهما . وتقوم كلتا الجهتين بالعمل فى خطوط متوازية مع وفود المحادثات الاقتصادية .

ويؤيد الطرف الفلسطينى فى هذه المجموعة ضرورة إقامة دعامة رئيسية لكيانهم الاقتصادى يظهرهم بمظهر أكثر استقلالية لكن الطرف الاسرائيلى يرى فى كل هذا تأثيرا سلبيا على التجارة بين اسرائيل ومناطق الحكم الذاتى ، فلقد ورد فى تقرير مركز الابحاث الاجتماعية والاقتصادية التابع للهستدروت أن تطوير اقتصاد المناطق المحتلة سيخلق فى المستقبل منافسة بين القطاعات الاقتصادية فى هذه العملية ستؤدى باسرائيل إلى ضرورة التركيز على قطاعات اقتصادية تحتاج إلى تحويل كبير لشراء آلات كبديل للقوى العاملة الفلسطينية التى كانت تتميز برخصها .

كما يخشى أصحاب المصانع فى اسرائيل من المنافسة المنطقية فى مناطق الحكم الذاتى لان القوانين الجديدة والضرائب على المنتجات ستسرى على كل الواردات سواء بالنسبة لاسرائيل أو للمناطق ، وفى مثل هذه الحالة فمن المحتمل أن تفقد الصناعة الاسرائيلية حوالى ٣٠٪ من حجم مبيعاتها فى السوق المحلية ثم بالتدريج تفقد سيطرتها على كل سوق المبيعات لاختلاف قوانين الضرائب والجمارك بينها وبين مناطق الحكم الذاتى .

كل هذه القضايا الكبيرة - الصغيرة تحتوى على مطالب شرعية للشعبين الفلسطينى والأسرائيلى وسيكون من الممكن التوصل الى حلول معقولة ومرتبة لها ، وكلى تحت معالجة هذه القضايا فى البداية وبصورة واضحة ومحسوبة كلما زادت الفرصة والآمال فى جود السلام وكلما ترسخ مفهومه فى أذهان شعوب المنطقة باعتباره الخطوة الناجحة والعظيمة النفع والفائدة للجميع .

□



المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مندوب مصر في الجامعة العربية:

مفهوم السوق الشرق أوسطية غامض من حيث مضمونها وأطرافها وتنفيذها

أعلن الدكتور محمد نعمان جلال مندوب مصر الدائم لدى الجامعة العربية أن مفهوم السوق الشرق أوسطية مازال غير واضح، سواء من حيث مضمونها أو أطرافها أو توقيت تنفيذها. وقال الدكتور نعمان، فى محاضرة ألقاها فى الجمعية المصرية للقانون الدولى تحت عنوان «جامعة الدول العربية والتحديات المستقبلية»، إن قيام السوق الشرق أوسطية بين بعض الدول العربية واسرائيل مرتبط بتحقيق السلام، وإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل. وأضاف: ان البعض يرى انه لاخوف على النظام العربى من النظام الشرق أوسطى الذى ظهرت أفكاره بعد حرب الخليج وبدء عملية السلام فى مدريد. ويرى آخرون انه بداية النهاية للجامعة العربية وللهوية القومية العربية وتحويلها الى تراث ثقافى وليس هوية قومية سياسية مستقلة. وقال. انه ليس بالضرورة ان يحدث ما يخشاه البعض من وقوع هيمنة اسرائيلية على المنطقة العربية فى حالة التوصل الى سلام شامل بين العرب واسرائيل. وأشار الى أن عدد سكان اسرائيل يبلغ ما بين ٤ الى ٥ ملايين نسمة، وأن ٢٥٪ منهم من العرب تقريبا.

وأضاف ان السلام سيؤدى الى تغيير طبيعة الدولة الاسرائيلية، وانتقال العمالة العربية الى داخل اسرائيل وبالعكس، ومن ثم يمكن تصور ذوبان الشخصية والذاتية اليهودية وتداخل اقتصاديات المنطقتين. وأكد الدكتور نعمان جلال ان الجامعة العربية تعد أداة التنسيق العربى الأولى فى مجتمع دولى يقوم على التكتلات السياسية والاقتصادية. وقال انه من غير المنطقى ان يشكك بعض العرب فى حقيقة عروبتهم وانتمائهم ويفكرون فى التخلى عن منظمتهم القومية. وأضاف انه يجب التمسك بالجامعة العربية كإطار للعمل العربى المشترك ومعالجة أوجه القصور لزيادة فعاليتها. وأشار الى انه لا يمكن الاحتجاج بأن الجامعة فقدت مبرر وجودها بالتوصل الى اتفاقيات السلام وزوال صفة العدو، لأن هذه نظرة سطحية للجامعة التى قامت أصلا قبل قيام اسرائيل، واستهدفت تجميع وتنسيق القوى العربية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية.

رسالة إلى الصفحة الاقتصادية

السوق الشرق أوسطية والسوق الآسيوية الباسيفيكية



عبدالحليم محمد على

بعض الاحاديث والتصريحات التى تشهدها الساحة الاقتصادية المصرية هذه الايام، تعكس تاييدا متعجلا لقيام السوق الشرق الاوسطية، وهذا امر يدعو فى تصورنا الى القلق الشديد.. ونحن فى مصر - سواء على المستوى الرسمى او الخاص - لا نترك فرصة تمر دون ان نظهر اعجابنا وانبهارنا بالتجارب الاقتصادية الآسيوية، خاصة فى دول «النمور» ولكن علاقتنا بهذه التجارب لابد ان تتجاوز مرحلة الانبهار، وتدخل الى مرحلة جديدة من التامل المتعمق للجذور التى نتبت عليها هذه التجارب..

ان الانجاز الذى تحقق فى الدول الآسيوية الصاعدة، لم يكن نتيجة لقرارات سريعة متعجلة اتخذتها هذه الدول، وإنما كان نتيجة لتفكير وتخطيط علمى.

لقد رأت هذه الدول انها لا يمكن ان تكون قوية خارج حدودها الا اذا كانت قبل ذلك قوية داخل حدودها.. ولهذا عملت فى صبر وجدية فائقة، حتى امكنها ان تزيد من معدلات نموها الاقتصادى. ومن هنا تحمست بعض الدول الواقعة على البا سيفيك، وفى مقدمتها الولايات المتحدة واستراليا، لفكرة انشاء سوق اسيوية باسيفيكية تضم خمس عشرة دولة، بينها دول منظمة الاسيان، والدول الآسيوية الأخرى الناهضة، بالاضافة الى الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندا، بهدف تحويل تجمع التعاون الاقتصادى الآسيوى الباسيفيكى (APEC) الذى يضم هذه الدول الخمس عشرة من مجرد تجمع استشارى الى منطقة حرة تذوب عند حدودها القيود التجارية ويتحرر فيما بينها انتقال العمل ورءوس الأموال.

ورغم الضغوط التى تمارسها هذه الدول، خاصة الولايات المتحدة لفرض هذه السوق، وآخرها خلال مؤتمر قمة الآسيوى الباسيفيكى الذى عقد الشهر الماضى فى سياتل، بدعوة رئيس الامريكى كلينتون، الا ان عددا من الدول الآسيوية، وفى مقدمتها بعض دول الآسيان، لم تتردد فى اظهار قلقها وحذرها من تغيير شكل تجمع (APEC) الاستشارى الى شكل تفاوضى، واوضحت انها ترى ان هذا التحول لايستهدف مصالح الدول الآسيوية بقدر ما يستهدف التغلب على المشاكل الداخلية للدول المتحمسة له، وخاصة مشاكل انخفاض الصادرات وعجز الموازين التجارية وتناقص فرص العمالة. ولهذا فان مثل هذه السوق المقترحة لابد ان تكون اسيوية محضة، وأى محاولة لفرضها فى هذه المرحلة بادخال دول غير آسيوية، سيؤدى الى تعميق مخاوف الدول الآسيوية من سيطرة الدول غير الآسيوية على مقدراتها الاقتصادية، بل ان بعض الدول الآسيوية الاقل نموا ابدت شعورها بان تحرير التجارة فى هذا الوقت يعتبر انتحارا بالنسبة لها، ولن يؤدى الا الى فقد المزيد من فرص العمالة وزيادة معدلات الفقر، ولهذا فان التحدث الآن عن مقترحات لانشاء هذه السوق امر سابق لاوانه..

هذا هو الأسلوب الذى يجب ان نتعامل به مع قضية السوق الشرق اوسطية، فإن كل الظروف تدعونا الى ان ننتهج أقصى درجات التريث والحذر، سواء كانت هذه الظروف متعلقة باقتصادنا المصرى، او بالأوضاع العربية المثقلة بالمشاكل، او حتى بما يجرى فى الشرق الاوسط من احداث، ولابد ان تكون نقطة البدء هى اصلاح البيت العربى، وتكثيف الجهود للخروج به من ورطاته وأزماته العديدة والمتنوعة، داخليا وعالميا..مهما تطلب ذلك من زمن.. اما قبل ذلك.. فان الحديث عن انشاء سوق شرق اوسطية يعتبر بكل المعايير سابقا لاوانه..



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمين عام مجلس التعاون لـ« العالم اليوم »:

ندرس فتح فروع للبنوك الوطنية داخل دول المجلس

□ لا نعارض رفع الحصار عن العراق.. والسوق الشرق أوسطية لا تزعجنا

□ القاهرة ـ عبد الناصر محمد:

أكد الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي أمين عام مجلس التعاون الخليجي أنه تجرى الآن دراسة فتح فروع للبنوك الوطنية داخل الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي، مشيرا إلى ضرورة أن تعمل دول المجلس بالسماح لتلك البنوك بإقامة كيانات مصرفية كبيرة لها القدرة على مسايرة الظروف العالمية الجديدة وأن تؤدى دورها المنتظر في توجيه الاستثمارات داخل دول المجلس.

وقال في تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم» إن دول المجلس تدرس إمكانية إقامة مصرف مركزي خاص مع توحيد العملة التى يتعامل بها وهو ما يمكن تحقيقه بعد توحيد البنية التحتية والأساليب الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.

مقاطعة إسرائيل.. آخر ورقة

وأوضح أن قرار انهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل هو اخر ورقة يجب اللجوء إليها بعد أن يكون السلام العربي الاسرائيلي قد اتجه في مساره الطبيعي وأن دول الخليج لا تتلهف لرفع المقاطعة مع اسرائيل لان هذا الاجراء لن يكون له اثار ايجابية على اقتصاديات المنطقة أو عملية السلام بالمنطقة في ظل الظروف الراهنة باعتبار أن أوراق المفاوضات مازالت غير واضحة، مشيرا إلى أن دول المجلس تلتزم في هذا الأمر بقرارات الجامعة العربية المتعلقة بضرورة الابقاء على عنصر المقاطعة، حتى تتحقق عملية السلام في المنطقة بمفهومها الشامل. وأن يتقرر مصير الشعب الفلسطيني بقيام دولته المستقلة.

وكشف الأمين العام لمجلس التعاون أن الدول الغربية حرصت خلال فترة ما قبل انعقاد القمة الخليجية على إجراء اتصالات مكثفة بقادة دول مجلس التعاون لاقناعهم بإنهاء مقاطعة اسرائيل باعتبار أن مفاوضات السلام قد شقت طريقها وأن المطلوب «ابداء حسن النوايا» لكن القمة أكدت على الثوابت العربية في هذا المجال. وهو أنه لا تعاون اقتصاديا إلا بعد حل كافة المشاكل المتعلقة باحتلال الأراضي العربية.

الشرق أوسطية لا تزعج الخليج

وعن السوق الشرق أوسطية ومدى تأثيرها على دول مجلس التعاون. أكد الشيخ القاسمي على أن السوق الشرق أوسطية لا تزعج دول الخليج فلن يستطيع أحد أن يفرض على الدول العربية نظاما لا يتلاءم مع واقعها، وفي حالة قيام تلك السوق فلن تكون هناك أي ميزة لإسرائيل فيها لأن الدول العربية لن تسمح بهذا لكن الميزة النسبية توجد لدى الدول العربية بحكم الروابط التاريخية والاقتصادية بينها.

٠٠٠٠٠٣٦٠



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

وطالب بضرورة إحياء العمل العربي المشترك لأنه هو البديل لأي نظام اخر مقترح في المنطقة وهذا لن يتحقق إلا بعودة الوئام للصف العربي الذي حدثت به شروخ نتيجة لأزمة الخليج مؤكدا أن دول المجلس تؤيد فكرة الأمين العام لجامعة الدول العربية بضرورة تحقيق مصالحة عربية على أساس مبدأ المصارحة قبل المصالحة.. كما أنه على العراق أن ينفذ القرارات الدولية. ويعترف بدولة الكويت كدولة لها حق الوجود والاعتراف بقرار ترسيم الحدود. والافراج عن كافة الأسرى المحتجزين لديه. وأن يبتعد عن روح العداء التي يبثها النظام فيه لدول الخليج.

العلاقات بدول الجوار طيبة

وقال الأمين العام لدول مجلس التعاون أن دول الخليج تربطها علاقات طيبة تاريخية ودينية بدول الجوار. وتسعى الآن لتطويرها إلى الأفضل وعلى أساس من الاحترام المتبادل وأنه لا يمانع في قيام نوع من التبادل الذي يجب أن يكون مبنيا على أساسين:

أولهما: احترام سيادة كل دولة وعدم التدخل في شئونها الداخلية، وثانيهما: احترام أنظمة الحكم الموجودة في كل بلد باعتبار أن هذا يعد من الأمور الداخلية الخاصة بكل دولة.

ويضيف بأن دول مجلس التعاون لا تعارض أن تسعى دول الجوار إلى أن تبنى ذاتها. إلا إذا ما اتخذت تلك الدول سياسات تشكل في مجملها تهديدا الأمن دول المجلس.

وهنا يجب اتخاذ موقف مشيرا إلى أنه لا مانع من أن تساهم دول الجوار في الترتيبات الأمنية بالمنطقة خاصة إيران. لكن يجب أولا حل المشاكل المترتبة على احتلالها لجزر الامارات الثلاث وأن يكف النظام فيها عن التدخل في الشئون الداخلية لدول الخليج.

وقال الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي إن دول المجلس لا تعارض في رفع الحصار عن الشعب العراقي إذا التزم النظام فيه بالشرعية الدولية. وأن يظهر حسن النية في تعامله مع الدول العربية.

وأن دول المجلس ضد سياسة تجويع الشعب العراقي. كما أنها ضد أية محاولة لتقسيم الأراضي العراقية.

وطالب الشيخ فاهم في تصريحاته بضرورة اتخاذ موقف عربي ضد سياسات الغزو الثقافي الغربي لدول المنطقة مؤكدا أهمية وضع الحلول المناسبة ولا يجب أن تترك الأمور لتسير بهذه الطريقة. وألا يكون حلها بطرق عشوائية بل عن طريق موقف عربي موحد. وسياسة إعلامية وثقافية عربية واضحة.

أحداث وأحاديث

شهيرة الرافعى

فى تقرير أوروبى

السوق الشرق أوسطية قادمة . وهذه ملامحها

بينما تمضى خطوات ارساء السلام فى المنطقة بخطوات بطيئة نوعا ما وتعتريها عقبات هنا وهناك فان للاقتصاد شأنا اخر
فالحديث عن التعاون الاقتصادى فى المنطقة سبق اتفاقية السلام.
واقامة السوق الشرق اوسطية يبدو انها هى الاخرى سيكون لها الاولوية على اية اتفاقيات قادمة
فمنذ توقيع اتفاقية السلام الفلسطينية - الاسرائيلية فى العام الماضى والحديث عن مستقبل المنطقة والسلام بها مقترن دائما لدى الكثيرين بدفع
التعاون الاقتصادى والتجارى. وحتى فى الاوقات التى تتعثر فيها مفاوضات السلام فان الدعوة لاقامة منطقة تجارة حرة لايتوقف بينما يكتفى
البعض الاقل طموحا بالدعوة إلى سرعة بدء التبادل التجارى والاقتصادى بين اسرائيل وجيرانها من العرب.
وايا كانت هذه الدعوة او تلك وايا كان مصدرها من اوروبا او امريكا فانها تركز دائما على اهمية هذا التعاون أو «التكامل الاقليمى» وانه هو
السبيل الوحيد لتنمية المنطقة او أنه هو الطريقة المثلى التى يمكن لمنطقة الشرق الأوسط من خلالها التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية.
وكان آخر التصريحات حول ذلك الموضوع ما ذكره رونالد براون - وزير التجارة الامريكى - الذى زار مصر مؤخرا - فقد قال ان التعاون
الاقتصادى والتبادل التجارى بين الاطراف المعنية فى المنطقة هو ضمان واساس الاستقرار فى المنطقة وان على القطاع الخاص البدء فى هذه
المهمة
هذه التصريحات اعادت لى احاديث كنت قد اجريتها فى الأونة الاخيرة مع مسئولين فى المجموعة الاوروبية - او السوق الاوروبية الموحدة كما
تسمى الآن - حول علاقة المجموعة بهذه المنطقة مستقبلا فوجدت شبه اجماع ايضا على ضرورة بدء التعاملات التجارية والاقتصادية بين الدول
العربية واسرائيل وعلى اهمية انشاء منطقة تجارة حرة بين دول منطقة الشرق الاوسط.. والاتجاة إلى معاملتها ككيان واحد فى المستقبل.
هذه الاراء التى سمعتها من المسئولين الامريكيين والاوروبيين وجدتها بالتفصيل فى تقرير خاص اصدرته المجموعة الاوروبية فى بروكسل مؤخرا
حول مستقبل العلاقات بين المجموعة الاوروبية والشرق الاوسط.
ونعرضها هنا كوثيقة اوروبية تحدد اتجاهات المجموعة الاوروبية فى تعاملها المستقبلى لمنطقة «الشرق الاوسط»



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢١ يونيه ١٩٩٤

يبدأ التقرير باستعراض شروط التعاون المستقبلي في المنطقة ويذكر ان السلام هو الشرط الاساسي لتنمية هذا التعاون وان التكامل الاقتصادي من شأنه ان يمحو ذكريات الحروب والصراعات ويدلل على ذلك من واقع خبرة المجموعة الاوروبية والتي شهدت هي الاخرى حروبا عديدة بين اعضائها الا انها تجمعت تحت المظلة الاقتصادية واقامت السوق الموحدة. وفي هذا الاطار يشير التقرير إلى ان المجموعة الاوروبية ستدعم كل الجهود لاقامة قاعدة مؤسسية للتعاون بين دول المنطقة خاصة في المجالات الحيوية مثل المياه والطاقة.

شروط نجاح التعاون

اما الشرط الثاني لانجاح التعاون الاقتصادي

الشرق اوسطي فهو تقليل الفوارق بين دخول دول المنطقة. وهنا يذكر التقرير إلى انه على الرغم من جهود دول المشرق الا ان ايا منها لم يصل إلى مستوى التنمية الاقتصادية المطلوبة وعلى العكس اسرائيل التي تتمتع بمستوى اقتصادي وتنموي يقترب من مستوى الدول الاوروبية الغربية

ويذكر التقرير ايضا أن المستوى الاقتصادي في اسرائيل يفوق بأكثر من عشر مرات مستوى جيرانها من دول المشرق ويشير التقرير إلى ماورد من تقديرات للبنك الدولي من انه في عام ٢٠١٠ سيحقق ٧ ملايين اسرائيلي اجمالي ناتج محلي يعادل ماسيحققه ١٣٠ مليون عربي في الدول المجاورة لاسرائيل

ومن ثم ان مستوى التنمية الاقتصادية سيؤثر حتما على السلام في المنطقة فلابد للدول العربية المعنية من القيام بجهود اكبر في هذا المجال ولابد ايضا من التزام اوروبي واسرائيلي وكذلك من دول الخليج والمجتمع الدولي لمساعدة تلك الدول للارتقاء بمستواها الاقتصادي.

القطاع الخاص . اولا!

وفي هذا الاطار يشير التقرير إلى فرص للتعاون يمكن ان تنجح اذا ما بدأت من خلال القطاع الخاص والجامعات والمعاهد الفنية المختلفة بين الاطراف المعنية كما يمكن ان يتم التعاون في البداية في اي مجال اقتصادي او اجتماعي اوثقافي ولابد ان يتم ذلك في اطار مؤسسي كما حدث عندما انشيء تجمع لصناعات الحديد والصلب في اوروبا وكانت نواة لقيام المجموعة الاوروبية.

ومن ناحية أخرى ترى المجموعة الاوروبية ان التعاون في منطقة الشرق الاوسط يجب ان يسير في اتجاهين.

- تجميع لامكانيات دول المنطقة.
- معالجة المشاكل المشتركة بينهم.

ويرى التقرير ان احد العوائق امام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الشرق الاوسط هو اصغر حجم الدول ومحدودية اقتصادياتها ولذلك فعلى الدول المعنية العمل على البدء في اقامة منطقة تجارة حرة بينهم بما يشمل حرية لحركة السلع والخدمات ورأس المال والافراد.

وكذلك العمل على اقامة بناء تحتي اقليمي مع استخدام افضل للمصادر المتاحة في دول المنطقة كالسياحة والصناعة والزراعة والطاقة والمياه.

وبالرغم من الاعتماد على جهود دول المنطقة فان التقرير لايغفل دور الاطراف الخارجية والذي يصفه بانه سيكون ضروريا وهاما ولفترة طويلة الا أنه ايضا يجب ان يتم من خلال اطار مؤسسي متعدد الاطراف والذي يمكن تحويله على المدى الطويل إلى مؤسسة اقليمية.

مثلث العلاقات

وفي موضع أخر يرسم التقرير شكل العلاقات المستقبلية فيشير إلى انها يجب ان تكون علاقة مثلثية متوازنة بمعنى انه سيكون هناك مثلث للتعاون يضم اوروبا واسرائيل ودول المشرق وهذا يتطلب:

- تشجيع كل من دول المشرق واسرائيل على القيام بالاصلاحات الاقتصادية المطلوبة وكذلك العمل على دفع التعاون الاقليمي بالمنطقة.
- اعطاء دول المشرق مزايا وتفضيليات من قبل السوق الاوروبية الموحدة كتلك المعطاه لدول المغرب العربي.
- تقديم كل العون والمساعدة



لاسرائيل واشراكها فى برامج التنمية الاوروبية استنادا على توافر الاسس السليمة فى اسرائيل وتوافر المصالح المشتركة بينها وبين المجموعة الاوروبية

● ضرورة احترام حقوق الانسان اسس الديمقراطية فى كل دول المنطقة ويعيد التقرير التأكيد على ان اهم اهداف اتفاقيات السوق الموحدة مع دول الشرق الاوسط يجب ان توجه إلى تشجيع التعاون الاقليمى فى مجالات المياه والطاقة.



رونالد براون

وزير التجارة الأمريكى

● التجارة أساس الاستقرار

اوروبا.. والمشرق

اما عن علاقة المجموعة الاوروبية بدول المشرق فيشير التقرير إلى ان الاخيرة يجب ان تظهر التزامها بالمشاركة عن طريق استمرار عملية الاصلاح السياسى والاقتصادى واتخاذ اجراءات جادة لتشجيع التكامل الاقليمى اما علاقات أوروبا بالمشرق فيجب ان تستند على:

● الحوار السياسى.

● التجارة الحرة.

● مساندة الاصلاح الاقتصادى.

● تشجيع التعاون الاقليمى فى دول الشرق الاوسط.

● استمرار التعاون المالى بين اوروبا ودول المشرق.

اوروبا.. واسرائيل

وفيما يتعلق بعلاقة المجموعة الاوروبية بإسرائيل فيذكر التقرير ان «خصوصية» اسرائيل يجب ان تؤخذ فى الاعتبار عند النظر الى العلاقات المستقبلية بينهما هذا من ناحية ومن ناحية اخرى وفيما يتعلق بالتعاون الاقليمى بين دول الشرق الاوسط فان اسرائيل وبما تتمتع به من عمالة على درجة كبيرة من التدريب ومع نصيب الفرد من الناتج المحلى الاسرائيلى الذى يبلغ ١٢ الف دولار سيكون لها مستقبل كبير كمنتج ومصدر لسلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية هذا فضلا عن ارتباط اسرائيل ارتباطا وثيقا باقتصاديات اوروبا ومؤسساتها المتقدمة. ولذا يوصى التقرير بانه وعلى الرغم من ضرورة جعل علاقات التعاون والمشاركة بين المجموعة الاوروبية مع اسرائيل فى مستوى علاقاتها مع دول المغرب والمشرق الا ان العلاقات الاوروبية - الاسرائيلية يجب ان تأخذ فى الاعتبار «درجة التقدم والتنمية فى اسرائيل».

اسرائيل.. والمشرق

اما الضلع الثالث فى مثلث العلاقات وهو مابين اسرائيل ودول المشرق فيذكر التقرير عنه ان دور المجموعة الاوروبية فيه سيكون لاقناع الطرفين (العربى والاسرائيلى) بضرورة وضع الاساس المناسب لتعاون طويل مدى.

كانت هذه هى ملامح اسس العلاقات المستقبلية بين المجموعة الاوروبية - او السوق الاوروبية الموحدة ودول الشرق الاوسط كما ورد فى تقريرها الصادر مؤخرا فى بروكسل.

السوق الشرق اوسطى.. ماهو؟

واما فيما يتعلق بالسوق الشرق اوسطية فان التقرير ذاته يتعرض له ويتناول كل جانب من جوانبه ويبدأ بالسلع والخدمات ويذكر ان المستوى الحالى للتجارة سواء بالنسبة للسلع او الخدمات بين دول المشرق بعضها وبعض او بينها وبين اسرائيل منخفض للغاية اذ يصل الى اقل من ٢ بليون دولار فى العام.

وعلى الرغم من تفهم الاسباب وراء ذلك من عوامل سياسية وعدم كفاية وسائل النقل بين الاطراف المعنية وغيرها من الاسباب الا ان المجموعة الاوروبية ترى مراكز اقتصادية كبرى مثل بيروت وعمان وتل ابيب لايفصل بينها اكثر من ١٥٠ كم يجب ان تشهد حركة تجارية اكبر بكثير مما هى عليه الآن. وهنا يوضح التقرير ان السلام وحده ليس كافيا لتحقيق هذا الغرض وانما لابد من اقامة منطقة تجارة حرة بين دول المشرق واسرائيل. ووفق مايذكره التقرير فان هذه الفكرة تثير الكثير من المخاوف خاصة بين مجموعة الدول التى يصفها التقرير بأنها الاقل نموا. وللتغلب على تلك المخاوف يقترح التقرير العمل فى اتجاهين.

الاول: تقليل اسرائيل لاجراءاتها الحمائية خلال فترة انتقالية تتراوح مابين ٣ ـ٥ سنوات فى حين يمنح شركاؤها الاقل نمو فترة اطول تتراوح مابين ١٠ ـ ١٢ عاما.

الثانى: يمكن للمجموعة الاوروبية ان تقدم لدول المشرق المزايا التى تقدمها لاسرائيل فى مجال التجارة الصناعية الحرة. وهذا من شأنه وفق ماورد فى التقرير ـ عدم اشعار دول المشرق انها فى «ناد خاص» مع اسرائيل وانما ستشعر ـ اى دول المشرق ـ انها جزء من مجموعة اكبر تضم اوروبا واسرائيل ومن خلال فتح الاسواق بين دول السوق الشرق اوسطيه بعضهم البعض وبينهم وبين اوروبا فان اقتصاديات الشرق الاوسط الصغيرة ستتمتع بوضع افضل الامر الذى سيؤدى إلى جذب الاستثمارات الاوروبية ومن ثم تخفيض الهوة بين اوروبا والشرق الاوسط.

من يحمى العمالة؟

وعن العمالة يذكر التقرير انها كانت وستظل اهم عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة. فقد ادت حركة العمالة فى المنطقة ـ وفق مايذكره التقرير ـ إلى تخفيض حجم البطالة الهيكلية فى المناطق الاكثر فقرا فى المنطقة كما ساعدت على تعويض ندرة العمالة غير الماهرة فى الدول ذات الدخل المرتفع مثل اسرائيل ودول الخليج. الا انه من ناحية اخرى فان حركة العمالة كانت ايضا عاملا من عوامل التوتر السياسى فى المنطقة ويشير التقرير هنا إلى حقوق العمال الاقتصادية والاجتماعية فى الدول التى يهاجرون اليها.

ويصفها بانها اقل من المقاييس الغربية وان اوضاع العمالة المهاجرة فى كثير من الاحيان تكون غير مطابقة للاتفاقيات الدولية لذا يقترح التقرير الاوروبى ابرام اتفاقيات اقليمة لحماية العمالة المهاجرة فى المنطقة.

وأخيرا يتعرض التقرير إلى ثالث عنصر من عناصر المنطقة الاقتصادية الحرة ويذكر ان منطقة الشرق الاوسط تتميز بوجود دول مصدرة لرأس المال واخرى مستوردة له. الا انه وفق احصائيات التقرير الاوروبى فان حجم رأس المال المستثمر فى الدول الاقل نموا كان لايتعدى أكثر من ١٠٪ من فائض رأس المال الموجود بالمنطقة. الا ان هذا الوضع يمكن ان يتغير اذا ما تحقق السلام وتحقق معه التعاون الاقليمى المنشود.



المصدر : الأحـــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يونيه ١٩٩٤

الخوف من اسرائيل ..لامبرر له !

في المؤتمر الدولي الثاني حول تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية سيطرت اشكالية التعامل مع السوق شرق اوسطية علي الكثير من الابحاث والمناقشات التي شهدتها اعمال المؤتمر علي مدي ثلاثة ايام من النصف الاخير من الاسبوع الماضي.

وظهر من المناقشات اتجاهان واضحان عبر عن احدهما فاهم بن سلطان القاسمي الامين العام لمجلس التعاون الخليجي عندما سئل عن موقف دول المجلس من السوق شرق اوسطية ومن المقاطعة العربية لاسرائيل فقال «السوق شرق اوسطية لاتزعجنا في مجلس التعاون الخليجي ولاخوف مما يثار حول اختراق اسرائيل لاقتصادياتنا واسواقنا وضرب لقاسمي مثلا حول العلاقات بين مصر واسرائيل علي مدي اكثر من ١٥ عاما ومع ذلك لايتعدي حجم التبادل التجاري بين البلدين نسبة ٥٪ من اجمالي حجم التبادل التجاري المصري الخارجي.

وقال القاسمي ان موضوع المقاطعة المباشرة اتخذته الجامعة العربية كقرار جماعي ولايمكن الغاؤه الا بقرار جماعي وهذه المقاطعة مرتبطة بالانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة ولكن مجلس التعاون الخليجي يري ان المقاطعة الثنائية ينبغي ان تلغي بالتدريج كنوع من اثبات حسن النوايا فاذا حدث تقدم في عملية السلام قابله تقدم في هذا النوع من المقاطعة وموضوع اقامة علاقات تجارية مع اسرائيل يخص كل دولة علي حدة ولايفرض علي اي دولة شروطا وقيودا في هذا الشأن.

والاتجاه الثاني الذي يؤيد نفس التوجه السابق تقريبا عبر عنه الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية عندما قال ان قيام السوق شرق اوسطية لا يخيفنا مطلقا وان السلام مع اسرائيل لن يترتب عليه ان يكون لاسرائيل اية ميزة اقتصادية مع الدول العربية وانما سيتم التعامل معها وفق معايير وضوابط تضعها كل دولة عربية وفق مصالحها الوطنية وان كل دولة عربية تتمتع بسيادتها كاملة على كامل اراضيها وعلي كامل مقدراتها الوطنية وبالتالي لن يكون هناك ارغام او اكراه في التعامل مع اسرائيل وعلي سبيل المثال العلاقات المصرية الاسرائيلية والتي بدات منذ عام ١٩٧٩ فان حجم التبادل التجاري بين البلدين يسير وفق معايير وضوابط معينة .وقال الدكتور عبد المجيد ايضا ان اي ترتيب شرق اوسطي تكون اسرائيل طرفا فيه لايجوز ان يكون علي حساب العلاقات العربية ذلك ان وراءنا نحو نصف قرن من التعاون العربي تجسد في اتفاقيات عربية ومؤسسات عربية وهذه تسير في طريقها ولايجوز ان تتاثر سلميا باي اتفاق اي مؤسسة او مشروع في اطار التعاون الشرق اوسطي.

وهذان الاتجاهان يمثلان نقطة تحول هامة في الموقف العربي تجاه احداث المتغيرات او التحديات التي تواجه الدول العربية في السنوات القادمة فعملية السلام احدثت تحولات هامة في المنطقة وما احدثه اتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي خلال الاشهر الاخيرة لم يحدث مثله في عقود ماضية فالترتيبات الاقتصادية او شكت علي الانتهاء لتضع تصورا للعلاقات الاقتصادية في المنطقة تدخل بها القرن الـ ٢١

واصبح علي الدول العربية ان تنظر الي هذه الترتيبات بعين الواقع باعتبارها نتيجة ضمن نتائج عديدة لعملية السلام وعلي الدول العربية ان تضع هي الاخري تصوراتها للاستفادة من الترتيبات الاقتصادية المحتملة خير استفادة وبما تمتلكه من موارد هائلة متمثلة في احتياطات نفطية ومعادن واراضي صالحة للزراعة وكوادر بشرية هائلة وكماقال الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية ان مايسمي بالسوق الشرق اوسطية لاتخرج عن كونها منطقة تجارة حرة تقوم قواعدها علي تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية وخاصة ان التعاون الاقليمي الشرق اوسطي لايقتصر بالضرورة علي البلاد العربية واسرائيل وانما قد يمتد الي بلاد غير عربية في المنطقة مثل ايران وتركيا وقبرص. وهذه التصورات المبدئية تثير في نفس الوقت العديد من التساؤلات في ظل حالة الانقسام العربي وانه اذا كانت العوامل السياسية حالت دون تحقيق وحدة عربية بالمفهوم السياسي وفشل التجارب القومية في تحقيق هذا الهدف فالتساؤل الان الم يحن الوقت لتحقيق صيغة مناسبة من التعاون التجاري والاقتصادي العربي لمواجهة الترتيبات الاقتصادية في المنطقة .



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤



في مؤتمر تحديات «العالم العربي»:

«الشرق أوسطية» ليست بديلاً للنظام العربي

كتب صلاح عزازي:

.. في المؤتمر الدولي الثاني حول «تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية»، الذي نظمه مركز الدراسات العربية الأوروبية والذي عقد بالقاهرة في الفترة من (٢٥) إلى (٢٧) يناير الحالي، أكد المشاركون من الخبراء العرب والأوروبيين أن الوطن العربي يتحمل مسئولية مواجهة أي تداعيات سلبية للمتغيرات العالمية والاقليمية ومحاولة التأثير فيها. وذلك في اطار التوصيات التي خرج بها المؤتمر في مجال التحديات السياسية والاستراتيجية.

كما طالب المؤتمر بضرورة تمسك العرب بالتضامن المبني على أسس حقيقية ودعم دور الجامعة العربية، وإعادة بناء منظومة الأمن القومي العربي الواحد، ودعوة المثقفين العرب إلى القيام بدورهم في مد جسور التفاهم مع الحضارات الأخرى من أجل نقل المحتوى الانساني لرسالة العروبة والاسلام إلى ابناء هذه الحضارات.

وفي مجال التحديات الأمنية والعسكرية رأى المؤتمر استحالة الفصل بين التفاوض والحوار من أجل السلام وبين ضبط التسلح، وكذلك استحالة استقرار السلام في ظل وجود هيمنة نووية اسرائيلية على المنطقة. وطالب المؤتمر بضرورة التحديد الدقيق للمسببات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لظاهرة التطرف والارهاب في الوطن العربي، والاهتمام بتنمية المناطق الفقيرة وتعميق المشاركة السياسية.

وفي مجال جهود تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أكد المؤتمر رفضه أن يكون النظام الشرق أوسطي المطروح على المنطقة الآن بديلاً عن النظام العربي، أو أن يسعى إلى تفتيته وذوبانه.

وفي مجالي البيئة والتحديات الاقتصادية، أكد المؤتمر على أهمية حماية البيئة العربية والاقليمية والعالمية، على أن يتفهم العالم بدوره وجهة النظر العربية بشأن هذه القضية.

كما ناقش المؤتمر الأوضاع الاقتصادية في الاطار الاقليمي والعالمي الراهن، ونظر بقلق إلى ماتحاول التكتلات الاقتصادية الكبرى أن تفرضه من قيود وفي غير صالح عملية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، والذي يدخل موضوع ضريبة الكربون والشروط الأخيرة التي تضمنتها اتفاقية الجات في هذا الاطار.



السوق العربية الاسرائيلية ترسى قواعدها

□ عن «وول ستريت جورنال»:

بدر الدين شلاح هو شيخ التجار فى سوريا.. وقد جمع ثروته من زراعة وتصدير الموالح منذ أيام الحكم العثمانى فى سوريا.. وأصبح الآن واحدا من المقربين من الرئيس السورى حافظ الاسد.

ويعتقد شلاح أن من الطبيعى الا يكون هناك تبادل تجارى بين الدول المتجاورة فى حالة الحرب. ولكن على هذه الدول أن تفكر فيما يمكن أن تجنيه من منافع من وراء التبادل التجارى مع الجيران فى حالة السلم.. وإذا كانت العدوتان اللدودتان السابقتان ألمانيا وفرنسا قد أصبحتا الآن شريكتين متقاربتين، فما الذى يمنع إذن أن يتكرر حدوث ذلك بين العرب والاسرائيليين وأن يستفيد الطرفان من مزايا الصداقة وحسن الجوار.

ولعل هذه الافكار الجديدة من جانب شلاح تعكس بصدق مدى التغيير فى النظرة العربية لاسرائيل.. ذلك التغيير الذى ليس له من مغزى سوى أن نظرة التحقير العربية لاسرائيل على مدى خمسة وأربعين عاما قد استنفدت أغراضها.. وليس أدل على ذلك من أن عروض الأعمال تنهال الآن على اسرائيل من أصواب عربية عديدة. ومن الواضح أنه مع إتجاه العالم للدخول فى تكتلات إقتصادية إقليمية، فإن دول الشرق الأوسط بدأت تدرك مزايا التجارة الاقليمية وإزالة الحواجز، وهى المزايا التى لا يمكن لأى منها أن تتحقق لو تأخر إحلال السلام إلى ما بعد الآن.

إن هناك همسات تدور الان بشأن إنشاء طريق دولى سريع يربط بين الدول العربية وإسرائيل بتمويل من البنك الدولى. كما أنه فى كافة أنحاء العالم العربى يدرك الجميع أن السلام والاستقرار سيجلبان الاستقرار وأن الاستقرار بدوره سيجلب الاستثمارات التى تشتد الحاجة إليها.

ومثل هذه الآمال تمثل الدعامة الرئيسية التى تضمن استمرار مباحثات السلام برغم كل ما تصادفه من نجاحات أو اخفاقات.

لقد بدأ التغير فى عام ١٩٩١ عندما وافق الجانبان العربى والاسرائيلى على الجلوس معا!! إلى مائدة المفاوضات للمرة الأولى، وبلغ التحول التاريخى ذروته فى شهر سبتمبر الماضى عندما تصافح رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات امام أعين العالم فى البيت الابيض.

وعلى الجانب الآخر يقول بنيامين جاون رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذى لمجموعة (كور اندستريز) الصناعية العملاقة والتى تعد أكبر مجموعة صناعية فى اسرائيل، ان هناك نشاطا متزايدا يحدث على الصعيد الاقتصادى بين العرب واسرائيل وإن كان ذلك يتم بصورة هادئة.. ولكنها ظاهرة.

ومؤخرا اقام أحد رجال الملاحة الاثرياء، وهو أردنى ، بزيارة لاسرائيل لبحث احتمالات الدخول فى مشروعات مشتركة مع شركة اسرائيلية كبرى تعمل فى مجال الحاويات (الكونتينرز) وكذلك مع شركة الطيران الاسرائيلية (العال).

أما المغرب، التى يقوم تجارها بتصدير الطماطم الاسرائيلية الى أوروبا، فإنها تتوقع استقبال ما لا يقل عن مائة ألف سائح اسرائيلى هذا العام.

وبالرغم من أن رجال الأعمال السوريين يتحفظون فى اتخاذ مثل هذه الخطوات الجريئة فى التعامل مع اسرائيل، إلا أن التغيير قد أصبح مبدأ مقبولا على الأقل ولا يواجه بالاستهجان مثلما كان فى الماضى.. ولعل هذا ما عبر عنه محمد عزيز شكرى عميد كلية الحقوق فى جامعة دمشق عندما...... «التتمة ص ١٢»

السوق العربية الاسرائيلية

قال: دعونا نعلم أطفالنا أن الاسرائيليين ليسوا حيوانات.. ودعوا الاسرائيليين يعلمون أطفالهم أننا لسنا حيوانات.

أما هشام الحموى المدير العام للغرفة التجارية فى دمشق فيقول إن السلام يعنى إقامة علاقات مع كل الاصدقاء وعلاقات بين الشركات من كل الدول أما فى عمان فإن داود قطب وهو رجل أعمال أردنى يعمل فى مجال الملاحة فإنه يعتقد أن إنشاء طريق برى سريع من حيفا الى منطقة الخليج سيختصر مدة الرحلة من تسعة أيام بالسفن من أوروبا الى الكويت عبر قناة السويس إلى ٧٢ ساعة بالشاحنات الثقيلة.. وليس بغريب أن تأتى هذه الافكار من قطب وهو الذى سافر إلى اسرائيل مؤخرا وعقد روابط تجارية مع شركتى الملاحة والطيران الاسرائيليتين ومن ناحية اخرى تحدث الاسرائيليون عن خطته الكبرى لتوحيد ودمج ميناءى العقبة الأردنى وإيلات الاسرائيلى فى ميناء واحد كبير.

وعلى صعيد آخر.. نجد غازى السعدى وهو من الاسرائيليين العرب الذين طردوا الى الاردن فى عام ١٩٧٧.. وقد افتتح مشروعا رابحا لتعليم اللغة العبرية للعرب، فضلا عن اعداد ترجمات باللغة العربية للاصدارات العبرية من الصحف والمجلات وغيرها لصالح جهات عربية رسمية وخاصة.

ويقول السعدى أن إحدى الجهات العربية الكبيرة قد كلفته مؤخرا بترجمة النظام المصرفى الاسرائيلى، كما كلفته حكومة الاردن بترجمة نسخة من قواعد التعريفة الجمركية الاسرائيلية التى تقع فى ١٨٠٠ صفحة.

ولعل قطر هى الدولة الخليجية الاكثر صراحة فى علاقاتها مع اسرائيل، فقد إلتقى وزيرا خارجية البلدين فى نيويورك على هامش اجتماعات الامم المتحدة وشهد اللقاء تبادل وعود كبيرة بتطور حجم الاعمال والعلاقات.. بمجرد التوصل الى تسوية ناجحة للصراع العربى الاسرائيلى.

والواقع أنه تجرى الآن دراسات الجدوى الخاصة بمشروع عملاق لنقل الغاز الطبيعى القطرى الى اسرائيل.

مستقبل المنطقة .. وحوار مفتوح :

بين «الفكرة العربية» .. و«الشرق أوسطية»

فى هذه الحلقة من الحوار ، حول « مستقبل الشرق الأوسط » .. فى ظل السلام .. وما إذا كانت هناك « علاقة وفاق » .

أو « علاقة خصومة .. » ، وتضاد ، بين .

– مايسمى « بالشرق أوسطية » .

– وبين « الفكرة العربية » .

وما إذا كانت « الفكرة العربية » ، أو العروبة ، قد انتهت وأدت دورها السلبى ، أو الايجابى .. وآن الأوان لفتح صفحة جديدة ، مع شرق أوسط جديد .. بعلاقاته وتحالفاته المحتملة بين دوله وقواه ..

أم أن التداخل بالتعددية التى تميز طبيعة المنطقة ، بالتزواج والامتداد عربيا واسلاميا .. آسيويا وافريقيا .. أوسطيا ، ومتوسطيا .

هذه الحقيقة .. هل تفرض « التحــرك الجديــد » .. ، بالكــامل والخصوصية القائمة .. للشرق الأوسط وشعوبه وقومياته المختلفة .. أو أن الطرف يقتضى التغيير « للجلد » .. وللهوية .. ؟!

اليوم .. تتواصل المناقشة ، من خلال « رؤى ثلاث » .. يقدمها ثلاثة من المعنيين ، والممارسين والمتابعين .. وهم فى نفس الوقت من « الأكاديمين » .

●● د . مصطفى السعيد .. أستاذ ووزير الاقتصاد المصرى الأسبق .. بخبرته العريضة .

●● د . نصيف حتة .. أستاذ العلوم السياسية اللبنانى .. والمساهم فى العمل العربى الجماعى ، من خلال تجربة عميقة وثرية ، مع الجامعة العربية ، على طول حقبتين من الزمان .. فضلا عن حضوره المتصل بآرائه وفكره فى العديد من المؤتمرات والندوات .

●● – د . أسامة الغزالى حرب .. دارس جاد .. رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية .. نائب رئيس مركز الدراسات بالأهرام .. ونائب رئيس جمعية النداء الجديد ، وبفكرها الجديد .

والدكاترة الثلاثة .. فى اتفاقهم ، وفى اختلافهم ، وفى تباين اجتهادهم ، فيما وصلوا إليه .. يقدمون فى الحقيقة ، مساهمة مضافة لجهد الأساتذة ، الذين تفضلوا بالمشاركة ، فى هذا الحوار المخلص ، من خلال الحلقات السابقة .

وإذا كان الوزير العمانى يوسف العلوى ، هو المفجر والمحرض على هذا البحث الدءوب ، عن « صيغة للمستقبل » .. فى ظل المتغير ، الطارىء على المنطقة .. هذا « المتغير » .. الذى يثير النفوس ، ويهز العقول بعنف ، ويبدل القناعات ، ويضرب المسلمات ، ليحفر لنفسه فى النهاية مجرى جديدا .

إذا كان الوزير العلوى هو الذى بدأ ، بما طرحه من أفكار .

فإننا نحب أن نؤكد ، أن فتح باب هذا الحوار ، من جانب « العدد الأسبوعى » .. « للجمهورية » .. ، لايستهدف الرد على يوسف العلوى ، وعلى أفكاره .. وإنما الغاية والغرض ، هو دعوة « العقل العربى » .. إلى التفكير ، وإلى التفاعل ، مع « الضيف القادم » .. مع القرن الذى نستعد لاستقباله .. ومع العصر الذى يتشكل .

دعوة للتعامل مع المتغير ، ومع الجديد .. ، بقلب مفتوح لايعرف الجمود ولا تحده القوالب ، « جاهزة التصنيع » .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يونيو 1994

الإرادة العربية ومفهوم اسرائيل للسلام

بقلم د. مصطفى السعيد
أستاذ الاقتصاد

يستطيع المتتبع لمفاوضات السلام ان يتبين حقيقة اساسية حول مفهوم إسرائيل للسلام وشروطها لتحقيقه ... هذه الحقيقة مؤداها ان لايقتصر السلام على مجرد الاعتراف المتبادل وتبادل السفراء ، بل لابد وان يأتى مصاحبا لاعادة ترتيب اوضاع المنطقة على نحو يحقق لاسرائيل التواجد الدائم والمستقر .. بل ويضمن لها تواجدا متميزا ومؤثرا داخل المنطقة ... وعلى حد تعبير شيمون بيريز فى كتابه الاخير الصادر بعد اعلان اتفاقية غزة - اريحا وعنوانه « الشرق الاوسط الجديد » فإن الهدف النهائى لاسرائيل هو خلق تجمع اقليمى من دول المنطقة مع سوق مشتركة ومؤسسات مركزية منتخبة وفقا لنموذج الجماعة الاوربية وأن ذلك يتطلب ثورة فكرية .. قد لاتكون سهلة التحقيق .. ولكنها ضرورية والا لن يكتب للسلام العيش طويلا .

وهكذا يتضح ان مفهوم إسرائيل للسلام لايتفق مع فكرة القومية العربية أو الفكرة الاسلامية .. إذ أن سيادة هاتين الفكرتين تعنى بقاء إسرائيل بعيدة عن التيارات الفكرية والسياسية السائدة وغير قادرة على التأثير والاستفادة من السوق العربية الواسعة ، ومن ثم كان الطرح المكثف فى الفترة الاخيرة لفكرة الشرق الاوسطية كتجمع إقليمى يضمن لاسرائيل التواجد كجزء مؤثر وفعال داخل المنطقة ، ويلقى هذا الطرح تأييدا واضحا من جانب الولايات المتحدة وعدد من الدول الاوربية .

وكخطوة أولى لترسيخ هذا المفهوم الجديد واحداث الثورة الفكرية المؤيدة له كان هذا العدد الضخم من الندوات والمؤتمرات والحوارات والدراسات لطرح فكرة الشرق الاوسطية .. وكان هذا الاصرار على ان يشارك ، بل وان يتولى طرح الفكرة عدد من مفكرى ومثقفى الامة العربية ذاتها ، وان يرددها شخصيات عربية ذات تأثير سياسى واجتماعى واقتصادى .

ويستطيع المتتبع للاحداث أن يتبين وجود ثلاثة اتجاهات عربية ازاء المسألة الشرق الاوسطية .

● الاتجاه الأول : ويرى ضرورة رفض الفكرة لتشككه فى اهدافها السياسية ، وانها لن تخدم سوى اهداف إسرائيل فى التأثير والسيطرة على أوضاع المنطقة بما تساهم فيه من تفكك للأساس الفكرى الذى يحقق تجمع الدول العربية وتضامنها .

● الاتجاه الثانى : ويرى ضرورة تأييد الفكرة باعتبارها البديل الوحيد المتاح للتجمع والتكتل ، بعد ان ثبت فشل فكرة القومية العربية فى تحقيق تجمع الدول العربية وتضامنها .. ويذهب فريق من هذا الاتجاه إلى القول بأن فكرة الشرق الاوسطية تحظى بتأييد القوى الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة وبالتالى لا مفر من التجاوب معها .

● الاتجاه الثالث : ويرى ان فكرة الشرق الاوسطية لايجوز رفضها على نحو قاطع ، ولكن يتعين النظر اليها ، كما ينظر العرب إلى فكرة الوحدة الافريقية ، أو فكرة تضامن دول البحر الابيض المتوسط .. الخ ، فجميعها تمثل دوائر حركة الامة العربية وتعاونها مع الشعوب والدول المجاورة ، ولكن دون أن تكون هذه الافكار بديلا للفكرة القومية العربية التى يتعين ان تظل هى الأساس الفكرى لتضامن وتكتل شعوب ودول الامة العربية .

على ضوء ماتقدم نستطيع ان نتفهم تصريحات السيد/يوسف العلوى وزير خارجية سلطنة عمان وان نقيمها ونعلق عليها ... فمن الواضح أن السيد/يوسف العلوى من المنتمين إلى الاتجاه الثانى ومن حقه ان يكون له رأى ، ومن حقنا ان نعارض ونرفض رأيه .

ان البعض يردد ان السيد/يوسف العلوى ، بحكم موقعه السياسى ، يعتقد ان فكرة الشرق الاوسطية ، وتؤيدها الولايات المتحدة ، وجدت لتفرض وتسود ، ومن ثم فمن المفيد ركوب الموجة إعمالا لمبادىء الانتهازية السياسية ، كما يردد هذا البعض ان للسيد/يوسف العلوى مواقفه وتجربته الفكرية الماضية التى تعارض فكرة القومية ، وانه قد وجد فى فكرة الشرق الاوسطية فرصة للتعبير عن مواقفه السابقة ووضع تجربته الفكرية موضع التنفيذ .

وبصرف النظر عما انطوت عليه تصريحات السيد/يوسف العلوى ، بالصيغة التى نشرتها « الجمهورية » من مغالاة وتطرف إلى حد انكار لغته ، أى ذاته .... فضلا عن انكاره للواقع والتاريخ ، فإننا ، وبكل موضوعية ، نرى ان ماطرحه من افكار ، وما يستهدفه من وراء طرحها من اهداف ، لاتتفق موضوعيا مع مصلحة الامة العربية فى هذه المرحلة الدقيقة من مراحل ادارتها لعلاقتها مع إسرائيل ، خاصة بعد ان يتحقق السلام ، ان فرض وتحقق السلام بمعناه العادل والشامل . وذلك للاسباب الآتية .

أولا : تعرضت الامة العربية فى السنين الاخيرة لعديد من الاحداث والتطورات التى ادت إلى تعميق التناقضات بين دولها ، الامر الذى ادى إلى ضعف قدراتها التفاوضية فى مواجهتها لاسرائيل ، ومن ثم فإن المصلحة ان لاتتخذ الآن قرارات نهائية حول قضايا مصيرية ، وان تتريث حتى تستعيد قوتها وتتمكن من فرض ارادتها .

ثانيا : هناك عقبات كثيرة تقف امام تحقيق السوق الشرق الاوسطية .. فتجربة الجماعة الاوربية لايسهل تطبيقها فى مناطق اخرى .. ان العقبات الفنية الاقتصادية والعقبات السياسية التى حالت دون تحقيق السوق العربية المشتركة حتى الآن هى

ذاتها التى تقف امام امكانية نجاح السوق الشرق اوسطية كما تتصورها اسرائيل .... ومن الخطورة ان تتخلى الامة العربية عن فكرة القومية العربية ، وان تدينها فى وقت مازالت فيه فكرة الشرق الاوسطية غير مؤكدة التنفيذ .

ثالثا : ان الاتجاه الثالث السابق الاشارة إليه الذى لايرفض فكرة الشرق الاوسطية على نحو قاطع ولكن يضعها على نفس المستوى الذى ينظر فيه العرب إلى فكرة الوحدة الافريقية أو تضامن دول حوض البحر المتوسط ، مع استمرار التركيز على فكرة القومية العربية ودعمها ، على عكس الإتجاه الذى يدعو إليه السيد/يوسف العلوى ، من شأنه ان يدعم مواقف الامة العربية التفاوضية ، إذ ستواجه إسرائيل وهى متضامنة ومحافظة على كيانها وهويتها ، كما انه فى نفس الوقت لايؤدى إلى التناقض الشديد مع إسرائيل ومؤيديها خاصة الولايات المتحدة .

رابعا : ان فكرة الشرق الاوسطية كما تسعى إسرائيل إلى تحقيقها لايمكن ان تنفصل عن جانب هام من جوانب الاستراتيجية الاسرائيلية والمتمثل فى تأكيد أهمية وجودها للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة والغرب فى المنطقة وهى كثيرة وحيوية .. هذا التحالف قد تتناقض مصالحه داخل السوق الشرق الاوسطية مع مصالح المجموعة العربية ، والاحتمال الاكبر أن تحاول إسرائيل يساندها فى ذلك الولايات المتحدة والغرب توجيه سياسات السوق الشرق الاوسطية بما يتفق مع مصالح هذا التحالف دون مبالاة أو اهتمام بالمصالح العربية .

لكل ماتقدم من اسباب نجد ان دعوة السيد/يوسف العلوى تنطوى على مخاطر عديدة على مستقبل ومصالح الامة العربية ولايمكن تبريرها استنادا إلى عدم نجاح فكرة القومية العربية لتحقيق وحدة وتضامن الوطن العربى فى الماضى .. أو القول بأن واقع التطورات الدولية وحقائق القوى فى المنطقة تفرض ضرورة قبول فكرة الشرق الاوسطية بديلا عن فكرة القومية العربية ... ومن ثم يتعين رفضها بل وشجبها .

ان القول بذلك يفرض ان الامة العربية لا ارادة لها ولا مفهوم لديها للسلام وان ليس امامها سوى قبول الارادة الاسرائيلية ومفهومها .. ان لاسرائيل الحق ان تفكر على النحو الذى يخدم مصالحها ، ولكن على الامة العربية ان تفكر هى الاخرى وان لاتسارع بالتخلى عن ارادتها



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٤

الحرب الباردة حول الشرق أوسطية

لقد إنتهت الحرب الباردة بين الشرق والغرب وقامت حرب باردة فى الاوساط السياسية والفكرية والاعلامية الغربية بين مؤيد ومعارض «للشرق الاوسط» او للسوق «الشرق اوسطية» وصار المطلوب بالحاح من كل مهتم بمسار المتغيرات الحاصلة فى المحيط العربى تحديد موقفه المبدئى من هذه القضية وكأنما هذا المفهوم بمثابة قالب جاهز ويؤخذ كله أو يرفض كله .

وقد قرأنا العديد من المقالات واستمعنا إلى كثير من التعليقات وسمعنا عن مزيد من الندوات كلها تدل على أن التراشق مستمر بين أصحاب التشاؤم التاريخى وأصحاب التفاؤل الاقتصادى بين من جعل الشرق الاوسط شعارا تخويفيا تجرى التعبئة حوله من اعتبره عنوانا براقا للمرحلة القادمة ، وبين من يرى فيه المصدر الرئيسى لكل متاعبنا ومن يجد فيه الحل السحرى لكل مشاكلنا ولم ينجو الا عدد قليل نتمنى أن يزداد من منطق للحرب الباردة الذى يحكم هذا الحوار .

فالشرق الاوسط اختزله منتقدوه فى عملية اندماج اقتصادى اسرائيلي عربى تكون فيه اسرائيل بمثابة «الشمال» والعرب بمثابة « الجنوب » وضخمة مؤيدوه فصار نموذجا للتعاون الاقتصادى والتنموى المستقبلى ومدخلا ضروريا لتحويل اقتصادات نامية تعيش اختناقات هيكلية إلى نمور اسيوية جديدة .

ويقودنا ذلك كله إلى جملة من الملاحظات :

● اولاها : يتعلق بتعريف الموضوع الخلافى ، ولن ندخل هنا فى تعداد التعريفات التاريخية المختلفة للشرق الاوسط فأين يبدأ وأين ينتهى جغرافيا قضية نسبية مردها أساسا أن الشرق الاوسط تسمية استراتيجية تعكس المركزية الغربية فى التفكير ولايحمل أى دلالة جغرافية محددة بالمطلق .

فالجغرافيا الاستراتيجية وليست الجغرافيا الحضارية ، وكذلك التعريف من الخارج وليس من الداخل كانتا السمتان الرئيسيتان وراء بلورة مسمى الشرق الاوسط ونجد مثلا ان برنارد لويس يعتبر الدول الاسلامية فى آسيا الوسطى جزءا من الشرط الاوسط الجديد . وإذا كانت للصورة دلالتها فإن خارطة الشرق الاوسط فى كتاب الشرق الاوسط الجديد لشيمون بيريز تجعله ممتدا من مصر إلى طاجيكستان ومن تركيا إلى اثيوبيا .

● وثانيتها : قد يكون من الافضل لما سبق وتوخيا للدقة والموضوعية وابتعادا عن الاثارة التحدث عن مجموعة من الترتيبات الاقليمية الوظيفية او الجغرافية والتى قد تكون بمثابة أطر للتعاون والتنسيق والتشاور فى قضايا مختلفة ليس من الضرورى كما هو دائر ان تضم كل الدول العربية أو ان تضم كلها اسرائيل وأزعم ان لتركيا دورا نشطا وواسعا ومتنوعا فى هذه الترتيبات التى يجرى الحديث عنها والتى تختصر بمحصلتها بمسمى الشرق الاوسط .

● وثالثتها : ان مفهوم الشرق الاوسط الذى يتخطى الاطار العربى ولايلغيه بالضرورة قد انطلق مع مؤتمر مدريد للسلام وتظهر ملامح هذا التعاون فى المفاوضات المتعددة الاطراف ولو ان هذه لاتختصر بالضرورة كل اشكال التعاون المحتملة والاطراف العربية التى لاتشارك فى المفاوضات الاخيرة لاتفعل ذلك من منطلق المعارضة المبدئية بل تضع امتناعها حاليا عن المشاركة فى إطار معارضة سياسية قوامها التحذير من تأثير هذه المفاوضات على المفاوضات الثنائية والتى تحمل فى طياتها حسب هذا الموقف مخاطر تطبيع العلاقات العربية الاسرائيلية قبل ان يحن الوقت لذلك .

● ورابعتها : انه مقارنة مع الماضى عندما كانت تجرى محاولات فرض نظام شرق اوسطى من الخارج لاسباب تتعلق بالمواجهة الاستراتيجية بين القوتين العظمتين مثل محاولة انشاء منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط عام ١٩٥٠ وبلورة مفهوم التوافق الاستراتيجى التوافق الاستراتيجى عام ١٩٨٠ فإن ماهو

بقلم د.
ناصيف يوسف حتى
كاتب سياسى لبنانى

حاصل حاليا هو محاولة تاسيس التعاون الاقليمى بشكل متعدد الاوجه والاشكال واعطائه شرعية اقليمية داخلية واللجوء إلى الدبلوماسية الاقتصادية والتنموية كحافز لتشجيع هذا التعاون .

● وخامستها : انه من الخطأ التعامل مع فكرة السوق الشرق أوسطية بمنطق الحتمية الاقتصادية من حيث اعطاء توصيف مسبق وجاهز لطبيعة التفاعلات الاقتصادية التى ستنشأ أو قد تنشأ فهذه تخضع لعوامل عديدة منها السيادى ومنها السياسى ومنها بالطبع طبيعة الهياكل الاقتصادية للدول المشاركة وكذلك قوانين اقتصاد السوق .

● وسادستها : نأتى للحديث عن الهوية العربية والتحديات التى تواجهها وأزعم ان الخطر على هذه الهوية مصدره الداخل العربى اكثر مما هو الخارج الدولى والاقليمى فعدم القدرة على احياء هذه الهوية وتجديدها لتستوعب المتغيرات العربية والدولية وكذلك عدم تطوير التعبير المؤسسى عنها يضعفها ويهمشها أكثر مما يضعفها الدخول فى ترتيبات وظيفية مختلفة فى المستقبل فهذه لايمكن أن تشكل بديلا عن الهوية العربية اذ لاتقدم انتماء من النوع الاصلي أى الأولى .

● وسابعتها : اننا نعيش – عالميا مرحلة انتعاش للهويات القومية وهذه سمه العصر وهى قائمة على المستوى الاقليمى فتركيا تعيش ارهاصات العثمانية الجديدة وهى عثمانيــة اقتصاديــة ومــــازالت الصهيونية قوة محركة رئيسية فى السياسة الاسرائيلية وقوة حية فى استقطاب الجاليات اليهوديــة فى الخارج وقد تكون الاستراتيجية الاسرائيلية تحولت من التركيز على التوسع الجغرافى المكلف اقتصاديا وسياسيا وغير مفيد أمنيا إلى التركيز على التوسع الاقتصادى وفى ايران اخذ اللون القومى الفارسى يزداد وضوحا فى لوحة السياسة الخارجية والداخلية الايرانية .

والمفارقه أننا نظرا لتجارب مريرة متعددة اخذنا نعتبر الهوية العربية عبنا علينا ومقيدا لقدراتنا فى حين أنه يمكن ان تكون حافزا ومعينا لهذه القدرات اذا جعلناها متناغمة مع الهوية الوطنية وغير مصادرة او لاغية لهذه الهوية كما تعامل معها البعض .

فهل نفرط بالهوية القومية لدخول الشرق الاوسط فى حيـــن ان هذه الهوية تستنهض اقليميا ودوليا وخاصة حولنا للدخول بقوة فى أطر التعاون الاقليمي الواسع .

وثامنتها : أن التحدى المطروح فى تقديرى لايتعلق بالدخول أو عدم الدخول فى أطر تعاون مستقبلية مع دول الجوار مهما بلغت مساحة هذا الجوار انما التحدى ينصب على شيئين اساسيين وهما كيفية الدخول وتوقيت الدخول .

وفيما يتعلق بالتحدى الاول ففي تقديرى ان المطلوب البحث فى كيفية ترتيب البيت العربى قبل الولوج فى أطر تفاعلات تعاونية أوسع وفيما يتعلق بالتحدى الثانى فمن الضرورى انتظار انتهاء عملية السلام حتى لاتؤسس لخلافات عربية عربية تضعف كلا من مؤيدى ومعارضى هذا «الشرق الاوسط» .

والمطلوب التحول من التراشق بالاحلام والاوهام .. بالمخـــاوف والتمنيات إلى تأسيس حوار هادىء لايقوم حول شعار مطاط بل حول أسئلة محددة مثل كيفية تحقيق وفاق الحد الادنى العربى وشروط وملامح صنع السلام وكـذلك استـكشاف الانماط الممكنه والمحتملة لانواع التفاعـلات العربيــة الاقليميـــة المستقبلية .



كرة قدم و... شرق أوسط

يزعم احد دارسي (٢١) «كرة القدم البرازيلية، وكرة القدم ونواديها في البرازيل من «المؤسسات» الإجتماعية والوطنية البارزة، ان نوادي هذه اللعبة تعاني ازمة داخلية دائمة، السبب فيها استحالة اجماع الهيئات الإدارية على تفسير واحد لأنظمة النوادي الداخلية، واستحالة اجماعها على تحكيم «فقهاء» في هذه الأنظمة. فعوض ان يجمع الإحتكام الى الأنظمة الداخلية اعضاء الهيئة الإدارية، وانصار النادي من ورائهم، بعضهم الى بعض، يؤدي تفسير الأنظمة وتأويلها الى انشقاق الأندية جماعات وإجزاء، وتتبع الجماعة صاحبَ تفسير او تأويل، وتُنسب الجماعة الى صاحب التفسير او التأويل هذا.

ذلك ان التصدي للتفسير والتأويل هو من امتيازات اصحاب القوة. وهؤلاء يغلّفون امتيازاتهم بأنظمة داخلية تبدو وكأنها جُعلت ووضعت لترعى المساواة بين الأعضاء، والمنتسبين والأنصار. فإذا وقع الخلاف اجمعت الجماعات المختلفة على امر واحد هو الإنقلاب على «الدستور» او «القانون الأساسي» للنادي، وزعمت كل جماعة منها لنفسها الحق في مناقشة العقد الأول الذي تعاقد الأعضاء عليه حين انتسبوا الى النادي. فلا يؤدي ذلك الا الى تفرق عقد النادي وانفراطه.

وتشبه مناقشةُ التعاقد على «شرق اوسط جديد»، يكمل مفاوضات السلام بين الدولة العبرية وبين الدول العربية ويتوج السلام العتيد هذا، تشبه مشكلةَ نوادي كرة القدم البرازيلية شبهاً كبيراً. فمن يسمع، او يقرأ، المصرحين والمتكلمين المأذونين يدلون بشروطهم في التعاقد المزمع، ويشترطون حماية صناعاتهم وزراعاتهم ومصارفهم وعملاتهم واجور عمالهم واسعار منتجيهم من المنافسة الطارئة، يحسب ان التعاقد الشرق الأوسطي هو بداية الإقتصاد الرأسمالي والسوق الحرة.

بل يغلب على الظن ان دول المنطقة لا عهد لها بالتجارة الرأسمالية من قبل، ولم يسبق لأسواقها ان استقبلت سلعاً وخدمات مصدرها من خارج حدودها وجماركها ومطاراتها وموانئها. وتستقوي النزعات القومية الإقتصادية، اي المطالبة بحماية اسواق «الداخل» وانتاجه، بنزعات قومية، سياسية، صارمة وقاطعة. ويؤدي قران النازعين، النازع الإقتصادي والنازع السياسي، وزواجهما، الى نصب السياسة (القومية) قوّاماً على الإقتصاد ووصياً عليه من غير مساومة ولا تحكيم. فيرفض المعيار السوقي والرأسمالي، وما يتبعه من فتح اسواق ومنافسة وتوحيد معايير الإستثمار والصنع والتبادل والتصريف والتسعير، باسم «ملكية» قومية، ومصالح قومية، يتهددها المعيار السوقي والرأسمالي تارة بالتبديد (تبديد الملكية) وتارة بالتقويض (تقويض المصالح).

فيحتكم من المعيار السوقي والراسمالي، وهو الحاكم في التعاقد الشرق الأوسطي ودستوره المفترض شأنه في غيره من حالات التعاقد المماثلة، الى الحماية الإقتصادية الحصينة والى سياسات الدول وإداراتها. ويفترض، ضمناً او علناً، ان السياسات القومية، الإقتصادية والسياسية، اشد حرصاً على مصالح مجتمعاتها العامة، واقوى على رعاية هذه المصالح، من سياسة اقتصادية سوقية وراسمالية.

وهو يفترض كذلك ان اولياء هذه السياسات القومية هم الأجدر بولايتهم، وبالإستمرار عليها، اليوم وغداً، شأنهم البارحة. وهذه دعوة صريحة الى بقاء كل شيء على ما هو عليه، سياسة واقتصاداً واجتماعاً. وهي دعوة غريبة بعض الغرابة: فإذا كان التعاقد الشرق الأوسطي «هزيمة» منكرة للسياسات القومية وللنزعات القومية، على ما يُشاع ويردد، فالتمسك بها، وتوكيلها بحماية المجتمعات والدول العربية من نتائج الشرق الأوسط الإقتصادي والسياسي، امران لا يستقيمان تماماً في ميزان المنطق ولا في ميزان «الحرب».

فمن الأمور التي تترتب على بقاء كل شيء على ما هو عليه اقامة حصة الشرق «الأدنى» من التجارة الدولية على ٣,٤ في المئة فلا تتقدم الا القارة الأفريقية (٢,٦ في المئة) ودول الكتلة الإشتراكية السابقة (٢,٥ في المئة)، وتتخلف عن اميركا اللاتينية (٤ في المئة). وتتأخر بعيداً عن اليابان و«النمور» الآسيوية (٢٦ في المئة). وانما تتقدم تجارة الشرق «الأدنى» التجارة الأفريقية والتجارة «الإشتراكية»، لدخول سلعة النفط فيها وليس لعلة اخرى. ويلاحظ المراقبون علاقة بين ضعف الإسهام في التجارة الدولية وبين الإضطراب السياسي والإجتماعي وضعف الإستقرار: وافريقيا التي تتقدم القارات في الأمرين قد تكون دليلاً على تعلق الأمرين واحدهما بالآخر.

ومما يترتب على بقاء كل شيء على ما هو عليه تسلل رؤوس الأموال العربية الى مرافق الإنتاج والمال اليابانية والغربية. ففي ١٩٩٢ بلغت قيمة الأموال العربية الملتجئة الى المصارف والبورصات العالمية ستمائة وخمسين بليون دولار، اي ما يقل قليلاً عن ١٥٠ في المئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للإثنين وعشرين دولة عربية. ويرد صندوق النقد العربي، وهو مصدر هذا الإحصاء، ضعف التداول المحلي للإستثمارات، وحجم التحويل الى ودائع خارجية، يرد الأمرين الى ضعف الأسواق المالية المحلية، وغلبة ملكية الدولة على الملكية الخاصة، وبطء النمو، والى تعاظم الدين الخارجي والعجز المالي العام، وخلل موازين المدفوعات. وهذه كلها اعراض تأخير المعيار السوقي والرأسمالي وتقديم المعيار السياسي عليه.



وتعزو مصادر «مجلس التعاون الخليجي» عجز الميزانيات الى سياسات دفاعية مرهقة، يمليها دعاة «الإستقلال» الأمني والطامعون في تولي دور الشرطة الإقليمية، والى ثمن تطوير اجهزة استخراج النفط. والشطر الأول من التكلفة، وهو الأثقل، وغير المنتج بخلاف الثاني، مرده الى السياسة الغالبة على العلاقات الشرق الأوسطية، والى القائمين على هذه السياسة.

واخيراً يترتب على تغليب المعيار السياسي، القومي، على المعايير الإقتصادية، ما ترتب على غلبته في المجتمعات الشيوعية ودولها من تسلط شلل حزبية، عائلية ومحلية، على موارد عامة كبيرة ومصادرتها على الجمهور، ومن ادارة حمقاء وخفية للعلاقات الإقتصادية ترمي اول ما ترمي اليه الى التستر على توزيع الموارد الحقيقي.

وافضى التسلط والإدارة، بدورهما، الى افقار عام، ومراتب اجتماعية متباعدة، وهجرة الكفاءات والمتعلمين، والى توارث طبقة قليلة من اصحاب النفوذ المرتبة العليا ومداخيلها وتسلطها. وتترجم بعض دول الشرق الأوسط هذه الحال توزيعاً للمنافع من طريق المناقصات «العامة» والإلتزامات، والإشراف على رخص الإستيراد وتسعير العملات، ومن طريق مراقبة السوق السوداء وطرق التهريب. ومعايير المهارة في هذا كله، اي في انشاء طبقة «بورجوازية» محلية، هي غير معايير ازدهار السوق الرأسمالية.

قد يستدل من هذا على منافع ومصالح تتستر عليها السياسات، الإقتصادية والسياسية، القومية، هي منافع ومصالح فئوية وضيقة. واسوأ ما في هذه المنافع والمصالح قيامها حاجزاً صفيقاً دون الإحتكام الى المعيار الأعم والأعرض بذريعة تقديم السياسة على الإقتصاد، و«الأمة» على «هونغ كونغ». فالأمة التي يتذرع بها، على ما تدل كل القرائن، لا تختلف في شيء عن «العائلات» الصقلية والسردينية والميديينية والكالية والموسكوبية. وهذه «الأمة» لا تطيق الدولة ولا تطيق مجتمعها، وهي ضمانة اضطراد الإنهيار.

وضّاح شرارة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٤

لا خوف من السوق الشرق أوسطية .. ولكن!

■ د. محمد سعد أبو عامود ■

فى الفترة الأخيرة أتيحت لى فرصة اللقاء مع بعض رجال الأعمال العرب، من مصر والسعودية والكويت وسوريا. كان اللقاء لقاء شخصيا بعيدا عن أى نشاط عملى، ودار فى هذا اللقاء حوار حول بعض الموضوعات العربية، بدءا من انقطاع التيار الكهربى فى دمشق بصورة متكررة، ووصولا إلى السوق الشرق أوسطية.

عن التعاون الاقتصادى العربى وأهميته الان وغدا، لم يكن هناك خلاف فى الرأى، وحول أسلوب إقامة هذا التعاون كانت هناك نقطة اتفاق رئيسية، وهى ضرورة ان ترفع الحكومات العربية وصايتها عن رجال الأعمال العرب، وتتركهم يتعاملون معا وفقا للقواعد المعروفة والمتعارف عليها فى هذا المجال، وهو الأمر الذى يتوافر لهم فى معاملاتهم الخارجية مع الاجانب، والتي تحقق لهم وللأجانب مكاسب لا يستهان بها، بغير تعقيد أو خوف، بل إن البعض قد ذكر أن أسباب بعض الخسائر التى يتعرض لها رجال الأعمال العرب فى الخارج تكون نتيجة لتدخل الحكومات أو رجال الادارة الحكومية العرب بشكل أو بآخر.

وعن اخطار أو مخاطر الشرق أوسطية قال لى رجال الأعمال العرب: لا نخافها بشرط أن تتم فى إطار متكافىء بمعنى أن تتوافر لنا نفس الشروط والضمانات التى تتوافر للأطراف الاخرى، فلدينا الخبرات والكفاءات القادرة على التعامل مع السوق الشرق أوسطية ايا كان شكلها، ولكن ما يحول دون إمكانية الاستفادة من هذه الخبرات، هو التعقيدات الحكومية العربية المعهودة، والتدخلات التي لا مبرر لها.

وقادنا هذا إلى الحديث عن دور مصر فى المستقبل فى المنطقة العربية، تخوف البعض على هذا الدور استنادا إلى المشروعات الاسرائيلية المستقبلية والساعية إلى نقل جزء من حجم تجارة المنطقة إلى اسرائيل كى تكون اسرائيل معبرا مناسبا لحركة النشاط التجارى الضخم فى المنطقة، وأن مثل هذه المشروعات يجب أن يقابلها مشروعات مصرية أخرى، خاصة فى مجال تقديم الخدمات التجارية، لكى تكون فى وضع تنافسى مناسب مع اسرائيل إن لم يكن فى وضع تنافسى أفضل، وهذا يتطلب توافر رؤية مصرية جديدة لأساليب ادارة النشاط الاقتصادى، والتجارى، وحتى الان لم تصل مصر إلى هذه الرؤية بعد.

وأشار البعض الاخر إلي أن دور مصر سيزداد اهمية، لأن حركة النشاط المصرى الاقتصادى يمكن أن تتسع فى المرحلة القادمة فهناك اضافة إلى الدائرة العربية الدائرة الافريقية، والدائرة الخاصة بدول البحر المتوسط، ودائرة الدول الاسلامية فحتي إن كانت هناك امكانية لاضعاف دور مصر نسبيا فى المشرق العربى، فإن الدوائر الأخرى يمكن أن تعوض هذا الضعف بشرط أن تتوافر «الديناميكية» اللازمة والمهارة المطلوبة للنشاط المصرى فى هذه الدوائر، بحيث تستطيع أن تكون منها دوائر متقاطعة للحركة والعمل، تعمل بتنسيق بما يخدم المصالح المصرية والعربية.

أما عن الشام، فلاشك أن هناك اثارا متوقعة بالنسبة للدور اللبنانى فى المنطقة، ولكن ما يقلل من سلبيات هذه الاثار، هو ما يتمتع به اللبنانيون من خبرات ومهارات تجارية واقتصادية فذة فى كافة مجالات النشاط الاقتصادى والتجارى، ومن ثم فالعبقرية اللبنانية يمكن أن تنجح فى التكيف مع الأوضاع. المستقبلية وتطويعها بما يتواءم ومصالحها وبالنسبة لسوريا فإن هناك



الكثير من الموارد السورية التى لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل ومن ثم فيمكن أن تتاح لها فرصة تحقيق مثل هذا الاستغلال الأمثل، بشرط اجادة توظيف الأوراق السياسية السورية لخدمة النشاط الاقتصادى.

أما عن الخليج والجزيرة العربية، فقد قال لى أحد رجال الاعمال من المنطقة: ان الأمر ليس جديدا علينا فالكل يأتي إلينا وعينه على الأموال، ونحن نعرف ذلك، وقواعد اللعبة باتت معروفة وأصبحنا نجيدها بشكل ربما لا يتوقعه الكثيرون، فنحن لا نقدم أموالنا فى مشروعات مع شريك أجنبى إلا إذا كان العائد مناسبا والضمانات مكفولة إما إذا كانت اسرائيل تريد أن تلعب معنا لعبة اليهودى القديم، أو لعبة «شيلوك» فإنها لن تستطيع ولن تحقق شيئا.

هذا الحديث الذى ملؤه الثقة بالنفس على مستوى المعاملات الاقتصادية والتجارية المحتملة تحول إلى حديث حذر، ينتابه الخوف عندما انتقلنا إلى الجوانب المعنوية والثقافية المحتملة، فالكل ابدى تخوفه من تأثر الهوية العربية بما سيحدث على أرض الواقع، خاصة فى ظل الهجمة الإعلامية الغربية الان على المنطقة وفى ظل ضعف الأبنية الثقافة والإعلامية العربية مقارنة بقوة الاجهزة الغربية.

إن نطاق التاثير الثقافى سيكون واسع المدى وهنا كانت العودة إلى مصر مرة أخرى، فقد أجمع المتحدثون على أهمية الدور الثقافي المصرى فى المرحلة القادمة فى المنطقة العربية، فهو الدور المنافس للدور الغربى ومن ثم يجب أن توفر مصر كافة المقومات البشرية والمالية والتقنية اللازمة للقيام بهذا الدور خاصة أن هذا الدور يمكن أن يكون له مردود اقتصادى كبير.



المصدر : الأهرام اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٤

انتظارا لإحلال السلام

مشروعات البنك الدولى الانمائية للتعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط

أعد البنك الدولى تقريرا خاصا بعنوان «التعاون الاقليمى والتطور الاقتصادى» يحدد فيه المشاريع الاقتصادية والتنموية والتخطيطية التى يمكن أن تواكب عملية السلام فى الشرق الأوسط، ويتطرق إلى الموقع اللبنانى فى مجالات النقل البرى والبحرى والطيران والطاقة .. بما يلقى الضوء على عدة مشاريع تعتزم الحكومة اللبنانية تنفيذها فى اطار «خطة عام ٢٠٠٠».

ويستعرض هذا التقرير الذى يقع فى خمسين صفحة فى مقدمته الدور الذى يمكن أن تمثله المشاريع الاقليمية فى تدعيم عملية السلام فى الشرق الأوسط وتأكيدها خلال تطبيع التعامل بين دول المنطقة على كل الاصعدة الاقتصادية والانمائية والاجتماعية بما يوجد نوعا من التكامل فيما بينها، ثم ينتقل إلى تحديد هذه المشاريع التى تشمل المنطقة الممتدة من تركيا إلى إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة ومرورا بمصر وسوريا ولبنان ودول الخليج العربية إضافة إلى دول المغرب العربى من خلال تمتعها بالمواصفات الآتية: البعد الاقليمى، المبررات الاقتصادية والفوائد المحتملة، سهولة التمويل والتنفيذ من خلال تضافر جهود دول المنطقة المعنية مع المؤسسات الدولية المختصة.

ويتضمن التقرير ١٨ مشروعا تتمتع بالمواصفات المطلوبة وتتناول قطاعات الطرق وسكك الحديد والموانىء والمطارات والطاقة الكهربائية وإمدادات الغاز الطبيعى والمياه وحظى لبنان بفرصة اشراكه فى بعض المشاريع ذات الطابق الاقليمى كما حظى بتأكيد حول دور مطار بيروت وميناء بيروت إلى جانب الخط الدولى الذى يربط برا بين بيروت ودمشق والاوتوستراد الساحلى على البحر المتوسط الذى يربط سوريا والعراق ودول الخليج بحوض المتوسط بواسطة بيروت.

وتوزعت هذه المشاريع بحسب تقرير البنك الدولى على الشكل التالى:

فى قطاع الطرقات:

١ ــ الاوتوستراد الممتد على طول شاطىء المتوسط الذى من شأنه تأمين التواصل بين أوروبا وشمال أفريقيا عبر تركيا، ويبلغ طوله ٦٠٠ كيلو متر وتقدر تكاليفه بنحو ٦٠٠ مليون دولار أمريكى وهذا الخط البرى يكتسب أهمية كبيرة نظرا إلى تمتعه بالطابع الاقليمى الذى يتجاوز الحدود المرسومة بين دول المنطقة



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وإمكان تأمينه خدمات داخلية بين الموانىء مما يزيد من فاعليتها خصوصا أن أجزاء كبيرة من هذا الطريق ستكون على مستوى عال فى التجهيز وسيشكل خطوة أولى لبناء الثقة بين مختلف الدول التى يمر فيها ومحورا حيويا وحركة مهمة بين التجمعات السكانية الضخمة والموانىء البحرية.

٢ـ تعزيز نقاط العبور إلى الممرات الشرقية ـ الغربية وهذه المرحلة تأتى بعد أن تسفر مفاوضات السلام عن نتائج ايجابية لأن حركة التنقل مرشحة لازدهار قوى بين الأردن وإسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة يتوقع معها أن تؤدى إلى اندماج اقتصادى أسرع للأراضى الفلسطينية المحتلة فى دائرة الانماء الاقليمى والدراسة التى يعتمد عليها التقرير حددت خمسة ممرات أساسية تصل كلها بين الأردن والأراضى المحتلة وإسرائيل عبر مناطق اقتصادية مختلفة وتستند إلى جسور مهمة هى طولكرم ـ جسر المالح ـ أربد، طولكرم ـ نابلس ـ جسر دمية ـ عمان، قلقيلية ـ نابلس ـ القدس، أريحا ـ جسر اللبنى ـ الأردن، رفح ـ غزة ـ القدس ـ جسر الملك عبد الله ـ عمان.

٣ ـ الطريق الدولية بين بيروت ودمشق ويشير التقرير إلى أن الدراسات الهندسية لإنشاء هذه الطريق جاهزة منذ عام ١٩٧٥ وهى مرتبطة فى شكل وثيق بالأولويات الحالية بالنسبة إلى لبنان وأن التمويل متوافر، وهذه الطريق تشكل رابطا اساسيا بين البحر المتوسط وسوريا والعراق ودول الخليج لكن أهميتها تظل مرتبطة باستعادة ميناء بيروت موقعه فى حركة الترانزيت فى المنطقة.

٤ـ ممر أونقطة عبور العقبة ـ العراق وأشار التقرير أن غالبية التحسينات على هذا الممر تجرى حاليا وانها على الجدول التنفيذى لمشاريع البنك الدولى فى هذه المنطقة للسنوات الثلاث المقبلة.

٥ ـ الطريق الاقليمية فى العقبة والتى تؤمن خطا مهما لانتقال الشاحنات من مصر إلى ميناء العقبة وستبرز أهمية هذا الخط فى مرحلة السلام المقبلة بعد انفتاح دول المنطقة على بعضها البعض مما يحتم زيادة كبيرة فى حركة النقل على هذا الخط تبرر توظيف استثمارات ضخمة لتنفيذ طريق جديدة حول خليج العقبة من طابا فى مصر إلى إيلات فى إسرائيل مرورا بالعقبة.

٦ ـ الاوتوستراد الذى يربط دول الاتحاد المغاربى التى توصلت إلى اتفاق لتطوير طرق رئيسية بطول ٧٣٣٠ كيلو مترا تمتد من نواكشوط إلى طبرق وتصل بين العواصم الخمس لهذه الدول وموانئها ومجمعاتها الاقتصادية المهمة، ويشير التقرير إلى أن الدراسات المبدئية حول هذه الطرق فى طور الاعداد حاليا على أن تشكل جزءا من المشروع المحلى لكل دولة من الدول المشاركة فى هذا المشروع.

٧ ـ شبكة طرق المغرب وهى ايضا جزء آخر من الاتفاق بين دول الاتحاد المغربى تتناول طرقا تربط بين أهم المدن والموانىء والمطارات يبلغ طولها ٣٥ الف كيلو متر ويتوقع أن تلحق هذه الشبكة بدراسات أخرى هى فى طور الاعداد لربط دول الاتحاد المغاربى بدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

٨ ـ الشبكة المباشرة التى تربط خمس دول خليجية ابتداء من حدود الكويت مع العراق فى العبدلى فى الشمال امتدادا على طول الخليج العربى حتى مسقط فى الجنوب مرورا بمدن الكويت والدمام وأبوظبى، ويبلغ طول هذه الطرق البرية ١٧٥٠ كيلو مترا وتتمتع بمستوى عال من التجهيزات والخدمات.

٩ـ طرق أخرى فى دول الخليج العربية مكملة للشبكة المذكورة سابقا تقع غالبيتها فى المملكة العربية السعودية وتؤمن التواصل بين عواصم الدول الخليجية وموانئها والأماكن المقدسة فى مكة والمدينة.

فى قطاع الطيران:

يتضمن تقرير البنك الدولى فى هذا المجال مشروعا واحدا يقضى بإعادة تأهيل مطار بيروت الدولى بعد عمليات التحسين والتطوير التى جرت فى الأعوام الأخيرة فى مطارات الدول العربية، ويشير التقرير إلى الدور الاقليمى المهم لمطار بيروت كمحطة ترانزيت بين أوروبا ودول الخليج والشرق الأقصى ليؤكد على ضرورة قيام عملية تأهيل جذرية له لمواكبة زيادة حركة النقل والتبادل فى المنطقة وكذلك لقيام تعاون على صعيد خطوط الطيران وإدارات الطيران المدنى الاقليمية.

قطاع شبكات سكك الحديد:

أشار التقرير فى هذا الإطار إلى ثلاثة مشاريع فى المغرب وفى دول الهلال الخصيب وفى شبه الجزيرة العربية.

مشروع لتوسيع شبكة السكك الحديد فى المغرب والجزائر وتونس إلى ليبيا ووصلها بشبكة سكك حديد مصر، وهذا المشروع جاهز منذ عام ١٩٨٠ لكنه لم ينفذ بعد.

مشروع ربط شبكات سكك الحديدية فى دول الهلال الخصيب فى لبنان وسوريا والعراق

■ إيلى قهوجى ■



لتتصل بالشبكة التركية وتؤمن صلة وصل مع الشبكة الأوروبية وهناك دراسة فى هذا الإطار تأخذ فى الاعتبار إعادة بناء جزء من شبكة سكك حديد الحجاز من دمشق جنوبا نحو عمان وصولا إلى خليج العقبة بطول ٤٥٠ كيلو مترا ومنه إلى المدينة.

مشروع خط سكك حديد بين الدمام والرياض فى المملكة العربية السعودية.

فى قطاع الموانى البحرية:

لم يشر التقرير إلى أى مشروع فى هذا المجال واكتفى بابراز أهمية التعاون الاقليمى على صعيد النقل البحرى نظرا إلى أن أيا من الموانىء فى المنطقة لايعانى صعوبات فعلية وإن السعى المستمر هو إلى زيادة الانتاجية والتعاون بحيث يؤدى ذلك إلى إنماء متوازن فى بعض الدول والمناطق.

فى قطاع الطاقة:

يشدد التقرير فى هذا المجال على ضرورة اعتماد نظام اقليمى متطور للطاقة يشمل مصر والأردن وإسرائيل والضفة الغربية وسوريا ولبنان.

ويشير التقرير إلى عدد من المشروعات فى هذا المجال منها مشروع شبكة كهربائية مشتركة بين مصر والأردن وتسهل قيام مشاريع اقتصادية وصناعية وإنمائية فى كل من البلدين والتقديرات الأولية لإقامة مثل هذا المشروع تشير إلى إنشاء إمدادات على مسافة ٤١٠ كيلو مترات بتكاليف للمرحلة الأولى قدرت بـ ٢٥٠ مليون دولار وهى تنتظر التمويل، وهذه الشبكة يحتمل أن تمتد إلى إسرائيل فالضفة الغربية بعد إحلال السلام فى الشرق الأوسط، ثم إلى دول أخرى فى المنطقة.

مشروع شبكة الطاقة الكهربائية فى دول المغرب العربى لتطوير شبكات الطاقة بين المغرب وتونس والجزائر ووصلها بخطوط النقل إلى ليبيا وموريتانيا بهدف شمولية التغطية وتوفير الطاقة القصوى بالاعتماد على الفائض الجزائرى كاحتياط.

خط أنابيب الغاز:

مشروع مد أنابيب الغاز بين دول المغرب العربى والدول الأوروبية (أسبانيا، فرنسا، والبرتغال) فى ظل تزايد الحاجة إلى الغاز الطبيعى فى الدول الأوروبية مستقبلا وهذا المشروع يتناول فى مرحلة أولى مد أنابيب بطول ١٣٠٠ كيلو متر من الجزائر عبر المغرب ومضيق جبل طارق إلى أسبانيا ومنها فى مرحلة ثانية إلى فرنسا وألمانيا، ويتوقع لهذا المشروع فوائد اقتصادية مهمة جدا تساهم فى خفض كلفة الطاقة وزيادة الأمن الاجتماعى والحماية البيئية.

فى قطاع المياه:

ويشمل هذا القطاع مشاريع تتركز على مد أنابيب لنقل المياه بين دول المنطقة ومخططات للاستفادة منها وأبرز التقرير مشروعين قيد الدراسة هما:

مشرع إنشاء خط إمداد بين البحر الابيض المتوسط والبحر الميت لنقل المياه من تركيا إلى إسرائيل عبر قنوات فى البحر مرورا بسوريا، وتقدر كلفة هذا المشروع بمليارات الدولارات.

مشروع إنشاء خط إمداد بين البحر الاحمر والبحر الميت والذى يؤدى إلى استغلال المياه من خلال الفوارق فى مستويات مياه البحر عبر إقامة خزانات وانفاق وقنوات ومحطات للضخ.

هذه المشاريع الثمانية عشر التى أشار إليها تقرير البنك الدولى الخاص بالشرق الأوسط تهدف إلى إرساء بنية تحتية للتعاون الاقليمى فى المنطقة بهدف ترسيخه وتحقيق فوائد اقتصادية كثيرة استنادا إلى دراسات أعدها خبراء البنك خلال زياراتهم إلى دول المنطقة جرى تطويرها إلى مشاريع تكتسب طابع الأولوية ويشير التقرير إلى أن البنك الدولى يترك الحرية لان يطور كل بلد المشاريع المتعلقة به فى هذا الصدد مع ضرورة المحافظة على الحد الأدنى من التنسيق لمواكبة المشاريع المستقبلية فى هذا الإطار والتى يتبناها البنك فى برامجه الإنمائية.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٤

أمريكا تُعِدّ إسرائيل للسوق الشرق أوسطية

أحمد أبو الفتح

ما هذا الذي تغدقه امريكا على اسرائيل؟!

كلنا نعرف ان اسرائيل تتمتع باستمرار وعلى مر الزمن واختلاف حكام امريكا برعاية مستمرة وكانت هذه الرعاية تفسرها امريكا بأنها للحفاظ على اسرائيل في وجه العداء العربي.

اليوم تدور المفاوضات لازالة العداء واعترفت منظمة التحرير بحق اسرائيل في الوجود واعترفت حكومة اسرائيل بمنظمة التحرير وتم الاتفاق الذي اطلقوا عليه «اتفاق السلام» وتصافح اعداء الامس، عرفات ورابين، وعرفات وبيريز، في مهرجان ضخم اقيم في البيت الابيض تحت رعاية الرئيس الامريكي كلينتون.

واذا كانت اسرائيل على ابواب السلام الدائم، فما الدافع الذي يدفع واشنطن الى اتخاذ سلسلة من العمليات والقرارات التي تزيد من القوة العسكرية لاسرائيل زيادات ضخمة، وتفتح امامها الاسرار التي لا تشارك فيها الا اسرائيل من بين جميع دول العالم.

في اقل من اسبوعين توالت الاتفاقات التي عقدتها واشنطن مع اسرائيل:

اولا - اتفاق للتعاون التكنولوجي بين امريكا واسرائيل وقد اشرت اليه في مقال الاسبوع الماضي. وقد صرح وزير التجارة الامريكي بمناسبة هذا الاتفاق بقوله: «سينتج ابتكارات تكنولوجية جديدة» وأضاف بانه سيكون «بمثابة تحذير للمنافسين الآخرين».

والسؤال هو من هم المنافسون الذين يؤدي الاتفاق الامريكي - الاسرائيلي الى تحذيرهم؟ أليست الدول العربية هي التي ستكون في مقدمة من يتعرضون للتحذير..؟!

ولا يكاد يمر على توقيع هذا الاتفاق الا بضعة ايام حتى تطالعنا الانباء بامتياز آخر ضخم تخص به واشنطن دولة اسرائيل.

والنبأ الذي نشرته جريدة «الاهرام» يقول: «صرحت مصادر دبلوماسية في تل ابيب بان طاقم السلام الامريكي برئاسة دينيس روس قد سلم خلال اجتماعه مع اسحق رابين رسالة من الرئيس الامريكي بيل كلينتون اعرب فيها عن سعادته لابلاغه انه قرر السماح لاسرائيل بالاشتراك في المشروعات الامريكية لاطلاق الاقمار الصناعية للفضاء. وجدد كلينتون في رسالته التزام الولايات المتحدة بتقوية القدرة الكيفية لاسرائيل لضمان تقليل المخاطر التي تتحملها من اجل السلام».

وغير مفهوم هذا التأكيد الامريكي الذي يأتي من رئيسها والذي يعلله كلينتون بانه لتقليل المخاطر التي تتحملها اسرائيل من اجل السلام...؟!... اين هذه المخاطر ومن الذي يهدد اسرائيل بالمخاطر التي قد تلحقها بسبب السلام؟

الواضح ان الدول العربية في وضعها الحالي لا تمثل اية مخاطر على اسرائيل تستدعي اشراكها في برنامج من اهم وادق البرامج الامريكية.

وتتوالى الاخبار من واشنطن تؤكد الدفعات القوية المتواصلة التي تهدف الى زيادة القوة العسكرية الاسرائيلية زيادة كبرى، مع ان العالم يتجه الى الحد من التسليح.

ومرة اخرى تنقل لنا وكالات الانباء خبرا جديدا من واشنطن يؤكد سعي امريكا الى مواصلة تقديم مزيد من القوة العسكرية.

ويقول الخبر: اكدت وزارة الدفاع الامريكية امس ان عشرين مقاتلة حديثة من طائرات إف 15 يتم صنعها خصيصا لتلبية احتياجات اسرائيل... واكد مسؤولون بوزارة الدفاع الامريكية تزويد هذه الطائرات بتجهيزات اضافية غير موجودة على نفس الطائرات التي تبيعها امريكا للدول العربية.

وأشار المصدر الى وجود اليكترونيات تنفرد بها هذه الطائرات المصنعة لاسرائيل توفر لها امتيازات عن مثيلاتها في الهجمات الليلية والتحليق على ارتفاع منخفض.

لماذا كل هذا في الوقت الذي حرصت فيه امريكا على ان توفر لاسرائيل التفوق في القوة العسكرية على مجموع القوة العسكرية للدول العربية؟!

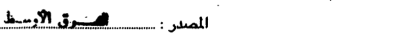
الا يكفي اسرائيل ما تملك من اسلحة الدمار الشامل الذي تحاول واشنطن حرمان اية دولة اخرى من حيازة اي نوع منها الا اسرائيل؟!

الا يكفي اسرائيل ما تملك من قنابل ذرية تقدر بما يزيد عن مائة قنبلة في الوقت الذي اجبرت فيه امريكا مصر على ان توقف التعاون النووي مع الارجنتين وفي الوقت الذي قطعت فيه المعونة المالية عن باكستان بحجة انها تسعى لصنع قنابل ذرية علما بان الهند تملك قنابل ذرية؟!

ويأتي هذا الذي تقدمه امريكا لاسرائيل في الوقت الذي يشن فيه كاتب امريكي لا يخفي ابدا صفته الصهيونية حملة بالغة العنف ضد من رشحه الرئيس كلينتون ليتولى منصب وزير الدفاع الامريكي لأن المرشح معروف عنه التزام الحياد بين العرب واسرائيل.

لقد اختار الرئيس كلينتون، بعد استقالة وزير الدفاع





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

لس اسبن من منصبه، بوبي انمان ليتولى هذا المنصب وقد كان الرئيس الامريكي سعيدا بهذا الاختيار الذي يوفر للمنصب رجلا خدم سنين طوالا في الجيش الامريكي - سلاح البحرية - حيث وصل الى رتبة ادمرال ثم تولى بعد ذلك منصب مدير جهاز المخابرات المركزية الامريكي.

ورغم ان بوبي انمان كان من انصار الحزب الجمهوري المعارض للرئيس كلينتون، ورغم اعلانه انه اعطى صوته في انتخابات الرئاسة الاخيرة للرئيس بوش ورغم انه أعلن قبل الترشح انه بحث في ما اذا كان الرئيس كلينتون يصلح لتولي منصب القائد الاعلى للقوات الحربية الامريكية وما اذا كان سيستطيع التعاون معه أم لا... رغم كل هذه الامور كان الرئيس كلينتون سعيدا بترشيحه لتولي منصب وزير الدفاع.

وما ان اعلن الرئيس كلينتون ترشيحه لانمان حتى شن ضده الكاتب الامريكي الصهيوني حملة شعواء، رغم ترحيب كل الصحف والمجلات الكبرى بهذا الترشيح واثنت على الرجل وعلى كفاءته ثناء كبيرا.

فتحت عنوان: «لا حاجة لان يقدم لنا انمان الفاقد الشخصية هذا التفضل» كتب وليم سفير - الذي لا يخفي صهيونيته والذي تنصب غالبية مقالاته اما للمطالبة بالمزيد من الامتيازات لاسرائيل او للهجوم على الدول العربية والالحاح على منع بيع السلاح لها - مقالا نشرته جريدة «نيويورك تايمز» شن فيه حملة احقاد ضد ترشيح انمان للمنصب.

واتهم سفير انمان بالعداء لاسرائيل وقال انه عندما كان يدير جهاز المخابرات المركزية اخترع قصة هو وبعض الصحافيين تقول ان اسرائيل اطلقت اشاعات بأن ليبيا ارسلت فريقا من الارهابيين وانهم في طريقهم الى امريكا لارتكاب عمليات ارهابية فيها وان هذه القصة ملفقة قصد انمان بها الايحاء بأن اسرائيل تسعى الى دفع امريكا لشن غارات ضد ليبيا.

ويتهم الكاتب الصهيوني المستر انمان بانه تسبب في تشديد العقوبة على الجاسوس بولارد الذي كان يتجسس على اسرار عسكرية لصالح اسرائيل.

وانهال سفير على انمان فاتهمه بالفشل وانه رأس شركة افلست نتيجة سوء الادارة. وانه كان ايضا فاشلا اثناء ادارته لجهاز المخابرات المركزية، واتهمه بأن احد المصادر المقربة له اثناء رئاسة الجهاز قد اعطى معلومات واسرار عسكرية للعراق وجنوب افريقيا وان هذا المصدر مسجون الآن في فلوريدا، كما اتهمه بانه ليس مواطنا صالحا لأنه تهرب من دفع 6000 دولار ضريبة كان عليه ان يدفعها.

وختم مقاله الذي نشره في يوم 24 ديسمبر الماضي قائلا: «بالموافقة على تولي انمان منصب وزير الدفاع سيكون الرئيس كلينتون قد عين اسوأ وزير عرفته الادارة الامريكية وان على لجنة مجلس الشيوخ التي تبحث امر ترشيحه للمنصب ان تدقق جيدا في الامر».

واثار المقال احد الامريكيين فارسل رسالة الى جريدة «هيرالدتربيون» نشرتها يوم 28 ديسمبر وجاء فيها «من اسباب الهجوم الذي تعرض له المستر انمان انه حجب اسرارا عسكرية عن اسرائيل كما انه كشف حملة شنتها اسرائيل اذ روجت لبيانات واخبار كاذبة كما انها ضاقت ضيقا شديدا بالعقوبة التي اصدرتها أمريكا ضد الجاسوس بولارد».

ثم يقول: «ربما يكون هذا هو الوقت الذي يجب على المستر سفير ان يدرك انّ الحكومات تعطي اهمية كبرى لمصالح دولها وانها قد تصون هذه المصالح باصرار كامل».

والامر المؤكد ان امريكا تقدم لاسرائيل كل هذه الامتيازات لتكون حليفتها القوية والحارس اليقظ لحماية المصالح الامريكية، وان حملات اللوبي الاسرائيلي التي ركزها ضد ترشيح الرئيس الامريكي لانمان لتولي منصب وزير الدفاع، والحملات التي شنها كتّاب الصهيونية ضد اختيار الرئيس، كل هذه الحملات لم تؤثر على مواصلة الرئيس كلينتون والادارة الامريكية تحويل اسرائيل الى قوة جبارة في هذا الجزء من العالم، مع ان غالبية النظم القائمة في الدول العربية تحرص على احسن العلاقات مع امريكا.

وختاما ويبقى التذكير بان انمان عقد مؤتمرا صحافيا يوم الثلاثاء 18 يناير اذاعته اذاعة «سي.إن.إن» اعلن فيه تنازله عن الترشيح للمنصب، واذاعت هيئة الاذاعة البريطانية ان اللوبي الاسرائيلي كان السبب في تنازل انمان عن الترشيح.

وعلى ضوء كل هذه الامور وما قبلها وما سيستجد، فإن على الدول العربية ان تفكر طويلا قبل ان تبادر الى تنفيذ فكرة السوق الشرق اوسطية التي ستجعل القيادة لاسرائيل وتفتح اسواقها لها. والضغط الامريكي مستمر اذ اصدر مجلس الشيوخ الامريكي يوم الجمعة قبل الماضي قراراً بحظر بيع او ايجار اسلحة امريكية للدول التى لا تلغي المقاطعة.

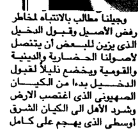


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربي

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٤

القومية العربية فى مواجهة الشرق أوسطية



بقلم: د. خالد عبد الناصر

لقد واجهت أمتنا العربية طوال تاريخها اخطار الغزو والإستعمار والإختراق الأجنبى الذى تعددت ألوان أعلامه وتنوعت اساليبه وأدواته وتوحدت مصادره وأغراضه لكن أمتنا جيلاً بعد جيل تمكنت من صد الغزو وطرد صنوف المستعمرين ومداواة جراح الاختراق. ولقد ذهب الطامعون وبقيت الأمة العربية لتصنع من رصيد نضالها وتضحياتها وحدة التاريخ والثقافة والوجدان. وتروى بدماء الشهداء وحدة الارض والهوية. وتدافع عن حقوق الأمة ومصالحها فى مواجهة صنوف الغزاة والطامعين.

وليست السوق الشرق أوسطية أول الأخطار التى واجهت أمتنا ولن تكون آخرها. وجيلنا الذى يحمل عبء وشرف مقاومة هذا الخطر لا يمثل نفسه ولكنه يمثل ميراث الأمة عبر أربعة عشر قرناً من الفداء والبناء منذ تبلورت الأمة العربية على هدى رسالة الاسلام. كما يحمل خبرة هذه الأمة فى بسالة المقاومة ودروس إنتصاراتها المبهرة وإنتكاساتها المريرة.

وبالأمس القريب استطاع جيل سبق أن يواجه امبراطوريات الاستعمار القديم وأحلامه ومشاريعه المشبوهة وأن يستخلص استقلاله الوطنى ويخرج من عنف المواجهة فى حرب السويس لينجز أول وحدة عربية فى التاريخ الحديث فى يوم عزيز تهل ذكراه يوم الثانى والعشرين من هذا الشهر.

وعندما غاب الولاء للقومية العربية وتفرقت بالحكام السبل غابت مصر فى سرداب كامب ديفيد فتفككت الأمة. وتحدثوا عن الارض مقابل السلام فأضاعوا الارض ولن يحققوا السلام. وضيعوا مال النفط فى بنوك الغرب ليصبح أداة للتبعية بدلاً من أن يكون أداة للتحرر. ووعدوا الجماهير بالرخاء فلم تجن الجماهير إلا الفقر واستشراء الفساد.

وفى المواجهة فإن جيلنا مطالب بان يفتح عقله وعيونه ليس فقط على الأخطار التى تهدد الأمة من خارجها ولكن على المخاطر التى تفتك بالأمة من داخلها وتفقدها عافية المقاومة والقدرة على الانتصار. فعلينا أن ننتبه لمخاطر الدخول فى معركة مفتعلة بين العروبة والاسلام لأنهما – فى حالة المواجهة – يضعف كل منهم الآخر ويقصمه، وفى حالة التكامل يعزز كلاهما الآخر ويتممه.

وعلينا أن ننتبه لمخاطر الاقليمية التى توهم بعض الاقطار العربية بانها تستطيع النجاة بمفردها. فقد اثبتت الاحداث وآخرها حرب الخليج أن أموال النفط الطائلة لا تحقق وحدها الأمن وأن ترسانة الاسلحة لا تحفظ وحدها الأرض، وأن الكثافة البشرية لا تحقق وحدها التنمية. وأن وفرة الثروة الطبيعية لا تحقق وحدها الرخاء. وأن الشعارات الثورية وحدها لا تفك الحصار وأن مجالس التعاون والتجمعات الاقليمية لا تحمى المحتمين بها وأن اية دولة أو دويلة عربية وحدها لن تحقق لنفسها الكرامة ولا الاستقلال.

وعلينا أن ننتبه لمرض الانبهار الزائد بالغرب والالتحاق التابع بسياسته وبنوكه وصناديقه ووسائل إعلامه.

وعلينا أن ننتبه لمخاطر الطائفية والمذهبية فهى طاحونة تفتك بكل الطوائف والمذاهب وتهدر طاقة الأمة وتقتضيها للأجنبى.

وجيلنا مطالب بالانتباه لمخاطر رفض الأصيل وقبول الدخيل الذى يزين للبعض أن يتنصل لاصولنا الحضارية والدينية والقومية ويخضع ذليلاً لقبول الدخيل بدءا من الكيان الصهيونى الذى اغتصب الارض وشرد الأهل الى الكيان الشرق اوسطى الذى يهجم على كامل الأمة الآن.

إن ثقتنا فى قدرة الأمة على مواجهة هذه الاخطار والمخاطر ينبع من حقيقة أن الأمراض التى تسببها لا تستطيع أن تستشرى فى جسد الأمة، فهى أمراض تتركز فى قصور الحكام وفى عقول بعض النخب وجيوب بعض الطبقات الشرهة لكن جسد الأمة العملاق وعقلها المضئ يستعصى على الفساد.

وحين نتأمل أحوال أمتنا العربية رغم كل جراحها الآن فسوف تضئ لنا مساحات واسعة من الأمل نستمدها من حقيقة أن الاغلبية الساحقة من أمتنا لا تزال بفطرتها النقية ووعيها التاريخى تتمسك بهويتها العربية الاسلامية ولا ترى أى تناقض بين العروبة والاسلام.



ومازالت الاغلبية الساحقة من أمتنا تتمسك بمصالحها وحقوقها الاساسية فى الحرية لكل الارض العربية وفى التنمية المستقلة التى لا تقبل التبعية لأجنبى وفى العدل والرخاء والديمقراطية وفى الوحدة التى تصون استقلال الوطن وتضمن رفاهية وكرامة الانسان.

ان تمسك أمتنا بهويتها واصرارها على حقوقها ومصالحها هما الاساس الذى نستند اليه فى الشعور بالأمل وفى اليقين من قدرتنا على مواجهة كل الاخطار.

ولكن هذا الاساس المتين تشكله الملايين الغفيرة على امتداد الارض العربية لا يجد فوقه إلا بناءً متهدماً تمثله مؤسسات عربية فاشلة ونظم عربية عاجزة أو خائنة ومنظمات ترفع اسم التحرير بينما تمارس تسويق التفريط والخضوع.

ومن هنا فإن جيلنا مطالب بأن يبلور قيادة جديدة أول شروطها أن تنسجم مع القاعدة العريضة للأمة فتحفظ الهوية وتحافظ على الحقوق. قيادة لا يمثلها فرد وإنما يجسدها مشروع حضارى قومى تتبناه أوسع الجماهير ويطلق طاقات هذه الأمة وينظم قواها فى مواجهة تجابه صلف الاعداء وتنتصر للأمة، قيادة للمقاومة لا للخضوع. للعزة والكرامة لا للذل والاستكانة.

لقد حان الوقت لكى ينهض هذا الجيل بمسئولية العمل من اجل وحدة قواه وتنظيماته واحزابه القومية تحت مظلة واحدة تعيد الفعالية والحياة للحركة القومية العربية وتعيد ربطها بالجماهير الواسعة صاحبة المصلحة فى المستقبل وفى المصير.

ولقد حان الوقت أن ينتقل هذا الجيل من موقع الدفاع فى مواجهة الاخطار والمخاطر الى موقع الهجوم على كل صنوف الاعداء الزاحفين من الخارج والعابثين فى الداخل.

وان تكون المبادرة للنهوض بهذه المهمة من قلب الأمة العربية وطليعتها: من مصر.

• الاخبار • تنشر فى هذه الصفحة كل الآراء الوطنية التى تقدم جديدا . يشترك فى مسئولية البناء الديمقراطى واصلاح المسار الاقتصادى وتحقيق الوحدة الوطنية . ان هذه الصفحة هى سطور الآراء الحرة فى كل اتجاه فكرى يعمل من اجل مصر •••

الرأى للشعب

حلف الشرق الاوسط .. من الخمسينات الى التسعينات

بقلم : حسين فهمى

ارتبط الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى منذ البداية بالحديث عن النظام الشرق أوسطى • والسوق الشرق أوسطية المشتركة للمنطقة بعد التوصل الى سلام عربى ـ اسرائيلى .. كذلك ارتبط الاتفاق بعودة الولايات المتحدة الى الحديث عن تحالف شرق اوسطى . وبموقف الغرب العدائى من العرب . وسعيه الدائم ـ منذ الخمسينات ـ الى الهيمنة التامة على المنطقة العربية • وتذويب هويتها القومية • والاستيلاء على ثرواتها الطبيعية وفى مقدمتها البترول، وربط العرب عسكريا بعجلة الاستعمار الغربى !.

ولم تكن المشروعات الغربية فى الخمسينات الا تنفيذا لهذه الاهداف فى اطار مشروعات شرق أوسطية مثل مشروعات قيادة الشرق الأوسط • وحلف الشرق الاوسط وحلف بغداد ومشروع ايزنهاور .

وقد رفض العرب جميع هذه المشروعات لما كانت تستهدفه من الهيمنة الاستعمارية وربط المنطقة العربية بالغرب وخاصة ابان الحرب الباردة .

وكان الغرب الاستعمارى قد غرس اسرائيل فى قلب العالم العربى لتكن قاعدة لردع حركة التحرر الوطنى العربية • وحراسة المصالح الاستعمارية فى هذا الوطن !.

ومنذ أوائل التسعينات • وانهيار الاتحاد السوفيتى عاد الحديث عن الشرق الأوسط ليحتل مكانة هامة فى وسائل الاعلام الغربية • والمخططات الاستعمارية الغربية بزعامة الولايات المتحدة بعد تحولها الى القوة الاعظم الوحيدة فى العالم • وسعيها الى اعادة ترتيب الأوضاع فى الشرق الأوسط كأهم اهدافها الاقليمية فى مختلف مناطق العالم .

• • •

كذلك فتح الاتفاق الفلسطينى ـ الاسرائيلى الباب للحديث عن اتفاقيات بين العرب واسرائيل • وارتبط بالحديث بصفة خاصة عن الشرق الأوسط كنظام اقليمى • ليجمع من خلاله العرب واسرائيل وغيرها من دول الشرق الأوسط غير العربية !.

ولا شك أن ظروف الخمسينات كانت تسمح ببروز هذا النظام الاقليمى العربى . بخلاف الظروف القائمة الآن فى ظل انقسام العرب فى نظرتهم الى الشرق الأوسط بين مفهوم الشرق الأوسطى الجديد الذى ينطوى على مشروع استعمارى صهيونى قديم . كما يرتبط هذا المفهوم بالأزمة التى يعانى منها النظام الاقليمى العربى بعد حرب الخليج الثانية بغزو العراق للكويت وبين مفهوم شرق اوسطى جديد بوصفه المشروع البديل للنظام العربى فى حالة تصدعه وانهياره فانقسام الدول العربية بين معارض لهذا الغزو • ومؤيد له .

وقد شجع كل هذا الولايات المتحدة على طرح مشروع النظام الشرق أوسطى بهدف تصفية فكرة القومية العربية وتذويبها فى محيط أكبر تواجه فيه الدول العربية كل منها على انفراد التحديات التى يواجهها العرب .

• • •

ان السياسة الأمريكية فى المنطقة العربية • ترتبط بسعى الولايات المتحدة الى الاحتفاظ بموقفها المتميز بعد اتجاه دول الخليج العربية أو بعضها على الأقل الى طلب النجدة العسكرية من الولايات المتحدة لتكريس وجودها العسكرى فى الخليج .. وهو هدف حلمت به الولايات المتحدة طويلا بهدف حماية البترول العربى الذى يصب فى غرب أوروبا والولايات المتحدة .

ويرتبط هذا المفهوم أيضا بالحفاظ على موقع اسرائيل المتميز • وطرحها للمشروع الشرق أوسطى الذى يمكن ان يوفر لها موارد بديلة عن معونات الولايات المتحدة الكبيرة لاسرائيل • كما أن الولايات المتحدة تهدف الى اقامة نظام شرق أوسطى تحظى فيه اسرائيل بمفهوم الدولة الأكثر رعاية • كما تسعى فيه الولايات المتحدة الى اقامة هذا النظام لتشارك فيه الدول العربية المتحالفة معها ليصبح العرب • مع ضعفهم وانقسامهم • اقلية فى النظام الاقليمى الشرق أوسطى الجديد !.

• • •

وهكذا فان المشروع الأمريكى حول عقد ميثاق عسكرى اقليمى ودعوة العرب الى الانضمام اليه لابد أن يعيدنا الى ظهور المشروعات الاستعمارية فى الخمسينات . ولكن فى ظروف افضل . كما ان الولايات المتحدة • تعتمد على استراتيجيتها القائمة على الهيمنة العالمية من خلال تأكيد دورها العسكرى فى دول العالم الثالث . وما التدخل العسكرى الأمريكى فى العراق والصومال • بغض النظر عن نجاح أو فشل فى الصومال يجيء هذا الدور فى ظل ما يسمى بالنظام العالمى الجديد الذى أعلنته الولايات المتحدة فور انفرادها بموقع الدولة الأعظم الوحيدة فى العالم !.

ويطرح كل هذا الاهداف الاقتصادية التى يمكن ان تحققها المشروعات الشرق أوسطية فى الظروف الحالية للولايات المتحدة وحليفتها الاستراتيجية الشاملة اسرائيل التى ستحقق أهدافها الاقتصادية الكبيرة على حساب العرب . وبالتالى يفقد النظام العربى القديم صلاحياته عمليا • وينتقل الى ترتيبات بديلة ابرزها هذا النظام الشرق أوسطى الذى تدعو اليه الولايات المتحدة وتستهدفه اسرائيل بعد الاتفاق الفلسطينى ـ الاسرائيلى • ذلك ان هذا الاتفاق يؤكد على الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية على فلسطين سواء جاءت فى شكل دولة أو فى شكل اتحاد كونفدرالى مع الأردن . ذلك ان هذا الاتفاق يرتبط بالهيمنة الاقتصادية



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٤

والتكنولوجية الاسرائيلية على الدول العربية التي سوف يؤدي حل المشكلة الفلسطينية الى تبادلها التمثيل السياسى والعلاقات الاقتصادية مع اسرائيل .

● ● ●

ولا شك أن النظام الشرق اوسطى الجديد المطروح هو شكل جديد من اشكال الهيمنة الاستعمارية على الوطن العربى .

ولا شك ايضا ان المشروع الشرق اوسطى جزء من النظام العالمى الجديد . الذى اعلنته الولايات المتحدة ، والذى يرتبط بفكرة . هذاالنظام الشرق اوسطى والسوق الشرق أوسطية . وهما مشروعان امريكي واسرائيل لان هذه السوق ستحول اسرائيل الى شريك كامل للولايات المتحدة فى المنطقة ، والذى سبق ظهور التحالف الاستراتيجى الشامل بين أمريكا واسرائيل .

ولا شك انه لابد من ابراز مخاطر النظام الشرق الأوسطى على الأمن القومى العربى فى ظل التفوق الاسرائيلى الذى حرصت عليه دائما الولايات المتحدة واسرائيل وهو التفوق العسكرى النوعى لاسرائيل على كل الدول العربية مجتمعة كما يفرض قيودا على العرب فى الحصول على تكنولوجيا عسكرية متقدمة ومن ثم فان هذا التفوق سيدفع الدولة الصهيونية الى العدوان فى مراحل مستقبلية ازاء اجهاض اى محاولة لزيادة قوة العرب العسكرية .

وبعد هذا كله فلابد من التاكيد على ضرورة اعادة الوحدة والتضامن العربيين باعتبارهما الطريق الوحيد لافشال المخطط الامبريالى الصهيونى الشرق اوسطى !.



توجهات لإنشاء صندوق اجتماعي للمتضررين من برامج الإصلاح

البطالة وإنشاء «السوق الشرق أوسطية» تتصدر مباحثات وزراء الاقتصاد العرب

القاهرة: من يوسف شاكر

قال الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية الدكتور علي عبد الكريم ان جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي والمقرر عقدها غدا الاربعاء على مستوى وزراء المال والاقتصاد العرب بمقر الامانة العامة في القاهرة يتضمن محورين أساسيين أولهما مواجهة البطالة اثناء رفع كفاءة الاقتصاد ضمن جهود الاصلاح الاقتصادي وتحقيق التكامل الاقتصادي والتطورات الاقليمية واثارها على الاقتصاديات العربية.

واضاف أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يولي عناية خاصة لكيفية التغلب على الاثار الاجتماعية المصاحبة لسياسات الاصلاح الاقتصادي في المدى القصير وما تسببه من معاناة للفئات محدودة الدخل نتيجة لوقف سياسات الدعم لبعض السلع الاساسية وتحرير أسعار السلع بصورة عامة.

وكشف الدكتور علي عن أن المجلس سيناقش خلال اجتماعاته المقبلة انشاء صندوق اجتماعي تخصص موارده لدعم الفئات الاكثر تضررا من تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي مشيرا إلى أهمية التركيز على الخروج بقرارات عملية في ما يتعلق بالجزء الثاني من المحور والمتمثل في التطورات الدولية والاقليمية وأثرها على الاقتصاديات العربية لاسيما في ما يخص تداعيات انتهاء جولة أوروجواي على كل من الواردات والصادرات العربية من السلع الزراعية والصناعية والخدمات كالنقل والتأمين والبنوك وما يسمى بالسوق الشرق اوسطية.وذكر تقرير اقتصادي لجامعة الدول العربية انه رغم التقدم الاقتصادي العربي إلا أن قوته في مجملها مازالت دون مرحلة التأثير في المتغيرات الاقتصادية العالمية معتبرا أن المنطقة العربية مازالت سوقا للمنتجات الغذائية والصناعية الغربية حيث بلغت قيمة استيراد الغذاء بمفرده 14.3 مليار دولار عام 1991 من اجمالي قيمة الواردات البالغة 102 مليار دولار مقابل صادرات بقيمة 128 مليار دولار.

وحذر التقرير من أن السياسات الحمائية التي تتبعها دول السوق الأوروبية المشتركة بصرف النظر عن اتفاقية «الجات» ستكون لها آثارها السلبية على اقتصاديات بعض الاقطار العربية كالمغرب وتونس ومصر والجزائر والاردن مما يؤدي إلى ضرورة تغيير هياكلها الانتاجية في الفترة المقبلة لاسيما أن تلك الاقطار تعتمد في صادراتها على الأسواق الأوروبية، وأن قيمة هذه الصادرات تجاوزت 15.9 مليار دولار عام 1991.

وتابع التقرير ان مساهمة النصيب العربي في التجارة العالمية شهدت تراجعا خلال العقد الماضي إذ تناقصت نسبة الصادرات العربية مقارنة باجمالي الصادرات العالمية من 5.7% عام 1985 إلى 3.7% عام 1991، وكذا تراجعت حاجة العالم للاستيراد من المنتجات العربية والاتجاه لاضمحلال السمات السوقية المتاحة في دول التكتلات الاقتصادية من خلال زيادة الحماية التجارية وتعديل شروط التبادل السلعي واستخدام البحث والتكنولوجيا لإحداث بدائل للمواد الخام الأولية بما في ذلك النفط والمواد الأولية.

واشار إلى أن هناك نموا متباطئا لاستهلاك النفط عالميا إذ بلغ متوسط معدل النمو خلال 1980، 1988 حوالي 0.2% مقابل 3.2% كمتوسط لمعدل زيادة استهلاك مصادر الطاقة الاخرى كما تغيرت الاهمية النسبية للنفط الذي يمثل 77% من مجموع الصادرات العربية في استهلاك الطاقة العالمية الاجمالية من مختلف مصادرها حيث هبط من 46في المائة إلى حوالي 40% فقط.

ورصد التقرير تفاقما في الاعتماد على الديون الخارجية لتمويل برامج التنمية بما في ذلك واردات الغذاء والنفط وحتى التسليح حيث بلغت تلك الديون عام 1990 نحو 153 مليار دولار للدول الاثنتي عشرة المدينة، مشيرا إلى أن تلك الديون تحولت إلى عبء متزايد بما تفرضه خدماتها من أقساط وفوائد حتى ان اعباء خدمة الديون المحولة إلى الخارج زادت على القيمة الاجمالية للاقراض المحول للداخل.وأوضح التقرير أن الخروج من تلك المشكلات يتطلب تنفيذ إصلاحات اقتصادية هيكلية تساعد على تهيئة المناخ المناسب للانتاج والتصدير وتشجيع المدخرات وجذب الأموال المهاجرة التي تجاوزت 670 مليار دولار.



نبض الفكر العربي في مشروع الشرق أوسطية

أحمد حمروش

ما أكثر الندوات التي عقدت في مصر حول موضوع الشرق اوسطية الذي بدأ يفرض نفسه على تصريحات المسؤولين الاسرائيليين وأجهزة الاعلام الغربية، ويتناوله المثقفون العرب كقضية تحتاج الى بحث وتنوير.

وما أشد تضارب الافكار التي تتحمس في عداء واضح لهذه الفكرة التي تهدد العروبة، أو التي تتحمس في تأييد صريح لها باعتبارها اسلوبا حتميا للتعامل في المستقبل.

واثارة قضية الشرق أوسطية على هذا النطاق الواسع ونحن مازلنا بعد خارج دائرتها هو دليل على حذر عربي من الوقوع في شراك مخطط اسرائيلي احسن تدبيره واعداده.

والدعوة الجامحة الى الشرق أوسطية تنبعث فعلا من اسرائيل حيث تتطلع الحكومة هناك الى اقامتها كوسيلة تعامل مستقبلية توطد وتدعم وتيسر حركتهم الاقتصادية والسياسية بعد انشاء مجموعات اقتصادية لها نظم وتسهيلات خاصة للتعامل بين دولها مثل اتحاد الدول الاوروبية ومجموعة دول جنوب شرق آسيا «الاسيان» ودول «الافتا» التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

وقدرات اسرائيل الاقتصادية والتكنولوجية تتفوق على سائر دول الشرق الأوسط مما يخلق عندها الطموح في استمرار السيطرة سلميا بعد ان بقيت الدولة الاقوى عسكريا منذ قامت عام 1948، وحسابات ما بعد الحرب الباردة تختلف عن الحسابات السابقة في ظل الحرب الباردة، حيث ثبت ان جميع الحروب التي قامت في المنطقة لم تفلح في فرض الاستقرار والأمن والسلام، ولذا فهم يبنون سياستهم الجديدة على اساس التوافق مع توجهات النظام العالمي الجديد الذي يرجح كفة التسويات السياسية والتي يمكن لهم بعدها فرض سيطرتهم الاقتصادية.

ومع ذلك فإن مجرد الحديث الآن عن الشرق أوسطية يعني اختزال المرحلة التي نعيشها وهي التفاوض من أجل السلام الشامل العادل مع حكومة اسرائيل، اذ كيف يتم الاتفاق على مشاريع مستقبلية والأرض العربية مازالت محتلة، وبعد انقضاء ثلاثة اشهر من السنة الثالثة لبدء التفاوض في مدريد دون اتفاق.

ليس هذا فقط، بل ان الإقدام على بحث موضوع الشرق أوسطية يجب ان تسبقه خطوة مهمة وهي محاولة القضاء على الخلافات العربية ـ العربية، والمصالحة من أجل عودة التضامن العربي، حتى تكون المواجهة مع اسرائيل على اساس عربي مشترك وليس على اساس دول منفردة.

وبعض الاخبار تشير الى اندفاع دول عربية للتعامل مع اسرائيل من الآن، قبل تحقيق السلام، وهو اندفاع يحتاج الى مراجعة في اطار الجامعة العربية.

صحيح ان العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين الدول العربية محدودان ولا يتجاوزان نسبة مئوية ضئيلة في الميزان التجاري لأية دولة عربية.

وصحيح ان بعض الأموال العربية المودعة في الخارج كانت تعود الى الارض العربية في شكل استثمارات لا تخلو من وجود اسرائيلي.

وصحيح ان الصناديق العربية في اطار الجامعة العربية لم تحقق الطموحات التي كنا نتطلع اليها من أجل التنمية والتقدم.

ولكن صحيح ايضا انه لو استمر الحال كما هو عليه وبدأت العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل بصورة منفردة في قطار شرق أوسطي، فإن الرابح سوف تكون اسرائيل والخاسر هي الدول العربية جميعا.

ولا تنفع الحجة الداعية الى تغليب المصلحة والمنفعة المشتركة، فإن صالح ومنفعة اية دولة عربية مهما كانت ثروتها يأتي في الدرجة الأولى عن طريق تعاونها مع الدول العربية حتى تكون لنا ارادة عربية موحدة ووزن دولي يتناسب مع موقعنا الاستراتيجي وامتدادنا الجغرافي واصالتنا التاريخية وقدراتنا البشرية.

ولذا يجب ان تكون المصالحة العربية مبدأ رئيسيا في جدول اعمال جميع الدول العربية، وفي الجامعة العربية ايضا حتى نعبر مأساة ازمة الخليج فلا تصبح بالنسبة لنا هي نهاية التاريخ. ولا شك ان استقبال خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز للرئيس الفلسطيني



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٤

ياسر عرفات يعتبر حدثا مهما، وبابا يفتح على ساحة المصالحة العربية بعد القطيعة التي مزقت أوصال التضامن العربي بسبب غزو العراق للكويت وما نتج عنه من تفاعلات.

المصالحة العربية مطلوبة في هذه الظروف التي نواجه فيها فكرة الشرق أوسطية أكثر من اي وقت مضى.

• واخيرا.. احاول تجسيد نبض الفكر العربي حول مشروع «الشرق أوسطية» خلال ندوة كنت مقررا لها بدعوة من هيئة الكتاب في القاهرة تحت عنوان رئيسي هو «مستقبل المنطقة في ظل المتغيرات العربية والعالمية» وكان موضوع الندوة هو الآثار السياسية «مجتمع عربي أم مجتمع شرق أوسطي» وهذه هي الظواهر التي جذبت الاهتمام:

1- كان الاقبال على الندوة لافتا للنظر فقد بلغ عدد الحاضرين عدة مئات من مختلف الجنسيات العربية ولم يكن هناك مقعد واحد شاغر، الأمر الذي يؤكد تشوق الناس الى معرفة الحقيقة في هذه القضية الحيوية التي فرضت نفسها على المجتمع، وقد تلقيت من الحاضرين 93 سؤالا واستفسارا تظهر الحرص على معرفة ادق التفاصيل.

2 - رغم وجود اتجاهات فكرية وعقائدية مختلفة بين الحاضرين والسائلين فإن السائد كان هو تأييد العروبة والاشفاق من الاعتداء عليها أو تجاوزها تحت اي نوع من أنواع الاغراء.

3 - لم يظهر اي اتجاه مندفع لدعم الشرق أوسطية رغم حرص البعض على ان تؤخذ الأمور بهدوء وموضوعية بعد تحقيق السلام الشامل والعادل لمعرفة المصلحة الحقيقية للأمة العربية.

4 - وضح الحرص على دعم التضامن العربي وتجاوز الخلافات القطرية والبحث في اسرع وافضل اسلوب يحقق الرغبة في عقد مصالحة عربية تتجاوب مع رغبة الجامعة العربية والأمة العربية.

5 - كان هناك تأكيد على اسبقية الوصول الى السلام الشامل العادل الذي ترتضيه وتوقع على اتفاقياته جميع الدول العربية قبل اتخاذ اية خطوة في طريق الشرق أوسطية.

هذه هي الظواهر التي جذبت الاهتمام في هذه الندوة التي ناقشت الآثار السياسية للتوجه نحو شرق أوسط جديد.

ونكرر بان اثارة هذه القضية على نطاق واسع وشامل هي دليل على حذر عربي من الوقوع في شراك مخطط اسرائيلي.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ [illegible]

•• كتب في سطور ••

مخاطر السوق الشرق أوسطية

تأليف: مصطفى بكرى
عدد الصفحات: ٢٢٠ صفحة
مقاس الصفحة: ١٧ X ٢٤ سم

يعد هذا الكتاب استكمالا لـ «غزة-أريحا..الأوراق السرية» الذى سبق أن أصدره المؤلف.

والسوق الشرق أوسطية هى المقدمة المنطقية لفرض الهيمنة الصهيونية على المنطقة وبناء إسرائيل العظمى.

وقد بدأت فكرة السوق تأخذ طريقها منذ توقيع «السادات» على اتفاقية كامب ديفيد فى عام ١٩٧٨م. فالبند الثالث من الاتفاقية يتضمن الاتفاق على إقامة علاقات طبيعية، والمادة الثانية من ملحق العلاقات بين طرفى الاتفاقية تنص على مواقفه الطرفين على إزالة كافة أشكال التمييز الاقتصادى وإقامة علاقات اقتصادية طبيعية.

وفى الفصل الثانى يقرر المؤلف أن اختيار هذا التوقيت لتنفيذ فكرة السوق يرجع إلى عجز اقتصاد الكيان الصهيونى عن استيعاب الأعداد الهائلة من المهاجرين الجدد. وأن السوق تأتى إنعاشا لهذا الاقتصاد ليتمكن من الخروج من مأزقه، كما أن الكيان الصهيونى سيكون فى حاجة إلى ٩٠٠ مليون متر مكعب إضافية من المياه -فى حين يشكو حاليا من عجز فى المياه يبلغ ٤٠٠ مليون متر مكعب- ويعتقد «بيريز» أن هذه الكمية يمكن توفيرها فى إطار التعاون الاقتصادى الذى يتم من خلال مشروع السوق. كما يسعى الكيان الصهيونى من خلال السوق إلى القيام بدور الوسيط التجارى بين الدول العربية من ناحية، وأوروبا وأمريكا من ناحية أخرى. ويحذر المؤلف فى الفصل الثالث من الخلل الهيكلى فى بنية الاقتصاد الفلسطينى مما يجعله عاجزا عن مواجهة نظيره الصهيونى، حيث يتفوق الثانى على الأول بنسبة ٩٠٠٪.

ويقول: إذا كان حجم الإنتاج الزراعى يسهم فى الاقتصاد الفلسطينى بنحو ٢٢٪ وفق إحصائية ١٩٩٢، فإن هذه النسبة تصبح غير ذات معنى إذا علمنا أن



الاقتصاد الإسرائيلى يسيطر على ثلاثة أرباعها.

ويحذر المؤلف من التسرب الاقتصادى لصالح الاقتصاد الصهيونى قائلا

يطلق الإسرائيليون على عقد الثمانينيات «عقد التسرب الاقتصادى وهو يعنى تسرب المنتجات الصهيونية للأسواق العربية فى مقابل تسرب الموارد العربية للكيان الصهيونى.

ويضيف يكفى القول بأن رأس المال السعودى المستثمر فى الولايات المتحدة والدول الأوروبية بلغ حتى نهاية عام ١٩٩٢ حوالى ٢٠٠ مليار دولار، من بينها حوالى ١٠٠ مليار دولار يتم استخدامها من قبل رجال الأعمال اليهود.

وتزداد الدهشة عندما نعرف أن ٧٠٪ من الاستثمارات والأموال العربية فى الخارج يتم توظيفها فى أوراق مالية حكومية أمريكية أو أوروبية، وهذه الأموال كان لها الفضل المباشر فى تحقيق وفرة مالية عالية القيمة لصالح حركة الاستثمار الأمريكى والأوروبى. وإذا ما أدركنا أن اليهود يتحكمون فى ٦٥٪ من قوة الاقتصاد الأمريكى و٤٥٪ من قوة الاقتصاد الأوربى، لأيقنا على الفور أن المتحكم فى الاستثمارات العربية بالخارج هم اليهود.

الذين يرتبطون عقائديا بالحلم الصهيونى، ووظيفيا بنهضة الكيان الصهيونى

وبعد أن يقدم المؤلف تصورات بيريز وتصورات المستقبل يتحدث عن «حرب التكنولوجيا» مؤكدا ضرورة تغيير الواقع الحالى، حيث يؤدى التوسع فى استخدام التقنية إلى ترقية مهارة العامل فى الكيان الصهيونى، وفى المقابل يؤدى نفس الأمر إلى تقليل مهارة العامل العربى. والسبب فى ذلك هو نظم الإدارة هنا.. وهناك.

ثم يتناول استراتيجية الغزو، ومحاولة الاقتصاد الصهيونى أن يتحول من اقتصاد تابع إلى اقتصاد قائد

وفى النهاية يستخلص المؤلف عدة نتائج هامة لرؤية الكيان الصهيونى للسوق الشرق أوسطية.. وفق تقرير صادر من لجنة الخبراء التى شكلها «اسحق رابين» فى سبتمبر ١٩٩٣. ومن أهم هذه النتائج

- يجب أن تستمر الاقتصاديات العربية فى إنتاج المواد الخام. ويستفيد الكيان الصهيونى بهذا من خلال «الاقتصاد الصهيونى الصناعى التصديرى» الذى سيعتمد على الأسواق العربية
- الاستفادة من رؤوس الأموال العربية فى إقامة صناعات تعتمد على التطور التقنى فى الأرض المحتلة.
- المناطق الفلسطينية امتداد طبيعى للسوق الاقتصادية الصهيونية، وفى مرحلة تالية يمكن السيطرة على مقومات الاقتصاد الأردنى.
- التزام مصر بمبدأ «الدولة الأولى بالرعاية» فى علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الكيان الصهيونى.
- إقامة مجمعات صناعية مشتركة.
- ٣٠٪ من التجارة الصهيونية ستتجه إلى الدول العربية حتى عام ٢٠٠٥، وتصبح النسبة أكثر من ٥٠٪ فى عام ٢٠١٠.
- يهدف الكيان الصهيونى لأن يصبح مركز المواصلات الرئيسى.
- تغيير الخريطة السياحية لصالح الكيان الصهيونى.
- العمل على إضعاف القدرة الاقتصادية العربية فى الأسواق الخارجية.



محافظ الإسماعيلية: دول السوق الشرق أوسطية متنافرة

كتب عبد الرحمن إسماعيل

اكد الدكتور أحمد جويلى محافظ الإسماعيلية والخبير الزراعى المعروف أن عوامل التنافر بين الدول المزمع ضمها إلى السوق الشرق أوسطية اكبر كثيرا من عوامل التكامل فيما بينها، وذلك لاختلاف النظم السياسية والاقتصادية بينها.

وأوضح جويلى فى الدراسة التى أعدها مع الدكتور إمام الجمسي بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي، ونوقشت فى المؤتمر الثالث للاقتصاديين الزراعيين.. أوضح أن ركيزة السوق الشرق أوسطية ستقوم على ترويج موارد وعناصر الإنتاج الزراعى وليس المنتجات والسلع.. مشيرا إلى وفرة الأموال لدى دول النفط والمياه فى مصر وتركيا والعمالة الرخيصة فى الدول العربية والإسلامية والمرشحة للانتقال إلى الجانب الآخر.

وطالب محافظ الإسماعيلية الذين يستعدون لدراسة إمكانية نجاح السوق الشرق أوسطية بتفهم أسباب عدم نجاح السوق العربية المشتركة أولا. وقال إن هناك علامة استفهام كبيرة حول أسباب اختيار سوق مشتركة كأحد أشكال التعاون الاقتصادى دون غيرها.. مشيرا إلى أن صور التعاون تبدأ من منطقة تجارة حرة فاتحاد جمركي ثم السوق المشتركة وأخيرا الوحدة الاقتصادية.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٤

عن السوق الشرق أوسطية

قليل من السياسة.. وكثير من العمل!

أحمد عباس صالح

منذ أثير موضوع السوق الشرق أوسطية وهناك نقاش واسع المدى في اكثر من ساحة عربية، وانقسم المتناقشون الى قسمين رئيسيين احدهما مع قيام السوق حتى ولو كانت اسرائيل فيها الجسر الذي تتحرك فوقه صادرات وواردات هذا السوق. والثاني هو رفض الانضمام لهذا السوق لان اسرائيل سوف تسيطر عليه، وتمارس هيمنة اقتصادية تؤدي الى نتائج وخيمة.

اما على ارض الواقع وبعيداً عن مناقشات المثقفين، فليست هناك ردود فعل رسمية واضحة، خاصة ان مشروع السلام العربي - الاسرائيلي تتمنع فيه اسرائيل الى درجة الترفع الكامل عن اي مشاركة جادة، وتتركه يتعثر، وتجرب فيه اسلوبا قديما اتبع في مفاوضات كامب ديفيد حيث تنقل فيه المفاوض العربي من الساخن الى البارد حتى ينهكه تماماً ويصبح اقل التنازلات الاسرائيلية مطلباً عسيراً وغاية المراد لهذا المفاوض المنهك والمجرد من كل تاثير.

والحق ان لدى العرب كما هائلا من الكتابات السياسية والاقتصادية والثقافية اثقلت كاهل الناس وتضاربت عليهم الافكار، وانهكت عقولهم فضلاً عن انهاكهم النفسي والبدني داخل اوضاع معيشية بالغة الصعوبة.

والعجيب ان الاهتمام بالعمل السياسي غلب على الكثير من الحكومات العربية وليس هناك اكثر من الحركة السياسية التي يقوم بها الوزراء في الوساطات وفي تحسين العلاقات السياسية والدبلوماسية، حتى وان كانت بدون مردودات اقتصادية نافعة.. مما يدل على ان منطق الكلام يغلب منطق العمل، وان حجم الافكار والاقتراحات اكثر كثيرا من حجم الافعال، وربما من حجم الامكانيات والقدرات.

والافكار والدراسات جيدة وقام بها مختصون في كل المجالات، وفي مقدمة ذلك المجال الاقتصادي. وبناء على ذلك صدرت قوانين وشكلت لجان ونشرت اخبار، ولكن الاوضاع لم تتحسن، وهذه الاقتراحات لم تنجح في تحريك الاقتصاد في الواقع العملي.

من الناحية الفعلية تحقق اسرائيل التي يبلغ تعداد سكانها حوالي خمسة ملايين نسمة ضعف الدخل القومي الذي تحققه دولة كبرى في المنطقة هي مصر والبالغ عدد سكانها حوالي ستين مليونا.

فالدخل الاسرائيلي القومي يتجاوز الستين مليار دولار في السنة، بينما الدخل القومي المصري لا يتجاوز الثلاثين مليار دولار الا بمليارين من الدولارات وفقا للاحصاءات المتداولة.

كيف حدث ذلك واسرائيل لا تملك اي مصدر للثروة؟ فليس لديها بترول، وليست لديها معادن اخرى، بل لديها الكثير من المشكلات وفي مقدمتها جميعا مشكلة نقص المياه.

بالطبع يتدفق على اسرائيل الكثير من المعونات، وتصب فيها رؤوس اموال.. ولكن الاموال التي تدفقت على مصر في ما لا يزيد كثيرا على عشر سنوات بلغت 145 مليار دولار وفقا للاحصاءات المتداولة.

حقيقة ان مشاكل المجتمع المصري اكثر كثيراً من مشاكل المجتمع الاسرائيلي.. على الاقل الانفجار السكاني وما يستهلكه من موارد. ولكن يبقى السؤال والاندهاش من تدني الدخل القومي المصري، فالصناعة ضعيفة، والزراعة متدهورة، وهناك حالة كساد اقتصادي تكاد تكون ثابتة ومستمرة.

ولا يعرف احد الاسباب الحقيقية وراء هذا الجمود الغريب، رغم سياسات الانفتاح، وتشجيع القطاع الخاص، والغاء الضرائب على المشروعات الجديدة. ولكن من يقرا حجم التصدير المصري من المنتجات الزراعية والصناعية تعتريه الدهشة لتفاهة الرقم بالنسبة لدولة دخلت المجال الصناعي قبل اليابان.

الى اليوم - مثلا - لا تستطيع المصانع المصرية تصنيع سيارة بالكامل.. كانت هناك اجابة على هذا التساؤل من وزير الصناعة المصري الجديد متعلقة بمشكلات اقتصادية وسياسية، وعلى الرغم من وجاهة بعض جوانب هذه الاجابة.. يبقى الموضوع مثيراً للدهشة. لا شك ان هناك حقائق مسلماً بها في الظروف التي مر بها المجتمع المصري. ففي السنوات العشر الماضية، كانت هناك مشاكل كبرى في «البنية التحتية» في المواصلات والصرف الصحي والكهرباء وقد استهلك اصلاحها مبالغ ضخمة.. ومن يقرا تصريحات وزير الكهرباء يذهل من ملايين الارقام عن القوة الكهربائية التي تتزايد عاما وراء عام، والتي يصرح بها السيد الوزير حتى يظن القارئ ان حجم الطاقة الكهربائية يزيد على مثيلاتها في دولة متساوية في عدد السكان مثل بريطانيا.. ولكن من الناحية الفعلية، تنقطع الكهرباء، ويضعف التيار.. دون اي شرح واضح عن حجم الطاقة القائم فعلاً، وعن حجم الاستهلاك.. ثم عن الغاية المستهدفة لتستمتع مصر بطاقة مناسبة للحياة وللانتاج.

وكل هذا يندرج تحت الكلام الكثير والفعل القليل. ونقرا دراسات عن سوق عربية مشتركة والدعوة لها فوراً، واستثارة النخوة العربية والمشاعر القومية والإسلامية. حتى يمكن مواجهة احتمالات سوق الشرق الاوسط المتوقعة، والتي تظهر فيها اسرائيل كقوة اقتصادية مهيمنة. وكل ذلك ياتي من أصوات عاقلة، مليئة بالخبرة والعلم، ومشحونة بالعواطف القومية والإسلامية.. وعلى أرض الواقع لا يحدث شيء.

في الحقيقة تنطلق النداءات في كل مكان ولا يكاد يرد احد.. ليس من رؤوس الاموال العربية وليس من رؤوس الاموال الاميركية والاوروبية.. بل نقرأ ان في البنوك المصرية اموالا سائلة بالغة الضخامة.. اذن.. ما هي تلك العقدة الغريبة.. ما الذي يحدث فعلاً.. لماذا لا تستخدم هذه الودائع في مشروعات صناعية وزراعية وخدمية؟

لا احد يعرف..

لا شك ان هناك اولويات لدى بعض الانظمة العربية.. والآن الاولوية للامن - على الاقل بالنسبة لمصر وللجزائر - ومع ذلك لا يستطيع احد اتهام الحكومة بانها مقصرة في اعداد القوانين وتهيئة الظروف المشجعة على الاستثمار.. فهل اضطراب الامن مسؤول عن حالة الركود الاقتصادي، ان صح ان ما يحدث على ارض الواقع هو حركة ركود اقتصادي، ام ان الامر متصل بظاهرة الاستقرار، وبالافتقار الى نظام له آلياته الطبيعية، في سيادة القانون، وفي التشريع المعبر عن تراضي القوى الاجتماعية المختلفة، وفي الرقابة الشعبية على تنفيذ السياسات، سواء عن طريق الصحافة او الممثلين الشعبين.. وفي المؤسسات المدنية التي تنظم حقوق ونشاطات الجماعات المختلفة وتتبناها وتحققها على ارض الواقع.

فحتى الفساد ومهما يكن حجمه لا يمكن ان يكون المسؤول

المباشر عن صعوبة الاتفاق على اقامة سوق عربية مشتركة مثلا، او عن عدم نجاح الاصلاح الاقتصادي.. فهناك فساد هائل في دولة كبرى مثل ايطاليا على الرغم من أنها اصبحت تتقدم على بريطانيا في حجم انتاجها وفي دخلها القومي.. وها هي ذي تبدأ عملية أصلاح كبرى في مواجهة مافيا عريقة، وفساد بالغ الاتساع.. ويبدو ان القضية وفروعها تدور حول الاستقرار..

ولكن.. كيف يتحقق الاستقرار. ومع انه ليست هناك وصفة جاهزة للاستقرار.. فإن قليلا جدا من الدراسات العربية المتداولة هي التي تحدثت عن مقومات الاستقرار.. هناك احاديث وندوات عن المجتمع المدني والمؤسسات الديمقراطية والدولة الحديثة.. ولكن هذه الآراء لم تخرج الى ابعد من القاعات التي ناقشت الموضوع.

والواقع ان الاستقرار ليس «نظاما» فقط.. فنحن نرى استقراراً راسخاً في مجتمعات ليست ديمقراطية تماما، فها هي ذي اليابان التي لا يستطيع احد الزعم بانها تمتلك بحق نظاماً تصح مقارنته بالنظام الاميركي او البريطاني.. ومع ذلك فهي تنعم باستقرار وثبات لا جدال فيهما.. هذا على الرغم من قضايا الفساد التي تنفجر في شكل فضائح علنية بين وقت وآخر.. ومن الممكن القول بما هو أبعد من ذلك، فالمجتمع الصيني ما زال يحكمه حزب واحد هو الحزب الشيوعي، وليس الزعم بديمقراطية النظام مقبولا من اي مراقب موضوعي، ولكن الاقتصاد الصيني ينمو بمعدلات هائلة تخيف الغرب، وتؤلف عنها الكتب، ويتنبأ المتنبئون بان القرن القادم سوف تكون السيطرة الاقتصادية فيه للصين.. ومثل هذا الكلام ينطبق على الدول الاسيوية الاخرى التي جرى وصفها بالنمور.

بالطبع هناك قواعد واصول يستند اليها الاستقرار ويقوم عليها.. كالمجتمع المدني او النظام الديمقراطي او غيرهما من التجارب..

ولكن يبدو ان للاستقرار ايضا جانبه المزاجي والسيكولوجي.. وشانه في ذلك شأن الكساد الاقتصادي الذي يرجع في احد اسبابه الجوهرية الى المزاج العام للناس، فهم يقبلون على الاستهلاك او ينصرفون عنه لاسباب مزاجية لا يستطيع احد التنبؤ بها.. هناك حالة من الرضا والموافقة يشعر بها الناس في الدول التي تنعم بالاستقرار.. وهي حالة يعتقد فيها اغلب الناس انهم يتحركون في ظروف مواتية، وان الاوضاع، وان لم تكن حسنة تماما الآن، فانها في طريقها للتحسن.. وهي حالة من الممكن ان توجد في النظام الصيني، او النظام الايطالي، او النظام الياباني، او النظام الاميركي.. على الرغم من اختلاف كل نظام عن الآخر.. وفي هذه الانظمة يشعر الناس - بشكل او باخر - بالرضا والاستقرار.. وبان الامور قابلة للتحسن وان المشاكل ليست ابدية او مستعصية على الحل.. وعندما يفقد الناس هذا الاحساس يبدأ الاضطراب ويعجز النظام عن حماية نفسه وتبدأ سلسلة من التراجعات والاحباطات والهزائم المحلية والخارجية.

ونحن نرى شيئا من هذا في دولة عظمى مثل روسيا، ولا يستطيع احد التنبؤ بما سوف يحدث فيها، على الرغم من اشتراك كل العقول المفكرة في العالم المتقدم، وفي داخل ما كان الاتحاد السوفياتي فيما قبل، في البحث عن حل، وعن وسيلة للاستقرار. وبعض الباحثين يرجع الاضطراب وعدم الاستقرار الى تفشي الفساد. ولكننا في الواقع العملي، نجد ان الفساد لا يستطيع أن يهدم نظاما مستقرا، ولا ان يفقد ثقة الناس في الاصلاح.. انما يضطرب المجتمع عندما يعتقد الناس ان اليات النظام غير قادرة على التصدي للفساد.. وكذلك بالنسبة لعناصر الهدم الاخرى، بما فيها ظاهرة العنف والتطرف المتجاوز للعقل وللقيم الواضحة البسيطة.

وحتى النظم الديكتاتورية لا تستطيع ان تكون هي السبب المباشر لعدم الاستقرار، وقد راينا امثلة على نظم تسلطية تنعم بالاستقرار.. فلاسباب عديدة قد تعتقد بعض المجتمعات ان النظم - التي يمكن اطلاق الاستبدادية عليها - تحقق الرغبات، وتفتح الطرق أمام تطور وتحسن في الحاضر والمستقبل.. ونحن نرى ذلك في امثلة كثيرة بدءا من التجربة النازية الى النظم الشمولية الاخرى - على الاقل لفترة من الزمن.. وقد تقبل الالمان.. وبناء على انتخابات.. النظام النازي ودارت عجلة الانتاج وقضي على الازمة الاقتصادية والبطالة وبدأت المانيا تستعد لحرب العالم.

لا شك ان المانيا كانت مستقرة على الرغم من كل ذلك.. وكان الكثيرون من الالمان - ان خطأ او صوابا - يشعرون بالاستقرار ويوالون النظام.

فهل علينا ان نبحث عن الاستقرار ليس في كتب السياسة، وليس في كتب الاجتماع او الاقتصاد.. بل في عيادات أطباء الامراض النفسية.. لنعرف حقيقة لماذا لا يشعر الناس بالاستقرار في اكثر من قطر عربي..؟

نتحدث كثيرا عن المشروع القومي وغيابه.. ويتصدى كتاب مشهود لهم بالعلم والجدية لتخليق مشروع قومي. والحق ان اغلب الشعوب العربية ما زالت تؤمن بالوحدة العربية وفوائدها.. وهناك الكثير من الافكار الجيدة مطروحة في سوق الفكر عن مشروعات بالغة الجمال، ينعم فيها الانسان العربي بالحرية والامان والتقدم.. ولكن احدا من الناس - لاسباب ما زالت مجهولة - لا يصدق ان مثل هذه المشروعات ممكنة.. لا لعيب فيها، بل لاعتقاد الناس بالافتقار الى القدرة على تحقيقها.. بعدم ثقة في انه من الممكن تحقيقها.

فالمسالة اذن لا تتعلق بغياب المشروع القومي.. ومثل هذه المشروعات لا تنطلق عادة من عقل مفكر او سياسي واحد، انما تظهر في شكل «جوقة» كبرى تتحرك بابعاد هذا المشروع في كل المجالات.

ويبدو انها لا تتعلق ايضا بالمجتمع المدني والنظم الديمقراطية، فبلد مثل مصر فيه قدر من الديمقراطية أكبر مما كان عليه الوضع في الفترات السابقة.. ولكن يبدو ان العبرة ليست بالاشكال او الابنية والاطر، بل بالثقة التي تحقق بوسائل عديدة بالغة التنوع. فهناك صور ظاهرة من الديمقراطية ولكنها - في الحقيقة - تفتقر الى المصداقية والجدية.

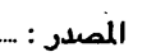
وربما كان بناء مدرسة بشكل صحيح افضل من عشرين ندوة فكرية.. وبناء مستشفى افضل كثيرا من التحدث عن نظام صحي حديث بالغ الاناقة والعلمية.. وكذلك الامر بالنسبة للانشطة الاخرى.. المصنع بأحجاره والاته هو الذي يتكلم.. وقد اتخمت الناس بالارقام والبيانات والمصطلحات الاقتصادية والكلام الكثير الرائع..

وربما كان العنوان الذي اختاره نجيب محفوظ لإحدى قصصه ذا دلالة كبرى: «الشيطان يعظ..».

فعندما يعظ الشيطان.. كيف يصدقه الناس، حتى لو نطق بارقى الحكم..؟!



المصدر : أكتوبر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ فبراير ١٩٩٤

اسرائيل تفتح « البوابة الفردية » للسوق الشرق أوسطية

فى البداية تبلورت فكرة السوق الشرق أوسطية باعتبارها كيانا اقليميا اقتصاديا يتم تكوينه من خلال التوقيع على معاهدة جماعية اقليمية مشتركة بين أطراف النزاع العربى الاسرائيلى تحت رعاية دولية وغربية ، وتنشأ بموجبها مؤسسات وكيانات اقتصادية وأمنية شرق أوسطية مثل بنك إقليمى أو صندوق لتنمية أو جماعة اقتصادية لدول الشرق الأوسط على غرار المجموعة الأوروبية أو لجان عليا لضبط التسلح وشئون المياه فى منطقة الشرق الأوسط .. وغيرها من الاقتراحات والمشروعات التى أفرزتها الدوائر الغربية والإسرائيلية للوصول إلى رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط ..

ونظرا للانتقادات الشديدة التى أبدتها بعض الأطراف العربية وبعض المفكرين والساسة العرب لجأت الحكومة الاسرائيلية الى التعديل من توجهاتها نحو السوق الشرق أوسطية باتباع أسلوب وتكتيك جديد للوصول إلى نفس النظام المقترح وللتغلب على العقبات التى واجهت مفهوم الشرق أوسطية وأهمها المقاطعة العربية والتوجس العربى فى النوايا الإسرائيلية .. لذلك اتبعت الحكومة الإسرائيلية مؤخرا سياسة فتح البوابة الفردية أمام المعاهدات الثنائية مع الأطراف العربية الإقليمية من قبيل الانفراد بكل طرف على حده فى معاهدة اقتصادية - وربما أمنية - تتحقق من خلالها مكاسب اقتصادية لكلا الطرفين مع ضمان التفوق النسبى لإسرائيل نظرا للمساندة والرغبة الدولية فى ذلك .. وقد بدأت تلك التحركات الثقافية باتفاق إعلان المبادئ الاسرائيلى والفلسطينى بشقيه الأمنى والاقتصادى ، وتبع ذلك الاتفاق الاسرائيلى الأردنى لإقامة مشروعات اقتصادية ثنائية مشتركة .. كما أعلن عن اتفاقية إسرائيل - قطر لإنشاء خط أنابيب الغاز الطبيعى بين البلدين - وأشيع عن وجود اتصالات موسعة مع بعض الدول الخليجية الأخرى لإقامة مشروعات اقتصادية مشتركة .. وتقوم الحكومة الإسرائيلية بمداعبة ومساومة الطرف السورى للدخول معها فى تطبيع كامل مقابل الانسحاب من الجولان .. ومن جهة أخرى تسعى حثيثا للإفراج عن (٥٢) اتفاقية مبرمة مع الطرف المصرى ومجمدة منذ توقيع معاهدة السلام بينهما ... ولم تقتصر الرؤية الاسرائيلية لمفهوم التعاون الثنائى على الأطراف العربية فقط بل عقدت مؤخرا إتفاقيات تعاون ثنائية مع تركيا خلال زيارة الرئيس الإسرائيلى خاصة أن البلدين لديهما المزيد من أوجه التعاون والمصالح المشتركة فى مجالات المياه والسلاح والأمن والتكنولوجيا .

ويعكس ذلك التوجه الاسرائيلى نحو الاتفاقيات الثنائية فى الشرق الأوسط مدى اهتمام صانع القرار لتحقيق التفوق النسبى مع ضمان التمتع بمميزات اقتصادية واستراتيجية على المدى الطويل مع الأطراف العربية المجتمعة ، كما أنها تتجاوز بذلك حاجز المقاطعة العربية الذى يمثل حجر عثرة أمام تنفيذ السوق الشرق أوسطية وتذهب إسرائيل بإنتهاج أسلوب الاتفاقيات الثنائية إلى ما هو أبعد من ذلك بضمان سرية بعض بنود الاتفاقيات والمعاهدات غير المعلنة مع بعض الأطراف العربية وذلك لن يتحقق فى حالة التوقيع الجماعى على اتفاقية إقليمية تحت إشراف دولى ، وبالتالى تتحول إسرائيل من خلال فتح البوابة الفردية للتعاون الثنائى إلى بؤرة النشاط الاقتصادى فى النظام الشرق أوسطى فى ظل غياب أدنى حدود للتنسيق والتعاون الاقتصادى العربى - العربى .

عصام الدسوقى

***

«بعض الجدية» يصلح السوق

● السوق الشرق اوسطية واتفاق الجات وادخال رؤوس الأموال الاجنبية لقطاعات كانت مغلقة، رؤوس موضوعات حيوية يدور حولها جدل بين أوساط النخبة العربية، ولكنه جدل يفتقد في احيان عديدة للجدية

الجدل الذي يدور حول قضايا استراتيجية بين أوساط النخبة العربية، يثير الحيرة حول ما إذا كان المحاورون والمتجادلون يعنون بالفعل ما يقولونه أو يطرحونه، أو ان المسألة ليست أكثر من مجرد كلام لأنه يفترض ان يقول أحد شيئا.

والأمثلة كثيرة على ذلك، منها الجدل الذي يدور حول السوق الشرق اوسطية وما يطرح من افكار وآراء عن الضرر الذي سيلحق بالتجارة العربية البينية من جراء اقامة هذه السوق، في حين ان الجميع يعرف انه لا يوجد على ارض الواقع تجارة عربية بينية لكي تتضرر، وان كل تجارة الدول العربية بين بعضها لا تتجاوز نسبة 4% من تجارتها مع العالم، لسبب بسيط انه لا يوجد لدى الاقتصاديات العربية ما تستطيع ان تصدره لبعضها باستثناء الأيدي العاملة.

ولا ينفي هذا ان المنطقة تحتاج الى سوق اقليمية، تحت أي اسم، تستطيع ان تتاجر فيها مع بعضها لأن هذا هو الطريق الوحيد نحو الانعاش وتوسيع حجم الأسواق المحلية لكل دولة. ومن الأمثلة الأخرى الجدل الدائر حول اتفاق الجات الأخير، فالاتجاه السائد اننا بين الخاسرين من هذا الاتفاق، ولا أحد يعرف على وجه التحديد مجالات الخسارة والربح وكيفية تعظيم الاستفادة من الثانية وتقليص الأولى، واذا كانت المسألة كلها بالخسارة فهل يملك أحد تفسيرا للنضال الذي تخوضه الصين ذات الاقتصاد النامي الضخم مثلا للدخول الى الجات رغم كل هذا وترفض الدول الصناعية وتطالبها أولا بدفع فاتورة سياسية واقتصادية باهظة.

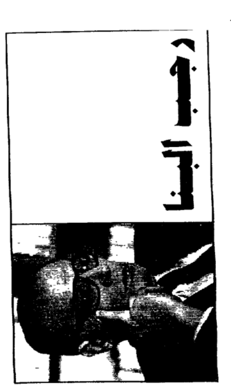
ومن الأمثلة الأخرى الشائعة ايضاً تلك المخاوف القوية التي تبرز في أي سوق عربية حيال رأس المال الأجنبي في حالة ادخاله الى السوق المالية. ومعظم الدول العربية تتبع سياسات محافظة للغاية في هذا الشأن ولا توجد بورصات اسهم عربية يوجد فيها رأس المال الأجنبي بحصة ملحوظة، وهذا على عكس الاتجاه العالمي، فالدول النامية تسعى وراء هذه الأموال بكل الطرق والوسائل وتعتبر قمة انجازها ان تصنف من قبل صناديق استثمار دولية كسوق ناشئة، وهذه الأموال لعبت وتلعب دورا كبيرا في انعاش اسواق قريبة منا مثل تركيا ونامية مثلنا في اميركا اللاتينية.

هذه ليست دعوة لوقف الجدل لانه في حد ذاته ظاهرة صحية، وتصادم الآراء يفرز الأفكار الصحيحة، ولكنها دعوة فقط الى اثراء الجدل بالمزيد من الجدية في معالجتنا لأمور حيوية.

علي إبراهيم



أوهام .. وحقائق شرق أوسطية





المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ فبراير ١٩٩٤

خلال الأيام القليلة الماضية شهدت القاهرة أكثر من عشرين ندوة جمعت كل المثقفين والمفكرين المصريين دون استثناء ليدلى كل منهم برأيه فى موضوع السوق الشرق أوسطية ، هذا الموضوع الذى دخل حياتنا الفكرية والسياسية ، ولا أعرف من المسئول عن تسلله على النحو الذى تسلل به ، فبدا كأنه قضية مفروغ منها ، ولم يعد هناك داع لتضييع الوقت فى بحثها ، وأجدى من ذلك أن نعد أنفسنا ، ونستعد للتعامل معها .. كأنها قطار قادم حتما ، فإما أن نتحسب له ، وإما أن يدهسنا .. هكذا يقول البعض فى جو « اللغط السياسى » القائم الآن .

ونتيجة لهذا التصور جاءت حوارات المفكرين عالية الصوت ، حادة النبرة ، مشحونة بالانفعالات ، وأحيانا بالتشنجات المعهودة ، التى ألفناها ممن ليس لديهم من ملكات التفكير إلا ترديد الشعارات المحفوظة الجاهزة ، وتكرار الاتهامات العربية المشهورة عالميا : بالخيانة ، والعمالة ، والشجب ، والرفض ، والاستنكار ، والبكاء على الزمن الردىء .. !

كل ذلك لم يكن له داع .

لأن الموضوع بأكمله مازال فى أول طور من أطوار التفكير ، ومن حق أى طرف أن يفكر فيه كما يشاء ، وأن يبحث لنفسه عما يحقق مصالحه ، ويتفق مع أهدافه ، وإذا كان الآخرون يفكرون ويطرحون تصورات ، فإن من حقنا نحن أيضا – بل من واجبنا – أن نفكر لأنفسنا ولبلادنا ولمستقبلنا ، ونختار من بين البدائل المطروحة ، أو نرفض ، أو نطرح بدائل أخرى جديدة بحرية كاملة ، لأننا أحرار ، إرادتنا فى أيدينا ، وعقولنا فى رءوسنا ، وصفحة مستقبلنا أمامنا نخط فيها ما نريد وما نستطيع عمله ، فى حدود قدرتنا على حشد وتوظيف عوامل قوتنا وثرواتنا .

□□□

وموضوع السوق الشرق أوسطية مطروح حتى الآن بطريقة غير سوية . فالموافقون يكتفون لتبرير موافقتهم بعبارات عامة فيها من الانفعال أكثر مما فيها من التحليل العقلى الهادئ ، والمعترضون – مساكين – يكادون يتمزقون انفعالا ونشيجا .. وبين هؤلاء وهؤلاء هناك قلة مازالت تحتفظ بصفاء الذهن ، وموهبة النفاذ إلى حقائق الواقع كما هى – دون تجاهل أو تضخيم – ولديها القدرة على التعامل مع المستقبل من منطلق علمى ، وموضوعى ، دون الاستسلام للخيال ، وأحلام اليقظة المعهودة .

والقصة بدأت على أيدى مجموعة من المفكرين والباحثين العرب (بعضهم من الفلسطينيين) ، ومجموعات من نظرائهم الإسرائيليين ، والأمريكيين ، والأوربيين ، ونتيجة لحوارات مستقبلية حول التصورات المحتملة لمستقبل المنطقة بعد إقرار السلام الشامل ، ظهر مشروع إنشاء سوق تشارك فيه إسرائيل والدول العربية ، مستفيدا من القدرة الإسرائيلية فى مجالات العلوم والصناعات التكنولوجية ، وتشارك فيه

ولكن ذلك لم يحدث حتى الآن ، ولم يظهر حتى الآن ذلك الكيان العربى الموحد الكبير الذى نحلم به .

إذن ، فهناك قدرة عربية ، ولكنها لم توظف توظيفا كاملا ، ولم تُستغل الاستغلال الأمثل ، وهذا يحتاج إلى تفكير ، ولابد أن يوضع فى الحسبان ونحن نخطط للمستقبل .

هناك الجامعة العربية ، بيت العرب ، ومظهر وحدتهم ، ولكنها فى حقيقتها كما ظهرت فى مواقف الاختبار الصعبة ليست إلا كيانا هشا ، لا هو قادر على حل المشاكل بين الدول العربية ، ولا هو قادر على التأثير على القرار القطرى ، فكل دولة عربية تعمل وحدها دون أن تضع فى حسابهـا هذا الكيان أو تعود إليـه ..

طبعا هناك تنسيق وأخوة ودم واحد وتاريخ وثقافة مشتركة ، وهناك علاقات أشقاء بين بعض الدول العربية ، ولكن هناك أيضا مخاوف ، وتوجسا ، وذكريات سيئة أليمة لدى بعض الدول العربيـة مما فعلته بها دول عربية ! وجزى الله صدام حسين عما فعله فى المنطقة ، إذ بذر فيها بذور الشك والتخوف بين الدول العربية الصغيرة ، وجعلها تتوهم أن الخطر من الدول العربية الكبيرة أقرب من أى خطر آخر يأتيها من الغريب . لقد فعلها صدام حسين ، وأحدث شرخا فى الكيان العربى ، يحتاج إلى زمن طويل لترميمه .

هذه حقيقة .

□□□

وحقيقة أخرى أن قضايا المستقبل والمصير لا تعالج بالعواطف والانفعالات ، ولكنها تحتاج إلى أعصاب هادئة ، وقدرة على النفاذ إلى أعماق الواقع ورؤية ما فيه من عوامل القوة والضعف دون الاستسلام لخداع النفس ، كما تحتاج إلى قدرة أكبر على تحريك الواقع ، وتغييره ، والاستفادة مما فيه لصالحنا ، وتفادى ما ليس فى صالحنا .. وهذه القدرة على الاستبصار ليست لدى كل الناس .. وهذه إرادة الله .

القضايا القوميـة لا تُعالج بالتمنيات ، ولكنها تحتاج إلى واقعية شديدة فى رؤية ماهو كائن ، كما هو ، وبحجمه الحقيقى ، لا أكثر ولا أقل .

وحقيقة كذلك أنه فى السياسة وعلاقات الدول ليست هناك عداوات دائمة ، ولا صداقات دائمة ، ولكن هناك مصالح دائمة . وأينما تكون المصلحة تتجه حركة الدول دون إبطاء ودون أن تضيع وقتًا قد تندم عليه ، وقد يصعب تعويض الخسائر بسبب التردد ، أو افتقاد الشجاعة على اتخاذ قرارات صعبة فى الوقت المناسب ، لا قبله ، ولا بعده .

□□□

ما هو الخيار المبدئى الذى سنبنى عليه سياساتنا للحاضر وتصوراتنا للمستقبل ؟ الحرب أم السلام فى المنطقة ؟

إذا كنتَ من أصحاب نظرية أن الحربـ هى الوسيلة الوحيدة لحل الصراعات الدولية ، فأنت فى حزب انهارت نظرياته انهيارا مروعا على مرأى ومسمع من



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣ فبراير ١٩٩٤

الأيدى العاملة العربية ، والخامات والمواد الأولية المتوافرة فى مختلف دول المنطقة ، والأموال العربية ، وبذلك تنشأ مشروعات صناعية وزراعية كبرى ، تجد التمويل من الاستثمارات العالمية التى تقدر إسرائيل على التأثير عليها ، وتظهر سوق كبرى تسمح بالتوسع التجارى والصناعى والزراعى .

هذه الفكرة كانت من بنات أفكار باحثين غير رسميين .. لم تشارك فيها الحكومات .. ولا المؤسسات الدستورية .. ولا المنظمات السياسية أو غير السياسية .. فقط دارت مناقشاتها بين جذران معهد من معاهد جامعة هارفارد الأمريكية كنوع من التصورات المستقبلية ، لها نظائر عندهم ، فهم دائما مشغولون بوضع تصورات عن احتمالات المستقبل فى كل ركن من أركان العالم .. فى آسيا .. أو أوربا .. أو العالم العربى .. أو الشرق الأوسط .. أو داخل أمريكا ذاتها .

وهم بالطبع أحرار ، يفكرون كما يشاءون ، ويضعون أفكارهم أو تصوراتهم فى شكل مشروعات يرون أنها تمثل أفضل صياغة للمستقبل .

ونحن أيضا أحرار فى أن نضع تصوراتنا عن مستقبلنا ، ونملك الحرية والقدرة على ذلك .

ليس هناك خطأ ، أو خطر ، من تصورات تطرح فى الخارج أيا كان مصدرها ، ولكن الخطأ ، والخطر ، أن نقع أسرى لوهم أن هذه التصورات أصبحت قدرا محتوما وما علينا إلا الاستسلام لها .. من أين يأتى البعض بكل هذا الشعور بالدونية ، والاستسلام ، والهزيمة الداخلية ، بينما الواقع أمامنا يشهد وينطق بأن مصر لا تقبل إلا ما تريد أن تقبله ، ولا ترفض إلا ما تريد أن ترفضه ، وأن قرارها فى يدها ، وسياستها تصنع هنا ، فى القاهرة ، وليس فى أى مكان آخر فى العالم ؟!

البعض لا يصدّق ذلك ، ولا يريد أن يصدق ، لأن شعور العبودية فى داخله أقوى من قدرته على التخلص منه ومن آثاره النفسية المدمرة للإنسان وللمجتمع .

أما القيادة السياسية فى مصر فهى تتحرك ، وتعمل ، وتفكر ، دون أن تكبّلها هذه الأمراض النفسية التى تكبل بعض المثقفين والمفكرين والباحثين العرب .

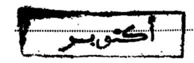
قيادتنا السياسية تمارس حرية القرار المصرى ، ولا تتبع إلا المصلحة المصرية والعربية ، ولا تستلهم إلا الرأى العام المصرى والعربى ، ولدينا مؤسسات سياسية ودستورية تقوم بدورها كاملا فى المشاركة فى القرار ، وفى الرقابة ، والتوجيه ، وتمارس الديمقراطية ، والحرية ، وكل قرار أو قانون أو سياسة مطروحة للنقاش دائما .

□□□

يبقى أن نفكر معا فى الموضوع بهدوء ، ونحرر أفكارنا من وهم الضغوط الخارجية ، ومن أحلام اليقظة .. ومن مرض الاستسلام للشعارات .. وأقصد بالشعارات منهج حل مشكلات الواقع المعقدة بالكلام .. لأن الكلام الجميل المنمق المعسول لا يغيّر الواقع ، ولا يصنع المستقبل ، ولا يحدث أثرا فى الآخرين ..

وقبل أن نفكر نتفق على حقيقة أن مصر ، والدول العربية مجتمعة ، لديها عناصر القوة اللازمة لبناء منطقة قوية سياسيا واقتصاديا وعسكريا . الأموال موجودة .. والثروات الطبيعية متوافرة .. والخبراء والأيدى العاملة تكفى وتزيد .. والسوق واسعة تستوعب الإنتاج الكبير ..





الجميع ، وتهاوت رموز وتماثيل أبطاله ، وتبرأ منهم أتباعهم . أنت تتحدث لغة لم تعد هي لغة العصر . أنت مثل أهل الكهف .. هم خرجوا بنقودهم القديمة يحسبون أنها صالحة للتعامل بعد أكثر من ثلاثمائة عام قضوها نياما دون أن يشعروا .. وأنت تحسب أن أفكارك القديمة - التي تنتمي إلى عصر انقضى ومضى - تصلح للتعامل بعد انتهاء الحرب الباردة ، وانهيار حائط برلين ، وسقوط الماركسية ، وتفتت الاتحاد السوفيتي وغيابه كقوة سياسية من الساحة الدولية ..

أنت لا تعلم أن الدنيا تغيرت .

وهذه حقيقة .

□□□

وإن كنت ترى بعينيك فسوف ترى اختفاء أحد قطبي الصراع الدولي ، بحيث لم يعد في العالم الآن إلا قطب واحد يجتمع الغرب عموما تحت قيادته ، وهذه حقيقة بصرف النظر عما إذا كانت ترضيك أو تحزنك .. وإن كانت هناك احتمالات لظهور قوى جديدة فإنها مازالت أجنة في رحم العالم لم يحن موعد ولادتها بعد .

وإذا كان لديك البصر والبصيرة فلابد أن ترى أن العالم يتجه نحو إقامة تكتلات كبرى بحثا عن القوة الاقتصادية ، والرخاء ، ولذلك يتعاون أعداء الأمس ويتحولون إلى حلفاء ثم إلى أصدقاء وشركاء مصير .. الدنيا تتغير .. فرنسا وألمانيا بينهما تاريخ طويل من المرارة ، والاحتلال ، والعدوان على الشخصية القومية ، ولكنهما الآن يطويان صفحة العداء ويقيمان تعاونا اقتصاديا وعسكريا ، وينتجان أسلحة مشتركة ، ويعدان لإنشاء جيش مشترك .. الخ . وأمريكا واليابان بينهما مرارة الحرب العالمية الثانية . اليابان دمرت الأسطول الأمريكي ، وأمريكا قتلت اليابانيين بالقنبلة الذرية ، والآن بينهما تعاون وتنافس اقتصادي في وقت واحد . وهناك تكتلات ظهرت لا تقوم على فكرة القومية ، ولا على وحدة العنصر ، ولا على وحدة التاريخ والثقافة ، ولكنها تقوم فقط على وحدة المصالح ، ويكفي أن نشير إلى الوحدة الأوربية ، أو إلى الوحدة الاقتصادية الجديدة بين أمريكا وكندا والمكسيك وإلى التقارب والتعاون الاقتصادي والاستثمارات المشتركة بين الصين واليابان ، وقد اتخذت الصين - رغم تمسكها ببعض بقايا الماركسية - سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وفتحت أسواقها للاستثمارات اليابانية لتنشأ صناعات جديدة متطورة تفيد الصين واليابان معا ، وبغيرها لا تستطيع الصين إنتاج التكنولوجيا المتقدمة . لقد أصبحت الضرورات تبيح المحظورات في عالم اليوم ، ومصالح الشعوب أهم من العواطف والمشاعر والأوهام .

□□□

ثم إن كل العرب - دون استثناء - يجلسون الآن مع إسرائيل على موائد المفاوضات بحثا عن إقرار السلام في المنطقة على أسس سليمة ، وعادلة . ويمارس العرب الضغط كما تمارس إسرائيل الضغط ، ويحاول كل طرف أن يأخذ بقدر ما يعطي ولا أقل من ذلك ، فلماذا يتصور البعض أن الجانب العربي يمكن أن يقبل ما لا يريد ، أو ما لا يستطيع أن يقبله ؟

ومادامت المباحثات المباشرة قائمة فالسلام قادم ..



فهل من المشروع أن نفكر فى مستقبل المنطقة بعد أن يتحقق السلام ، أو ننتظر ، دون تفكير ، ولا إعداد ، إلى أن يأتى السلام ، ونفاجأ بواقع جديد ، استعد له الآخرون ، ولم نستعد له نحن ؟ وهناك أطراف عربية سارعت وتسرعت فى مشروعات مشتركة مع إسرائيل ، فهل الأفضل أن يتم ذلك عشوائيا أو وفقا لتصور ومخطط عربى مشترك ؟

□□□

هل سيكون السلام مع إسرائيل على حساب الفكرة العربية ؟ وهل سيصبح التعاون الاقتصادى مع إسرائيل بديلا عن التعاون الاقتصادى العربى ، أو التنسيق ، أو التكامل ، أو الوحدة العربية حين تتوافر شروطها ؟

هذه القضية – فى تقديرى – بالغة الأهمية . قد نجد مفكرا أحادى النظرة ، لا يرى فى الحياة إلا الأبيض والأسود ، أو اليمين واليسار ، والمسألة عنده دائما إذا اختار طرفا وجد استحالة الاحتفاظ بالطرف الآخر كله أو بعضه ، ويستبعد تماما أن يكون هناك طريق وسط ، ولا يدرك أن الحياة السياسية تحتمل الجمع بين ما يبدو فى الظاهر من المتناقضات فى تركيبة جديدة مختلفة عن الوصفات القديمة التقليدية التى ألفناها . والظروف الدولية والإقليمية تفرض علينا معطيات جديدة ، وليس من المناسب أن نواجهها بفكر قديم ، ولكن لابد من أن نفتح عقولنا ، ونطلق العنان لخيالنا بحثا عن صياغة جديدة لأفكارنا وعلاقاتنا القديمة تتفق مع رؤيتنا للمستقبل .

من الأفكار الجديدة التى نحتاج إلى التفكير فيها أن العوامل التى تربط بين العرب لا يمكن أن ينال منها أى طارئ ، لأنها من الثوابت السياسية ، بل لأنها مرتبطة بالهوية والكيان والوجود ، فنحن عرب ، ولا يمكن أن نكون إلا عربا ، ووجودنا التاريخى والجغرافى والروحى والثقافى يجعلنا حتما وبالضرورة جزءا من كيان عربى كبير ، قد لا تسمح الظروف الآن بظهوره كما ينبغى أن يكون ، ولكنه حتما سيظهر يوما ، ربما على يد أجيال بعدنا ، وواجبنا أن نعمل من أجل تحقيق ذلك ، وإذا كان الواقع العربى مليئا بالخطب والأشعار عن الوحدة العربية دون تحقق هذه الوحدة حتى الآن ، ولا حتى ما هو أقل من الوحدة ، مثل التكامل ، أو التنسيق ، فإن ذلك لا يتفق مع منطق التاريخ ، وضرورات المصالح العربية .

يدهشنا أن حجم التبادل التجارى فيما بين الدول العربية أقل من ربع حجم التبادل التجارى بين كل دولة عربية وأى دولة أجنبية ، كما يدهشنا تعثر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وتراجع مشروع السوق العربية المشتركة ، ولا نجد تفسيرا للحقيقة التى تقول إن حجم الاستثمارات العربية فى الخارج والأموال العربية المودعة فى بنوك أوربا وأمريكا تزيد آلاف المرات على حجم ما يوظف منها للتنمية فى دول عربية .

هذه حقائق نبدأ منها التفكير لننطلق إلى البحث عن كيفية تغيير هذا الواقع ، وزيادة التعاون العربى فى مختلف المجالات ، وبخاصة فى المجالات الاقتصادية .. وها هى ذى مصر – على سبيل المثال – فتحت أبوابها دون أدنى تحفظ للأموال العربية لكى تأتى وتعمل بحرية كاملة ، وأعطتها الضمانات ، والتسهيلات ، والامتيازات ، فكم من الأموال العربية جاء إلينا ليسهم فى التنمية ؟ وها نحن أولاء



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ فبراير ١٩٩٤

نعرض منتجات مصانعنا ومزارعنا ، وهى لا تقل جودة ولا تزيد سعرا عن مثيلاتها من الإنتاج الأوربى .. فكم من الدول العربية يعطى معاملة تفضيلية للسلع العربية والمصرية ؟ وخذوا موضوع تصدير الأرز المصرى كمثال ، وكل الدول العربية تستورد الأرز من كل مكان ولا تستورد من مصر إلا القليل !

أصل من ذلك إلى حقيقتين :

الحقيقة الأولى : أن نداء التضامن العربى نداء تاريخى عميق الجذور متصل بالهوية لا يمكن تجاهله أو الالتفاف حوله أو التقليل من شأنه ، لأن هذا هو وجودنا وحياتنا ومستقبلنا .. نحن عرب .

والحقيقة الثانية : أن أى صورة للتعاون مع أى طرف مثل إسرائيل أو غيرها أو أطراف أخرى فى العالم ليس بالضرورة على حساب التعاون العربى . والجمع بين الحقيقتين ممكن .

□□□

ونعود مرة أخرى إلى نظرية الدوائر المتداخلة فنحن مصريون .. ونحن عرب .. ونحن مسلمون .. ونحن فى الشرق الأوسط ، ونحن فى أفريقيا .. إلخ ، ومن المؤكد أن نتحرك فى كل هذه الدوائر ، فيزيد ذلك من قدرنا وقدرتنا ، ويحقق مصالحنا وأهدافنا . ولا تعارض بين هذه الدوائر على الإطلاق .

هل تريد تبسيط المسألة أكثر ؟ فكر فى نفسك : أنت موظف أو صاحب مهنة ، وزوج ، وأب ، وأخ لك أشقاء ، وصديق لناس كثيرين ، ومقيم فى حى لك فيه جيران ومعارف ، ولك مصالح مع ناس خارج الحى والمدينة وربما خارج مصر .. هل من المحتم عليك أن تختار : إما أن تكون زوجا وإما أن تكون أبا ، أو بين أن يكون لك أصدقاء أو أقارب ؟ ألست قادرا على أن تتحرك فى كل هذه الدوائر دون تعارض بينها ، وترى أن نجاحك فى واحدة منها يؤدى إلى نجاحك فى أخرى وهكذا ..

فلماذا إذن يقال إن أى تعاون بين العرب وإسرائيل سيكون معناه بالضرورة قطعا لعلاقات التعاون العربية - العربية ؟! لماذا لا نفكر بطريقة أخرى ، ونقول نحن قادرون على زيادة التعاون العربى وفى نفس الوقت قادرون على إقامة علاقات مع إسرائيل بالقدر الذى يحقق مصالحنا لا أكثر ولا أقل . وبنفس القدر نحن قادرون على إقامة تعاون مع دول العالم دون أن يقلل ذلك من قوة علاقاتنا العربية وأحلامنا الكبرى فى الوحدة ؟!

أوهام التعارض هذه تحتاج إلى مناقشة وإعادة نظر ..

ثم ..

من قال إن السوق الشرق أوسطية يمكن أن تقوم الآن وفورا .

نحن فى مرحلة الاحتفال والبحث عن طريق السلام وإزالة آثار الحروب . بعدها تأتى مرحلة السلام ، وتوقف إسرائيل ممارسات القتل والتعذيب والاعتقال والتشريد التى تمارسها ضد العرب ، ونتعود على وجود إسرائيل بشكل جديد ، تخلع فيه رداء العدوان ونوايا التوسع والهيمنة والسيطرة والعداء للعرب .. وحين تصدق النوايا تأتى العلاقات .. وبعدها يأتى التعاون .. ثم بعد عمر طويل نأتى إلى مرحلة



المصدر : **أكتوبر**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٣ فبراير ١٩٩٤**

إقامة علاقات تضمينية بين العرب وإسرائيل .. أما الحديث عن علاقات اقتصادية خاصة ، والانتقال من العداء إلى المحبة ، من الساخن إلى البارد ، فى لمح البصر ، فهذا ما لا يتفق مع طبيعة الأمور ومنطق التاريخ .

اطمئنوا إذن إلى أن السوق الشرق أوسطية لن تقام اليوم أو غدا . هى فكرة .. لم نطرحها نحن . من الممكن أن نفكر فيها . من الممكن أن نقبلها أو نرفضها من الممكن قيامها أو عدم قيامها .. كل ذلك ليس اليوم . ولا هو من الأمور العاجلة .. الخيارات كلها أمامنا .. ونحن أحرار فى قرارنا .

□□□

نضع فى اعتبارنا أيضا أن إسرائيل كانت ترفض السلام . والآن تقبل . ونزولا على معطيات ومتغيرات جديدة . ونحن أيضا نقبل السلام . إذن فلابد أن نقبل ما يترتب على السلام . ومن ذلك قيام علاقات تجارية بين [illegible] وبينها . أما حجم هذه التجارة ونوعها فهذه أمور تحددها كل دولة [illegible] المصلحة .

كل شىء مطروح نحن الذين نفكر فيه . ونحن [illegible]

نحن أحياء ، وقادرون ، وعاقلون . ومدركون [illegible]

فكروا إذن دون خوف وقولوا ما شئتم .. فنحن أحرار فى [illegible] وصدقوا هذا ، ولا تستسلموا لادعاءات الخائفين . لأن التاريخ لا [illegible]

□□□

يقال إن العرب معروفون بالعيش فى الماضى . [illegible] التى أصبحت بالتعليم والحضارة [illegible] يعتادوا التفكير فى المستقبل . لأن [illegible] التقدم بينما كانوا هم ينشدون المعلقات السبع التى [illegible] على الأطلال الماضى الجميل الذى رحل ولم يبق منه إلا آثار [illegible] .. ولكنه بقى .. ففيه العطر والعبق والراحة والروح . [illegible] الحاضر فله أصحابه .. [illegible] المستقبل فهو غيب ليس من حقنا أن نفكر فيه .

هذا تفكير بدائى انتهى ، وأصبح المستقبل هو الشغل الشاغل للإنسان الفرد ، وللدولة ، وللعالم .. فى عصر جديد يستعد فيه الجميع لدخول القرن الحادى والعشرين . ونحن لم نستعد بعد .

تعالوا إذن نفكر للمستقبل بعيدًا عن الأوهام ، والمخاوف التى اعتدنا عليها فى طفولتنا عن العفاريت والأشباح الغامضة والمجهول الذى نخشاه .

تعالوا نفكر للمستقبل

مستقبلنا كمصريين .

ومستقبلنا كعرب .

ومستقبلنا كمجموعة دول تعيش على أرض يشاركنا فيها آخرون لهم هم أيضًا مصالحهم ، وأحلامهم القومية . ويمكن أن نتفق ، وأن نختلف



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٣ فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معهم .

كيف سنتعامل مع هذا الاختلاف ؟

بل كيف سندير صراع المصالح الذى سينشأ فى مرحلة ما من مراحل ؟
إن صراع الحرب انتهى . ولكن الصراع الحضارى . والتنافس على التفوق سوف يبقى .

فكروا للمستقبل من اجل أنفسكم . ومن اجل أبنائكم

ولعل الصفاء الروحى فى الشهر الكريم يلهمنا القدرة على الاستجابة لأمر رسولنا الكريم . اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا . واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا .

ماذا سنعمل لدنيانا فى الغد القادم لا محاله ؟

ودنيانا هى مصر والمنطقة العربية . والشرق الاوسط . والعالم كله .
وليس لنا خيار فى تغيير حقائق الجغرافيا والتاريخ . ولكن الخيار أمامنا مفتوح لنغير كثيرًا من أنفسنا ومن عوامل الواقع حولنا

وأرجو أن يستمر بنا الحوار فى هذا الموضوع . [illegible] المستقبل دائما حديث يطول

رجب البنا



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ | فبراير ١٩٩٤

ورقة استراتيجية للمجموعة الأوروبية للشرق الأوسط

تعاون دول الشرق الأوسط يسبق التعاون مع دول المجموعة

□ القاهرة ـ ناصر محمد حسين:

تلقت وزارة الاقتصاد المصرية عن طريق جهاز التمثيل التجارى المصرى ورقة عمل تحوى أول استراتيجية من نوعها قدمتها المجموعة الأوروبية حول التعاون مع دول الشرق الأوسط بعد ان عرضتها على البرلمان الأوروبى حيث خضعت لمناقشة من خبراء الاقتصاد والسياسة من مختلف الدول الاوروبية الاعضاء فى البرلمان.

واكدت ورقة الاستراتيجية على أهمية التعاون بين دول الشرق الأوسط من جانب ومع المجموعة الاوروبية من جانب اخر فى تعاون اقتصادى مثمر.

وقالت الورقة الاوروبية ان دول المجموعة تتحمل مسئولية تعزيز مسيرة التعاون الشرق أوسطية عن طريق القيام بأربع خطوات:

ـ منح التأييد الاوروبى السياسى للتعاون فى الشرق الأوسط إضافة الى تكثيف تعاون أوروبا مع كل دولة فى المنطقة الامر الذى يعنى الانشغال فى مفاوضات لحقبة جديدة واتفاقات تعاونية بعيدة المدى كعقد اتفاقات تجارية حرة ومتبادلة مثل اتفاق المجموعة مع اسرائيل مما سيكون له تاثير مزدوج يتمثل فى فتح المجال امام اقتصاديات اخرى فى المنطقة والاهم من ذلك دخول جيران اسرائيل فى عقود تجارة حرة بين بعضهم البعض.

وقد رأت المجموعة الأوروبية ان من واجبها دعم التعاون الشرق الاوسطى ماديا بتمويل مشاريع البنية التحتية والمساعدة التقنية للأطراف فى المنطقة ولايتطلب هذا الدعم موارد مالية إضافية اذ تكفى اطر العمل المعتمدة حاليا حتى نهاية عام ١٩٩٦ هذا الى جانب تشجيع رجال الاعمال الاوروبيين على زيادة نشاطاتهم فى الشرق الأوسط اكثر من ذى قبل.

ـ إمكانية زيادة التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجى وشرق أوروبا لأن الوضع الحالى للتعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط ضعيف حيث لاتوجد تجارة ذات بال بين بلدان المنطقة ماعدا التبادل التجارى الفلسطينى الاسرائيلى وكمية ضئيلة من التجارة المصرية الاسرائيلية.فضلا عن التجارة بين لبنان وسوريا ولايتعدى حجم التبادل بين تلك البلدان اكثر من ٣٪ من مجمل تجارتها الخارجية، بالاضافة الي ضعف الاستثمار الاقليمى أما الاستثمار الاوروبى الخاص فى المنطقة فهو يكاد لايذكر ماعدا قطاعى النفط فى سوريا ومصر أما التعاون العلمى فهو غير موجود باستثناء بعض الجهود بين مصر واسرائيل.

ـ ترى المجموعة الاوروبية ان امكانيات التعاون اليوم هى افضل مما كانت عليه لسنة خلت حيث توجد الان رؤية جديدة فى الشرق الاوسط خاصة من جانب رجال الأعمال وفى هذا الصدد تساوى مصافحة عرفات ـ رابين فى واشنطن ١٣ سبتمبر الماضى مئات الملايين من الدولارات لتحقيق التطور المرتقب فى الاعمال الاستثمارية المقبلة وهذا يبدو واضحا فى العلاقات الفلسطينية الاسرائيلية فالمتعاقدون الاسرائيليون يحاولون شراء بعض الحصص الصغيرة فى المعامل الفلسطينية لاستخدامها كموارد رخيصة للانتاج الصناعى الاولى.

أما بالنسبة لاسرائيل ومصر فقد انتهى العهد الـ رى للعلاقات التجارية والخدمات والعلوم والتنمية وحاليا وبعد زوال الحواجز يتوقع ازدياد مستوى التعاون بشكل كبير وعلى سبيل المثال مشروع ربط الشركات الكهربائية الذى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٤

يجرى بحثه الآن والشىء نفسه ينطبق على اسرائيل والاردن والاردن وفلسطين سيكونان المستفدين الرئيسيين من اجواء السلام، فهناك مشروع شق ٢٠ كيلو مترا من الطرقات بالاضافة الى جسر عبر وادى الاردن اضافة الى التفاوض على اتفاقات التنقل «الترانزيت» وبذلك ستقترب عمان من اوروبا وسيكون بامكان الخطوط الملكية الاردنية الطيران عبر الاجواء الاسرائيلية بدل دورانها حول سوريا أوفوق صحراء سيناء كما من الممكن ان تتعاون مدينتا العقبة وايلات فى حقول عدة مثل اقامة مطار مشترك ومد المياه وتكريرها وتسهيلات الموانىء والكهرباء، كما تدعو الورقة الأوروبية الاردن واسرائيل للعمل معا فى صناعتى البوتاس والفوسفات كما ان الاردن وفلسطين واسرائيل ومصر وسوريا سترتبط بشبكة طرق اسرع وأفضل من الموجودة حاليا.

— وأخيرا تقترح الورقة الاوروبية الحفاظ على العمالة الفلسطينية فى اسرائيل وتحسين اوضاعها كما ترى ان السلام من شأنه ان يفتح أفاقا جديدة امام السياحة فى دول المنطقة بعد عقود من الضمور بسبب عدم الاستقرار السياسى والأمنى.

وفى موضوع المياه ترى الورقة انه معقد ومهم وهى تعتقد ان مجالات التعاون فيه تتحدد فى المشاركة فى المياه والادارة المشتركة للموارد وتناسق الاسعار وتطوير تقنية تخزين المياه وتكريرها.

وتختتم الورقة الاوروبية انه فى خلال عام ١٩٩٤ ستكون المجموعة الأوروبية والدولية فى وضع يساعدها على التقدم لتمويل مشاريع اقليمية خاصة واقامة علاقات دولية تبادلية مع كل دولة فى المنطقة على حدة حيث يمكن ان تبدأ المفاوضات بينها وبين تلك الدول خلال عامى ١٩٩٥ و١٩٩٦.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٤



مصر والعروبة والشرق أوسطية

يكتبها اليوم:

عبداللطيف الحنفى

لابد من الاعتراف أولا بان الحوار الدائر الآن بين مثقفينا على تعدد انتماءاتهم السياسية والحزبية حول فكرة السوق الشرق أوسطية هو حوار بالغ الثراء فضلا عن ان ضرورته لسلامة مستقبل الوطن لاتخفى على احد. ففكرة السوق الشرق اوسطية تبدو وكانها قد دهمتنا فجاة ونحن فى لحظة ضعف أو غفلة فادخلتنا فى دوامة من الحيرة والبلبلة تكاد تغرقنا فى قاع محيط بلا شطآن. ومن هنا فإن حوار العقول حول هذه الفكرة الداهمة يعتبر ضرورة مصير للنجاة بسفينة الوطن من هذه الدوامة.

وحقيقة الأمر ان فكرة الشرق اوسطية فكرة قديمة قدم امبراطوريات الاستعمار الأوروبى لبلدان أسيا وافريقيا. فقد قسمت هذه الامبراطوريات الشرق الجغرافى بالنسبة لها إلى ثلاثة اقسام هى شرق اقصى، وشرق اوسط وشرق أدنى.. وكان المحتوى الجغرافى لكل قسم من هذه الاقسام الثلاثة يضيق ويتسع حسب الاحوال بل ان مفهوم الشرق الادنى قد إختفى كلية من الكتابات السياسية عقب الحرب العالمية الثانية واندمجت المناطق والبلدان التى كان يعبر عنها جغرافيا فى مفهوم الشرق الاوسط واتسع بالتالى مفهوم الشرق الاوسط ليشمل البلدان الممتدة من ايران فى الشرق الى ليبيا فى الغرب ولكن مفهوم الشرق أوسطية فى ذلك الوقت كان مفهوما استراتيجيا وعسكريا بحتا ليناسب ضرورات عصر الحرب الباردة والصراع بين المعسكر السوفيتى والمعسكر الرأسمالى وحاجة الغرب إلى تطويق الشيوعية العالمية بطوق من الاحلاف العسكرية التى تمنع انتشارها فيما وراء ماكان يسمى بالستار الحديدى.. ولعلنا لانزال نذكر مشروعات الدفاع عن الشرق الاوسط التى طرحتها الولايات المتحدة فى الخمسينات باعتبارها زعيمة المعسكر الرأسمالى وكيف رفضتها مصر إقتناعا من قادة ثورة ٢٣ يوليو بأن الدفاع عن امن اى منطقة من العالم هو مسئولية دولها بالدرجة الأولى وليس مسئولية الدول العظمى ومتسعى إلى انشائه من احلاف عسكرية.. ولعل قصة الصراع الطويل والمرير بين مصر الثورة وبين الولايات المتحدة الامريكية فى هذا الشأن قد اصبحت معروفة ومكشوفة بعد مضى هذا الزمن الطويل.

وبعد انتهاء عصر الحرب الباردة وانتفاء الحاجة إلى الاحلاف العسكرية وبدء عملية المصالحة التاريخية بين العرب واسرائيل عادت الفكرة الشرق اوسطية لتطل علينا من جديد ليس بمفهوم استراتيجى عسكرى هذه المرة وانما بمفهوم اقتصادى يناسب لغة العصر وتحدياته المستحدثة.

ولايهم فى تقديرى ان كانت فكرة الشرق اوسطية بمضمونها الاقتصادى هى فكرة اسرائيلية أم فكرة امريكية ام فكرة توافقت عليها الدولتان معا ولكن الاهم من ذلك هو ان نعرف أهدافها ونبنى مواقفنا فى الاتفاق او الاختلاف معها على اساس هذه الأهداف .

وتقديرى ان الفكرة الشرق اوسطية.. فكرة السوق.. قد طرحت فى هذا الوقت بالذات لتحقيق هدفين هما:

أولا: ان تحل الشرق اوسطية محل العروبة

ثانيا: ان يتم استيعاب اسرائيل فى المنطقة بعد استكمال المصالحة التاريخية بينها وبين العرب.

واستطيع القول ان المثقفين المصريين. وربما العرب ايضا. قد انقسموا ازاء فكرة السوق الشرق اوسطية إلى ثلاث فرق. الفرقة الأولى ترفضها جملة وتفصيلا والفرقة الثانية توافق عليها دون تحفظات اما الفرقة الثالثة فتدعو إلى امعان النظر فيها وفى اهدافها لنوافق على ماينفعنا ونرفض مايضرنا ولست أخفى اننى انتمى إلى هذه الفرقة الأخيرة قلبا وقالبا واننى سأناقش فكرة السوق الشرق أوسطية فيما يلى على هذا الاساس .



وقد يكون مفيدا ان نتذكر معا الآن ان رفض مصر لمشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط في الخمسينات كان نابعا من عدة اعتبارات هي:

اولا: الدفاع عن الهوية الوطنية والقومية.

ثانيا: الرغبة فى عدم الانحياز إلى اى من المعسكرين الشيوعى او الرأسمالى وهو مايعنى رفض الانضمام إلى احلاف هنا أو هناك.

ثالثا: الاقتناع بضرورة ان يكون الدفاع عن اى منطقة نابع من دول تلك المنطقة.

رابعا: عدم السماح بفتح باب يمكن ان تنفذ منه اسرائيل إلى تطبيع وجودها فى المنطقة.

وقد يكون مفيدا ايضا ان نتذكر ان متغيرات دولية واقليمية كثيرة قد طرأت من حولنا ولابد من وضعها في الاعتبار عند اى حساب واهم هذه المتغيرات مايلي:

اولا: انتهاء عصر الحرب الباردة واختفاء المعسكر الشيوعى.

ثانيا: بدء عملية المصالحة التاريخية بين العرب واسرائيل.

ثالثا: حماقة الغزو العراقى للكويت وكل ماترتب عليها من دمار لفكرة التضامن العربى.

وفى ظل هذا كله يمكن ان نحدد مواقفنا من فكرة السوق الشرق اوسطية فى عدد من النقاط.

اولا: اننا نرفض ان تكون الشرق اوسطية بديلا للعروبة فالشرق اوسطية بالنسبة لنا مجرد تعبير استراتيجى او تعبير إقتصادى اما العروبة فهى هويتنا الحضارية وعقيدتنا الدينية وإنتماؤنا بالتاريخ والجغرافيا معا وهى ايضا املنا فى مستقبل مشترك لكل شعوب العالم العربى نبنيه بالتضامن السياسى والتعاون الاقتصادى المشترك.. ومن هنا فلا مجال للخلط بين الهوية العربية وبين التعامل مع الآخرين على أساس الفكرة الشرق أوسطية.

ثانيا: اننا نقبل التعايش مع اسرائيل بعد - لاقبل - اتمام كل بنود المصالحة التاريخية بينها وبين العرب وفى مقدمة هذه البنود انسحاب اسرائيل من بقية الأرض العربية المحتلة واعطاء الشعب الفلسطينى حقه في تقرير مصيره بما فى ذلك حق اقامة دولة فلسطينية مستقلة على ارض الضفة الغربية وقطاع غزة.. واذا كانت السوق الشرق أوسطية وسيلة لدمج اسرائيل فى المنطقة بعد هذه المصالحة فنحن لانجد مبررا لعدم قبولها.

ثالثا: اننا ندعو اشقاءنا فى العالم العربى إلى إسقاط خصوماتهم القديمة وتجديد اليات تضامنهم وخلق سبل التكامل السياسى والاقتصادى فيما بينهم حتى يمكنهم التعامل مع السوق الشرق اوسطية ككيان موحد.

رابعا: اننا نتصور والحال كذلك أن الفكرة الشرق أوسطية لن تكون بالنسبة لمصر سوى مجرد دائرة جديدة - فرضتها المتغيرات العالمية - من دوائر السياسة الخارجية المصرية.

فنحن نعرف ان للسياسة الخارجية المصرية عدة دوائر منها مايمكن ان نطلق عليه دوائر الهوية ومنها ماهو مستجد نتيجة للمتغيرات العالمية.

ودوائر الهوية قد تحددت منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو فى ثلاث دوائر هى:

١ - الدائرة العربية فهى منا ونحن منها .. امتزج تاريخنا بتاريخها وارتبطت مصالحنا بمصالحها حقيقة وفعلا لامجرد كلام.

٢ - الدائرة الافريقية حيث يقع بلدنا فى شمال شرق إفريقيا وتجمعه مع شعوبها وحدة المعاناة التاريخية وامل التطلع إلى المستقبل

٣ - الدائرة الاسلامية التى تجمعنا معها روابط العقيدة الدينية وتشدنا اليها حقائق التاريخ.

وقد جاءت بعد ذلك دائرتان أخريان صنعتهما المتغيرات العالمية هما

١ - دائرة عدم الانحياز التى بدأت تظهر فى الخمسينات ثم تبلورت تماما فى الستينات الباكرة.

٢ - الدائرة المتوسطة التى بدأت تظهر فى السبعينات ثم تبلورت ملامحها فى الثمانينات والتسعينات.

وها نحن الآن امام بدايات دائرة جديدة تصنعها لنا ايضا المتغيرات العالمية والاقليمية وتلك هى مانسميه بالدائرة الشرق اوسطية.

واذا كانت دوائر الهوية ثابتة لاتتغير فان بقية الدوائر تنشط او يصيبها الذبول حسب تطور المتغيرات العالمية والاقليمية وفى هذا الاطار الأخير تتحدد قيمة الدائرة الشرق اوسطية ومداها .. ويتحدد معها دور السوق الشرق اوسطية بالنسبة لمصر.. ولكن السؤال الذى يطرح نفسه بلا إجابة فى نهاية هذه الاسبوعيات.. هو: هل يمكن ان يعى بقية أشقائنا العرب حدود الشرق أوسطية على النحو الذى ذكرناه ام ان بعضهم سيهرول ليجعل الشرق اوسطية بديلا عن الهوية وتأخذه الدوامة الى قاع بلا قرار.؟!



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيه ١٩٩٤

د. حسن عباس زكي لـ « العالم اليوم »:

«السوق الشرق أوسطية» مشروع مدمر للدول العربية لو لم تستعد لها

الأقطار العربية مطالبة بتعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى فيما بينها والتوصل الى مصالحة عربية شاملة وتنقية للعلاقات وتسوية عادلة للصراع مع إسرائيل، قبل أن تفكر فيما يسمى السوق الشرق أوسطية تلك هى الرؤية التى يتبناها الخبير الاقتصادى المصرى ووزير الاقتصاد الأسبق د. حسن عباس زكى الذى يرأس الان مجلس ادارة بنك الشركة المصرفية العربية والذى يضيف انه بدون الشروط السابقة فإن العرب سيجدون أنفسهم وقد اصبحوا اسرى للتبعية والهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية وستتحمل مصر الجزء الأكبر من فاتورة الخسائر إذا لم تستعد جيداً لهذه السوق.

– العالم اليوم التقت بالدكتور حسن عباس زكى وناقشته فى كل مايتعلق بهذه السوق والآثار التى يمكن أن تتمخض عنها؟ فقال:

من الطبيعى أن طرفى إتفاق غزة أريحا من مصلحتهما الحفاظ عليه ودعمه سياسيا واقتصاديا ..كما أنه مما لاشك فيه أن منطقة الحكم الذاتى .. وماهو معلن بشأن قيام تجمع إقتصادى فلسطينى أردنى إسرائيلى .. هذا هو مناط الحديث.

وأتصور أن آثاراً ضخمة خاصة فى النواحى الاقتصادية والمالية سوف تتحقق من جراء تنفيذ هذا الاتفاق لذا فإن الجانب الإسرائيلى يسعى لتحقيق أكبر الفوائد له من ورائها وان يعقبها باتفاقيات أخرى مع سوريا والأردن ولبنان.. أما الآثار التى سيتركها الاتفاق على المنطقة فاعتقد أنها ستكون كالتالى:

– فمن الملاحظ أن عمليات تعمير ضخمة من تشييد وبناء سوف يتم إقامتها بالمناطق التى سوف تخضع للحكم الذاتى وبالتالى يصاحبها توسيع للخدمات والطرق والكهرباء والرى والصرف.. وهذه جميعها تربو تكلفتها على خمسة مليارات دولار فى مرحلتها الأولى .. وحيال هذا التطور فى مجال التشييد والبناء والمرافق والخدمات فإننى أحذر الأطراف العربية «خاصة مصر» أن تتخذ جانب الصمت وأن تبقى حتى يقتصر دورنا على المشاركة بالعمالة الرخيصة مثلما حدث فى إعادة تعمير الكويت.. وانبه الى أن شركات اجنبية بدأت التعاقد من الآن للهيمنة على نصيب الأسد خلال عملية تنفيذ هذه المشروعات.

– هناك توجهات لانشاء بنوك أو فروع لبنوك دولية بالمنطقة والتالى يجب على البنوك العربية أن تسعى للقيام بدور فعال وان تنشىء فروعاً لها بهذه المناطق.. لتلبية مطلب ربط أبنائها بحلقات اتصال تشمل ايضاً حركة التصدير والاستيراد والشركات التى تتولى عمليات البناء والتعمير والمرافق.

يجرى الحديث عن إعادة تشغيل خط أنابيب البترول الذى يمر عبر اسرائيل بعد توقف سنوات طويلة خلال الحروب، وهذا بدوره سيعكس آثارا سلبية ضخمة على خط «سوميد» المصرى العربى الذى تشارك به هيئة قناة السويس يضاف الى ذلك أن حاويات النقل التى كانت تتخذ من قناة السويس معبراً لها سوف تجد من السهولة الاستفادة بالخط البرى داخل اسرائيل وفلسطين وهذا سينعكس ايضا على القناة وايرادها.

وفى حالة انعاش ميناء حيفا، فإن ذلك سيؤثر كثيراً على الموانىء المصرية ذات الاتصال المباشر بالدول العربية .. وبالتالى فإن إقامة منطقة حرة جديدة وكذا مناطق ترانزيت سوف يركز حركة الرواج والتبادل التجارى بعيداً عن مصر مما يؤثر على المناطق الحرة بها ويتطلب منها إعادة تشغيل الطاقات العاطلة فى موانيها. خاصة فى دمياط وبورسعيد.

– ويرى البعض أن قيام سوق شرق أوسطية فى الوقت الحالى سوف يحقق الأطماع الاسرائيلية بالهيمنة على الثروات والسوق الاستهلاكية العربية مارأيك؟

– مما شك فيه أن التطورات الحالية والاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى سوف يعطى اسرائيل وبالتالى كبيرة لترويج منتجاتها من جانب وإعادة تصدير منتجات أوروبية تستوردها من جانب آخر الى المنطقة العربية.. وهذا من شأنه الحاق فرصة ضخمة بالاقتصاديات العربية.. وكذا حركة التجارة والتبادل «البينى» فيمابينها.

– هل ترون ثمة مخاطر أخرى تحلها هذه السوق الى المنطقة العربية فى ضوء تحفظات الجامعة العربية عليها وماهى تحفظاتكم على قيام مثل هذه السوق فى الوقت الحالى؟

– ليس الأمر مجرد تحفظات فقط وإنما ضرورة الاستعداد الجيد والعلمى من جانب الدول العربية لأية تطورات تشهدها المنطقة وفى هذا الشأن ينبغى الا نظل صامتين.. ونقف ساكتين وعاجزين عن

الحركة ثم نبكي أو نتباكى على أقدارنا وما يخطط لنا..

علينا إذن أن نتعامل مع هذه التطورات بأسلوب علمي ودراسات سريعة لأننا أمام تغيرات وتطورات فى جميع المجالات الاقتصادية والتجارية .. من انشاء وبناء وتعمير وحركة رؤوس الأموال القضية إذن تتجسد فى النشاط وسرعة التحرك، ومواجهة المنافسة والتحدى حال قيام مثل هذه السوق أما الانتظار والركود الى الأمر الواقع فتلك الطامة الكبرى وسوف نخضع لإرادة الآخرين وتحريكهم لنا!

— وهل تستطيع الاقتصاديات العربية الصمود أمام الاقتصاد الاسرائيلى المدعوم من الغرب والولايات المتحدة.

لاينبغي ـ كما ذكرت سابقا ـ أن نتصور أنفسنا مجرد أحجار أو «دمى» فى لعبة شطرنج يحركها الآخرون حسبما ووقتما وكيفما يشاءون بما يحقق مصالحهم وأهدافهم.

أستطيع التأكيد أن قيام مثل هذه السوق لن يظهر الى الوجود بمثل هذه السرعة المتصورة لأن إتفاقية بهذا الصدد لابد أن يستغرق تنفيذها ـ ودراستها بالطبع ـ وقتا طويلا نحن مطالبون بالاستعداد والدراسات الجيدة القائمة على أساليب عملية متقدمة فمثلا لماذا لاتجتمع الغرف التجارية العربية وتبحث هذه القضية بجدية وترفع توصياتها لوزراء الاقتصاد والمال العرب..؟

أما الجامعة العربية فانها مطالبة بدراسة وبحث آثار هذه السوق بكافة اجهزتها ومؤسساتها وأن تحدد إطاراً مستقبلياً لحركتها وكيفية تلافى الأضرار والآثار السلبية التى تحملها للمنطقة العربية واقتصادياتها..!

— ثمة من يرى أن الاقتصاد الاسرائيلى يتمتع بميزات تكنولوجية متطورة تمكنه من الهيمنة على ثروات وقدرات المنطقة.. ماقولكم..؟

السياسة والاقتصاد كلاهما صراع ومصالح ومنافسة لابد أن تدرك الدول العربية هذه الحقائق جيداً فى حركتها، وعليها أن تبحث وتعي جيدا أين هي مصالحها..؟ شأنها فى ذلك شأن أى دول أخرى .. وأن تخطو الخطوة التى تحقق هذه المصالح أما الهيمنة فلا يخشاها إلا من لايستطيع استخدام أوراقه وقدراته وأدواته جيدا.

ربما تكون الأهداف الاسرائيلية قد تبدلت الآن لتصبح اقتصادية.. كيف يمكننا مواجهة هذه الاطماع؟

إذا كان العرب أمام خصم بهذه الأطماع ـ وهم يعلمون ذلك تماما فينبغي أن يدركوا أن عناصر قوتهم الأساسية تكمن فى وحدتهم .. وبالتالى لن يمكنهم احباط هذه الاطماع أو التفوق على الأهداف الاسرائيلية وهم فى حالة التمزق والتشتت الحالية .. علينا إذن البحث فى صيغة تحقق التعاون السياسى والاقتصادى طالما نواجه تطورات بهذه الخطورة لأن قوة الدول العربية تتركز فى وحدتها.. وتنسيق أهدافها ووضع برامجها وأولوياتها وهذه وحدها تستطيع أن تجعل منها ندا منافسا قويا يحمي أهدافه ومصالحه إذا أقيمت هذه السوق وأستطيع هنا التأكيد على أن من مصلحة جميع الأطراف — سواء العرب أو اسرائيل — أن تقوم هذه السوق بين أقوياء أنداد لا بين قوى وضعيف، لأنه فى الحالة الأولى سوف تخلق منافسة لصالح الجميع.. تعكس الجودة والرواج والانتعاش الاقتصادى.. أما سعي طرف .. مثل اسرائيل للهيمنة وترويج منتجاته فهذا أمر غير مقبول.

ـ ماهو وضع مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربى إذا ماقدر لهذه السوق القيام؟

— بالرغم من أن سوقا بهذا الشكل سوف يستغرق قيامها سنوات طويلة إلا أننى أرى أن الوقت الحالى يعد فرصة كبيرة لقيام تعاون وتضامن بين هذه التجمعات .. خاصة فى المجال الاقتصادي. كما أن دول الخليج أمامها فرصة كبيرة لنقل جانب من أرصدتها وأصولها وأموالها بالخارج والتى هي رهن وعرضة لتطورات ومواقف سياسية من الدول المودعة بها — وأن تسعى لتشغيلها بالمنطقة والمشروعات المنتظر إقامتها بها.



المصدر : ....الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ....١٩ ....

السوق العربية المشتركة

فى ظل تحديات السوق الشرق اوسطية وآثار الجات

لماذا تاخر تحقيق السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية كمرحلة نهائية؟وماهى انعكاسات السوق الشرق اوسطية التى يجرى التخطيط لها على الساحة السياسية على السوق المشتركة؟ وهل تعد بديلا لها؟ وماهى آثار اتفاقية الجات التى وقعت عليها اربع دول عربية على الاقتصاديات التكاملية العربية؟.

كانت هذه التساؤلات محور الندوة التى عقدتها الجمعية العلمية لادارة الاعمال الدولية الاسبوع الماضى وحضرها لفيف من رجال الاعمال العرب والقى الدكتور حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بحثا عن السوق العربية والمعوقات واعقبه حلقة نقاش موسعة.

وقد بدا الدكتور حسن ابراهيم حديثه بوضع اطار تاريخى لنشاة فكرة السوق العربية المشتركة التى نبتت من خلال مجلس الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٣ إلا ان الدول والشعوب العربية لم تحقق اى تقدم يذكر لتطبيق الحلم الشعبى الكبير والذى سبق فكرة السوق الاوروبية المشتركة التى تم تنفيذها.

والسوق العربية المشتركة ممكنة التحقيق بشرط حشد الامكانيات المتاحة والممكنة لوضع محاولات التكامل التى تعد من اقدم التجارب الاقليمية حيث نص ميثاق الجامعة على التعاون الاقتصادى العربى كمرحلة اولى للوحدة وانشا لجنة دائمة للتعاون الاقتصادى ارتبطت بنشاة الجامعة عام ٤٥ ثم اكدت عليها من خلال معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى عام ١٩٥٤ ثم انشا مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لتنظيم تجارة الترانزيت.

لكن بالخبرة التاريخية نجد ان هناك عدة معوقات حالت دون تنفيذ السوق العربية المشتركة اهمها ان اعضاء السوق المشتركة الذين وقعوا على المادة ١٧ لسنة ١٩٦٣ الخاص بانشاء السوق لم توقع عليه سوى سبع دول عربية حتى الآن. كما ان غياب التنسيق بين الدول العربية لتطبيق قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية وعدم توفر الارادة السياسية لدى صناع القرار السياسى فى الدول العربية.. والدول العربية اعضاء المجلس الاقتصادى ترفض خلال السنوات الماضية تفويض الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية السلطات التى تخوله تنفيذ القرارات ومراقبة الدول فى تنفيذ التوصيات بل انها ترفض التصديق على كثير من القرارات الاقتصادية الخاصة بالتعاون والتكامل الاقتصادى تحت تاثير المصالح القطرية الضيقة وانعدام الثقة والخلافات السياسية ومن هنا وعلى ضوء التحديات الحالية فإن التكامل الاقتصادى الشامل والسوق المشتركة ضرورة ملحة كاستراتيجية عربية للدفاع عن مصالحها وهويتها ولاسيما وان الدول العربية تملك مقومات التكامل فيما بينها اكثر من اى منطقة اخرى ولاسيما عقب طرح فكرة الشرق اوسطية كبديل قوى وجاهز للتطبيق لحماس القوى الدولية والاقليمية بل والدول العربية لتنفيذه دون ادراك مخاطره بصورة جيدة.

ولكن المؤكد ان الدول العربية طرف اصيل فى الشرق اوسطية وعليها تحديد مصالحها بدقة وموقفها من كل الاحتمالات المتوقعة ومصلحتها المؤكدة فى تكتل اقتصادى عربى وسوق عربية مشتركة يجعلها فى الموقف القوى لان اسرائيل سوف تاخذ فى الاعتبار معيار قوتها العسكرية لتحقيق افضليات ومكاسب اقتصادية ومن هنا فإن الدخول فى الشرق اوسطية دون تكتل جماعى سيفقد العرب القدرة على التحكم فى مقدراتهم الاقتصادية والسياسية.

اما الجات التى وقعت عليها حتى الآن خمس دول عربية سوف تفرز اثارا سلبية على الدول العربية باعتبارها دولا نامية حيث ان الاتفاقية تخدم الدول الصناعية فقط.

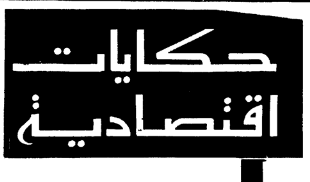
عبد الله احمد





حكايات اقتصادية

التقرير الاقتصادى



في واحدة من اخطر واهم الاجتماعات العربية تحدث الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد امام الدورة ٥٣ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى..
كلمة الأمين العام جاءت فى وقت تحيق فيه بالامة العربية عددا من المتغيرات الخطيرة فى السوق الشرق اوسطية.. تحديات السلام.. موقف وموقع العرب على خريطة التعاون الاقتصادى فى المنطقة وايضا الجات وغيرها..
ماهى رؤية الأمين العام للجامعة العربية حول هذه القضايا وماهى الصيغة التى يطرحها للحفاظ على الهوية العربية..؟ الاجابة على هذا السؤال جاءت فى كلمة الدكتور عصمت عبدالمجيد عندما افتتح اعمال تلك الدورة.

العرب وإسرائيل

حدود التعاون وقيوده

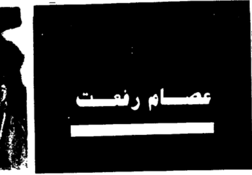
- لابد للعرب من تصور استراتيجى شامل
- لاإكراه ولاإرغام فى التعامل مع إسرائيل
- التعاون الشرق أوسطى يجب أن يكون مفتوحا
- الحل: منطقة تجارة حرة عربية



المصدر : الأهـرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٤



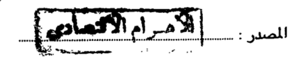


متغيرات وحقائق عالم اليوم

يجتمع مجلسكم الموقر اليوم فى ظل تطورات دولية واقليمية هامة ومتسارعة تنبئ عن قيام مرحلة جديدة فى نظام العلاقات الدولية تقوم قواعدها على التجمعات الاقتصادية الكبرى بدءا من الوحدة الأوروبية، ومرورا بتجمع النافتا، وتجمع دول الأبيك (APEC) الذى يضم رابطة دول جنوب شرقى أسيا، ووصولا الى ما انتهت اليه جولة أورجواى والتى ضمت ١١٧ دولة من بينها ٦ دول عربية فى الخامس عشر من ديسمبر عام ١٩٩٣ من تحقيق انفراج كبير فى مجال التجارة العالمية يقوم على مبدأ تحرير التجارة الدولية والخدمات من كل القيود فى اطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة باسم الجات (GATT)، ومايشكله ذلك من تحديات للدول النامية بصفة عامة ولدولنا العربية بصفة خاصة، الأمر الذى يفرض علينا كأمة عربية أن نتعامل مع هذه التحديات بوعى وادراك، وأن نستفيد من الجوانب الايجابية منها بما يفيد تضامننا وتكاملنا الاقتصادى العربى.

إن عالم اليوم يشهد مرحلة تتسم بالسعى نحو ارساء دعائم السلام العادل فى منطقتنا، والعمل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ومن بينها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ و٢٥٢ المتعلقة بالصراع العربى الاسرائيلى والقائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام، والاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى.. ولقد شهد عام ١٩٩٣ وبداية العام الحالى تطورات هامة فى سبيل الوصول الى حل سلمى للصراع العربى الاسرائيلى، ومن أبرز هذه التطورات توقيع اعلان المبادئ الاسرائيلى - الفلسطينى فى الثالث عشر من سبتمبر ١٩٩٣، وبالرغم من العقبات التى مازال يواجهها تطبيق هذا الاعلان والصعوبات التى تواجه تقدم مفاوضات السلام على المسارات الأخرى السورية واللبنانية والأردنية، الا أنه قد بدئ فى تهيئة المنطقة لمرحلة ما بعد السلام واعداد تصورات لمستقبلها ومستقبل العلاقات بين دولها، فنحن أمام حقبة جديدة فى تاريخ المنطقة تستلزم احداث تغير جذرى وشامل تتواكب وما يشهده الصراع العربى الاسرائيلى من جهود لتسوية شاملة وعادلة.. وفى هذا الاطار تستهدف اسرائيل قيام مايسمى «بالسرق الشرق أوسطية» إن هدف اسرائيل هذا، هو رهن بقبول عربى، ذلك





المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٤

أن اسرائيل لا تستطيع فرض أهدافها على العالم العربي.. وأيا ما كان الشكل الذى ستتخذه هذه السوق - فى حال قيامها - فان تعاملنا معها يجب أن يرتكز على مسلمات أوجزها فيما يلي:

أولا:أن العرب قوة ضخمة تملك تنوع الموارد والمصادر... وتتسع رقعتهم ومن ثم أسواقهم، بما يكفل امكان قيام تجمع اقتصادى ضخم فيما بينهم قادر على ضمان وحدة المنطقة العربية والحفاظ على هويتها، فضلا عن قدرته على التأثير وليس التأثر.

ثانيا:ليس هناك ما يخيف هذه القوة الضخمة من احتمالات هيمنة اسرائيلية على مصائر العرب واقدارهم، ذلك أن اسرائيل لاتعدو أن تكون بقعة صغيرة مقيدة بمواردها المحدودة، فى محيط عربى واسع يمتلك امكانيات كبيرة وموارد ضخمة، ومن ثم فلن يكون لاسرائيل أية ميزة اقتصادية وانما يمكن التعامل معها حسب معايير وضوابط معينة تضعها كل دولة عربية وفقا لمصالحها الوطنية وفى اطار سيادتها الكاملة على أراضيها وعلى كامل مقدراتها الوطنية.

ثالثا: ضرورة أن يمتلك العرب تصورا استراتيجيا شاملا يحدد:

أ - المصلحة العربية العليا

ب - الموقف العربى المشترك من تحديات السلام

ج - التعاون الاقليمى وحدوده

رابعا: متابعة جهود المصالحة العربية، توطئة لاستنهاض جهود التكامل العربى كى يكون سندا للقدرة العربية فى مواجهة تحديات المرحلة القادمة.

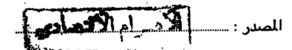
وهكذا نرى انه لاإرغام أو إكراه فى التعامل مع اسرائيل، ولكن التعاون معها سيكون بعد تنفيذها لكافة التزاماتها تجاه عملية السلام، فضلا عن أن التعاون الاقليمى الشرق أوسطى لن يقتصر بالضرورة على البلاد العربية واسرائيل فقط، بل قد يمتد الى بلاد غير عربية اخرى مثل ايران وقبرص وتركيا، والمسألة تتوقف على طبيعة القضايا المطروحة ومصالح كل طرف من هذه الاطراف..

كيف نواجه الجات؟

ان المرحلة التى نعيشها الان تأتى فى ظل أوضاع يعاد فيها تنظيم الاقتصاد العالمى على أسس ومفاهيم جديدة أفرزتها مرحلة انتهاء القطبية الثنائية السياسية ، وما ترتب عليها من انتهاء لمرحلة المواجهة بين الشرق والغرب ، وزوال الحرب الباردة ، وتأجج مشاعر الوعى القومى ، واستنهاض دور العامل الحضارى والثقافى ، والاتجاه نحو عالمية الاقتصاد بتدويل المشكلات الاقتصادية الأساسية التى تواجه العالم من ركود وبطالة وفقر وتدهور فى البيئة ، وتنسيق الجهود على المستوى الدولى لمجابهتها والتغلب عليها وأن تتحمل كل الأطراف الدولية مسئوليتها فى ذلك مما يفرض أعباء اضافية على الدول النامية، فضلا عن أن مسئولية ادارة الاقتصاد العالمى ستقع على عاتق ثلاث مؤسسات دولية هى صندوق النقد الدولى الذى يتولى الادارة المالية والنقدية وتحرير النظام النقدى ، والبنك الدولى الذى يقود دفع وتمويل التنمية، والمنظمة العالمية للتعريفات والتجارة «الجات» التى ستتولى مسئولية ادارة التجارة العالمية.. والتى كثر الحديث عنها مؤخرا..

ان هذه الاتفاقية تقدم مزايا وتفرض تحديات أيضا على الامة العربية الامر الذى يتطلب أن نبدأ من الان فى اعداد العدة لها وعلى مدى السنوات العشر





التى منحتها الاتفاقية كمهلة للدول النامية، ويكفى ان نعرف ان الحاصلات الزراعية ستتأثر كثيرا بهذه الاتفاقية نظرا لارتفاع تكلفة الانتاج الزراعى العربى مقارنة بأسعار الواردات من الدول ذات الكفاية الزراعية الفائقة، فضلا عن أن جملة ما تستورده دولنا العربية من السلع الغذائية يقارب العشرين مليار دولار ، وتنفق ما يقارب الخمسة مليارات دولار على استيراد الحبوب الامر الذى يحمل الاقتصاد الزراعى القومى العربى ثلث الدخل القومى نتيجة لازالة الدعم الممنوح للقطاع الزراعى.

ولقد أكدت فى كلمتى امام السادة وزراء الزراعة العرب فى مؤتمرهم الذى انعقد فى دمشق الشهر الماضى من أنه بعد توقيع دول العالم على اتفاقية الجات فى ابريل القادم ودخولها حيز التنفيذ عام ١٩٩٥ فانه سيترتب على ذلك مجموعة من الاجراءات من بينها العمل على الغاء الدعم السلعى للحاصلات الزراعية والغاء دعم المزارعين وتسهيل دخول الحاصلات الزراعية للتسويق الدولى الأمر الذى يشكل تحديا كبيرا لوطننا العربى .

يستلزم منا أن نعد له العدة من الان للتعامل مع تلك التغيرات وأضيف أن الاسواق العربية ستتعرض لغزو مكثف من السلع المنافسة مثل المفروشات والورق والادوية ، كما ستجابه صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والتى تحتل مركزا مرموقا فى الانتاج الصناعى فى العديد من الدول العربية لمشاكل فى التسويق نتيجة لازالة نظام الحصص المعمول به فى دخول هذه المنتجات الى عدد من أسواق الدول المتقدمة ، وستضطر هذه الدول بعد انقضاء مدة السنوات العشر المنصوص عليها فى الاتفاقية الى منافسة منتجات الدول المتقدمة والعالية الجودة والمنتجات من الدول الاسيوية والتى تتميز بانخفاض تكلفة انتاجها ، وفى المقابل فان دولنا العربية سوف تستفيد من تحرير تجارة معدات التشييد والالات الزراعية والمعدات الطبية.

إن ذلك كله يفرض علينا أن نعظم فوائدنا وأن نقلل قدر الامكان من التأثيرات السلبية للجات وخاصة بالنسبة لجميع الصناعات الوليدة فى الدول العربية التى ستكون أمام منافسة كبيرة لمنتجات دول متقدمة تمتلك كل أسباب التطور التكنولوجى.

الحل: منطقة تجارة حرة عربية

ان هذه المعطيات لم تكن بمنأى عن اهتمام مجلسكم الموقر الذى اعطى منذ دورته الخمسين وعلى مدى ثلاث دورات موضوع الاصلاح الاقتصادى الاولوية فى قائمة اهتماماته باعتباره يشكل احدى الركائز الاساسية الهادفة الى ايجاد تقارب اكبر بين الاقتصاديات العربية ، والعمل على فتح المجال أمام آلية السوق لتكون المحدد فى تخصيص الموارد وزيادة كفاءة الاجهزة الاقتصادية ، وتمهيد الطريق امام الدول العربية للتكيف مع المستجدات الجديدة ، ومواءمة توجهاتها الاقتصادية بما يحقق رفاهة شعوبها ، والنظر فى اتخاذ سياسات جديدة ، واعتماد اساليب تهدف الى تحقيق المصالح الاقتصادية للأمة العربية ، والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادى العربى



باعتباره الوسيلة المثلى للتعامل مع التطورات والمتغيرات الاقتصادية العالمية.
ولقد رأيت من منطلق مسئوليتى القومية والحرص على الأمن الاقتصادى العربى أن أضمن جدول أعمال هذه الدورة تصورى للتعامل مع هذه التطورات والمتغيرات وذلك على النحو التالى:
أولا: آثار الاتفاقات الأخيرة للجات ، وما توصلت اليه من انشاء منظمة التجارة العالمية « wto» على اقتصاديات الدول العربية ، والعمل الاقتصاديالعربى المشترك

ثانيا: الآثار المحتملة لما يسمى بالسوق الشرق أوسطية على الاقتصاديات العربية، وعلى العمل العربى المشترك.

ولقد قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتوزيع هاتين الدراستين على حضراتكم ، كما قمت بمخاطبة كافة الاتحادات العربية النوعية والمنظمات العربية المتخصصة لتتولى دراسة هذه الموضوعات دراسة تفصيلية كل فى مجال اختصاصها حتى نصل معا الى أسلوب موحد يتيح لأمتنا العربية بما تملكه من امكانات.. بشرية ومادية هائلة من التعامل بثقة واطمئنان مع متغيرات النظام العالمى الجديد الذى يحمل أوجها متعددة من التفاعلات التى تتراوح بين الخلاف والتعاون الا أن السمة المميزة له هى فى وجود اختلال فى التوازن لصلحة الشمال وفى غير صالح دول الجنوب التى تعانى من غياب التنسيق بين قواها الأساسية، الأمر الذى يؤكد الحاجة الماسة لاقامة تعاون مثمر بين دولنا، وفى نفس الوقت العمل على اقامة حوار عملى وواقعى بين الشمال والجنوب يتأسس على وجود مصالح مشتركة، خاصة وان الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) فور دخولها حيز التنفيذ عام ١٩٩٥ ستكون لها تأثيرات بالغة على مجمل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن دخولنا الى حلبة المنافسة الدولية لمختلف أنواع السلع والخدمات وقواعدنا الانتاجية مازالت فى طور النمو وبدون وجود حماية أو اية ميزة تفضيلية لمنتجاتنا المحلية وفى مواجهة دول تمتلك كل وسائل التقدم التكنولوجى، هو امر بالغ الخطورة وله تأثيرات مباشرة على مستقبل التنمية فى بلداننا ويضعنا امام منافسة مجحفة بين أطراف غير متكافئة، الامر الذى قد ترون حضراتكم ضرورة العمل على وضع استراتيجية اقتصادية عربية تقوم على بلورة أسس التعاون العربى مع هذه المستجدات والمتغيرات وبما يفيد الامن الاقتصادى العربى.

وقد يرى مجلسكم الموقر أنه من المناسب اقامة منطقة تجارة عربية حرة (أفتا) AFTA مستفيدين فى ذلك بالفترة الزمنية التى تتيحها اتفاقية الجات للدول النامية لتطبيق قراراتها المتعلقة بتحرير السلع والخدمات، والعمل على خلق أفضل السبل لتسويق المنتجات العربية المحلية فى ظل المنافسة العالمية.

يتضمن جدول أعمال حضراتكم موضوعا آخر أراه على جانب كبير من الأهمية وهو مواجهة البطالة الذى يتناوله مجلسكم الموقر فى اطار دراسته لمختلف جوانب الاصلاح الاقتصادى وما يتصل به من تحسين استخدام الطاقات البشرية المتاحة، والتى تهدف الى تحقيق حياة أفضل للمواطن والانسان العربى، واننى لعلى ثقة أن مجلسكم الموقر سيولى هذا الموضوع عنايته ويتوصل الى قرارات ملائمة تتيح توفير اكبر قدر ممكن من فرص العمل والعيش الكريم للمواطن العربى فى مختلف ارجاء الوطن العربى الكبير.



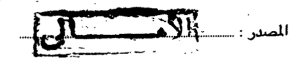
المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٤

لقد أردت بهذا العرض أن أضع أمام حضراتكم مايمكن أن نقوم به فى ظل المتغيرات الدولية التى تدور من حولنا، والتى بقدر ما تحمله فى داخلها من عوامل التقدم والتعاون، فانها أيضا تحمل الكثير من المخاطر التى ان لم نسع للتعامل معها من خلال تكاملنا الاقتصادى العربى القائم على أسس واعية وادراك عميق بمدى هذه التحولات، فان جوانب عديدة من الامن القومى العربى ستتعرض للتهديد.

وفى هذا المجال فلعل حضراتكم توافقوننى الرأى فى ضرورة الاسراع بتحقيق المصالحة القومية العربية، باعتبارها الاطار الحتمى لتحقيق آمال وطموحات أمتنا العربية.. اننى أدرك أن هناك الكثير من الصعاب والعقبات التى تواجه مسيرة أمتنا العربية نحو تحقيق هدفها المنشود فى التضامن العربى القوى القائم على المصارحة والمكاشفة، ولكن ايمانى بالله، وثقتى المطلقة فى قادة أمتنا العربية المخلصين وتقديرى لجهود حضراتكم المخلصة والهادفة الى اعادة بناء الثقة، واشاعة الطمأنينة فى نفوس أبناء أمتنا العربية، لقادرة بإذن الله على تجاوز العثرات والانطلاق نحو تحقيق الهدف الأسمى المنشود وهو أن تستعيد أمتنا العربية قدرتها فى التأثير على مجريات السياسة الدولية بما يحقق مصالحها وطموحاتها فى السلام والاستقرار والتنمية.





في مؤتمر بايطاليا :

السوق الشرق أوسطية مشروع استعماري

ميلانو ـ الاهالي : دعا حزب التجمع الى ضرورة نزع سلاح اسرائيل النووي ـ وقالت فريدة النقاش مندوبة الحزب في المؤتمر الدولي بميلانو حول الدور السياسي والاستراتيجي للبحر المتوسط ان اخلاء البحر المتوسط من اسلحة الدمار الشامل وتحويله لبحيرة سلام شرط لاغنى عنه لقيام سلام حقيقي .

ووصفت في حديثها امام المؤتمر في الاسبوع الماضي مشروع السوق الشرق اوسطية بانه مشروع استعماري يجري فرضه على المنطقة لتأمين الهيمنة الاسرائيلية الأمريكية عليها وتعطيل التطور المستقل الديمقراطي لشعوبها .

وقد تشكلت في ميلانو لجنة تحضيرية لانشاء منظمة للاحزاب والقوى التقدمية والشيوعية في حوض البحر المتوسط .

داعية لإقامة منطقة حرة عربية

الجامعة العربية تحذر من السوق الشرق أوسطية

□ القاهرة ـ خاص:

دعت جامعة الدول العربية الدول الأعضاء لإقامة منطقة تجارة حرة عربية تمكن المجموعة العربية من التعامل الايجابى مع مايسمى بالسوق الشرق أوسطية وكذلك مع نتائج جولة أوروجواى فى إطار الجات ضمانا للحفاظ على المصالح الاقتصادية العربية.

كمادعت الدراسة التى أعدتها الجامعة عن تأثير السوق الشرق أوسطية على العالم العربى والتى من المقرر أن يناقشها المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى اجتماعه القادم بالقاهرة خلال شهر سبتمبر المقبل إلى تطوير قاعدة البحث العلمى بإنشاء مراكز عربية مشتركة للمجلس واشتراك القطاع الخاص العربى فى تمويل هذه البرامج البحثية خاصة أن نتائجها النهائية ستصب فى معظم المصالح العربية على أن تشمل هذه المراكز كافة المجالات، وحذرت الجامعة العربية من ارتفاع نسبة البطالة العربية فى حالة الانضمام للسوق الشرق أوسطية نتيجة لانخفاض النشاط الصناعى والذى يرتفع مقابله قطاع الخدمات وعلى الجانب الأخر أكدت الجامعة أن معدلات البطالة ستنخفض فى حالة «الافتا» وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية نتيجة الزيادة فى توسع نشاط السوق العربية فى المجالات الصناعية والحديثة وقالت إن اتجاه العمل سيكون نحو إسرائيل فى السوق الشرق أوسطية.

وأوضحت الدراسة التى وزعتها على الدول الأعضاء لدراستها وتقديم اقتراحاتهم ان مستوى دخل الفرد سيزداد بشكل ملحوظ فى حالة الافتا بينما يظل معدل دخل الفرد كماهو فى العالم العربى فى حالة الانضمام العربى للسوق الشرق أوسطية وذلك باستثناء الدول التى ستستفيد بشكل مباشر من توسيع قطاع الخدمات.

وأكدت الجامعة العربية ان أية رؤية للتعامل العربى مع السوق الشرق أوسطية يرتكز بصورة اساسية على ضمان وحدة المنطقة العربية والحفاظ على هويتها ولايتم على حساب مصالحها الاقتصادية كما أن أى تصور عربى للتعامل معها يجب عليه أن يأخذ فى الحسبان عوامل القوة لدى الجانب العربى وكيفية علاجها وعوامل الضعف وكيفية تحييدها، وأوضحت دراسة الجامعة العربية أن العالم العربى يمتلك قاعدة سكانية تزيد على ٢٠٠ مليون نسمة وقوة عاملة تزيد على ٦٠ مليون نسمة وأن الناتج المحلى له يصل إلى ٤٤٠ مليار دولار وهو يزيد مرتين على الناتج المحلى لتركيا وإسرائيل وإيران معا، كما أن حجم صادرات العالم العربى يزيد على ١١٢ مليار دولار سنويا ويزيد هذا الرقم مرتين ونصفا عن صادرات تركيا وإسرائيل وإيران معا كما يملك العالم العربى طاقة استيرادية كبيرة تصل إلى حوالى ١١٠ مليارات دولار سنويا وتزيد هذه الطاقة



مرتين على الطاقة الاستيرادية لتركيا وإسرائيل وإيران معاً ... أما حجم الاستثمار العربى فيصل إلى ١٠٠ مليار دولار وهو مايمثل ضعف حجم الاستثمار للدول الثلاث الأخرى مجتمعة.

وعلى الجانب الآخر أوضحت دراسة الجامعة العربية عناصر القوة والضعف فى الاقتصاد الإسرائيلى، وقالت إن ايجابياته تنحصر فى ارتفاع مستوى التطور التكنولوجى والاقتصادى خاصة فى قطاع الصناعات التمويلية وانتاج السلع الرأسمالية والقطاع الزراعى، وارتفاع حجم التراكم الرأسمالى فى إسرائيل مع ارتفاع معدلات نمو الاستثمار فيها وترابطه مع الشركات متعددة الجنسيات خاصة الأمريكية وبناء تشابكات انتاجية بين القطاعات الصناعية الإسرائيلية مما يجعلها تستفيد بشكل مباشر من التطورات التكنولوجية العالمية.

وفى نفس الوقت فإن إسرائيل ترتفع بها نسبة العمالة الماهرة نتيجة الهجرة اليهودية من الدول المتقدمة خاصة من دول الاتحاد السوفييتى السابق وارتفاع مستوى البحث العلمى ومستوى الانفاق على البحوث والاستفادة من نتائجها.

أما عناصر الضعف فى الاقتصاد الإسرائيلى فتحددها دراسة الجامعة العربية بضيق السوق المحلية الإسرائيلية حيث تقل طاقتها الاستيرادية عن خمس الطاقة الاستيرادية العربية كما أن صغر حجم سكان إسرائيل وتباين التركيب الديموغرافى لها يضعف من إمكانات النمو الاقتصادى المستقبلى والذى لايمكن أن يتحقق إلا بزيادة الهجرة اليهودية، أو ضم مناطق سكانية عربية أو استيراد الأيدى العاملة... ومن عوامل الضعف ايضا الاعتماد على الدعم الخارجى المالى والتكنولوجى... و خلصت دراسة الجامعة العربية إلى أن إقامة منطقة تجارة حرة عربية سيحقق مزايا استاتيكية وديناميكية للوطن لعربى تفوق مزايا السوق الشرق أوسطية.



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٤

■ كتاب جديد حول مخاطر السوق الشرق اوسطية يكشف:

اسرائيل تهدف الى السيطرة الكاملة على المنطقة قبل انتهاء عام ٢٠٠٠

ـ من جملة الـ ١١,٥ مليار دولار لن يحصل الفلسطينيون الا على ١/٢ مليار دولار.

صدر مؤخرا عن الشركة العربية للنشر والتوزيع كتاب جديد يحمل عنوان «مخاطر السوق الشرق اوسطية» للكاتب الصحفى مصطفى بكرى. ويتناول الكتاب فى عشرة فصول تطورات فكرة السوق الشرق اوسطية والخطط الاسرائيلية لتحقيقها على ارض الواقع والكتاب يحتوى على معلومات هامة وخطيرة تنشر للمرة الاولى حول تفصيلات المخطط الهادف الى فرض الهيمنة الصهيونية على المنطقة العربية.

وفى الفصل الاول من الكتاب يتناول المؤلف فكرة السوق الشرق اوسطية منذ التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد وماتلاها من تطورات فى أطار العلاقات المصرية الاسرائيلية .. ويقدم المؤلف رؤية واحد من ابرز الخبراء الاقتصاديين الاسرائيليين «سيجوفلان» لفكرة السوق واهدافها .. حيث يرى ان الهدف الرئيسى وراء فكرة السوق هو تحويل اسرائيل الى كعبة المال والتكنولوجيا فى منطقة الشرق الاوسط وفى الفصل الثانى يتناول المؤلف الازمة التي يعيشها الاقتصاد الاسرائيلي وانعكاسات هذه الازمة على بنية المجتمع من الداخل وحاجته الى نحو ١٢٠ مليار دولار حتى عام ١٩٩٥ لتوطين ٢ مليون من المهاجرين اليهود على سبيل المثال - ناهيك عن مشكلة البطالة داخل اسرئيل والتى بلغت فى عام ١٩٩٢ نحو ٢٩٪ وسوف تزيد فى عام ١٩٩٥ الى حوالى ٣٧٪ ويشير المؤلف فى هذا الفصل الى ان اسرائيل ترى ان مرتكزات التعاون بينها وبين العرب خلال الفترة المقبلة هى مسألة جوهرية واساسية وان خطة التعاون الاقتصادى بينها وبين العرب تقوم على اساس ان العرب لديهم الاموال والايدى العاملة الرخيصة وان اسرائيل لديها الفنيون والخبراء الذين يجب ان تتوافر لهم فرص عمل جديدة للعمل فى الدول العربية خاصة وان التقارير الاسرائيلية تقول ان ٩١٪ من اليهود القادمين الى اسرائيل هم من يهود الاتحاد السوفيتي، وانه من بين مليون مهاجر يفترض وصولهم حتى عام ١٩٩٥ هناك نحو ٦٠ الفا من حملة الدكتوراه في العلوم العملية و٢٠ الفا من حملة الدكتوراه في العلوم النظرية و٢٣٠ الف مهندس و٧٠

الحلقة الأولى

الف تقنى و٤٠ الف طبيب وان كل هذه التخصصات العملية والتقنية لاتوجد لها فرص عمل داخل اسرائيل ولذا فإن من القضايا المطروحة في اطار السوق المستهدف انشاؤها هى الدفع بهذه الكفاءات الى الدول العربية حتى يقوموا بتحويل العملة الصعبة الى اسرائيل وتنفيذ مخططات السيطرة والهيمنة على المنطقة ويشير المؤلف الى ان اسرائيل تسعى عبر السوق الشرق اوسطية ايضا الى لعب دور الوسيط باحتكار نقل المنتجات العربية الى اوربا والولايات المتحدة والعكس لتستفيد بذلك من كلا الجانبين وتتحول الى سنغافورة المنطقة.

وفى الفصل الثالث من الكتاب يستعرض المؤلف خطوات اختراق اسرائيل لقرارات المقاطعة الاقتصادية العربية طيلة الفترة التى تلت اتفاقات كامب ديفيد ويشير الى ان هناك معلومات تؤكد ان البضائع الاسرائيلية دخلت خلال السنوات الماضية اسواق ١٧ دولة عربية وان قيمة البضائع المصدرة عبر شركات وسيطة الى هذه البلدان قد بلغت فى عام ١٩٩٢ حوالى ٨٠٠ مليون دولار..ويتحدث المؤلف باسهاب فى هذا الفصل عن مؤامرة الشركات التي يديرها صهاينة ويهود في الغرب على المال العربى .. فيقول ان ٧٠٪ من الاستثمارات والاموال العربية فى الخارج تديرها شركات يتولى امرها يهود وان هؤلاء اليهود كانوا وراء تدهور قيمة العائدات من الاستثمارات العربية فى الخارج خلال السنوات الماضية بهدف اقناع المستثمرين العرب الى نقل استثماراتهم الى داخل



المصدر : الحضارة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٤

المنطقة . بهدف احياء فكرة السوق الشرق اوسطية وذلك من خلال ايداع هذه الاموال في البنك الشرق اوسطي.

الذى تزعم اسرائيل انشاؤه لتمويل المشروعات الخاصة بهذه السوق.

ويقول المؤلف ان المؤامرة نجحت في خفض عائدات الاستثمار السعودية التى بلغت عام ١٩٨١ حوالى ١١٣ مليار دولار الي ١٠ مليارات دولار عام ١٩٩١ وخفضت عائدات استثمار الكويت من ١٥ مليارا عام ٨١ الى ٤ مليارات دولار عام ٩١

ويستعرض المؤلف في هذا الفصل .. جانبا اخر للمؤامرة الصهيونية فى مواجهة العلماء العرب الذين يواجهون عوائق حقيقية فى بلادهم فيقول ان الشركات الاوربية الامريكية وبواسطة اليهود قد نجحت حتى عام ١٩٩١ فى استغلال ٢٥٩٨ براءة اختراع اصحابها من العرب ، كما ان نحو ١٠٤٧ مخترعا عربيا هاجروا الى اوربا والولايات المتحدة واستقروا فى هذه الدول بعد ان فشلت كل محاولاتهم داخل بلدانهم العربية وان من بين هؤلاء نحو ٦٥٠ عالما عربيا يعملون فى ٤٠٠ مؤسسة مالية واقتصادية يراسها يهود فى اوربا والولايات المتحدة.

وفى الفصل الرابع يتحدث المؤلف عن تصورات وزير الخارجية الاسرائيلى شيمون بيريز لسبل تنفيذ فكرة السوق الشرق اوسطية ويقول ان دراسة اعدها شيمون بيريز اكدت على اهمية العامل التكنولوجى فى اقامة السوق على اعتبار ان هذا العامل اصبح هو المقياس الاساسى لتقدم الامم او تخلفها ويرى بيريز بضرورة تجاوز فكرة الحدود الفاصلة بين العرب واسرائيل ويقول اذا كانت الحرب هى لغة التعامل فى منطقة الشرق الاوسط طيلة الحقب الماضية فإن الحقب القادمة لامكان فيها للمتحاربين وانما ستتعايش هذه الحقب مع من يتعاشون مع بعضهم البعض.

ويكشف المؤلف بالارقام فى هذا الفصل كذب الادعاءات التى تتحدث عن امكانية حدوث تعاون فلسطينى - اسرائيلى على قدم الوفاق فى ظل تنفيذ المرحلة الاولى من السوق الشرق اوسطية ويقول ان الدراسات الاسرائيلية اكدت ان غزة - اريحا فى حاجة الى مبلغ ١١,٥ مليار دولار خلال الفترة المقبلة لانجاز البنية الاقتصادية وان اسرائيل سوف تحصل وحدها من هذا المبلغ على ١١ مليار دولار وستقدم فقط ٢/١ مليار دولار الى الفلسطينيين لاستخدامه فى تصريف الشئون الادارية ووفق المخطط الاسرائيلى فإن الحكومة الاسرائيلية سوف تضع ٥,٥ مليار دولار فى صندوق اسرائيلى لتدعيم مشروعات التعاون الاقتصادى التى سيبرمها رجال الاعمال الاسرائيليون مع العرب وذلك حتى تضمن ان يصب عائد هذه المشروعات مستقبلا فى الخزانة الاسرائيلية.

وترى الدراسات الاسرائيلية ان رجال الاعمال الاسرائيليين سوف يقع عليهم العبء الاكبر فى اقناع رجال الاعمال والحكومات العربية بسحب اموالهم من الخارج والتى بلغت حوالى ٦٧٠ مليار دولار وايداعها لدى المصارف الاسرائيلية وتتوقع الدراسات الاسرائيلية استجابة معقولة فى هذا الصدد خاصة وان هناك الكثير من رجال الاعمال العرب لديهم مصالحهم المشتركة مع شركات اسرائيلية فى مجال الاستثمار .. وتتوقع الدراسة ان حجم الاموال العربية التى سيتم توظيفها داخل المنطقة لن يقل عن ٢٠٠ مليار بواسطة اسرائيل وانه فى حال نجاحها فى توظيف ١٠٠ مليار دولار من هذه الاموال العربية فى الاستثمار سواء فى اسرائيل او بمشاركة اسرائيليين فإن اسرائيل ستكسب فى عام ١٩٩٨ نحو ٢٠٠ مليار دولار من وراء هذا المبلغ نظرا لاتساع حجم التجارة فى ظل السوق التى تتعامل مع ٢٠٠ مليون نسمة من العرب على الاقل.

وفى هذا الفصل يتحدث المؤلف عن خطوات تنفيذ السوق ويقسمها حسب الدراسات الاسرائيلية الى ثمانى مراحل..

- المرحلة الاولى تعاون اقتصادى بين اسرائيل والفلسطينيين
- المرحلة الثانية وفيها يتم انشاء منطقة تجارة حرة بين اسرائيل وغزة والاردن.
- والمرحلة الثالثة وفيها تسعى اسرائيل الى ضم مصر للمحور الاردنى الاسرائيلى الفلسطينى بحيث يتم خلال هذه المرحلة اقامة منطقة تجارة حرة مع مصر.
- المرحلة الرابعة يتم خلالها تحويل المحور الرباعى الى محور سداسى بضم تونس والمغرب الى المحور بهدف استغلال الامكانات السياحية فى البلدين
- المرحلة الخامسة وهى مرحلة التعاون مع الدول الخليجية التى ستكون لها اسهاماتها من المرحلة الاولى عبر الاموال والاستثمارات المشتركة.
- المرحلة السادسة وهى تشمل مشاركة نظم غير عربية مثل تركيا وايران فى حال تغير نظام الحكم فيها
- المرحلة السابعة وتشمل التعاون مع الدول الافريقية
- المرحلة الثامنة وتشمل التعاون مع الدول الاسيوية

العدد القادم

الحلقة الاخيرة

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٤

حملة التبشير بـ"الشرق أوسطية" في ذروتها

جميل مطر *

■ تصاعدت وتكثفت حملة التبشير بـ «الشرق أوسطية». بدأت خجولة ومترددة في أعقاب حرب الخليج. واكتسبت زخما مع كل زيادة في الضغوط الاميركية ومع كل اتساع جديد في الفجوة العسكرية التي تفصل وتقرب في آن واحد بين الدول العربية وإسرائيل، ومع كل دورة من دورات إنعقاد اللجان المتعددة الجنسية، ومع كل طرح يطرحه شمعون بيريز وغيره من الرسميين الإسرائيليين في سعيهم المتواصل للترويج لفكرة الشرق أوسطية، ومع توصل الفلسطينيين والإسرائيليين إلى إعلان مبادئ تحت مسمى إتفاق غزة - أريحا. ثم هي الآن في ذروتها مركزة على إعادة تشكيل العقل العربي عبر تنويعات الكتابات الصحافية والندوات والتصريحات والممارسات السياسية والدراسات العلمية وغير العلمية.

ويكشف استعراض هذه التنويعات عن أن المبشرين الجدد بـ «الشرق أوسطية» لا يجمعهم خط واحد، أو نية واحدة، وإن اجتمعوا على نتيجة واحدة، وهي أن «الشرق أوسطية» علامة من علامات مستقبل المنطقة، بل هي كل المستقبل، وإن اجتمعوا أيضا على الاستعداد لهذا المستقبل بتمهيد الرأي العام لاستقبال هذا المستقبل. وقد تطرف البعض فذهب إلى حد استدعاء هذا المستقبل قبل أوانه. وإذا بنا نرى ممارسات شرق أوسطية قبل ان نتعرف أولا على ملامح هذه «الشرق أوسطية»، أو حدودها، أو شروطها، أو أعبائها.

هناك تيار في هذه الحملة، لعله التيار الأكثر تطرفا وجراة، ينطلق من مسلمات واقتناعات واضحة. فـ «الشرق اوسطية» قدر مكتوب وحتمية تاريخية لأن لا بديل لها. بل لم يكن لها بديل على مدى العصور. ففي كل العصور جرت محاولات لإنشاء تنظيم سياسي إقليمي، لم تحقق أي محاولة منها النجاح والاستمرار إلا هذا التنظيم الذي قام على أسس ومفاهيم شرق أوسطية، سواء كان هذا التنظيم إمبراطوريا، أو كان تنظيماً امنياً أو تنظيما اقتصاديا، بينما اصاب الفشل جميع محاولات انشاء تنظيم بديل. وآخر هذه المحاولات محاولة انشاء تنظيم او نظام اقليمي عربي.

فحسب منطق هذا التيار. كان النظام الإقليمي العربي محاولة شاذة لإنشاء نظام إقليمي لا أساس له في تاريخ المنطقة. كان فاصلا فصم وحدة التاريخ الشرق أوسطي، وفجوة عطلت المسار الطبيعي لثقافة ونمو ونهضة شعوب المنطقة، وسببا في صراعات دموية بين العرب وغير العرب، ودرسا يجب الاتعاظ بعواقبه لتفادي تكراره. ويقدم أصحاب هذا التيار منطقا متكامل المقومات. إذ لكي يقتنع الرأي العام بأن مرحلة النظام الإقليمي العربي مرحلة هدر ومرحلة شاذة يجب أن تستند حملة التبشير بالشرق أوسطية إلى حجج قوية تهدم أسس ومبادئ النظام العربي. لذلك سمعنا أو قرأنا لبعض الرسميين والمثقفين «العرب» قولهم إن العرب وهم كبير، وأن العروبة وهم أكبر. وسمعنا وقرأنا لمن يقول إن الوهم الكبير أو الأكبر سببه لغتنا العربية. هذه اللغة هي سبب تخلفنا. صحيح أنها جمعتنا ثقافيا لكنها عزلتنا عن العالم الخارجي وعطلت اندماجنا في ركب الحضارة وتسببت في هزيمتنا وزرعت الخصومات بيننا.

ان الاندماج في نظام شرق أوسطي - حسب منطق هذا التيار - يعني العودة الى الوضع الطبيعي. لذلك يجب التخلي عن كل الاوهام التي تضخمت وتفاقمت خلال القرن الحالي. ففي الأمن الاقليمي، كما في التكامل الاقتصادي، كما في العلاقات السياسية، يجب التخلي عن كل الممارسات والافكار المشوهة التي لم تكن تعبر تعبيرا صادقا عن حقائق ورغبات الاغلبية العظمى من شعوب المنطقة. هذه الاغلبية العظمى لم تنتم يوما لما كنا نسميه عروبة او عرب، وكانت ضحية لكلمات فضفاضة من لغة عقيمة ومتخلفة. وفي مثل هذا التوجه الشرق أوسطي لا تختلف إيران عن إسرائيل، ولا تختلف إسرائيل عن دولة عربية، ولا تختلف اي دولة ناطقة بالعربية عن تركيا أو باكستان أو الهند. الكل يجمعهم توجه واحد وإقليم واحد ومصلحة مشتركة.

وهناك تيار آخر في الحملة يعتبر ان الشرق أوسطية تطور طبيعي ومنطقي بعد خطوة مدريد، وأكثر منطقية بعد اتفاق غزة واريحا. وربما كان هذا التيار الأكثر صراحة و«واقعية» بين التيارات الثلاثة. إذ لا يخفي أصحاب هذا التيار حقيقة ما يسمونه «الشرق اوسطية». الشرق اوسطية بكل بساطة وكل الوضوح هي التطبيع مع إسرائيل. وتنسحب هذه البساطة وهذا الوضوح على مجمل التفكير المعلن او غير العلني لأصحاب هذا التيار. فالانتماء الى «الشرق اوسطية» او العضوية فيها مقصوران فقط على الدول العربية وغير العربية المقتنعة بهذا الفهم لـ «الشرق أوسطية». لذلك تتصدر الآن تركيا وعدد من الدول العربية الداعية للتطبيع الفوري ما يمكن ان نطلق عليه قائمة مؤسسي النظام الاقليمي الجديد في الشرق الأوسط، بينما يبدو مؤكدا ان إيران تقع خارج القائمة لانها لم تستعد بعد لتبني مفهوم الشرق الأوسط حسب هذا المعنى المحدد.

ولهذا التيار كسابقه منطق متكامل. لقد تحقق السلام في الشرق الأوسط، أي السلام بين اسرائيل والدول العربية. والسلام هنا يعني ما هو أكثر من انهاء حال الحرب، وما هو أكثر من علاقات سياسية واقتصادية عادية بين دول كانت متصارعة ثم تصالحت. السلام يعني الانتقال من شيء وحال إلى ضد هذا الشيء وعكس هذه الحال. فإذا كنا اخترنا خطا طريق

العداء مع اسرائيل او قررنا تحت ظروف معينة فرض الحصار عليها وعزلها، يتعين الآن بعد اكتشاف الخطا وتصحيحه أو بعد انتهاء الظروف المعينة ان نقتلع كل الحواجز ونزيل كل الحدود ونسقط جميع المحرمات ونفتح صدورنا لاحتضان هذا القادم الجديد، أو نلقي بانفسنا في احضانه. ووجد التيار انصارا من دول ومثقفين ورجال اعمال. لكن لانهم شديدو الواقعية اكتشفوا ان بعضا منهم هرول منفردا ليحصل على الجائزة قبل غيره، او ليسجل نقطة ضد غيره، او شماتة في غيره. فجاة تحول الاندفاع نحو «الشرق اوسطية» ليصبح بؤرة جديدة من بؤر النزاعات بين الدول العربية، وليصبح موضوعا لحملات اعلامية ولاتهامات متبادلة. وفجاة اصبحت اسرائيل المنفذ الوحيد المناسب للتصدير الى اوروبا، تتنافس عليه دول المنطقة. واصبحت اسرائيل القناة الوحيدة لتصدير التكنولوجيا الى الدول العربية وتلقين علمائها ومهندسيها وفلاحيها.

ويقع في صلب منطق هذا التيار ذريعة ان العرب - كدول وكقطاعات انتاجية - فشلوا في تحقيق اي نوع من الاندماج او التكامل الإقتصادي الذي هو شرط من شروط التقدم في عالمنا المعاصر. والمخرج الوحيد من مازق هذا الفشل هو التكامل الإقليمي الواسع. لا احد من انصار هذا التيار اشار إلى أن إيران كانت دائما موجودة، كذلك تركيا، ولم يفرض العرب عليهما حصارا أو قرروا عزلهما. ومع ذلك لم يقم تكامل اقتصادي مع اي منهما. ولم يطرح أحد فكرة التدريب على التكامل من خلالهما. ولم يدع أحد إلى «شرق اوسطية» تنطلق أولا من خطوات في التعاون مع أي منهما قبل القفز مباشرة نحو إسرائيل.

وهناك تيار ثالث في حملة التبشير بـ «الشرق اوسطية». وهو ايضا تيار يرفع شعار الواقعية، ولعله يضم أذكى العناصر، بدليل صعوبة التمييز بين الصادقين وغير الصادقين من أنصاره. ومن الصادقين كثرة لها احترامها لكنها خافتة الصوت او مسلوبة الدور، أو مستعارة حججها لخدمة أهداف غير الصادقين. يقول هؤلاء الأنصار إن العرب وقد انتهوا - أو قاربوا على الانتهاء - من مرحلة التحدي العسكري والأمني مع إسرائيل يجب ان يستعدوا لمرحلة التحدي الحضاري، وهي مرحلة قد تكون اصعب من المرحلة المنتهية. و«الشرق اوسطية» في نظر هؤلاء تحد من نوع جديد، وأمل جديد. اما التحدي فهو تاكيد الثقة بالنفس، لأن الفرصة تتيح لنا ان نتنافس ونتعاون - للمرة الاولى في المنطقة - مع دولة في الاقليم نفسه على هذا القدر الرفيع من التقدم الصناعي والاجتماعي والسياسي. دولة قدرها حقا رفيع ولكن ليس إلى الدرجة التي تسمح لها بفرض هيمنتها على اقتصادات المنطقة وثقافتها وتطورها الاجتماعي. ستكون - نحن العرب - شركاء في هذه المنظومة الجديدة، والاجدى ان تكون لنا تصوراتنا. ويضيفون انه لا خوف من قيام مبكر لسوق شرق اوسطية لسببين على الاقل، أولهما: اننا قادرون على ان ندرك ثم نحدد بكل دقة ما نريد من وراء انضمامنا الى مثل هذه السوق، واذا فعلنا - اي إذا ادركنا وحددنا بالدقة ما نريد - قد لا نجد ضرورة لقيامها ونكتفي عندئذ باختيارات ثنائية او اتفاقات متعددة الاطراف محدودة المجالات. ثاني الاسباب هو ان السوق الشرق اوسطية المشتركة ليست في مصلحة اسرائيل إلا إذا هي فرضت تصورها لهذا السوق. فالسوق إذا اخذت بالتصور الاوروبي تعني انسياب البشر وتنازلات في مفهوم السيادة وهو ما يتعارض مع اسس وتصورات الكيان الصهيوني.

وجدنا بعض انصار هذا التيار حيارى أمام طرحين يطرحونهما باستمرار. السوق الشرق اوسطية ليست حتمية ولكن «الشرق اوسطية» حتمية. وكثير ما يتنقل هذا البعض بين الطرحين من دون تمييز ومن دون ان يقدم تعريفا مناسبا لكل طرح على حدة. لكن وراء ما يطرحه بعض آخر من انصار هذا التيار يوجد ما يشبه الأمل في ان التغيير الذي انتظره طويلا لكي يحدث داخل مجتمعاته، ولم يحدث. قد يحدث لو قامت منظومة اقليمية جديدة مختلفة. لذلك يكثر بين هؤلاء دعاة الليبرالية السياسية والاقتصادية، ودعاة «التغريب» الثقافي الفوري والشامل، وعدد من المنظرين لمفهوم «الكونية» الحضارية والثقافية. ويوجد كذلك كثير من الناقمين على بطء التطور السياسي ومشكلات النمو الاقتصادي وفساد الاحوال في مجتمعاتهم. امل كل هؤلاء وغيرهم ان هوية جديدة كـ «الشرق اوسطية» - ايا كان موقعها فوق هويات شعوب المنطقة او بينها - قد تحمل معها بشائر ديموقراطية أوسع، وحريات أوفر، ونمو اجتماعي واقتصادي متناسق، ونهضة ثقافية.

كلما تاملت في هذه التيارات وتفريعاتها، وتتبعت السياق بين فصائلها الحريصة على مصالح عامة وفصائلها من المسايرين واصحاب النفع الذاتي والمصلحة الضيقة وقصر النظر، وكلما ازددت تاملا في تفاصيل ما يناقش ولهجة النقاش الدائر حول «الشرق أوسطية»، وفي حصيلة التضارب بين المهرولين بالكلمة او بالفعل وحصيلة الاختلاف في المواقف السياسية العربية، وكلما تفاقمت - في العلن - انانية بعض الدول او الافراد وتعددت مظاهر الاهمال والفوضى في الاستعداد الجماعي او القطري لمواجهة تحديات مستقبل وشيك سجلها تاريخ الشهور التي سبقت اعلان قيام دولة اسرائيل في ايار (مايو) ١٩٤٨... اتذكر كيف ضاع بين الاصوات العالية صوت العقل، ومعه ضاعت حقوق، ونكبت امة.

• كاتب وخبير سياسي مصري.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٤



التحول إلى اقتصاد السوق .. والوهم المشترك

إن المتتبع لتطور الفكر التنموى والسياسات التنموية منذ أواخر السبعينيات سوف يلحظ حدوث تراجع عن مقولة ظلت تتمتع بقبول واسع طوال ما يزيد عن ثلاثة عقود سابقة وتتلخص هذه المقولة فى أن التنمية لن تتحقق فى الدول النامية بشكل تلقائى من خلال آليات السوق، وأن على الدولة أن تتدخل فى ادارة الاقتصاد، سواء بالتأثير في عمل الأسواق أو بالحلول محل آليات السوق فى بعض الأحيان، وأنه لكي يكون هذا التدخل منظما ورشيدا، فإنه يجب أن يمارس من خلال نوع أو آخر من التخطيط.

وهذه المقولة لم تأت من فراغ، بل انها كانت تستند إلى رصيد فكري وخبرات تاريخية وبحث جدى فى طبيعة الاقتصادات النامية ومتطلبات تنميتها. لقد كان وراءها ماعرف بالثورة الكينزية فى الفكر الاقتصادى، وما قدمته من حجج قوية لتدخل الدولة لضبط عمل الاقتصاد الرأسمالى واخراجه من الأزمات. كما كان وراءها التحولات التى شهدتها المجتمعات الرأسمالية فى إطار فكرة دولة الرفاهة. واستندت هذه المقولة أيضا إلى خبرات التخطيط فى الدول الاشتراكية ودور الدولة فى النهوض باقتصاداتها وتحول الاتحاد السوفيتى في ظل التخطيط الاشتراكي إلى القوة العظمى الثانية فى العالم. وأخيرا كانت طبيعة المهمة الملقاة على عاتق الدولة النامية سندا إضافيا للدعوة إلى تدخل الدولة، من حيث أن التنمية تتطلب إحداث تغيرات جذرية فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ليس من الممكن انجازها بقوى السوق المؤهلة فقط للتعامل مع التغيرات المحدودة(أو الحدية بلغة الاقتصاديين) فى إطار نظام اقتصادى معين.



د. ابراهيم العيسوى

والتراجع عن التخطيط وتدخل الدولة لم ينشـأ من فـراغ هو الآخر. فـقـد كـان وراءه عـدة عـوامل، منها ظهور مـا يعرف بالثورة المحافظة او الليبرالية الجديدة في الدول الرأسمالية المتقدمة التي اعتبرت أن المشكلات التي واجـهـت اقتصاداتها إنما ترجع إلى إفـراط الدولة في التـدخل وتوسعها الشديد في إجراءات دولة الرفاهة وعدم كفاءة القطاع العام. ومنها تدهور الأوضاع في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا ثم انهيار النظام الاشتراكي، الذي ادى إلى تنفير الكثيرين من فكرة الاقتصاد المخطط وإدارة الدولة للاقتصاد. ومنها مـا نزل بالكثير من الدول النامية من كوارث في مساراتها التنموية، سعت للخروج منها بالتماس العون من الدول الرأسمالية الكبرى والمؤسسات المالية الدولية التي تشترط التحول إلى اقتصاد السوق كثمن لتقديم العون. ومنها أيضا قـوة جـذب نموذج التنمية الآسيوي الذي فسر البعض نجاحه باعتماده على قوى السوق والانفتاح على النظام الاقتصادي العالمي.

تضافـرت هذه العـوامل إذن للنيل من مصداقية التخطيط ولزرع الشك في جدوى الدور الاقتصادي والاجتماعي للحكومات، وبالتالي لدفع معظم الدول النامية إلى التحول إلى اقـتـصـاد السـوق، وتبني أفكار متطرفة فيما يتعلق بالحرية الاقتصادية. ولاعجب في أن تجد الأفكار الليبرالية المتطرفة ما نلحظه من رواج؛ وإن كانت هناك مؤشرات أيضا في الاتجاه المضاد مثل نجاح أحزاب شيوعية واشتراكية في العودة إلى الحكم في بعض الدول التي تكونت في أعقاب انفراط عقد الكتلة الاشتراكية أو في بعض دول غرب أوروبا. بل ان نجاح كلينتون في انتخابات الرئاسة الأمريكية بعد ضربة للاتجاه الليبرالي الجديد.

لكن انتشار الأفكار المتطرفة الليبرالية الجديدة قد تفسره بصـورة أوضح الملاحظات التالية:

(أ) إن مـنـاخ الأزمـات الذي تعيشه الدول النامية والدول الاشتراكية يغري بالتحول من الفكرة إلى نقيضها، ويدفع بالكثيرين إلى تـبـنـي أفكار اقـتـصـادية متطرفة يأسا من الدروب المطروقة وأملا في أن يأتي الطريق الجديد مع خطورته بالهدف المنشـود أو المفـقـود . وهذا نوع من التطرف الـفـكـري لا يختلف جوهريا عن التـطرف الديني الذي تشهده الكثير من دولنا الآن، لأنهما ينهلان في الواقع من نفس الإناء: إناء اليـأس والإحباط.

(ب) في مناخ الأزمات يسهل أيضا ترويج الأفكار المغلوطة والبـاس الحق ثوب البـاطل أو العكس. ففي هذا المناخ راجت تفسيرات خاطئة عن أسباب إنهيار النظم الاشتراكية وأسباب نجاح النمور الآسيوية، كما روجت أوهام كثيرة لضرب فكرة التخطيط والتهويل في مزايا اقتصاد السوق.

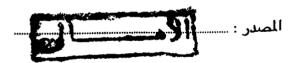
(ج) إن رواج الليبرالية الجديدة ليس مجرد محصلة صراع فكري حول مزايا السوق والتخطيط. فهذا الرواج مرتبط بتناقضات داخلية عميقة خلال فترة التخطيط والتدخل من جانب الدولة وتوسع القطاع العـام، وأسفرت عن ظهور طبقة جديدة ذات ميول رأسمالية سعت إلى وراثة النظام القديم وتحويله إلى نظام رأسمالي. كما أن هذا الرواج مسنود بجائزة مادية لمن يختار التحول إلى اقتصاد السوق، تتمثل في إعادة جدولة الديون المتراكمة وعودة المعونات والقروض وربما أيضا الاستثمارات الأجنبية الى التدفق على الدول النامية. وأخيرا، فإن رواج الليبرالية الجديدة لا يمكن فـهـمـه بمعـزل عن جـهـود الرأسمالية العالمية في توسيع منطقة نفوذ النظام الرأسمالي في العالم، ومحاربة أي نظام بديل له، خاصة النظام الاشتراكي.

اتعرض في هذا المقال لوهم مشترك يقع فيه بعض المخططين وكذلك بعض الليبراليين الجدد بشأن العلاقة بين التخطيط واقتصاد السوق.

الوهم المشترك

يتمثل ما أسميته بالوهم المشترك في النظر إلى التخطيط والسوق على أنهما ضدان لا يجتمعان، وأنهما آليتان بديلتان لإدارة الموارد يتعين على المجتمع اختيار الواحد منهما أو الآخر. والواقع أن هذا الوهم مـرتبط





المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....٢ مايو ١٩٩٤

بالنظر إلى التخطيط كسمة ملازمة للاقتصاد الاشتراكي وإلى السوق كسمة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي . ولما كان هذان النوعان من الاقتصاد ضدين، فقد تصور البعض أن التخطيط والسوق لا بد وأن يكونا ضدين أيضا لايمكن الجمع بينهما وصحيح أنه لا يمكن تصور نظام رأسمالي بدون أسواق، كما أنه لا يمكن تصور وجود نظام اشتراكى بدون تخطيط ولكن اذا تركنا النظم النظرية النقية أو المثالية جانبا، سوف نلحظ أنه فى الواقع العملى لا يخلو نظام رأسمالى من درجة من درجات التخطيط وتدخل الدولة.

والحق أن التخطيط لا يعنى دائما الحلول محل الأسواق والتدخل بالأوامر من أجل تحقيق الأهداف المرغوب فيها . فالتخطيط فى جوهره محاولة للتحكم فى المسار الاقتصادى والاجتماعى للدولة، وهذا التحكم قد يتأتى عن طريق الحلول محل الأسواق أحيانا، كما قد يتم من خلال الابقاء على بعض الأسواق والتأثير فى عملها بالوسائل النقدية والمالية وسلطة التشريع فى أحيان أخرى.

ومن جهة أخرى، ينبغى إدراك أن كلا من التخطيط والسوق معرض للخطأ أو الفشل فى بعض الحالات، ولذلك لا يمكن الاعتماد على أى منهما بشكل كامل كآلية وحيدة لإدارة الموارد فى جميع مجالات العمل الاقتصادى، بل يجب اعتبار أن كلا منهما يمثل آلية ذات قابلية محدودة للتطبيق، وليست آلية ذات قابلية عامة للإستخدام فى كل الظروف والأحوال وهذا يفتح الباب أمام تحقيق تعايش مثمر بين السوق والخطة، على أساس الصلاحية النسبية لكل منهما فى المجالات المختلفة .

اسرائيل و"اقتصاد السلام"

روجر اوين *

■ عندما يحين الوقت لكتابة تاريخ الاتفاقات الاسرائيلية - الفلسطينية سيولي المحللون بعيدو النظر اهتماما كبيرا الى بعض التحركات في المجتمع الاسرائيلي التي تشكل خلفية ضرورية لفهم التحول الاخير في الذهنية الاسرائيلية. كان احد هذه التحولات بروز مجموعة نخبة داخل حزب العمل اصبحت مستعدة للاعتراف بالسيطرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية على الضفة الغربية وغزة، شرط ان يتم ربطهما في الوقت نفسه على نحو وثيق بالاقتصاد الاسرائيلي.

كان اسحق رابين وشمعون بيريز من ابرز دعاة هذا الموقف الجديد، إذ يتحدر كلاهما من جناح الاداريين والتكنوقراط في حزب العمل وتربطهما صلات اضعف مع الجناح الاشتراكي - التعاوني الاخر في الحزب. بدا هذا واضحا للمرة الاولى في محاولات متعثرة منهما لتحرير السياسة الاقتصادية الاسرائيلية خلال السبعينات، بدءا بنظام فتح القطاع الصناعي العسكري للمبادرة الخاصة. في وقت لاحق، في اواخر الثمانينات ومطلع التسعينات، باشرا خطوات حذرة في اتجاه تفكيك اجزاء من القطاع الاقتصادي الذي يخضع لسيطرة النقابات العمالية بسبب تكاليفه العالية وافتقاره الى الكفاءة، اضافة الى انه لم يعد يحظى بتاييد واسع من جانب قسم واسع من الطبقة العاملة اليهودية التي كان يفترض اصلا ان يتولى هذا القطاع حمايتها.

كان تاييدهما لعملية السلام ايضا حذرا ومتذمرا بعض الشيء. على رغم ذلك فقد ادركا ان اسرائيل تحتاج، في عالم ما بعد الحرب الباردة الذي يتميز بتنافس اقتصادي متعاظم، ليس فقط الى ترشيد اقتصادها وتحجيم مؤسسات الضمان الاجتماعي، بل ايضا الى ان تتوصل الى اتفاق مع الفلسطينيين كي تتخلص من العقبة الكبرى الوحيدة التي تقف في وجه اقامة علاقات افضل مع اوروبا ودول حوض المحيط الهادي، خصوصا اليابانيين. فبالنسبة اليهما جنت اسرائيل بالفعل ما كانت تطمح اليه من ثمار السلام في شكل استثمارات خارجية متزايدة في اسرائيل ومساعدات متزايدة من الولايات المتحدة في شكل منح وليس قروضا، اضافة الى انخفاض ملحوظ في الانفاق العسكري كجزء من صافي الدخل القومي.

وفي مرتبة ادنى من بيريز ورابين ياتي جيل اكثر شبابا، من التكنوقراط الذين يتبنون بحماسة اشد السياسات الحالية الخاصة باجراء تعديلات بنيوية في الداخل وتحقيق السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية. احد الامثلة على هؤلاء البروفسور ايتان شيشينسكي، الاقتصادي في الجامعة العبرية واحد مؤسسي حركة «السلام الآن» ورئيس مجلس ادارة «صناعات كور» اكبر المجمعات الصناعية في البلاد، الذي كان حتى التغييرات الاخيرة احد المكونات المركزية للاقتصاد الذي تسيطر عليه النقابات. على صعيد الاقتصاد الوطني يدعو شيشينسكي، مثل اعضاء آخرين في مؤسسة حزب العمل، الى اصلاح حكومي لصندوق الرعاية الطبية والتقاعد الذي يسيطر عليه اتحاد النقابات العمالية (الهستدروت). وهو ايضا من الدعاة المتحمسين للخصخصة، التي لا ينظر اليها فقط في حدود تغيير في الملكية بل بدرجة اساسية في اطار الفرصة التي توفرها لتحويل نظام التحكم باكمله الذي تولى السياسيون بموجبه حتى الآن تحديد الاسعار والابقاء على الاحتكارات وتقييد التنافس الحر.

ومن الجدير بالملاحظة ان شيشينسكي بادر الى تهيئة «كور» للاستفادة الاقتصادية المباشرة من عملية السلام التي كان هو نفسه من مؤيديها القدامى. وهذا موقف عقلاني تماما لان «كور» توفر الكثير من السلع التي سيكون الطلب عليها كبيرا عندما تشرع عملية التنمية الاقتصادية الفلسطينية. على سبيل المثال، تعد الشركة منتجا كبيرا للاسمنت اضافة الى انها تحتكر الانتاج الاسرائيلي لانابيب الري المعدنية. واحدى الطرق التي اتبعت لضمان افضل استغلال من جانب «كور» لموقعها المتميز هذا اقامة صندوق استثمار بقيمة ٦٠ مليون دولار للضفة الغربية وغزة تشارك فيه «كور» واطراف مغربية واوروبية وفلسطينية.

يؤمن شيشينسكي وامثاله باهمية السلام - وفق الشروط الاسرائيلية - بحد ذاته. لكنهم يرون ايضا فائدته الاقتصادية بالنسبة لاسرائيل، وذلك في اتجاهين مهمين. اولا، انه قلص الى حد كبير مقاطعة اسرائيل من جانب الشركات الاجنبية وفتح آفاق توسيع التبادل التجاري والاستثمار مع بلدان مثل اليابان، التي ابدت حتى وقت قريب حذرا شديدا في التعامل التجاري مع اسرائيل. من هذه الزاوية يخفف السلام ايضا من الانطباع لدى الاجانب بان اسرائيل مكان خطر لا يصلح لزيارته كسائح او لبناء مصنع. وهم يأملون ان تنظر الشركات الاجنبية، التي تفتش عن منافذ لاسواق عمل رخيصة في اوروبا الشرقية، الى اسرائيل باعتبارها بديلا افضل واكثر امنا.

ثانيا، ينظر الى السلام مع الفلسطينيين بوصفه فرصة لبعض الشركات، مثل «كور»، لتوسيع نطاق اعمالها في الضفة الغربية وغزة حالما يبدأ الانتعاش الاقتصادي. لكن التوقعات الاسرائيلية هذه يحد منها كثيرا حقيقة ان الاقتصاد الفلسطيني يشكل في الوقت الحاضر نسبة ٥ في المئة فقط من حجم الاقتصاد الاسرائيلي، وان الارجح ان الفرص الاقتصادية الرئيسية لاسرائيل في المستقبل ستاتي بالترابط مع اوروبا او الشرق الاقصى.

ان رجالا مثل شيشينسكي يمثلون اتجاها قويا ومتناميا في اسرائيل يساعد على تدعيم اي ترتيبات اقتصادية وسياسية يتم التوصل اليها في النهاية مع منظمة التحرير. ويمكن ايضا الاعتماد عليهم كمعارضين اقوياء في وجه اي مجموعة اسرائيلية تحاول ان تنسف الاتفاقات بالاستناد الى مصالح دينية او طائفية ضيقة. لكن لهم ايضا جدول اعمالهم الاقتصادي الذي يطمحون الى تحقيقه. ان وصفهم كجزء من «صناعة السلام» الاسرائيلية يلخص في صورة جيدة موقفهم الاساسي.

---

* الرئيس السابق لمركز دراسات الشرق الاوسط في كلية سانت انطوني، جامعة اكسفورد البريطانية.



في الحلقة الماضية من كتاب «مخاطر السوق الشرق اوسطية» للكاتب الصحفي مصطفى بكرى استعرضنا التصورات الاسرائيلية لمشروع السوق والخلفية التاريخية لعملية التطبيع العربي الاسرائيلي التي جرت من خلف ستار منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في عام ١٩٧٨.. وفي الحلقة الاخيرة نستعرض بقية فصول الكتاب.

في عام ١٩٨٧ وبمشاركة امريكية - اوربية - اسرائيلية تم تشكيل لجنة سرية اطلق عليها اسم لجنة «بني» وهي مشكلة من مسئولين حاليين وسابقين يمثلون حكومات هذه الدول وتتخذ من ولاية «فرجينيا» الامريكية مقرا دائما لها.. وقد أوكل لهذه اللجنة منذ انشائها هدف واحد ووحيد وهو التخطيط لاقامة السوق الشرق اوسطية وهدفها استغلال الطاقات والامكانات العربية لصالح بناء اسرائيل العظمى في المنطقة.

كتاب جديد حول «مخاطر السوق الشرق اوسطية» يكشف:

الحلقة الاخيرة

السوق تهدف الى بناء اسرائيل العظمى وفرض الهيمنة الكاملة على الامة

التنسيق الاقتصادى العربى من شأنه الحاق الهزيمة بالاقتصاد الاسرائيلى.

ويقول المؤلف ان من مهام هذه اللجنة ايضا فرض المزيد من الشروط القسرية على استثمارات الاموال العربية في الخارج واستثمار جزء كبير منها لصالح اسرائيل..

وقد وضعت هذه اللجنة رؤية استراتيجية من اثنى عشر بندا بهدف فرض هيمنة الاقتصاد الاسرائيلى بشكل كامل على الاقتصادى العربى والحاقه بالتبعية الكاملة والشاملة.

وينتقل بنا المؤلف الى فصل جديد من الكتاب حيث يستعرض الاستراتيجية الاسرائيلية للسوق الشرق اوسطية بعد عام ٢٠٠٠ وهى الدراسة التى اعدها الخبير الاقتصادى الاسرائيلى «اليعازر بن شوفارد» بتكليف خاص من الحكومة الاسرائيلية وابرز النقاط التى ركزت عليها هذه الاستراتيجية حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج

● احداث التغييرات الهيكلية فى الاقتصاد الاسرائيلى ليكون قادرا على استيعاب رأس المال العربى.

● انشاء احزمة امنية اقتصادية عبر مجمعات صناعية مشتركة على الحدود بين اسرائيل والدول العربية.

● انشاء شبكة اتصالات ومواصلات من اسرائيل الى كل الدول العربية.

● الربط بين الجامعات الاسرائيلية والعربية فى ميادين العلم والتكنولوجيا.

وتتوالى فصول الكتاب لتكشف عن معلومات مهمة وخطيرة فى اطار الاستراتيجية الاسرائيلية.. وضمن هذه المعلومات ما تناوله الكتاب عن مستقبل قناة السويس فى ظل السوق الشرق اوسطية حيث يكشف المؤلف النقاب عن تفاصيل مشروع حفر قناة جديدة تربط البحر الاحمر بالميت ثم بالبحر المتوسط لتكون بديلا عن قناة السويس.

ويشير المؤلف فى كتابه الى ان الجانبين الاردنى والاسرائيلى وافقا من حيث المبدأ على تنفيذ هذا المشروع الامر الذى ادى الى قيام الطرفين بزيارة الولايات المتحدة والاتفاق مع المسئولين الامريكيين وتقديم دراسة الجدوى حول المشروعين. وقد ابدت الولايات المتحدة موافقتها على تحمل تكاليف تنفيذ المشروع

وقد قدرت الدراسات طول القناة

اسرائيل تخطط لاقامة قناة بديلة لضرب قناة السويس

مصطفى بكرى

التي ستقام بين البحر الاحمر والميت بحوالي ١٩٠ كيلو مترا وتسعى اسرائيل في اطار هذه المشروع الى اضعاف الاهمية الاستراتيجية لقناة السويس من خلال التركيز على بدائل تتحكم فيها استراتيجيا...

ويقضى المشروع بانشاء خط انابيب عملاق من ايلات (داخل فلسطين) الى ميناء اشدود الاسرائيلي على البحر المتوسط وطاقة هذا الخط مليون برميل يوميا.. كما يقضي بان تكون القناة المقترحة رابطة بين خليج العقبة والبحر المتوسط بهدف نقل البترول الخليجي..

وفى نهاية كتابه يخلص المؤلف الى عدد من النتائج الهامة التى تبغى اسرائيل تحقيقها من خلال مشروع السوق الشرق اوسطية ابرزها.

● ان الاقتصاديات العربية يجب ان تستمر في التخصص في انتاج النشاطات الاولية القائمة على البترول والمواد الزراعية والمواد الخام المعدنية فى حين تستفيد اسرائيل من هذا التخصص العربي لاقامة الاقتصاد الاسرائيلي الصناعي التصديري والذى سيعتمد اساسا على الاسواق العربية.

● تطور الصناعات العربية يجب ان يعتمد على انتاج السلع والخدمات الصناعية التى هي في حاجة الى قوى عاملة كثيفة في حين تتخصص اسرائيل في انتاج الصناعات والسلع التى تعتمد على التطور التكنولوجي على ان تستفيد بذلك من رؤوس الاموال العربية.

● اجبار العرب على اقامة مجمعات صناعية مشتركة مع اسرائيل حيث ان هذه المجمعات سيكون لها دورها في تشكيل حزام امنى مع الدول العربية وتغليب لغة المصالح الاقتصادية المشتركة على الاعتبارات السياسية.

تهدف اسرائيل في ظل هذه السوق لان تصبح مركز المواصلات الرئيسي بحيث تتوافر لها شبكة مواصلات تربطها مع كل الدول العربية كما انها يجب ان تلعب دورا حيويا في الربط بين المواصلات العربية والاتصالات الاوروبية - الامريكية.

● تغيير الخريطة السياحية في الشرق الاوسط لصالح اسرائيل عبر استغلال المواقع السياحية الاسرائيلية وجذب رؤوس الاموال العربية للاستثمار السياحي في داخل « اسرائيل»

● العمل على اضعاف القدرة الاقتصادية العربية في الاسواق الخارجية وعدم تهيئة الصادرات العربية لتحقيق نجاحات ربحية في هذه الاسواق والتاكيد على عدم زيادة الطلب الداخلي على المنتجات والسلع العربية

واخيرا يتساءل مؤلف الكتاب هل يمكن حقا القول بان العرب امام خطر اقتصادى حقيقي قادم.. ويرى ان الاجابة على هذا التساؤل تكمن في رد الفعل العربي في مواجهة المخططات التى تهدف الى فرض الهيمنة والسيطرة.

ويقول انه اذا ما نجحت ادوات التنسيق الاقتصادى العربية - العربية فان عوامل الضعف في داخل الاقتصاد الاسرائيلي اقوى بكثير من عوامل قوته حتى برغم حالة الابهار التكنولوجي والتصنيعي التى وصل اليها.

ويؤكد ان الاقتصاد الاسرائيلي هو اقتصاد حرب يعتمد دائما على العوامل العسكرية لانجاحه.. كما ان هذا الاقتصاد يفتقر الى المواد اللازمة للنهوض به وهو ايضا يفتقر الى رؤوس الاموال التى من شانها ان تساعد في انجاح مشروعاته.

وباختصار فإن كل العوامل التى يمكن ان تدفع اسرائيل الى النجاح في قيادة هذه السوق هي عوامل عربية وليست عوامل داخلية نابعة من الاقتصاد الاسرائيلي نفسه. وهى عوامل تعول عليها اسرائيل اهمية كبرى في انشاء البنية التحتية للاقتصاد الاسرائيلي

ويقول المؤلف ان اسرائيل بدأت بالفعل في تنفيذ مشروعاتها على ارض الواقع ومن ابرز هذه المشروعات.

● مشروع شركة كور للصناعات الاسرائيلية بمشاركة مستثمرين فلسطينيين ومغاربة.

● مشروعات لتطوير السياحة مع مصر وتونس والمغرب

● مشروعات للمواصلات مع مصر والاردن بهدف مد شبكة الطرق البرية التى تصلها بهاتين الدولتين ثم تتطور الشبكة لتصل الى سوريا والعراق وبقية دول الخليج

● مشروعات لتحلية المياه مع مصر والاردن.

● انشاء محطة اتحاد جمركي اقليمي بين اسرائيل والعرب إن هذه المشروعات وغيرها كثيرة تمثل جزءا من المخطط الاسرائيلي بغرض الهيمنة على الامة.. فماذا أعدت الامة لمواجهة هذا المخطط. والاجابة .. لاشىء.

وهكذا لايبقى امامنا من السلاح سوى المقاومة لدحر المخططات التى تهدف الى اغتيال حاضرنا ومستقبلنا.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٤



بناء مصر القوية قبل السوق الشرق أوسطية

بقلم : عباس الطرابيلى

لا خلاف ان الامة العربية تعانى ضعفا رهيبا منذ كارثة غزو العراق لأرض وشعب الكويت . فقبل هذه الكارثة كان هناك بعض الامل فى عمل عربى موحد . او كانت هناك - على الاقل - شعرة معاوية . وبعد كارثة الغزو وبسببها لم تنقطع شعرة معاوية وحدها ، بل تقطعت كل حبال الاتصال .. ونزلت الكوارث بالأمة العربية . وزادت انقساما . وخفتت - او كادت - حتى مجرد وحدة الهدف . وتنابز العرب بالالقاب ، وانقسموا شيعا وشتاتا وكانت النتيجة ان زادت مطامع الطامعين ، من داخل المنطقة وخارجها . وبدات مشروعات الجذب والشد . على غرار ما كان موجودا ومطروحا منذ بداية الخمسينات من مشروعات الدفاع عن الشرق الاوسط . الى الفراغ فى الشرق الاوسط ومن يملؤة الى حلف بغداد .. وكان الهدف واضحا : ان يصبح مصير المنطقة فى ايد غير ابنائها . سواء كانوا ظاهرين ، او مستترين .

ومايجرى الآن ليس ببعيد . فقط تغيرت الاسماء ، ولم تتغير الاهداف : السوق الشرق اوسطية ! ففى الماضى كان الحديث عن احلاف عسكرية .. الآن - تحت مظلة السلام اصبح الحديث عن احلاف اقتصادية .. عن سوق شرق أوسطية !! وتغيرت الاسماء .. ولكن ظلت الاهداف واحدة .

●● وصمدت مصر ضد كل الاحلاف القديمة ، لانها كانت ترى ان الهدف هو احتواء مصر ، وتقليص دورها .. وعزلها بين البحر شمالا وشرقا وبين الصحراء غربا . كان الهدف انهاء دور مصر القيادى للمنطقة . او على الاقل كتم صوتها وتكبيل يديها حتى يسهل للقوى الجديدة : من داخل المنطقة وخارجها ان تفرض سيطرتها على المنطقة . وكان الطامعون يعون الدرس جيدا ، الدرس الذى يقول الا سيطرة لاجنبى على المنطقة طالما بقيت مصر قوية ، قائدة ورائدة . حدث هذا فى التاريخ القديم . وفى العصور الوسطى حيث الحروب الصليبية ثم هجمات المغول والتتار .

●● وكما حاولت اوربا الصليبية ضرب مصر القوية ، حاولت اوربا الحديثة ضرب محاولة تحديث مصر ايام محمد على باشا الكبير . وتوالت الضربات . مرة انجليزية «١٨٨٢» واخرى انجليزية - فرنسية - اسرائيلية «١٩٥٦» وثالثة اسرائيلية خالصة ١٩٦٧ . والآن يحاول «الغرب» احتواء المنطقة كلها ولكن من خلال السلام الهش .. وتحت دعوى التعاون الاقتصادى والتطبيع .. والسوق الشرق اوسطية ..

وارتفعت اصوات تتحدث عن التحدى . وهى ان كان مظهرها قوميا وطنيا ، الا ان مخبرها يجب ان نقف عنده طويلا . ونتناقش : هل نحن قادرون على الدخول فى معترك «الحلف الجديد» حتى ولو كان اقتصادى النزعة ؟. اقصد هل تتساوى داخل الحلف المقترح قوى كل الاعضاء بحيث يصبح «حلفا للأنداد» وليس حلفا فيه مكان الصدارة للاقوياء .. والديكور والاطار والخسائر .. للضعفاء ؟!. بل ونسال : هل الحلف الاقتصادى المطلوب الآن هو البديل لاختراق حائط الصمود المصرى .

●● فى اقل من نصف قرن ادخلوا مصر فى دوامة ٥ حروب معلنة «١٩٤٨ - ١٩٥٦ - ١٩٦٧ - ١٩٦٩ «الاستنزاف - ١٩٧٣» كان الهدف امتصاص قوة مصر : البشرية . المالية . الصناعية . النفسية . وكان واضحا الا يتركوا مصر تلتقط انفاسها ، حتى لا تفكر فيما يخطط لها . وكانت اسرائيل هى الاداة .

والآن يريدون ادخال مصر فى دوامة الشرق الاوسطية .. والغريب ان اسرائيل هى ايضا الادارة !!

والآن مادام صعبا بناء صحوة عربية ، فى ظل الامتهان العربى الحالى ، تعالوا نبنى صحوة مصرية خالصة . تعالوا نلبى قول الله الحق فى قرانه الكريم : «واعدوا لهم مااستطعتم من قوة ومن رباط الخيل» والاستطاعة هنا واضحة لالبس فيها . الاستطاعة هى بناء القوة . والقوة تبدأ بالاقتصاد السليم : زراعة وصناعة وتجارة . وقبل كل هذا : العلم والتعليم . وتعالوا نبحث هل نحن فعلا على هذا الطريق ؟ أم اننا نقول ولا نفعل ؟!

●● لانريد ان نردد كما رددنا لسنوات عديدة اننا اصحاب حضارة ٧٠٠٠ سنة . واننا احفاد الذين بنوا الاهرام وصنعوا الحضارة الفرعونية .. ولكن جاء الوقت لكى نعترف : اين نحن الآن .

الشىء المؤكد اننا ناقشنا مشاكلنا . وحددنا الاخطاء .. بل ونعرف الحلول .. ولكننا ابدا لم نبدأ الخطوة الأولى من مشوار الألف ميل . من هنا نقول تعالوا نفعل كما فعل الذين كانوا بعدنا ثم سبقونا . دول لها نفس ظروفنا ، بل بعضها كانت ظروفنا افضل منها مثل هونج كونج المستعمرة وتايوان الجزيرة الصينية الخالية من كل مظاهر الثروة المعدنية وكانت مجرد ملجأ للقوات الصينية الهاربة من القوات الشيوعية . وسنغافورة التى كانت مجرد ميناء للفحم والوقود . وهاهى ماليزيا قد دخلت «نادى النمور الاسيوية» بل واندونيسيا ايضا دول عانت كلها من الاحتلال والقهر الاجنبى . وعانت مشاكل زيادة السكان .

واذا طالبنا بدراسة اسباب نمو هذه النمور فاننا لانطلب لبن العصفور ، او نطلب حلا من المريخ . فهاهى اليابان عندما سمعت عن تجربة تحديث مصر ايام محمد على باشا فى بداية القرن الماضى ، ارسلت بعثة من علمائها وخبرائها الى مصر . جاءت لترصد وتسجل وتعيشن وتتابع . وعادت الى بلادها لتطبق مارات ويكون بداية النهضة اليابانية

من هنا لماذا لانرسل البعوث الى هذه النمور . نتعلم منها وننقل - كما فعل محمد على نفسه عندما ارسل البعوث الى اوربا لتتعلم وتدرس وتنقل . لماذا لانقدم على هذه الخطوة ولكن بشرط واحد هو الا نضع تقارير هذه البعثات فوق الرفوف . بل نحولها الى واقع عملى يتمشى مع الروح المصرية الحقيقية التى تقبل التحدى .. بعد ان نزيل من امامها كل المعوقات ، ونسد الحفر والخنادق ولا ننظر للوراء الا لنتعلم .

●● ولكن ونحن نطالب بذلك يجب ان يتم كل هذا فى جو كامل من الحرية والديمقراطية . واذا استطعنا ان نقدم للأمة المصرية توليفة من الحرية المدعمة بالديمقراطية مع خطة طموح تعطى فى نفس الوقت للمواطن الامل وحق الحياة فان الشعب قادر على صنع المعجزة . واعادة بناء الوطن واللحاق بكل الاقوياء . ووقتها يمكن ان نبحث : هل ننضم للسوق الشرق اوسطية ام هم الذين سيسرعون الينا ينضمون الينا

وبغير اشعال جذوة العمل الجدى مع اطلاق الحريات وفتح كل ابواب الديمقراطية لن نلحق بعالم القرن القادم وستظل نتحدث عن الماضى وعصر الفراعنة .. ونظل رهين محبس المجد الزائل ..

وبغير هذا لن نتقدم . ولن نبنى . ولن نعد مادعانا اليه القرآن الكريم عن الاستطاعة وعن القوة الحقيقة قوة البناء .. وقوة الحياة ..



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٤

مشروع إسرائيل الاقتصادى للشرق الأوسط: ٤ محاور و٩٩ ملاحظات رئيسية

إسرائيل تقول للحكام العرب: الصحوة الإسلامية عدونا المشترك.. ولابد من حلف عسكرى يضرب أية دولة عربية تحارب إسرائيل أو تصنع قنبلة نووية



المصدر : الشعب

التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



كتاب خطير لبيرز

"اليهود بنص القرآن أعداء.. وهم يعلنون بالفعل حربهم علينا فكيف نحالفهم؟"

وضع مصر على الهامش.. وجريمة قناة البحرين الابيض والميت



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٤



كل اليهود الذين هاجروا إلى أرض فلسطين هم بالضرورة صهاينة متعصبون. عائدون إلى «أرض الميعاد» لكي يطردوا أصحابها العرب بالقوة. ولكي يوسعوا سلطانهم على أرضنا وفي القدس بالقوة.. والفارق بين «المتطرفين» عندهم وبين «المعتدلين» هو أن ذبح العرب والمسلمين عند المتطرفين يبدو هدفاً في حد ذاته.. التزاماً بعقيدتهم الدموية الفاسدة. بينما يرى المعتدلون (في أحسن الأحوال) ترشيد عملية ذبحنا بحيث تأتي في الوقت المناسب وتحقق أفضل النتائج.. وكثيراً مانلحظ أن المعتدلين يستنكرون بالكلام «جرائم» المتطرفين. ثم يستخدمون هذه الجرائم نفسها في ترويع العرب وتحقيق التوسع الصهيوني.

يجب أن نذكر أن كتلة «العمل» التي يصفونها بالاعتدال هي التي قادت الحروب ضد العرب والمسلمين. لكي تفرض بالقتل والقوة توسع مشروعهم الاستيطاني عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٦، وعام ١٩٦٧.. ورابين وبيريز هما خلفاء بن جوريون وأشكول وجولدا مائير. ويجب أن نفهم حديثهما الحالي عن «السلام» في إطار هذا التاريخ. يجب أن نعلم أن مذبحة الحرم الإبراهيمي تدخل في عملية السلام إياها. وهي تساعد المباحثات في فرض الذل والاستسلام.. كيف؟

■ لقد قاد «المتطرف» مناحم بيجين مذبحة دير ياسين عام ١٩٤٨، وقام شامير بعمليات دموية مشابهة. واستنكر «المعتدلون» أيامها هذه الجرائم. ولكن أصبح واضحاً -منذ فترة بعيدة- أن الأمر كان مجرد «توزيع أدوار». وأن كتلة العمل استخدمت هذه المذابح في تفريغ الأرض الفلسطينية من أهلها الذين فروا مذعورين. وساعد هذا- إلى جانب القتال المنظم- في توسع إسرائيل.. نحن نرى الآن شيئاً مشابهاً. فإلى جانب التسويف في المباحثات. يكون من وسائل التشكيل والترويض أن يجرى ترويع الفلسطينيين حتى يهاجر بعضهم. أو يقدم مفاوضوهم مزيداً في التنازلات بتصور أنهم ينقذون أنفسهم من الذبح.



بقلم: عادل حسين

الوطنية الاقتصادية ليست موضة قديمة!

نحن أمام مخاطر حقيقية مباشرة. الرسالة التي تنقلها مذبحة الإبراهيمي واضحة: كل من لايوافق على مطالبنا في المباحثات يذبح! وبدلاً من رفض التهديد والابتزاز نرى أهل الحكم عندنا (ومن يكتبون باسمهم) يقولون: بل لنواصل المفاوضات بلا أية شروط أو ضمانات حتى لاتغضب منا إسرائيل ونفقد فرصة «الاتفاق التاريخي» معها! إنهم يطلبون ذلك من الفلسطينيين. ويعلنون أنهم من ناحيتهم سيواصلون التفاوض من أجل الكلام الكبير الجميل الذي يرفعونه: سوق الشرق الأوسط.. وتحديات السلام.... الخ.

■ لقد قرأت للأستاذ إبراهيم نافع عجبا. وكذلك للأستاذين مكرم محمد أحمد وإبراهيم سعده.... وغيرهم. الكل يطلب استمرار المفاوضات وتسخين العلاقات مع إسرائيل. وإبراهيم نافع بالذات (لأنه يهتم بالقضايا الاقتصادية) يردد أن الاقتصاد أصبح الآن كل شيء. واعتبارات السوق ومنافع الأفراد أصبحت تعلو على أي أمر آخر. وأن كل من يتكلم عن الوطنية الاقتصادية أو المحاذير الاستراتيجية وماأشبه. هو متخلف وغارق في أيديولوجيات عفا عليها الزمن. وأنا لاأعرف حقيقة من أين جاء الأستاذ نافع وغيره بهذا الكلام العجيب.. ولكنني ألحظ أن شيمون بيريز يروج لشيء مشابه. فهو يزعم أيضاً أن المفاهيم الوطنية والطبقية هي أيديولوجيات بائدة. فالرابطة القومية -على حد قوله- لم تعد أساساً لقيام البلاد المختلفة. وستحل محلها مصالح الأفراد وتحسين أحوالهم المعيشية.. و«بالتالي سيصبح الاقتصاد ذا وزن أثقل من السياسة في العلاقات الدولية».. ويجب من أجل هذا أن نحطم الحواجز النفسية- كما يقول بيريز- وأن نغير أنماط التفكير ونتحرر من ذكريات الماضي لكي نحقق السلام والرخاء.

■ و.. نحن نعترف أننا «موضة قديمة».. ولو تخلى غيرنا عن عقائده. فإننا لن نفعل مثلهم. وسنظل نؤمن بالإسلام ديناً وحضارة. ونؤمن بأن التدين يأتي قبل الاقتصاد ومتع الدنيا. ونؤمن -في إطار ذلك- بأن الاستقلال الاقتصادي هدف عزيز يغنينا عن سؤال اللئيم. ويعصمنا من غدر أعداء الله.. ونؤمن -في إطار ذلك أيضاً- بأن هناك حسابات استراتيجية أمنية



وأننا لم نعد مجرد أفراد في سوق، نشبه البهائم لايهمها إلا أن تأكل وتشرب.

نحن نؤمن بهذا ولانتخلى عنه، ولكن أظن أن كل الدول المحترمة تؤمن مثلنا بكل هذا الذى قلناه. فكلها تتصرف من منطق أنها أمم لها تاريخ ومصالح، وليست مجرد أفراد يعيشون بالصدفة على أرض ما.. الأمة تعيش في الوطن كما تقيم العائلة المترابطة في بيت واحد تجمعها صلة الرحم والعواطف والقيم.. وليست مجموعة أفراد ينزلون بشكل مؤقت في أحد الفنادق.. ومع ذلك إذا جاز لأية دولة أن تزعم أنها مجرد سوق تجارى ومصالح أفراد، فإن إسرائيل بالذات لايجوز لها أن تقول شيئاً من ذلك. فالصهاينة أكثر الناس تعصباً، بل لقد جمعوا فلولهم من كل بلاد العالم باعتبار أنهم «شعب الله المختار»، الذى لايختلف عن «الأغيار» (أى غير اليهود) وحسب، ولكنه عنصر أفضل وأرقى.. وقد جاء الصهاينة إلى فلسطين وقاتلوا وفق أسطورة تزعم أنهم أصحاب حق تاريخي لا ينازع في أراضينا المحتلة.. وحتى في المجتمعات الخارجية تطلب العقيدة الصهيونية من اليهود ألا يندمجوا، وأن يحتفظوا بعصبيتهم لبحققوا مصالحهم الخاصة على حساب المجتمعات التى يعيشون فيها.

أبعد هذا تقول لنا ياسيد بيريز إن الأمم مجموعة أفراد لايريدون إلا أن يأكل كل منهم بشكل أفضل؟ والطريف أنه هو نفسه كشر عن أنيابه، وعاد يذكرنا بما تعنيه إسرائيل عنده فقال: «أنتم لاتستطيعون هزيمة إسرائيل.. نحن شعب ذو بأس وتصميم، ولاتوجد قوة على ظهر الدنيا يمكنها أن تقصينا عن هذه الأرض.. بعد خمسين جيلاً قضوا حياتهم في المنفى (الدياسبورا).. لايمكن أن نتحرك من المكان الوحيد على الأرض الذى يمكننا فيه تجديد استقلالنا وتحقيق أمننا».

×××××

مع هذا التحدى والتعصب لأسطورة الأمة اليهودية، يقول لنا بيريز إن الانتماء لأمة كأمة العرب والمسلمين يعتبر من علامات التخلف التى ينبغى أن نتخلى عنها!! إلا أن بيريز مع ذلك مفهوم، فهو يريد أن يستغفلنا، ولكن ماهو تفسير موقف من يقولون لنا الكلام نفسه من أبناء جلدتنا؟!

بدلاً من كتاب الحكومة لنقرأ شيمون بيريز

يقولون لنا: لابد من التفكير في المستقبل، ولاينبغى أن ننعزل عما يجرى في العالم أو في منطقتنا.. ومن قال إننا ننعزل عما يدبر لنا؟ إننا ندرس ونتابع مايجرى، والقضية هي: هل نقاوم المخططات الشيطانية التى تحيط بنا، بعد أن عرفنا مغازيها، أو نستسلم لها؟ هذا هو السؤال.

□ على أى حال، مادمنا نتكلم عن مخططات الأعداء ومواجهتها، فإن من الأجدى أن نترك مايكتب في مصر على يد أهل الحكم وأصحابهم، فخير لنا أن نتجه مباشرة إلى الأصل والمرجع، إلى مايكتبه الصهاينة.. وساعرض هنا ماجاء في كتاب شيمون بيريز (الشرق الأوسط الجديد) الذى صدر في أواخر عام ١٩٩٣ بعد توقيع إعلان المبادىء (غزة- أريحا)، وقد نقلت عنه الاقتباسات السابقة.. وهناك في الواقع دراسات صهيونية أخرى أكثر صراحة ووقاحة، ولكن ميزة كتاب بيريز أنه يمثل وجهة نظر رسمية، وقد قدم الرجل ملخصاً لما جاء في هذا الكتاب في خطابه أمام الأمم المتحدة (٢٨ سبتمبر ١٩٩٣)، بصفته ممثلاً لحكومة إسرائيل.

ومايطرحه شيمون بيريز ليس موجهاً إلى حكام العرب ومثقفيهم وحسب، ولكنه موجه كذلك إلى الرأى العام الغربي وإلى الصهاينة.. فهناك بالفعل تغير في المفاهيم وأشكال العمل تدعو لها حكومة إسرائيل، ويجب أن يدركها الجميع.. لابد من ترشيد لاستخدام القوة وفقاً لما طرأ عالميا وإقليميا وداخل اسرائيل.

وقد لخص بيريز تحليله لهذه المتغيرات في: الصحوة الإسلامية.. وظهور الصواريخ والقذائف النووية والكيميائية.



□ بالنسبة للنهضة الإسلامية. أظن أن الكتاب من أول صفحة إلى اخر صفحة يحذر من الخطر الذى تمثله على إسرائيل وعلى العالم كله!

«إننا نشهد الآن نهضة إسلامية. وهي تتميز حاليا بمعارضة قيم الغرب وحضارته. وبالتراجع عن الحياة الحديثة. وبدعوة لاستخدام القوة لإقامة جمهورية إسلامية أتوقراطية ومستبدة». (ألا يذكرك هذا بما يذيعه إعلامنا الرسمي؟!).

ويقول بيريز: إن الحركة الإسلامية تتلقى توجيهات وأموالا من الخارج. وإن خطرها يمتد من مصر والسودان إلى تركيا وإلى جمهوريات اسيا الوسطي.. وهو يطلب من أنظمة الحكم العربية أن تقف مع إسرائيل في هذه الحرب ضد الصحوة الإسلامية. على أساس أن عداء هذه الصحوة لأنظمة الحكم أكثر من عدائها لإسرائيل.. ومادام الاثنان يهددهما الخطر نفسه. إذن لابد من تعاونهما.

وهو حين يتكلم عن خطورة الدول الاسلامية المجاهدة والمعادية لإسرائيل. نراه يضع إيران الى جانب العراق وليبيا في سلة واحدة (ليتنا ندرك نحن أيضا هذه الحقيقة!).. والتهديد الذى تواجهه إسرائيل يصبح وخيما كما يقول- إذا تمكنت إحدى هذه الدول من امتلاك قوة نووية.

إن الصحوة الإسلامية تهدد السلام والاستقرار في كل المنطقة. فبعد تحطيم الشيوعية -كما يقول- بقي الإسلام وحده يروج لمبدأ «الغاية تبرر الوسيلة».. فمن أجل إنجاز هدفه الثوري في إقامة مملكة الله. يمكن للفرد أن يرشو أو يسرق أو يقتل (انه يتكلم عن الاسلام وليس عن الصهيونية!!) إلا انه يختم كلامه «السمح» هذا بقولة صدق. فهو يقول. ان الإسلام يضمن لمقاتليه الجنة. فيندفعون للتضحية بحياتهم في هذه الدنيا طمعا في ثواب الآخرة. صدقت والله. وهذا ما يخيفكم.

×××××

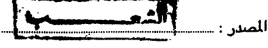
□ ننتقل بعد هذا إلى التطور الآخر الذى يزعج اسرائيل. والذى لخصه في الصواريخ والأسلحة غير التقليدية. يقول بيريز: «إن الاستراتيجية العسكرية التقليدية قامت على ثلاثة مكونات: الوقت -المساحة- كمية السلاح. ولكن التكنولوجيا العسكرية الحديثة هزت كل هذه العناصر. فما أهمية الوقت اللازم للاستعداد إذا كان الصاروخ أرض- أرض ينطلق من واشنطن إلى موسكو فيما لايزيد على ست دقائق؟ وماقيمة الموانع الطبيعية -جبالا أو أنهارا أو صحارى- إذا كانت الصواريخ تتجاوز كل هذا نحو أهدافها المحددة؟ ماهي الميزة التى يعطيها في هذه الحالة امتلاك مئات من الدبابات أو المدافع أو الطائرات؟».

إن هذه المتغيرات تتطلب تغييرا في المفاهيم الاستراتيجية لدى إسرائيل. من ذلك مثلا -كما يقول بيريز- أن يقللوا من قيمة المناطق المحتلة (وإن كان هذا لايعني الانسحاب منها!). وإذا كانت التكنولوجيا العسكرية تكلفتها المالية عالية جدا. وقدرتها التدميرية مهولة.. فلابد من تجنب هذا حتى لو كانت النتيجة النهائية نصرا في الميدان. ويجب أن يضمن ذلك برنامج لنزع السلاح. وخاصة الأسلحة غير التقليدية.

وتقضي الترتيبات الإسرائيلية في هذا الصدد. بإقامة مراكز للانذار المبكر ترسل تقاريرها إلى إسرائيل عند أى تحرك مشبوه (كما في سيناء). وإضافة إلى هذا لابد من رقابة منظمة من خلال بعثات تفتيشية ومن خلال الأقمار الصناعية. وتشمل الرقابة مراكز الأبحاث والتطوير التكنولوجي.. وأخيرا لابد من إنشاء تشكيلات عسكرية قادرة على الرد المباشر في حالة أي عدوان (أي إذا زاد الظلم على بلد عربي وأراد أن يدافع عن نفسه . تصدت له إسرائيل وحلفاؤها من الدول العربية الأخرى!). وبيريز يؤكد هذا في حالة ما إذا ثبت أن إحدى الدول تسعى للاستحواذ على أسلحة غير تقليدية. فإذا كان مطلوبا أن يقام نظام دولي للدفاع ضد هذا الخطر. «لأن الحركة الإسلامية لها مخططات تهدد كل

بيريز يقول: ثقوا في نوايانا بدليل تاريخنا معكم.. فنحن لم نبدأ حربا ولم نسيطر ولم نحتل أرضا!





المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٤

انحـاء الأرض!» فاهم من هـذا أن ينشـا تحالف إقليمي سيـاسى لـه سلطـة التصرف والضرب. «فهذا وحده الـذى يضمن إنقاذ الشرق الأوسط من اللقاء المميت بين القوة النووية والإسلام!».

×××××

أرأيت كل هذه الوقـاحة؟ وبالمناسبة «نسى» بيريز أن يذكـر أية كلمة عن الأسلحة النووية الإسرائيليـة.. أو عن خفض أسلحتهم التقليدية. بل قال إن كل شيء في هذا المجال سيبقى على حاله. وكل الدراسات الإسرائيلية تؤكد هذا على أى حـال (أشير إلى كتـاب: إعادة تسليح إسرائيـل- مشتريات الـدفـاع في التسعينات- منشور في واشنطن بالإنجليزية).

رغم كل هـذا يـرى بيريــز أن المستقبل مقلق وغير مضمـون إذا لم تنتهـز إسرائيل اللحظة الحالية. التي تحتكر فيها التفوق العسكرى وامتلاك أسلحة الدمار الشامل. وإذا لم تنتهز فرصة وجود أنظمة حكم عميلة أو متعاونة. إذا كـان المطلوب فـرض الاستسـلام على العدو. فإنـه يستحيل الآن شن حـرب شاملة تحقق هذا الغرض.. وبـالتالى فإن الحرب تعني مجرد سقوط ضحايا بدون مقابل.. والحل أن يستفاد من التفوق العسكرى الحالى في التخويف. وفي تحقيق السيطرة وإجهاض الصحوة الإسلامية بغير قتال ساخن. وبالتعاون مع النظم العربية الحليفة.

رؤية إسرائيلية للشرق الأوسط الجديد

في هـذا الإطار قـدم بيريز مـلامح «الشرق الأوسط الجديد».. وهى تـرسم صـورة وردية تبيض وجـه الحكام الـذين يقبلون التعـاون مع الصهاينـة لتدمير قدراتنا الدفاعية ولحرب الاسلام.

يتحدث بيريز هنا في سبعة فصول بما لا عين رات ولا اذن سمعت!

□ تحدث عن المشـاريع المشتركـة في الميـاه: عن اعـادة تـوزيعهـا وحسن استثمارهـا (بفضل الخبرة الصهيونيـة طبعا؟). واشهـد أن مصر «صعبت عليه».. فاقر بأنها لا تملك فائضا. وقال إنها ستشهد أزمة مياه في مطلع القرن القادم. ولذا لم يدخلها في مؤامرتـه لإعادة توزيع المياه.. ولكن البعض عندنا اراد أن يزايد على بيريز وقال: بل ندخل في هذه اللعبة!

□ وتحدث بيريـز عن الـزراعـة.. وعن التفـوق التكنـولـوجي السـاحق لإسرائيل في هذا المجال (كما قال يوسف والى). وقـد أشاد الرجل بالمشروعات المشتركة الناجحة(!!) مع مصر. وقال إن العرب لا ينبغي أن يحرموا أنفسهم من نعمة التعاون الزراعي مع إسرائيل حتى تتم التسويات السياسية.

ومعروف أن التفـوق التكنولـوجى الإسرائيلى الساحق في مجال الـزراعة اسطورة سخيفة. ولكن حتى لو كان هذا صحيحا يظل السؤال مشروعا ومن وجهة النظـر الاقتصادية البحتة: هـل أجدى وأيسر بالنسبة لنـا أن نتعاون لتأمين الغذاء المصرى والعربي مع السودان والعراق.. أو مع إسرائيل؟

□ ما علينا.. تحدث بيريز بعد هذا عن السكك الحديدية والطرق والمطارات والموانيء (وإقامة منـاطق حرة حـول هذه الموانيء). وقـد أفاض المسئـول الإسرائيلى في شرح الـرواج والتقـدم الاقتصـادى الـذى يترتب على هـذه المشروعات. ولكن يلاحظ أن كل المشروعات التى اقترحها في هذا الشأن تجعل اسرائيل عـاصمـة الشرق الاوسط. وكل مشروعـات الطـرق والمطـارات والموانيء التى لا تحقق هـذا. أى تلك التى تـربط البـلاد العربيـة ببعضهـا البعض. أو تـربطهـا بـالخارج مبـاشرة دون مـرور على اسرائيل. كل البنى التحتية التى من هذا القبيل أسقطت من الحساب والإعداد..

واضافـة إلى هذا اقترح الرجل ان تقام مؤسسـات إقليمية (تحتل اسرائيل فيها الصدارة) لتتولى إدارة المطارات والموانيء والطرق المقترحة اى ان هذه المشروعات الحيوية ستنتزع السيطرة عليها من قبل الدول العربية!

وهـو لم يدخل مصر على أى حـال -والحمـد للـه- في سلسلة المشروعـات هذه.. لمجرد تأكيد عزلها عما يجرى في دول المشرق

□ بقيت السياحة. وبيريز يقول في شأنها مـا يقوله أهل الحكم عندنا. فهى ستجلب الـرخـاء العظيم في زعمـه. وهـو يطلب من أجلهـا فتح الحدود بـلا ضوابط. ويطـالب بتنظيم إقليمي لحركتها. يجلب السواح ويحدد حصص الـدول المختلفة منهم. وإذا كـان هـذا التنظيم خـاضعا لهم. فانهم يضمنـون لانفسهم طبعـا نصيب الأسد. إضـافـة الى انهم يتحكمون في ارزاق الاطـراف الاخرى حسبما يرون



المصدر : ......[illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ......١١ مارس ١٩٩٤

ولم ينس الكتاب طبعا ان يبشرنا بأن التمويل جاهز لكل المشروعات التى اقترحها بفضل الوساطة الإسرائيلية. فبيريز نفسه - كما يقول - حصل على وعود بمساعدات كبيرة من الجماعة الاوروبية واليابان ومن البنك الدولى اضافة إلى الشركات الدولية العملاقة التى ستندفع للاستثمار فى مشروع «الشرق الاوسط الجديد» وكل الاموال الجديدة تأتى عبر القنوات الإسرائيلية

و [illegible] يؤكد بيريز فى كل فصل ويحذر [illegible] ويأويل من يتخلف عن اللحاق به [illegible] فى ركب [illegible] التكنولوجيا فسكون [illegible] فى الفقر والجهل [illegible]

عندنا صدقهم (عن خيانة أو عن جهل) وطلب الهرولة!

ملاحظات وأسئلة جوهرية

■ فى البنود السابقة (عن المياه والزراعة وعن البنى التحتية والسياحة) يغرقنا الإسرائيليون فى مقترحات ومشروعات تفصيلية تعدنا بالتقدم التكنولوجي والثراء. بمجرد أن يتخلص العرب من إسلامهم وأسلحتهم.. وقد أشرت فى العرض السابق إلى ملاحظات سريعة. وأضيف الآن ملاحظات وتساؤلات أساسية تكشف إفك هؤلاء الناس تماما لكل ذى بصر وبصيرة.

(١) لماذا لم يشر بيريز إلى قطاع الصناعة وهو يتكلم عن «الشرق الأوسط الجديد»؟ هل يكتمل حديث عن مستقبل المنطقة وعن تكاملها بدون شرح لدور الصناعة؟ وإذا لم يكن إهمال الصناعة على سبيل السهو والخطأ. فهل هناك سبب آخر إلا الخوف من انكشاف الصورة البشعة التى تكتب عنها الدراسات الإسرائيلية الأخرى؟ هل هناك سبب إلا أن الحكومة الإسرائيلية لا ترى أن تعترف رسميا بأنها تريد أن تقيم تقسيما للعمل يفرض التخلف التكنولوجي على العرب ويجعل الصناعات الجديدة حكرا على إسرائيل.. فتتبدد الأحلام الوردية التى أراد بيريز أن يبيعها؟

(٢) و.. لماذا لم يشر بيريز بكلمة إلى «المتطرفين الصهاينة»؟ لقد هاجم الإسلام «والأصولية الإسلامية». باعتبارها إرهابية تنشر الخرافة وتعادى العلم. وإذا كان بقوله هذا يبدو علمانيا يخاطب العلمانيين العرب. فهل لم يجد شيئا مما يهاجمنا به قائما بين قومه؟ وإذا كان لا يعترف بضلال العقائد الفاسدة التى تسود التجمعات الصهيونية. ألا يقضى هذا على أية مصداقية لحديثه عن«الشرق الأوسط الجديد» الخالى من الأحقاد والصراع؟

(٣) ثم ما هذا التخطيط لتفكيك الأمة العربية؟ لقد كشف بيريز فى [illegible] الكتاب (الذى هو تقرير رسمي من الحكومة الإسرائيلية) أنهم توصلوا إلى اتفاق مع الجماعة الأوروبية بفصل دول المغرب العربى عن دول المشرق. فتلحق المجموعة الأولى بأوروبا. بينما تكون يد إسرائيل هى العليا بين دول المشرق.. وفضلا عن هذا فإن المشروع الإسرائيلى يستبعد من «جنته» ليبيا والسودان والعراق.. ولبنان أيضا إذا لم تتخلص من علاقتها الخاصة مع سوريا.. إنه يصل ويقطع فى جسد الأمة على ظن أننا جثة هامدة. وأنه صاحب الشوكة والصولة يفعل ما يشاء!.

(٤) ويعترف صاحب نظرية السوق الشرق أوسطية بأن فلسطين هى قلب الصراع العربى- الإسرائيلى. ولايمكن كسب العرب إلى مشروع المستقبل إذا لم يحدث حل مرض لقضية الفلسطينيين.. وهو يرى-كما أوضحنا- أن التغيير فى وسائل القتال قلل أهمية استمرار الاحتلال التقليدى للضفة الغربية من أجل تأمين إسرائيل. وبالاضافة إلى ذلك فإن قطاع غزة بوضعه الحالى مركز دائم للثورة. ويقول بيريز إننا لايمكن أن نفعل فى غزة ما سبق أن فعله شمشون حين حطم معبدها فوق رأسه ورأس من فيه.. عظيم! هل خرج الصهاينة من ذلك كله بضرورة الانسحاب وإقامة دولة؟ كلا.. فالمستوطنات المسلحة يستحيل تصفيتها-كما يقول بيريز- وإلا قامت حرب أهلية داخل إسرائيل. وإذا كانت هذه المستوطنات تجعل ما بقى من أرض للعرب أشبه بالجزر المنعزلة عن بعضها البعض. وإذا كانت السيطرة على هذه الجزر تظل فى يد إسرائيل تحت قناع الإدارة الفلسطينية للحكم الذاتى. فإن بيريز يضيف الحدود «المطاطية الطرية» لأى كيان فلسطينى. إذ لا معنى لتعيين حدود ثابتة مع الأردن أو مع إسرائيل. تقيد الدخول أو الخروج إلى المناطق العربية فيما بقى من غزة والضفة الغربية.

باختصار. إنهم يرون علاج المشكلة الفلسطينية (التى هى قلب الصراع) من خلال تصفيتها عمليا. وليس من خلال إيجاد أى تنازل معقول فيها.. ومع ذلك. فحتى هذه الأفكار الغريبة التى أوردها بيريز تعتبر عظيمة بالنسبة لما يجرى الآن. فغنى عن البيان أن اتفاق غزة-أريحا يثير السخرية المرة. ويقل



كثيرا عما كتبه بيريز.. ومع ذلك فحتي هذا الاتفاق لاينفذ. ورغم هذا يتحدثون عن ضرورة الانطلاق نحو «الشرق الأوسط الجديد» باعتبار أن المشكلة الجوهرية (المشكلة الفلسطينية) قد حلت فعلا.. منتهى الوقاحة!

(٥) وأين مصر؟ مادورها في «الشرق الأوسط الجديد». إن بيريز لايبخل في الثناء على دور حكام مصر في الفترة الماضية. حيث مهدوا الطريق للانهيار العربي الحالي. وحيث روضوا القيادة الفلسطينية حتى قبلت اتفاق غزة-أريحا. أما عن المستقبل فلا يوجد أى دور خاص لحكومة مصر.. لقد سلمت «البضاعة» لإسرائيل.. وقبضت عمولتها في شكل «المساعدات الأمريكية».. ودمتم!

سيادة الرئيس: كان الأولى أن تستنكر إرهاب اليهود والصرب حتى لاتجعل المسلمين وكأنهم وحدهم سبب مشاكل الدنيا

(٦) والحقيقة أن مشروع بيريز «للشرق الاوسط الجديد» يركز في مرحلته الأولى على محور اسرائيل-الأردن- ومابقي من فلسطين. وقد نص اتفاق غزة-أريحاعلى هذا الامر بصراحة.. وبيريز يصف هذا المحور بانه مثل مجموعة «بينولوكس».. أى مجموعة بلجيكا -هولندا -لوكسمبورج. وقد ساع الآن هذا الوصف

هل يعقل هذا الكلام؟! ان العلاقة الحميمة بين دول بينولوكس قائمة على الندية. فهل هناك اى قدر من الندية بين اسرائيل وبين الطرفين العربيين الاخرين؟

الا يقود العلاقة الخاصة التى تدعو لها اسرائيل على اساس الاحتلال العسكرى والسيطرة؟ هل يملك الفلسطينيون بعد «خبزهم وعجنهم» ويستطيع موسساتهم ان يبدوا اى اعتراض على قرار اسرائيلى؟

(٧) .. بد اين البترول في مخطط «الشرق الأوسط الجديد»؟ يلفت النظر ان الكتاب لم تكد تأت فيه سيرة البترول. وحتى الفصل الذى تكلم عن الاهمية التاريخية للشرق الاوسط لم تذكر فيه الأهمية الإستراتيجية المعاصرة للبترول العربي الاسلامي.. وهذا التجاهل المتعمد قد يقصد رفع الحرج عن دول الخليج صاحبة العلاقة الوثيقة مع الترتيبات الحالية «للشرق الأوسط الجديد». ولكن التجاهل لا ينفى بالقطع أن الدور الإسرائيلى في حماية المصالح الامريكية البترولية هو جزء لايتجزأ من ترتيبات «الشرق الأوسط الجديد».. وهو لاينفى كذلك تخطيط الصهاينة لكى يتولوا إدارة الأموال النفطية

(٨) ويجرنا هذا إلى الملاحظة الجوهرية حول علاقة الترتيبات الحالية بهدف تحقيق الهيمنة الصهيونية (إسرائيل الكبرى).. كيف عالج بيريز هذه القضية؟ في اكثر من موضع قال بيريز: إن اسرائيل كانت دائما ضد التوسع واحتلال اراضى الغير.. «والعلاقات الاقتصادية إذا لم تقم على التكافؤ فان مصيرها الدمار».. وانقل هنا ما قاله أمام الامم المتحدة (سبتمبر ١٩٩٣): «لعل ان هناك شكا في ان الاشارة إلى سوق مشترك في الشرق الأوسط. واعلان استعداد اسرائيل فيه. قد يعنى محاولة للحصول على مزايا او فرض سيطرة واود ان اقول بكل اخلاص وباعلى صوت اننا لم نتخل عن احتلال الاراضى لكى نحتلها(؟) لكى نمارس سيطرة اقتصادية.. وقد اقول- باعتبارى يهوديا- ان فضيلة تاريخنا وجوهره- منذ عصر إبراهيم وموسى قائمة على معارضة متصلة عنيدة لاى احتلال او اقامة سيطرة او تفرقة عنصرية»!



وأرجو ألا يندهش القارىء. فقد كتب بيريز أيضا في كتابه «أن إسرائيل لم تبدأ في تاريخها أية مواجهات عسكرية. إن مصر وسوريا ولبنان والأردن- وحتى العراق التي لاتوجد لها حدود مشتركة مع إسرائيل- هي التي أعلنت علينا الحرب. وكان هذا هو السبب الأوحد والحقيقي لكل حروبنا الرهيبة».

هل كانت حروبنا نحن ضد الغزو الصهيوني المسلح لفلسطين دفاعا عن النفس أو هجوما؟ وهل كان الغزو الصهيوني لسيناء عام ١٩٥٦ حربا دفاعية أو سعيا عدوانيا للتوسع في أرض مصر؟ وهل كانت حرب ١٩٦٧ توسعا صهيونيا في أرض العرب أو ماذا؟ وهل كانت حرب ١٩٧٣ من أجل فلسطين وحدها أو دفاعا في الأساس عن الأراضي المحتلة في مصر وسوريا؟

إذا كنا شهودا أحياء على ما جرى ومع ذلك يكذبون بهذه الصفاقة. فكيف نصدقهم وهم يحدثوننا عن المستقبل الزاهر وحبهم لنا (بعد التخلي عن الإسلام)؟!

×××××

على أى حال. قد تكون مقاصد الصهاينة حول الشرق الأوسط الجديد أكثر وضوحا إذا اعتبرنا أن الترتيبات الخاصة مع الأرض والكيان الفلسطيني الهلامي نموذج لعلاقات المستقبل. وسأكتفي هنا بقصة القناة بين البحرين الأبيض والميت. هذه القناة تؤدى إلى تبوير مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية على ضفتي نهر الاردن. الأمر الذى قد يهدد المنشآت الصناعية الغربية في تلك المواقع. كما يؤدى إلى خفض نسبة المعادن في البحر الميت. ويؤثر على استخراج الملح منه وعلى مشاريع أردنية حيوية مثل استخراج البوتاس والنحاس والكبريت.. وإلى جانب هذا فإن زيادة الضخ المائى من المتوسط (الأعلى سطحا) إلى الميت (الأقل منسوبا) ستؤدى إلى زيادة الضغط على قاعه. وهو ما يسميه الجيولوجيون «الضغط العمودى». ويعني هذا خلخلة ديناميكية ربما ولدت هزات أو انكسارات أرضية أو انفجارات بركانية. حيث يقع البحر الميت في منطقة قشرتها الأرضية مضغوطة وتسمى الأخدود الإنهدامي الكبير (اقرأ الحياة ٢٧ سبتمبر ١٩٩٣م).

ومعروف أن إسرائيل حاولت في الماضي أن تستفيد من احتلالها للضفة الغربية لكى تشرع في تنفيذ مشروعها. فتصدت لها الجامعة العربية والوفود العربية في الأمم المتحدة حتى طالبت الجمعية العامة بالتوقف فورا عن تنفيذ المشروع. لأنه إذا اكتمل «سيلحق بحقوق الشعب الفلسطيني والأردنى ومصالحهما الحيوية المشروعة أضرارا مباشرة لاسبيل إلى إصلاحها». وفي الأعوام ١٩٨٢ و١٩٨٣ و١٩٨٤ اتخذت الجمعية العامة الموقف ذاته (الحياة ٢٥ ديسمبر ١٩٩٣م).

..ثم فجأة صدر اتفاق غزة -أريحا. ونص في الملحق الرابع على إنشاء قناة البحر الأبيض (غزة)- البحر الميت.. رغم كل ما رآه في السابق الخبراء العرب وصدقته الجمعية العامة للأمم المتحدة.. هل كان ممكنا أن ينص الاتفاق على هذا المشروع لو كانت العلاقة ندية بين إسرائيل والأردن والفلسطينيين؟ أو اذا كانت القرارات تصدر بالتراضي لتحقيق المصالح المشتركة؟

×××××

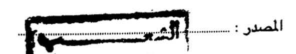
□ هذا مثال محدد وصارخ لمدى تحكم إسرائيل في المشروعات والترتيبات وفقا لما يحقق مصالحها.. أضف إليه ما ذكرناه في حديثنا عن احتكارها للقوة العسكرية. ولمشروعاتها في المرافق التحتية وفي الزراعة والرى والسياحة (ودعك من الصناعة) لنرى مدى الكذب الصفيق في حديث بيريز عن رفض اليهود تقليديا للعدوان والسيطرة على مقدرات الغير.

(٩) والتساول الأخير: أين أمريكا؟ لقد أخفى بيريز تماما طبيعة الدور الأمريكي في الترتيبات.. ولم يذكر بكلمة هدف التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل في هذه المرحلة.. وحتى حين تكلم عن المساعدات المتوقعة من دول العالم المختلفة لم يأت على سيرة أمريكا وإسهامها.. وواقع الحال أن بيريز أراد أن يجمل مشروعه بحيث يبدو أن كل ما يجرى مجرد ترتيبات صادرة بإرادة محلية ومن دول المنطقة دون دعم مباشر من قوة كبرى خارجية، ولكن هذا الادعاء لايدخل علينا. فالتحالف الأمريكى الصهيونى هو (دولة الوصاية) التى تفرض سلطانها السرى وقراراتها على مايسمى سوق الشرق الأوسط.. وحين نقول إن مصر وضعت على الهامش فإننا نعني تحديدا أنهم أقصوها (مثل البلاد العربية الأخرى) عن موقع السلطة السرية هذا.. لتكون ضمن رعاياها المطيعين.

■ والخلاصة أن مشروع إسرائيل الذى نشره بيريز في كتابه يخفى من الوقائع أكثر مما ينشره ويفصح عنه.. ومما نشر ومما أخفاه. ندرك أننا -بفضل أهل الحكم وتفريطهم- أمام خطر عظيم.

ويامن تسعون للهرولة وللمشاركة في تدفئة العلاقات مع الصهاينة: ها



المصدر : ....


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : .... ١١ مارس ١٩٩٤

انتم ترون أننا نتابع مايجرى ولا نغفل عنه.. وقد يكون غيرنا هو الغافل. ولعل الغافلين يدركون أن المسألة ليست مجرد «هيصة» سوق وتجارة، وأن الكل سيكون مبسوطا.. المسألة أخطر جدا من هذا.. الصهاينة متعصبون ولم يتغيروا.. الصهاينة يريدون خرابنا وتشويه عقائدنا.. وهم لايترددون في قتلنا إن عصيناهم ونحن مجردون من السلاح.. أفيقوا يرحمكم الله!

الإسلام واليهود.. وخطاب الرئيس

■ أيها الناس ليقل بيريز عن الإسلام ما شاء.. وليردد معه أهل الحكم ما شاءوا.. ولكننا مقيدون بتحذير إلهي وتوجيه كريم يقول «لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا». هذا التوجيه لايعني أن ندخل مع اليهود حربا متصلة. ولكنه يعني بالقطع ضرورة أن نحذر غدرهم وكيدهم ما حرصوا على عقائدهم الباطلة والفاسدة. إن سالمنا اليهود فإننا رغم الحذر مقيدون بالتوجيه الرباني المكمل «لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم. إن الله يحب المقسطين».. وفق هذا المبدأ عاش اليهود في ظل الحضارة الإسلامية أزهى عصورهم. ولكن ماذا لو غدروا وتحركوا لقتلنا (كما هو حال الصهاينة اليوم)؟ هنا يقول الحق سبحانه وتعالى «إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم. ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون».. أرأيت؟ إذا قابلنا قوما يفعلون بنا ما يفعله الصهاينة الآن، فإن الله ينهى عن مناصرة هؤلاء القوم، ومن يتخذهم أنصارا فأولئك هم الظالمون لأنفسهم وأمام الله أمام أمتهم.. وإذا كانت موالاة من يفتنوننا في ديننا، ويذلوننا، ممنوعة، فإن الرد على المعتدين واجب متى امتلكنا أدوات القوة دفاعا عن ديننا وأرضنا وأمتنا «وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولاتعتدوا إن الله لايحب المعتدين».

في إطار ما قدمت، عجبت مما جاء في الخطاب الأخير للرئيس مبارك. فقد ذكر الرئيس أن العالم الجديد هو عالم الوفاق والتجمع والتكامل لا عالم التناقضات والتفرق والحقيقة انني لا ارى عالم اليوم على هذا النحو.. ولن يكون. فمن سنن الله ان يظل الصراع قائما بين أهل الحق وطواغيت الباطل.. ولكن اخطر من ذلك ان الخطاب جاء من اوله الى اخره تركيزا على جوانب الضعف في المسلمين. وبدا كما لو أن كل الشرور وكل العدوان على الدماء والأعراض لايصدر في عالم اليوم الا من صفوف المسلمين.. حتى أن حوادث القتل والذبح في رقابنا كانت -كما جاء في الخطاب- رد فعل لعدواننا نحن! وعجيب أن يقال هذا على لسان رئيس جمهورية مصر بعد أيام من مذبحة المسجد الإبراهيمي (ودعك من البوسنة).. أبدلا من الادانة والاستنكار نلتمس الأعذار للإرهابيين الذين يقاتلوننا في الدين ويخرجوننا بالقوة من ديارنا ويستولون على القدس؟

نعم الإسلام هو دين الوسطية والاعتدال. والحضارة الإسلامية علمت كل أجناس الأرض معنى التسامح وسعة الصدر للمخالفين. ولكن التسامح عند الإسلام لايعني التفريط والغفلة.. و حرص على الدم لايعني قعودا عن الجهاد إذا حاول فريق أن يفرض علينا الذل والاستضعاف.

■ ياقادة إسرائيل: قولوا فينا ماشئتم. ولكن انتم مصببون إذا علمتم ان صحوة المؤمنين بالاسلام (دينا أو حضارة) هي خطر داهم على كيدكم واستعلائكم.

وقد رأيتم كيف تحرك شباب مصر مؤخرا. تحت راية الله أكبر. وسترون المزيد باذن الله.

ياأهل الحكم: نحن نحذركم من المضي في المباحثات متعددة الإطراف لتنفيذ مخططات الصهاينة.. انتم تجتمعون الآن سرا في هذه المفاوضات ولايعرف احد فيم تفاوضون وتفرطون؟ الام تنفردون بالقرارات الاستراتيجية الكبرى. وتتصرفون في بلدنا كعزبة ورثتموها؟

اننا نحذركم من المضي في هذا الطريق . واعلموا ان مصر بعد انتفاضة الشباب لن تكون مصر ماقبل الانتفاضة

وقد أعذر من أنذر!



المصدر : الأهرام اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٤

بعد الترويج للشرق أوسطية

الخبراء الاقتصاديون: السوق العربية المشتركة الطريق للمستقبل

تحقيق: وجدى عبد العزيز:

مرت ثلاثة عقود على صدور قرار جامعة الدول العربية بإنشاء السوق العربية المشتركة، ولاتزال تلك السوق أملا يراود رجال الاعمال والاقتصاديين العرب، وفي المقابل يزداد الاتجاه العالمي نحو التكتل واقامة التكتلات الاقتصادية خصوصا في ظل توقيع اتفاقية الجات، فقارتي أمريكا الشمالية وأوروبا قد تم توحيدهما لمواجهة تحديات التجارة العالمية، في نفس الوقت تعلو أصوات المنادين بالسوق الشرق أوسطية وبسرعة تطبيقها، في حين تتوارى نسبيا فكرة السوق العربية المشتركة بسبب المعوقات العديدة التي تواجهها.

يرى د. معتصم بالله سليمان مدير إدارة المال والاستثمار بجامعة الدول العربية أن السوق المشتركة مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي حيث يسبقها مرحلة منطقة التجارة الحرة، ومرحلة الاتحاد الجمركي، ثم تأتي مرحلة السوق المشتركة بعد ذلك، فلا يجوز القفز على المرحلتين الأولى والثانية والدخول مباشرة إلى المرحلة الثالثة، ونحن في الوطن العربي لم نستطع بعد تحقيق المرحلة الأولى من التكامل الاقتصادي وهي منطقة التجارة الحرة، والمعوقات التي مازالت تحول دون تحقيق ذلك عديدة من أهمها.

أولا معوقات موضوعية ترتبط بالاقتصاديات العربية ذاتها من ذلك، ضعف القواعد الانتاجية وأحاديتها في الدول العربية، حيث تعتمد الدول العربية على تصدير عدد قليل من السلع يتركز في السلع الاولية الموجهة إلى أسواق الدول الصناعية وضعف البنى الاساسية داخل الدول العربية وفيما بينها من نقل ومواصلات واتصالات وانخفاض مستوى الخدمات المصاحبة للتجارة الخارجية بين الدول العربية مثل خدمات التمويل

والضمان والشحن والمعلـومـات والتسويق.

أسواق صغيرة

ثـانيـا: معـوقـات نـاتجة عن سياسات التنمية الاقتصادية المتبعة فى الـدول العـربيـة حيث اعتمـدت الدول العربية فى المراحل الاولى بعد استقلالها سياسـة تنمية تقوم على انتاج بـدائل الواردات أى سيـاسـة

احـلال الـواردات، وتطبيق هـذه السياسة يعتمد على درجة عالية من الحمايـة للصناعـات المحلية، لـذلك تجزأت السوق العربيـة إلى اسواق صغيرة الحجم يفصل بينها أسوار من الحمايـة الجمـركيـة وغير الجمـركيـة، وهذا مـاجعل فـرص التبادل التجارى بين الدول العربية محـدودة، وفى مـرحلة تـاليـة حيث بدأت الدول العربية فى اتباع سياسـة تشجيع الصـادرات لتنميتهـا الاقتصـادية فإن التجـارة العربيـة البينية لم تستفد من هـذه السياسة لأن تشجيع الصـادرات قـد تم باتجاه تلبية طلب الـدول الصناعية وليس بإتجاه الدول العربية.

ثالثا: معوقـات إدارية وإجرائية لانتقال السلع بين الدول العربية.

رابعا: معوقـات سياسية، إذ أن العـلاقات الاقتصـادية بين الـدول العربية يحكمها القرار السياسى ولا تخضع لقـاعـدة المصـالح الاقتصادية.

ويؤكد د. معتصم بالله أن البدء فى تنفيـذ فكـرة السـوق العـربيـة المشتـركـة يتطلب وجـود ارادة سيـاسيـة عربيـة للتنفيـذ ووضع استراتيجية عربية يمكن من خلالها خلق مصـالح اقتصـادية عـربيـة مشتركة، هذه المصالح ستشكل أداة الضغط المستقبلى لتطوير العلاقات الاقتصاديـة العربيـة نحو السـوق العربية المشتركة حيث تأتي السوق المشتركـة كمطلب ملح من قبل المصالح الاقتصـادية العـربية التى تكون قد وصلت إلى مرحلة النضج فى علاقاتها الاقتصادية.

السوق الشرق أوسطية

وحول امكانيـة أن تعتبر السوق الشرق أوسطية بـديلا عـن السوق العربيـة المشتركة يـرى د.معتصم بـاللـه سليمان أن عبـارة السـوق الشرق أوسطية عبارة مبهمة وليس لها أى معالم سياسيـة أو جغرافية أو اقتصاديـة، أما السوق العـربية المشتركـة فهى محدودة المعـالم سياسيا وجغرافيـا واقتصاديـا، ويشير إلى أن تعبير الشرق الاوسط لـه جـذوره الاستعماريـة منـذ الاستعمار البريطـانـي للمنطقـة العربيـة الذى حـاول إنشاء مـركز تموين الشرق الاوسـط لتمـوين جيوش الحلفـاء فى الحرب العالميـة الثانيـة، ومايطرح من أفكار مـالية عن «السوق الشرق اوسطيـة» يعد صياغات جديدة وبراقة لاستعمار جـديـد تختفى وراءهـا مصـالح وأهـداف السيطرة على المنطقـة العربية ومواردها الاقتصادية.

أمـا مفهـوم «السوق العـربيـة المشتركـة»، فهـو تعبير عن إرادة الشعوب العربية وطموحها فى بناء كيان سيـاسى واقتصادى عـربى يكون له موقـع متميز على الساحة الدولية اقتصاديا وسياسيا، ويؤكد على أن إحـدى الفكـرتين هى نفى للأخرى فـالسوق الشرق أوسطية بأهدافهـا نفى للهوية العـربية، أما السوق العربيـة المشتركة فهى بناء للهـويـة العربيـة بكل مقـومـاتها السيـاسيـة والاقتصـاديـة والاجتماعيـة والحضـاريـة وهى طريق للدخول إلى المستقبل.

إرادة سياسية قوية

أمـا د. وجيـه شندى ـــ وزير الاستثمار السابق ـ فيرى أن الدول العربية لم تكن حريصة على إنشاء سوق مشتركة فيما بينهـا، ويقول

لقـد بـدأ الحديث عن التعـاون بين الدول العـربية من خـلال الجامعة العـربية، وتـم الاتفاق على السـوق والتى كان ينبغـى أن تكون اتحادا جمركيا بين الـدول الاعضاء، حيث يتم الغاء مختلف القيود على انتقال عنـاصر الانتـاج ـــ راس المال ـ العمالة السلع ـ ولكن ماتم الاتفاق عليه فى الحقيقة كان منطقة للتجارة الحرة بين الدول العـربية ومع ذلك فإن القدر الذى أصابه من التوفيق كـان محدودا ويؤكـد د. وجيـه أن البدايـات السياسية عمومـا تحتاج إلى أنظمة وأطر تعاون لفترة زمنية طـويلـة حتى يمكن الـوصـول إلى أهداف اقتصـادية، كما أن البـدء فى التعاون الاقتصـادى يتطلب تـوفر إرادة سياسية قوية.

وعن معـوقـات إنشاء السـوق العـربية المشتركـة يقول د. وجيـه شندى انها تتمثـل فى الخلافات بين الانظمـة السيـاسيـة العـربيـة، وتفضيل المصلحـة القطـريـة على المصلحة القوميـة، ووجود ق‌.ر من التاثير الاجنبـى لتبعيـة الـدول العربية للدول الراسمالية الصناعية المتقدمة، عـلاوة على التشابة الكبير فى اقتصاديات الدول العربية.

ويضيف انـه لا أمل للـدول العربية بـدون أن يضع المخططون والصفـوة الاقتصـادية العـربيـة إنشاء السوق العربيـة واقامة تكتل اقتصادى عربي نصب أعينهم، وأن تتوافـر الإرادة السياسية الـلازمة لتحقيـق ذلـك، وضرورة تفضيـل المصلحـة القـوميـة على المصـالح



المصدر : العالم اليوم

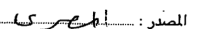
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : [illegible] ١٩٩٤

الوطنية الضيقة.

ويرى د. عبد الرازق حسن - استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة أن المنادين بإقامة السوق الشرق أوسطية يتناسون أن تلك الدعوة غير موضوعية، ولا يعقل أن يتم فرض اسرائيل فى التعاون الاقتصادى مع دول المنطقة، فالهدف من السوق كما هو واضح دفع الاقتصاد الاسرائيلى للنمو على حساب اقتصاديات الدول العربية، فإسرائيل بدون انفتاحها على المنطقة ستموت، والدول التي كانت تمنحها معونات وقروض أصبحت ترى أنها لن تتحمل استمرار ضخ تلك المعونات لاسرائيل.

ويتعجب د. عبد الرازق من المنادين بسرعة التعاون فى حين تتوارى فكرة السوق العربية المشتركة التى يمكن اعتبارها الوسيلة الوحيدة للتجمع العربى وللسيطرة الفعلية على أهم مركز استراتيجى فى العالم، ويشير إلى أن الجامعة العربية أعدت العديد من الدراسات لوضع فكرة السوق العربية المشتركة موضع التنفيذ إلا أن قراراتها لم تنفذ وظلت مجرد حبر على ورق بسبب استمرار الخلافات السياسية وانعكاس تلك الخلافات على مسيرة التعاون الاقتصادى العربى، ويعطى مثالا على ذلك بالتفكير فى إنشاء شركة طيران عربية مشتركة أو اصدار وحدة نقد عربية موحدة والذى باء بالفشل بسبب التفكك والخلافات بين الدول العربية.



المصدر : 
المصرى

التاريخ : ١٧ / ٢ / ٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمين عام مجلس التعاون العربى

لـ « السياسى المصرى »



انسحابنا من المجلس

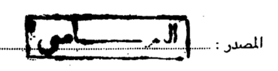
.. اعتراف بالواقع المؤلم !!

● السوق الشرق أوسطية لايجب قيامها قبل إتمام السلام !



● دور الجامعة العربية محدود.. وميثاقها لايلزم بقرارات !!





المصدر : العربي الناصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

● موقفنا ضد « صدام » وليس ضد الشعب العراقي

● الموقف العربي المتردي .. يضعفنا أمام إسرائيل !

تلاحقت في رأسي تساؤلات، تفرض نفسها الآن على الساحة العربية، وأنا في طريقي لمقابلة الدكتور «حلمي نمر» أمين عام مجلس التعاون العربي، ونقيب التجاريين المصريين.. منها مايتصل بانسحاب مصر من عضوية المجلس، ومنها مايتعلق بدور الجامعة العربية.. ومنها مايدور حول قيام السوق الشرق أوسطية.. ومنها مايتطرق الي مجالات أخرى.

وفي صراحة وموضوعية.. اجاب ضيف الحوار عن الاسئلة التي طرحتها «السياسي المصري».. وكانت الطبق الرئيسي على موائد المناقشات في الفترة الأخيرة.

● قلت في البداية : يطالب البعض بضرورة وجود تكتلات عربية ، في مواجهة التكتلات العالمية الجديدة .. ماتعليقك ؟

قال الدكتور « حلمي نمر » : في ظل النظام الدولي الجديد ، لايوجد دور كبير للدول الصغيرة النامية المستقلة ، خاصة إذا كانت هذه الدول تتصل ـ اصلاً ـ بالدول الاجنبية وترتبط وتتبعها ، سواء من ناحية الديون ، أم من ناحية التجارة الخارجية ..

وفي رأيي أن وجود تكتل عربي على نطاق كبير ، سيكون في صالح الدول العربية ـ إذا ماحسنت النيات وفهمنا أهدافه بشكل جيد ـ لان هذا التكتل بما يكون لديه من إمكانات بشرية ومادية كبيرة ، سيجعلنا في مركز متفوق ، من ناحية التجارة الخارجية ، لاسيما بعد أن وقعت اتفاقية « الجات » وماتضمنته من تحرير للتجارة الخارجية .. بل إن هذا التكتل سيتيح الفرصة لفتح اسواق للتجارة العربية بالمنطقة اولاً .. كذلك سيؤدي إلى خفض حجم المديونية التي تربطنا بالدول الأجنبية ، وبالتالي ستقل مشاكلنا الاقتصادية . وفي الوقت نفسه سيخلق التكتل المنشود منافسة عربية في الأسواق الاجنبية .

لكن ـ يضيف د . « حلمي نمر » ـ هل يمكن ايجاد هذا التكتل في ظل التجزئة العربية ؟ إنني لاأرى اننا استطعنا ان نلعب دوراً في لم شمل الدول العربية ، وهذا ليس في مصلحة العرب ، فلابد ان ننسى مانتج عن حرب الخليج ، وان يكون لنا موقف لصالح الشعوب ، فالذي نرفضه ماحدث من « صدام » ، لكننا حريصون على الشعب العراقي الذي يدفع ثمن تصرفات حاكمه !

تصرفات « صدام » !

● يقال إن انسحاب مصر من مجلس التعاون العربي ، يرجع الى ضغوط من جانب دول الخليج ، خاصة المملكة السعودية .. هل هذا صحيح ؟

رد الدكتور « نمر » على الفور : لاأعتقد ان مصر ـ بمركزها وحجمها وقيادتها ـ ترضخ لضغوط .. لان هذا معناه تدخل في سيادتنا القومية والوطنية ، وهو امر مرفوض طبعاً . اما السبب الرئيسي لانسحاب مصر من عضوية المجلس ، فهو التصرف الحادث من « صدام » .. لان مجلس التعاون العربي نشأ تلبية لإرادة سياسية لقادة الدول الاعضاء في المجلس ، فعندما يشذ أحدهم في تصرفه بما لايتفق مع لساننا العربي ، يكون هذا مدعاة لانسحاب مصر ، اعترافاً بالواقع . ولااتصور ان مصر سوف تعود الى عضوية المجلس مادام « صدام » يحكم العراق .. صحيح اننا مع الشعب العراقي ، لكن شرخاً كبيراً حدث في العلاقات بين الرؤساء .

حتى الدول الاعضاء الاخرى بمجلس التعاون العربي ، لم يكن بينها توحد في الرأي حول ازمة الخليج .. فبينما كانت مصر في جانب ، كان الاردن واليمن في جانب آخر !!

تحديات فقط !!

● قلت للدكتور « نمر » : سبق ان عارضتم بشدة ، ماجاء في دراسة للدكتور « مصطفى كامل السيد » حول إمكانية إلغاء مجلس التعاون العربي ، وقلتم انه « يمثل صورة للتضامن العربي » .. امازلتم على هذا الرأي ؟

أجاب : مجلس التعاون العربي نشأ في عام ١٩٨٩ ، والدراسة المشار اليها كانت في عام ١٩٩٠ ، ولم يكن من المعقول التفكير في إلغاء المجلس بعد تلك الفترة الوجيزة .. لاننا كنا ـ بالفعل ـ قد وضعنا إطارات عامة لبعض اسس التكامل الاقتصادي بين أعضائه .. وهو الهدف الذي انشيء من أجله . ولم يكن من الممكن ان نتوقع نجاحه في عام او اثنين او ثلاثة ، فالوحدة الاوروبية تمت في ٥٠ عاماً . كذلك لم اتصور ـ وقتها ـ أن يحدث ماحدث من حاكم العراق ، أو أن يتجمد المجلس بعد عام من قيامه .. وكان هذا سبب معارضتي لما جاء بالدراسة .

● وما الانجازات التي تحسب للمجلس قبل ان يتجمد نشاطه ؟

قال د . « حلمي نمر » : لااستطيع ان اقول إن لمجلس التعاون العربي انجازات .. فقد توقف نشاطه بعد أن توصلنا الى ثلاثين اتفاقية تضع الإطارات العامة للتكامل الاقتصادي .. ولان التحديات كانت كثيرة امامنا ، فقد كان علينا حلها والتغلب عليها اولاً قبل تطبيق هذه الاتفاقيات .

● في اى مجال كانت تلك التحديات ؟

أجرى الحوار : داليا الديب

ـ من هذه التحديات ماكان متعلقاً بالتبعية الاجنبية للدول ، وهناك تحد خاص بتوحيد العملات والنقد ، وآخر كان متمثلاً في مشاكلنا الاقتصادية ، والاوضاع في كل دولة من دول المجلس .. لذلك كان الانجاز سيتأخر الى ان يظهر .

اعتراف بالواقع !

● سألت : هل ـ في رأيك ـ اننا ، اى مصر ، تعجلت في قرار الانسحاب ؟

أجاب أمين عام مجلس التعاون العربي : نستطيع ان نقول إن مصر قد تعجلت بسحب عضويتها من مجلس التعاون العربي .. بعد أن تجمد نشاطه ، بل إن انسحابنا من المجلس هو اعتراف بالواقع .. وليس من الممكن ان تعود مصر الى عضوية المجلس إلا عندما يحدث تعديل في النظام العراقي .. ولاأحد يدري الآن ماشكل المستقبل ، فقد يظهر ماهو الأفضل ، بعد أن تكون ظروفنا الاقتصادية قد تحسنت ، وكذلك العلاقات بيننا وبين دول الجوار .

على أية حال مصر لم تخسر من سحب عضويتها ، ومن الافضل ان نعمل على قيام تكتل على مستوى الدول العربية كلها ، وهذا لن يتعارض مع الجامعة العربية أو دورها .. لان مانتحدث عنه تكتل اقتصادي ، والجامعة العربية تكتل سياسي .

● يقال إن قرار مصر بالانسحاب لم يكن شرعياً ، باعتبار ان الاتفاقيات المشتركة كانت بناء على إرادة جماعية ، ولاتلغى ايضاً إلا بإرادة جماعية .. هل هذا صحيح ؟

ـ اتفاقية مجلس التعاون العربى كانت بقرار من مجلس الشعب ـ وهو يمثل الجماهير ـ كذلك قرار الانسحاب كان بناء على مشروع تقدمت به الحكومة الى المجلس ووافق عليه . واحب ان اشير إلى ان اتفاقية مجلس التعاون لاتزال سارية ، وبالتالى لم يتم إلغاؤه .. وكل ماحدث ان مصر سحبت عضويتها ، والسودان سينضم للمجلس !

دور الجامعة محدود !

● قلت : التكتلات الاقليمية الحالية ، مثل الاتحاد المغربى ومجلس التعاون الخليجى ، تسير ببطء شديد ، لان الدول المشاركة فيها تعانى من مشاكل اقتصادية حادة .. ويحتاج التغلب عليها الى وقت ، وبالتالى لايمكن قيام تكتل اقتصادى بين دول لديها مثل هذه المشاكل . ومع ذلك فإن الحكم على هذه التكتلات الموجودة حالياً ، سابق لاوانه والذى نستطيع أن نقوله ان هذه المجالس تعد مظهراً من مظاهر الوحدة ، والامل موجود فى ان تتخطى مشكلاتها وتقضى عليها .

● الا ترى ان هذه التكتلات يمكن ان تضعف من دور الجامعة العربية ؟

ـ إطلاقاً .. لان ميثاق الجامعة العربية يقر قيام مثل هذه التكتلات ، لتحقيق نوع من التكامل الاقتصادى ، ولن تكون التكتلات الاقتصادية سببا فى إضعاف دور الجامعة ، بل على العكس فإنها تسهل دورها ، فعندما يكون بالجامعة ثلاثة تكتلات او أربعة ، افضل كثيراً من التعامل مع كل دولة على حدة !

● سألت على الفور : وماتقييمك لدور الجامعة العربية ؟

قال د . « حلمى نمر » : دور محدود جداً ، وميثاقها يجب تعديله ، لانه يحول دون اتخاذ قرارات ايجابية سريعة وملزمة ، حيث يشترط الاجماع .. وفى الفترة الماضية لم يكن لها دور فعلى فى جمع شمل أعضائها !

خلاف لايمس الشعوب !

● قلت : على ذكر جمع الشمل ، ماسباب فشل كل مشروعات الوحدة بين الدول العربية الى الآن ؟ وهل يدعونا ذلك الى القول بعدم وجود « قومية عربية »؟!

قال امين عام مجلس التعاون العربى : لانستطيع ان نقول ذلك ، لانه امر خطير للغاية .. فالقومية العربية موجودة ، والذى يحدث ان الخلافات التى تقع بين الدول العربية وبعضها لاتمس العلاقة بين الشعوب ، لانها علاقة وثيقة .. وهذا هو معنى القومية العربية لكن الدول الاجنبية لاتتوقف عن السعى لتفتيت الصف العربى وخلق الصراعات بين العرب من اجل مصالح شخصية ، فلا اعتقد ان امريكا تدخلت فى حرب الخليج دون غرض ، وإنما للسيطرة على منابع البترول .. وهذا مثال من كثير !

● كيف ـ إذن ـ تقيم الاوضاع والمتغيرات العربية الراهنة ؟!

ـ الاوضاع العربية الراهنة محزنة واليمة ، فمنذ انتهاء حرب الخليج لم تحدث أو تبد فى الافق محاولة جادة لجمع شمل الدول العربية ، وهذا يضعفنا فى المنطقة ، ويضعفنا أمام اسرائيل فى عملية تحقيق السلام .. وعلينا ان ننسى الماضى وأن يحاول قادة الدول ايجاد تضامن فعلى يجمع بين امتنا العربية ، لكى نكون مركز قوة .

مصلحتنا اولاً !

● قلت : السوق الشرق اوسطية ، حديث مختلف الاوساط الآن ، ومراكز الدراسات .. ماذا تقول عنها ؟

قال د . « نمر » : لا اتصور ان نفكر فى إنشاء سوق شرق اوسطية قبل تحقيق السلام مع اسرائيل .. واخشى ان تنسينا هذه الفكرة ، السوق العربية المشتركة ، ولو ان تحقيق السلام لايجعل شرطاً ان نرتبط مع اسرائيل بتكتل اقتصادى واحد .. وإنما من الممكن ان تكون لنا معها علاقات تجارية واقتصادية ، كأى دولة اخرى ، مثل علاقاتنا الثنائية مع امريكا واوربا .

باختصار ـ والكلام للدكتور « نمر » ـ سيكون فتح الاسواق المصرية لاسرائيل ذا اثر سيىء علينا .. وفى رأيى ان الوقت لايزال غير مناسب للحديث فى هذا .

● هل هناك ضغوط لقيام هذه السوق ؟

ـ فى تصورى ان قيام هذه السوق ضمن صفقة السلام فى الشرق الاوسط .. وان هناك ضغطاً من الدول الاجنبية لتقبل السلام بهذه الشروط ، ولكن يجب ان يكون قرارنا الاقتصادى نابعاً من داخلنا وليس مفروضاً علينا .. ومع هذا فلست ضد التعامل مع اسرائيل إذا ماتم التوصل الى سلام .. بشكل يحقق الاهداف المشروعة للشعب الفلسطينى .

● إذا ماقامت السوق الشرق اوسطية .. هل يكون لمصر دور فيها ؟

- لااعتقد ان لدى مصر أموالاً تستثمرها فى اسرائيل - او العكس - وهناك من يقولون إن اسرائيل تضع مشروعات للسوق الشرق أوسطية ، قد لاتكون مستعدين لها ، وأقول لهؤلاء : مثلما تدرس أسرائيل مشروعاتها بتكتم شديد ، فنحن - ايضاً - ندرس مشروعاتنا بتكتم شديد ، وإن نوافق على التكامل معها إلا فيما يحقق مصلحة لنا .

لننتظر التطبيق ..

● البعث : لنتكلم الآن عن « الضريبة الموحدة » .. مارأيك فيها ؟

قال الدكتور « حلمى نمر » : الضريبة الموحدة من التشريعات الموجودة فى كل دول العالم ، وهى جزء من عملية الاصلاح الاقتصادى عندنا ، واذا مانفذت جيداً وتم تطبيقها بالصورة الموضوعة ، فسوف يسهل ذلك من عملية تحصيل الضريبة من الممولين ، ويمنع حالات التهرب ، وتدخل موارد أكثر إلى خزينة الدولة .. والذى نطلق عليه « ضريبة موحدة » ليس هو كذلك ، وإنما هو نوع من التعديل أحدثناه على التشريع الضريبى لدينا ، واستفاد منه الموظفون .

وكما يعلم الجميع أن لدينا كساداً اقتصادياً ، والمطلوب تخفيض العجز فى الموازنة ، وهذا لايتحقق إلا من خلال إحداث رواج اقتصادى ، أوزيادة الموارد السيادية ورفع الضرائب والرسوم وأسعار الخدمات ، أو تخفيض النفقات .. والحقيقة أننا نحتاجها جميعاً ..

وفى المرحلة الثانية من مراحل الاصلاح الاقتصادى ، سوف نطالب الدولة بالنظر فى تعديل قانون الضريبة الموحدة .

● لكن هناك آراء تقول إن قانون الضريبة الموحدة ، سيؤدى الى هروب المستثمرين الى دول يقل فيها سعر الضريبة ؟

- أستطيع الجزم بأن الوضع - فى ظل قانون الضريبة الموحدة - أصبح افضل كثيراً من ذى قبل .. فبعد أن كانت النسبة ٥٠ ٪ بعد ٣٥ الف جنيه ، أصبحت الآن ٥٠ ٪ بعد ٦٨ الف جنيه .. كذلك تم توسيع الشرائح ، كل هذا من أجل تحقيق الهدف من الضريبة دون التأثير على الاستثمار .. ثم إننا لانستطيع الحكم على التجربة حكما نظرياً ، دون انتظار للتطبيق العملى !

● وهل يتأثر الادخار فى البنوك ؟

قال الدكتور « حلمى نمر » : برغم ان كل دول العالم تفرض ضرائب على الودائع - باعتبارها اموالا عاطلة - إلا أن الفكرة رفضت عندنا ، لأننا لانزال نعانى من الكساد ، وهذا معناه أن المودعين لن يسحبوا ودائعهم من البنوك لكى يستثمروها - حتى لو فرضت ضريبة على الودائع - وإنما سيفضلون الربح القليل منها ، لأن عدداً كبيراً من محدودى الدخل فى مصر ، يستفيد من عائد الودائع الصغيرة ، ويعيش عليها .. وفرض الضرائب على هذه الودائع قد يضر بهؤلاء .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

اقتصاد

المدير العام لمنظمة العمل العربية بكر محمود رسول لـ «الوسط»:

السوق الشرق أوسطية ليست بديلاً للنظام العربي لأنها هامشية سكانياً وجغرافياً

القاهرة – محمد علام

قلل المدير العام لمنظمة العمل العربية من الآثار السلبية لفكرة السوق الشرق اوسطية، على المدى القريب، واتفاقية «الغات» لأن ٨٥٪ في المئة من حجم الاستثمارات العربية هي اصلاً خارج المنطقة العربية»!، كما ان التزامات «الغات» ليست اكثر خطورة من التخصيصية التي تطبق حالياً في دول عربية»!، علاوة على انه «لم يبقَ للدول النامية ما نساوم عليه».

وأوضح المدير العام للمنظمة السيد بكر محمود رسول في حديث لـ «الوسط» ان هذا لا يعني وجود مخاطر يمكن مواجهتها بتحويل الاستثمارات العربية في الخارج الى البلدان العربية» و«بمراجعة هذه البلدان لمواقفها من اجل السعي للتكامل بجدية استجابة لضرورات اقتصادية واستبقاء للوجود».

وقال ان مؤتمر العمل العربي في نيسان (ابريل) المقبل سيبحث تداعيات «الغات» التي من بين آثارها «هجرة آسيوية للبلدان العربية، وهجرة عربية من أوروبا بسبب العنصرية». ورأى أن اختيار المغرب لتوقيع «الغات» «لا يعني اعترافاً بدور اقتصادي عربي» لأن «الدول العربية مجتمعة لا تمثل اي قوة اقتصادية».

● في ضوء المخاوف العربية من جراء تداول فكرة السوق الشرق اوسطية وانعكاساتها الاقتصادية، ما هي تصوراتكم لتأثيراتها على العمالة العربية والاستثمارات في المنطقة في حال تحققها؟

– السوق «الشرق اوسطية» مفهوم لا يزال غير محدد، ولا غرابة ان يتغير الموقف منها عند ظهور ملامحها الواضحة، والمفهوم يتراوح حالياً بين تعاون اقتصادي تم تحديد بعض عناصره في اتفاقيات السلام الموقعة او المعدة للتفاوض، ونظام شرق اوسطي جديد يحل محل النظام العربي القائم.

والمفهوم الأول يجعل منها احدى شروط السلام وتعاوناً محدوداً بين بلدان متجاورة، وبهذا المعنى فان انعكاساتها الاقتصادية لا تبدو بالحجم الذي يعطى لها، اذ ان تيارات الاستثمار العربية ليست لمصلحة المنطقة العربية، ذلك انه بين ٦٥٠ بليون دولار استثمارات عربية في الخارج لا يزيد نصيب البلدان العربية منها على ١٥ في المئة. غير ان انعكاسات السوق البعيدة المدى ستكون خطيرة على فرص النمو في البلدان العربية اذا شملت قضية المياه، كما ستترك انعكاسات اجتماعية سلبية خصوصاً اذا تأكد ان هدفها ترسيخ السيطرة الاسرائيلية الاقتصادية بدعم قوى اقتصادية خارجية.

اما السوق الشرق اوسطية بمفهوم اوسع كنظام بديل للنظام العربي فليس له من فرص للتحقق لأن النواة السكانية والجغرافية لهذه السوق تمثل وزناً هامشياً على مستوى الوطن العربي، لكنها ستزعزع النظام العربي القائم الذي يبرر وجود مؤسسة الجامعة العربية ومنظومة العمل العربي المشترك. وهذا التحدي له اهميته وهو مثل كل التحديات قد يقوي تماسك الامة العربية حول مصالحها المشتركة، كما قد يقودها الى المزيد من التفكك.

العمالة العربية

● هل تعتقد ان هذه السوق ستساهم في ايجاد فرص عمل جديدة، والقضاء على مشكلة البطالة ام العكس؟ وهل من خطط اعدتها منظمة العمل العربية لمواجهة هذه الاحتمالات، خصوصاً انها تمثل اطراف العمل الثلاثة في العالم العربي؟

– لن توفر هذه السوق فرصاً هائلة من العمل، ذلك ان طبيعتها تعتمد على كثافة رأس المال وعلى غلبة الخدمات فيها وفي اطار جغرافي ضيق على رغم اهميته التاريخية. وسيكون لها تأثير مباشر على القوة العاملة الفلسطينية، اما القوة العاملة العربية عموماً بحجمها الكبير فلن تتأثر بهذه السوق. ويكفي القول ان الاضافة في سوق العمل العربية هي لهذه السنة قرابة ٢,٥ مليون، سترتفع الى ٢,٧ مليون عامل مع نهاية السنوات الخمس المقبلة ليصبح حجم القوة العاملة قرابة ٩٠ مليوناً.

ومهما كان اتساع هذه السوق فلن تستوعب الا عدداً محدداً من العمالة ورصيد العمالة الفلسطينية العاطلة كاف للوفاء باحتياجاتها. وهناك احتمال استقدام عمالة آسيوية اضافة الى تشجيع المزيد من الهجرة اليهودية، والتأثيرات في هذه الحالة ستكون بالغة السوء على العمالة العربية وفي مقدمتها العمالة الفلسطينية.

والمنظمة في هذا المجال ملتزمة البديل العربي في التعاون وتشغيل العمالة العربية من خلال التنقل والهجرة وفرص الاستثمار في البلدان العربية، ومن

ناحية اخرى من خلال تشجيع القوى الوطنية الفلسطينية الممثلة في التنظيمات النقابية ومنظمات اصحاب الاعمال الفلسطينية لتنمية قدراتها الذاتية بدعم عربي في مواجهة قدرات هائلة للجانب الآخر تدعمه المؤسسات المالية الدولية.

● اتفاقية «الغات» هي المحور الأساسي للعلاقات الاقتصادية بين دول العالم في المرحلة المقبلة ومن ضمنها الاقطار العربية، كيف ترى التعاطي معها؟ وهل من الممكن لمنظمة العمل العربية ان تطرح مبادرة للتنسيق والتشاور من خلال برنامج عربي لهذه المواجهة؟

– اتفاقية «الغات» بدأ سريانها منذ العام ١٩٤٨، لكن موضوع الساعة هو الجولة الثامنة او جولة اوروغواي التي استغرق التفاوض عليها قرابة سبع سنوات وانتهت الى وفاق بين ١١٧ دولة في اواخر ١٩٩٣ واختيرت دولة عربية لتستضيف التوقيع الرسمي على الاتفاقية في نيسان (ابريل) المقبل.

واذا كان المغرب هو الدولة المضيفة فذلك لا يعني اعترافاً بالدور الاقتصادي للبلدان العربية، فهي مجتمعة لا تمثل اية قوة اقتصادية حالياً، فدخلها القومي في مجموعه يقارب دخل بلد متواضع مثل اسبانيا، ومساهمتها في حجم التجارة لا تتجاوز ٣,٤ في المئة، وبالتالي فهي ليست مجموعة مؤثرة في «الغات»، خصوصا ان عدد الدول العربية الاعضاء لا يزيد على خمس (مصر والمغرب وتونس والكويت والبحرين).

لذلك يكاد الموقف العربي ان يكون متفرجاً، وآثار الالتزامات الجديدة على البلدان العربية ليست جديدة، اذ سبقتها برامج الاصلاح الاقتصادي التي تطبق في الكثير من هذه البلدان وتضمنت بعض ما جاءت به جولة اوروغواي، ومنها فتح المجالات واسعة امام الاستثمار الاجنبي وتقليل الدعم والابقاء فقط على الرسوم الجمركية مع الغاء بقية القيود على التجارة والاتجاه التدريجي لتخفيض هذه الرسوم وتحريك الاقتصاد نحو المنافسة الداخلية والخارجية دعماً لتخصيص الموارد ورفعاً للانتاجية واكتساب القدرة على الوفاء لخدمة الديون.

والاضافة في نتائج جولة اوروغواي هي الغاء الدعم على الانتاج الزراعي، الامر الذي يرفع فاتورة استيراد الغذاء، والعالم العربي الذي كان يستورد بما قيمته ٢٦ بليون دولار عام ١٩٨٤ قد تصل قيمة وارداته الغذائية مع نهاية هذا العقد الى ٤٠ بليون دولار يضاف اليها ما بين ١٠ و٣٠ في المئة نتيجة اتفاقات «الغات».

الصناعات الناشئة وشركات المقاولات العربية ستواجه تحديات جديدة بسبب منافسة الشركات الدولية المماثلة لها بحكم الالتزامات الجديدة. وفي هذا الخصوص فان دور الشركات المتعددة الجنسية سيزداد تاثيراً على الوطن العربي، ويوجد منها حالياً حوالى الف شركة يبلغ دخلها ما يساوي ٦,٤ تريليون دولار، ومعروف ان دخل ٨٠ بلداً نامياً لم يصل الى نصف هذا المقدار.

والغريب ان اهم سلعة عربية، وهي النفط، لا تشملها اتفاقية «الغات» الجديدة وقد تتعرض هذه لضغوط شديدة اسوة بباقي المنتجات الاولية التي تتحكم في اسعارها بلدان العالم الأول.

ولم يبق للبلدان العربية الا ان تراجع موقفها لتسعى للتكامل الجدي استجابة لضرورة اقتصادية واستبقاء للوجود.

والاستثمارات العربية التي تتجاوز ٦٥٠ بليون دولار لا يوجد منها في الوطن العربي غير نسبة ١٥ في المئة قد ترتفع الى مستويات تقلل من قيد الاستثمارات للتنمية والتكامل.

وهناك اثر لاتفاقيات «الغات» الاخيرة على وضع الهجرة العربية في أوروبا فقد تتوفر ظروف اقتصادية تتيح لهذه الهجرة فرص العمل والاستقرار، غير ان هذه الفرصة قد تتبخر بسبب ارتفاع العنصرية ونتيجة المنافسة التي ستزداد مع العمالة المهاجرة من أوروبا الشرقية.

وفي المقابل فان الهجرة الآسيوية للبلدان العربية قد تجد حماية اكبر في ظل نتائج جولة اوروغواي.

لذلك فان انعكاسات نتائج جولة اوروغواي تتطلب من البلدان العربية مراجعة لهيكلة اقتصاداتها وصحوة جديدة على ضرورة التعاون الاقليمي ما بين البلدان العربية ليس بدوافع عاطفية ولكن لضرورات اقتصادية ملحة.

المغانم والمغارم

● هل تؤيدون الفكرة المطروحة بعد تنفيذ «اتفاقيات الغات» اقتسام حصيلة الزيادة في التجارة الدولية التي قدرتها الدوائر الاقتصادية الغربية بحوالى ٢٠٠ بليون دولار سنوياً بين الدول المتقدمة والدول النامية؟

– يشار كثيراً الى مكاسب يجنيها العالم من نتائج جولة «اوروغواي»، وهي مكاسب حقيقية ستتحقق بعد ان عانى الاقتصاد العالمي من كساد وانكماش في اقتصاداته وانتشار النزعة الحمائية فيه، غير ان من يجني هذه المكاسب هو القادر على الانتاج الاوفر والتجارة الاوسع، وهذه المغانم تتجه بطبيعتها للأغنياء الحاليين ليزدادوا غنى. وتشير بعض التقديرات الى مغانم تجنيها الولايات المتحدة تصل الى ٣٢,٥ بليون دولار، و٦٠ بليوناً لأوروبا، و٥٠ بليوناً لليابان.

اما الدول النامية فستتقاسم المغارم، وقد تنال مكاسب قدرت لتلك المستوردة للغذاء بحوالى ٧,٦ بليون دولار، ولتلك المصدرة له بحوالي ١٢ بليوناً، الا ان ما تخسره يفوق ذلك بكثير، لأنه يمس الاصول الاقتصادية التي قد تنتقل ملكيتها الى ايد اجنبية، واحكام تبعية اقتصاداتها للاستثمارات الاجنبية والشركات المتعددة الجنسية. وما يطرح من تحويل جانب من المكاسب التي يجنيها العالم الأول لمساعدة العالم الثالث يبقى في اطار الاماني. فقدرة البلدان النامية ذات المصلحة تتضاءل ولم يعد لها ما تساوم عليه.

● كيف تقومون اصلاحات الهيكلة الاقتصادية التي تتخذها بعض الاقطار العربية؟

– تبدو برامج الاصلاح الاقتصادي في البلدان العربية، من وجهة النظر الاجتماعية، شراً لا بد منه وضرورة فرضتها علل الاقتصاديات العربية المتمثلة في عجز الموازنات الداخلية والخارجية وتزايد حجم الديون. وبقدر ما يتوقع ان يكون لهذه البرامج نتائج ايجابية في جانب تعديل الموازين والقدرة على الوفاء بخدمة الديون فان لها آثاراً سلبية في المجال الاجتماعي. وقد رصدنا هذه الآثار التي باتت اكيدة في الأمد القصير والمتوسط، ومن أبرزها ما يمس جانب التشغيل، اذ ستقل فرص التشغيل وتزيد معدلات البطالة بافتراض نجاح البرامج الاصلاحية. كما انها ستحدث قدراً مهماً من المشاكل في مساسها الاكيد برفع الدعم على السلع الاساسية وفي سياسة التخصيص وتقليص الانفاق الاجتماعي الحكومي. ومن الآثار السلبية الاخرى انخفاض الانفاق على التعليم والخدمات الاجتماعبة، من صحة وتامينات، وبتفاعل هذه الآثار السلبية فان جيوب الفقر سوف تزداد، ومع ذلك فان الصناديق الاجتماعية التي تنشا لمواجهة تلك الآثار قد تقلل من سلبياتها، الا انها بحاجة الى زيادة امكاناتها ومدى تاثيرها وامتدادها طوال فترة تنفيذ هذه البرامج. ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٤

يلتقي غالي في قطر في ٢٢ من الشهر الجاري

عبدالمجيد : السلام لا يعني منح اسرائيل مزايا اقتصادية

□ القاهرة - من أشرف الفقي:

■ قال الامين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد ان انشاء سوق شرق اوسطية يجب الا يخيف الدول العربية لان ذلك مرهون بقبول عربي موضحا ان «التوصل الى تسوية لأزمة الشرق الاوسط لا يعني منح اسرائيل مزايا اقتصادية».

وأكدت الجامعة العربية في دراسة ان التوصل الى سلام عادل وشامل لقضية الشرق الاوسط يحمل في طياته علاقات تجارية عادية مع اسرائيل، لكنه لا يعني بالضرورة ارتباط الدول العربية باسرائيل عبر منطقة تجارة حرة.

واعتبر عبدالمجيد في تصريحات الى «الحياة» أن قدرة الدول العربية على التعامل مع السوق الشرق اوسطية تستند بصورة اساسية الى ضمان وحدتها والحفاظ على هويتها. ووصف اسرائيل بانها «لا تعدو ان تكون بقعة صغيرة في العالم محدودة الموارد وسط عالم عربي واسع يملك امكانات كبيرة، وان قيام السوق الشرق اوسطية يجب الا يخيف الدول العربية لان قيامها اساساً مرهون بقبول عربي، والوصول الى تسوية لأزمة الشرق الاوسط لا يعني منح اسرائيل مزايا اقتصادية».

وحضّ عبدالمجيد على ضرورة تنسيق الدول العربية مواقفها من هذه السوق واعداد استراتيجية موحدة تتبنى المصالح العربية اساساً، مشيراً الى ان السوق الشرق اوسطية يمكن ان تضم دولاً اخرى في المنطقة من بينها كل من قبرص وتركيا وايران.

وفي السياق نفسه، أوضحت دراسة أعدتها الدائرة الاقتصادية في جامعة الدول العربية عن السوق الشرق اوسطية ضرورة البحث عن اساليب جديدة لدعم الاقتصاد العربي من خلال تطوير اتفاق بتيسير التبادل التجاري وتنميته الى انشاء منطقة حرة للتجارة العربية».

وعزت الدراسة عوامل ضعف الاقتصاد العربي الى ضعف قواعده الانتاجية ومستوى التطور التقني وتنافس الاقتصادات العربية في منتجات متجانسة اضافة الى انخفاض حجم الاستثمارات العربية على المستوى القطري.

وكانت الجامعة العربية ارسلت هذه الدراسة الى وزراء المال والاقتصاد العرب نهاية الشهر الماضي تمهيداً لاعادة طرحها على جدول اعمال مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته المقبلة نهاية الشهر الجاري.

وحددت الدراسة عناصر قوة الاقتصاد في ارتفاع مستوى التطور التكنولوجي في مجال الصناعات التحويلية والقطاع الزراعي، واضطلاع القطاع الخاص بمسؤولية تسيير العجلة الاقتصادية في اسرائيل، وتبني سياسات التصدير وارتفاع حجم التراكم الراسمالي، وارتفاع انتاجية العامل الاسرائيلي.

وكشفت عن مواطن الخلل في الاقتصاد الاسرائيلي، خصوصاً اعتماده على الدعم الخارجي وافتقاره الى المواد الخام وانخفاض معدل النمو الاقتصادي المستقبلي.

الى ذلك، اعلن في القاهرة ان عبدالمجيد سيبحث والأمين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالي تطورات الوضع في الاراضي المحتلة عقب مذبحة الحرم الابراهيمي والوضع في البوسنة والخليج وموقف الامم المتحدة من رفض اسرائيل التزام اي قرارات دولية في خصوص الاراضي المحتلة وذلك خلال حضورهما ندوة القانون الدولي التي تقام في قطر في ٢١ الى ٢٣ آذار (مارس) الحالي.

وصرّح مصدر مسؤول في الجامعة ان عبدالمجيد سيبحث مع غالي تطورات محادثات السلام العربية - الاسرائيلية والعراقيل الاسرائيلية بدءاً من عدم التزامها تنفيذ اعلان المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي حتى مذبحة الخليل في الاراضي المحتلة. واضاف انه سيتم مناقشة الاعتداءات المتكررة على جنوب لبنان وتشريد الاف الأسر اللبنانية. وقال ان عبدالمجيد سيلتقي ايضاً وزير الخارجية القطري حمد بن جابر آل ثاني، ويبحث معه في الموضوعات المطروحة على جدول اعمال مجلس الجامعة المزمع عقده في ٢٦ آذار (مارس) المقبل.



دفاعاً عن السوق الشرق أوسطية

بقلم محمد سيد أحمد *

أعتقد أن كثيرين ممن يشاركونني آرائي سوف يدهشهم عنوان هذا المقال، وقولي بأن «السوق الشرق أوسطية» وارد ان أتطوع للدفاع عنها!.. ذلك انني كثيراً ما قلت ان هذه «السوق» لا بد أن تعني، في التحليل الأخير، هيمنة اسرائيل – اقتصادياً – على المنطقة.. وهذه مقولة ما زلت أتمسك بها.. ان «السلام»، كما يتصوره شمعون بيريز على سبيل المثال، وكرره مراراً، هو ان ترفع عن اسرائيل المقاطعة، وأن تفتح لها أسواق الشرق الأوسط، وان تتاح لها فرصة استثمار العمالة العربية الرخيصة، وان يترك لآليتي «السوق»، و«الديموقراطية»، مهمة تقرير مجريات الأمور.. وربما كان المعنى الخفي وراء هذا كله، ان «الهيمنة الاقتصادية» التي سوف تتحقق لاسرائيل بمقتضى هاتين الآليتين، هي الكفيلة بأن تحل محل «احتلال الأرض» سبيلا لتوفير أمن اسرائيل، وضمان مستقبلها.. ذلك ان «احتلال الأرض» لم يعد مصدر أمن في عصر الصواريخ الخليقة بحمل رؤوس نووية..

هل مثل هذه «السوق» سوف تنطوي فقط على سلبيات؟.. أم انه وارد، وقد أصبحت مطروحة، ان تستثمرها الأطراف العربية لصالحها هي الأخرى؟ ذلك ان السوق سوف تعني اكساب التحدي الاسرائيلي بعداً جديداً، مختلفا نوعيا، جديراً بأن نتمعنه.. لقد كانت «الهيمنة الاسرائيلية» في السابق تجري مزاولتها بطريق الردع العسكري، وبقدرة اسرائيل على اثبات تفوقها عن طريق الحرب.. أما الآن، فإن هذا التحدي وارد أن نواجهه بكيفية أخرى، أي بطريق الاقتصاد، وفي اطار السلام.. ففيما يختلف التحدي الجديد عن السابق؟

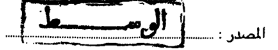
جدير بالملاحظة ان التحدي السابق كان سيفا مسلطا أكثر منه ممارسة يومية.. كان التصادم مع اسرائيل، عسكريا، وعلى ما كان يحدثه من اضرار بالغة، أمرا يتم بصورة دورية، كل بضع سنوات.. وبين الحروب العربية – الاسرائيلية، نشأت حالة وصفت بـ «اللاحرب/ لاسلم». حالة كانت سببا في التراخي العربي، وفي انتشار القناعة بأن بقاء الحال على ما هو عليه شر أهون من اشعال حرب، كما قد يكون أيضا شرا أهون من تكلفة السلام سياسيا، أي تكلفة ان تنفتح اسرائيل على المنطقة، وان يسمح لها بالعربدة فيها.. وبدعوى ان حالة «اللاحرب/ لاسلم» هي أقل المخارج سوءاً، نشأت حالة من الاسترخاء، وبخاصة ان فوائض البترول أصبحت تشعر كثيرين في العالم العربي بثروة مفاجئة ضمنت قدرا كبيرا من الرخاء، مما زاد التراخي استشراء.

أما الآن، فإن التحدي الاسرائيلي مدعاة للاستنفارالدائم المتجدد، ذلك انه تحد سوف يصل الى كل بيت عربي، مهما ابتعد عن اسرائيل جغرافيا.. وسوف يصل الى كل بيت بصفة مستمرة، لا بصفة دورية.. لأن التحدي بطريق الاقتصاد، والسوق، هو تحد سوف ينتشر بشكل متكافئ في مختلف أرجاء الأرض العربية، من المحيط الى الخليج.. ان الموانع التي حالت دون وصول اسرائيل الى المناطق النائية في العالم العربي من قبل – أي ما يتجاوز الحد الذي تصل اليه صواريخ اسرائيل وقذائف مدافعها – بسبيلها الى الزوال.

وهكذا سوف تختفي احدى سمات «النظام العربي» السائدة حتى الآن.. سمة ان هناك دول المواجهة التي تتحمل اعباء المواجهة العسكرية مع اسرائيل، بينما هناك دول أخرى لا تتاخم اسرائيل، ولا تتعرض بشكل مباشر لآثار المواجهة العسكرية معها.. دول قد تجد في تماديها ولو لفظاً في الذود عن الحق العربي، وبأكثر الصياغات تشدداً، ما من شأنه تأكيد انتمائها الى قضية القومية رقم واحد – القضية الفلسطينية – علاوة على فضل هذا النهج في ترسيخ شرعيتها، دون تحميلها تضحيات مضافة.

هكذا حملت المواجهة العسكرية مع اسرائيل – ضمنا – معنى حرصت





الأطراف العربية جميعاً على تحاشي التطرق له علنا، هو السماح بنمو شرخ داخل الأمة العربية. شرخ بين الدول التي وجدت نفسها متصدية مباشرة لاسرائيل ومضطرة الى تفضيل الحلول الأكثر «واقعية»، و«مرونة»، خروجاً من مازق حالة «اللاحرب واللاسلم».. وتلك التي رأت في رفع أكثر الشعارات القومية تطرفاً ما من شأنه تعزيز شرعيتها، بفضل الظهور بمظهر من لا يهاود بشأن القضية القومية الكبرى.

ولكن الآن وقد أصبحنا بصدد مواجهة هذا التحدي بطريق الاقتصاد، وبطريق «السوق الشرق أوسطية» فإن المنتجات الاسرائيلية، ومنجزات التكنولوجيا الاسرائيلية - خلافاً لصواريخها وقذائف مدافعها - سوف تصل الى كل بيت عربي، وكل بلد عربي، دونما نظر الى قربها أو بعدها من اسرائيل جغرافياً.. أي دون تمييز.

بل ان وضع اتفاق غزة - أريحا موضع التطبيق انما ادخل جديداً آخر في المعادلة.. ذلك ان هناك ما يبرر التوجس بأن أموالاً كثيرة من تلك التي سوف تتدفق على الكيان الفلسطيني الوليد، من قبل أطراف دولية شتى، انما هي أموال لاسرائيل كلمة مسموعة - وربما حتى فاصلة - في تدبيرها، مما يعني انها أموال لاسرائيل السيطرة عليها، حتى اذا ما بدت، في أسواق الشرق الأوسط، أموالاً فلسطينية! هل جاز ان تقاطع الأطراف العربية أموالا فلسطينية؟ ثم، وفي ضوء انجاز اتفاق غزة - أريحا، هل بات بوسعها التمييز بينها وبين الأموال الاسرائيلية؟

ان مواجهة هذا التحدي قد تصبح مدعاة لتقارب عربي / عربي. بدلا من أن تكون - كما كانت من قبل - سببا في ظهور شروخ. وزيادتها تصدعاً، في حائط «الصمود» العربي.. طبعاً، لا نملك الادعاء بأن هذا التحدي لا بد ان يفضي حتى الى تقارب بين الأطراف العربية.. ذلك ان هذا الطرف أو ذاك قد يفضل التعامل رأساً مع اسرائيل، وقد يتصور أن انفراده بالتعامل معها كفيل بتحقيق مزايا أفضل من تلك الوارد تحقيقها عن طريق الالتزام بنهج «التضامن» وثمة شواهد تبرر طرح اسئلة في هذا الصدد: لماذا، على سبيل المثال، قبلت الدول العربية مبدأ مؤتمر مدريد الذي الزمها بأن تفاوض اسرائيل كلا على حدة؟ هل لأن هذه الأطراف كانت مغلوبة على امرها؟ أم ان هذه الأطراف قد رأت هي نفسها، بعضها، أو كلها، ان مصلحتها قد تقضي باجراء المفاوضات على هذا النحو؟!

لقد حان الوقت كي يكون للبنوك المركزية دور في درء أخطار «سوق» وارد ان تكون لاسرائيل الكلمة العليا فيها.. وقد حان الوقت - ربما أيضا - للتفكير في عملة عربية واحدة، على غرار عملة المجموعة الأوروبية «الإيكو» في مواجهة «الشيكل» الاسرائيلي.. ثم علينا أن ندرك أن هناك حواراً مصيرياً يجري في اسرائيل الآن، حول هل على اسرائيل ان تراهن مستقبلا على أسواق الشرق الأوسط، وما توفره من عمالة رخيصة، وبكميات وفيرة.. أم على اسرائيل، على العكس، أن تبني مستقبلها على الصناعات البالغة الرقي High Teck القليلة العمالة. بصفتها جزءاً لا يتجزأ من العالم المتقدم، وحتى يكون في مقدورها المشاركة في أسواق المنطقة بالقدر الذي تقرره هي، وفي الوقت الذي يواتيها فقط مما يزيد تحديها حدة.

لقد قصدت بقولي ان السوق الشرق أوسطية قد تكون جديرة بأن ندافع عنها، على الرغم من أن المتوقع هو هيمنة اسرائيل عليها، من منطلق انها - ربما - قد توجد ظروفاً أكثر الزاماً بتقارب عربي / عربي.. وبروز هذا التقارب كضرورة تمليها نوعية جديدة من التحدي.. ان التعامل رأساً مع اسرائيل سوف يلزمنا بنوعية جديدة من التعامل فيما بيننا. ان مخاطبة الغير بلغة غير المدافع سوف يلزمنا بمخاطبة انفسنا بطريقة أكثر جدية.. فهل نتصدى للتحدي.. قبل فوات الاوان؟ ■

---

* كاتب وصحافي مصري.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٤

اسرائيل تدعو الأمريكيين لبدء السوق السياحية الشرق أوسطية

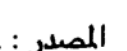
□ نيويورك ـ رضا هلال:

دعت اسرائيل شركات السياحة والطيران والفنادق الامريكية للمشاركة فى بدء انشطة «السوق السياحية المتوسطية العالمية».

وعلمت «العالم اليوم» أن الدعوة الاسرائيلية تضمنت أن اتفاقا عقد بين وزراء السياحة فى كل من اسرائيل ومصر وتركيا واليونان وقبرص لانشاء هذه السوق فى اطار عملية السلام فى الشرق الاوسط. وتبدأ انشطة السوق بمعرض سياحى يقام على ارض المعارض فى تل ابيب تشارك فيه ٤٠٠ شركة سياحية من مختلف دول العالم بما فيها دول ليست لها علاقات تجارية سابقة مع اسرائيل وتلتقى خلاله بحوالى ٢٠٠ وكيل سياحى للشركات الاسرائيلية.

ويحضر المعرض السياحى الاسرائيلى الذى تقرر أن يقام خلال الفترة ما بين ١٣ و١٦ يونيو القادم وزراء السياحة فى مصر واسرائيل وتركيا واليونان وقبرص ومالطة. وقد تسلمت إدارة المعرض موافقاتهم. كما ينتظر حضور ممثلين لمنطقة الحكم الذاتى الفلسطينية خصوصا على إدراج موضوع السياحة فى الأراضى الفلسطينية ضمن فعاليات المعرض. ■



المصدر :  الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٤

«سوق شرق أوسطية» أم «نظام شرق أوسطي»؟

د. محمود عبدالفضيل

أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة

منذ ان انطلقت الدعوة الى «السوق الشرق أوسطية» وماسمى «باقتصاديات مرحلة السلام» والنبرة التفاؤلية، وأحيانا التبشيرية، تغلب على العديد من الكتابات. وفى أحوال كثيرة، كان الضباب أسبق على الرؤية. ولقد تركزت الكتابات والسجالات خلال الفترة الأخيرة على قضية «السوق الشرق أوسطية» ومخاطرها ومحاذيرها، وكانها الكل وليست الجزء فى اطار ترتيبات سياسية واستراتيجية جديدة لمنطقة المشرق العربى. اذ أن المطروح حقا ليس «سوقا شرق أوسطية» وانما نظام أشمل وأعم هو «النظام الشرق أوسطى الجديد» بمكوناته السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والثقافية. فاذا غابت عنا هذه الحقيقة الأولية، غابت عنا حقائق أخرى هامة.. ونكون قد انهمكنا فى الحديث عن الجزئيات وأهملنا الكليات.

هل الترتيبات الشرق أوسطية الجديدة قدر محتوم؟

يتعامل البعض، من المفكرين والكتاب والساسة، مع الترتيبات الشرق أوسطية الجديدة وكانها قدر مكتوب وقضاء لايصد ولايرد. نعم هناك رسوم هندسية لمعمار جديد لمنطقة الشرق الأوسط التى تشمل مصر واسرائيل وبلدان المشرق العربى، يعيد صياغة المقومات الاقتصادية والسياسية والمفاهيم الأمنية والركائز الثقافية للنظام الاقليمى العربى الذى تبلور غداة الحرب العالمية الثانية. ولكن هذه «العملية التاريخية» التجارية لرسم خريطة جديدة للمنطقة.. هل هى من صنعنا، أم مفروضة علينا قسرا، وماهى الفرص المتاحة لبلورة موقف عربى موحد لتقليل الخسائر والمغارم فى الأجلين القصير والمتوسط؟ تلك تساؤلات هامة ومصيرية، ولكن تظل الاجابات عنها باهتة أو معلقة، بل فى أحوال كثيرة.. نجد أن هذه التساؤلات غير مطروحة أصلا!

واذا سلمنا بان المفاوض العربى (والنظم العربية عموما) لاتملك سوى النذر اليسير من «أوراق التفاوض» ، فان أية مباراة حقيقية لها حل يسميه علماء الرياضة Mini - MAX بمعنى أنه، فى نهاية المباراة ، يحصل الطرف على أقصى مايستطيع ويرتضى الطرف الأضعف بالحد الأدنى Mini - MUM واذا كانت اسرائيل تعرف جيدا أقصى ماتريد، فهل يعرف العرب (مفاوضين وحكاما ومفكرين وشعوبا) ماهو الحد الأدنى الذى يجب الا يتنازل عنه فى أية تسوية قادمة فى كافة الجبهات السياسية والاقتصادية والثقافية؟!

وبالتالى فليس هناك شىء اسمه «تقليل الخسائر» و«تعظيم المكاسب» فى آن واحد بالنسبة لأحد أطراف المباراة التفاوضية، ولكن لكى يكون لأية مباراة «حل توازنى» يحقق أقصى مكاسب للطرف الأقوى مع احترام الحد الأدنى من مطالب وطموحات الطرف الأضعف، لابد من وجود حد أدنى من التكافؤ النسبى بين أطراف التفاوض (مع اختلاف درجات القوة) بما يسمح بالوصول الى مايسميه البعض «حلا وسط للصراع» ، وفق التعبير الدارج فى قاموس السياسة اليومية. أما اذا انعدم التكافؤ (أو انعدمت اوراق المساومة)، فلا توجد «مباراة» أصلا، ولايبقى سوى القسر والاملاء من طرف على آخر.

ان عنصر الجدة الوحيد فى الصراع العربى - الاسرائيلى هو انه أصبح كلا الطرفين مقتنعين انهما غير قادرين على نفى الآخر نفيا مطلقا بقوة السلاح، وأنه لابد من ادارة الصراع باشكال أخرى: سياسية ، واقتصادية، وثقافية. ولذا فان القائلين «بانكسار» أو «انحسار» المشروع الصهيونى انما يتحدثون فقط عن انحسار أو انكسار الجانب العسكرى من المشروع الصهيونى. وقد عبر شمعون بيريز وزير خارجية اسرائيل - عن هذا التحول فى المشروع الصهيونى، وانعكاسات ذلك على مفهوم الأمن للدولة العبرية، اذ يشير الى انه «من المستحيل التفكير فقط فى الدفاع عن الحدود واغفال مايجرى فى الأماكن البعيدة. من غير المعقول ان يصلنا صاروخ من على بعد ألف كيلو متر، بينما نشغل أنفسنا برسم حدود على بعد ثلاثين كيلو مترا من مركز وجودنا. فالمطلوب اليوم ليس حدودا قابلة للدفاع، بل أبعادا قابلة للدفاع. وبكلمات أخرى، علينا أن نبنى شبكة من العلاقات السياسية يكون بمقدورها تغطية كل مواقع الخطر فى شبكة العلاقات العسكرية المجردة».

ان تلك النظرة الامنية الـ[illegible] تقوم على توظيف شبكه ومنظوم الترتيبات السياسية والاقتصادية «الشرق أوسطية الجديدة» لبناء تلك «الأبعاد» «الأعماق» دون الاقتصار على المفهوم التقليدى والضيق للأمن القائم على الدفاع عن الحدود الجغرافية فقط فلقد تجاوزت اسرائيل عقلية «الجيتو» و«الاقتصاد المحاصر» لكى تنتقل الى مرحلة الهجوم الاقتصادى والسياسى على صعيد مجمل المنطقة العربية. وهى فى ذلك تحاول استخدام «اتفاق غزة - أريحا» كمدخل لهذه العملية الهجومية الواسعة، وتحويل «الكيان الفلسطينى الناشىء» الى جسر للعبور للمنطقة العربية، وهذا هو «الثمن الحقيقى» للسلام الذى تطلبه اسرائيل، الذى يطالبنا البعض بعدم مناقشة شروطه ومراميه وتداعياته والا أصبحنا حكما فى معسكر «الرافضين للسلام»!

ليس هناك من شك انه من حق اسرائيل، وساستها ومفكريها، أن يحددوا رؤيتهم للمستقبل فى اطار مايروجون له على أنه «الشرق الأوسط الجديد» الذى يجد القارىء تحليلا واضحا وضافيا له فى كتاب شمعون بيريز الذى صدر مؤخرا بهذا العنوان، ولكن أين نحن من تلك الرؤية الاسرائيلية التى تتبناها اليوم منظمات دولية واقليمية هامة. هل نقتصر على ابداء بعض الملاحظات الفنية المحدودة، أو نقف عند مستوى كتابه بعض الهوامش الفرعية على الرسوم المعمارية والتصميمات العملاقة المطروحة اليوم على الساحة، أو نختلف فقط على مواقيت التنفيذ والتشغيل للمراحل المختلفة للنظام الشرق أوسطى الجديد.. أم نطرح رؤية كاملة بديلة تحافظ على الحد الأدنى من الحقوق والطموحات العربية، فى اطار رؤية جديدة .

ولكن ذلك السلام الشامل والعادل الذى لايقوم على القسر والاجبار والاملاء، وانما ينهض على مفهوم «المصلحة المتبادلة» وفقا لارادات حرة لأطراف متكافئة. فنحن العرب أصحاب حق، وبدوننا لاينجح أي ترتيب أو تصميم من التصميمات الراهنة لأنها ليست قدرا مكتوبا، ولأن المستقبل ليس لوحا محفوظا يكشف عنه الستار.. بل هو «عملية دينامية» مستمرة لنا دور أساسى فى صياغتها وتحديد معالمها وفقا لرؤيتنا، حتى فى ظل أكثر لحظاتنا ضعفا.

كذلك، فانه ليس هناك مفهوم واحد أو وحيد «للسلام»، كما يحاول البعض أن يوهمنا، بل هناك مفاهيم متعددة وأشكال مختلفة لأية تسوية تعكس علاقات القوى وغياب أو وجود الرؤى الاستراتيجية لأى أطراف النزاع. فهناك أكثر من شكل من أشكال السلام، وفقا لمضمون «التسوية» التى يتم ابرامها... وبالتالى فان قبول أو رفض «السلام» انما هو فى الحقيقة قبول أو رفض لمفهوم «تسوية» من نوع معين، وليس له علاقة بالمفهوم المطلق أو المجرد للسلام.

ما العمل؟

ان مواجهة التحديات الجديدة بتعقيداتها وتداخلاتها الاقليمية والدولية، هى مهمة شاقة بطبعها يعجز عنها جهاز بعينه أو دولة عربية بمفردها. ولذا لابد من تضافر مبادرات ومجهودات فرق عمل على مستوى الأجهزة الرسمية المهتمة بقضايا الأمن القومى والمصير العربى، وكذا قيادات القوى السياسية والمنظمات المهنية والنقابية (بما فى ذلك منظمات رجال الأعمال) لان الأمر أخطر من أن يترك لمناظرات فكرية تتعامل مع أشباح وأوهام، تدور حول نفسها وترضى غرور المثقفين وقلما تخرج باجابات صحيحة ومعمقة حول التساؤلات العملية والمصيرية التالية:

(أ) ماهى افضل الترتيبات الاقتصادية فيما بين البلدان العربية لمواجهة الرؤية الاسرائيلية للنظام الشرق أوسطى الجديد؟

(ب) ماهو تقييم منافع ومضار مشروعات الربط الاقليمي المقترحة على البلدان العربية المعنية؟ ونعطي كمثال لذلك، تاثيرات مشروع خط أنابيب البترول المقترح انشاؤه ليربط بين رأس التنورة في السعودية وميناء حيفا في اسرائيل على دخل قناة السويس في مصر، وعلى مستقبل وربحية خط سوميد؟ كذلك ماهي تاثيرات تحويل مسارات «تجارة الترانزيت» القادمة للمنطقة العربية من ميناء بيروت الى ميناء حيفا الأكثر كفاءة والأكبر طاقة؟

تلك فقط عينة محدودة من التساؤلات الهامة حول مشروعات تمس شرايين الحياة الاقتصادية العربية في الصميم.

(جـ) في حالة قيام سوق شرق أوسطية «أو منطقة تجارة حرة» بين اسرائيل ومصر وبلدان المشرق العربي ، كماهو مطروح حاليا، ما توزيع مكاسب التجارة والنمو في هذه المنطقة بين الطرف الاسرائيلي والأطراف العربية الأخرى، في ظل الأنماط الجديدة لتقسيم العمل في اطار هذه المنطقة؟

تلك هي بعض الأسئلة الملحة، التي أعتقد انه لاتوجد لها اجابات واضحة لدى أجهزة صنع القرار في البلدان العربية المعنية، أو لدى الأمانة العامة للشئون الاقتصادية للجامعة العربية أو لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ولهذا يجب أن ينتقل الحوار فورا، ودون ابطاء، الى مستوى أرقى يدقق في المقولات والتصورات المطروحة ويضع مزيدا من النقاط فوق الحروف من خلال اعطاء اجابات علمية وواقعية وبحثية بتلك التساؤلات المصيرية في ضوء قيود الحاضر وطموحات المستقبل. حتى لانظل نضرب اخماسا في أسداس، والعالم يتحول من حولنا ، والارض تميد من تحت أقدامنا.



المصدر : الشرق الأوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

أفكار أولية حول النظام الشرق أوسطي

ماجد كيالي *

يشهد الفكر السياسي العربي جدلاً واسعاً وغنياً حول فكرة «النظام الشرق أوسطي»، يتميز بجديته وعمقه بمحاولته تلمس مشكلات الواقع العربي الراهن والمخاطر التي تعترض مستقبل النظام العربي. لكن الخلاف حول ماهية هذا النظام، أصوله التاريخية، ابعاده الدولية، استهدافاته الاقليمية ومكانة اسرائيل فيه، ما زال يحول دون امكانية بلورة موقف عربي واحد تجاه هذا المشروع، وانما أدى إلى ظهور اجتهادات متباينة ومتعددة ازاء التعاطي معه سلباً أو ايجاباً، رفضاً أو قبولاً. وبتقديري فان الاجابة على تلك التساؤلات تمكننا من قراءة هذا المشروع كما هو، على حقيقته أي في اطاره التاريخي، وفي ابعاده السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، وفي علاقته بالوضع الدولي.

وبادئ ذي بدء يجب الاقرار بأن هذا المشروع ليس مشروعاً عربياً إذ لم يتبناه النظام الرسمي العربي، مثلا، ولم تطرحه جامعة الدول العربية، ولم تقترحه اية دولة عربية. وكل ما هنالك ان صياغته تجري في مراكز صنع القرار في عواصم الدول الغربية الكبرى، حيث تبذل اسرائيل ومن ورائها الحركة الصهيونية العالمية جهداً كبيراً للتدخل في صوغ هذا المشروع بما ينسجم مع متطلباتها وتطلعاتها الاستراتيجية - المستقبلية. بمعنى انه مشروع تجري محاولات فرضه من الخارج. وعليه فان رؤية موضوعية صحيحة لمشروع «النظام الشرق أوسطي» لا يمكن ان تستقيم إلا على أساس اعتباره محاولة جديدة، لاعادة صوغ الخارطة الجيوسياسية العربية، وهي المحاولة الثالثة منذ مطلع هذا القرن.

فقد كانت المرحلة الأولى، بعد الحرب العالمية الأولى حيث خضع الوطن العربي لنظام الانتداب الاستعماري، اما ثاني هذه المحاولات فكانت بعيد الحرب العالمية الثانية، حيث تم تكريس التجزئة العربية ومنع اسباب الاستقلال الناجز عن الأقطار العربية من خلال فرض القيود الاقتصادية الثقيلة عليها.

وقد ارتبطت كلتا الصياغتين بالمشروع الصهيوني، حيث ترافقت الصياغة الأولى مع «وعد بلفور» وبدء الاستيطان الصهيوني في فلسطين، في حين ترافقت الصياغة الثانية مع قيام الكيان الاسرائيلي، وهكذا ارتبطت الصياغتان السابقتان ارتباطاً محكماً أولا بتعميق التجزئة العربية، وثانيا بالوجود الاسرائيلي، وثالثا بسياسات الدول الكبرى. ويبدو ان «النظام الاقليمي الجديد» ما هو إلا محاولة ثالثة لصوغ المنطقة وفق اسس جديدة تتلاءم مع التحولات الدولية والاقليمية، وتنسجم مع الاتجاه نحو «العولمة» والتكتلات الاقتصادية الكبرى بما يتناسب مع التبدلات الجارية في حقل الصراعات الدولية والعناصر المكونة لها والحاسمة فيها (خصوصا بتاثير ازدياد دور العامل الاقتصادي - التكنولوجي على حساب القدرات العسكرية).

وهذا الاتجاه «التوحيدي» هو الذي أدى الى الالتباس في بعض وجهات النظر التي رات فيه نقيضاً لسياسة «فرق تسد» الاستعمارية التقليدية، وتعويضا عن فشل النظام العربي السائد. في حين ان النظام الاقليمي المقترح ما هو في حقيقته إلا اعادة انتاج لنظام التجزئة العربية وتعميق لها بعد ان فرضت التغيرات الدولية والنزعة العالمية في مختلف المجالات ضرورة اعادة النظر بنظام التجزئة التقليدي وتكييف انظمة اخرى بديلة تتناسب مع التطورات الجديدة في مختلف المجالات وعلى الصعيدين الدولي والاقليمي. وهذا النظام اللاقومي - الاقليمي يقوم على اساس القاعدة - الجغرافيا، وبالاستناد للمصالح «المشتركة» او «المتبادلة» كنقيض للنظام العربي الذي يقوم على اساس الهوية العربية - الاسلامية، كما انه صيغة جديدة لتعميق التجزئة بفصل المغرب العربي عن مشرقه الذي سيصبح جزءاً من النظام الاقليمي الجديد، فضلا عن ان العنصر العربي سيكون اقلية في اطار التعددية الثقافية والحضارية الشرق أوسطية.

ويمكن القول بان الظروف الحالية تشكل «فرصة سانحة» لتمرير هذا المشروع واطلاق آلياته، ففي هذه المرحلة اصبحت الظروف مواتية لهذه المشاريع بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي واستقرار الولايات المتحدة على رأس النظام العالمي الجديد، وتزايد نفوذها في المنطقة وخاصة على خلفية المفاوضات العربية - الاسرائيلية التي جعلت من امكانية قبول



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

اسرائيل في التجمعات الاقليمية في المنطقة مسالة فيها نظر. اي ان البيئتين العربية والدولية باتتا مؤهلتين تماماً لهذا المشروع. ومن ناحية اخرى فان الوضع الحرج للولايات المتحدة إن بالنسبة لأوضاعها الاقتصادية أو بالنسبة لمركزها الدولي خصوصاً ازاء اليابان في اسيا، والمانيا في اوروبا، جعل من المشروع الشرق اوسطي محوراً للسياسة الأميركية باعتباره امتداداً حيوياً للنظام الدولي الجديد الذي تتزعمه الولايات المتحدة، بل ضمانة اساسية له بسبب الميزات التي تقدمها المنطقة للنفوذ الأميركي، ان من حيث الموقع الجيوستراتيجي، أو بالنسبة لثروتها النفطية ومواردها المالية، الأمر الذي يمكنها من تعديل وضعها الاقتصادي في التنافس مع الدول الاخرى من جهة، ويساهم في تدعيم مركزها الدولي وفرضها شروطها على الآخرين لتحكمها بالواردات النفطية الحيوية للصناعات الغربية.

واضافة لجهود السياسة الأميركية، وللمتغيرات الدولية والاقليمية، فان العامل الثالث الذي يلعب دوراً في الدفع باتجاه مشروع النظام الشرق اوسطي هو التغير في قواعد الصراع وعناصر الحسم فيه الناجم عن الثورتين الاقتصادية والتكنولوجية، فهذا التغير فرض على الأطراف الفاعلة اعادة النظر بأدوات الصراع وتكييف استراتيجية جديدة على اساسه. ولعل من اهم عناصر هذا التغير تضاؤل وزن العامل العسكري لصالح ازدياد وزن العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية. فقد اصبحت هذه العوامل من أهم المداخل التي تلجأ لها الدول الكبرى للضغط على هذه الدولة أو تلك من اجل فرض سياساتها. كما اصبحت وسيلة لخلق شبكة من المصالح وسلسلة من علاقات التبعية و«الاعتماد المتبادل» غير المتكافئ في العلاقات الدولية، بسبب الاحتكار:

التكنولوجي، الاقتصادي، المعلوماتي، المالي الذي تمتلكه الدول الكبرى مما يجعل الدول الضعيفة أسيرة هذه المصالح والعلاقات مما يفرض عليها تغليب مصالحها الاقتصادية على مصالحها السياسية، والتضحية بعناصر سيادتها الوطنية في سبيل لقمة العيش وامدادات الغذاء وإلا فان عليها أن تدفع غالياً ثمن الخروج من اسار العلاقات الجديدة التي فرضتها التحولات والتداخلات الاقتصادية على الصعيد العالمي والسياسات المتعلقة بالتقسيم الدولي للعمل.

من هنا فان التركيز على العامل الاقتصادي في المشروع الشرق أوسطي، وعزله عن الأبعاد الاستراتيجية الأخرى التي تقف خلفه بحجة انحسار دور العوامل السياسية أو الآيديولوجية في العلاقات الدولية، يؤدي الى بلبلة المواقف حول هذا الموضوع والنظر اليه نظرة احادية. ذلك أنه مع اهمية دور العوامل المادية المحركة للصراع على المنطقة العربية قديماً وحديثاً، فإنه يجب اعادة الاعتبار لأحد أهم مداخل هذا الصراع، والمتمثل بضرورة التحكم بالتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيها، أي التحكم بالكتلة البشرية الكبيرة (220 م ن) المتوزعة بين قارتي اسيا وافريقيا، على الحدود الجنوبية لأوروبا على امتداد (14م كيلومتر مربع) وتمتلك ثلثي الاحتياطي النفطي في العالم، خاصة ان هذه الكتلة البشرية تنتمي الى حضارة واحدة هي الحضارة العربية - الاسلامية وهذا المكون الحضاري هو الأساس في وعي هذه الكتلة لمقومات وحدتها كامة. والغرب كان وما يزال يدرك مخاطر التكامل والوحدة في هذه المنطقة على نفوذه، وبالنسبة لظهور دولة عربية جديدة يمكن ان تكافح من اجل تناسب جديد للقوى والمصالح على الصعيد العالمي. والتاريخ يؤكد ذلك. ولعل هذا السبب (كما تدلل الوثائق التاريخية) هو الدافع الأساسي وراء قيام الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا (في القرن الثامن عشر) بدعم المشروع الصهيوني. ذلك ان زرع كيان غريب يشكل حاجزاً بين مشرق الوطن العربي ومغربه ويكرس التجزئة، هو الذي من شانه ابقاء العرب بحالة من الضعف والتشتت. وعليه فان قراءة الاستهدافات الحقيقية للنظام الشرق اوسطي من داخل الادراك الأميركي (الغربي) والاسرائيلي، وليس بناء على رغباتنا هي ما تمكننا من فهم العلاقة الوطيدة بين هذا النظام والمصالح الغربية، كما تمكننا من ادراك العلاقة الوطيدة بين النظام الشرق اوسطي ومستقبل الدور الاسرائيلي في المنطقة والاستنتاجات المترتبة على ذلك تشير الى ان الصراع على هوية المنطقة والطابع السياسي - الحضاري لهذا الصراع، هو حجر الزاوية في النظام الشرق أوسطي، وان اختزاله الى مجرد مشروع اقتصادي وسوق شرق اوسطية هو محض اوهام تتنافى مع حقيقته واغراضه. وما يؤكد ذلك ان اسرائيل ظهرت كفكرة قبل اكتشاف النفط في المنطقة العربية، وتجسدت كمشروع استيطاني قبل قيام الاتحاد السوفياتي (السابق)، وان اختفاء الاتحاد السوفياتي، وانتهاء الحرب الباردة لم يقللا لا من اهمية المنطقة ولا من اهمية



اسرائيل فيها، وهذا هو سر التمسك بالعلاقة الاستراتيجية مع اسرائيل وسر التمسك بتدعيم تفوقها العسكري والتكنولوجي والاقتصادي على دول المنطقة وضمان تميز مكانتها في النظام الشرق أوسطي المقترح. أما ما يعتقده البعض من تراجع في مكانة اسرائيل ودورها في المنطقة، ومن تغير في طبيعتها، فهو يفتقد للمصداقية لانه لا ينسجم مع الواقع على الاقل في المديين المنظور والمتوسط. فكل ما هنالك أن اسرائيل عملت على التكيف مع المتغيرات والمستجدات التي حصلت من اجل مواكبة التحولات الدولية والاقليمية فادخلت تغييرات على خطابها السياسي (في الحديث عن عوائد السلام، وازدهار الشرق الأوسط) وتغييرات على وسائل تحقيق استراتيجيتها والقيام بدورها في المنطقة

في هذا الاطار فحسب يمكن ملاحظة هذه التغيرات. اما بالنسبة لطبيعة اسرائيل كدولة استيطانية عنصرية، وكدولة لها دور في المنطقة فهذه قضايا تمس الوجود الاسرائيلي وجوهر هذا الوجود، ومن الخطورة بمكان مداعبة الأوهام حول تغيرات في هذه القضايا. بل ان اسرائيل ترى في مشروع النظام الشرق أوسطي فرصة جديدة لها، ينبغي اقتناصها من اجل تكريس وجودها وتطوير دورها في المنطقة، وترى أن تغيير هوية المنطقة الى الهوية الشرق اوسطية وفي اطار التعددية الحضارية يتيح لها ان تكون دولة «طبيعية» من دول المنطقة، ويؤدي الى اضعاف العرب وتجاوز القضايا الأساسية المتعلقة بالسلام ان بالنسبة للانسحاب من الأراضي العربية او بالنسبة لحقوق الشعب العربي الفلسطيني

ففي ظل المصالح الجديدة يمكن معالجة هذه القضايا في اطار العلاقات التي يمكن أن تقوم في اطار «النظام الشرق اوسطي» وعلى اسس جديدة. وهذا هو المغزى الحقيقي لكلام شمعون بيريز عن انه «لا تسوية بدون قيام نظام اقليمي جديد». فالتسوية بحسب المفهوم الاسرائيلي ليست مبادلة الأرض بالسلام ولا الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وإنما هي اعادة صوغ الخارطة الجيوسياسية للمنطقة، ومن هنا اهتمام اسرائيل بالمباحثات متعددة الأطراف وقضايا «التعاون الاقليمي».

بمعنى آخر، فان النظام الشرق أوسطي المقترح هو في حقيقته اعادة لرسم خارطة المنطقة وقيام شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والامنية بين دولها من خلال منظومة من المؤسسات وفق صيغ قانونية يصعب الفكاك منها. وهذا النظام يرتبط باعادة التقسيم الدولي للعمل وتخصيص المنطقة بالقطاعات الاستخراجية والسياحية والخدمية، كما آنه امتداد للنظام الدولي غير المتكافئ، ومحاولة لتعزيز الوجود الاسرائيلي في المنطقة، وهو تحد جديد للأمة العربية وهويتها العربية ـ الاسلامية على ابواب القرن الحادي والعشرين.

---

*كاتب فلسطيني مقيم في دمشق

صور برلمانية

يكتبها : سامى متولى

السوق الشرق أوسطية.. والاستعداد الواجب!!

يمثل اتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني ـ الاسرائيلي دون شك نقطة تحول جوهرية في مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وخطوة اولى على طريق شاق وطويل نحو تحقيق السلام العادل والدائم والشامل بالمنطقة، إلا ان الترتيبات التى تضمنها هذا الاتفاق وخاصة مايتعلق منها بالتعاون الاقليمى بين العرب واسرائيل قد اثارت جدلا واسعا بين مختلف قطاعات الرأى العام سواء فى مصر او العالم العربى ككل، حيث رأى فيه البعض احياء لمشاريع الشرق الاوسط بمختلف مسمايتها الذى طالما روجت له بعض الدول العربية كمفهوم احلالى لمفهوم القومية العربية والتكامل العربى من خلال الدعوة لانشاء سوق شرق اوسطية ، اضافة للجدل حول الآثار السلبية والايجابية المحتملة على الدول العربية من جراء انشاء هذه السوق، وحول كيفية الاستعداد لمواجهة ماتحمله من اخطار وماقد تتيحه من مزايا

ولقد عرضت لجنة الرد على بيان الحكومة فى تقريرها الذى وافق عليه المجلس لهذه القضية البالغة الاهمية من واقع مسئوليتها الوطنية لكل وجهات النظر المؤيدة والمعارضة، بعد ان تبينت ان بيان الحكومة جاء خاليا من اية اشارات الى الترتيبات المحتملة فى مرحلة السلام، وبصفة خاصة لموضوع السوق الشرق اوسطية برغم الجدل المثار حولها.

واكدت اللجنة فى تقريرها الذى وافق عليه المجلس ان مرحلة مابعد تحقيق السلام العادل الشامل والدائم سوف تفرض بالضرورة واقعا جديدا يطرح امكانية قيام اشكال من التعاون الاقليمى بين دول وشعوب المنطقة.

واننا مطالبون بالتعامل مع معطيات الواقع الجديد فى مرحلة السلام بموضوعية وبدون تهوين او تهويل سواء فى حجم الاخطار التى يمكن ان تنجم عن الترتيبات الاقليمية المحتملة وخاصة مايتعلق بالسوق الشرق اوسطية او فى حجم الامال او التفاؤلات غير المحسوبة.

وان تلبية المصالح المصرية والعربية يجب ان تكون هى الاساس الذى يرتكز عليه موقفنا من السوق الشرق اوسطية وغيرها من ترتيبات التعاون الاقليمى. وأكدت اللجنة ان ذلك لايمكن ان يتم إلا فى ظل مناخ من الثقة المتبادلة بين الاطراف المعنية، وهى الثقة التى لايمكن ان تتوافر لدى الاطراف العربية بدون استكمال عملية التسوية الشاملة للصراع العربى الاسرائيلى. وخاصة ان الاتفاق الاسرائيلى ـ الفلسطينى لا يمثل حلا نهائيا لهذا الصراع ، وانما هو يضع الاسس لمرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات لم تبدأ بعد وقد تطول عن ذلك بحكم تعقد المفاوضات فى المرحلة النهائية. ناهيك عن ان تقدما لم يحدث حتى الآن على الجبهتين السورية واللبنانية باتجاه الحل النهائى.



فتحى سرور

وان طرح فكرة التعاون الاقليمى فى مرحلة مابعد اقرار السلام يثير بدون شك موضوع المقاطعة العربية لاسرائيل ، وترى اللجنة ان هذه المقاطعة فرضتها ظروف تتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى ومن ثم فإن انهاءها يرتبط تلقائيا بانسحاب اسرائيل من كافة الاراضى العربية المحتلة وتطبيق قرارات الشرعية الدولية فى هذا الشان .

وتعترض اللجنة على المبالغة فى المخاوف المثارة حول السوق الشرق اوسطية والتداعيات السلبية التى يمكن ان تنجم عنها فى تهديد المصالح العربية او تهميش الدور المصرى او فى التخوف من ان تكون بمثابة راس حربة تساعد الاقتصاد الاسرائيلى على النفوذ بل والهيمنة على الاقتصاد العربى، وترى ان الاتفاق على اقامة السوق انما يمثل نتاجا لارادات حرة تتفاوض على ترتيبات واجراءات تكفل لكل الاطراف المعنية حقوقها المتبادلة.

على ان اللجنة تجد لزاما عليها من ناحية اخرى ان تؤكد ان بعضا من هذه المخاوف العربية لها مايبررها خاصة فى ضوء اخفاق العالم العربى ـ رغم كل مايملكه من عوامل وامكانات التكامل فى ان يخطو خطوات يعتد بها عن طريق هذا التكامل ـ تعكس ادراكه لطبيعة وخطورة التحديات فى عالم التكتلات الكبيرة الذى نعيش فيه.

وخلصت اللجنة بعد استعراض التباينات والاختلافات فى وجهات النظر بشأن السوق الشرق اوسطية الى ان فكرة السوق وان لم تتبلور حتى الآن فى شكل مشروع واضح المعالم ـ إلا انها تمثل دون شك متغيرا محتملا يجب التحسب له والاستعداد لمواجهته، مواجهة عملية بما يتضمن فى النهاية تحقيق المصالح العربية القومية. وتؤكد اللجنة انه بفرض اتفاق الاطراف المعنية على انشاء هذه السوق كاحد اشكال التعاون الاقليمى فى مرحلة مابعد اقرار السلام فانه يجب ان يكون ارتكازا على اسس ومبادئ واضحة تحظى بقبول الاطراف المشتركين فى هذا التعاون. ويجب ان يتم التعامل العربى فى هذه السوق بغرض قيامها من خلال اطار عربى متماسك يحقق للدول العربية احد أمرين:

اما الدخول من موقع المشارك القوى الذى يمكنه بما يملكه من امكانات بشرية ومادية ـ ان يمثل محورا اساسيا لها وتفاعلا فى داخلها يضمن الاقتسام العادل لعوائدها ، او من خلال تبنى صيغة جماعية تقف فى مواجهة هذا التكتل الجديد، وتلعب دورا هاما ومؤثرا فى صياغة النظام الاقليمى من موقع الندية والتكافؤ.



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ما بين الجوار والحوار والانكسار

نص كلمة الدكتور عبد الوهاب المسيرى فى ندوة معرض الكتاب عن السوق الشرق أوسطية: (البعد الثقافى)

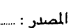
ابتداء لابد وأن نحاول فك شفرة الخطاب المستخدم الآن فى عالم السياسة فى مصر وفى العالم العربى، فكلنا يعرف أنه حينما يتم الحديث عن «دول الجوار» والتعاون معها، فإن هذا يعنى فى واقع الأمر إسرائيل (أو العدو الصهيونى) وقضية التعاون معها، ولذا فقد تصاعد الحديث مؤخرا عن رفع المقاطعة العربية (ولاتوجد مقاطعة عربية لا لإيران أو لتركيا). وقد كان هناك دائما تعاون (يتفاوت فى الدرجة) بين العالم العربى وإيران وتركيا ولذا يمكننا القول بأن ذكر إيران وتركيا إن هو إلا ذريعة لذكر الدولة الصهيونية بطريقة تخدر الشعور والأحاسيس. والإشارة إلى إسرائيل باعتبارها من ضمن «دول الجوار» يختلف عن الإشارة إليها باعتبارها الدولة الصهيونية التى شردت إخوتنا فى القومية وفى الدين (واخوتنا أيضا فى الجوار بالمناسبة) والتى لاتزال تقتل الأطفال والكهول والشباب ممن يجاهدون من أجل تحرير الوطن.. ولو كان الحديث عن الجوار بالفعل فلعله كان من الأولى ذكر مالطة (التى تربطنا بها روابط حضارية ولغوية قديمة) أو قبرص (التى ينتمى نصفها إلى العالم الإسلامى) وإلى دول إفريقيا التى تربطنا بها روابط دينية وحضارية- وروابط الجوار!

ويلاحظ المرء فى صياغة أسلوب الدعوة إلى هذه الندوة من دول الجوار أن ثمة افتراضا لما سماه الدكتور جلال أمين بالنديّة، أى ادعاء أن ثمة ندية بين القومية العربية والصهيونية (باعتبارها القومية اليهودية) وأن ما ينطبق على الأول ينطبق على الثانى. وهذا ما سميته فى إحدى دراساتى (الاستعمار الصهيونى وتطبيع الشخصية اليهودية) بأنه تطبيع للنظام السياسى الإسرائيلى وتناس لهويته الاستيطانية. فإسرائيل دولة استيطانية وهويتها الحقيقية تكمن فى استيطانيتها وفى تبعيتها للتشكيل



بقلم:
د. عبد الوهاب المسيرى



المصدر : ...... 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ...... ١٨ [illegible] ١٩٩٦

الحضارى الغربى باعتبارها قاعدة له تدافع عن مصالحه ويضمن لها هو الأمن والاستقرار ولشعبها المستوى المعيشى المرتفع. وهذا هو القانون الأساسى الذى يمكن من خلاله تفسير اختيارات إسرائيل وسلوكها وأولوياتها وتوجهاتها واستراتيجيتها، فافتراض الندية هو عملية تعمية لجوهر النظام الاستيطانى الصهيونى.

ثم ننتقل من الجوار إلى الحوار. زاد الكلام فى الأونة الأخيرة عن ضرورة الانفتاح وضرورة الحوار مع الآخر. (وكما يقول الدكتور جلال أمين، كلمة.. الآخر «هى شفرة أخرى لتحاشى ذكر كلمة «إسرائيل» أو «الدولة الصهيونية»). فالحوار فى هذا السياق تماما مثل الجوار يعنى إسرائيل ويعنى ضرورة الدخول فى علاقة مع الدولة الصهيونية فى وقت تتمتع فيه بدعم مالى وعسكرى كامل من العالم الغربى ونعانى نحن فيه من المشاكل والأزمات والتفكك. وفى الوقت ذاته توجد انتفاضة مباركة، فشل العدو فى إخمادها، وكان لابد له من الالتفاف حولها فلجأ إلى الخديعة وإلى الضغط عليها من الخارج.

لايمكن لإنسان يشعر بالحد الأدنى من الكرامة أن يقبل مثل هذا الحوار الاستسلامى.. ومع هذا نحن لم نرفض الحوار المتكافئ قط، فالغرب هو الذى يحاورنا منذ بداية القرن التاسع عشر من خلال فوهة البنادق فهو الذى أرسل بقوات الثورة الفرنسية لتدك ديارنا ولتسلبنا حريتنا. وأرسل بعد ذلك قوات الامبراطورية التى لاتغيب عنها الشمس ثم قوات ايطاليا واسبانيا وغيرها من الدول. وهو الذى اصدر وعد بلفور ليسمح للفائض البشرى اليهودى بالاستيطان فى فلسطين وهو الذى يعلن الان أن الصهيونية ليست حركة عنصرية وان إسرائيل واحة للديمقراطية، وان سلبها للأرض الفلسطينية وقيامها بوضع شعب بأسره فى سجن الاحتلال أمور ثانوية غير هامة. ماذا حدث للعقل الغربى وللعقلانية الغربية، التى يحدثنا عنها الليبراليون والمستنيرون؟ هذا العقل الذى يدافع بحماس شديد عن الشذوذ الجنسى والإباحية ويؤكد أن كل الأمور نسبية وأنه لاتوجد مطلقات أخلاقية ويساند نظما سياسية فاسدة عميلة تنهب شعوبها وتودع أموالها فى حسابات سرية فى بنوكه، وتترك أهل البوسنة والهرسك عرضة للقذف المدفعى العنصرى اليومى؟ ماذا حدث للعقلانية الغربية؟ أم أن عقلانيته خاضعة لمقولة أكبر وهى أن إمبريالية الغرب فى العصر الحديث ليست مجرد انحراف وإنما هى جزء أصيل من تكوينه وبنيته، ومن ثم يجب افتراض أسبقية المقولات الإمبريالية على كل المقولات الأخرى، فحقوق الإنسان والعقلانية مقولات خاضعة تماما للمقولات الفلسفية الإمبريالية وأمور ثانوية بالنسبة للمصالح الإمبريالية وهذا مالم يدركه الشيخ رفاعة الطهطاوى فحينما كان فى باريس يتمتع بنظافتها ونورها واستنارتها لم يدرك أن العنصرية الغربية فى فرنسا كانت قد وصلت إلى قمتها وأن أكثر الكتب شيوعا فى ذلك الوقت لم تكن أعمال جان جاك روسو وإنما كتاب إدمون درومون فرنسا اليهودية وأن قوات فرنسا كانت تدك منازل المسلمين دكا فى الجزائر وهذا ما أدركه هذا الشيخ الجزائرى حينما أخبروه أن قوات فرنسا قد جاءت لتنشر النور والعقل فى ربوع الشرق، فأجاب قائلا لماذا أحضروا المدافع والبارود إذن؟ لقد أدرك الشيخ الجزائرى مالم يدركه الشيخ رفاعة ومالم يدركه كثير من المستنيرين أن إمبريالية الغرب هى جوهر بنيته ولايمكن فهم أى ظاهرة غربية إلا فى إطار هذه الإمبريالية. تماما كما لايمكن فهم أى ظاهرة إسرائيلية إلا فى ضوء الطبيعة الاستيطانية للدولة الصهيونية وكما يقول الشاعر العراقى بدر شاكر السياب مخاطبا لندن، عاصمة الاستعمار الغربى حتى منتصف القرن العشرين تقريبا: «ماذا سأكتب يامدينة/ فعلى جوانبك العجاف تجوب أخيلة الضغينة/ سأقول إنك توقدين/ مصباح عارك من دم الموتى/ وجوع الآخرين» إن نور الغرب يشتعل بوقود إنسانى افريقى أسيوى عالمى (ولعل هذا هو سر «عالمية» الغرب!).

ويشيع في الخطاب السياسي العربي من أونة لأخرى بعض المصطلحات مثل الجوار والحوار والنظام العالمي الجديد والسوق الشرق أوسطية والانفتاح، وهي مصطلحات في غالب الأمر تم نقلها عن الخطاب السياسي الغربي ببغائية مذهلة (وإن كان قد تم نحت بعضها محليا في معاهد البحوث التابعة للسلطة). هذه المصطلحات تحقق ذيوعا وشيوعا بعض الوقت ثم تختفي وتذبل وتموت حينما تبزغ الشمس الحقيقية ويدرك الجميع أن معظم هذه المصطلحات تحمل مضمونا مختلفا عما أشيع عنها، حينئذ تفك شفرة المصطلح وتظهر دلالتها الحقيقية من خلال الممارسة التاريخية. والخطاب السياسي العربي يتخبط بهذه الطريقة لافتقاده لما نسميه بالبعد المعرفي أو النهائي، أي البعد الذي يتعامل مع الواقع من منظور الأسئلة الكلية والنهائية مثل:ما هو الإنسان؟ هل هو دم ولحم (مادة) وحسب أو دم ولحم وروح؟ ما الهدف من وجود الإنسان في الكون: ليعمر الأرض أم ليحقق المكاسب المادية المباشرة لنفسه. هل الإنسان له كرامة أو أنه له ثمن وحسب؟ هل الهوية أمر هام أو أنها مجرد زخرف يمكن اسقاطه عند الطلب وحسب الظروف، ومن ضمن هذه الظروف وأهمها تعارض الهوية مع الربح المادي؟ ومن الغريب أن المعركة الآن تدور في العالم بخصوص هذه الأسئلة التي أسقطها الخطاب السياسي العربي الذي سقط تماما في المستويات الاقتصادية والسياسية المباشرة دون حوار بشأن صورة الإنسان الكامنة وراء السياسي والاقتصادي. وحتى نفهم طبيعة الصراع الدائر الآن وعلى هذا المستوى المعرفي لابد أن نعود إلى عصر النهضة في الغرب حيث بدأ الإنسان الغربي في تأسيس حضارة تستند إلى فكرة الإنسان الطبيعي. هذا الإنسان جزء لايتجزأ من الطبيعة (والطبيعة هي المادة)، ولايفصله فاصل عنها فهو خاضع لقوانينها، يتساوى كما وكيفا مع الأشياء الطبيعية ومع تساوي الإنسان مع الطبيعي (المادي) تم نزع القداسة عن الطبيعة والإنسان وتم تحويلهما إلى مادة طبيعية استعمالية يمكن توظيفها. ولذا حاول الإنسان الغربي إخضاع العالم بأسره للقوانين الكمية الدقيقة وهذا ما يسمى بعملية الترشيد (المادي) التي أدت إلى التنميط والتحييد، بمعنى أن العالم أصبح كيانا محايدا لاعلاقة له بالخير أو بالشر أو بالغائيات الإنسانية وبدلا من أن تنتمي الأشياء لعالم الإنسان أصبح الإنسان ينتمي إلى عالم الأشياء. وظهرت التنويعات المختلفة على فكرة الإنسان الطبيعي. وأولها وأهمها الإنسان الاقتصادي. هذا الإنسان الذي ينظر للعالم باعتباره سوقا كبيرا ويرى نفسه منتجا ومستهلكا، بائعا ومشتريا وحسب، وتتوارى كل النشاطات الإنسانية الأخرى ويصبح النشاط الاقتصادي هو النشاط الإنساني الوحيد الجدير بالدراسة (وهذا هو إنسان كل من آدم سميث الرأسمالي وماركس الاشتراكي). ولكن إذا كان النشاط الاقتصادي هو النشاط الأساسي، وإذا كان الهدف من الوجود هو تعظيم الإنتاج والاستهلاك وتعظيم الادخار والانفاق وتعظيم التراكم والإنفاق، وتعظيم هذا الشيء المادي أو ذاك فإن مسألة الهوية تصبح عبثا ومسألة القيم الأخلاقية تصبح أضحوكة ومسألة الثقافة تصبح من مخلفات الماضي العتيق. فالإنسان الاقتصادي يتحرك في حيز عام مجرد يسمى السوق. وأكثر الأشياء أهمية بالنسبة له هي رأس المال (أي الأموال التي يعاد أستثمارها في الصناعة والتي يستمد الإنسان منها دخله) ورأس المال شيء مجرد للغاية لايعرف ملة ولا دينا ولاجنسية ولاحدا ولا حدودا ولا يكترث بالغائيات الإنسانية أو المطلقات الأخلاقية أو المعرفية.

فالمرجعية النهائية هنا هي البضائع والسلع والأرباح، المرجعية هي عالم الأشياء (مما يؤدي إلى ما يسميه علم الاجتماع الغربي الآن بظاهرة التسلع. أي أن يتحول العالم بل ويتحول الإنسان نفسه إلى سلعة) .

والإنسان الاقتصادي يدرك تماما أن كل الأمور نسبية وأن القيم الأخلاقية أمور تتغير يوما بعد يوم (مثل أسعار الأسهم والسند والسلع). كل شيء يتغير ولايبقى سوى وجه الرأسمال الرمادي المجرد. ولايبقى سوى السلع والسوق وقوانين العرض والطلب والشراء بأرخص الأسعار والبيع بأغلاها.

وعالم الإنسان الاقتصادي يفتقد إلى المركز وإلى الغرض والغاية وقد تعمق هذا الاتجاه مع ظهور ما أسميه بالإنسان الجسماني (أو الجنسي) الذي يجعل من ذاته ومتعتها الحسية غاية حياته والذي ينكر أية حقيقة خارجة عنه فيصبح العالم في حالة سيولة كاملة (وهذا هو عالم ما بعد الحداثة). هذا الإحساس بافتقاد المركز والغاية ازداد حدة بفقدان الغرب لمركزيته العالمية المزعومة التي تمتع بها عبر القرون الماضية (مع ظهور اليابان والصين ودول جنوب شرق آسيا كقوى اقتصادية عظمى. ومع تزايد تآكل الغرب الاجتماعي في الداخل).

أمام كل هذا ينظر الغرب فيرى أن الإنسان العربي والإنسان المسلم لايزال يقاوم ولايزال يتحدث عن هويته التي تستند إلى مجموعة من القيم الأخلاقية والثقافية والدينية والتي تستند بدورها إلى الإيمان بأن كل الأمور ليست نسبية. وأن ثمة مطلقات لابد من التمسك بها وأن العالم ليس سوقا وحسب.

البقية عدد قادم



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٤

رؤيـــة

الانفـــتـــاح على العــــالم.. ضـــــروراته وشـــروطه؟!

إثارة زوبعة الشرق اوسطية مليئة بالإيجابيات التى لاتعد ولاتحصى . وقمة هذه الايجابيات ترتبط بتكثيف الحوار القومى حول موقع مصر من العالم ومتغيراته وتحدياته والاهم من كل ذلك طرح حوار جاد وعميق حول عناصر القوة وعناصر الضعف فى الاوضاع المصرية مماخلق حالة من التحفز الايجابى للحديث عن المستقبل بكل عناصره ومفرداته وفى مقدمتها العناصر والمفردات الاقتصادية باعتبارها الفيصل الهام فى تقدير قوة الامم وضعفها وتحديد مكانها على خريطة الاحداث الدولية وقدرتها على الفعل والخروج من الدائرة الضعيفة والسلبية والخانقة التى تدفع للوقوع فى دائرة رد الفعل.

ومايحدث من حوار ونقاش يقول بان الزمن يدور دورته وكان احاديث نهاية القرن التاسع عشر عن المسالة المصرية السياسية تعاود الظهور مرة أخرى مع نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادى والعشرين ولكن باللغة الحديثة والمعاصرة حيث تطرح من جديد وبكثافة المسالة المصرية ولكن من خلال ابعادها الاقتصادية وهى وفقا لمفهوم عصرى يتشابك ويتداخل فى اعماقه و داخله متغيرات - سياسية وثقافية وحضارية وانسانية واجتماعية - لايمكن انكارها والتقليل من شانها.. لان قوة الدولة كل لايتجزأ ويستحيل النظر الى مكوناته كل على انفراد وعلى حدة فقط لان النظرة الصحيحة والصائبة لابد وان تنظر الى الجزء فى اطار الكل كماتستلزم فى الكثير من الاحيان - ودائما - للنظر للكل فى اطار الجزئيات المتعددة .وبكل ما فى احاديث الشرق اوسطية من مجاهيل وقفزات زمنية تتعدى الحاضر المعلوم الى المستقبل الغامض والمجهول فان ميزتها الكبرى أنها حركت هواجس الأمة والأهم من ذلك انها شحذت كل مخاوفها التاريخية القريبة والبعيدة ودفعت الى الواجهة السؤال المحورى الذى يختفى وراء كافة الاجتهادات ويفسر الكثير من تناقضاتها والمرتبط بالحرص على امن مصر وسلامتها وكيفية تحقيق ذلك والوصول اليه مهما اختلفت الملاعب ومهما تباعدت الرؤى وتناقضت واحتدم الخلاف بينها وعلت نبرته وعصفت به العواطف الجامحة.

ويفهم من الحوار العام ان القضية المحورية ترتبط بالموافقة على المزيد من الانفتاح على العالم الخارجى - من عدمه - وحدود هذا الانفتاح وتوجهاته على الاخص فى مجال العلاقات والمعاملات الاقتصادية والتجارية والمالية.. وكان مصر تملك ترف الانعزال.. وكان مصر تملك خبرة تاريخية ايجابية تقول بالتقوقع على ذاتها والانطواء على نفسها.. وكان مصر لاتدرك ان ألف باء قوتها ومنعتها وعزتها يرتهن بالانفتاح على العالم الخارجى والتعامل مع كافة معطياته السلبية والايجابية من منطق امتلاك حق الرفض وحق القبول .. تحركها فى ذلك حسابات دقيقة للمصالح والمنافع وايضا احترام راسخ للبديهيات الحضارية والدينية والقومية التى تصنع جانبا رئيسيا من القوة المصرية.. مع اليقين بان التغاضى عنها والتهوين من شانها خسارة كبيرة لمصر وخسارة افدح واعظم للاقرباء والاقربين.

ومع مولد الشرق اوسطية دخلت هواجس التعامل مع الغير ومخاوفه الى قلب الحوار، وتركز حولها الكثير من الاحداث وساهم ذلك فى تصحيح اولويات الامة واعادة ترتيب عقلها وفكرها فى السياق الواجب والحتمى حيث برزت على سطح الاحداث الاحاديث والتحليلات المؤكدة على خطورته واهمية الحفاظ على «الامن القومى المصرى».. وهو حوار اعاد الكثير من الامور الى نصابها الصحيح السليم لانه طرح الامن القومى بمفهومه العلمى والدقيق الذى يتحدث عنه باعتباره عنوان سلامة الامة وصحتها وعافيتها بعيدا عن الاحاديث المرفوضة التى تناولته فى مناسبات عديدة على طريقة افلام جيمس بوند - عمدا حتى تحصر الاخرين - فى مفاهيم للامن القومى تنحصر فقط حول المخابرات والتخابر والامن والاجراءات البوليسية.. وحولته عمدا بعد ذلك الى احاديث تروج لشائعات واوهام تربطه بالتدخل فى خصوصيات الناس والانقضاض على حريتهم فى الحياة والتعبير وهى اوهام حان وقت الالقاء بها فى سلة المهملات.. واكتشاف المعنى الحقيقى للامن القومى المصرى بكل مفرداته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية وانه أمن الدولة المصرية بكل ابنائها فى مواجهة العالم الخارجى بكل مفرداته من اشقاء وغرباء واقرباء واقربين.. وباعتباره ايضا امن الحكام والمحكومين وامن الاقتصاد والهوية والذاتية.



واعدى اعداء الأمن القومي واحاديثه ان يبدا النقاش حوله من منطلق احتكار الحكمة والموعظة وعدم القبول بسماع اجتهادات الاخرين العلمية والموضوعية والجادة.. او ادعاء ارتباط الأمن القومي بالحجر على آراء الاخرين وتضييق الخناق عليهم.. طالما ان المشاركين يلتزمون بالشرعية ويحترمون القانون والنظام العام ويتجادلون على الملأ ويتحاورون في العلن.. لان اتساع دائرة الحوار لابد وان يكشف الغث من السمين ولابد ان يساعد في خلق وعي الأمة والوطن بالمفهوم الحقيقي للأمن القومي الذى تطبقه دول العالم الصناعية الكبرى حتى تلك الدول التي تدخل في تكتلات وتجمعات واسواق مشتركة.. ونظرة واحدة على الحوار الدائر في فرنسا اخيرا حول تنقية اللغة الفرنسية من كافة المفردات الاجنبية في وقت تذوب فيه فرنسا في الكيان الاوروبي الموحد تؤكد ان التكتل والتجمع بكل درجاته لايمكن ان يعني على الاطلاق تمييع الهوية او الانتقاص من الذاتية.

وكل ماينتقص من الامن القومي المصرى في توجهها لتعميق الانفتاح مع العالم الخارجي مرفوض شكلا موضوعا وليس محلا للنقاش والفصال او قابلا لان يكون محلا للمساومة سواء كان حبة رمل اوقطرة ماء .ودروس تحرير سيناء و الاصرار على تحرير كامل التراب المحتل بكافة السبل والاساليب علامة مضيئة لايمكن انكارها او التقليل من عبرها ومعانيها ودلالاتها مما يحتم ان يكون الامر واضحا في فكر الأمة وضميرها حتى لايبدا النقاش في كل مرة حول البديهيات المستقرة ولايستهلك الجهد ويضيع الوقت في احاديث معادة مكررة . ليس هناك مايمنع من تاكيدها دائما . ولكن طرحها من منطلق اعادة اختراع العجلة مرفوض ومدان.

والانطلاق من قاعدة الامن القومي يصوب ويصحح الكثير من بدايات الحوار ونهاياته لان قيود الامن القومي تقول بعدم امكانية اهدار البعد العربي والاسلامي والافريقي في تحرك مصر الخارجي وانفتاحها عليه.. وان كافة احاديث الصعوبات والمشاكل وكذلك كافة احاديث الخبرات المريرة والصعبة لايمكن ان تبرر القفز الى المجهول وترك المعلوم بكل عيوبه ومساوئه. واحاديث الشرق اوسطية وغيرها من احاديث الانفتاح على العالم الخارجي في فكره وتعاملاته ومشكلاته لايمكن ان تنطلق من الصفر ولابد ان تستفيد من رصيد التعاون الاقليمي القائم مهما كان متواضعا ولابد ان تبنى عليه وتضيف اليه.. لان حركة الأمم لاتتوافق مع حركة بندول الساعة كما يتوهم البعض ولاتعترف بالانتقالات الفجائية والمستمرة يمينا ويسارا.. واحداث الايام الماضية تؤكد عمق الفجوة في احاديث الشرق اوسطية وحاجتها الى طريق طويل وصعب وشاق لبناء الثقة وخلق جسور التواصل وتثبت ان الخطوة العاجلة والسريعة ترتبط بتوثيق عرى التعاون العربي والاسلامي والافريقي حتى تضيف مصر رصيدا جديدا في تحركها المستقبلي نحو اضافة حلقات جديدة الى انفتاحها الخارجي المحسوب والدقيق؟



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٦

السوق الشرق أوسطية مستحيلة

ولا مصالح حقيقية تجمع العرب واسرائيل

مذكرة سرية : الجامعة العربية تدعو إلى استبعاد إسرائيل من التكتل الاقتصادى الإقليمى

البديل العربى : منطقة للتجارة الحرة بين الأقطار العربية



حسن عامر

على اجندة اجتماعات الدورة الجديدة لمجلس الجامعة العربية (٢٧ مارس) مذكرة هامة اعدها خبراء الجامعة عن أخطار السوق الشرق أوسطية على الاقتصاديات العربية..

تقول المذكرة : تأتى السوق الشرق أوسطية كجزء من عملية التغيير فى اساليب إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط وفق الاستراتيجية الامريكية التى تقوم على ثوابت ومتغيرات. ومن الثوابت اثنان الأول ضمان أمن إسرائيل وتفوقها النوعى على الدول العربية. والثانى ضمان التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة».

وتلاحظ مذكرة الجامعة أن ثمة تغييرين جوهريين حدثا فى الاستراتيجية الأمريكية. الأول فى اسلوب التعامل مع منطقة الشرق الاوسط «والنظر اليه كوحدة واحدة، وليس كأجزاء مستقلة يتم التعامل مع كل جزء منها بشكل مستقل عن الآخر». اما التغيير الثانى فهو «التأكيد على أن الوقائع الاقتصادية هى التى تحدد شكل الحقائق السياسية المستقبلية، وليس العكس مثلما كانت تعتمد الإدارات السابقة».

وكما حدث تغيير فى اشكال التعامل الامريكى، حدث تغيير مواز فى التعامل الاسرائيلى. اصبحت إسرائيل اكثر اقتناعا بأن الوقائع الاقتصادية هى التى تخلق الحقائق السياسية، وليس العكس مثلما كان سائدا لدى الإسرائيليين. «فقد اثبتت تجربة اتفاقيات كامب ديفيد ان السلام لا يصنع الواقع الاقتصادى، وان الحروب والاحتلال بالقوة لا يضمن الحقائق السياسية، وبالتالى فإن خلق وقائع اقتصادية هو الذى يمكنه ضمان الأمن الإسرائيلى المستقبلى، وهو الذى يمكن ان يضمن لها التطور والرخاء فى إطار منطقة الشرق الأوسط وهذا ما جعل إسرائيل تتبنى وبحماس مفهوم السوق الشرق اوسطية والدعوة اليه. كما يفسر لنا لماذا جاء اعلان المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى وكأنه اعلان مبادئ اقتصادى».

التصورات المستبعدة

وتستقرئ الجامعة تصريحات المسئولين فى الدول المهتمة بالشرق أوسطية، وكذلك ما تم نشره من دراسات وتصورات حول الموضوع. وتقول: ان بعضها جاءت تعبيرا عن رغبات الزعماء والرؤساء «وطموحاتهم وليس بالضرورة عما يمكن تحقيقه على ارض الواقع». فهناك تصريحات عن «ولايات متحدة شرق أوسطية، واخرى عن السوق الشرق أوسطية على غرار السوق الاوروبية المشتركة، واخرى عن اتحاد جمركى شرق اوسطى على غرار مجموعة البينولوكس»..

من هذه القراءة تضع الجامعة ثلاثة تصورات، تستبعد منها اثنين وتبقى على تصور واحد فقط.

التصوران المستبعدان هما: الاتحاد الاقتصادى بين دول الشرق الأوسط، والثانى: قيام سوق مشتركة شرق أوسطية. أما الصيغة المحتملة والوحيدة فى تقدير الجامعة فهى قيام منطقة للتجارة الحرة.

ولذلك يتركز التحليل الذى تقدمه المذكرة على الاشكال التكاملية الأدنى مرحليا خاصة «منطقة التجارة الحرة» باعتباره الشكل الوحيد والمحتمل فى ظل الأوضاع الراهنة للشرق الأوسط. ويتعزز هذا الرأى بالاسباب التالية:

● ان منطقة التجارة الحرة لا تتطلب وجود المقومت الضرورية لبناء المراحل، بل تقوم فقط على حرية انتقال السلع دون حرية انتقال عناصر الانتاج (رأس المال والعمل) مع استبعاد حرية الاقامة والتملك للأفراد. يتم الاستبعاد لأسباب إسرائيلية فى الدرجة الأولى لأن الدولة العبرية تبنى وجودها على قاعدة النقاء اليهودى والاستيطانى لاستيعاب يهود العالم.

● ان منطقة التجارة الحرة تقوم على اساس الميزة النسبية، والتباين فى القواعد الانتاجية، واختلاف مستويات الدخل، فالذى يحكمها هو قانون التطور غير المتكافئ بحيث يتحدد مدى استفادة الدولة من هذه المنطقة بمدى تطورها الاقتصادى وعادة ماتشترط الدول الأقل تطورا فى مثل هذه المناطق فترات زمنية لتطبيق التحرير على دخول السلع الى اسواقها.

- لا يتعارض مفهوم منطقة التجارة الحرة مع مقتضيات التعاون الإقليمى، فقد يحدث مشاريع مشتركة فى مجالات معينة مثل النقل والمياه والاستثمار والسياحة الى جانب تحرير انتقال السلع دون أن تكون منطقة التجارة الحرة بديلا عن هذا التعاون.

اخيرا إن مفهوم منطقة التجارة الحرة يتوافق مع التوجه العالمى لتحرير التجارة الدولية والاتجاه العالمى نحو عالمية التجارة الحرة.

استبدال الاحتلال

وتتصور الجامعة أن مشروع منطقة التجارة الحرة يمكن أن يمر بثلاث مراحل.

الأولى ويتم خلالها دمج الاقتصاد الفلسطينى فى الاقتصاد الإسرائيلى، وذلك بأساليب جديدة لا تقوم على الاحتلال المباشر أو من خلال فرض الوقائع السياسية، وانما من خلال القبول والتعاون لخلق وتكريس وقائع اقتصادية تؤدى مستقبلا إلى خلق اشكال سياسية لا يتم تحديدها مسبقا وانما سيتحدد شكلها بما ينسجم مع الحقائق الاقتصادية التى يتم تكوينها وبناؤها خلال المرحلة الانتقالية والتى تم الاتفاق عليها بإعلان المبادئ الإسرائيلى الفلسطينى.

المرحلة الثانية وتتم بتوسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل الأردن وفلسطين وإسرائيل. ويرتبط مدى التقدم فى تحقيق هذه المرحلة بإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، سواء بضغط امريكى إسرائيلى، أو بتلبية للشروط العربية التى تقضى بالوصول إلى التسوية النهائية للصراع العربى الإسرائيلى، وانسحاب الدولة العبرية من الاراضى العربية. ومن المتوقع أن تتمتع إسرائيل بمعظم الميزات النسبية، ويفقد الاقتصادان الاردنى والفلسطينى قدرتهما على النمو الاقتصادى المستقل، وعلى تنويع وتطوير قواعدهما الانتاجية وبالتالى يتحول الاقتصادان الى سوق للسلع الإسرائيلية مقابل تصديرهما خدمات العمل والتجارة للسوق الإسرائيلية.

المرحلة الثالثة ويتم خلالها توسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل بلدانا شرق أوسطية اخرى وذلك بهدف توسيع نطاق السوق المحلية للاقتصادات الثلاثة المؤسسة (فلسطين، الأردن، إسرائيل).

ومن المتوقع ايضا أن تستفيد إسرائيل كثيرا من هذه المرحلة بينما تتأثر الدول العربية سلبيا على النحو التالى:

● تراجع النمو الصناعى العربى نتيجة للمنافسة غير المتكافئة مع الانتاج الإسرائيلى.

● ارتفاع حجم وقيمة الواردات العربية من المنتجات الصناعية نتيجة لتراجع الانتاج، واتجاه الاقتصادات العربية الى تعويض ذلك بتصدير مزيد



المصدر : الحرس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٦

من المواد الخام مثل النفط ومشتقاته وغيرها.

البديل العربي

وتعزز الجامعة العربية «منظور البديل العربي للاستراتيجية الامريكية الاسرائيلية بالقول: «ان التطورات المستجدة الدولية والاقليمية تفرض نمطا جديدا من التعامل الجماعي العربي الجاد مع هذه التطورات». ومن ثم «يصبح البحث عن أساليب جديدة للتعامل معها» ضرورة قومية. ومن هذه الاساليب الجديدة «تطوير اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باتجاه بناء منطقة تجارة حرة عربية». والاسباب الداعية للأخذ بهذا التصور هي:

● ان المنطقة العربية للتجارة الحرة «تتعامل مع التطورات الاقتصادية الدولية والاقليمية بنفس المبادئ والقواعد التي تتعامل بها التكتلات الاقليمية والدولية».

انها «تستجيب للتطورات الدولية بالاتجاه نحو عالمية التجارة الحرة، وهو التوجه الذي تبنته الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات - الجات - مؤخرا».

ان الفرصة الزمنية متوفرة لتحقيقها، باعتبار أن الدول النامية تمتلك فترات زمنية أطول لتطبيق قرارات الجات الاخيرة بشأن تجارة السلع الصناعية والزراعية.

وتحقق في نفس الوقت الاستفادة من الفترة الانتقالية التي يوفرها إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي ومن ثم استمرار المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل خلال تلك الفترة.

ان الوصول إلى سلام مع إسرائيل والغاء المقاطعة الاقتصادية العربية ضدها لا يعني حتمية الدخول في منطقة تبادل حر معها إلا انه يحمل معه علاقات تجارية عادية وفق قوانين التعامل الدولي السائدة.

ان دخول الدولة العربية في منطقة تبادل حر فيما بينها وعدم قبول اعضاء آخرين لا يتعارض مع القوانين الدولية السائدة، وهو حق من حقوق السيادة للدول الاعضاء في التكتل الاقليمي.

● كما ان تطبيق البديل العربي سيحقق مزايا اقتصادية للدول العربية، تفوق المزايا في ظل الوضع الحالي والمزايا التي يمكن تحقيقها في حالة الانضمام الى منطقة تبادل حر شرق اوسطية مع إسرائيل ودول غير عربية، في مقدمة هذه المزايا:

● ارتفاع معدل نمو القطاع الصناعي في الدول العربية مقابل احتمالات الانخفاض في حالة الانضمام إلى منطقة حرة شرق أوسطية.

● ارتفاع معدل نمو قطاع الخدمات نتيجة ارتفاع حركة النقل والمواصلات والزيادة في الطلب على الخدمات المصرفية والتأمينية والسياحية وذلك مقابل زيادة عادية في نمو قطاع الخدمات في حالة منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية.

● تحسن في أداء القطاع الزراعي والتشييد نتيجة لتحسن وضع المنافسة للسلع الزراعية العربية، أما قطاع التشييد فإنه سيتحسن نتيجة التطور في القطاع الصناعي والخدمي، بالمقابل لا تتوقع حصول تغيرات ايجابية في حالة الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية.

● انخفاض معدلات البطالة بسبب الزيادة في النمو في قطاعات الصناعة والخدمات وارتفاع مستوى الدخل الفردي بشكل ملحوظ نتيجة لزيادة معدلات الاستثمار والتجارة والانتاج السلعي والخدمي.

وتشترط الجامعة العربية لنجاح هذا المشروع ما يلي:

● تطوير قاعدة البحث العلمي وذلك بإنشاء مراكز البحث العلمية العربية المشتركة، واشراك القطاع الخاص في تمويل هذه البرامج، لأن نتائجها النهائية ستصب في تعظيم مصالحه على ان تشمل هذه المراكز كافة المجالات العلمية مثل الهندسية والمعلوماتية والإلكترونية والصناعات الغذائية والمجالات الزراعية.

● تطوير الجهاز المصرفي وتسهيل انتقال الخدمات المالية بين الدول العربية، وذلك حتى يتمكن الجهاز المصرفي من القيام بدوره ليس فقط في تكوين المدخرات المحلية، وانما المساهمة في تطوير الاستثمار العربي بالتنفيذ المباشر والمشاركة في رؤوس اموال الشركات والا تكون هناك حدود على عملياته الاستثمارية طالما أن هذه الاستثمارات يتم ضمانها من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أو الوكالات الوطنية.

● رفع كفاءة الادارة الجمركية وتطوير مهامها بما يتلاءم والتطورات الدولية في هذا الشأن، خاصة انعكاسات قرارات الجات الأخيرة كالتقييم والفحص والتفتيش والتخليص والحجر الصحي وغيرها.

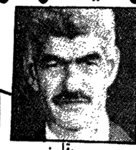
● رفع كفاءة المؤسسات العربية المشتركة خاصة المالية منها وزيادة مواردها لتتمكن من مساعدة الدول العربية في تنفيذ عملية التمويل.

● تطوير المؤسسات الانتاجية العربية وتطبيق معايير الجودة الشاملة حتى تتمكن من المنافسة داخل الأسواق العربية وفي السوق الدولية.

● تحسين المنتجات العربية وتكوين علامات تجارية عربية لخلق الثقة لدى المستهلك العربي في منتجاته العربية من حيث السعر والجودة بما يخلق الولاء نحو المنتجات العربية. وتشجيع الشركات الانتاجية والخدمية العربية على تطوير ذوق المستهلك العربي باتجاه خلق نمط استهلاك متميز ذي خصوصية عربية وفقا للعادات والتقاليد والحضارية وباشكال حديثة ومتطورة.

● أخيرا التوسع في إقامة الشركات العربية المشتركة وتسهيل انتشارها بين الدول العربية وأن تكون متاحة لمشاركة المستثمرين العرب في كافة البلدان العربية دون قيود.

السوق الشرق أوسطية .. ومشروع التغريب !



بقلم :
د.عبدالرازق عبده يوسف
علوم القاهرة

دعونا من قبل مع الداعين وهم كثر فى التاريخ والتراث العربيين والاسلاميين منذ الانحسار وسقوط الأندلس ، إلى أن نتدارسهما ، التاريخ والتراث ، لا لنفخر « ونفشر » ، ولكن عظة وعبرة حتى نقف على خيط رئيسى يغزل به الآخر ، إن كان مجهولاً حتى الآن . ولنقف على المنعطف الرئيسى الذى تنحدر عليه صما وعميا الى ان نفقد أداة الاستخلاف فى الأرض ، العقل الذى فضلنا به سبحانه على سائر مخلوقاته ، وعندها لن يبقى الا الحيوانية بالاستهلاك والهضم واللهو فيما لا طائل من ورائه .

ان وسائل الاستعمار ومحاربة الاسلام قد تطورت كثيرا من العسكر والحماية الى وسائل وأدوات جديدة على هيئة مسوخ وطنية تعمل على تحقيق اهدافه فى سهولة ويسر .. تلك الجديد اصبح قديما فى عرف التاريخ وتوارى عن الاسماع والابصار مع توارى الاستعمار الشكلى ، حتى غدونا نتوسم فى الاخر صدق النية وحسن المآل على طول الخط . ماهو اكثر خطورة .. انه ليس نفر بعينه من يحمل الفيروس الاستعمارى من موطنه ، بل مؤسسات بكامل الهيئة ترضع من لبنه ، تمسك بالتلابيب وتحيط بالرقاب ، وتتحكم فى العقول قبل الافواه ، غذاء وانتاجا ثم هاهى احدث منجزات الفكر الاستعمارى - وهو صواب يحتمل الخطأ - الانضواء تحت لواء اقتصادى يسمى السوق الشرق اوسطية

وهنا تثور تساؤلات عديدة :

(١) اذا كان العرب بصفة خاصة والشرق اوسطيين بصفة عامة بما فيهم دول اسلامية مثل تركيا وايران ، يستطيعون اقامة مثل هذه المؤسسة الاقتصادية لما فيها من خير وبركة على شعوبهم ، فلماذا لم يفعلوه بدون اسرائيل وقبل هذا الأوان ؟

(٢) هل فى المستطاع اقامة هذه السوق بدون اسرائيل ، الان وليس غدا ، بعد ان بح الصوت العربى

(٣) لماذا تصر اسرائيل ان تقترن اتفاقية السلام فى المنطقة بهذه السوق ؟

(٤) هل انقطع الحبل السرى للاستعمار فى المنطقة ، فهكذا زين للبعض ؟

نترك الاجابة الى عرض لبعض النقاط الهامة تسلط الضوء على الموضوع لنستبين الخبيث من الطيب .

اولا : كان الاستعمار القديم يتخذ العسكر اسلوبا فى الحماية والحكم والابتزاز وكانت التيارات الوطنية بالمرصاد فكرا وتطبيقا ، قولا وعملا . حتى اندحر شكلا هوهنا يعمل على تقويض ليس فقط شكل الدولة والياتها ، ولكن ايضا وجدان الشعوب وتاريخ اسرائيل يسطر تأكيدا على هذا الاتجاه بالعدوان العسكرى للتحطيم المباشر (نكسة ٦٧ والمفاعل العراقى ولبنان) ، والابتزاز الاقتصادى الغير مباشر فى بناء كيانات عسكرية مضادة لم تحقق الاهداف القومية حتى الآن ، وصرفا عن اهداف التنمية بشريا وماديا وهو ما تنبهت اليه مصر مع حرب اكتوبر ٧٣ .

ثانيا : نحن نفترض باسلوب علمى يتعامل مع كل الاحتمالات ، ان الاهداف الاستعمارية فى المنطقة لم تندثر بعد ، من ثم فان اتفاقيات السلام ليست هى نهاية المطاف للنزاع العربى - الاسرائيلى ، كما قال البعض بصدق ، انما هى فى نظرنا مرحلة انتقالية من العزف على اوتار الشكل الى اللعب باوتار المضمون وهى فى تطويرها تسعى الى سيمفونية خلابة تتمثل فيما تتمثل فيه فى سوق شرق - اوسطية تتشابه سياسيا مع منظمات الكومنولث او الفرانكفونية بدعوى ضمان السلام ، بما يعنى السيادة لاسرائيل وسلاحها النووى ، ونقول كذلك ومن هم وراء اسرائيل ، اى اتمام مشروع التغريب . وربما التهويد كذلك .

ثالثا : وصلت الاداة العسكرية عند العزف على اوتار الشكل الى مداها بحيازة السلاح النووى ، وفيما يبدو انها اضحت غير ذات جدوى بنسبة كبيرة بعد ظهور توازنات جديدة على المسرح العالمى ، بمعنى ادق لاختفاء التوازنات التى كانت تتيح لاسرائيل العزف على اوتار الشكل . وايضا فى المنطقة ومنها تلجيمها ابان حرب الخليج الثانية . فكيف ستكون اداة اللعب باوتار المضمون المعادلة للسلاح النووى فى الشكل ، الذى لم يصنع عبثا ؟

والمؤكد ان ادوات ووسائل اللعب الجديدة ليست فى مقدور اسرائيل وحدها ، كما هو الحال دائما وكما هو الشأن فى التخطيط للسوق ، منها على سبيل المثال لا الحصر ، الغزو الفكرى المستتر واقفال العقول وتغييب الاصول واساليب الحرب البيولوجية كالاغذية الفاسدة او المسممة بالاشعاع ، والفيروسات او الجراثيم التى تنتج الامراض واسعة الانتشار (اوبئة مصنعة) للبشر والحيوان والنبات ، ثم ادوية انتهى مفعولها حتى يصل المرض الى هدفه .

ومن ادوات اللعب الرئيسية أيضا « نسخ وتحويل » البنيان المؤسسى للمجتمع الى اشكال معينة بمضامين زائفة تتناسب مع الاهداف غير المعلنة بدعوى ملاءمتها لاليات السوق الجديدة ومنها استكمال المشروع « التاتشرى » بخصخصة الدولة الى ان تبيع نفسها للقطاع الخاص ، فيصب الاقتصاد الوطنى فى ، ويصبح تحت طائلة ، الاقتصاد العالمى ، ثم يغدو المجتمع عاريا من الارادة الجمعية التى تحدد مجرى حياته ، ترسم خطاه ، وتصون مبادئه واهدافه .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٤

والمدخل الرئيسى للسوق الشرق اوسطى على هذا النحو هو النغمة السائدة بان البقاء للكيانات الكبيرة لانها تقى من شرور الامواج العنيفة فى اعالى بحار السوق العالمى . خاصة مع الازمات السياسية ، التى لا تصمد معها قوارب الدول الصغيرة مع الخصخصة الكاملة ، حيث لاتجد امامها مع تلك الازمات الا الاندماج فى او التحويل الى حساب الرأسمال العابر للقارات

رابعا مع الافتراض السابق ويفرض قيام السوق . فكيف السبيل الى القضاء على الخطر او درئه او اضعف الايمان الدفاع ضده ؟ الاحتمالات هنا فيها القول الكثير منها الاهتمام الاول بالبنية البشرية وبالعلم . ومنها قول قديم بان نستغل ذلك لتذويب الكيان الاسرائيلى فى الكيان العربى او الشرق اوسطى

ربما قال البعض ولم لا واهلا ومرحبا بالسوق . لكن قبل التهليل والترحيب هل الاليات العربية وخبراتها او الشرق اوسطية فى الوقت الحاضر قادرة على احداث جبهة للصمود والتصدى كما فعلت دول عربية من قبل ؟

هذه النقطة تتضمن احتمال حدوث اختراق امنى واقتصادى واخلاقى وفكرى ، يعتبر بديهيا مع الافتراضات السابقة . ونفترض ثالثا انه متبادل فهل وسائلنا والياتنا فى الشكل والمضمون قادرة على اتيان الفعل قبل رد الفعل ، بمعنى اخر الردع ، وبمعنى ثالث الانتقال الى محل الفاعل بدلا من المفعول به الظاهر الان فى الارهاب وغيره فى مصر على سبيل المثال ؟!



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٤

مستقبل التجارة الخارجية بين اسرائيل والدول العربية

في ظل السلام

اسرائيل تواجه صعوبة المنافسة داخل الاسواق العربية

.. وصادراتها ضئيلة بالنسبة للواردات العربية

هيكل الصادرات المصرية لاسرائيل لاينبيء عن تفاعل حقيقى فى مجال التجارة الخارجية بين البلدين

دراسة: مجدى الدرجلى

لقد سبق لاسرائيل ان حاولت النفاذ الى الاسواق الأفريقية وغيرها، على الرغم مما شهدته فترة السبعينات من قطع معظم دول افريقيا علاقاتها الدبلوماسية معها، فى الوقت الذي كان هناك تقارب بين هذه الدول وبين مصر، وما كان لهذا التقارب من اثر على المنافسة المستقبلية مع اسرائيل داخل القارة فى تلك الفترة. ولكن تغيرت الظروف بعد ذلك، وكان لاسرائيل خطط تجارية هنا وهناك، سواء مع الدول العربية بصفة عامة، ومع مصر بصفة خاصة. وهو ما نعرض له فى هذه الدراسة.

فبالنسبة لتجارة اسرائيل الخارجية وامكانيات التوسع مع الدول العربية مستقبلا فيمكننا التعرف على تجارة اسرائيل على النحو التالى:

بلغ حجم التجارة الخارجية الاسرائيلية عام ١٩٩٠ طبقا للاحصائيات الاسرائيلية نحو ٢٧,٣٧٤ مليار دولار امريكى (حيث بلغ اجمالى الصادرات نحو ١٢,١ مليار دولار واجمالى الواردات نحو ١٥,٣ مليار دولار امريكى.

واذا ما قسمنا هيكل الواردات الاسرائيلية طبقا للاستخدام الاقتصادى فاننا نجد ان نسبة ضئيلة من هذه الواردات تتمثل فى سلع استهلاكية مباشرة سواء للاستهلاك الادمى او غير الادمى وتبلغ نحو ١,٦ مليار دولار بينما تبلغ الواردات من مدخلات السلع الاستهلاكية نحو ١١,٥ مليار دولار تتمثل فى مدخلات زراعية بلغت نحو ٢٥٢,٩ مليون دولار وماس خام ١ ٣ مليار دولار ووقود وشحوم نحو ١,٥ مليار دولار وقطع غيار واكسسوارات للاستخدامات الجارية بقيمة ١,٧ مليار دولار وسلع اولية اخرى بقيمة ٤,٩ مليار دولار.

اما السلع الاستثمارية فقد بلغت قيمتها فى عام ١٩٩٠ نحو ٢,٢ مليار دولار تتمثل فى الآلات والمعدات بقيمة ١,٦ مليار دولار ومعدات نقل بقيمة ٥٩٢,٢ مليون دولار منها سفن وطائرات شحن بنحو ١٧,٢ مليون دولار ويعكس هيكل الواردات الاسرائيلية طبقا للاستخدام الاقتصادى ما حققته اسرائيل فى مجال التصنيع الموجه للتصدير حيث اتجهت منذ نهاية الستينيات الى اتباع استراتيجية التوجه للخارج بتطبيق سياسة الانتاج بغرض التصدير.. ما ادى الى تطوير الصناعات التصديرية التى



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٤

تحقق حصيلة كبيرة من العملات الاجنبية.. كما زاد تركيزها منذ بداية الثمانينيات على تطوير الصناعات ذات الكثافه العلمية مثل الصناعات الكهربائية والاليكترونية والتى تتميز بقيمة مضافة عالية.. وارتفع عائد صادراتها من هذه الصناعة من ٨ ١٢ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى ٣ ٣٧٧ مليون عام ١٩٨٠ الى ١٦٣٤ مليون دولار عام ١٩٩٠.. كما تطورت ايضا صادراتها من الكيماويات ومنتجات البترول من ٩ ٦٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى ١ ١٤٤٨ مليون دولار عام ١٩٩٠.

وهناك عدد من الحقائق حول الصادرات الاسرائيلية اهمها ان القيمة المضافة فى معظم السلع الصناعية تعتمد على عنصر التقنية العالية.. وذلك لنقص الموارد الطبيعية بها واعتمادها فى تصريف منتجاتها على اسواق متقدمة.. يتطلب عنصر المنافسة فيها اتباع اساليب تقنية عالية..

كما تعتمد اسرائيل اعتمادا كليا على العالم الخارجى فى مقومات اقتصادها فالتوسع فى الصناعة الاسرائيلية يتوقف فى النهاية على زيادة الطلب الخارجى واضافة اسواق جديدة.

لذا نجد ان معظم صادرات اسرائيل سلع صناعية.. حيث يشير هيكل الصادرات الاسرائيلية الى ان السلع الصناعية تمثل نحو ٩٦٪ من اجمالى الصادرات.. فقد بلغت قيمتها فى عام ١٩٩٠ نحو ٥٧٥ ١١ مليار دولار.. عن اجمالى قدره ٠٥٢ ١٢ مليار دولار./

اما عن التوزيع الاقليمى للصادرات الاسرائيلية فقد وجهت معظم هذه الصادرات الى دول اوروبا (٩٨١ ٤ مليار دولار) وامريكا الشمالية (٥٩٤ ٣ مليار دولار) ولم يكن لدول الشرق الاوسط اى تعامل (على المستوى الرسمى الذى تبينه الاحصاءات الاسرائيلية) عدا تركيا التى صدرت اليها اسرائيل بما قيمته ٢ ٣٦ مليون دولار واستوردت منها ما قيمته ٧ ٨٨ مليون دولار.. ويعود ذلك الى الاتفاقيات التفضيلية التى تتمتع بها اسرائيل مع الشركاء الغربيين.. والسابق الاشارة اليها والتى جاء بعضها ردا على المقاطعة العربية والبعض الآخر باهداف سياسية تتضمن دعم وتقوية الاقتصاد الاسرائيلى فى اطار الصراع العربى الاسرائيلى.

وهناك مبالغة فيما يمكن ان تسفر عنه انخراط اسرائيل فى العلاقات التجارية من ضرر لبعض الدول العربية نظرا للعديد من الاسباب:

١ ـ ان حجم الصادرات الاسرائيلية يعتبر ضئيلا بالنسبة للواردات العربية أو استيعاب الاسواق العربية فإذا كانت اسرائيل قد صدرت من الآلات ومعدات النقل بما قيمته ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٠. فإن السوق العربية استوعبت من هذه الاصناف نحو ٦ ٢٢ مليار دولار عام ١٩٨٨ من كافة دول العالم طبقا لما يشير اليه التركيب السلعى للواردات العربية.. واذا كان حجم الصادرات الاسرائيلية من الأدوات الكهربائية والاليكترونية فى عام ١٩٩٠ نحو ٦ ١ مليار دولار فإن حجم استيراد الدول العربية يزيد ايضا على ٢٠ مليار دولار من هذه الاصناف فضلا عن ان الصادرات الاسرائيلية تتمتع بأسواق مستقرة نسبيا. وبالتالى فإن الحجم من الصادرات التى يمكن توجيهه الى المنطقة يتوقف على حجم الاستثمارات المستقبلية وتحويل جزء من الصادرات الحالية الى المنطقة.. خاصة وان من المتوقع ان يؤثر الوضع الجديد للتكتلات الاقتصادية الحالية على ذلك.. وهذا ايضا يتوقف على الجانب العربى.. وخاصة الدول المستقبلة للاستثمارات الاجنبية مثل مصر وسوريا على تهيئة المناخ الافضل لاستقبال الاستثمارات بعد عملية السلام.

٢ ـ ان المنافسة داخل الاسواق العربية بالنسبة لاسرائيل يتوقع لها ان تكون صعبة.. نظرا لكونها اسواقا مستقرة وتقليدية لعدد كبير من الشركات المتعددة الجنسية والشركاء التجاريين الرئيسيين.. ودخول اسرائيل هذه الاسواق يتوقف على اعتبارات كثيرة بجانب الاتفاقيات السياسية التى من المتوقع ان تنظم جزءا من التجارة مثلما حدث مع مصر.. من بينها عمليات الإسناد الموسع للسلع وتفضيلات المستهلكين وكسر الحاجز النفسى مما يتطلب اعتمادات مالية ضخمة.

٣ ـ ان نموذج التعاون التجارى بين اسرائيل ومصر وبعد مرور اكثر من ١١ عاما من انهاء المقاطعة ـ مع الأخذ فى الاعتبار ان مصر اضخم سوق فى المنطقة ـ لا يشير الى تواجد اسرائيلى يذكر على خريطة التبادل التجارى المصرى.. بل يمكن القول ان انهاء المقاطعة لم يساعد اسرائيل فى تنمية صادراتها الصناعية لمصر بدرجة معقولة.. وبالتالى دفع استثمارات جديدة لاسرائيل لمواكبة التطور فى تجارتها الخارجية.

٤ ـ ان فكرة قيام اسرائيل بجذب استثمارات خارجية تمكنها من ان تكون وسيطا فى بعض الصناعات الامريكية والاوروبية الموجهة لدول المنطقة باعتبارها متقدمة تكنولوجيا ليست صحيحة على اطلاقها.. فهناك فى حالة السلام تحقيق للاستقرار فى دول اخرى بالمنطقة مثل الاردن ولبنان ومصر وسوريا.. وهى تحتوى على عناصر اخرى جاذبة للاستثمار الخارجى.. بالاضافة الى ان المسئولية الدولية التى افرزها اتفاق السلام.. من المتوقع ان تشمل المساهمة الدولية فى تنمية بعض المناطق فى هذه الدول.. مقابل ما تحصل عليه اسرائيل من مكاسب اقتصادية مرتبطة بعملية السلام.

استراتيجية المواجهة: فى تصور لشكل سوق شرق اوسطية.. تتفاعل فيه الاطراف الاقليمية تقوم على تحقيق المصلحة المشتركة.. فقد شهدت المنطقة على سبيل المثال بناء اطار التحقيق لسوق عربية مشتركة منذ ١٩٦٤.. وحتى الآن.. وبعد مرور ٣٠ عاما.. مازالت الدول العربية فى بداية التجربة.. والتبادل التجارى بينها متدنيا بالنسبة لحجم التجارة الخارجية العربية.. حيث بلغ نصيب الصادرات البينية من قيمة الصادرات العربية نحو ٣ ٧٪ عام ١٩٩٠.. والواردات البينية لم تزد عن ٧ ٩ مليار دولار.. بينما تبلغ مجمل الواردات العربية ١٠٩ مليارات فى نفس العام.. وعلى المستوى الافريقى نجد مثالا آخر كمحاولة لاقامة سوق بهذا المعنى.. حيث تحدد لها مدة زمنية قدرها ٣٤ عاما.. ومن الصعب التكهن بقدرة هذه الدول على تحقيق ذلك فى هذه المدة الطويلة.. وحتى السوق الاوروبية المشتركة احتاجت الى عشرات السنين لكى تصبح حقيقة قائمة.

فالحقيقة الماثلة امامنا الآن.. ليست فى اقامة مثل هذه السوق ولكن فى شكل التعاون الاقتصادى التى تحاول ان تفرضه اسرائيل بمعاهدات سياسية.. حيث يستهدف اعلان المبادىء ربط الاقتصاد الفلسطينى فى الكيان الوليد بإسرائيل.. وفرض تعاون ثنائى بينهما.. والاشارة الى تنمية مشتركة مع دول المنطقة.. وخاصة مصر والاردن عن طريق صناديق استثمار او بنوك للتنمية او اشراك رؤوس المال الخاصة العالمية فى عملية التنمية بالمنطقة.. الخ.. وهذا فى النهاية يستهدف ادماج اقتصاد اسرائيل فى المنطقة بشكل طبيعى..



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٤

وقطاع التجارة الخارجية فى مصر اصبح يواجه منافسة من جراء ذلك.. وكان قد واجه ذلك - متحفظا - منذ ١٩٨٠.. وقد ذكرت الاحصائيات ان حجم التجارة بين مصر واسرائيل فى عام ١٩٩٠ لم يتجاوز ٥ ١١ مليون دولار تمثل مجموع الصادرات والواردات عدا البترول الذى تنص عليه الاتفاقية.

وطبقا لاحصاءات البنك المركزى المصرى (قيمة مستردات البنك عن الصادرات السلعية) نجد ان قيمة صادرات مصر الى اسرائيل خلال العام المالى ١٩٩١/١٩٩٢ قد بلغ نحو ١٩١ ٦١٦ مليون جنيه مصرى.. إذا ما استثنينا البترول الذى بلغ قيمته خلال هذا العام ٥٩٦ ٥٦٩ مليون جنيه وغزول القطن الذى بلغ قيمته ٨٣١ ٣١ مليون جنيه ستجد ان المتبقى الذى يتكون معظمه من سلع كاملة الصنع لا يتعدى نحو ١٤ مليون جنيه مصرى فقط شكلت صادرات القطاع الخاص المصرى منها نحو ١٠ ملايين جنيه بينما صدر القطاع الاستثمارى نحو ٤٩٧ الف جنيه فقط.. اى ان هيكل الصادرات المصرية لاسرائيل لا ينبىء عن اى تفاعل حقيقى فى مجال التجارة الخارجية بين البلدين.. بل اقتصر على دعم المواد الخام لتصنيعها. والتحدى الذى يواجه الصادرات المصرية منشؤه تماثل بعض السلع المصدرة فى كلا البلدين.. فإذا كانت مصر تصدر من الكيماويات ومنتجاتها بما قيمته ٣ ٤٩٣ مليون جنيه مصرى (احصاء ١٩٩١) فإن إسرائيل تصدر من هذا البند بما قيمته ١٧٣٤ مليون دولار (احصاء ١٩٩٠).. كما ان اسرائيل تصدر من السلع المصنعة من خامات الجلود والخشب والورق وغزل القطن والحديد والصلب.. الخ ما قيمته نحوه ٥ ٤٣٩٦ مليون دولار.. أى اضعاف قيمة صادراتنا من السلع الصناعية كلها.. ولسنا بصدد المقارنة.. بقدر بحث تأثير ذلك على فرص التصدير المصرى فى حالة التعامل مع الاقتصاد الاسرائيلى بشكل طبيعى او بشكل تفرضه معاهدات اقتصادية فى المستقبل القريب.. وخاصة فى الاسواق العربية والافريقية.. اذا ماأخذ فى الاعتبار احتمالية دفع استثمارات غربية - اسرائيلية مشتركة لفتح اسواق جديدة فى المنطقة امام السلع الاسرائيلية.. مما يؤثر على المخطط المصرى لتنمية الصادرات المصرية لهذه الدول ..

ان ذلك يفرض ضرورة العمل على ثلاثة محاور اساسية .. يمكن ان تترجم الى مجموعة من السياسات لمواجهة مستقبل المنطقة.

اولا : الاسراع فى عمليات الاصلاح الهيكلى والاتجاه بخطى واسعة نحو اقتصاديات السوق .. حتى يتم توفير المناخ الصحيح لجذب الاستثمارات وخاصة العربية لتحقيق تنمية صناعية شاملة، تعتمد على تقنية عالية .

ثانيا : التركيز على اهمية العمل العربى المشترك والعمل على تطوير رموزه ومؤسساته الاقتصادية .. والدخول فى مشروعات مشتركة وادراك مقومات الارض والمياه والقوة العاملة والخبرة الفنية المتوافرة فى الدول العربية ..

ثالثا: استغلال العوامل الايجابية والبنى المؤسسية التى تربط مصر بافريقيا فى تنمية الصادرات المصرية بما يمكن من المنافسة مع اسرائيل داخل القارة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ... ١٩٩١

أمين عام المجلس الحقوقي البريطاني لمنطقة الشرق الوسط:

لاستثمار بالمنطقة يتطلب استقرارا سياسياً اقتصاديا ومؤسسات قانونية تحميه

وت - ايلي قهوجي:

ب المجلس الحقوقي البريطاني للشرق المحامي اللبناني ابراهيم كنعان امينا بصفته منسقا للمجموعة الاوروبية - ية للمحامين التي ساهمت بشكل فعال في ذا المجلس.

د أعلمت سائر المنظمات الدولية المعنية ق الاوسط والنقابات العربية والاجنبية جة انتخاب اللجنة التنفيذية لهذا المجلس دت له وسائل الاعلام البريطانية حيزاً كبيراً لماضي كان له صدى ايجابيا في الاوساط اسية والاقتصادية العربية، كما قرر مجلس راء العرب ادراج موضوع المجلس الحقوقي طاني للشرق الاوسط على جدول اعمال نه المقبلة في لندن لاتخاذ القرار المناسب دعمه ومتابعة خطواته، صرح بذلك سفير في بريطانيا محمود حمود الموجود حاليا في للبحث مع كبار المسؤولين في لبنان في يع التعاون المالي والاقتصادي بين البلدين.

تزامنت زيارة السفير حمود مع زيارة ة يقوم بها لبيروت الامين العام للمجلس وقي البريطاني للشرق الاوسط المحامي يم كنعان العائد لتوه في لندن بعد انتخابه لمنصب فكانت مناسبة لـ «العالم اليوم» يضاحه حول طبيعة هذا المجلس والغاية

استهل المحامي ابراهيم كنعان حديثه لـ لم اليوم» باجراء، قراءة سريعة للوضعين يمي والدولي مشيرا الى ان مرحلة جديدة م معالمها حاليا في الشرق الاوسط ستفرض سياسيا واقتصاديا واجتماعيا يختلف فا جذريا عن الوضع السابق. فالاقتصاد، يه سيشكل العنصر الاساسي لبناء الفات الاقليمية بدلا من المعيار العسكري كان سائدا خلال سنوات الحرب الباردة طلع الخمسينات وحتى اواخر الثمانينات ع المحامي كنعان، حديثه فيقول «وانطلاقا هذا الطرح، ونظراً للارتباط الوثيق بين اد قوى وتشريعات متطورة وثابتة تخدم ثمر وتحفظ حقوقه وتحظى بثقته، كان لابد تحرك في اطار هذه المعادلة لترسيخ اسس ن عملية الاستقرار التي هي الحافز ي لاجتذاب الاستثمارات، خصوصا وان القانون والحقوق دورا رئيسيا وفاعلا في

اب الانفتاح الجديد وتحديد اطره مع لة على خصوصيات كل مجتمع ومميزات ده. فمن هنا، يقول المحامي كنعان، برزت ة الى انشاء مؤسسات مختلطة يكون ل القانوني والتبادل الحقوقي عنصرين ن لها في عملية تطوير الانظمة القائمة في العربية نحو الافضل.

ن اهداف المجلس الحقوقي البريطاني الاوسط، يقول: «انها تبدأ بعملية التبادل والتفاعل بين الانظمة في تدريب المحامين وتأمين فرص العمل لهم واقامة المؤتمرات والدراسات القانونية في بريطانيا والدول العربية، الامر الذي يساهم في ايجاد مناخ لتعاون اقتصادي ايجابي يساعد في تطوير مهنة المحاماة بشكل عام في كل من بريطانيا والشرق الاوسط. ويضيف «ان هناك هدفا اخر في الوصول الى موقع بارز من الجسم الحقوقي الدولي، وهو الدفاع عن القضايا العادلة والمحقة وتوفير الدعم اللازم لها. فمثلا هناك دولة فلسطينية ستنشأ وتحتاج الى بناء، وهناك دول اخرى تحتاج الى اعادة اعمار مثل لبنان، وهنالك دول تحتاج انظمتها إلى اصلاح اقتصادي وسياسي، وهناك علاقات بين الدول العربية وبريطانيا تحتاج الى تطوير ... وهذا عمل يتطلب تضافر كل الجهود العربية اينما وجدت».

شروط الاستثمار

وانتقل الحديث بعد ذلك عن رأيه كأمين عام للمجلس الحقوقي البريطاني للشرق الاوسط بالشروط التي تصل احيانا الى حد التعجيز والتي تضعها المنظمات الدولية والحكومات الغربية للاستثمار في الشرق الاوسط، فقال:

ما يهمني توضيحه في هذا المجال هو ان العلاقات السياسية بين الدول تختلف عن حركة الرساميل، فإذا وجدت دولة ما ان مصلحتها تقتضي في هذا الظرف التقارب مع دولة اخرى في دول الشرق الاوسط فهذا لا يعني ان حركة الرساميل تجاريها حكما، لان للتقارب الاول ظروفه وحدوده وضماناته التي تختلف عن ظروف وحدود الضمانات المطلوبة لحركة الرساميل. ربما يظن البعض انه يكفي اي دولة في المنطقة ان تعلن مثلا انها تقبل المشاركة في مؤتمر السلام للشرق الاوسط لتقوم دول غربية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٦

كبرى بتحسين علاقاتها معها. الا ان هذه العلاقات ستبقى محصورة بالظروف التى اتت بها، اما تطورها فيخضع لتطور الآلية التى وضعتها الدول الكبرى لمشروع السلام. فالتقارب اليوم قد ينتفى غدا اذا تضاربت المصالح والاستراتيجيات أو تعثرت السياسات. اما بالنسبة لحركة الرساميل فالأمر يختلف اذ لابد من توافر شروط معينة لها ابرزها:

١ـ وجود استقرار حقيقى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

٢ـ التزام الديمقراطية سياسيا ونظام السوق اقتصاديا ووجود مؤسسات قوية تضمن استمرار هذين الاطارين وتتمتع بالمصداقية لدى المؤسسات الدولية.

٣ـ وجود تشريعات تسمح بحرية الاستثمار وبتحرك الرساميل دونما عائق وتضمن مسارها وتحفظ الحقوق المرتبطة بها.

ومن هنا يأتى دورنا كمجلس حقوقى بريطانى للشرق الاوسط لتمهيد الطرق امام الاستثمارات فى هذه المنطقة.

اما عن رأيه بشروط الاستثمار الدولية فى لبنان من هذا المنظار، فقال: «لا شك فى ان الاستثمار فى لبنان يتأثر عبر مصداقية الدولة اللبنانية وامتلاكها قرارها والمحاسبة عليه من خلال ادارة متطورة وقيادة ديمقراطية واعية تخطط للمستقبل وللأجيال الطالعة. وهذا لا يمكن تحقيقه من دون انجاز لدولة القانون والقضاء الحر والنزيه والكفء. ومن هنا تبدأ عملية تشجيع الرساميل الاجنبية والعربية واللبنانية المغتربة على العودة الى لبنان فكل هذه الطاقات ستبقى مترددة اذا استمر لبنان يعانى نقصا فى التمثيل السياسى الداخلى ومن تغليب السياسات الضيقة والمصالح الشخصية على المصلحة العليا للبلاد. واعتقد ان لبنان قطع شوطا لا بأس به فى تعزيز مؤسساته الديمقراطية.

اهتمام بريطانى بلبنان

وسألناه: «هل هذا يفسر تزايد الاهتمام البريطانى اقتصاديا بلبنان فى هذه المرحلة؟ فقال: «بالتأكيد، ان تزايد الاهتمام البريطانى اقتصاديا بلبنان هو مؤشر جيد على صعيد تفاعل العلاقات اللبنانية ـ البريطانية وتنميتها اقتصاديا وحقوقيا واجتماعيا، لما لبريطانيا من دور على الصعيد الدولى عموما، والاوروبى خصوصا.

وكما ذكرت فى حديثنا قبل قليل، فان تطور الاقتصاد والحركة التجارية والمالية بين بلد واخر يحتاج الى مناخ من الثقة والتفاهم والتقارب يمهد له خبراء مختلف الحقول تكون مهمتهم البحث عن القواسم المشتركة التى يمكن ترجمتها مصالح مفيدة لكل من البلدين. فلبنان اثبت خلال سنوات الحرب القاسية انه ثابت فى المعادلة كرقم صعب يمكن التقليل من دوره ولكن من المتعذر الغاءه. وهذا ليس على الصعيد السياسى فقط بل وتحديدا على الصعيدين الاقتصادى والثقافى وهذا ما يستشعره الخبراء البريطانيون ويفسر اهتمام رجال الاعمال فى بريطانيا بالاستثمار فى لبنان، خصوصا فى ظل حكومته الحالية التى تطمح فى ان يكون لبنان دولة رائدة فى الشرق الاوسط لها دورها المميز فيه كما فى سنوات ما قبل الحرب».

وفى ختام حديثه، قال كنعان انه يشعر باهتمام بريطانى جدى لمساعدة لبنان فى مختلف المجالات، لاسيما بالمشاريع العمرانية التى تقوم بها الدولة اللبنانية، واشار الى ان هناك وفودا بريطانية آتية الى لبنان للقاء المسؤولين فيه والاطلاع منهم على المخططات التى رسمتها الدولة وتقوم بتنفيذها، وان من بين هؤلاء الوفود مجموعة من المصرفيين ورجال المال المهتمين بالقطاع الاستثمارى فى لبنان ستكون فى بيروت خلال عشرة ايام، يليها وفد اخر فى النصف الأول من شهر نيسان/ ابريل المقبل





السلام المرتهن والوليمة الموهومة

التكامل الاقتصادى العربى ـ وليس التعاون مع اسرائيل ـ هو وسيلة العرب لتحقيق التقدم وجذب الاستثمارات الاجنبية .

على هذا الاساس ، يبنى مقال اليوم حيثياته المتعددة ، ويركز الكاتب ـ من وجهة نظره ـ فى الرد على مقولة أن التعاون مع اسرائيل يعظم من احتمال تدفق رؤوس الاموال الاجنبية ، على التذكير بالمقولات التى بشرت بالرخاء وبذلك التدفق بعد زيارة نيكسون الرئيس الامريكى الاسبق الى القاهرة (١٩٧٤) وبدء تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادى ،

وبرأيه أنها ادت الى تراكم مديونية ضخمة على مصر من جهة والى تراكم أموال المصريين بالخارج من جهة اخرى .

وفى رده على مقولة ان التعاون مع اسرائيل كفيل بتحقيق تقدم تكنولوجى ـ خاصة فى مجال الزراعة ـ يذكر ايضا بأن البحوث الزراعية المصرية كانت قد قدمت محاصيل جديدة متطورة ، سواء قبل ان توجد اسرائيل او بعدها ، ويقدم الامثلة على ذلك ☐

بقلم الدكتور

إبراهيم سعد الدين



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٤

رغم استمرار الاحتلال الأسرائيلي للارض العربية في غزة والضفة الغربية والجولان وجنوب لبنان ، ورغم عدم تحرك جندى اسرائيلي واحد من الارض العربية حتى الآن بعد اكثر من اربعة اشهر من توقيع اتفاقية اعلان المبادىء بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ورغم اعلان اسرائيل بلا مواربة بان المواعيد التى تعلنها لتنفيذ ذلك الاتفاق ليست مقدسة ، ورغم اصرار اسرائيل على فرض تفسيرها الخاص لاعلان المبادىء وعرقلتها لأى حل على المسارين السورى واللبنانى ، ينصرف بعض العرب وكان السلام العادل والشامل قد حل فعلا فيندفعون الى الدعوة لبدء مرحلة جديدة من العلاقات مع اسرائيل لايكتفى فيها بوجود علاقة طبيعية يحكمها مشاركة العرب واسرائيل في اتفاقية «الجات» بل ينتقل فيها العرب الى تحقيق تعاون فعال مع عدو الامس وخاصة فى المجال الاقتصادى .

ويتسابق فى هذا المجال بعض الدول الخليجية كقطر وعمان وبعض دول المغرب العربى التى تعتقد انها يمكنها ان تحقق عن هذا الطريق مكاسب مادية فضلا عن المكاسب السياسية التى يمكن الحصول عليها نتيجة للرضاء الامريكى على سلوكها وعلى استعدادها للسير فى طريق بناء نظام شرق اوسطى جديد بديلا عن النظام العربى الذى تريد له امريكا ان يختفى اختفاء كاملا .

وقد أدت هذه الاتجاهات التى تبناها بعض الحكام العرب ، الى موجة من الدعوات من قيادات فى الصحف القومية ومسئولين فى الدولة بضرورة اسراع مصر لاعادة النظر فى موقفها من اسرائيل والانتقال مما يسمونه بالسلام البارد مع الدولة الصهيونية الى مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادى الفعال ، للافادة من الفرص المتاحة قبل ان يستفيد منها غيرنا. خاصة وان مصر كانت السباقة فى توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل .

وفى اطار تحسين مثل هذا التوجه اشارت اكثر من صحيفة ومجلة قومية الى توافر فائض من الغاز لدى مصر وان الافضل لمصر ان يتم تصديره الى جنوب اوروبا عن طريق خط للانابيب يمر باسرائيل ويمدها فى نفس الوقت باحتياجاتها من الغاز المصرى .

كما يشير المرحبون بالتعاون الشرق اوسطى الى نضوب مصادر التمويل العربية والى وجود فرص واسعة لتدفقات مالية جديدة من المصادر الدولية وخاصة من الولايات المتحدة ومن دول السوق الاوروبية المشتركة. وذلك للمشروعات التى تتم فى اطار تعاون عربى اسرائيلى . ويدعون الى ضرورة افادة مصر من هذه التدفقات .

وبغض النظر عن الحقائق الجلية المتعلقة بالمحاولات المحمومة لتشجيع التعاون العربى والمصرى مع اسرائيل ، والتى تبين ان هذا الاندفاع لاقامة التعاون هو جزء من محاولة بناء نظام شرق اوسطى كبديل عن النظام العربى الذى يراد استبعاده كلية من الخريطة السياسية ، فإن مناقشة موضوعية هادئة للفوائد المزعومة التى تعود على مصر بالذات من هذا التعاون ، ومن الانتقال من حالة السلام البارد الى حالة التنسيق والعمل المشترك والعلاقات الحميمة مع اسرائيل هو امر ضرورى في الاجواء الحالية .

ونبدأ مناقشة مايشار اليه من فوائد مزعومة ، بالاشارة اولا الى احتمال تدفق رؤوس اموال الى المنطقة بما فيها مصر واهمية حصول مصر على نصيبها من هذه الاموال ، ونلاحظ فى هذا الصدد ماسبق حدوثه من توقعات للرخاء الذى سيعم مصر إثر إنهاء خلافاتها مع الولايات المتحدة بعد حرب ١٩٧٣ ومابشر به بعد زيارة نيكسون للقاهرة فى ١٩٧٤ من تدفق غير محدود للاموال ومن تحقيق تقدم تكنولوجى عن طريق السماح لرأس المال فى الدول المتقدمة بالاستثمار فى مصر.

وقد مر حتى الآن نحو ٢٠ عاما منذ بدء سياسة الانفتاح اتجهت فيها مصر الى الاعتماد على المعونات والاستثمارات الاجنبية ، وقد اتمت مصر لذلك تغييرات اساسية فى توجهاتها الاقتصادية وفى العديد من التشريعات بهدف اعطاء اوسع ضمانات لرأس المال الاجنبى ولتشجيع الاستثمار عن طريق العديد من الحوافز والاعفاءات

ومع كل ذلك فقد بقيت التدفقات من رأس المال الاجنبى وخاصة فى القطاعات الانتاجية محدودة للغاية وباستثناء قطاع النفط وماحصلت عليه مصر من منح من الولايات المتحدة كمكافاة على عقدها معاهدة الصلح مع اسرائيل فقد بقيت مساهمة رأس المال الاجنبى فى القطاعات الانتاجية شبه منعدمة.وقد أدت سياسة الاعتماد على الخارج لا الى الرخاء بل إلى زيادة الفقر وزيادة حدة الفروق بين الدخول فى المجتمع، ويكفى هنا ان نشير انه رغم حصول مصر على تدفقات صافية من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (الدول الصناعية المتقدمة) وصلت خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩١ الى نحو ٣٧ مليار دولار، ورغم حصول مصر على اكثر من ١٠ مليارات دولار من التدفقات الصافية من الدول العربية خلال نفس الفترة، ورغم الحصول على تحويلات من العاملين المصريين فى الخارج بلغت فى نفس الفترة نحو ٤٦ مليار دولار فان سياسة الاعتماد على العالم الخارجى قد انتجت تصاعد مديونية مصر لتصل قبل حرب الخليج الى نحو ٤٦ مليار دولار وادت فى نفس الوقت الى تراكم اموال المصريين فى الخارج لتصل فى ١٩٩١ طبقا لتقديرات البنك الدولى الى نحو ٨٢ مليار دولار اما بالنسبة لاوضاع الحياة فقد زاد الفقر وانخفض معدل الدخل بالنسبة للفرد الواحد الى ٦٠٠ دولار فى التسعينات لتصبح مصر ضمن الدول الاقل دخلا فى العالم طبقا لتقسيمات البنك الدولى، وانتشرت البطالة ليبلغ المتعطلون نحو ١٥٪ من مجموع قوة العمل.

ولا تنبىء الاوضاع الاقتصادية الدولية السائدة الآن عن اى احتمال حقيقى لزيادة تدفق رؤوس الاموال الى المنطقة من خارجها فالاتجاه العام فى الدول المتقدمة التى تعانى من ازمة اقتصادية ممتدة هو الحد من معوناتها الخارجية اما تدفقات راس المال الخاص فى مجال



الاستثمار فالجزء الاكبر منه يتم بين الدول المتقدمة صناعيا حيث يتم استثمار نحو ٨٠٪ من مجمل الاستثمارات الخارجية.

اما التدفقات الى دول العالم الثالث، فالجزء الاكبر منها يتركز فى عدد محدود من الدول المصنعة حديثا، ومن الواضح ان دول شرق اسيا وبعض دول امريكا اللاتينية لها فرص اوسع فى جذب الاستثمارات الخارجية عن دول الشرق الاوسط كما ان متابعة ما ينشر حول المشروعات المشتركة فى الشرق الاوسط يبين ان الجزء الاكبر منها يتعلق بمساعدات لاعادة تعمير الارض العربية التى كانت موضع الاحتلال، وان اسرائيل تسعى لان تلعب دورا رئيسيا فى تحديد هذه المشروعات وفى توجيه استخدام الاموال التى يمكن ان ترصد لهذا الغرض وان الاموال التى توجه لهذه الغاية لا تاتى جميعها من خارج المنطقة بل ان جزءا هاما منها سيطلب من الدول العربية الخليجية.

اما ما يقال عن اهمية التعاون فى انشاء خط للانابيب لتصدير الفائض من الغاز، فالقضية الحقيقية بهذا الشان هو ما اذا كانت مصر تملك فعلا فائضا لابد ان تعسى الى تصديره ان مصر لا تملك الا احتياطا محدودا من النفط ومتواضعا من الغاز وما تملكه قابل للنفاد بعد فترة قصيرة نسبيا، ومصر لا تملك اى مصادر بديلة للطاقة وقد اسرفت مصر بالفعل فى تصدير نفطها على حساب اجيالها القادمة ومن المهم الا تكرر نفس الخطا بالنسبة لاحتياطاتها من الغاز وان ياخذ التخطيط للوفاء باحتياجات مصر من الطاقة فى الحسبان احتياجات الاجيال القادمة والا نشترى الحاضر بالمستقبل.

ويتعلق البعض ايضا بوهم ان التعاون مع اسرائيل كفيل بتحقيق تقدم تكنولوجى فى مجالات الزراعة والصناعة تؤدى الى ارتفاع الانتاجية فى البلاد العربية بما يسهل انتقال مصر والدول العربية الى مرحلة جديدة من التقدم العلمى والصناعى لتلحق بمجموعة الدول المصنعة حديثا فى شرق اسيا وفى امريكا اللاتينية ولا تستند مثل هذه الدعوة الى اى اساس فرغم التقدم الاسرائيلى فى بعض الفروع الصناعية وفى بعض مجالات الزراعة فى الاراضى الجافة فان القاعدة العلمية والتكنولوجية فى اسرائيل تبقى محدودة اذا ما قورنت بما يتم فى انحاء اخرى من العالم يتاح الحصول منها على المعرفة والمهارة المطلوبة من ناحية اخرى فان التقدم العلمى والتكنولوجى فى اى قطر او مجموعة من الاقطار يرتبط اساسا ببناء ذلك القطر لقاعدة علمية وتكنولوجية متقدمة فيه قاعدة علمية قادرة على الاخذ والعطاء بمقدار ما تملكه من قوى بشرية علمية متقدمة، وبمقدار ما ترتبط المؤسسات العلمية والتكنولوجية بمؤسسات الانتاج وتعمل على خدمتها وبمقدار ما يوفر لمؤسسات البحث العلمى من مصادر لتمويل العمل العلمى والتكنولوجى المستمر دون انقطاع ومصر والدول العربية مجتمعة قادرة على توفير كل ما هو ضرورى لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية عربية دونما حاجة لتعاون خاص مع اسرائيل التى لم تزل يسودها نظرة الاستعلاء والتميز العنصرى ضد كل ما هو عربى والتى تنادى بتقسيم للعمل فى داخل منطقة الشرق الاوسط بمزاوجة بين العلم والتكنولوجيا الاسرائيلية والعمالة المصرية ورأس المال العربى .

ولنتذكر فى هذا المجال ان هيئات البحوث الزراعية فى مصر قد مارست البحث العلمى وقدمت العديد من المحاصيل الجديدة الاكثر تطورا قبل ان توجد اسرائيل ان معهد ابحاث القطن مثلا كان مسئولا عن طرح انواع جديدة من الاقطان الطويلة التيلة بديلا عن تلك التى تفقد ميزاتها وانتقلت مصر بذلك من زراعة السكلاريدس الى الكرنك المنوفي نتيجة لنشاط الباحثين المصريين .

وشاركت مصلحة البساتين في استنبات ونشر العديد من المنتجات الجديدة من الموالح ومن الاعناب ، كما ان الافراد من كبار الزراعيين كانوا يلعبون دورا اساسيا في استنباب منتجات جديدة عالية الجودة وذات انتاج مرتفع وفيما يتعلق بانتاج الموز نذكر من يتحدث عن مساهمة اسرائيل بانواع سبق ان انتشرت فى مصر بفضل الجهود الخاصة للمصريين كالموز المغربى وابو نقطة وموز الشيشنى وغيرها

واذا كان من المؤكد ان اسرائيل يمكنها ان تحقق فوائد جمة من تعاون فعال وعلاقات حميمة بينها وبين الدول العربية فان الفائدة التى تعود على مصر من توسيع التعاون مع اسرائيل ومن توسيع اسرائيل لتعاونها مع الدول العربية المحيطة هى موضع شك كبير علي اقل تقدير وعلى العكس من ذلك فان احياء التكامل الاقتصادى العربى وتحقيق تنمية عربية مشتركة وخلق سوق عربية موحدة يصل تعداد سكانه الى نحو ٢٠٠ مليون نسمة ، هى الوسيلة الاساسية لتحقيق التقدم وحتي لجذب الاستثمارات الاجنبية الى المنطقة .

ولايوجد فى الحقيقة مايبرر فى هذه المرحلة التى لم يزل فيها السلام مرتهنا بالارادة الاسرائيلية ان يندفع البعض الى الدعوة لتعاون حميم مع اسرائيل للمشاركة في وليمة موهومة □

كاتب هذا المقال ، مفكر مصرى بارز ، واستاذ علم الادارة □



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢-

مؤشرات

استكمال مسيرة الاصلاح قبل البحث عن السوق

الجوار الدائر حاليا حول موقع مصر من السوق عربيا او شرق اوسطي.. يتسم بالكثير من المغالاة، وعدم القدرة على استشراف الموقع الحالي والمستقبلي.

فاوضاعنا الحالية محورها اننا في مرحلة الاصلاح الاقتصادي.. اى اننا نعيد ترتيب البيت المصرى بحيث يصلح للعمل مع اى اقتصاد .صحى سواء كان عربيا او شرق اوسطي وفى حالة استكمال عملية الاصلاح وتصحيح اوضاعنا الاقتصادية سوف نصل الى حالة من الصحة هى نتاج التصحيح تسمح لنا باتخاذ القرار او فى الخوض في حوار الى اى سوق ننضم او ننتمى.. ولكننا فى الوضع الحالى فان ظروفنا لاتسمح بالخوض فى غمار او سباق البحث عن اسواق لاننا مازلنا بعيدين او غير مؤهلين بظروفنا واوضاعنا الداخلية او الاقتصادية لكي نغرق فى البحث عن اسواق وسبل للتعاون!! فنحن ببساطة وبدون الدخول فى المتاهات يجب ان نكون مستعدين للدخول او الانضمام لاى سوق تحقق مصالحنا الاقتصادية وتفتح امام ابنائنا فرص التوظف وتزيد من قدرتنا الانتاجية صناعيا وزراعيا وسياحيا .. واذا تحقق ذلك عربيا، فلا يمكن لاى فرد ان يرفض ذلك واذا تحقق شرق اوسطي فمن الطبيعى وفى اى اطار عقلى.. الا نرفضه.. ولكننا الآن فى مرحلة الاصلاح الاقتصادى . وعلينا ان نركز جهودنا فى هذه المرحلة حتى نحققها بالكامل.. واذا تم تقييم ماتحقق الان من الاصلاح والتغيير الاقتصادى فسوف نجد انفسنا فى مفترق طرق صعب. قد لانستطيع تجاوزه ..!! ولانبرح مكاننا.. وبالتالى . فان كل ماتحقق من نمو وتغيير معرض للاهتزاز او للاضطراب .. لاننا لم نستكمل القواعد وعملية البناء .. بل ان هناك مقاومة حقيقية للاصلاح الاقتصادى من العناصر التى عاشت فى المرحلة الماضية . وتربت فى احضان مناخ غير صحى ، وليس به نمو حقيقى او عملية تطوير مستمر للذات وللاقتصاد.. وسنجد ان المعوقات عديدة .. منها على سبيل المثال لا الحصر عمليات الارهاب التى تحدث الآن من. مجموعات ضالة ترفض كل شئ وتريد العودة بالاقتصاد والبلاد الى القرن السابع لكى نعيش فيه من جديد ، وهذه المجموعات تربت فى احضان ثقافة قديمة او مستوردة من بيئات مختلفة مازالت تجد من يغذيها حتى اليوم.. ويتصورون انهم قادرون بضحالة تفكيرهم على العودة الى الماضى. وان يجرروا معهم البلاد والاقتصاد والجميع لهذا الموقع المتخلف لانهم ببساطة يتصورون انهم الاصح .

اما مجموعات الموظفين فى الحكومة والقطاع العام. وهؤلاء على كثرتهم لايتصورون ان يفقدوا مصالحهم ونفوذهم بسهولة.. واذا استمررنا فى البحث عن معوقات التغيير الاقتصادى سنجدها كثيرة.. فهناك مجموعات اصحاب المصالح سياسيا واقتصاديا والذين عاشوا واستمتعوا بالمراحل الماضية .. هل من الممكن ان نتصور ان هؤلاء سوف يسلمون بسهولة لقوى التغيير والتصحيح الاقتصادى ان تستمر.. مع ان الحقيقة ان استمرار الاوضاع الحالية وتكريس النظام القديم المنهار عالميا. سيكون هو الكارثة لامحالة .. فهو نظام غير قادر على النمو او التطور او خلق اليات جديدة لاستيعاب العمالة، او ان يضخ فى شرايين اقتصادنا دماء متجددة. فهو نظام افلس وسلم عالميا بعدم قدرته على الاستمرار . ولكن ماذا نفعل واصحاب المصالح فى مصر مازالوا قادرين على تصوير كل جديد او تطور او اصلاح انه تهديد لمصالح الاغلبية والعمال ومحدودى الدخل. ان روشتة الاصلاح القادمة من البنك الدولى وصندوق النقد ويصرخون باعلى الاصوات لكى يحققوا مصالح القديم المنهار. ويؤخرون التقدم والتغيير الذى هو فى صالح بلدنا واولادنا... واذا نظرنا وبشيء من العلمية .. نستطيع ان نحدد مواقع اقدامنا فسنجد ان عملية الاصلاح الاقتصادى تكاد تكون قد توقفت عند اصلاح عدد من الموازين الاقتصادية او ماتحقق من نتائج من الاصلاح المالى، الذى تزايدت موارده نتيجة تحويلات المصريين العاملين بالخارج .. ام اصلاح المناخ الانتاجى والاستثمارى .. وتحقيق مصالح المنتجين باصلاح حكومى يحقق اهداف المنتجين ويخفض تكلفة المنتج ويزيد ارباح المنشاة الانتاجية فهذا متوقف . ومازلنا نؤكد اننا قادرون جميعا على استكمال عملية الاصلاح والتغيير الاقتصادى وان مصر تملك مؤهلات الدولة المنتجة. وانها ليست فى حاجة ان تبدد قوتها فى مهاترات وشعارات لايمكن ان تغنى ابدا عن العمل الحقيقى

اسامة سرايا



المصدر : الحقيقة

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٤

في المليان



ســـوق الشـــرق أوسط الضربة الأخيرة للمنطقة

لا شك أن العالم كله محتاج للسلام

وعلى الاخص منطقة الشرق واخص الاخص مصر

ولكن ما يجرى فيما يسمى بمنطقة الشرق الاوسط - للدول العربية «هو» نوع الاستسلام بقيادة مصر والمغرب وتونس والاردن وسوريا لاخضاع العالم العربى لعصر الهيمنة الإسرائيلية تحت ما يسمى بمشروع «سوق الشرق الأوسط» لضغط أمريكى سافر واعداد إسرائيلى لئيم

وهو مشروع ليس موجودا فقط على الورق فى ملفات الاستراتيجية الإسرائيلية ولكنه محصلة «لنضال» إسرائيلى فى «جميع» المجالات العسكرية والعلمية والاقتصادية كما هو محصلة «لنوم» النظم العربية عن مصالح أمنها ومستقبلها فى جميع المجالات الاستراتيجية والعلمية والاقتصادية

وهو نوم او نعاس يصل الى درجة الخيانة العظمى عندما اسلمت الشعوب العربية منذ نصف قرن لحفنة من الحكام مهمة حراستها فغفلت عن واجبها حتى مكنت عدوها الاسرائيلى الى امتلاك القنابل الذرية واشد اسلحة الدمار بينما هى لا تملك سوى «الجعجعة» فى الميكرفونات والشجب فى المذابح والإعتداءات والتراجع المستمر امام الاطماع الاسرائيلية والضغوط الامريكية حتى تحولنا الى قطيع تسوقه القوى العالمية الى مصيره المحتوم

صحيح أن امريكا الآن فى هذه «الحقبة القصيرة» التى تنفرد بها فى حكم العالم تملك «حصار» الدول كما فعلت فى العراق وليبيا «وتهديد» الشعوب كما تتجه الآن نحو إيران والسودان وكوريا الشمالية تارة بتسليط الاضواء على امتلاكها للاسلحة النووية وتارة اخرى بالارهاب العالمى والاعتداء على حقوق الانسان .

ويمكن هذه الاتهامات تفقد صدقها عندما يتضح للعيان انها تغمض نفس العين عن الارهاب الاسرائيلى وامتلاك اسرائيل ليس فقط لمصانع «يمكن» أن تنتج اسلحة نووية ولكن لمفاعلات «تنتج فعلا» القنابل الذرية!!

والمسئولية هنا ملقاة على جميع حكام المنطقة من المحيط الى الخليج الذين يملكون معظم أوراق الضغط ويخشون استخدامها ويعرفون من الحقائق ما يمكن كشفه للعالم وعلى الاقل فى أروقة الأمم المتحدة عن زيف وتبجح امريكا والغرب وحليفتهما اسرائيل

وهذا هو «العقاب السياسى» الذى تكتوى به معظم شعوب المنطقة الآن حيث ارتضت أن يحكمها حكام ليسوا من اختيارها ولا يعبرون عن إرادتها الحقيقية ورغم هذا فستظل المسئولية التاريخية تقع على عاتق حكام العرب فالهيمنة الاسرائيلية والضغوط الامريكية الظالمة ليست «قدرا سياسيا» لا يمكن الفكاك منه كما أن القوة الغاشمة والقهر الأمريكى لا يمكن استمرار الاذعان له الى الابد

فقد كان فى الامكان الاتفاق على استراتيجية مختلفة والحصول على نتائج مختلفة ولنا فى موقف فيتنام والصومال الدرس والعبرة

وهما دولتان لا تصل ما تملكه من قوى بشرية واستراتيجية «عشر» ما تملكه دول هذه المنطقة التى اخضعت نفسها بلا مبرر للغول الاسرائيلى ورغم ذلك فقد واجهت تلك الدول الديناصور الامريكى وهو يشهر السلاح فى صدرها ونجحت باسادة

ان المشروع الشرق اوسطى يمهد «فعلا» لسيطرة اسرائيل على المنطقة سياسيا واقتصاديا وعلميا وزراعيا وتجاريا وبتروليا وهو يعتبر الضربة الاخيرة الموجهة للمنطقة حكاما وشعوبا وخاصة هؤلاء الذين ارتضوا أن يمهدوا لهذا الدور ويحرثوا الطريق امامه

وهؤلاء الحكام سيكونون أول ضحايا فامريكا تظل تساند امثال هؤلاء الحكام حتى ينفذوا خططها وبعدها تتركهم لمصائرهم المجهولة ولنا فى شاه ايران المثل والعبرة

حامد سليمان

هذا الزمان



الدعوة المسمومة

يطالب دعاة «الشرق أوسطية» بضرورة الاسراع للتنسيق الاقتصادى والتكنولوجى مع إسرائيل .. ويرى هؤلاء أن إسرائيل وصلت إلى درجة من التطور التكنولوجى يحتاجها العالم العربى فى الانتاج الزراعى والصناعى واستخدام الطاقة والمياه وأن العرب فى حاجة للتكنولوجيا الإسرائيلية.

وبمنطق أهل الفن فإننا بذلك نترك مواقع النجوم وننزل لدرجة «الكومبارس» فبدلا من أن نحصل على التكنولوجيا من مصادرها الأولى وبدلا من أن نحصل على افضل ماوصلت إليه فإننا نريد أن نتعامل مع «الموزع» بدلا من المنتج... ومع «البائع» بدلا من «صاحب المحل»... وهذا يؤكد إلى اى مدى هبطت احلامنا وتراجعت درجة القدرة على تقييم الاشياء.

من أكثر تقدما فى التكنولوجيا المتطورة إسرائيل أم اليابان؟

ومن أكثر أمنا وصدقا فى التعامل...؟ وهل يمكن لنا أن نثق أن إسرائيل ستقدم لنا افضل ماعندها...؟

إن نمور آسيا وهى دول صغيرة تجاوزت فى تقدمها وانتاجها إسرائيل بمراحل كثيرة... ولاشك أن دعوة الشرق أوسطية لاتخدم أبدا المصالح العربية ولكنها دعوة تخدم فى الاساس مصالح إسرائيل.

إن إسرائيل فى حاجة للأسواق العربية وللملايين العربية التى تستهلك الغذاء والكساء والصناعة... وهى ايضا فى حاجة للموارد العربية والبترول العربى والاموال العربية.

ويستطيع العالم العربى ان يحصل على التكنولوجيا من مصادر أخرى ولكن إسرائيل لاتستطيع تعويض الاسواق العربية والمستهلك العربى، وإسرائيل لايمكن لها ان تستغنى عن المنطقة العربية ولكن العرب ليسوا فى حاجة لإسرائيل على كل المستويات.

إسرائيل تريد أن تكون شريكا وصاحبة دور فى المنطقة وهى بذلك تسلب العرب أدوارهم وامكانياتهم ومواردهم، فإذا كان دعاة الشرق أوسطية يلعبونها «بجهل» فهذه كارثة وإذا كانوا يلعبونها «بوعى» فهى كارثة اكبر لأنهم يبيعون أخر مابقى من اطلال هذه الأمة.

نحن مع السلام ولكننا لسنا مع التفريط ... ومع التعاون القائم على المصالح المشتركة التى تحفظ الأدوار والجذور والمواقف... أما «زفة» الشرق أوسطية التى تهدف إلى بيع كل شىء والتفريط فى كل شىء وبلا مقابل فهى «دعوة مسمومة» أقل مايمكن أن يقال عنها إنها ضد مصالح العرب ومهما كان حجم الخلافات بينهم فإن القادم أسوأ على كل المستويات.

فاروق جويدة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٤

«الألكترونيزم».. للتطعيم ضد السوق الشرق أوسطية

وحتى
تحقق
المرحلة
القادمة
أهدافها لتتحول
مصر الى احد النمور
الجديدة لابد من بناء
اقتصاد موجه للتصدير
يعتمد على حركة السلع والخدمات
بصورة مكثفة والمصادر التقليدية
للاقتصاد المصرى هى السياحة والزراعة
والصناعة بالاضاف الى المصادر الطبيعية
من بترول ومواد خام، ولقناة السويس يد فى
التنمية الى حد كبير حيث انه يعتمد على ثروات
اكتشفت او ستكتشف، كما انها مصادر غير متجددة
ولا يصح لاقتصاد ان يعتمد عليها فى العصر الحديث،
أما عن الزراعة فهى مصدر محدود لا يمكن بناء اقتصاد قوى
عليها، فالاعتماد على الصادرات الزراعية كمصدر من مصادر
الدخل الأساسى امر محفوف بمخاطر سياسة قد عفا عليها الزمن
- فهناك عدد محدود جدا من الدول فى العالم التى لا تزال تعانى من
نقص فى المواد الغذائية وأغلب الدول المتقدمة تعانى من فائض. وأسعار
السلع الغذائية بالرغم من كل تنبؤات العجز فى الفائض العالمى من الغذاء
آخذة فى الانخفاض.والتكنولوجيا المتقدمة تخرج علينا كل يوم باختراع جديد
لزيادة الانتاجية الزراعية من أصناف جديدة وزراعة بالانسجة وزراعة بدون تربة
واختراعات لترشيد استخدام المياه من صوب وغيرها.وهكذا فلا توجد اية فرصة لتطوير
اقتصاد قوى يعتمد على الصادرات الزراعية كمصدر اساسى من مصادر الدخل والسياحة هى
المصدر الثالث وهى الدجاجة التى تبيض ذهبا اليوم وربما تظل كذلك لفترة طويلة قادمة
الاحداث اثبتت انها صناعة هشة جدا.يتبقى المصدر الأخير وهو الصناعة بصورتيها من سلع
وخدمات، وقد يبدو هذا الاستنتاج للغالبية بديهيا للغاية.وبفرض التغير الحادث فى مفهوم الصناعة
والتصنيع وللمفاهيم الجديدة خصائص يجب مراعاتها عند وضع استراتيجيات لبناء صناعة تستطيع
ان تكون اضافة للاقتصاد المصرى وتضمن التفوق والاستقرار خلال القرن القادم.وأهم التغيرات الحادثة
هو تقسيم الصناعات الى صناعات ذات انتاج سلعى واخرى ذات انتاج خدمى.أولى خصائص العصر الجديد
والتى يجب ان تؤخذ فى الحسبان عند وضع أية استراتيجية جديدة لتطوير الصناعة، التركيز على الصناعات
الخدمية أحدى الركائز الرئيسية للنجاح.إلا ان هناك قطاعات جديدة من الصناعات التى تنشا اليوم بعضها صناعات
ليس لها اى ناتج سلعى. وأهم هذه الصناعات الجديدة ما يسمى بالصناعات التكنولوجية المتقدمة. والصناعات
التكنولوجية المتقدمة نوعان: احدهما صناعات جديدة تماما ناشئة مثل صناعة برامج الحاسبات واخرى تطوير لصناعات
تقليدية. وفى البداية تجب الاجابة عن التساؤل الذى قد يدور فى الأذهان عن الفارق بين الصناعات التقليدية والصناعات
التكنولوجية المتقدمة ››



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٨ مارس 1994

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مهندس أحمد عمر العطيفى
مركز المعلومات - مجلس الوزراء

فالصناعات التكنولوجية المتقدمة هى ما يطلق على الصناعات التى تمثل المعرفة البشرية (التكنولوجيا) والمكون الابداعي والابتكارى العنصر الاكبر من قيمة المنتج. أما فى الصناعات التقليدية فتعتبر الآلات والمعدات والقوى البشرية ورأس المال والمواد الخام - وهناك من يضيف الادارة والطاقة - هما مقومات أو عناصر الصناعة وعلى حسب نوع الصناعة تختلف نسبة مساهمة هذه العناصر فى تكلفة المنتج النهائية ففى بعض الصناعات تكون النسبة الغالبة لرءوس الأموال والمواد الخام بينما تكون تكلفة العمالة المنتجة متواضعة جدا بالنسبة للعوامل الأخرى. هذا بينما تكون النسبة الغالبة لتكلفة المنتج هى للمواد الخام فى صناعة كصناعة المشروبات مثلا.

والاتجاه الملاحظ اليوم هو تقلص الدور الذى تلعبه هذه العناصر فى الصناعة يوما بعد يوم. ففى صناعة السيارات والتى كانت صناعة العصر فى العشرينات كانت المواد الخام والطاقة هى أهم عناصر التكلفة حيث كانت تمثل ٦٠٪ من قيمة المنتج. أما اليوم فلا تمثل تكلفة المواد الخام والطاقة سوى ٢٪ من تكلفة الشرائح السليكونية المصغرة أهم منتجات العصر الحالى. ويلاحظ أن دولة مثل اليابان قد ضاعفت انتاجها الصناعى مرتين ونصفا بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٨٥ بنفس الكمية من المواد الخام والطاقة

ومن الاتجاهات الأخرى تضاؤل دور العمالة فى عمليات الانتاج السلعى فمع تطور أساليب الميكنة الحديثة والتحكم الآلى أصبح هناك الكثير من المصانع التى تدار بالكامل بواسطة ثلاثة أو أربعة عمال فقد أصبح بالامكان عام ١٩٨٨ انتاج نفس حجم المنتجات بخمس عدد العمال المستخدمين عام ١٩٧٣. ويقابل هذا تضخم كبير فى العمالة المستخدمة فى الانتاج الخدمى الذى يعتمد أساسا عليها ويعتقد الكثيرون أن قدرة الدول فى المستقبل على المنافسة سوف تعتمد على قدرتها على زيادة انتاجية العمالة فى القطاعات الخدمية، وأكثر الدول نجاحا هى تلك التى ستستطيع ابتكار وسائل جديدة تزيد من انتاجية القطاعات الخدمية. تماما كما حدث فى عصر التصنيع حينما استطاعت الثورة الميكانيكية زيادة انتاجية العامل الصناعى ولا تزال ثورة الحاسبات والتى هى وقود عصر المعلومات غير قادرة على زيادة الانتاج الخدمى بصورة ملموسة وان استطاعت أن تجعله أكثر دقة وكفاءة.

وأهم الاتجاهات الجديدة على الاطلاق هو زيادة دور المعرفة البشرية أو ما يطلق عليه التكنولوجيا فى قيمة المنتجات. وكذلك زيادة نسبة وتكلفة الخدمات فى قيمة المنتج النهائى، فالمنافسة فى العالم اليوم أصبحت لا تعتمد على رخص العمالة أو على توافر المواد الخام وانما تعتمد على الادارة وانتاجية الخبرة والأموال، وتكنولوجيا الانتاج، وادارة أسعار صرف العملات، والجودة والكفاءة والتصمم، والابتكار، والخدمات والتسويق.

وفى العصر الحالى تتضاءل قيمة الانتاج الصناعى كعنصر من عناصر الثروة الاقتصادية ويحل محلها المعرفة أو الخبرة البشرية أو ما يطلق عليه التكنولوجيا والتى هى نوع من المعلومات، ولتصبح هى أهم عناصر الثروة فى العصر الجديد. وعليه فأهم تجارة فى عالم اليوم هى تجارة التكنولوجيا والتى هى انتاج خدمى، فلا يشحن فيها منتج أو سلعة وانما تباع من خلالها تصميمات سواء لمنتجات أو لآلات للانتاج أو لأنماط جديدة

لفهم هذه الاتجاهات الجديدة يجب القاء نظرة على استراتيجية اسرائيل فى التخطيط لمستقبلها، هذه الاستراتيجية التى وضعت منذ أكثر من عشرين عاما ونشرت فى تقرير بعنوان الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠، وفيه وضع مجموعة من الأكاديميين والمفكرين الاسرائيليين تصورهم لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب

مقالة ابراهيم نوار
(التصور الاسرائيلى لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب المنشوره بالسياسة الدولية يناير ٨٤).

وشكل الحياة فى الشرق الأوسط بما فيها اسرائيل فى نهاية هذا القرن وهذه الدراسة التى صدرت عام ١٩٧٠ قامت انطلاقا من فرضية أساسية هى احلال السلام الاقتصادى وانهاء حالة الحرب بين اسرائيل والدول العربية وتتنبأ الدراسة بقيام سوق



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٨ مارس 1994

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشتركة فى الشرق الأوسط تستحوذ اسرائيل على النصيب الأكبر منها بحيث تصبح قلب المنطقة ومركز ادارتها وأساس تطورها فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجيا والبحوث العلمية.

وفى ميدان الانتاج تتنبأ الدراسة بأن دور المنطقة سوف يخصص فى المستقبل على ضوء المزايا الانتاجية النسبية والفنون الانتاجية السائدة، فتتخصص مصر فى انتاج الصناعات التحويلية الثقيلة كالحديد والصلب والصناعات الهندسية وصناعة السيارات والمحركات والصناعات المعدنية بشكل عام. أما سوريا فإنها سوف تتخصص فى صناعة المنسوجات والصناعات الغذائية وبعض الصناعات التحويلية الاستهلاكية الأخرى. وسوف تتخصص العراق ودول الخليج فى الصناعات البتروكيمياوية، أما لبنان فسيتركز نشاطه فى مجال الخدمات وبالنسبة لاسرائيل فإن تخصصها

فى المستقبل سوف ينصب على الصناعات الالكترونية الدقيقة والصناعات الميكرو الكترنية والطائرات والمركبات الحديثة وانتاج الحاسبات والآلية المتطورة، والآلات الدقيقة والأجهزة الطبية والكيمياويات المتطورة، والآلات الهندسية والكهربائية والصناعات الحديثة المعتمدة على التحكم المركزى والتسيير الذاتى.

وهكذا تخطط اسرائيل منذ عشرين عاما أو أكثر للفوز بأكبر نصيب فى الكعكة بالتركيز على الصناعات التكنولوجية المتقدمة، حيث أنها الصناعات الأكثر ربحا وبالتالى تضمن لاسرائيل مستوى معيشة أفضل.

وبينما تخطو إسرائيل بخطوط واسعة إلى مرحلة التقدم الصناعى وعصر مابعد التصنيع (مجتمع المعلومات) فإن أكثر الدول العربية تطوراً قد وصل إلى مشارف التطور الصناعى على ضوء المستويات العالمية الحالية.

وقد انساقت الدول العربية فى إتجاه التيار السائد فى العالم لنقل صورة نصف مصنعة كإستخلاص خام الألومنيوم وتحويله إلى (سبائك) إلى الدول الأقل نمواً.

إن الإتجاه السائد اليوم فى العالم هو نقل صناعة تحويل المواد الخام من صورتها الأولية إلى صورة نصف مصنعة (إستخلاص خام الألومنيوم من خاماته الأولية وتحويله إلى سبائك) إلى الدول الأقل نمواً. فهذه الصناعات ملوثة للبيئة ومستهلكة للطاقة وذات أرباح منخفضة. كما أنه من غير المجدى القيام بشحن هذه الكميات الضخمة من المواد الخام فى صورتها إلى مناطق الإنتاج فى العالم.

وهكذا شهد العالم هجمة شرسة فى اواخر السبعينات والثمانينات لنقل صناعات الحديد والصلب والألومنيوم والبتروكيمياويات إلى الدول الأقل نمواً ونالت مصر نصيبها منها ممثلة فى مصنع الألومنيوم بنجع حمادى والذى يستهلك نصف طاقة السد العالى. ومصنع الحديد والصلب فى الدخيلة ومصانع البتروكيمياويات فى العامرية وغيرها.

تلك المصانع التى فوجئت مصر بمدى سخاء القروض والمساعدات التى قدمت لإنشائها.

والشق الآخر من هذا الإتجاه هو نقل عمليات الإنتاج السلعى بالقرب من الأسواق لنفس السبب السابق وحتى يمكن المنافسة وتقديم خدمة تسويقية جيدة والتجاوب بسرعة مع متغيرات الأسواق ولاقتناص نصيب جيد من هذه الفرصة يجب ان نحسن بيع الأسواق المحلية بأفضل الشروط.

ألا وهى تشجيع الإستثمارات التى توجه جزءاً من إنتاجها للتصدير، وهذا مايحدث فى دول مثل تايلاند التى تبيح للشركات العاملة فى مناطقها الحرة تسويق عشرين بالمائة من إنتاجها داخل الدولة بدون جمارك وهكذا فهى تفتح سوقها مقابل الحصول على أربعة أضعاف حجمه فى الأسواق الأخرى

... من هذا الإتجاه هو نقل مختلف العمليات الإنتاجية من الدول المتقدمة التى تتحول إلى عصر مابعد التصنيع أو عصر المعلومات إلى الدول الأقل تقدماً التى تدخل عصر التصنيع، ويتم ضمان التحكم والهيمنة عن طريق التكنولوجيا والتى بدونها تفشل أية صناعة فى المنافسة فى سوق سريعة التغير تدفعها الإمكانيات التكنولوجية المتطورة، والتى تتيح سلعاً افضل بأسعار أقل وإمكانيات أعلى يوماً بعد يوم. وسيتم ذلك من خلال السيطرة على الأنواع الجديدة من الصناعات التى تسمى بالصناعات التكنولوجية المتقدمة بالإضافة إلى تطوير الصناعات الحالية إلى مجالات جديدة لاتعتمد على الإنتاج السلعى بقدر ماتعتمد على إنتاج التكنولوجيا. ومثال ذلك مايحدث فى صناعة السيارات، فمع المنافسة الرهيبة وظهور موديلات جديدة كل يوم بإمكانيات أعلى ظهرت شركات جديدة لاتنتج سيارات ولكنها متخصصة فى إنتاج التكنولوجيا والتصميمات. وتحولت شركات أخرى إلى

الإنتاج فقط، فهناك مصنع ضخم في كاليفورنيا بالولايات المتحدة ملك لجنرال موتورز ومدار بواسطة تويوتا وينتج سيارات للشركتين. وهذا الإتجاه يتزايد يوما بعد يوم، وسوف يأتي اليوم الذي يحدث فيه الفصل الكامل بين نشاطي الإنتاج والتصميم. حيث سيصعب على الشركات المنتجة التجاوب مع متطلبات الأسواق المتغيرة هذا بالإضافة إلى تزايد نسبة الكماليات بصورة رهيبة (أكثر من مائة تفصيلة مختلفة في موديلات ٩٣) ويوفر مناخاً للإختيار لكي تتزايد يوماً بعد يوم حتى يأتي اليوم الذي تصمم فيه السيارات بالكامل حسب رغبة العميل.

هذاإضافة إلى الحاجة إلى نقل المصانع بجوار الأسواق، إذ أن هذا الإتجاه اليوم سيستمر ليظهر مايسمى بالشركات غير المصنعة والموجودة بكثرة في مجالات أخرى أكثر تطوراً كصناعات الدوائر السيليكونية.

وأهم مثال على الصناعات التكنولوجية المتقدمة الجديدة الناشئة في العالم هو صناعة برامج الحاسبات، وهذه الصناعة هي أكثر صناعات العالم نمواً وأكثرها أرباحاً على الإطلاق ويصل حجم الإنتاج العالمي منها إلى حوالي ٤٠٠ مليار دولار في بعض التقديرات، وهذا يعني أنها تصل إلى حوالي نصف حجم صناعة السيارات في العالم، وهي صناعة لاتعتمد على أي من المقومات التقليدية للصناعة، فهي نتاج عقلي خالص ولاتوجد بها أية مواد خام (بإستثناء كتيبات التشغيل ووسائل النقل المغناطيسية) وهي لاتحتاج إلى رءوس أموال ضخمة بقدر ماتحتاج إلى قدرة عالية على الإبتكار، وأهم عناصر تكلفتها هو التسويق يليه تكلفة التطوير (العمالة المبتكرة).

ومجالات الصناعات التكنولوجية المتقدمة تتوزع على ثلاثة قطاعات رئيسية أولها الصناعات الإلكترونية والبرامج، وثانيها: صناعات الفضاء والطيران، وآخرها صناعات الهندسة الحيوية والوراثة.

والصناعات الالكترونية هي أهم هذه الصناعات حالياً، حيث أنها هي المحرك وراء التحول إلى عصر المعلومات بما تنتجه من حاسبات آلية تقوم بمعالجة المعلومات ووسائط تخزين مغناطيسية وضوئية تقوم بحفظ المعلومات وتوزيعها في جميع أنحاء العالم. وربما تكون الصناعات الأخرى وراء تحولات تالية لعصور جديدة كعصر غزو الإنسان للفضاء على الكواكب أو عصر التحكم في خصائص الحياة.

وتعتبر الصناعات الإلكترونية أكبر الصناعات التكنولوجية المتقدمةاليوم تتفوق على صناعة السيارات ولاتنافسها سوى صناعتي الأغذية والمشروبات. وفي عام ١٩٩٥ ستصبح أكبر صناعات العالم بناتج عالمي يبلغ أكثر من تريليون دولار، وبينما تمثل هذه الصناعة ٣٪ من الناتج العالمي عام ١٩٩٠ ويتوقع أن تصل إلى ٤,٥٪ بحلول عام ٢٠٠٠ هذا بالإضافة إلى معدلات نموها العالية التي تتراوح بين ١٠٪ و١٢٪ سنوياً، ولاتوجد أية دلائل على انخفاض هذه النسبة خلال العقد القادم، وبينما تتوقع أكثر التقديرات تشاؤماً إنخفاضهاإلى ٥٪ وحتى هذا المعدل لايزال عالياً جداً بالمقارنة بصناعة كصناعة السيارات التي تتقلص عاماً بعد آخر (معدل نموسالب عام ١٩٩٠ - «٠,٨٧٪»).

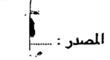
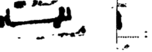
وهذا المعدل العالي للنمو يفتح فرصاً كبيرة للدول الجديدة للدخول في هذه الصناعة نظراً لضعف المنافسة بالمقارنة بالصناعات الأخرى. وقد أدركت الكثير من الدول كسنغافورة وتايوان هذه الحقيقة منذ زمن بعيد وبنت نهضتها إعتماداً على الفرص التي تتاح من خلال فجوات الطلب مع التغيرات التكنولوجية في مراحل تطور الصناعات الالكترونية المختلفة وهناك دول أخرى مثل ماليزيا وأندونيسيا والفلبين قد أدركت هذا مؤخراً ووضعت خططا طموحة للحاق. وهكذا إستطاعت ماليزيا أن تقفز بصادراتها في الإلكترونيات من الصفر إلى أكثر من ثلاثة مليارات دولار في أقل من عشر سنوات.

وصناعات الفضاء والطيران هي ثانية هذه المجالات، وهي من الصناعات التي تعاني من بعض الصعوبات حاليا بسبب تقلص الدعم الحكومي لها مع تقلص الميزانيات العسكرية، هذا بالإضافة الى إحتياجاتها إلى إستثمارات هائلة قد تتكتل الدول لتوفيرها (مشروع إيرباص بين فرنسا وألمانيا وإنجلترا).

هذابالإضافة إلى المنافسة المتوقعة من الإتحاد السوفيتي الذي بدأ في محاولة تحقيق أرباح من إطلاق الأقمار الصناعية وغيرها. وهذه الصناعة بإستثناء القطاعات الخاصة بالنقل الجوي وتصنيع الأقمار الخاصة بالإتصالات (التي تعتبر من مجالات الصناعات الإلكترونية) لاتزال من الأنشطة غير المربحة وإن كانت ستلعب دوراً كبيراً في المستقبل، والدخول فيها يعتمد على قرارات سياسية حيث أنها لاتزال من الصناعات التي تسيطر عليها الحكومات.

أما صناعتا الهندسة الحيوية والوراثة فهما أكثر الصناعات أرباحاً في العالم ولاتنافسهما سوى صناعة البرامج، وهي صناعة صغيرة نسبياً حيث يبلغ حجم مبيعاتها السنوية في العالم حوالي ١٠ مليارات دولار. وهذه الصناعة الناشئة هي إحدى دعامات صناعة الأدوية واللقاحات والزراعة ومعالجة النفايات. وقد تصبح في المستقبل إحدى دعامات صناعات التعدين حيث توجد محاولات لتطوير أنواع من البكتريا تقوم بإستخلاص المعادن من مياه البحار.



المصدر :  

التاريخ : ٦ حزيران ١٩٩٤

حذر من قيام سوق شرق أوسطية تسيطر عليها اسرائيل

السعدون: عائدات النفط في دول الخليج انخفضت من ١٣٥ بليوناً في الثمانينات الى ٦٠ بليون دولار حالياً

■ أبوتظبي - «الحياة» - أكد جاسم السعدون الاقتصادي العربي المعروف زيادة الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج في العقد المقبل نتيجة زيادة دورها كمصدر للنفط، والتفاعل مع القوى الاقتصادية الأساسية المستهلكة للنفط في العالم.

وحذر من مخاطر قيام سوق شرق أوسطية على حساب العمل العربي المشترك مؤكداً ان قيام هذه السوق سيكون من أجل دمج اسرائيل في اقتصاد المنطقة والهيمنة عليه.

وقال السعدون في محاضرة القاها في أبوظبي ليل أمس الاربعاء بعنوان «الاقتصاد الخليجي الى أين؟» إن الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج آخذة في الازدياد كونها ستصبح سنة ٢٠١٠ مصدرة لنحو ٥٠ في المئة من حاجات العالم من النفط والتي ستصل في حينه الى ما يراوح بين ٨٥ مليوناً و٩٢ مليون برميل يومياً، وذلك مقابل ٦٧ مليون برميل يومياً حالياً تنتج منها دول الخليج نحو ٣٠ في المئة فقط.

وذكر ان المنطقة تملك حالياً ٦٥ في المئة من الاحتياط النفطي العالمي البالغ ألف بليون برميل من النفط الخام.

وأشار الى أن الطلب العالمي على النفط سيتركز خلال الفترة المقبلة على نفط منطقة الخليج التي تضاعفت احتياطاتها من النفط في الفترة بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠.

وأشار الى أن ارتفاع الطلب العالمي على النفط سيكون بمعدل ١,٤ في المئة سنوياً حتى السنة ٢٠١٠ وان ارتفاع الطلب سيكون مرتبطاً بمعدل النمو الاقتصادي العالمي الذي سيحقق معدل ٣ في المئة سنوياً. وهو معدل متوسط بين معدل مرتفع يصل الى ٥,٥ في المئة في الصين ودول «نمور آسيا» و٢,٧ في المئة في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا.

كما يرتبط نمو الطلب العالمي على النفط بالنمو السكاني في العالم الذي سيؤدي الى ارتفاع عدد السكان من ٥,٣ بليون نسمة الى ٧,٢ بليون نسمة سنة ٢٠١٠.

وأوضح ان معدل النمو الاقتصادي العالمي اضافة الى زيادة عدد السكان وحدوث بعض التطورات السياسية وفرض ضريبة الطاقة ستؤدي الى تحولات مهمة ستكون لها انعكاسات كبيرة على أسواق النفط.

وذكر في هذا الصدد ان انتاج الدول المتقدمة من النفط سينخفض من نحو ١٦ مليون برميل الى نحو ١٤ مليون برميل ليكون العجز في امداداتها النفطية سنة ٢٠١٠ نحو ٣٠ مليون برميل يومياً، وذلك وقت ينمو فيه الطلب على النفط في الصين ودول «نمور آسيا» من ١٢ مليوناً الى ١٩ مليون برميل بزيادة سبعة ملايين برميل يومياً.

وأكد السعدون ان هذه التحولات ستجعل من منطقة الخليج وفنزويلا المنطقة الأساسية المصدرة للنفط لترتفع نسبة مساهمتها في الامدادات النفطية العالمية من ٣٤ الى ٤٩,٥ في المئة عام ١٩٩٠.

وقال ان النفط سيحتفظ بأهميته كأحد أهم مصادر الطاقة في العالم بعدما انخفضت نسبته في الفترة الأخيرة من ٤٩ الى ٤٠ في المئة نتيجة السياسات التي وصفتها وكالة الطاقة الدولية بالاعتماد على مصادر بديلة للنفط ابتداء من أوائل السبعينات حتى منتصف الثمانينات.

وأكد أن هذه المعطيات الجديدة في معدلات الطلب والعرض للنفط في العالم ستجعل منطقة الخليج أكثر أهمية بالنسبة الى سياسات القوى الدولية الكبرى. وأشار الى ان انتاج الولايات المتحدة الأميركية من النفط سيهبط الى نحو ٦ الى ٧ ملايين برميل يومياً ليرتفع استيرادها للنفط الى نحو ١٠ ملايين برميل يومياً.

وقال «ان هذا الوضع سيجعل التدخل الدولي اكبر في شؤون منطقة الخليج مما يتطلب اجراءات تعاون أوسع على المستوى الاقليمي لمواجهة المرحلة المقبلة.

وتوقع السعدون ان تبقى أسعار النفط ثابتة بشكل مطلق عند مستوى ١٥ دولاراً حتى عام ٢٠١٠.

وقال ان هامش الحركة في أسعار النفط محدود بين ١٥ و٢٥ دولاراً للبرميل. وان الدول المنتجة تستطيع التحرك ضمن هذا الهامش في الفترة المقبلة.

وأفاد ان التحرك ضمن هذا الهامش لتحسين أسعار النفط ومواجهة المتغيرات العالمية يتطلب من دول المنطقة زيادة قدرتها التفاوضية مع الدول المتقدمة المستهلكة للنفط. وأضاف ان الدول المستهلكة تعرف ما تريد حتى السنة ٢٠١٠ مشيراً الى ان وكالة الطاقة الدولية انشئت بعد ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ وتمكنت من تنفيذ سياستها مما أدى الى انخفاض الأسعار عام ١٩٨٦ الى اقل من ١٠ دولارات البرميل. واعتبر ان من يقرر أسعار النفط حالياً هي الدول المستهلكة وليس الدول المنتجة.

وذكر السعدون «ان مواجهة المشكلة يتطلب ايضاً حل معضلة المالية العامة في الدول الخليجية وقال «كلما كانت هذه المشكلة ضاغطة كلما كانت المعالجة غير صحيحة».

وأشار الى ان عائدات الدول الخليجية انخفضت من ١٣٥ بليون دولار مطلع الثمانينات الى ما يراوح بين ٥٥ مليوناً و٦٠ بليون دولار عام ١٩٩٣ وان القيمة الشرائية لها تساوي ٢٠ بليون دولار فقط.

وأوضح ان هذه العائدات تنفق



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٤

حالياً في بندين رئيسيين هما الأمن والدفاع والرواتب والأجور.

وتوقع حصول انخفاض جديد في اسعار النفط في ضوء قرار منظمة «أوبك» الأخير في جنيف بتحديد العمل بسقف الانتاج حتى نهاية السنة الجارية.

ودعا دول الخليج الى السيطرة على نفقاتها العامة وهي الاعلى في العالم، وايجاد حل للمعضلة التي تواجه جهود التنمية ومن ابرزها التركيبة السكانية.

وأشار الى أن معدل العمالة الوافدة يشكل نسبة ٧٣ في المئة من عدد السكان البالغ ٢٣,٥ مليون نسمة وان هذه النسبة تقابلها نسبة ٢٧ في المئة من العمالة المواطنة، وهي تتراوح بين ٥٤ في المئة في البحرين و١٠ في المئة في دولة الامارات.

واكد ان هذا الوضع في التركيبة السكانية يمكن ان تكون له نتائج سياسية ناجمة عن الخلل الكبير في هذه التركيبة وحتى بين مواطني الخليج انفسهم الذين ينقسمون الى مواطنين من الدرجة الأولى والثانية ومن دون جنسية.

وحض السعدون على زيادة التعاون الاقليمي بين دول الخليج بتنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وانشاء منطقة جمركية موحدة، ووضع التعرفة الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي، وتنسيق المشاريع الانتاجية والاستثمارية، وتوحيد السياسات المالية والنقدية، والتعاون النفطي.

وشدد على ضرورة رفع الدول الخليجية قدرتها التفاوضية في اسواق النفط ومع التكتلات الاقتصادية العالمية وتحسين وضع المالية العامة فيها ومعالجة الوضع السكاني ووضع التعاون الاقليمي موضع التنفيذ العملي.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مايو ١٩٩٦

السوق الشرق أوسطية.. علامات استفهام؟!

بقلم:
مدحت أبو الفضل

فى مقال للأستاذ سعيد سنبل، قال إن العالم تحركه المصالح.. وإنه لولا مصلحة أمريكا فى بترول الخليج لما قامت بتحرير الكويت.. ولو كانت لها مصالح فى البوسنة لما ترددت فى التدخل عسكريا.. وإنه يتردد مؤخراً أن مصلحة الدول الواقعة بمنطقة الشرق الأوسط تقتضى قيام سوق شرق أوسطية.. والاتجاه السائد فى العالم الان هو إقامة أسواق عملاقة. الأمر الذى يفرض على الدول العربية، وعلى دول الشرق الأوسط (قولها بصراحة إسرائيل) التفكير فى أوضاعها وفى علاقاتها مع بعضها ومع أسواق العالم الأخرى.. وإنه إذا كانت مصلحة مصر تقتضى الإسراع بخطى التطبيع مع إسرائيل فلا معنى للتردد.. ويقف الكاتب عند هذا الحد من القول، مع أنه كان المفروض أن يقول -ليكون موضوعيا -وبالتالى إذا كانت مصلحتها فى ألا يتجاوز التطبيع حدودا معينة، فمن حقها أن تقف بالتطبيع عند هذه الحدود، فلا تتجاوزها تحقيقا لمصلحتها...

وهذا الكلام من قبيل الترويج لمشروع يراد الترويج له فى هذه الأيام -وبالحاح -وإن اختلفت أساليب الترويج له، وهو السوق الشرق أوسطية.. فالبعض يحاول -وهو يروج لهذا المشروع- أن يظهر وكأنه يناقش أفكارا مجردة دون ارتباط مسبق برأى معين.. والبعض يناقشها باعتبارها حتمية من الحتميات. وفى النهاية، فمن المؤكد أن هذه السوق ستقوم، وسندخلها بدعوى أنه على مصر أن تقبل التحدى، وأنها لابد وأن تحتل فيها دور الريادة! ثم تتحول هذه الريادة فيما بعد إلى مجرد تصريحات وإعلانات وأحاديث، شىء أشبه بأحلام اليقظة.. أما الريادة فستكون بالقطع من نصيب غيرنا، لأنه إذا كنا لم نستطع أن نحتل مركز الريادة فى نشر الكتاب العربى -رغم أن أغلب المؤلفين والمبدعين من المصريين، ورغم أن المنافس لنا هو لبنان بكل متاعبه- فهل سنحتل مركز الريادة فى السوق الشرق أوسطية والمنافس لنا إسرائيل؟ ولماذا الكتاب.؟. علبة الفول المستوردة أصبحت أفضل مذاقا، وأكثر تنوعا، من مثيلتها المنتجة فى مصر.. بلد الفول!! الفول يامن تتحدثون عن الريادة فى الشرق أوسطية. ولماذا (تصنيع) الفول؟!! فحتى فى مجال الزراعة وقف وزير زراعة مصر ليعلن أن الموز الذى يملأ الأسواق لم نتمكن من زراعته بمفردنا، وأنه كان ثمرة للتعاون المصرى الإسرائيلى!! الموز يا من تتحدثون عن ريادتنا للسوق الشرق أوسطية!!

مقولات يقدمون بها للمشروع

ومن المقولات التى يروجون لها كذلك لتسهيل ابتلاعنا للمشروع، وكأنها من اكتشافات هذا العصر، إن المعول عليه فى العلاقات بين الدول هو المصلحة ولا شىء غير المصلحة.. فليس هناك صداقات دائمة ولا عداءات دائمة، وإنما هى المصالح ولاشىء غير ذلك.. وهى مقولة ليس فيها جديد أيضا حتى تقدم لنا على أنها من حقائق هذا العصر، فهى حقيقة معروفة ومطبقة من قديم، كل ما هنالك أن الإسلام أدخل عليها تحفظا عندما حرص على إيجاد رابطة بين السماء والأرض، فأصبحت المصالح تمارس -بقدر أو بآخر -فى ظل بعض القواعد الأخلاقية.

المصالحة ليست خيراً مطلقا

على أن منلق المصلحة ليس خيراً كله.. فإذا كانت المصلحة هى التى توحد دول أوربا الأن، فهى نفسها التى جعلتها تخوض حربين عالميتين أهدرت فيهما ثروات وقتل فيهما عشرات الملايين من البشر.. وستكون السبب فى نشوء صراعات مستقبلة بينها، قد تتحول إلى حروب. فلا أحد يضمن الا تتحول مستقبلاً الحروب التجارية إلى حروب دموية ساخنة. فالقصة لم تنته فصولها بعد. والتاريخ لن يقف عند هذا العصر...وتحقيق المصالح كما يكون بوسائل مادية، يمكن أن يكون عن طريق اعتبارات معنوية. يكون لها فى النهاية مردود مادى.. فمصر استطاعت ممارسة دور فعال فى زعامة

العالم الإسلامى، فإن من شأن ذلك أن يجعل لها قيمة أرفع، ودوراً أكبر فى العلاقات الدولية يكون له يقينا مردود اقتصادى، إذا كانت لدينا القدرة على توظيف السياسة فى خدمة الاقتصاد.... وهذا الدور هو الذى جعل لمصر وزنا أكبر وهى محتلة من وزنها الحالى.. فقدرتها وقتها على إثارة المسلمين فى المستعمرات البريطانية هى التى مكنتها من رفض طلب بريطانيا تسليم بعض اللاجئين السياسيين اليها.. وهو موقف لا تستطيع أن تقفه الآن بسبب تدهور زعامتنا للعالم الإسلامى، نتيجة لاعتبارات متعددة يخرج ذكرها عن موضوع هذا المقال...

كذلك فمن المقولات التى يرددونها لتسهيل عملية (تبليعنا) مشروع السوق الشرق أوسطية، ما أورده الأستاذ / سعيد سنبل فى مقاله المذكور، فيما هو أشبه بالشعارات التى يستتكرها، وهو مقولته إن الاتجاه السائد الان هو إقامة أسواق عملاقة، لأنه على حد علمى لا يوجد سوق دولية ناجحة، سوى السوق الأوروبية المشتركة، والباقى مجرد محاولات متعثرة.. والذى يجب معرفته أن الهدف من منظومة اتفاقيات السوق المفتوح، وخطط صندوق النقد الدولى وسائر مخططات الهجمة الاقتصادية الحالية أن تحقق الدول الكبرى بواسطتها نفس ما كانت تحققه بريطانيا، والدول المستعمرة، بجيوشها فى مستعمراتها. أى إبقاء دول العالم الثالث التى استقلت مؤخراً مجرد أسواق لبضائعها أو الحصول منها على المواد الأولية بأرخص الاثمان.. وللأستاذ/ رمزى زكى بحث قيم فى هذا الخصوص، نشره فى كتابه «الليبرالية المستبدة»، وفيما عدا هذا الهدف فالدول الصناعية الكبرى مختلفة مع بعضها البعض، بما يهدد بنشوب حروب تجارية فيما بينها، والله وحده أعلم بما يمكن أن تتطور إليه هذه الحروب التجارية مستقبلاً.

وماذا عن المشروع نفسه؟

نعود إلى المشروع (المقرر) على هذه المنطقة، والذى سيتحقق مثلما تحققت كل مخططات بنى إسرائيل. فعندما صرح دين اتشسون وزير خارجية أمريكا فى عام ١٩٤٩ بانه لابد من تغيير الأنظمة الحاكمة فى العالم العربى واستبدالها بأخرى تكون قادرة على اتخاذ القرارات الصعبة، وإرغام الشعوب عليها، ثم توالت الانقلابات العسكرية فى المنطقة كان ذلك إيذانا بتحقيق كل المخططات الإسرائيلية، ومن بينها السوق الشرق أوسطية المعلن عنه فى الدراسات التى كان ينشر عنها فى الخمسينات وكنا نعتبرها وقتها، -لفرط سذاجتنا- من قبيل الأوهام....

وإذا كانت تستحيل مناقشة نصوص المشروع التى لم تنشر بعد، وإن كان البعض يعرفها جيداً، إلا أن فكرة المشروع نفسها تثير العديد من التساؤلات، منها أننا الأقدم فى المنطقة، فهل عجز الفكر العربى عن إدراك أهمية هذه السوق والعمل على إقامتها قبل أن تطرح أمريكا وإسرائيل فكرتها؟ وإذا كانت النظم العربية عجزت عن تصور فكرة هذه السوق، وإدراك فائدتها، فكيف نضمن أن يحقق العرب فائدة منها وهم تحت حكم نظم أقل تفوقا من النظام الإسرائيلى؟ وإذا كانت الفكرة موجودة- ولكن الأنظمة تعجز عن تحقيقها للخلافات القائمة بين الحكام العرب- فهل إسرائيل هى التى ستزيل هذه الخلافات وتوحد الحكام العرب عليها؟! وعندئذ ألا يحق لنا أن نتساءل أى سلطات تملكها إسرائيل عليهم؟!

وإذا كانت السوق المشتركة حيوية لاقتصاديات المنطقة فلماذا يجب أن تكون إسرائيل عضوا فيها؟ لماذا لا تكون سوقا عربية، أو عربية إسلامية مشتركة؟ إسرائيل كيان غريب زرعوه قسرا وغصبا عنا فى المنطقة، وإذا كنا مرغمين على الاعتراف بها على سبيل الأمر الواقع، فلماذا لا يبقى الأمر فى هذه الحدود، أى الاعتراف المتبادل؟ إن تركيا موجودة فى أوربا، ورغم ذلك فهى ليست عضوا فى السوق الأوربية المشتركة، فلماذا يفرض علينا وحدنا القبول بإسرائيل كعضو فى سوق مشتركة تتكون من العرب والمسلمين؟ إنها كيان شاذ غريب، لا يتلاءم ونسيج المنطقة، إنها أشبه بالجسم الغريب الذى يدخل الجسد.. والطبيعة تعلمنا أن الجسد يفرز عندئذ مادة يحيطها بها لتبقى مجرد حويصلة معزولة اتقاء لضررها. هل فهمتم إذن لماذا يروجون لمقولة إن العبرة بالجغرافيا وليست بالتاريخ...؟!

ومع ذلك فلنناقش الأمر من زاوية المصلحة التى يعتبرها الأستاذ سعيد سنبل حجر الزاوية فى العلاقات الدولية.. إننا كأمة عربية نمتلك السوق، فعددنا يمثل سوقا ضخما.. والسوق هو أهم عنصر فى العملية الاقتصادية، فلا قيمة لانتاج سلعة يتعذر تسويقها.. وكثير من الحروب السابقة قامت على أساس الصراع على الأسواق.. ولدينا أموال النفط.. ولدينا أيد عاملة رخيصة.. كما لدينا ثروات طبيعية سخية.. فما الذى لدى إسرائيل كى نستفيد بالمقابل من كل هذه العناصر؟ التكنولوجيا.؟! التكنولوجيا موجودة لدى دول كثيرة، ويمكن أن نحصل عليها منها من غير أن يكون من ورائها مطامع توسعية تحميها إمكانيات عسكرية ومخابراتية، تتحرق شوقا إلى اختراق مجتمعاتنا.. استطيع أن أجزم بانه يوجد عالم مصرى أو أكثر مهاجر فى الخارج يعمل فى كل مجال من المجالات العلمية المختلفة، فلماذا لا نستعيد من هؤلاء من نحتاجه منهم، ولو قدمنا لهم امتيازات أكثر من التى يحصلون عليها فى الخارج.؟ وبمنطق التجارة يكون ذلك أربح.. لقد استطاعت الصين أن [illegible]عيد نفرا من علمائها المهاجرين [illegible]كا، وبواسطتهم فجرت قنبلتها [illegible] فهل نحن أقل من الصين؟

[illegible]لاقات الاقتصادية إذا لم تقم [illegible]فإنها فى النهاية ستصب فى [illegible] الاخر الأقوى.. فهل نحن [illegible]ناسية المعاصرة، قادرون

[illegible]ون إن سوقا اقتصاديا [illegible]ادر على جذب رؤوس [illegible] لاقامة مشروعات [illegible]مصر لما لإسرائيل من

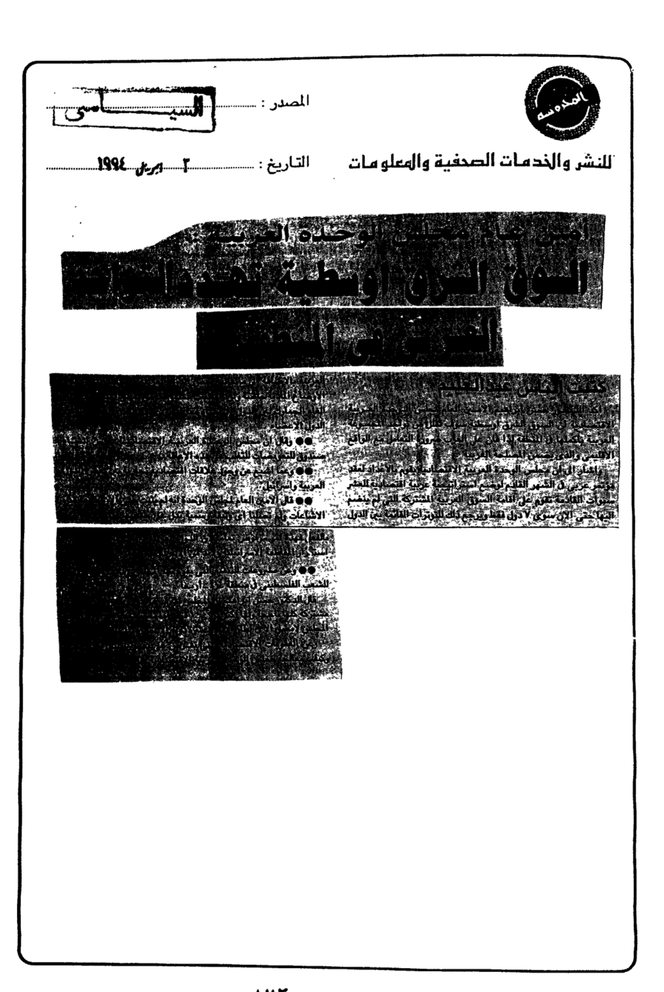


المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

علاقات سياسية متميزة.. وأتساءل: هل إن ما ينقص مصر حقيقة هو رؤوس الأموال؟ وكيف ذلك وهناك مليارات مكدسة فى بنوك لا تعرف طريقها إلى الاستثمار؟ وأتساءل: إذا كانت السوق المصرية تغرى بالاستثمارات الضخمة، فلماذا الوساطة الإسرائيلية؟ ألا يؤكد ذلك أن هناك دوافع سياسية وراء هذه الاستثمارات، تحقيقا لمقولة بيريز فى كتابه المنشور، من أن الفرق بين حزب الليكود وبين حزب العمل، هو أن الأول يريد تحقيق إسرائيل الكبرى بالقوة المسلحة، على حين أن حزب العمل يسعى إلى تحقيقها بالسيطرة الاقتصادية؟!

ويقولون ما هو البديل إذن؟ وأقول البديل، يا من تتساءل عن البديل، هو سوق عربية إسلامية مشتركة.. فإن حالت خلافات الحكام دون إنشائها، فلنغلق أبوابنا علينا، لنعيد ترتيب البيت، إلى أن يتوافر لنا نظام سياسي واجتماعى متحضر، واقتصاد متعاف كما فى إسرائيل.. وقتها يمكن أن تكون لمصر الريادة فى أى تعاون اقتصادى إقليمى.. حتى ولو كان مع (العفاريت الزرق) وإن كان الإسرائيليون أسوأ منهم.. أما الآن فالمشروع لن يصب إلا فى قناة إسرائيل. أقول هذا وأنا أعلم أن السوق الشرق أوسطية ستقوم ووفقا للتصورات الإسرائيلية المعلنة منذ الخمسينات.. وأن الأمر لا يعدو (مكلمة) لإقناعنا بأن الحكومة أعطت الفرصة لسماع كل الآراء.. وأنها فى النهاية ملتزمة بموافقة الأغلبية.!! ودقى يا مزيكة..



أمين عام مجلس الوحدة العربية :

السوق الشرق اوسطية تهدد [illegible]

العربي في [illegible]

كتبت [illegible] عبد العليم

اكد الدكتور حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة العربية الاقتصادية ان السوق الشرق اوسطية سوف [illegible] العربية باكملها في المنطقة لذا [illegible] على العرب [illegible] التعامل مع الواقع الاقليمي والذي يضمن المصلحة العربية.

واشار الى ان مجلس الوحدة العربية الاقتصادية يقوم بالاعداد لعقد مؤتمر عربي في الشهر القادم لوضع استراتيجية عربية اقتصادية للعشر سنوات القادمة تقوم على اقامة السوق العربية المشتركة التي لم ينضم اليها حتى الان سوى ٧ دول فقط ويرجع ذلك للنزاعات القائمة بين الدول [illegible] الاجتماع [illegible] الدول الاعضاء.

●● وقال ان مجلس الوحدة العربية الاقتصادية [illegible] صندوق للتعويضات [illegible]

●● وعما اشيع عن [illegible] العربية واسرائيل.

●● قال الامين العام لمجلس الوحدة انه [illegible] الاشاعات ولم تصلنا اي [illegible] رسمية [illegible]

[illegible]



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٤

(٢) من (٣)

«الألكترونيزم».. للتطعيم ضد السوق الشرق أوسطية

لا خلاف على أهمية الصناعات الالكترونية باعتبارها أكبر قطاعات الصناعة التكنولوجية المتقدمة اذ يصل حجم هذه الصناعة فى العالم إلى ٧٥٠ مليار دولار وينمو بمعدل يصل الى ٢٠٪ سنويا هذا بالاضافة الى كونها وقود ثورة المعلومات تماما كما كانت الثورة الميكانيكية هى وقود عصر الصناعة فى نهاية القرن الماضى. ولهذا فاهم ماتحتاجه هذه الصناعات هى البيئة الميسرة والاجراءات المرنة التى تساعد على سرعة تداول وحركة المنتجات ومكونات الانتاج لتقليل تكاليف التصنيع، والاستجابة السريعة لمتطلبات الأسواق، ويأتى بعد ذلك توافر الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية لهذا النوع من الصناعات عالية الربحية وفى الوقت نفسه عالية المخاطر حيث ان اعتماد هذه الصناعات على الخبرة البشرية والقدرة على الابتكار بصورة كبيرة، يجعل الحكم على امكانية نجاح الافكار عملية صعبة جدا، ولحل هذه المشكلة ظهرت فى الولايات المتحدة شركات لتوظيف الاموال فى الاستثمارات ذات المخاطر العالية وقامت الكثير من الدول والبنوك العالمية بالدخول فى هذه الشركات لتوفير الاستثمارات اللازمة لهذه الصناعات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٤

مهندس أحمد عمر العطيفى

مركز المعلومات - مجلس الوزراء

ويأتى فى المرتبة التالية العامل البشرى، حيث ان توافر العقول المدربة الرخيصة هو أحد أهم الميزات النسبية التى استفادت منها الهند لبناء صناعة متقدمة لبرامج الحاسبات تقوم بتصدير ماقيمته أكثر من ٨٥٠ مليون دولار الى جميع انحاء العالم.

وصناعة الالكترونيات موزعة على ستة قطاعات رئيسية، أولها صناعة أجهزة معالجة المعلومات (الحاسبات الآلية وملحقاتها)، وصناعة أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وصناعة أجهزة التحكم الآلى والالكترونيات الصناعية، ثم صناعة أجهزة الالكترونيات المنزلية من تليفزيون وفيديو وخلافه وصناعات الالكترونيات العسكرية، وفى النهاية صناعات الكترونيات النقل

ومناطق الانتاج فى العالم موزعة على أربع مناطق رئيسية ، أولاها اليابان بحجم انتاج يصل الى ٢٦٪ من الانتاج العالمى وأوروبا بنسبة مماثلة والولايات المتحدة التى تنتج ٣٥٪ من الانتاج العالمى وفى النهاية دول جنوب شرق أسيا والتى تنتج حوالى ١٣٪. وتعتبر أكثر مناطق العالم نموا بمعدلات تصل الى أكثر من ٢٢٪ سنويا وقد وصل حجم انتاج صناعات الالكترونيات فى دول جنوب شرق آسيا الى حوالى ٥٦ مليار عام ١٩٩٠ وهو مايقترب من الناتج الاجمالى لمصر.

وتجربة دول جنوب شرق آسيا جديرة بالدراسة المتعمقة، حيث نجحت دول الموجة الأولى أو مايطلق عليها النمور الأربعة (هونج كونج، سنغافورة، تايوان، كوريا) فى استغلال ميزتها النسبية، وتوافر العمالة الرخيصة بها خلال الستينات والسبعينات فى اجتذاب صناعات تجميع الأجهزة الالكترونية المنزلية (كوريا ، هونج كونج) وصناعات الحاسبات (تايوان) وملحقات أجهزة الحاسبات (سنغافورة). وبعد ذلك بدأت برامج طموحة لانتاج اجهزة (بتصميمات محلية تحت اسماء تجارية جديدة، مما أدى الى تعميق التصنيع وازدهار صناعات مغذية جديدة ساهمت فى النمو الاقتصادى المتسارع الذى تتميز به هذه الدول.

والفارق الجوهرى بين سياسات هذه الدول وسياسات مصر والتى بدأت فى نفس الفترة تقريبا هو اتجاه مصر للانتاج لتحقيق اكتفاء ذاتى، بينما اتجهت دول النمور الأربعة الى الأسواق العالمية لتصدر وتنافس. هذا بالاضافة الى قيامها بتطوير منتجات بتصميمات محلية ساهمت فى زيادة القيمة المضافة.

وهنا تكمن اهم الأخطاء التى أدت الى فشل مصر فى بناء قاعدة صناعية تستطيع المنافسة، حيث ان الاعتماد على الانتاج بتراخيص من شركات عالمية يأخذ شكلا احتكاريا ، تنقل من خلاله المصانع بالكامل من الدول الأوروبية الى مصر، لا يتيح اية تنمية للقدرات المحلية. ولاتزال السياسة المنتهجة فى مصر للأسف تشجع على الانتاج بتراخيص وتحارب التصميمات المحلية، حيث ترفض وزارة الصناعة اعتبار التصميم واعمال الأبحاث والتطوير للمنتجات كجزء من المكون المحلى عند احتساب نسب التصنيع.

وصناعة الالكترونيات فى مصر بدأت بعد الثورة مع برامج التصنيع الطموحة التى كان ينتهجها القطاع العام فى ذلك الوقت، فى الوقت الذى بدأت فيه دول اخرى مثل كوريا وسنغافورة وماليزيا وهونج كونج، تقريباوبينما انطلقت هذه الصناعات فى هذه الدول نجد ان صناعة الالكترونيات فى مصر لم يتجاوز حجمها ١٧٢ مليون دولار عام ١٩٩٠ تسيطر على هذا الانتاج شركات القطاع العام كشركات النصر، وتليمصر وبنها كاترون فى قطاعات صناعة أجهزة الفيديو والتليفزيون، وتحتكر الشركات التابعة لهيئة المواصلات كشركة المعصرة قطاعات صناعة العدد التليفونية والسنترالات. وقد دخل القطاع الخاص حديثا فى هذا المجال فانشئت مجموعة من الشركات الناجحة مثل جولد ستار (أحمد بهجت وشركاه) وشركة ريم لانتاج النظم الالكترونية. هذا بالاضافة بالطبع الى القطاعات العسكرية والتى تسيطر عليها الهيئة العربية للتصنيع ومصانع بنها.

والملاحظ ان نسبة الانتاج فى قطاع الالكترونيات لا يتجاوز ١٪ من اجمالى حجم القطاع الصناعى بينما يصل الى ٢.٥٪ كمتوسط عالمى. ويصل فى الدول الأكثر تقدما كالولايات المتحدة الى ٧٪، بينما يتجاوز الـ ٢٠٪ فى دول جنوب شرق أسيا واليابان. كما ان العمالة فى هذا القطاع لا يتجاوز حجمها ٢٥ ألف شخص وهو مايمثل اقل من ١٪ من حجم العمالة الصناعية فى مصر هذا بالمقارنة مع دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والتى تصل فيها العمالة فى هذا القطاع الى ٢.٦ مليون شخص بالمقارنة مع ١.٣ مليون شخص يعملون فى صناعات السيارات والفضاء والطيران والحديد والصلب وهكذا فبينما تعتبر الالكترونيات أكثر القطاعات تشغيلا للعمالة فى أغلب دول العالم، نجدها أقل القطاعات فى مصر. هذا بالاضافة الى تواضع إنتاجية العامل المصرى والتى تصل إلى



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٤

حوالى عشرة آلاف دولار سنويا بالمقارنة بمائة ألف دولار فى الولايات المتحدة وحوالى ٥٠ ألف دولار فى دولة مثل تايوان.

وسوق الالكترونيات في مصر صغيرة جدا بالرغم من عدد السكان (٥٦ مليون نسمة) والذى يربو على ربع سكان الولايات المتحدة ونصف سكان اليابان. فحجم السوق لايتجاوز ٦٨٠ مليون دولار موزعة على خمسة قطاعات رئيسية أكبرها قطاع الاتصالات والذى يصل حجمه إلى ٢٢٦ مليون دولار أى حوالى ٣٣٪ من الاستهلاك المحلى تليه مكونات الالكترونيات والتى تمثل ٢٥٪ من حجم السوق ثم الالكترونيات المنزلية من تليفزيون وفيديو وخلافهما الذى يمثل ٢٤٪ من حجم الاستهلاك. وهكذا نرى أن كثيرا من الآراء التى تتحدث عن الالكترونيات كصناعات رفاهية لا يصح توجيه الاستثمارات إليها، لأنها أساسا صناعات للفيديو والتليفزيون هى آراء خاطئة. حيث أن حجم إستهلاك السوق المصرية من هذه الأجهزة لايتعدى ٢٤٪ بينما تمثل القطاعات الأخرى كأجهزة السنترالات والحسابات وأجهزة التحكم الآلى أكثر من ٧٥٪ من حجم الاستهلاك المحلى وهذه المنتجات ليست بأية حال منتجات استهلاكية وإن جاز اعتبار التليفزيون والفيديو المحلى . ولاتزال أيضا تطلب شهادة بترخيص من شركة أجنبية عند إعطاء تصاريح التصنيع. هذا بالاضافة إلي هيمنة الفكر العاجز عن الابتكار والتطوير، بالرغم من تطور القدرات الهندسية للشركات المصرية، فلا تزال الأخطاء تتكرر فى التعاقدات الجديدة وخاصة تعاقدات هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية المصرية. والتى تصر على قيام الشركات المانحة للتراخيص بتوريد المصانع بنظام تسليم المفتاح بالرغم من أن هذه الشركات هي شركات منتجة فقط للمنتجات ولاتقوم بتصنيع الماكينات وإنما تشتريها من طرف ثالث. وهناك إتجاه جديد وهو إن كان أفضل إلى حد ما من الاتجاه السابق إلا أنه أيضا يعانى من عيوب كثيرة، وهذا النظام تنتهجه وزارة الصناعة بمشاركة الشركات العالمية مما يجذب الاستثمارات ويخلق مصلحة لهذه الشركات فى تطوير الصناعة. إلا أنه لايؤدى إلى زيادة القيمة المضافة إلا فى أضيق الحدود ولايساهم كثيرا في تطوير القدرات التصميمية والابتكارية.

واليوم وبسبب التطور الرهيب الذى حدث فى العقدين الماضيين في دول النمور الأربعة أصبحت تعانى من نقص رهيب فى العمالة. مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالى لجأت هذه الدول إلى نقل أنشطتها إلي مايسمي بدول الموجة الثانية، فقامت هونج كونج بالامتداد إلى جنوب الصين. وكوريا إلي أندونيسيا، وتايوان إلى تايلاند وماليزيا. وهكذا حققت هذه الصناعات نموا متسارعا فى هذه المنطقة من العالم والتى أصبحت مسئولة عما يقرب من نصف إنتاج العالم مكن الأجهزة الالكترونية (عند ضم اليابان).

والسياسات الناجحة لهذه الدول هى التى أدت إلى هذه الانجازات الهائلة فى هذا الزمن القصير. وقد اتبعت كل دولة استراتيجية خاصة بها تختلف عن جاراتها، فاعتمدت كوريا علي الدعم الحكومى لانشاء مجموعة من الشركات العملاقة التى تستطيع المنافسة علي قدم وساق مع الشركات المتعددة الجنسيات فى أسواق العالم. وكان من أهم أسباب نجاحها سياسة أمريكا لتشجيع الاستثمارات فيها لتقليل الاعتماد علي اليابان كمصدر رئيسى لكثير من المكونات الالكترونية واليوم تسعى كوريا جاهدة لتنويع أسواقها وتقليل اعتمادها على أسواق أمريكا وغرب أوروبا.

وقد ساهم الدعم الحكومى الفعال وتنمية الأسواق الداخلية وحسن استغلالها، وكذلك السياسة الخارجية تجاه دول شرق أوروبا والصين في فتح أسواق جديدة ذات أحجام ضخمة ساعدت علي تحقيق اقتصاديات كم الانتاج التي عوضت إرتفاع أسعار العمالة.

وقد تبنت تايوان استراتيجية تعتمد علي التركيز علي صناعات الحاسبات الآلية بدلا من الأجهزة الالكترونية المنزلية التى اعتمدت عليها كوريا، وكانت سياسة تايوان مبنية على تنمية الصناعات الصغيرة من خلال دعم دراسات التسويق وفتح الأسواق الجديدة بالاضافة إلى تشجيع التصميمات المحلية لزيادة القيمة المضافة للانتاج. هذا بينما انتهجت سنغافورة خطا وسطا فقامت الحكومة بتقديم قروض ميسرة لمجموعة من الشركات العالمية العملاقة فى مجالات معينة لتشجيعها على بناء مصانعها ذات المنتجات التكنولوجية المتقدمة مثل الدوائر الالكترونية المصغرة فى سنغافورة مع تشجيع الشركات الصغيرة ذات المنتجات المغذية علي تقديم الخدمات لهذه المصانع الضخمة.

وفى هونج كونج اقتصر دور الحكومة علي الدعم السلبى بسياسة عدم التدخل وتوفير مناخ حر تماما، مما أدى إلى نشوء صناعة تعتمد على شركات صغيرة تقوم بتغذية شركات عالمية وجدت هونج كونج مكانا جيدا لوضع استثماراتها فيها.

وتشترك تجارب هذه الدول، ودول الموجة الثانية في عدة خصائص رئيسية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٤

منها:

■ توافر بيئة حرة تماما بأقل قدر من التدخل الحكومي وأيسر الاجراءات.

■ توافر دعم حكومي فعال يتمثل في توفير القروض والمنح وعمل الدراسات التسويقية والدعاية ولايمتد إلى التدخل بغرض الوصاية والتوجيه بالمنع.

■ توافر مجموعة من المزايا المغرية كالاعفاءات الضريبية والجمارك...

■ توافر بنية أساسية وشبكة اتصالات على مستوى عال جدا.

■ انخفاض تكاليف العمالة المدربة.

■ استقرار سياسي واقتصادى بسبب وجود سياسات واضحة.

● نظرة عالمية مبنية علي تطوير صناعات موجهة للتصدير وليس لتحقيق اكتفاء ذاتي، أو إحلالا للواردات...

وقد قام مركز معلومات مجلس الوزراء ـ بالتعاون مع شركة « داتا كويست» إحدى شركات مجموعة «دوين برادستريت» كبرى شركات العالم في مجالات أبحاث التسويق للصناعات التكنولوجية المتقدمة ـ بعمل دراسة لتطوير استراتيجية لتنمية الصناعات التكنولوجية المتقدمة في مصر، وقد قامت الدراسة بعمل مسح شامل للأسواق المصرية والمشاكل والمعوقات التى تعترض طريق هذه الصناعة خلص إلى أنه بإمكان مصر إذا ماتم تغيير بعض السياسات والمفاهيم أن تستطيع تطوير صناعة محلية موجهة للتصدير في مجالات الالكترونيات ، بحجم إنتاج يصل إلى ٥ ٢ مليار دولار قبل حلول عام ٢٠٠٠.

وهكذ' فان هذه السوق الصغيرة لاتستطيع أبدا أن تدعم صناعة اقتصادية موجهة للداخل ولذلك فلا بديل عن الاتجاه للتصدير لتحقيق الاقتصاديات التى تسمح بالمنافسة. وبالطبع فاولى الأسواق الجديرة بالاعتبار هى الأسواق العربية القريبة من مصر، والملاحظ عند دراسة هذه الأسواق أنه يمكن تقسيم دول المنطقة إلي ثلاثة قطاعات رئيسية: الدول المنتجة للالكترونيات (مصر، العراق، الجزائر، المغرب، تونس) وهذه تستهلك أكثر من ٧٠٪ من استهلاك المنطقة من الالكترونيات. تليها الدول البترولية (الكويت، السعودية، البحرين، عمان ،قطر، الامارات) التي تستهلك ١٧٪ فقط ثم الدول الأخرى والتى يصل حجم استهلاكها من المنتجات الالكترونية إلى حوالى ١٤٪ فقط من حجم الاستهلاك الكلى.

وكبرى أسواق الدول العربية هي مصر التى تمثل ٣٨٪ من حجم الاستهلاك الكلى للدول العربية المنتجة للصناعات الالكترونية. أو ٥ .٢٦٪ من حجم الاستهلاك الكلى للمنطقة، و طبقا لتقديرات داتاكويست فإن حجم الأسواق العربية ينتظر أن يصل إلى أربعة مليارات دولار عام ٢٠٠٠ علي أقل تقدير تمثل مصر منها حوالي مليار دولار .

بينما يصل استهلاك إسرائيل من المنتجات الالكترونية في عام ١٩٩١ إلى حوالى ٥ ٢ مليار دولار، ينتظر أن يصل إلي ثلاثة مليارات ونصف مليار دولار عام ١٩٩٦ بمعدل نمو يزيد على ٧٪ (تقديرات شركة « اليسفاير») هذا ويصل حجم إنتاج إسرائيل من المنتجات الالكترونية إلي ٥ ٢ مليار دولار عام ١٩٩٢ . وهذا يعطينا فكرة عن حجم المنافسة التي يمكن أن تمثلها إسرائيل إذا قدر للسوق الشرق أوسطية أن تتكون.

وهناك عدة عناصر تدفع مصر لتطوير إستراتيجية لتنمية هذه الصناعات، أولها حجم الفرص الهائلة المتوافرة لمصر (حجم تصدير يصل إلي حوالى ٢مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٠) ، وثانيها التهديد الضخم الذى تمثله السوق الشرق أوسطية، هذه السوق التي ينتظر أن تكون قائمة وتعمل بكامل آلياتها بحلول عام ألفين، إذا ما أثرت الاتجاهات والضغوط العالمية الحالية.هذا بالاضافة إلى الأهمية الاستراتيجية البالغة لهذه الصناعات وعليه فإن السنوات القليلة المتبقية حتى نهاية القرن تحمل تحديات ضخمة وغير مسبوقة، يجب على الصناعة المصرية والاقتصاد المصرى أن يتجاوبا معها وإلا فلن يصبح هناك مكان لمصر في العالم وسوف نفقد بالتدريج حتى القليل الذى نتمتع به.



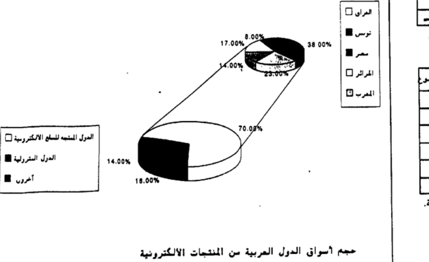
	القيمة	٪ من المجموع
الإلكترونيات الإستهلاكية Consumer Electronics	١٦٧,٥٥٣,٢٥٠ دولار	٪٢٤
الإتصالات Telecommunications	٣٢٦,٢٢٥,٠٠٠ دولار	٪١٢
معدات المكاتب Office Equipment	٨٠,٤١٠,٠٠٠ دولار	٪١٣
الإلكترونيات الصناعية وأجهزة التحكم Industrial Equipment	٣٥,٢٢٠,٠٠٠ دولار	٪٥
المكونات الإلكترونية Electronics Components	١٦٨,٠٨١,١٠٠ دولار	٪٢٥
المجموع Total	٦٨٧,٥٩٩,٢٥٠ دولار	٪١٠٠

جدول رقم (٣)سوق الالكترونيات في مصر خمسة قطاعات.

	القيمة	٪ من المجموع
الإلكترونيات الإستهلاكية Consumer Electronics	٨١,٦٦٠,٠٠٠ دولار	٪١٦
الإتصالات Telecommunications	١٦٧,٨٤٥,٠٠٠ دولار	٪٣٣
معدات المكاتب Office Equipment	٨٤,٨٤٠,٠٠٠ دولار	٪١٦
الإلكترونيات الصناعية وأجهزة التحكم Industrial Equipment	٣٢,٢٣٠,٠٠٠ دولار	٪٦
المكونات الإلكترونية Electronics Compgnents	١٤٩,٤٨٧,٠٠٠ دولار	٪٢٩
المجموع Total	٥١٦,٠٦٢,٠٠٠ دولار	٪١٠٠

جدول رقم (٤) حجم استيراد مصر من المنتجات الالكترونية.

جدول رقم (٥) ينتظر ان يصل حجم الاسواق العربية في عام ٢٠٠٠ إلى ماقيمته ٤



حجم أسواق الدول العربية من المنتجات الالكترونية



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٤

		١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	Growth ٨٩-٩٠	Growth ٩٠-٩١	CAGR% ٩٠-٩٥
أمريكا الشمالية	North America	٢٢٨,٤١٨	٢٣٢,٦١٧	٢٤٩,٦٦٥	٢٦٥,٣٢٩	٢٨٠,٠٩١	٢٩٦,١٢٤	٣,٦	١,٨	٥,٣
اليابان	Japan	١٥٠,٩١٧	١٧١,٢٦٩	١٨٥,٢٦٨	١٩٥,٨٦٤	٢٠٣,١٣٩	٢١٤,٧١٤	٢,٦	١٣,٥	٧,٣
أوروبا	Europe	١٦٠,٠٤١	١٧٤,٢٥٠	١٩٠,١٣٩	٢٠٦,٩٩٨	٢٢٤,٢٣٦	٢٤٦,١١٢	٧,١	٨,٩	٩
جنوب شرق آسيا	Asia Pacific/ ROW	٧٣,٩٣٩	٨٣,١٣٩	٩٦,٠٠٠	١٠٨,٠٤٤	١٢٠,٣٣٤	١٣٤,١٩٣	١٣,٥	١٢,٤	١٢,٧
إجمالى	Total	٨٧,٦٢٠	٦٦١,٣٠٢	٧٢١,٠٧٢	٧٧٦,٢٣٥	٨٢٧,٨٠٠	٨٩١,١٤٣	٥,٤	٧,٨	٧,٨

جـدول رقم (٢) دول جنوب شـرق



جدول رقم (١) تعتبر صناعة الكترونيات النقل أعلى القطاعات نموا بمعدلات تصل إلى ١١.١٪ سنويا.

		١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	Growth ٨٩-٩٠	Growth ٩٠-٩١	CAGR% ٩٠-٩٥
حاسبات	Data Processing	١٨٤,٩٨٣	٢٠٦,٠٥٨	٢٢٧,٦٦٤	٢٤٩,١٧٣	٢٦٩,١٣٩	٢٩٢,٧٧٥	٣,٩	١١,٤	٩,٦
إتصالات	Communications	٩٥,٩٨٤	١٠٦,٤٧٧	١١٦,٤٨٢	١٢٦,٦٠٣	١٣٥,٠٨٨	١٤٦,٧٥٣	١٠,١	١٠,٩	٨,٩
إلكترونيات صناعية	Industrial	٩٣,٠٣٧	١٠٠,٣٤٣	١٠٨,٥١٧	١١٧,٠٨٥	١٢٤,٢٥٥	١٣٢,٧١٧	٥,٤	٧,٩	٧,٤
إلكترونيات إستهلاكية	Consumer	١٣٦,٠٦٧	١٤٧,٩٣١	١٦١,٢٩٨	١٧٠,١٦١	١٧٩,٨٧٢	١٩٢,٧١٤	٧,١	٨,٧	٧,٢
معدات دفاع وطيران	Military &Aerospace	٨٧,٦٢٠	٨٣,٦٩٨	٨٨,١٩٥	٩١,٩٢٣	٩٥,٤٤٦	٩٩,٧٠٣	,٥	٤,٥	٢,٦
إلكترونيات نقل	Transportation	١٥,٦٢٤	١٦,٧٩٥	١٨,٩١٦	٢١,٢٩٠	٢٤,٠٠٠	٢٦,٤٨١	٨,٩	٧,٥	١١,١
إجمالى	Total	٦١٣,٣١٥	٦٦١,٣٠٢	٧٢١,٠٧٢	٧٧٦,٢٣٥	٨٣٧,٨٠٠	٨٩١,١٤٣	٥,٤	٧,٨	٧,٨



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ [illegible] ١٩٩٤

تقرير اميركي جديد عن الحواجز التجارية يغطي بعض جوانب العلاقات مع الخليج ومصر واسرائيل

□ واشنطن –
من بتسي لاون المعلوف:

■ أصدر مكتب الممثل التجاري الاميركي أول من امس دراسته السنوية التاسعة عن الحواجز المهمة التي تقف حائلاً دون الصادرات الاميركية والاستثمارات الاجنبية المباشرة خارج الولايات المتحدة.

وتقع الدراسة في ٢٨٠ صفحة وتركز على النظم التجارية المتبعة في نحو أربعين شريكاً تجارياً للولايات المتحدة، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي ومصر واسرائيل.

وتختلف هذه الدراسة عن تلك التي نشرت العام الماضي بانها تتضمن فصلاً عن مقاطعة دول الجامعة العربية لاسرائيل. وهي تصف هذه المقاطعة بانها «حاجز مهم» أمام التجارة والاستثمار الاميركيين في الشرق الاوسط.

وفيما تعترف الدراسة بان الضرر المتأتي عن الأوجه الثانوية والتي تتناول جهات ثالثة للمقاطعة العربية، يصعب تحديده كمياً بالنسبة الى الشركات الاميركية، فان تضمين الدراسة فصلاً عن المقاطعة العربية يعتبر تمهيداً لما سيحصل في المستقبل. وتشير الدراسة الى ان تقويماً لتأثير المقاطعة التي أمرت اللجنة الاميركية للتجارة الدولية باجرائه ابتداء من كانون الأول (ديسمبر) الماضي، سيصدر في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل وسينشر بالتفصيل في تقرير السنة المقبلة.

وربما أدى هذا كله الى اقتراب ادارة الرئيس بيل كلينتون من استخدام السياسة التجارية الاميركية في الضغط على الدول العربية المشاركة في مقاطعة الدول العبرية، حسب ما يقول المراقبون. وشدد آرا شابيرو، الأمين العام لمكتب الممثل التجاري الاميركي على هذا الدور الذي ستلعبه الدراسة عندما أعلن نشر الدراسة الحالية. وقال: «ان الدراسة تقدم الاساس الذي ستبنى عليه جهودنا الهادفة الى الاستمرار في محاولة فتح الاسواق وتوسيع التجارة المتعددة الاطراف والتجارة الثنائية والاقليمية. وكان هذا منذ الاسبوع الأول الدفع الاساسي للسياسة التجارية للرئيس كلينتون».

وركزت دراسة السنة الجارية على العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة واليابان التي أعطت الاخيرة فائضاً بلغت قيمته ٥٠ بليون دولار العام الماضي. لكنها اظهرت أيضاً ان العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين الرئيسيين في الشرق الاوسط ترتدي بدورها اهمية. فاسواق دول مجلس التعاون مجتمعة تشكل عاشر أكبر سوق تصدير اميركية. اذ بلغت قيمة الصادرات الاميركية الى تلك السوق العام الماضي ١٠,٦ بليون دولار، اما ترتيب سوق مصر فقد كان الـ ٢٧، فيما جاءت السوق الاسرائيلية في المرتبة الـ ١٨.

وأتت الدراسة على ذكر تقديرات للاستثمارات الاميركية المباشرة في منطقة الشرق الاوسط. فقالت ان قيمة هذه الاستثمارات في السعودية ارتفعت بمقدار ٣٤٠ مليون دولار العام الماضي ووصلت الى ٢,٥ بليون دولار. كما زادت الشركات الاميركية قيمة ما تملكه في الامارات العربية المتحدة من ٤٦٦ مليون دولار عام ١٩٩٢ الى ٤٨٠ مليون دولار عام ١٩٩٣. لكن قيمة ممتلكات الشركات الاميركية في مصر تراجعت من اكثر من ١,٢ بليون دولار عام ١٩٩١ الى ٩٢٢ مليون دولار عام ١٩٩٢ والى ٤٧٩ مليون دولار العام الماضي. وكان معظم الاستثمارات الاميركية في قطاع النفط الشرق الاوسطي.

ولا تذكر الدراسة اي تقديرات للاستثمارات الاميركية المباشرة في أي دول عربية اخرى، لكنها تقول ان قيمة الاستثمارات الاميركية المباشرة في اسرائيل عام ١٩٩٢ وصلت الى ١,٥ بليون دولار، اي بزيادة ٥٢ في المئة عما كانت عليه التقديرات الخاصة بعام ١٩٩١. وركزت هذه الاستثمارات على القطاع الصناعي في اسرائيل.

ويعرب واضعو الدراسة عن ارتياحهم الى تنامي التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي في مجال توحيد المقاييس واعتمادها وفي مجال تحديد التعرفات الجمركية وحدودها القصوى والدنيا وفي مجال التعاون في حماية الحقوق الفكرية. كما يعربون عن ارتياحهم الى ما تدرسه هذه الدول حالياً من تدابير لتحقيق وحدة جمركية في ما بينها. وتشير الدراسة الى وجود فرص لتعزيز الروابط التجارية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي بسبب «الحل الناجح» لأزمة الخليج.

لكن الدراسة تشير، من جهة اخرى، الى ان صانعي السياسة التجارية في الولايات المتحدة مهتمون بعدد من المسائل التي تؤثر في التجارة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي. فهناك قلق من ان هذه الدول قد تختار توجه «القاسم المشترك الاعلى» الذي قد يزيد في شكل ملموس عدد المنتجات في تلك



الدول التي ستواجه تعرفات جمركية مرتفعة. وينصب هذا القلق خصوصاً على احتمال زيادة التعرفات الجمركية في الامارات العربية المتحدة، حيث تمكنت الولايات المتحدة العام الماضي من زيادة صادراتها ١٦ في المئة. فيما تراجعت صادراتها الى معظم دول مجلس التعاون الخليجي، لاسباب بينها ان الصادرات الاميركية الى دبي تصدر بعد وصولها الى الامارة، الى ايران والى مناطق اخرى في الخليج.

لكن الدراسة تشير الى قلق خاص ازاء مسالة حماية الحقوق الفكرية. وتشير الى غياب مجموعة شاملة متكاملة من القوانين والانظمة التي تضمن الحماية الفاعلة لحقوق الملكية الفكرية. وقد سمح هذا الغياب بانتشار الافلام السينمائية المطبوعة وكاسيتات الفيديو وبرامج الكومبيوتر والكتيبات الخاصة باجهزة الكومبيوتر واجهزة تسجيل الصوت في دول مجلس التعاون الخليجي كافة، وبانتاج هذه المواد كلها في الامارات العربية المتحدة وفي البحرين بغية تصديرها. كما تلفت الدراسة الى ان المنتجات المزورة كالالبسة وقطع غيار السيارات والمنتجات المنزلية شائعة الوجود والانتشار في المنطقة.

وفيما يقول واضعو الدراسة ان السعودية والبحرين والكويت احرزت بعض التقدم في الاعوام القليلة الماضية في معالجة هذه القضايا، يتضح من الدراسة ان الولايات المتحدة تنوي الاستمرار في بذل المساعي الهادفة الى تحقيق مزيد من التقدم الفاعل في مسالة احترام حقوق الملكية الفكرية. وعلى رغم ان الدراسة ترحب بالقوانين الخاصة بمسالة حقوق الملكية الفكرية التي وضعت امانة مجلس التعاون الخليجي مسودتها والتي من شانها، اذا وضعت موضع التنفيذ، ان تنشئ نظاماً موحداً لاحترام حقوق الملكية الفكرية في دول الخليج، فان الدراسة تشير ايضاً الى ان الولايات المتحدة ستواصل بذل مساعيها من اجل ادخال تعديلات على مشاريع القوانين خصوصاً المتعلق منها بالمواد الصيدلية والاختراعات او الابتكارات في مجال علم الاحياء (البيولوجيا).

ويعرب واضعو الدراسة عن ارتياح واضح الى ان السعودية والكويت وسلطنة عمان والامارات العربية المتحدة حررت سياساتها الخاصة بمنح رعايا الولايات المتحدة تأشيرات الدخول اليها في العامين الماضيين.

ويبدأ الفصل الخاص بمصر في الدراسة بالقول ان صادرات الولايات المتحدة الى هذا البلد تواجه حواجز معينة تحول دون الاستيراد مثل التعرفات الجمركية المرتفعة والحظر على المستوردات على رغم جهود حكومة الرئيس حسني مبارك المتواصلة منذ عام ١٩٨٦ لخفض هذه التعرفات.

وتلفت الدراسة الى ان التعرفات الجمركية المصرية لا تزال مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع التعرفات المماثلة في دول نامية اخرى لها ما لمصر من أسواق داخلية كبيرة ومن اقتصاد صناعي متنوع. لكن الدراسة تلفت أيضاً الى انها تتوقع تراجع هذه التعرفات، فيما تحرز مصر تقدماً في مجال الاصلاحات الاقتصادية.

وتشير الدراسة الى ان ندرة العملات الاجنبية في مصر والقيود التي تفرضها الحكومة هناك على صرف هذه العملات أحبطت مساعي الشركات الاميركية الهادفة الى زيادة المبيعات الاميركية في مصر. لكن هذا الوضع تبدل منذ عام ١٩٩١ عندما حررت مصر التجارة بالعملات الاجنبية والغت القيود كافة على هذه التجارة. ولهذا تتوقع الدراسة ان يتوسع الطلب على المنتجات الاميركية.

ويعرب واضعو الدراسة عن ارتياحهم ازاء قرار مصر الغاء رخص الاستيراد وخفض عدد السلع المحظور استيرادها. لكنهم يقولون ان استيراد بعض المنتجات خصوصاً الدواجن الاميركية، لا يزال خاضعاً لقيود صارمة. ويضيفون ان مصر قطعت على نفسها وعداً صارماً أمام البنك الدولي بانها ستزيل من لائحة المستوردات المحرمة الطيور الداجنة سنة ١٩٩٤، وانها ستعيد النظر في حظر استيراد المنسوجات والملابس على نطاق واسع.

ومن الشؤون الاخرى التي تؤثر في التجارة الاميركية - المصرية والتي تتطرق اليها الدراسة، مسالة المواد الصيدلية. وتقول الدراسة ان المنتجين الاجانب لهذه المواد يرغبون في الدخول الى السوق المصرية اذا شملت الاصلاحات الخاصة بالاسعار اسعار هذه المواد. وتذكر الدراسة ان الولايات المتحدة قلقة من سرقة حقوق الملكية الفكرية وحقوق الاختراع في مصر. وتصف هذه السرقة بانها واسعة الانتشار. وتقول ان مصر متخلفة في تطبيق قانونها الذي صدر عام ١٩٩٢ بغية مكافحة هذه السرقة.

وفي الوقت نفسه تلفت الدراسة الى ان الشركات الاميركية راضية بالقاعدة القانونية التي تبنى عليها حماية حقوق الاختراع والابتكار في مصر، بعدما اقر مجلس الشعب المصري تعديلات ادخلت على القانون المصري تجعل برامج الكومبيوتر بمثابة الاعمال الادبية.

كما انه يتوقع ان تصدر رئاسة الوزراء المصرية قريباً مرسوماً يوضح حدود الحماية التي توفرها القوانين المصرية للتسجيلات الصوتية ويضمن وجود حقوق خاصة بالتاجير ويضيق حدود نقل برامج الكومبيوتر من اجل الاستخدام الشخصي.

وتقول الدراسة ان العاملين في مجال الافلام السينمائية في الولايات المتحدة يقدرون خسائرهم الناجمة عن سرقة افلام الفيديو في مصر بـ ٣٧ مليون دولار. وتقدر الخسائر الاجمالية التي يتكبدها الاميركيون نتيجة سرقة حقوق الاختراع والابتكار في مصر بـ ٨٤ مليون دولار سنوياً.

وتلفت الدراسة الى ان مصر احرزت تقدماً في مجال حماية الحقوق الفكرية، لكن واضعي الدراسة يقولون انهم يرغبون في ان تزداد حماية المنتجات الصيدلية. ويضيفون ان الشكاوى تتكرر من خرق مصر للقوانين التي تنص على ضرورة احترام الماركات المسجلة.

وتشير الدراسة الى ان الفائض التجاري الاميركي من التبادل مع اسرائيل الذي بلغ ٢٦٢ مليون دولار عام ١٩٩٢ تحول الى عجز بلغ مقداره ٦ ملايين دولار، فيما نجحت الدولة العبرية في زيادة صادراتها الى الولايات المتحدة لتصل قيمتها الى ٤,٤ بليون دولار من دون ان ترتفع في المقابل صادرات الولايات المتحدة الى اسرائيل. وتنتقد الدراسة القيود الكبيرة الواسعة النطاق التي تفرضها اسرائيل على استيراد المحاصيل الزراعية بما في ذلك الكوتات وتقييد اصدار رخص الاستيراد والرسوم المختلفة المفروضة على استيراد المواد الزراعية، فضلاً عن السلع الزراعية التي يحظر استيرادها كلياً.

ويشكو واضعو الدراسة خصوصاً من عدم انسجام التدابير الاسرائيلية الخاصة بالاستيراد مع نفسها، مما يشكل «عقبة جدية خطيرة» في طريق توسيع التجارة الزراعية. وتخلص الدراسة الى القول في هذا الصدد انه «اذا تحررت التجارة اكثر يصبح بوسع الصادرات الزراعية الاميركية ان تتوسع على نحو كبير ملحوظ».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٤

الأوراق السرية فى ملف المعونة الأمريكية:

تفاصيل اتفاق بيريز- خليل حول السوق الشرق أوسطية

محمود بكرى

اتسمت الفترة من ٨١- ١٩٨٥. بالشد والجذب بين الحكومتين المصرية والأمريكية.. حيث درجت الحكومة الأمريكية -إبان تلك الفترة- على انتقاد مسلك الحكومة المصرية بشأن عدم توسيع أطر التعاون الاقتصادى مع إسرائيل.. وكعادتها راحت واشنطن تضغط على الحكومة المصرية عبر سلاح المعونة والمساعدات الأمريكية.. حتى أنها هددت فى العام ١٩٨٤ بخفض برنامج المعونات إلى حوالى ٤٠٪، وأشارت إلى أنها ستخصم تلك النسبة الضخمة من المعونات النقدية المباشرة.. وهو أمر لو حدث لكان سيؤدى إلى أحداث تداعيات خطيرة فى الاقتصاد المصرى الذى يعتمد على المعونة والمساعدات الأمريكية.

وقد سعى الرئيس حسنى مبارك إلى احتواء هذه الأزمة المتصاعدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة مع الكونجرس الأمريكى صاحب القرار الفاعل فى هذا الشأن.. ووقع اختيار الرئيس مبارك على د. مصطفى خليل -رئيس الوزراء الأسبق، ونائب رئيس الحزب الوطنى للعلاقات الخارجية والمعروف بعلاقاته الحميمة مع الصهاينة، حيث أوفده إلى «إسرائيل» لتخفيف حدة الأزمة عبر التشاور مع الصهاينة، والاتفاق معهم على بعض الأمور التى تمثل استجابة لمطالبهم.

وبالفعل سافر مصطفى خليل إلى «إسرائيل»، حيث التقى مع شيمون بيريز، واتفق معه على مشروع كبير بشأن التعاون الإقليمى فى المنطقة

وكان الهدف المصرى من وراء ذلك هو إبلاغ الولايات المتحدة بأن مصر اتفقت مع «إسرائيل» على أكبر مشروع للتعاون الإقليمى فى المنطقة، وأنه بمقتضى هذا المشروع، على الولايات المتحدة الاستجابة للمطلب المصرى الخاص بزيادة المعونات النقدية المباشرة.

وفى شهر مارس من العام ١٩٨٥ كانت وزارة الخارجية الأمريكية تدرس المشروع المصرى- الإسرائيلى المشترك، والذى أطلق عليه (مشروع بيريز- خليل).. والذى يمثل أول موافقة مصرية صريحة على فكرة السوق الشرق أوسطية.. ووفقاً للمعلومات فإن بنود هذا المشروع تتعدد على النحو التالى:-

١- إنشاء منطقة تكامل اقتصادى بين مصر وإسرائيل والأردن يتم فيها الاتفاق على حرية التبادل التجارى بين (الدول الثلاث)، وإطلاق الاستثمارات المشتركة، وإنشاء لجان اقتصادية عليا مشتركة تهدف إلى مراجعة التطورات الاقتصادية. والاتفاق على كل ما هو جديد بشأن التعاون الاقتصادى، وتدعيمه بين الدول الثلاث.

٢- حث الدول الخليجية على الإسهام بأموالها فى مشروعات التكامل الاقتصادى بين (الدول الثلاث)، وتحقيق درجات عليا من التعاون الاقتصادى بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجى.

٣- إعطاء الحق لأى دولة عربية فى الانضمام إلى مشروعات التعاون والتكامل الاقتصادى المقررة بين الدول الثلاث مع إعطاء أهمية خاصة لانضمام لبنان وسوريا.

٤ - إقامة خطوط سكك حديدية تربط بين تركيا ولبنان وسوريا وإسرائيل ومصر والأردن.

٥- استصلاح الأراضى فى الصحراء الأردنية- العراقية.

٦- إقامة مفاعل نووى فى صحراء سيناء.

٧- استخدام المياه المصرية فى ربط مصر بإسرائيل من خلال توصيل مياه نهر النيل إلى صحراء النقب.

٨- الاتفاق على الاستغلال الأمثل لمياه نهرى اليرموك والليطانى.. وقد أعطى مشروع بيريز- خليل أهمية خاصة لمسألة المياه، حيث قرر أن يتم استخدام مياه النيل، وربطها بالمياه اللبنانية، وبحيث تصل المياه المصرية واللبنانية بعد ذلك لقطاع غزة، ومن قطاع غزة يتم توصيلها لصحراء النقب.

٩- استخدام القطن المصرى والألياف الصناعية الإسرائيلية فى إقامة مشروعات تصنيعية مشتركة بين «البلدين».

١٠- إقامة مشروعات للأسمنت فى العريش تخدم حركة البناء.

١١- إلغاء الحواجز الجمركية، وإقامة مناطق تجارية حرة على الحدود بين مصر وإسرائيل والأردن ولبنان.

ورأت الإدارة الأمريكية أن المشروعات الواردة فى مشروع بيريز-



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خليل هى من المشروعات القيمة واجبة التنفيذ، واقترحت الإدارة الأمريكية على مصر البدء فى إدراج مشروعات التعاون المشتركة الواردة فى مشروع بيريز- خليل، وتأجيل بقية المشروعات الواردة، والخاصة باشتراك دول عربية أخرى.

وكان طبيعياً الا يتم تنفيذ مشروع بيريز- خليل حول السوق الشرق أوسطية قبيل إقامة سلام سياسى بين إسرائيل والبلدان العربية.

ووفق المعلومات المصرية، نقد كان لدى الحكومة المصرية إدراك بصعوبة تنفيذ مثل هذا المشروع قبل أن تدور عجلة «السلام» فى المنطقة، ومن هنا جاء الرفض المصرى لمطلب أمريكى تقدمت به واشنطن فى العام ١٩٨٧، حيث طالبت بتنفيذ الفكرة التى كان قد اقترحها أنور السادات بتوصيل مياه النيل لإسرائيل عبر «ترعة السلام»، حيث أكدت مصر فى ردها أنها لا تستطيع التصرف بمفردها فى مياه النيل، نظراً لوجود اتفاقات تنظم تصريف مياه النيل بين كل الدول الأفريقية المطلة على النهر

ولكن الولايات المتحدة أعادت عرض مطلبها، ولكن بشكل أخر، حيث أشارت إلى أن توصيل مياه النيل لإسرائيل يمثل جزءا من مشروع بيريز- خليل، وأشارت كذلك إلى أن هناك فاقداً كبيراً من مياه النيل لا تستفيد به الحكومة المصرية.. وأن الولايات المتحدة ترى ضرورة ترشيد استخدام مياه النيل فى مصر، وأن المعونة الأمريكية سوف يكون أحد أهدافها هو تحقيق هذا الترشيد.

ولم ترد مصر على الطلب الأمريكى فى هذا الصدد.. ذلك أنه لم تكن هناك نية فعلية لتنفيذ مشروع بيريز- خليل فى تلك المرحلة.

المهم.. أنه وفى العام التالى للمطلب الأمريكى، فوجئت مصر بأن الولايات المتحدة خصصت ٢١ مليون دولار من استخدامات المعونة لترشيد استخدام مياه النيل.

وكانت واشنطن قد سبق ورصدت مبلغاً (١٤ مليون دولار) فى عهد السادات لاقناعه بتوصيل مياه النيل لإسرائيل، حيث جاء مسئولو المعونة الأمريكية إلى مصر، ليؤكدوا أن استخدامات هذه الأموال سوف ترتبط بتقليل الفاقد من مياه الن[illegible]، وكذلك تخفيض نسبة زراعة المحاصيل [illegible]تى تأخذ كميات كبيرة من المياه، وزيا[illegible]ة أسعار استهلاك المياه حتى يقلل المواط[illegible]ن المصرى من استخداماته للمياه، وزياد[illegible] الحملات الإعلانية فى أجهزة الإعلام بشأن ترشيد استخدام المياه.

وأبدى المسئولون الأمريكيون رغبتهم فى أن يكون الإشراف المباشر على خطة ترشيد المياه تابعا لهم، وأنهم سيختارون بأنفسهم الكوادر المصرية التى ستعمل معهم.

واحست مصر بأن الهدف من هذا المشروع هو إقناعها بأن هناك كميات كبيرة من المياه تمثل فاقداً فى استهلاكها، وأن هذا الفاقد يجب توصيله لإسرائيل، فطالبت إلغاء التخصيص الوارد فى المعونة بشأن ترشيد استخدام المياه، وإعطاء الحق فى الاستفادة من الـ ٢١ مليون دولار فى أغراض أخرى تهم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر.

وقد فوجئت مصر برد أمريكى على الطلب المذكور بأن مبلغ الـ ٢١ مليون دولار لترشيد استخدام المياه، يمثل أحد أهم أغراض المعونة. وأن الولايات المتحدة ترفض حتى إجراء مناقشات حول الطلب المصرى.. ذلك على الرغم من أن الدراسات الأمريكية العلمية تؤكد أن مشكلة المياه فى مصر سوف تبلغ ذروتها خلال الأعوام القادمة، وأن حصة مصر من مياه النيل يجب أن تتضاعف بعد عام ٢٠٠٥ حتى تستطيع حل أزمتها المائية. غير أن هيئة المعونة الأمريكية ترفض الاعتراف بهذه الدراسات، وتصر على تنفيذ ما ورد فى التوجيهات السياسية بشأن توصيل مياه النيل إلى «إسرائيل»

وفى محاولة لتهرب مصر من المطالب الأمريكية قدمت ٣٢ برنامجاً إلى الولايات المتحدة أكدت فيها الحاجة لزراعة الأراضى الصحراوية بالمياه، وتنمية الزراعة فى سيناء.. إلا أن واشنطن لم تقتنع بتلك البرامج، وواصلت ضغوطها على الحكومة لتوصيل مياه النيل لإسرائيل

مصطفى خليل:

لا توجد مقومات للسوق الشرق أوسطية

□ القاهرة: سناء السعيد.

فى تصريح للعالم اليوم قال الدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطنى المصرى للشئون الخارجية بأن السوق الشرق اوسطية غير مطروحة كسوق لان ذلك يتطلب رفع جميع الجمارك بين الدول المنظمه إلى هذه السوق وتوفر حرية انتقال التجارة وحرية انتقال العمالة وحرية انتقال رأس المال– وقال: إن هذه الاعمدة الثلاثة غير متوافرة فى الشرق الاوسط. وعليه فإن ما يتحدثون عنه ليس سوقا شرق اوسطية وانما نموذجا للتعاون الاقتصادى ولدول المنطقة الحرية المطلقة فى أن تشارك فى هذا التعاون او لاتشارك – والدوله التى لاتريد الاسهام فى هذا النموذج لن يفرض عليها احد شيئاً.



شوقى البكرى: السوق المشتركة بالشرق الأوسط خلال ١٠ سنوات

□ دبى - خاص:

توقع رجل أعمال فى دبى قيام سوق مشتركة فى الشرق الأوسط تضم دول مجلس التعاون الخليجى وتمتد من إيران شرقا إلى المغرب غربا، وذلك خلال فترة تتراوح ما بين ٦ و ١٠ سنوات.

وقال شوقى البكرى المسئول الإدارى والمالى فى شركة النابودة لاينغ فى دبى، إن التوسع والقوة المتزايدة للتكتلات الاقتصادية فى العالم، مثل الوحدة الأوروبية، تجعل إنشاء سوق شرق أوسطية مشتركة أمرا محتوما.

وأضاف فى الوقت الذى تقوم فيه دول مجلس التعاون الخليجى بتطوير فلسفة السوق المشتركة، يتوجب ضم دول أخرى إلى هذا التكتل كى يصبح قابل للتطبيق والنمو.. فعلى سبيل المثال، تمثل منطقتنا نسبة ١,٥ فى المائة فقط من قطاع السياحة العالمى الذى يقدر حجمه بنحو ٣٢٤ مليار دولار أمريكى.. ولا شك أننا نستطيع معا زيادة هذه النسبة.

وأوضح البكرى أن السوق المشتركة ستقوم فى وقت أقصر مما يتصور الكثيرون، وقد يبدأ إنشاؤها فى غضون ٦ أو ١٠ سنوات، وأضاف أن عضويتها ستكون لكل الدول العربية، إضافة إلى إيران والعراق - بعد حل المسائل السياسية والدبلوماسية الحالية.

تجدر الإشارة إلى أن البكرى سيقدم تصورا اقتصاديا شاملا خلال المؤتمر الدولى الذى تستضيفه دبى فى الأسبوع المقبل.

ويتناول هذا المؤتمر إدارة أكلاف المشاريع، وتنظمه شركة «اى اى ار» التى تعتبر كبرى شركات تنظيم المؤتمرات فى العالم، وسوف يتحدث فيه نخبة من المستشارين الإداريين الدوليين وعدد من كبار رجال الأعمال والمال فى الخليج.

وقال البكرى إن إنشاء سوق مشتركة فى الشرق الأوسط سيكون له بالغ الأثر على استراتيجيات إدارة الكلفة التى تعتمدها الشركات فى المنطقة، وأن دخول هذه الشركات إلى السوق سيصبح أمرا ضروريا لاستمرارها.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مطالباً بإبقاء مقاطعة إسرائيل

اتحاد الغرف العربية يرفض السوق «الشرق الأوسطية»

الدوحة - ر: اوصى مسؤولون اقتصاديون وتجاريون من 22 دولة عربية امس بضرورة استمرار المقاطعة العربية لاسرائيل الى ان يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه. وشدد اكثر من 200 مندوب من غرف التجارة والصناعة العربية في ختام مؤتمر استمر ثلاثة ايام في الدوحة على ضرورة انشاء سوق عربية مشتركة لمواجهة التحديات التي تشكلها التكتلات الاقتصادية في مناطق اخرى من العالم.

وقال الشيخ حمد بن جاسم بن محمد آل ثاني رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ان المؤتمر اوصى بإزالة كل العقبات ولا سيما التي تعترض النقل البري بين الدول العربية.

وسئل الشيخ حمد عن فكرة انشاء سوق مشتركة في الشرق الاوسط تضم اسرائيل، فقال ان الحديث يتعلق بانشاء سوق عربية مشتركة وليس سوق «شرق اوسطية». وقال ان احدى توصيات المؤتمر هي الاصرار على استمرار مقاطعة اسرائيل الى ان يتم تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وحذر اقتصاديون من دول مجلس التعاون الخليجي من ظهور سوق «شرق اوسطية» تهيمن عليها اسرائيل، وحثوا على القيام بتحرك عاجل لايجاد بدائل تحمي الاقتصاديات العربية. وروجت اسرائيل بقوة لفكرة انشاء سوق «شرق اوسطية» تربط بين اسرائيل والدول العربية ومن المحتمل دول اخرى، مثل تركيا منذ مؤتمر سلام الشرق الاوسط في عام 1992، وزاد الحديث عن انشاء هذه السوق منذ التوقيع على اتفاقية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في واشنطن في العام الماضي.

وتحث الولايات المتحدة التي تؤيد هذه الفكرة على انهاء المقاطعة العربية لاسرائيل كخطوة اولى. وتقول الدول العربية انها لن تنهي هذه المقاطعة الا إذا توصلت اسرائيل الى سلام مع كل جيرانها وانسحبت من الاراضي المحتلة.

وقال مؤتمر الدوحة ان هبوط مستويات التجارة بين الدول العربية يرجع الى ضعف هياكل الانتاج واختلاف الانظمة التجارية وقوانين التصدير والاستيراد وضعف التمويل وعدم توافر انظمة التسويق وتبادل المعلومات بشكل كاف وضعف وسائل النقل والعقبات الجمركية وغير الجمركية.

وقال صندوق النقد العربي، وهو المؤسسة المالية الرئيسية في العالم العربي، ان التجارة بين الدول العربية تمثل نحو 8% من مجمل التجارة العربية مع الدول غير العربية التي تبلغ 10 مليارات دولار.

خريطة القوة الشرق أوسطية ومخاطر التقديرات العشوائية!

يتطلب قياس القوة الحقيقية للاقتصاد المصرى وغيره من الاقتصاديات العالمية الاعتماد على مقاييس علمية دقيقة والابتعاد تماما عن احاديث الفهلوة والمقاييس التفصيلية التى يتم وضعها بناء على الغرض والهوى وهو ماوضح فى الفترة الماضية من مقارنات رقمية بين الاقتصاد المصرى وغيره من الاقتصاديات الشرق اوسطية فى ظل الاحاديث التى دارت حول مايسمى باقتصاديات السوق الشرق اوسطية.

ويوضح الدكتور على عبد العزيز سليمان وكيل الوزارة ورئيس البحوث بوزارة الاقتصاد والخبير السابق بالبنك الدولى للانشاء والتعمير والعمومية من المنظمات العربية الاقليمية ان المحور الاول للتحليل يرتبط بقياس دلالات ارقام الناتج المحلى الاجمالى ونصيب الفرد منه حيث استقر العرف الاقتصادى على ان مقارنة الناتج المحلى الاجمالى «او ماقد نسميه باختصار الدخل القومى» فى الدول المختلفة يخضع للكثير من المحاذير وذلك لاختلاف البنيان الاقتصادى وهيكل الأسعار ومدى الارتباط بالسوق العالمية وتنسحب هذه المحاذير عند مقارنة نصيب الفرد والدخل القومى ايضا فاذا قلنا مثلا ان دخل الفرد فى مصر عام ١٩٩١ كان ٦١٠ دولارات فى السنة بينما وصل الى ١١٩٥٠ دولارا فى اسرائيل فى نفس السنة «حسب بيانات البنك الدولى» فهل يعنى هذا ان مستوى معيشة الفرد فى اسرائيل يصل الى عشرين ضعف نظيره المصرى او ان انتاج الفرد فى مصر او مساهمته فى الناتج القومى تساوى فقط ٥٪ من مساهمة نظيره فى اسرائيل؟ الاجابة القاطعة هى بالطبع لا. ذلك ان مقارنة مستوى المعيشة او مايتمتع به الفرد من السلع والخدمات فى المتوسط فى دولتين - يجب ان يتم باستخدام نفس مستويات الاسعار - او بصورة اخرى يجب عند مقارنة دخل الفرد فى دولتين ان نأخذ فى الاعتبار مايمثله هذا الدخل من سلع وخدمات حقيقية.

فاذا عرفنا مثلا ان عشرة ارغفة من الخبز تكلف مصر ١٥ سنتا امريكيا بينما تكلف فى اسرائيل ١٥٠ سنتا فانه يمكن بسهولة القول ان الاسرائيلى يلزمه عشرة اضعاف دخل المصرى حتى يستهلك نفس الكمية من الخبز بما يحتم ان يتم التحليل الدقيق بناء على مقارنة بين تكلفة حزمة من السلع والخدمات والتى يستهلكها الشخص فى المتوسط حتى نحدد بالفعل المقارنة الصحيحة بين مستويات المعيشة لارتباطها بالقوة الشرائية للنقود وليس بالقيمة الكلية المطلقة لهذه النقود مما يعدل الحسابات القائمة على الارقام الاجمالية الصماء.

ويشير الدكتور على سليمان الى ان تحديد الخريطة الحقيقية والسليمة للقوى الاقتصادية فى الشرق الاوسط وعلى امتداد العالم كله يستوجب الاخذ فى الاعتبار اختلاف مستويات الاسعار وكذلك الاعتبارات الحيوية والعملية المؤدية الى قياسات وتقديرات سليمة وصلبة. وهناك اتفاق علمى دولى على وجود عديد من المشاكل فى قياس الناتج القومى الاجمالى منها ان الكثير من النشاط الاقتصادى قد يتم خارج اطار الاقتصاد الرسمى ويجرى ذلك اما تهربا من الضرائب او لقصور اجهزة القياس المختلفة. كذلك فإن الدخل القومى «الذى يشمل التحويلات من الخارج» يزيد كثيرا عن الناتج المحلى الاجمالى وهكذا.

ويؤدى القياس العلمى الى تعديلات جذرية فى خريطة القوة الاقتصادية وحساباتها بالشرق الاوسط حيث ينخفض الفارق فى مستوى المعيشة بين مصر واسرائيل الى ١ : ٣.٧ بدلا من ١ : ١٩.٦ واذا اخذنا فى الاعتبار ارتفاع تكاليف الدفاع والامن فى اسرائيل بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى وارتفاع حجم المساعدات الخارجية التى يحصل عليها لكان من الممكن القول بسهولة ان نصيب الفرد هناك من الناتج المحلى لايزيد على ثلاثة اضعاف نظيره المصرى.

وبحسابات مستوى المعيشة والناتج القومى الاجمالى فان مصر كقوة اقتصادية تأتى فى المرتبة الثالثة بناتج قومى اجمالى قيمته ٩٣ مليار دولار فى عام ١٩٩١ تسبقها فى المرتبة الاولى تركيا بناتج قومى اجمالى قدره نحو ٢٧٧ مليار دولار ثم ايران بما قيمته ٢٧٠ مليار دولار ومرتبة اسرائيل وفقا لحسابات القوة الاقتصادية تتراجع بعد ذلك حيث تسبقها الدول العربية البترولية كما تسبقها المغرب والجزائر.. والحسابات الصحيحة تقارن بين اسرائيل وسوريا حيث تتقارب قيمة الناتج القومى الاجمالى لكل منهما. كما ان التقييم الحقيقى لقوة الاقتصاد المصرى لابد وان يأخذ فى الاعتبار ماتملكه من موارد طبيعية ومائية وقدرات بشرية ورأسمالية وتراكم الخبرات الحضارية عبر آلاف السنين بالحساب وليس بالاغانى والشعارات الجوفاء؟

حتى لاتتحول إلى نمر اقتصادى.. مصنوع من الورق:
البحث العلمى والتكنولوجيا :البوابة الذهبية للدخول إلى حظيرة النمور الاقتصادية

الحوار الدائر الآن حول التحدي الذي يجب أن نواجهه في السوق «الشرق اوسطية» المقترحة... ودورنا فيه، يجب ان يأخذ الكثير من الاهتمام.. ولذلك، فإن السؤال الذي يفرض نفسه امام هذا التحدي الذي سيواجهنا عاجلا أم آجلا هو : كيف نستعد من الآن لنأخذ مكاننا المناسب في هذه السوق المقترحة.. او اي سوق خارجي نتنافس فيه بانتاجنا امام دول العالم المختلفة؟

وفي نفس الاتجاه .. تساءلت مثير من الأقلام : كيف يمكن أن تتحول مصر الي نمر اقتصادي حقيقي ينافس النمور الاقتصادية الآسيوية .. وأدلي رجال الصناعة والاقتصاد بآرائهم القيمة حول هذا الموضوع .. ولكن، للأسف، تناسوا جميعا «البوابة الرئيسية» التي يجب أن ندخل منها الي هذه الحظيرة المنتجة.. فليس من المطلوب أن نقفز من علي السور لتنكسر ارجلنا .. او تنخلع اكتافنا.. ونتحول الي نمر اعرج.. او أكتع وفي احسن الأحوال.. ممكن أن نتحول الي نمر من ورق!!

المطلوب إذن .. أن ندخل من «البوابة» بقوة .. وبدون عاهات.. وحتي نكون قادرين علي المنافسة مثلاً في الانتاج والجودة والسعر.. وأن تكون منتجاتنا مطلوبة في أسواق العالم .. وفي الشرق الأوسط بسوقه المقترحة.

إذن .. ماهو الحل .. وكيف نستطيع أن ندخل من هذه «البوابة الذهبية» الي السوق الدولية..؟

الاجابة جاءت لنا علي طبق من فضة في صورة تقرير عن «حالة العلم في العالم».. نشرته أخيراً منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة.. وهي تحكي لنا «حدوتة» ذكية.. تشرح فيها كيف يمكن للدول النامية أن تتحول الي نمور اقتصادية شرسة.. قادرة علي أن تنافس النمور الموجودة حاليا.. ويمكن أيضا أن تتغلب عليها.

والمهم في «الحدوتة» كما يوصينا خبراء اليونسكو.. أن نسمعها في الصباح.. وليس قبل النوم.. ذلك انه في الصباح، تكون حواسنا متحفزة لفهمها.. بنظرة ثاقبة.. وعقول واعية.. وقلوب متفتحة.. لنستفيد من الخبرات السابقة.. نهضمها ونمتصها.. ثم نستفيد منها علي حسب الظروف الاقتصادية والصناعية.. والخامات المحلية المتوافرة.

والتقرير يقول صراحة ان «البوابة الذهبية» للدخول الي حظيرة النمور الاقتصادية هي بوابة البحث العلمي والتكنولوجيا.

ولأن لغة الأرقام لاتعرف الزيف.. فلقد اعتمد التقرير علي ارقام مؤكدة.. فالتقرير يقول مثلاً: ان جمهورية كوريا استطاعت زيادة دخلها القومي في الفترة مابين عامي ١٩٦٢ – ١٩٨٨ من ٢,٢ بليون دولار الي ١٦٩ بليون دولار . وذلك كنتيجة طبيعية للتنمية العلمية والتكنولوجية..

ومن أجل الوصول الي ذلك.. قامت كوريا بزيادة نسبة المنصرف علي البحث العلمي الي ثلاثة اضعاف ماكان عليه.. ووصلت نسبة ما صرفته من الدخل القومي علي البحث العلمي الي نفس النسبة التي تصرف في الدول الأوروبية المتقدمة.

ولقد زاد عدد الباحثين الكوريين، لكل عشرة آلاف نسمة.. بنفس النسبة.. مما زودها بالامكانيات العلمية والتكنولوجية الاساسية التي يحتاجونها.. وهم علي مشارف القرن الحادي والعشرين.

والأرقام تؤكد ان عائد العلم هو للأسف من نصيب عدد محدود من البلدان.. حيث ان اكثر من ٨٠ في المائة من الانشطة العلمية هي امتياز خاص تتمتع به بعض الدول الصناعية.. علما بأن العالم الصناعي ينفق ٢,٩ بالمائة من اجمالي الناتج القومي علي البحث والتنمية.. بينما العديد من الدول النامية لايتعدي انفاقها في هذا المجال سوي واحد علي عشرة من النسبة المذكورة.

ولذلك يقول «فيديريكو مايور» المدير العام لليونسكو: «إن الفجوة القائمة بين الاغنياء والفقراء هي علي صلة وثيقة بالعلم والتكنولوجيا.. لأنه ببساطة لايمكن الوصول الي تنمية مستديمة.. دون الاعتماد علي العلم..»

وأصبح من المعروف الان ببساطة.. ان القدرات العلمية والتكنولوجية لأى بلد. لايعتمد على وجود مايستورد من تكنولوجيا من الخارج . ولايعتمد على تشييد مصنع حديث مستورد علي ارضها «تسليم مفتاح» .. بل يعتمد اساسا علي توفر مناخ سياسي واقتصادي وثقافي يدعمها.. علي بنية اساسية صلدة .. وتسهيلات في حقل التربية والتعليم علي مختلف المستويات.. علاوة علي ذلك.. لابد من التنسيق والتكامل بين مجالس البحث العلمي والصناعة.. وبجوار كل هذا لابد من إدارة علي مستوي عال تدير كل ذلك.

وعن مقدار ماينفق في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا يقول التقرير أن معظم بلدان أمريكا اللاتينية تنفق زهاء عشرة دولارا ت بالنسبة لكل شخص واحد في العام علي البحث العلمي.. بينما تخصص بلدان المجموعة الأوروبية حوالي ٣٠٠ دولار لكل فرد.. وأكثر من ٤٤٠ دولاراً في البلدان الاسكندنافية.. ويرتفع نصيب الفرد الي ٦٠٠ دولار في العام بالولايات المتحدة الأمريكية.. ويرتفع اكثر ليصل الي ٧٠٠ دولار في اليابان.. أما في بلد كنيجيريا.. فان هذه النسبة تقدر بحوالي ٢٢ سنتا..!!

وتتوقف قوة اي بلد ايضا علي موارده البشرية.. اي انه يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار عدد العلميين والمهندسين لكل الف شخص من السكان.. وانطلاقا من هذه القاعدة.. فان اليابان واسرائيل تتقدمان كل الدول.. حيث يوجد ٤,٤ عالم وباحث لكل الف شخص.. اما في العالم الثالث بوجه عام.. فإنه يوجد علمي واحد لكل خمسة الاف شخص.

ويؤكد التقرير ان البحوث العلمية ليست ترفاً.. إذ انها تثمر فوائد اقتصادية واجتماعية علي المدي الطويل.. ويعتبر الاستثمار في مجال البحث العلمي من اكثر الاستثمارات ربحا. ومن المؤكد الآن.. ان القدرات العلمية والتكنولوجية في العالم.. تختلف من بلد الي آخر.. ويعود هذا



الاختلاف الي اسباب معقدة ومتشابكة.. وقد تنطوي علي خليط من العوامل.. كالأمية والفوضي الاجتماعية وعدم كفاية وسائل الاتصال.. ونقص البنية الاساسية للدولة.. والديون الخارجية.. والإدارة المتخلفة. ويشير التقرير الي ان المعونة التي تقدمها البلدان الغنية الي البلدان الفقيرة.. ادي عمليا الي الحفاظ علي الوضع القائم.. لأن البلدان الغنية.. تفضل دائما تقديم السلع الي البلدان النامية.. بدلا من تزويدها بوسائل تمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي.. وفي نفس الوقت، فإن الدول الغنية تجذب العلماء النابهين من الدول الفقيرة.. وعادة، يقبل هؤلاء العلماء علي الهجرة.. نتيجة العزلة العلمية التي يعانون منها.. والتي تحرمهم من تبادل الآراء والافكار مع زملائهم.. كما انهم عادة لايكونون قادرين علي حضور المؤتمرات العلمية الدولية.. وعلي الحصول علي المجلات العلمية الحديثة. ولحل هذه المشكلة.. يشير التقرير الي مبادرة اكاديمية العلوم في امريكا اللاتينية حيث ثم انشاء معهد غير مرئي.. بالتعاون مع اليونسكو.. وسيكون عبارة عن شبكة الكترونية لتبادل المعلومات.. وذلك بعد ان اصبح الحاسب الآلي يباع باسعار زهيدة.. وبعد التحسن الذي طرا علي وسائل الاتصال.. ومن المتوقع، في حالة نجاح هذه التجربة، انشاء شبكات مماثلة في سائر انحاء العالم الثالث.. وهذا من شأنه.. ان يساعد علي تضييق الفجوة بين الاغنياء والفقراء.

لقد ذكرني هذا التقرير بالحقيقة التي اكتشفها عالم الاقتصاد الأمريكي روبرت سولو والحائز علي جائزة نوبل.. لقد قال هذا الرجل عام ١٩٥٦ ان ٨٧,٥ في المائة من الزيادة في معدل القيمة المضافة في الولايات المتحدة الأمريكية.. يرجع أساساً الي انشطة التطوير العلمي والتكنولوجي.. بينما الباقي وقدره ١٢,٥ في المائة يعود الي النشاط الراسمالي.

والمفاجأة ان هذه الشهادة التى تؤكد على اهمية العلم والتكنولوجيا جاءت من رجل اقتصاد.. وكان هذا التحديد وقتها حافزا مباشراً للحكومة والشركات الكبرى على الاهتمام بانشطة التطوير.. والبحث العلمى.

والآن.. ماذا نحن فاعلون..؟ هل نريد فعلاً ان ندخل إلى حظيرة النمور الاقتصادية..؟ اذا كان الرد بالايجاب فيجب ان نضع خطة مستقبلية للتنمية والتكنولوجيا.. وان نبدأ بما هو ممكن.. فإنه من المستحيل ان نصنع من الابرة إلى الصاروخ .. ان اليابان بكل تقدمها لم تدخل عصر صناعة الطائرات.. وظلت تدرس هذا الامر على مدى ثلاثين عاماً.. ثم قررت اخيراً دخول الميدان.. وستبرز فيه حتما بما لها من امكانيات علمية وتكنولوجية.

بقلم : سالم عزام

السوق الشرق أوسطية وتأثيرها على المنطقة تناقشهما ندوة بالقاهرة اليوم

تنظم منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوسة اليوم بالقاهرة ندوة بعنوان «تجمع عربي أم شرق أوسطي» حيث ازداد الجدل في الوقت الراهن حول مشروع السوق الشرق أوسطية وتأثيره على المنطقة العربية.

ويفتتح المؤتمر الكبير بكلمة من الأمين العام لجامعة الدول العربية يلقيها أحد مساعديه بالنيابة عن الدكتور عصمت عبد المجيد لسفره ويتضمن جدول مائدة الحوار مجموعة من الأسئلة التي تدور حول الموضوع مثل: ما هو مشروع السوق الشرق أوسطية؟ ولماذا طرح الآن؟ وهل هو امتداد لمشروعات اقليمية سابقة؟ كما تتضمن المناقشة الموارد العربية وهل يمكن أن تحقق تعاملا اقتصاديا جزئيا او كليا وسوقا عربية مشتركة؟

ويتطرق الحوار كذلك الى الاتفاقيات العربية الاقتصادية الجماعية أو الاقليمية أو الثنائية وكيفية احيائها.

ومن ناحية أخرى يشترك وفد من اللجنة المصرية للتضامن في الندوة التي تنظمها في تونس رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية عن الأمن الغذائي للقارة الأفريقية وتتناول مناقشات وأبحاث الندوة الوضعين السياسي والاقتصادي في القارة.

ويضم وفد اللجنة رئيسها احمد حمروش والدكتور مصطفى السعيد والدكتور جلال أمين



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٤

«الألكترونيزم».. للتطعيم ضد السوق الشرق أوسطية

(٣) من (٣)

تتأكد أهمية صناعة الالكترونيات بالنسبة لمصر فى الدور الذى يمكن أن تلعبه للمساهمة فى تطوير الإقتصاد المصرى، بخلق صناعة حديثة تقوم بإنتاج ما يزيد على ٢,٥ مليار دولار سنوياً يصدر منها ٢ مليار بحلول عام ٢٠٠٠. وقد إستعرضنا مقومات السوق المصرية وحجم الصناعة الحالى والأسواق العربية، التى يمكن أن تساهم بقدر هام فى تحقيق هذا الهدف. وقد تضيع هذه الفرصة المتاحة إذا ما قدر للسوق الشرق اوسطية أن تتكون، وعليه فإن هناك مهلة يجب أن نحسن إستغلالها بوضع خطط وبرامج طموحة لتشجيع الإستثمار فى هذه المجالات ذات الكفاءة الإستثمارية المرتفعة.

و هذه الصناعة بالإضافة إلى أنها توفر فرصاً هائلة، فإنها أيضاً ذات أهمية إستراتيجية هائلة سواء بالنسبة للتنمية الإقتصادية أو الإجتماعية أو من حيث الأهمية التكنولوجية والعسكرية ولكى تستطيع هذه الصناعة الإنطلاق فهناك مجموعة من المقومات الأساسية التى تعتبر ضرورية، وبدونها لا يمكن لأى نمو فى هذا المجال أن يحدث . وهناك مجموعة أخرى من العوامل المساعدة التى تعجل بعمليات النمو وتحقيق الهدف، وهى تعمل كعامل حافز يساعد على تعجيل حدوث التغيرات المنشودة.

هذا بالإضافة إلى أن أية إستراتيجية يجب أن تبنى على محورين متوازيين يكملان بعضهما البعض، المحور الأول تشجيع الإستثمارات الإجنبية فى هذا المجال فى مصر.

ويتحقق ذلك بجذب الشركات العالمية لوضع إستثماراتها ونقل مصانعها إلى مصر، مما يساهم فى تهيئة المناخ الداخلى بتغيير أنماط الثقافة والعمل بالإضافة إلى توفير فرص عمل والمساهمة فى خلق صناعات مغذية وتوسيع الأسواق الداخلية.

أما المحور الثانى فهو تطوير القدرات الداخلية، وإمكانيات الشركات المصرية حيث أن هذا المحور الطويل المدى والذى سوف يعود بالفائدة المرجوة. فالشركات الأجنبية عادة ما يكون دورها متواضعا جداً فى عمليات نقل التكنولوجيا، حيث أن



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٤

مهندس أحمد عمر العطيفي

مركز المعلومات - مجلس الوزراء

مصانعها تكون مرتبطة بآليات الشركة الموزعة في جميع أنحاء العالم . وعادة ما تحتفظ بمراكز الأبحاث والتطوير في بلادها الأصلية ولا تنتقل إلا في حالات خاصة جداً، وهذا يأخذ أمداً طويلاً إذا ما حدث(٢٠ـ ٣٥ سنة). ولإسرائيل تجربة رائدة في العالم لتشجيع الشركات العالمية على نقل مراكز أبحاثها إلى إسرائيل، وهذا من خلال صندوق«بيرد» والذى أنشئ بالتعاون مع الولايات المتحدة برأس مال يصل إلى خمسين مليون دولار، بالمناصفة بين البلدين. وتقوم إسرائيل من خلال هذا الصندوق بتقديم دعم في شكل منح لا ترد، يصل إلى خمسين بالمائة من تكاليف تطوير المنتجات إذا تمت داخل إسرائيل. وبهذه الطريقة نجحت إسرائيل في تشجيع قيام الشركات الأمريكية بالقيام بأبحاث لتطوير منتجاتها بالتعاون مع الشركات الإسرائيلية، وباستخدام المهندسين والفنيين اليهود مما يعجل عمليات نقل التكنولوجيا من خلال الإحتكاك القوى، وقد نجحت إسرائيل من خلال هذا البرنامج في جذب أكبر شركات العالم في صناعة المعالجات المركزية للحسابات الآلية، التى قامت بتطوير واحد من أحدث منتجاتها داخل إسرائيل باستخدام العلماء اليهود مما ساعد كثيراً في تطوير الإمكانيات الداخلية والجدير بالذكر أن

مركز التصميم والتطوير التابع لهذه الشركة داخل إسرائيل هو الوحيد من نوعه على مستوى العالم خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

والدور الهام الذى تلعبه الشركات العالمية، ينصب أساساً على تطوير ثقافة الإنتاج، وانماط العمل وطرق تدريب العمال، هذا بالإضافة إلى توسيع قاعدة الأسواق الداخلية على المدى المتوسط مما يسهم في تزايد الفرص المتاحة لنمو الصناعات المغذية.

وبهذه الطريقة تستطيع الشركات المصرية توزيع إنتاجها بكميات مناسبة تساعدها على تخفيض تكلفة الإنتاج،

مما يعطيها في المدى الطويل القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

وذلك برفع قدرتها على توفير منتجات بجودة مناسبة. وسعر مناسب في الوقت والمكان المناسبين في أى مكان بالعالم، وهذا لن يتحقق إلا بتوفير مقومات أساسية بدونها لا يمكن أن تنمو أية صناعة حديثة، بالإضافة إلى العوامل المساعدة والمحفزة على النمو، وللتعرف على هذه العوامل

يجب أولاً أن نلقى نظرة على الوضع الحالى للتعرف على نقاط القوة والضعف.

ومن خلال التحليل يتأكد ان السوق المصرية الداخلية صغيرة جداً والطلب فيها على المنتجات الإلكترونية متواضع، وبهذا نجد أن قدرتها بوضعها الحالى على دعم صناعة منخفضة للغاية.

وأيضاً فإن البنية الأساسية لهذه الصناعة من

خدمات مساعدة وصناعات مغذية (من مكونات الكترونية وصناعات بلاستيكية) إما أنها منعدمة أو أنها في حالة وجودها ذات إمكانيات متواضعة، لا ترقى إلى المستوى العالمى سواء من حيث جودة منتجاتها أو من حيث قدرتها على تلبية الإحتياجات سريعة التغير لهذه الصناعة بسرعة وكفاءة عالية.

أما من حيث القوى البشرية فالجامعات المصرية تخرج مجموعة كبيرة من المهندسين، الذين يفتقدون القدرة على الإبتكار، ومعلوماتهم تنحصر بشكل كبير في الأجزاء النظرية والعلوم الإساسية

وهؤلاء بالرغم من ضعف مستواهم بالمقارنة بالمستويات العالمية والتوجيه الخاطئ الذى يحدث لهم سواء من خلال المؤسسات التعليمية او الانماط الثقافية السائدة.

إلا أنهم يمثلون قوة لا يستهان بها يمكن إذا أحسن توجيهها وإعادة تدريبها، الحصول على عمالة متميزة ترقى إلى أعلى المستويات العالمية

والحكومة المصرية تدرك تماماً أهمية تطوير التعليم بحيث يساهم في تنمية القدرة على الإبتكار والإعتماد على الذات

وبالنظر إلى الصناعات القائمة نجد أن الأنشطة الرئيسية، أنشطة تجميعية تقوم على تجميع أجهزة مفككة دون القيام بأية أعمال تصميمية، وهذا النمط لا مثيل له في دول العالم، فلا يوجد اليوم من يستورد جهازاً مفككاً بالكامل، ليعيد تجميعه بدون أى تدخل في التصميم أو حتى التدخل في إختيار الموردين حتى بالنسبة للمكونات القياسية، والأخطر من ذلك هو أن القوانين السائدة لا تشجع على الإبتكار او التصميم، فإجراءات إستخراج تراخيص التصنيع الإلكترونى تطالب بالحصول على ترخيص من إحدى الشركات العالمية.

هذا بالإضافة إلى رفض إعتبار التصميم بالرغم



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من انه أهم القيم المضافة فى أى جهاز إلكترونى، أو منتج تكنولوجى متقدم، كجزء عند إحتساب نسبة التصنيع المحلى، وهكذا نجد أن القوانين السائدة تمنع بدلاً من أن تشجع نمو أعمال البحث والتطوير داخلياً. وصناعة الإلكترونيات هى أكثر الصناعات معاناة من هذه التعقيدات الإجرائية، حيث أن هذه الصناعة تنقسم أساساً إلى صناعات مغذية تتمثل فى صناعة المكونات الالكترونية من مقاومات ومكثفات ودوائر متكاملة وغيرها .

وصناعة المكونات الالكترونية باستثناء الدوائر المتكاملة صناعة ذات محتوى تكنولوجى منخفض وتعتمد اساساً على إقتصاديات الكم.اما الدوائر المتكاملة فهى تحتاج إلى إستثمارات مرتفعة وأسواق كبيرة وهذا غير متوافر فى الوقت الحالى لا فى مصر ولا فى الأسواق العربية.

اما صناعة الأجهزة فهى تعتمد على القيام بالتصميم وأنشطة التجميع، وأكبر الشركات العالمية مثل أى بى أم وهيوليت باكارد هى شركات أنظمة ليس لديها أية صناعات للمكونات . وهكذا نجد أن القوانين السائدة لتعميق نسب التصنيع هى فى الواقع معوق هائل ، فنسب التصنيع التى تتحقق من الشاسيهات والأجزاء المعدنية والبلاستيكية لا تتعدى ٢٠٪، ولا يتم احتساب التصميم الذى يمثل فى المتوسط

٢٠ ـ٢٥٪ من قيمة المنتج كمكون محلى، رغم أن التصميم قد يصل فى بعض الأحيان فى صناعة كصناعة البرامج أو المنظومات العسكرية أو الأجهزة الطبية إلى أكثر من ثمانين بالمائة من قيمة المنتج.

وهكذا مع إنعدام الطلب الذى يساعد على إقامة صناعة للمكونات الإلكترونية، نجد اغلب الشركات المصرية عاجزة إلا فى أحيان نادرة على تحقيق الشروط المطلوبة، مما يقصر المجال على صناعات

الفيديو والتليفزيون والأجهزة الإستهلاكية التى لا تمثل أكثر من ٥٪ من حجم الصناعة فى العالم بالإضافة إلى كونها من المجالات الأقل ربحية فى الصناعات الإلكترونية، والتى تتشبع بها الأسواق العالمية مما لا يدع أية فرصة للتصدير بسبب المنافسة العالمية.

ومشكلة عدم إحتساب التصميم كمكون وإشتراط الحصول على رخصة من شركة عالمية، يؤدى إلى قيام الشركات بإستيراد تصميمات جاهزة لموديلات بعينها، بدلاً من نقل التكنولوجيا الأساسية لتصنيع المنتجات. وبهذه الطريقة لا يمكن لصناعة المكونات الإلكترونية أن تنمو، حيث أن الشركات المصرية لا تستطيع تغيير أى مكون إلا بعد العودة للشركة المانحة للترخيص التى عادة ما تتعسف حتى وإن كان المكون قياسيا، ولا تقوم بتصنيعه، حتى تستطيع الإحتفاظ بعمولتها على التوريد.

وهكذا أن هناك الكثير من المعوقات الداخلية، والتى إذا أضيفت إلى صعوبة التصدير، وضعف القدرات التسويقية للشركات المصرية، ونقص العمالة المدربة، وتواضع الخبرة المحلية فى هذا المجال الحديث(بالمقارنة بصناعة كالنجارة مثلاً). نجد أن هناك جهداً ضخماً يجب أن يبذل فى:

- تقصير مدة الأبحاث والتطوير مما يساهم فى تقديم المنتجات إلى الأسواق بسرعة.
- جذب العمالة المتميزة من مهندسين ومديرين
- رفع جودة المنتجات
- تقديم خدمة أفضل للعملاء
- حماية الملكية الفكرية وحقوق الابداع.
- تطوير برامج الحاسبات.

وقد عبر بعض رؤساء مجالس الشركات أن الدعم الحكومى الفعال وتوافر التمويل وامكانيات المشاركة من العوامل الأخرى التى قد تؤثر على إختيار المناطق التى يتم نقل المصانع اليها

والملاحظ فيما سبق أن أهم المميزات هى الوصول الى أسواق جديدة، وبما أن السوق المصرية بوضعها الحالى ذات إمكانيات متواضعة، فلابد من العمل على توسيع قاعدة الأسواق التى تستطيع الشركات العالمية الوصول اليها من خلال مصر، وذلك من خلال اتفاقيات مع الدول العربية والافريقية.

والملاحظة الثانية هى أن الدور الحكومى لا يمكن اهماله، كما أنه من العوامل الرئيسية التى كما يمكن أن تكون مساعدة فإنها اليوم وبكافة المقاييس معوقة

هذا بالنسبة للمحور الأول للاستراتيجية، أما المحور الثانى وهو الأطول أمدا والأكثر أهمية، فيعتمد على تطوير الامكانيات الداخلية. وللقيام بذلك تعالوا نلقى نظرة على أهم المعوقات التى تواجه احدى الشركات المصرية الحديثة والرائدة فى مجال تصميم وتصنيع المنتجات الالكترونية وتتلخص مشاكل هذه الشركة بالاضافة الى مشكلة الاجراءات التى تمنعها من الاستفادة بالتصميم كجزء من المكون المحلى فيما يلى:

- نقص الخبرات التصميمية والتصنيعية المحلية بالمقارنة بالصناعات الأخرى نظرا لحداثة الصناعة.
- صعوبة الحصول على معلومات عن المكونات الالكترونية من الشركات العالمية بالرغم من توافرها مجانا للجميع، بسبب ارتفاع تكاليف الاتصالات والبريد.
- صعوبة التعامل مع الشركات العالمية الموردة



المكونات الالكترونية بسبب ضعف الطلب الداخلي، والذى لا يبرر لهذه الشركات فتح مكاتب للبيع أو مراكز للدعم الفني بمصر.

□ عدم توافر معامل للقياس أو المعايرة لاختبار التصميمات حتى تكون المنتجات على مستوى عالمي.

□ الصعوبات الاجرائية وخاصة فى التعامل مع الجمارك بالنسبة للافراج عن المكونات بالاضافة الى صعوبة الحصول على التراخيص.

هذا بالاضافة الى ضغوط الأسواق العالمية سريعة التغير والتى سبق أن أوضحناها فى الحلقة الأولى، والتى تجعل من عمليات التصميم وانتاج الأجهزة الالكترونية المتقدمة عملية ذات مخاطرة عالية حتى بالنسبة للشركات العالمية الأكثر خبرة. وبالتالى ولكل ما سبق أصبحت هذه الصناعة مقصورة على الشركات ذات القدرة التمويلية المرتفعة، وبذلك لم تجد الصناعات الصغيرة فى مصر - والتى هى عماد هذه الصناعة فى جنوب شرق آسيا- أية فرصة لدخول هذه المجالات عالية الربحية.

وهكذا يمكن تلخيص أهم العوامل المعوقة لنمو هذه الصناعات فى مصر فيما يلي:

● عدم توافر عمالة مدربة على مستوى عال.

● تواضع مستوى خريجي كليات الهندسة نظرا لتدريبهم وتعليمهم بطريقة لا تتوافق مع احتياجات السوق.

● ضعف الصناعات المغذية والخدمات المساعدة

● عدم وجود نظرة عالمية أو أى تطبيق للنظم الحديثة فى الادارة والانتاج.

● ضعف آليات نقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات بين مصر والعالم وبين الشركات المصرية بعضها البعض ومع الجامعات.

● عدم توافر وعى كاف فى المجتمع وبين القيادات السياسية بأهمية هذه الصناعات.

● عدم وجود تفهم لطبيعة هذه الصناعات ووسائل تطويرها والامكانيات العالمية.

● سوق داخلية صغيرة لا تسمح باقتصاديات الكم. وللتغلب على ذلك يجب تبنى استراتيجية مبنية على العناصر التالية:

●● تطوير اليات وبرامج لنقل التكنولوجيا ذات نظرة اقتصادية بحتة.

●● عمل ابحاث تسويق على مستوى عالمى لتحديد افضل الصناعات والأكثر ملاءمة لتشجيع الاستثمار فيها او العمل على جذبها.

●● انشاء نظام للمساهمة فى تمويل ودعم الابحاث والتطوير بالشركات المصرية وبالذات شركات القطاع الخاص.

●● انشاء مناطق خاصة لاحتضان هذه الصناعات لتوفير البيئة المناسبة من حيث يسر الاجراءات والقوانين، مثل مشروع وادى التكنولوجيا.

●● تطوير اعمال التدريب والتعليم بما يتلاءم مع الاحتياجات المحلية وطبقا للمستويات العالمية.

وهذا كله لن يتأتى الا بتفهم القيادات السياسية العليا لأهمية الصناعات التكنولوجية المتقدمة، ولاختلافها جذريا عن الصناعات التقليدية ودورها الرائد فى فتح أسواق جديدة. وزيادة الصادرات والحفاظ على التفوق التكنولوجي بطريقة فعالة ومستمرة. فالشركات بالاختلاف عن مراكز الأبحاث هى مراكز ربح وهى بذلك سوف تستطيع تمويل تطوير تكنولوجياتها بنفسها بدون تحميل أعباء على الميزانية، بالاضافة الى انها لابد وأن تنشىء اليات للتطوير المستمر للتكنولوجيا حتى تستطيع الحفاظ على أسواقها وتفهم القيادات السياسية للأهمية الاستراتيجية لهذه الصناعات يجب أن يتبعه دعم فعال بالسعى خلف الشركات العالمية لنقل الصناعات التكنولوجية الى مصر من خلال القنوات الدبلوماسية والاتصالات على مستوى سياسى عال ببرامج مدروسة جيدا تقدم حلولا لمشاكل هذه الشركات.

وأهم ما تستطيع الحكومة المصرية تقديمه هو العمل على توسيع قاعدة الأسواق الداخلية، وتوجيه الطلب الداخلى لدعم الصناعة. وهذا هو أهم دور حيث أن الحكومة مازالت مسئولة عن أكثر من سبعين بالمائة من حجم سوق الالكترونيات فى مصر ولوزارة الكهرباء تجربة رائدة فى هذا الشأن حيث فكرت فى عمل نظام جديد لقراءة العدادات اليا، وحينما جاءتها العروض من الشركات العالمية، تقدمت احدى الشركات المصرية من القطاع الخاص بعرضها للقيام بتصميم وتصنيع هذا النظام، ولم تكن الشركة تملك فى وقت التقدم سوى مجموعة من المهندسين والعلماء المصريين دون أية منتجات، وقد قامت وزارة الكهرباء بعد دراسة العروض المقدمة بوضع الشروط الفنية وتحديد أسعار التوريد، ووافقت على امهال الشركة المصرية مدة من الزمن للتقدم بمنتجاتها فى حدود الشروط الفنية وأسعار معينة وعليه قدمت وعدا بالشراء اذا ما قامت الشركة المصرية بتنفيذ هذه الشروط. وبناء



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١١ / ٢ / ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على هذا التعاقد والوعد بالشراء قامت الشركة المصرية بوضع أكثر من مليون دولار لتطوير هذا النظام، واستطاعت بعد عامين تصميم النظام وانتاج مائة ألف قطعة بمصانع الهيئة العربية للتصنيع. وهكذا أصبحت هذه الشركة فى أقل من أربع سنوات واحدة من خمس شركات فى العالم تستطيع انتاج مثل هذه الأنظمة بسابقة عمل تعتبر الأكبر من نوعها. ودخلت هذه الشركة سوقا يقدر أن يبلغ حجمه أكثر من عشرة مليارات دولار قبل عام ألفين وحصلت وزارة الكهرباء على نظام مصرى مائة بالمائة مصمم بحيث يلائم تماما الاحتياجات المصرية، وساهمت فى تشغيل مصانع الهيئة العربية للتصنيع مدة تزيد على ستة أشهر لانتاج النظام.

وهكذا فالحكومة تستطيع باستخدام مثل هذه التعاقدات، توجيه الشركات المصرية للدخول فى هذه المجالات بتوسيع قاعدة الطلب وتوفير الفرص ومن أمثلة التعاقدات التى يمكن أن تكرر فيها هذه التجربة تعاقدات وزارة التعليم، والتى تستطيع توجيه الشركات المصرية ليس فقط لتصنيع الحاسبات الآلية وإنما ايضا الى تصميم أول حاسب آلى مصرى وهناك تعاقد هيئة المواصلات لتصنيع عدد التليفون، والتى يمكن تصميمها بسهولة فى مصر، وكذلك التعاقد الخاص بالتليفونات النقالة اللاسلكية والتى تستطيع الهيئة اشتراط قيام الشركة الحاصلة على الترخيص بإنتاج النظام داخل مصر، أو منح خصم خاص للشركات التى تقوم بتطوير نظام مصمم فى مصر. وفى هذا المجال فإن عشرة بالمائة من هذا التعاقد الضخم تكفى تماما لتصميم هذا النظام بالكامل واقامة صناعة مصرية ضخمة فى هذا المجال، الذى ينتظر أن تمثل أسواقه فى العالم أكثر من ثلث سوق الاتصالات فى خلال العامين القادمين.

إن هذه الطريقة هى أهم ما يمكن بها دعم انشاء صناعات وطنية أو حتى جذب شركات أجنبية للتصنيع فى مصر، وذلك ايضا بمنحها جزءا من التعاقدات الحكومية (التعاقد على خمسة أو عشرة بالمائة من حجم الانتاج لمدة خمس سنوات) وهذه الوسيلة تتبع فى كثير من الدول بما فيها سنغافورة ولامكان القيام بذلك بالاضافة الى التجاوب السريع مع التغيرات العالمية، لحل المشاكل الطارئة لأكبر شركات العالم لجذب استثماراتها ومصانعها الى مصر اقترحت دراسة داتاكويست انشاء هيئة أو جهة تابعة لمكتب رئيس مجلس الوزراء تكون مسئولة عن تنمية الصناعات التكنولوجية فى مصر، وقد اشترطت الدراسة أن يراس هذا الجهاز واحد من المصريين المغتربين الذين وصلوا الى مناصب ادارية عليا فى احدى أكبر مائة شركة فى العالم. وذلك حتى تكون لدية خبرة عالمية فى رسم الاستراتيجيات بالاضافة الى أن يكون ذا ثقل لدى الشركات العالمية وله علاقات شخصية أو على الأقل معروفا لدى قياداتها. ويتولى هذا الجهاز مهمة وضع الخطط والبرامج التى تضمن تحقيق الهدف (٢ مليار دولار حجم تصدير من الصناعات الالكترونية بحلول عام الفين) وهذا هو نفس ما حدث فى جميع دول شرق اسيا والتى نجحت فى تحقيق أهداف طموحة، فمثل هذا الجهاز سوف يكون متمتعا بالدعم المباشر من رئيس الوزراء ولديه الخبرة والامكانيات الكافية لاتخاذ قرارات ملزمة، وتخطيط البرامج التى تؤدى الى جذب هذه الاستثمارات الضخمة.

وملخص ما سبق أن لدى مصر امكانيات جيدة لتنمية صناعة تكنولوجية متقدمة فى مجال الالكترونيات تصدر ما قيمته أكثر من مليارى دولار وتساهم فى خلق أكثر من ستين ألف فرصة عمل، وتساعد على دخول مصر الى عصر المعلومات لتطوير التكنولوجيا المتقدمة فى مصر، وللقيام بذلك لابد من استغلال الفرصة المتاحة قبل أن تتكون السوق الشرق أوسطية. وتبنى استراتيجية واضحة للصناعة تتواءم مع التغيرات العالمية الحالية، فهل تستطيع مصر استغلال هذه الفرصة؟؟



طابور الجمعية الشرق أوسطية!

انعدم الحياء القومى، والجامعة العربية تستعد لاغلاق أبوابها، والبعض يتعامل مع «المشروع القومى العربى» كاثر باهت من عصر ظلمات سحيق، والكل يتسابقون إلى طابور جمعية فتحتها إسرائيل اسمها «الشرق أوسطية»!



بقلم:

د. محمد محمود الإمام

يحرص العرب على جعلها متعددة بالفعل، فيتصرف كل منهم منفردا حتى لاتتحول إلى مفاوضات ثنائية، بين الصهاينة من جانب والعرب على الجانب الآخر.. منتهى صدق النية واخلاص الطوية. ثم بدات الأنباء تتسرب أن هذا التعتيم العربى وراءه سبب منطقي، هو أن كل طرف من الأطراف يحاول أن يستحوذ لنفسه على أكبر غنيمة، أو مايظنه غنيمة. ولو تم ذلك على حساب الآخرين، مدعيا أن أولئك الآخرين قد نالوا نصيبهم وزيادة، وان الدور أصبح من حقهم، ولذا فموقعهم فى أول طابور الجمعية التى تعرض فيها إسرائيل بازارا من المشروعات التى يسيل لها اللعاب.

ويعود ذوو الهمة من المحللين إلى وضع كلمات فى أفواه الإسرائيليين ثم التدليل على سقمها، ولا أخال هؤلاء إلا سعداء بذلك الاجتهاد فى التدليل على عقم ما يقولون انها تسعى إليه، فأغلب الحديث يدور حول ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية المشتركة فالبعض يستنكرها، والبعض الآخر يقول ما دامت مفروضة فرضاً فلا أقل من ان نبدا بسوق عربية طالما رجوناها، وعندئذ لا إسرائيل فرض السلام الذى تريده فلا يملك العرب سوى الاستسلام. والمعنى الذى يدور بخلد هؤلاء أن العرب يقبلون على مضض ما كانوا يودون تفاديه، ولكن شغلتهم الحزازات التى ترتبت على أحداث يأسف لها الجميع، وهكذا يلقون على تلك الأحداث مسئولية ما يحدث. قد يقول قائل انه لايجوز لانسان عاقل ان يجعل من مثل هذه الأحداث سببا فى التنكر لحق عربي، وفى التغاضى عما يمكن أن يقود إلى ضياع الوجود العربي ذاته، الذى كان التمسك به من أهم الذرائع التى ترتبت عليها تلك الحزازات. ونصبح أمام أحد أمرين: الأول أن من أثاروا تلك الحزازات واستمروا يغذونها يجب الا يندرجوا بين صفوف العقلاء، وبالتالى فيجب الحجر عليهم، ناهيك عن تسليمهم حق التصرف فى شئون الغير، خاصة إذا كان هذا الغير شعوبا بأكملها ظلت تكافح من أجل الحفاظ على الوجود، فإذا بكل ما بذلته يضيع فى غمضة عين. الثانى ان يصر أولئك على أنهم عقلاء، ويصبح علينا فى هذه الحالة أن نرى فيما يجرى فعلا واعياً يشير إلى انهم يرغبون فعلاً فى الوصول إلى سلام ويفرض عليهم، وهم فى أشد حالات التخاذل والاستسلام، حتى يلام الوضع العربى ويقتصر اللوم الموجه إليهم على أنهم المتسببون فيه وليس لكونهم يرغبون أصلا فى ذلك النوع من السلام.

غير أن مانراه الآن هو رفع برقع الحياء فإذا رئيس دولة عربية يستقبل إحباءه من الصهاينة استقبال الغزاة المنتصرين، ويعلن آخر انه فى انتظار رفع المقاطعة لكى يبدأ إقامة علاقات دبلوماسية معهم، ويذهب ثالث مذهبا أكثر عملية، فيكلف خبراءه ومعاونيه ببحث مشروعات تستهدف توفير القاعدة الإنتاجية التى تقيم على أرض فلسطين اقتصادا صهيونيا يحل محل الاقتصاد المتهالك الذى استنزف موارد الولايات المتحدة دون أن يتمكن من الوقوف على قدميه معتمداً على قدراته الذاتية. ثم إذا بنا – وبعد ان بدأ غبار العاصفة التى أثارتها الاتفاقية التى أهدرت الحق العربي – ينقشع، نجد أن الحوار يتخذ منحى آخر. فقد اتضح أن المفاوضات المسماة متعددة الأطراف

ما سوف نتناوله هنا ليس لهعلاقة بالجمعية إياها التى يتزاحم على بابها الناس أملا فى ان يحصلوا على زوج من الدجاج بسعر يخفف من نار الغلاء التى تكوى المستهلك حيثما ولى وجهه. ما نحن بصدده يتعلق بكابوس كريه يزهق الأرواح ويثقل النفوس، لأنه يتعلق بجمعية من نوع آخر، هى جمعية الشرق الأوسط التى ظن الناس أنها تسابق محلات بيع المنتجات المحلية، وهى قليلة، والمستوردة، وهى بحمد الله وبفضل الاصلاح كثيرة ومتعددة فى موسم الأوكازيون. والغريب أنها لم تعلن عن تخفيضات أو تجديدات، ومع ذلك فالكل يتسابق على أبوابها إلى حد جعل السادة المسئولين، ومن ورائهم أبواق غير المسئولين، تهيب بالسادة المواطنين أن يفيقوا من غفلتهم ليتصدروا الطوابير التى ذكر عنها ان بعضهم سابق إليها ثم اكتشف أنها تنتهى به إلى دفع فاتورة تليفون لم يره طيلة حياته..

لقد انزعج البعض من أن إسرائيل وربيبتها أمريكا (وليس على نحو ما هو شائع، أمريكا وربيبتها إسرائيل) تطرح مايسمى السوق الشرق أوسطية. ومضى الفقهاء يتفحصون جلية الأمر: حلال السوق وللاحرام؟! وانبرى الشجعان من حملة الأقلام وسدنة الاقتصاد العتيق يسفهون حملة السيوف الذائدين عن وجود الوطن بالدم، ليقولوا لقد انقضى ذلك العهد الذى كانت فية حماية الوطن مسئولية الجميع أداتها التسلح بأسلحة أرفعها شأنا ايمان بالله وبحق الأوطان فى البقاء رغم كيد المغتصبين. فحمل السلاح من شيم العسكر، والعسكر هم أس البلاء. أما العقلاء فهم الذين تخلصوا من عقد النفس ومركب النقص، فلم يعودوا يخشون شيئاً من الانفتاح على العالم أيا كانت أطماعه فينا، إلى الحد الذى يجعلنا نتحداه، فنترك له من الأرض ما شاء، وننزع عن أرضنا من السلاح ما شاء، فقد أسكرنا النصر المزعوم، واصبحنا مثل كل سكير عربيد نصيح بملء الأفواه: أنا جدع.

ولو وقف الأمر عند هذا الحد لهان الخطب. لقد بكى الكثيرون انهيار التضامن العربي، وتعثر العمل المشترك إلى الحد الذى سهل على



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٤

مانع من فتحها على مصراعيها لمن يريد الدخول ضيفا على العرب الكرماء. وينسى هؤلاء وأولئك أن السوق المشتركة مصطلح علمى مآله الفشل ما لم تتوفر الظروف الموضوعية، الاجتماعية أولاً، ثم الاقتصادية والسياسية، التى تكفل لها النجاح. هذه الظروف كانت هى السبب فى قيام السوق الأوروبية المشتركة، ونجاح تحولها إلى اتحاد أوروبى، يرنو إلى الوحدة على المدى البعيد. فإذا قيل ذلك انبرى من يقول ان قيام السوق المشتركة كان هو العنصر الفاعل فى تحقيق التقارب الأوروبى وحلول السلام محل الخصام، وهو قلب للاوضاع. لأنه لو لم تتوفر الشروط الموضوعية لنجاح السوق لما ظهرت السوق ولما حفزت على السلام الذى فرضه الرعب النووى والخوف من حرب عالمية ثالثة لاتبقى ولاتذر أما ان يقال إن السوق هى التى تخلق تلك الظروف فتصبح أداة لحفظ السلام الذى على الجميع ان يتباروا من أجل تحقيقه، فهو تنكر لعلم الاقتصاد وانكار للواقع العملى.

حقيقة جمعية الشرق الأوسط التى فتحتها إسرائيل والتى يتزاحم على أبوابها أفراد يتراوح موقعهم مابين طامع فى الحصول على وظيفة فى إحدى المنشآت التى يسعى جاهدا لتبرير وجاهتها بعد آن ضاقت به السبل داخل وطنه وأغلقت فى وجهه فرص خدمة الوطن العربى الكبير، وبين متسلط على أحد الشعوب العربية تحول من استجداء بقائه فى موقعه من رضا الولايات المتحدة إلى استرضاء الشقيقة الرشيقة إسرائيل، حقيقة هذه الجمعية هى أنها تطرح نوعين أساسيين من الكيانات. الأول مؤسسات تتوالى الواحدة منها تلو الأخرى لتشكل فى نهاية المطاف ما يمكن تسميته نظاما شرق أوسطى محوره إسرائيل وذريعته التحاور حول السلام، ومايتفرع عنه من قضايا لاتوجد مظلة قائمة تعنى بها. أما الثانى فهو عدد من المشروعات المحددة التى تهم إسرائيل، والتى تمكنها من تقويم اقتصادها المشوه، وربط الاقتصادات العربية المحيطة بها باحتياجات ذلك الاقتصاد، لتكون توابع له.

فوفق اتفاقية غزة وأريحا (أولا وأخرا) تنشأ لجان مشتركة للشئون المختلفة. وشيئا فشيئا تتحول هذه اللجان إلى أجهزة دائمة تقرر الشئون العربية، بدعوى أنها شئون مشتركة لها أهميتها بالنسبة للسلام الذى يجرى إخراجه بالتقسيط المريح، ثم تنشب خلافات فتنشأ لها لجان وأجهزة أخرى. وتتعقد لجان التفاوض المشترك حول مشروعات عديدة منهامايتعلق بالمياه والموارد الطبيعية الأخرى، ومنها مايتعلق بالمرافق العامة وشبكات الطرق والاتصال التى يرجى من خلالها إلغاء الشبكات التى انشئت منذ ١٩٤٨، لتصبح اسرائيل هى المهيمن على حركة المصالح الحيوية العربية. ولأن الشقيقة اسرائيل تريد أن تزيد من كفاءتها الانتاجية لكى تنافس فى الاسواق العربية وتوفر للعرب احتياجاتهم التى تغنيهم عن مشقة الانتاج، فإن المشاريع التى توفر لها مصادر الطاقة وربط شبكات الكهرباء تحتل أولوية على ما عداها ويقول بعضهم ممن فتح الله عليه بنعمة حسن تقدير الأمور: وما هو العيب فى هذا؟ إذا كان اليهود يفعلون هذا فما الذى يمنع العرب أن يروا أين تكمن مصالحهم، وما هى المشاريع التى تعبر عن احتياجاتهم هم؟ وأقول إن الكثير من هذه المشروعات قد درسته المنظمات العربية المتخصصة، بل وطالب به مؤتمرات وزراء عرب. وقمت شخصيا بتضمينها فى خطة العمل المشترك الوحيدة التى لم تر النور لأن السعودية ترفض أن تكون هناك خطة عربية، وتأبى أن تستمر المؤسسات والمنظمات العربية عاملة، فإذا بالمنظمات تشرد أشد تشريد. هل يدرى أحد أن منظمة التنمية الصناعية العربية بعد أن سحبت من مصر فى زفة كامب ديفيد، ووضعت فى بغداد عاصمة جبهة الرفض والتصدى، ثم سحبت من بغداد عاصمة الغزو والتعدى ليلقى بها قبل المحيط بقليل فى المغرب المتلهف على التطبيع، ليترك العاملون فيها دون مرتبات، لأنه يبدو ان الخزائن قد أفرغت على قوات الحلفاء الأشداء فرسان عاصفة الصحراء؟ وعلى المتباكين على لم شمل الصف العربى ان يشكروا إسرائيل إذا اعادت هذا الصف العربى فى طابور يقف على باب الجمعية التى افتتحتها.

ومن المؤسسات التى يتلهف البعض على إنشائها، ما يسمى صندوق الشرق الأوسط الذى يتحول إلى بنك تنمية للشرق الأوسط، المعروف بأنه يضم إيران وتركيا وقبرص، والذى ظل قيامه مرهونا بانضمام إسرائيل إلى الأسرة العربية. ويشير بعض القادرين على قراءة الأفكار وتحليل الشخصيات إلى ان بعض المتحمسين

لهذه الفكرة ينطلق تحمسهم من تطلع إلى شغل مراكز قيادية فى البنك المزعوم. ايا كانت الدوافع فإن الأمر الذى يسترعى الانتباه أنه بينما يدافع هؤلاء عن عمليات الخصخصة ويهاجمون بشدة كل مايلوث يدى الحكومة من شئون الاقتصاد، يتركون للحكومة الإسرائيلية مطلق الحرية فى طرح ما تشاء من مشروعات ، فهى منزهة عن النزق الذى تتصف به حكوماتنا، بل ويحثون موظفى حكوماتهم على تدارس هذه المشروعات وطرح بدائل لها ومهما فعلوا فلن يستدرجوا المدافعين عن دور أوسع للحكومة فى التنمية ولإقامة مشروعات استثمارية إلى قبول هذا الطريق الملوث نحو رد الاعتبار إلى القطاع العام. فأنصار القطاع العام ليسوا متعصبين لحشر الحكومة فيما يقال انه لايعنيها، بل ان منطلقهم هو رفض التبعية سواء لقمة الرأسمالية وهى أمريكا أو ذيلها إسرائيل. وهم لايرفضون الدور التبعى الاختيارى الذى قد ينزلق إليه القطاع الخاص، ليغضوا الطرف عن دور تبعى قسرى تفرضه حكومة، مصرية كانت أم صهيونية.

ورب سائل: طالما أن السوق المشتركة حلم عربى وليست هدفاً إسرائيلياً، فما الذى يمنع العرب من إقامتها وارغام إسرائيل على الانضمام إليها. فالنتيجة فى هذه الحالة أحد أمرين: فإما أن يستمر العبث العربى حائلاً دون قيام سوق مشتركة حقيقية، وينتهى الأمر بها إلى نفس المآل الذى أصابها على مدى اربعين عاماً، فيقودون إسرائيل



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربي

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٤

إلى تجــرع نفس الكأس التى ظلوا يتعاطونها حتى الآن. محققين بالسوق المشتركة ماعجزوا عن تحقيقه بالحرب من انهاك الاقتصاد الإسرائيلى؛ وإما أن تنفث إسرائيل نفساً جديداً فى تلك السوق فتحييها بعد ممات، وتكسب ثوابا فى العرب الذين ولى العزيز القدير على أراضيهم مترفيهم فعاثوا فيها فساداً، وحينئذ سوف تضيع إسرائيل بحجمها الضئيل فى خضم الوطن الممتد من المحيط الهادر إلى الخليج الغادر .. للأسف لا هذا ولا ذاك، فاليهود أحرص من أن ينساقوا إلى ما فيه صالح العرب وبوار أمرهم. والباب الوحيد المفتوح هو باب الجمعية التى تزدحم بالمشروعات والمؤسسات، والتى تفتح خزائنها على مصراعيها، لتمتلئ بأموال الزبائن الذين يتزاحمون ويتبادلون الاتهامات والأكتاف القانونية وغير القانونية. وسوف يأتى اليوم الذى يعاد فيه تجميل ميدان التحرير بتحويل مبنى الجامعة العربية الى متحف لمحتويات عصر الظلمات، ذلك الذى كان فيه شئ اسمه المشروع القومى العربى. أو ربما تنصل القوم حتى من الذكريات الغابرة فنجد المبنى يخلى سبيله الى تمثال ديليسبس أو لحديقة غناء وعجبى...

العروبة فى مواجهة الشرق أوسطية

ينعقد المؤتمر القومى العام الثانى للحزب الناصرى فى ظل ظروف محلية وعربية ودولية بالغة الأهمية والخطورة، وسوف تكون من مهامه الأولى التصدى بالتحليل لهذه الظروف والكشف عن دلالتها وطرح رؤية الحزب فى كيفية مواجهتها للخروج بمهام نضالية تعكس هوية الحزب.

وتمثل المواجهة الدائرة ضد مشروع «الشرق أوسطية» قمة النضال ضد الهجمة الاستعمارية على منطقة الشرق الأوسط.. والعرب.. ومن هنا كان النضال المتواصل للحزب وجماهيره ضد التبعية والتمسك بالاستقلال الوطنى بأسسه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. ولايمكن بالطبع ان يتبلور هذا النضال إلا بان نرفع فى وجه هذا المشروع الشرق أوسطى مشروعنا القومى العربى الذى ناضل من أجله الزعيم جمال عبد الناصر ويحمل الحزب مسئولية مواصلة النضال فى سبيله ابتداء من الدفاع عن الهوية العربية والانتماء العربى الى المقاومة ضد مشروع السوق أوسطية إذ إن المحاور والركائز الاساسية فى هذا المشروع تعتمد بالدرجة الأولى عن مصر وإسرائيل.. ثم كافة الدول العربية لتعمل فى منظومة واحدة تكرس التبعية والتخلى عن الهوية العربية والانتماء القومى..

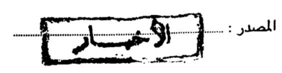
ان الحزب الناصرى يدرك ان الخطر الذى تتعرض له مصر فى المرحلة الراهنة أشد وأعتى من اى خطر تعرضت له على مدى تاريخها القديم والحديث معاً. لقد تعرضت مصر للغزو وواجهت العدوان وحملات السلب والنهب والتخريب، وعانت من الاحتلال، وعاشت أحقاباً طويلة فى ظل الاستعمار والقهر والاستغلال، ولكنهاظلت دائما ومنذ تاريخها المسجل محتفظة بوحدتها وعناصر أمتها وهويتها الوطنية.. وبفضل هذه الخصائص قاومت الازمات والمحن وتجاوزت كل الأخطار وتغلبت عليها وخرجت منها أصلب عودا وأشد تماسكا وأقوى إرادة.. بل أصبحت منارة اشعاع.. الخطر الذى تواجهه مصر اليوم هو محاولة لاغتيال روحها ومحو هويتها واقتلاع جذورها من بيئتها العربية واسقاط زعامتها للوطن العربى.. وعزلها عن دورها القائد فى منطقتها وتحويلها الى كيان متفسخ، تابع، ودائر فى فلك الهيمنة الامريكية منصاعا لمقتضيات المصالح الاسرائيلية باعتبار ان إسرائيل هى القوة الاقليمية الكبرى المسيطرة فى المنطقة.

هذا الخطر الداهم الذى يستهدف مصر فى الأساس وصولا الى تصفية المشروع القومى العربى.. هذا الخطر أصبح واقعا ماثلاً امام الاعين تحت عنوان السوق الشرق اوسطية..

ومن مهام حزبنا فى هذه المرحلة ان نسقط هذا العنوان، ونحشد الجماهير ضده، ولن يتحقق ذلك إلا اذا كنا مسلحين بالمشروع العربى القومى.. وهذا هو محور عمل المؤتمر.



المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٤

فى ندوة السوق الشرق أوسطية :

اطلاق قدرات القطاع الخاص

كتب مجدى نجيب :

اكد عمرو موسى وزير الخارجية انه لابد ان تحتل الامة العربية مكانها اللائق بين دول العالم وقال : ان التوجه العالمى يركز على قوة البنيان الاقتصادى واطلاق قدرات القطاع الخاص .. وقال : ان المناقشات العربية للسوق الشرق اوسطية يجب ان تتم بصورة شاملة ومتكاملة جاء هذا فى كلمة وزير الخارجية فى ندوة الدائرة المستديرة التى القاها نيابة عنه د. محمد نعمان جلال نائب مساعد وزير الخارجية .

اكد الدكتور عصمت عبدالمجيد امين عام جامعة الدول العربية فى الكلمة التى القاها نيابة عنه كمال مساند المدير العام بالادارة الاقتصادية أن موضوع السوق الشرق اوسطية غير مجد وغير مطروح نظرا لوجود اختلافات جذرية سياسية اقتصادية واجتماعية بين دول السوق .

وقال د. مصطفى خليل : ان قضية السوق غيرمطروحة على الساحة الدولية وانه من الصعب وضع اى احتمال لقيام مثل هذه السوق حاليا او مستقبلا نظرا لعدم توافر الركائز الاساسية بين الدول واشار الى ان حجم صادرات اسرائيل للدول العربية لا يتعدى ١ . من تجارتها الخارجية .

واشار د. مراد غالب رئيس المنظمة الى ان واردات الدول العربية من الخارج تصل الى ١٢ مليار دولار سنويا .. وقال : ان توزيع الموارد فى الدول العربية غير عادل .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عمرو موسى:

السوق الشرق أوسطية فكرة افتراضية

إرادة التنفيذ هي مايحتاجه العرب للتعاون الشامل

كتب ـ فتحى محمود:

اكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية ان السوق الشرق أوسطية لا تزال فكرة افتراضية وسابقة لاوانها، وترد عليها تحفظات وقيود جغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية.

واضاف ان الواقعية تقتضى ان تنطلق من الثوابت، وفى مقدمتها العمل العربى المشترك، وهو عمل انجز الكثير، من حيث وضع المبادىء واصدار المواثيق، كما اتخذ العديد من القرارات، وقام ببناء هياكل للتعاون المشترك، ولكنه مازال يفتقر للارادة الجماعية لوضع تلك القرارات والاتفاقيات موضع التنفيذ.

جاء ذلك فى الكلمة التى القاها نيابة عنه الدكتور محمد نعمان جلال نائب مساعد وزير الخارجية فى افتتاح ندوة «تجمع عربى أم سوق شرق أوسطية» التى نظمتها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الاسيوية أمس.

واكد كمال سناده مدير عام ادارة العلاقات الاقتصادية بالجامعة العربية ان الوقت قد حان لتسريع وتيرة التكامل الاقتصادى بين الدول العربية، فى مواجهة المخططات التى تستهدف النيل من وحدة المنطقة والاستيلاء على ثرواتها. وطالب ـ فى الكلمة التى القاها نيابة عن الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام للجامعة العربية ـ باحياء الاتفاقيات العربية التى سبق اقرارها، خاصة قرار السوق العربية المشتركة، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

وأوضح ان سياسات الاصلاح والتحرير الاقتصادى التى تنفذها الدول العربية الان، تمهد الطريق لتحقيق التقارب فى اسلوب ادارة الاقتصاديات العربية، والتكامل بين عناصر الانتاج العربى.

وقال الدكتور مراد غالب رئيس منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية: ان مشروع السوق الشرق أوسطية ولو انه ليس واردا فى ظل الظروف الحاضرة، الا انه بلا شك يعتبر الهدف النهائى الذى لابد منه من وجهة النظر الاسرائيلية لكى يتحقق السلام. واكد ان الكرة الان فى الملعب العربى، ولابد من بذل الجهد للوصول الى نهضة حضارية شاملة، تستهدف التبديل الجذرى لبنية مجتمعاتنا العربية نفسها.

واوضح الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء الاسبق ان شروط السوق مثل حرية انتقال الافراد والاموال وازالة الحواجز الجمركية، غير متوافرة فى دول الشرق الاوسط، ولذلك فان كلمة السوق الشرق اوسطية غير مطروحة فى الوقت الحاضر، لكن الموضوع الذى يجب دراسته هو التعاون الاقتصادى بين تلك الدول.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٤



بقلم: أحمد نافع

«السوق الشرق أوسطية» والعمل العربى

فى خضم ما يشهده الصراع العربى - الاسـرائيلى من تطورات هامـة ووسط المفاوضات المضنية للاتفاق على تنفيذ اعلان المبادىء الفلسطينى - الاسرائيلى اشترك المجتمع السياسى هذا الأسبوع فى مناقشة قضية حيوية فرضت نفسها على الساحتين العربية والدولية، ألا وهى قضية التعاون الشرق أوسطى والسوق الشرق أوسطية. وقد جرى النقاش حول «المائدة المستديرة» التى عقدتها منظمة التضامن للشعوب الافريقية الاسيوية، والتى تميزت بحضور مكثف من الخبراء، وممثلى التيارات الفكرية المختلفة، كما تميزت بعمق المناقشات والروح الايجابية التى أدار بها الدكتور مراد غالب رئيس منظمة التضامن الحوار المفعم بالحماس والجدية فى استجلاء حقائق القضية.

وبداية نقول ان الآراء اختلفت فى توصيف ما هو مطروح على المنطقة، فهناك من أكد أن «السوق الأوسطية» التى كثر الحديث عنها غير مطروحة على الساحة الدولية وهناك من ذهب إلى أن المشروع تم طرحه وتجرى محاولة فرضه على المنطقة العربية. وكان أكثر المتحدثين تحديدا لوجود الفكرة هو المفكر الفلسطينى الدكتور احمد صدقى الدجانى، الذى قدم للندوة ورقة عمل استهدفت التدليل على أن هناك بعدا سياسيا هاما من وراء فكرة انشاء السوق، وأن المشروع لا يتجه الى الحقل الاقتصادى فحسب، وإنما يتطرق أيضا الى أوضاع المنطقة كلها من خلال رؤية شاملة. وقد دعا الى استخدام مصطلح «النظام» للدلالة على المشروع كله بجوانبه جميعها.

وكان الدكتور مراد غالب فى كلمته الافتتاحية قد أوضح أن قضية الشرق أوسطية قائمة ولكنها فى حاجة الى مزيد من النقاش لاستجلاء جميع عناصرها، وقد أشار الى المواقف المختلفة تجاه الفكرة بقوله: ان هناك رؤى مختلفة تعكسها تيارات متباينة تتراوح بين الرفض، خاصة الشعبى، وبين القبول المشروط بين اظهار المخاطر، وبين التلويح بالمنافع وإبراز الفرص المتاحة لازدهار الشرق الأوسط بأكمله والإسراع بتقدمه وتنميته. وقال رئيس منظمة التضامن ووزير الخارجية الأسبق: ان هناك تيارا ينادى بضرورة تبنى رؤية جديدة وفكر جديد ونظرة مستقبلية تتمشى مع التغيرات الهائلة التى حدثت فى العالم حتى يتسنى بناء شرق أوسط جديد، وهناك تيار أخر يتوخى الحيطة والحذر مسلحا بتجارب مريرة من مشاريع شبيهة قدمت لنا فى الماضى القريب على انها الخير كل الخير لشعوب المنطقة وهى فى الواقع كانت من أجل مصالح اسرائيل بالدرجة الأولى.

على أن مراد غالب قد أوضح أيضا ان مشروع الشرق أوسطية ليس واردا فى ظل الظروف الحاضرة، ولكنه يظل الهدف النهائى من وجهة النظر الاسرائيلية «لكى يتحقق السلام بالنسبة لها على أن يمر المشروع بعدة مراحل متواصلة ودون انقطاع». وعدد الدبلوماسى المصرى هذه المراحل منتهيا الى ان هناك قوى عالمية تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغوطا من أجل تحقيق «الشرق أوسطية» وأن الهدف النهائى من هذا الاتجاه هو الاصرار على أن تكون اسرائيل جزءا لا يتجزأ من نسيج الشرق الأوسط «وأنه على العرب أن يدركوا ذلك وألا يعرقلوا هذه العملية».

وواضح من هذا الاستهلال أن فكرة السوق لم تصل بعد الى مرحلة التنفيذ، ولكن الواضح أيضا انها تشغل أذهان الشعب العربى فى مختلف أقطاره بالنظر لمعاناته من المشروعات التى استهدفت الهيمنة والسيطرة على مقدرات المنطقة، وخاصة عندما يتذكر الجميع ان مصطلح «الشرق الأوسط» قد برز فى أعقاب الحرب العالمية الثانية موائما لاقامة المشروع الصهيونى فى فلسطين عام ١٩٤٨ بهدف تثبيت الكيان الاسرائيلى فى المنطقة وتذويب الهوية العربية. وعلى هذا الأساس جرت المناقشات معربة فى معظمها عن الأخطار التى تنطوى عليها الفكرة فيما لو تم تنفيذها على النحو الذى يريده لها مخططوها وكلهم من خارج المنطقة العربية. فالدول العربية التى تحدثت عن مشروعات التعاون الاقليمى - فى المحادثات متعددة الأطراف التى بدأت بعد مؤتمر مدريد - لم تقصد بها ترتيبات خاصة بين البلاد العربية واسرائيل تقوم على أساس تبادل معاملات تفضيلية وإنما قدمت مبادىء عامة حاكمة للتعاون عندما يتحقق السلام الشامل على نحو ما يجرى بين الدول العربية والعالم الخارجى.

وبالرغم مما أوضحه الكثيرون من ان المشروع لايمكن تحقيقه فى المستقبل المنظور فان الرأى السائد هو ان تنفيذه يستهدف الغاء «الهوية العربية» بالرغم مما يراه البعض من انه من الممكن ان تنتمى دولة الى اكثر من نظام اقليمى فى وقت واحد «وقد ساق هذا الرأى الدكتور مصطفى علوى خبير مركز دراسات التنمية السياسية والدولية بقوله: اذا كانت هناك مشروعات مطروحة لاقامة نظام شرق اوسطى فانه لاضرر من مناقشتها بل والمشاركة فى المفاوضات والمساومات الدائرة بشأنها لانه خير لنا ان نشارك فى صنع شىء يعد له فيسمع صوتنا وتراعى مصالحنا عن ان يصنع ذلك الشىء ويفرض على المنطقة ونحن بعيدون عن المشاركة والتأثير فى عملية صناعته وتحديد ملامحه.

ومثل ذلك الرأى عبر عنه الكثيرون رغم تحذيرهم من ان يكون المقصود بالمشروع تأييدا للهيمنة الاسرائيلية، ولكن وضح من المناقشات ان هناك قدرا كبيرا من الشكوك فيما يقدم من تطمينات بان الدول العربية متيقظة لما يدبر لها من مشروعات خارجة عن ارادتها.

كما وضح من المناقشات ان الثقة مفقودة فى العمل العربى المشترك بالنظر لحالة التردى التى اصبح عليها العمل العربى الآن، الى جانب عدم التحمس لاتفاق اعلان المبادىء الفلسطينى الاسرائيلى كنقطة انطلاق نحو تحقيق الامانى المشروعة للشعب الفلسطينى وكاختراق له شأنه فى التعجيل بالتسوية السلمية الشاملة.

وكان اكثر الاراء اتساقا مع ما ينبغى عمله فى ضوء الحقائق القائمة هو ذلك الذى قدمه الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء الأسبق

الذى طرح فى بداية المناقشات محاضرة دعا فيها الى الواقعية فى مواجهة التطورات التى تشهدها المنطقة العربية، وقد اوضح ان من الصعب وضع اى احتمال لقيام السوق الشرق أوسطية لعدم توافر الركائز الأساسية بين الدول المفترض ان تضمها السوق. وقال ان شروط السوق مثل ازالة الحواجز الجمركية وحرية انتقال الأموال والأفراد غير متوافرة ، وبالتالى فإن السوق غير مطروحة فى الوقت الحالى، لكن الموضوع الذى يجب دراسته هو التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة فى ظل التسوية السلمية الشاملة.

ومثل الدكتور مصطفى خليل فإن السيد عمرو موسى وزير خارجية مصر أكد للندوة الحاجة إلى الواقعية فى النظر إلى التطورات الجارية. وقال فى كلمته التى ألقاها نيابة عنه الدكتور نعمان جلال مندوب مصر الدائم لدى الجامعة العربية: إن الخيار المطروح علينا ليس السوق الشرق أوسطية فهى لاتزال فكرة افتراضية وسابقة لأوانها، ترد عليها تحفظات وقيود جغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية بل ونفسية ومن ثم فإن الواقعية تقتضى منا أن ننطلق من الثوابت وفي مقدمة هذه الثوابت ماأشرت اليه فى الحقيقة الأولى الخاصة بالأمة العربية والعمل العربى المشترك وهو عمل أنجز الكثير، من حيث وضع المبادى، وإصدار المواثيق كما اتخذ العديد من القرارات وقام ببناء هياكل للتعاون المشترك، ولكنه مازال يفتقر للارادة الجماعية لوضع تلك القرارات والاتفاقات موضع التنفيذ . ولذلك فإنه عندما نبحث فى مفهوم السوق الشرق أوسطية يجب أن ننطلق من قاعدة العمل المشترك، ونتصاعد فى دائرة متداخلة فى الإطار الإقليمى وفقا لظروف كل قطاع أو مجال من مجالات الاهتمام والعمل المشترك.

كذلك جاءت كلمة الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية لتؤكد أن موضوع السوق الشرق أوسطية يطرح دون مفهوم واضح ومحدد لما هو مقصود بالشكل الذى ستتخذه هذه السوق أو الدول التى ستضمها، وءأيا كان هذا الشكل والطرح فإن من الواضح أن الجهات التى تروج للموضوع تضع اسرائيل محورا إساسيا فيه. ثم أكد أن اى تعاون اقليمى لدول المنطقة تكون اسرائيل طرفا فيه بجانب الدول العربية لن يتم إلا بعد تحقيق السلام العادل والشامل وبعد ايفاء اسرائيل لكافة متطلباته والالتزام بقرارات الشرعية الدولية، واستعادة كافة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشريف.كما وأن هذا التعاون لن يكون بأى حال من الأحوال على حساب وحدة المنطقة العربية وهويتها العربية أو على حساب المصالح الاقتصادية العربية.

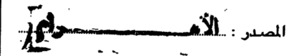
وأوضح الأمين العام للجامعة العربية أنه: من هذا المنطلق فإن تعاملنا - إن رغبنا - مع مايسمى بالسوق الشرق أوسطية لن يخيفنا، إذ أننا نمثل الطرف الأقوى من ناحية الإمكانيات البشرية والموارد ولا سبيل لهيمنة اسرائيلية بحكم محدودية مواردها مقارنة بما نمتلكه من موارد ولن تكون لاسرائيل أية ميزة اقتصادية كما وان لكل دولة من الدول العربية حرية التعامل وفقا لضوابط معينة تحددها من منطلق مصالحها الوطنية والحفاظ على كامل سيادتها ومقدراتها الوطنية.

وقد كان لهذه الحقائق التى تضمنتها كلمات الافتتاح أثرها فى توجيه المناقشات التى أظهرت الحاجة إلى تطوير العمل العربى المشترك مع الاعتراف بأن الوجود المؤسسى فى الاتفاقات القائمة وافر، ولكن معظم الاتفاقات لاتزال حبيسة الأدراج ولم تر طريقها إلى التنفيذ وخاصة مشروع السوق العربية المشتركة الذى وقعت اتفاقيته عام ١٩٦٤ بعد أعوام قليلة من توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية كذلك أظهرت المناقشات أن توفير المناخ الملائم لدفع عملية التكامل الاقتصادى العربى لن يتحقق إلا من خلال متابعة جادة ومخلصة لجهود المصالحة العربية المبنية على المصارحة وفقا لمبادرة الأمين العام للجامعة العربية.

والذى أمكن استخلاصه من المناقشات رغم تأثرها بمصاعب المفاوضات العربية - الإسرائيلية وبالمناخ العربى العام هو أنه لا وجود فعلا لسوق شرق أوسطية فى المستقبل المنظور، وأن دعوى الهيمنة الاسرائيلية يطلقها المعارضون لعملية السلام ذاتها من منطلق أن هناك خللا يجب اصلاحه فى مسارها.

وكانت اكبر الحقائق بروزا فى المناقشات هى أنه اذا كان التكامل العربى صعب التحقيق لأسباب معروفة فإن التكامل على مستوى الشرق الأوسط يكون أكثر تعقيدا. والعبرة أولا وأخيرا بالعمل العربى الذى ينبغى تطويره لينطلق على أسس جديدة لا تنيب القائم المفيد وإنما تبنى عليه وتدعمه.



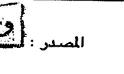
المصدر : 

التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٤

عرفات وبيريز يرأسان ندوة حول الآفاق الاقتصادية للمنطقة

صرح السفير رادو اونوفراي سفير رومانيا بالقاهرة بأن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ووزيرالخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز سيرأسان في ٢٢ أبريل الحالي في بوخارست، ندوة حول الآفاق الاقتصادية للشرق الأوسط في ظل السلام بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل

وقال اونوفراي في تصريحات لوكالة أنباء الشرق الأوسط إن الندوة تعقد في إطار الملتقى الاقتصادي العالمي السنوي. ويشارك في الندوة الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، بالإضافة إلى وفد اقتصادي وسياسي مصري رفيع المستوى، وممثلين عن مائة دولة ومنظمة دولية وإقليمية واقتصادية وإنسانية.


المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٤

السوق الشرق اوسطية

بقلم : أنطون سيدهم

بعد ما تم التوقيع على اتفاقية غزة اريحا بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كثرت المناقشات بين الكتاب والمفكرين والاقتصاديين حول السوق الشرق اوسطية المزمع ابرام اتفاقاتها بين دول المنطقة ، فمن قائل بابتعاد مصر عن هذه السوق ورأى اخر يقول ان تتقدم لهذا التنظيم بحذر وحيطه شديده ، كما يقول اخرون بوجوب الاسراع للاتصال باسرائيل والدول المعنية بخصوص القيام بهذه الاتفاقية وسرعة تنفيذها ، وكل من المتصارعين في هذا الموضوع الهام لمستقبل المنطقة باكملها يحاول ان يؤيد رايه بحجج واسانيد ليقنع القراء بسداد وجهة نظره .

وبادىء ذى بدء ، يجب ان نحدد موقف مصر من اسرائيل بعيدا عن الماضى البغيض والعداوات القديمة والحروب التى قضاها ضدها على مدى خمسة واربعين عاما مضت ، فالعلاقة بين الدول لا تحددها العواطف وما اعتور الماضى البعيد او القريب من الام ومواجع ، وهذا ما حدث على مدى التاريخ فى العلاقة بين الشعوب ، فعدو الامس يصبح صديق اليوم ، وصديق اليوم قد يصبح عدو الغد ، واقرب مثل على ذلك هو حرب الجواسيس بين روسيا وامريكا واوروبا بالرغم من العلاقات السياسية الطيبة القائمة بينهم الان ، تحسبا للمستقبل وما قد ياتى من مشاكل ، بل وانه من اهم ما يؤثر على العلاقات بين الدول هو العلاقات الاقتصادية التى هى اساس العلاقات بينها والموجه الاساسى لسياستها ببعضها ، فليس هناك فى العلاقات الدولية عدو او صديق بل هى الفائدة المادية التى ستعود على البلاد بعلاقاتها الخارجية ، ان الضرر البليغ الذى حاق بمصر فى عهد جمال عبد الناصر تسبب فى ان جعل السياسة موجهة للاقتصاد ، وهذا خطأ كبير ، إذ يجب ان توجه المصالح الاقتصادية سياسة الدول .

الان لنفكر بهدوء وبدون انفعالات او شعارات لا ياتى من ورائها إلا التدهور والفقر ، لندرس ما هى مصلحة مصر ، ومصر فقط ، وشعبها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، ماذا بعد السلام الشامل ، يقول البعض اننا يجب ان نتعاون مع اسرائيل



المصدر : وطني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٤

كمجموعة عربية واحدة ، ان هذا امر مرغوب فيه ونتمناه جميعا ، ولكنه بعيد المنال ، فلن تتحد كلمة الدول العربية ، وخصوصا فى المسائل الاقتصادية لاختلاف توجهاتها ومصالحها ، ويجب ان نركز سياستنا الاقتصادية على مصالحنا وظروفنا .

يجب الا نهون من مركز اسرائيل الاقتصادى والسياسى العالمى ، فلها ركيزه قوية ومؤثرة فى جميع الدول تقريبا ، كما انها تجد مساندة فعاله من الدول الاقتصادية الكبرى ، هذا من ناحية ، ومن الناحية الاخرى ، فانه وضح ان الاتجاه العام فى العالم هو تكوين التكتلات الاقتصادية ، فاوروبا كونت السوق الاوربية المشتركة التى طورتها الى الوحده الاوروبية بين اثنى عشر دولة لها مركزها وثقلها الاقتصادى والسياسى ، بل لقد اصبحت الوحده سياسية واقتصادية ، وها اربعه دول اخرى تطلب الانضمام لها ، وانى اعتقد ان الدول الاوربية الاخرى وخصوصا دول شرق اوروبا وروسيا ستعمل جاهدة للانضمام الى الوحده الاوربية ، وبذا ستكون قوة عظيمة فى مقابل التكتلات الاقتصادية الاخرى ، والمكونة من الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك ، وكذا تكتل دول شرق اسيا ، وهى الدول السريعه التقدم الاقتصادى ، اذا لقد اصبح العالم الصناعى والمتقدم تكتلات فى مجموعات قوية ومنسقة تقودها سياسة اقتصادية مشتركه .

ان الدول الواقفه بمفردها فى مواجهه هذا العالم السريع التحول والتقدم ، ستجد نفسها عاجزه عن اخذ مكانا معقولا فى مواجهة سياسات هذه التجمعات الخطيرة ، ليس امامنا فى الشرق الاوسط إلا ان نكون تكتلا واحدا ، يعمل وينظم نفسه ويدرس بجدية كيف يقف فى هذا العالم الشرس بقوه واقتدار وينهض ويتقدم اقتصاديا واجتماعيا ساعيا وراء الازدهار .

نعم يجب ان تكون اتصالاتنا باسرائيل بعيدة عن التهافت والاندفاع بل يجب ان تكون باتزان ودراسة عميقه ، ولا يخاف على مصر فى تعاملها مع اسرائيل لسببين واضحين ، اولهما ان لمصر ركيزة هامة من شعب كبير وامكانيات اقتصادية سواء كانت صناعية او زراعية وسوق واسعة مستهلكة ، كما ان لها من رجالها الاقتصاديين والسياسيين والخبرة الطويلة ، ما يؤهلها للتعامل مع اسرائيل معاملة الند للند .

وثانيا فان اسرائيل ستكون شريكة لنا فى السوق الشرق اوسطيه ومن مصلحتها نجاح هذه السوق وبالتالى نجاح اعضائها ، إذا تخوف البعض من



التعامل مع اسرائيل فى غير محله ، ولا داعى له بتاتا . لاشك ان تعاون مصر بما لها من ثقل كبير فى المنطقة وعلاقات دولية متميزة وامكانيات ضخمة ، مع اسرائيل وهى الاخرى من اقدر دول المنطقة اقتصاديا وسياسيا ، ذات العلاقات القوية على المستوى العالمى ، سياتى بفوائد جمة ومنافع كثيرة للمنطقه .



البلدان العربية أمام خيارين: منطقة تجارة حرة أو سوق شرق أوسطية

بيروت - ندى جمعة

في ظل تطورات اقليمية ودولية متسارعة، تبرز مرحلة جديدة في نظام العلاقات الدولية، تحكمه التجمعات الاقتصادية الكبرى، بدءاً من الوحدة الأوروبية، ومروراً بتجمع دول «النافتا»، وتجمع دول «أوبيك»، ووصولاً الى ما انتهت اليه جولة «اورغواي» التي ضمت ١١٧ دولة من بينها ست دول عربية.

ووصف الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد هذه المرحلة بأنها تحمل تحديات للدول النامية بصفة عامة، وللدول العربية بصفة خاصة، الأمر الذي يفرض على البلدان العربية ان تتعامل مع هذه التحديات بوعي وادراك، وان تستفيد من الجوانب الايجابية منها بما يفيد تضامنها وتكاملها الاقتصادي.

ويرى الدكتور عبدالمجيد «ان العرب قوة ضخمة تملك تنوع الموارد والمصادر وتتسع رقعتهم ومن ثم أسواقهم، بما يكفل امكان قيام تجمع اقتصادي ضخم في ما بينهم قادر على ضمان وحدة المنطقة العربية والحفاظ على هويتها، فضلاً عن قدرته على التأثير وليس التأثر، لذلك من الضروري ان يمتلك العرب تصوراً استراتيجياً شاملاً يحدد المصلحة العربية العليا والموقف العربي المشترك من تحديات السلام، والتعاون الاقليمي وحدوده».

وفي هذا المجال لا تزال «السوق الشرق أوسطية» في طور الفكرة وان كانت ملامحها الأولية مدرجة على جداول أعمال المفاوضات المتعددة الأطراف وفي اعلان المبادئ الاسرائيلي - الفلسطيني. لكن اتجاه تطورها واحتمالاته قائمة، والدراسات التي تنشر بين الحين والآخر تشير الى احتمالات تكوين نواة هذه السوق خلال الفترة المتبقية من العقد الأخير للقرن العشرين.

وتباينت الدراسات التي كتبت في موضوع «السوق الشرق أوسطية» في نظرتها وطروحاتها عن موقع هذه «السوق» في اطار نظرية التكامل الاقتصادي. وتتدرج الصيغ المطروحة من مجرد تعاون اقليمي، وفق القانون والعرف الدوليين في العلاقات الاقتصادية، الى صيغ تكاملية كمنطقة تجارة حرة، واتحاد جمركي، وسوق مشتركة واتحاد اقتصادي.

منطقة تجارة حرة

ولوحظ ان صيغة الاتحاد الاقتصادي وصيغة السوق المشتركة استبعدتا بسبب فقدان المقومات الضرورية لقيامهما، مثل وجود نظم اقتصادية وسياسية واجتماعية متماثلة، وتقارب في مستويات التطور الاقتصادي وفي مستويات الدخل الفردي بين الدول الأعضاء في التكامل.

وبما ان مفهوم منطقة التجارة الحرة يقوم على حرية انتقال السلع من دون حرية انتقال عناصر الانتاج، مع استبعاد الاقامة والتملك للافراد من جهة، وعلى اساس الميزة النسبية والتباين في القواعد الانتاجية واختلاف مستويات الدخل من جهة أخرى، وكون هذا المفهوم يتوافق مع التوجه العالمي لتحرير التجارة الدولية والاتجاه نحو عالمية التجارة الحرة، يرى بعض الخبراء في جامعة الدول العربية انه يمكن الخروج بنتيجة تقول ان صيغة منطقة تجارة حرة هي الأكثر احتمالاً واستجابة للمفاهيم المطروحة للسوق الشرق أوسطية.

اما المزايا الايجابية المحتملة من تطبيق هذه الصيغة، فهي تفوق المزايا المتوافرة في ظل الوضع الحالي، كما تفوق المزايا التي يمكن تحقيقها في حالة الانضمام الى «منطقة تبادل حر شرق أوسطية»، وأهمها:

أولاً، ارتفاع معدل نمو القطاع الصناعي في الدول العربية في مقابل احتمالات الانخفاض في حالة الانضمام الى «منطقة حرة شرق أوسطية».

ثانياً، ارتفاع معدل نمو قطاع الخدمات، نتيجة ارتفاع حركة النقل والمواصلات والزيادة في الطلب على الخدمات المصرفية والتامينية والسياحية، في مقابل زيادة عادية في نمو قطاع الخدمات في حالة منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية.

ثالثاً، تحسن في اداء قطاعي الزراعة والبناء نتيجة تحسن وضع المنافسة للسلع الزراعية العربية، اما قطاع البناء سيتحسن نتيجة التطور في القطاع الصناعي والخدمي، في المقابل لا يتوقع حصول تغييرات ايجابية في حالة الانضمام الى منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية.

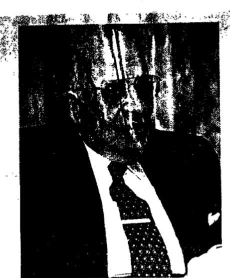
رابعاً، زيادة في نمو الصادرات من السلع الصناعية الاستهلاكية في حالة منطقة تجارة حرة عربية (افتا) بينما يتوقع حصول انخفاض في



المصدر : الوسط

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الدكتور عصمت عبدالمجيد: العرب قوة ضخمة. (الوسط)

المجموعة السلعية نفسها في حالة «السوق الشرق أوسطية»، ولا يتوقع حصول تغيير في الصادرات من السلع الاستثمارية في الأجل القصير.

خامساً: زيادة في صادرات المواد الخام الأولية والسلع الغذائية والزراعية وذلك في الحالتين «الافتا» و«السوق الشرق أوسطية».

سادساً: في جانب الواردات السلعية، يتوقع حصول زيادة في نمو الواردات السلعية في الحالتين ولكن لسببين مختلفين، وفي حالة «الافتا» العربية بسبب تحسن القطاع الصناعي والقطاع الخدمي. ولهذا سيزداد الطلب على الواردات من السلع الاستثمارية والخامات. اما في حالة السوق الشرق أوسطية فإن الطلب على الواردات سيزداد بسبب انخفاض النمو في الانتاج الصناعي الناتج عن منافسة السلع الصناعية الاسرائيلية.

سابعاً: ارتفاع الاستثمارات الخارجية في الحالتين، الا ان الزيادة المتوقعة في نمو الاستثمارات الخارجية في حالة «الافتا» العربية ستكون أكبر بسبب اتساع السوق العربية وعدم المنافسة المباشرة مع اسرائيل وحصول الانطباع لدى المستثمر الخارجي بان السوق العربية ليست مفتوحة أمامه الا من خلال الدول العربية. بينما ستكون نسبة نمو الاستثمارات أقل في حالة «السوق الشرق أوسطية» بسبب المنافسة الاسرائيلية المباشرة، وشعور المستثمر الأجنبي بأن السوق العربية مفتوحة أمامه من خلال اسرائيل.

البطالة ودخل الفرد

وستنعكس هذه التغييرات على مؤشرين مهمين: الأول معدل البطالة الذي سينخفض في الدول العربية في حالة «الافتا» بسبب الزيادة في النمو الذي سيشهده قطاع الصناعة وقطاع الخدمات نتيجة توسع السوق العربية، بينما لا يتوقع حدوث تغيير في مستويات البطالة في الدول العربية في حالة انضمامها الى «السوق الشرق أوسطية». وهذا يعود الى انخفاض النشاط الصناعي ومن ثم ارتفاع معدل البطالة فيه، وسيعوضه التحسن الذي سيطرأ على نشاط قطاع الخدمات. كما ان حركة العمل بين الدول العربية ستشهد تطوراً ملحوظاً في حالة «الافتا» نتيجة التوسع في طلب العمل في كل من قطاعي الصناعة والخدمات، بينما لا يتوقع حصول تغير على هذه الحركية في حالة «السوق الشرق أوسطية»، وانما حركة العمل ستكون باتجاه اسرائيل.

أما الثاني، فهو ارتفاع معدل نمو دخل الفرد في الدول العربية بشكل ملحوظ نتيجة التطورات السابقة الناتجة عن تطبيق «الافتا»، بينما سيكون مستوى هذا الدخل في حالة السوق الشرق اوسطية ضمن المعدلات الحالية، باستثناء الدول العربية التي ستستفيد بشكل مباشر من توسع قطاع الخدمات.

وهكذا تبرز أهمية تبني اقامة منطقة تجارة حرة عربية تمكن المجموعة العربية من التعامل الايجابي مع ما يسمى «السوق الشرق أوسطية» ومع نتائج جولة «اورغواي» في اطار «الغات» للحفاظ على المصالح الاقتصادية العربية.

والوقت في هذا المجال يمر بسرعة، فخلال الشهر الجاري سيتم التوقيع على اتفاقية «الغات» التي ستدخل حيز التنفيذ في العام ١٩٩٥، وسيترتب على ذلك مجموعة من الاجراءات، من بينها الغاء دعم الانتاج الزراعي وتسهيل دخوله الأسواق، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً للمواطن العربي، ويستلزم العمل بسرعة لمواجهة هذه التغيرات والتعامل معها للتقليل من تأثيراتها السلبية، خصوصاً بالنسبة الى الصناعات الوليدة في الدول العربية التي ستكون امام منافسة كبيرة لمنتجات دول متقدمة تمتلك كل اسباب التطور التكنولوجي.

ولتحقيق ذلك يجب وضع استراتيجية اقتصادية عربية تقوم على بلورة أسس التعاون العربي بما يفيد الأمن الاقتصادي العربي، مع العلم ان الرؤية العربية المتكاملة للتعامل مع «الغات» تقوم على المرتكزات الآتية:

١- اعادة هيكلية وبناء القطاعات الاقتصادية العربية استعداداً للمنافسة الكاملة.

٢- مراجعة القوانين الاقتصادية والتجارية والمالية والنقدية العربية استعداداً لزيادة الكفاءة الاقتصادية وتحسين المركز التنافسي في مواجهة تحرير التجارة العالمية.

٣- استثناء المنتجات الفكرية العربية من التحرير التجاري.

٤- توحيد الموقف العربي للتعامل مع «الغات» كتكتل تجاري متكامل.

٥- بناء استراتيجيات جديدة للتنمية المتكاملة في: الزراعة والأمن الغذائي والمياه، وصناعات التصدير، والتكامل الصناعي والتنسيق التكنولوجي وحماية المنتجات الفكرية العربية ■



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

السوق الشرق أوسطية مجرد «بالونات»

□ القاهرة ـ مصطفى عبد السلام وفتحية ابراهيم:

اكد مأمون حسن ابراهيم رئيس مجلس ادارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ان حجم المتأخرات للمؤسسة لدى الدول العربية يقدر بنحو ٩٠ مليون دولار وان المؤسسة فى طريقها لتحصيل هذه المبالغ بهدف الحفاظ على مواردها المالية.

ووصف رئيس مجلس ادارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار السوق الشرق اوسطية بانها مجرد بالونات وقال اننا لانزال نتمسك بمشروعنا العربي وان المؤسسة تعمل فى اطار جامعة الدول العربية وتخدم الدول العربية الاعضاء فيها واضاف ان مشاركة اطراف اخرى غير الدول العربية فى المؤسسة غير مطروح فى الوقت الحالى. وحول ضمان المؤسسة لبعض المستثمرين الفلسطينيين الذين ابدوا استعدادهم للاستثمار داخل قطاع غزة واريحا والاراضى العربية المحتلة اشار الى ان الامر يستدعى وجود دولة وسلطة خاصة لهؤلاء المستثمرين واضاف بأن السلطة الفلسطينية لم تتصل بنا بعد بخصوص هذا الموضوع وبالتالى فهو غير مطروح على المؤسسة.

من ناحية اخرى اكد رئيس مجلس المؤسسة انه يجرى حاليا دراسة توقيع اتفاقيات بديلة لاتفاقيتى المجموعة العربية لاتحاد التأمين على المخاطر غير التجارية التى انتهت فى ديسمبر الماضى واتفاقية اعادة التأمين على المخاطر التجارية التى انتهت فى نفس الشهر كانت المؤسسة قد وقعت عدة اتفاقيات مع عدد من شركات التامين واعادة التأمين العربية والاجنبية.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٤

الكرة الشرق أوسطية في الملعب العربي «٢»

اثارت قضية الشرق اوسطية الكثير من الجدل والنقاش ودخلت أروقة المراكز البحثية وتصدرت عناوين الصحف والمجلات وحملت معها الكثير من علامات الاستفهام .. وانقسمت الاراء حولها . وفي النهاية ظلت القضية معلقة لحين الاجابة على تلك الاسئلة الهامة :

ـ ماذا نحن فاعلون !! وهل امامنا الكثير من الخيارات ؟!

ـ هل نستطيع فعلا ان نرفض الشرق اوسطية كمبدأ وتحت اية ظروف ؟؟

ـ وما هي متطلبات هذا الرفض ؟

ـ وهل نرفض مراحلها المرتبطة بتطور عملية السلام حتى نصل الى شكلها النهائي ؟

واذا كنا سنقبل او قبلنا فعلا مبدأ كل الارض مقابل كل السلام الا يعني هذا في النهاية قبول الشرق اوسطية كمبدأ وإن كانت التفاصيل تحتاج الى نقاش ومفاوضات وحلول وسط .

ثم الاحتجاج هذه العملية الى استراتيجية عربية لتحسين علاقات القوى داخل الشرق اوسطية نفسها لمنع السيطرة الاسرائيلية ؟؟

ـ ثم كيف نقف امام القوى الدولية والعالمية العانية التي تؤيد التعاون الاقليمي وتقصر المساعدات والقروض على التجمعات الاقليمية ؟ وكيف نتعامل مع حقيقة تكاد تكون واقعة وهي ان المرحلة الاولى من الشرق اوسطية وهي الارتباط الاقتصادي بين اسرائيل والاراضي الفلسطينية المحتلة اصبحت في حيز التنفيذ .

إن الكرة الآن في الملعب العربي وسواء قبلنا الشرق اوسطية دون السيطرة الاسرائيلية او رفضنا الفكرة من اساسها فالنتيجة العملية واحدة ومتطلبات الموقفين تكاد تكون متطابقة وهي بالقطع لا يمكن ان تتحقق بالاوضاع العربية والتردي وعدم المبالاة وتعليق فشلنا على شماعة الصهيونية والامبريالية .

فماذا نحن فاعلون بالكرة .؟ تلك هي الخلاصة التي انهى بها الدكتور مراد غالب كلمته في افتتاح الندوة المصغرة التي نظمتها منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية تحت عنوان «تجمع عربي أم شرق أوسطي» ، وحضرها مجموعة من إساتذة الجامعات والمراكز البحثية .

وقد اثرى الندوة الدكتور مصطفى خليل حيث غاص في العقل العربي الباطن واخرج كل ما بداخله على مائدة البحث تاركا الحرية في اختيار ما هو لصالح مصر عبر الاجماع العلمي البحثي .

وفي البداية اشار الدكتور مراد غالب الى ان هناك افكارا مختلفة تعكسها تيارات متباينة تتراوح بين الرفض خاصة من الشعب وبين القبول المشروط وبين اظهار المخاطر وبين التلويح بالمنافع وإبراز الفرص المتاحه لازدهار الشرق الاوسط باكمله .. تيار ينادى بضرورة تبني رؤية جديدة وفكر جديد ونظرة مستقبلية تتمشى مع المتغيرات التي حدثت في العالم حتى يتسنى بناء شرق اوسط جديد .. وتيار اخر يتوخى الحذر مسلحا بتجارب الماضي من مشاريع شبيهة قدمت لنا في الماضي القريب على انها الخير كل الخير لشعوب المنطقة وهي في الواقع كانت من اجل مصالح اسرائيل بالدرجة الاولى .. وآخرون يقولون بان مشاريع الماضي التي رفضناها كانت افضل من مشاريع الحاضر وان مشاريع المستقبل ستكون اقل تمشيا مع مصالحنا من تلك التي

نعمان الزياتي

تعرض الان وعلينا انتهاز الفرص المتاحة .. بل وهناك من امتد خياله الى مستقبل يرى فيه الطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية وبنية اساسية تنتشر في ارجاء المنطقة وتصبح اسرائيل معبرا للعرب .

اين الحقيقة إذن ؟ وهل هناك حقيقة واحدة ؟ وكيف نصل الى تشخيص وتبادل الآراء حولها ؟ وبالتالي رسم استراتيجية واضحة للتعامل معها ؟

ومع ذلك فهناك ملاحظات اساسية قد ترتفع الى مستوى الحقائق ويأتي اولها :



١ ـ إن الشرق اوسطية ـ كما تعرض الأن هى فى الواقع مشروع يستند أساسا بل اصبح مرادفا لعضوية اسرائيل فيه بصرف النظر عن بقية الاعضاء المشاركين وإذا استبعدنا أسرائيل سنجد ان المشروع كله قد تلاشى .

٢ ـ إن الشرق الاوسط نفسه ليس له حدود جغرافية متفق عليها فمنهم من يضم او يستبعد شرق البحر الابيض ، (قبرص السودان ، القرن الافريقى ، الباكستان ، افغانستان) ومع ذلك فليس ذلك هو المشكلة .

٣ ـ ان السوق الشرق اوسطية لم اتصل بعد الى مرحلة التحقيق والتنفيد فلاتزال العلاقات العربية الاسرائيلية مشحونة بالالام والدماء ، ولا يزال هناك قوى فاعلة ومؤثرة فى المجتمع الاسرائيلى تختزن فى فكرها عقيدة التنظيف العرقى وانحلم الصهيونى والعداء للسلام ، والشرق اوسطية اذن ليست مطروحة الان .

٤ ـ ومع ذلك فان السلام فى نظر اسرائيل هو ان تصبح اسرائيل جزءا من نسيج الشرق الاوسط كذلك فان نظرية الأمن الاسرائيلى اصبحت ترى ان الحدود الجغرافية لم تعد حائطا للأمن وضمانا له فى ظل اسلحة الحرب الحديثة بصواريخها وطائراتها والأمن الحقيقى هو ان تصبح اسرائيل عضوا فى تجمع اقليمى واسع كما سبق ذكره وتمتد يدها الى بترول الخليج وثرواته وتراكمات راسمالية وسوق واسعه غنيه تكون اسرائيل فيها هى مصدر التقدم والعلم والتكنولوجيا وتحقق سيطرتها الاقتصادية بديلا لسيطرة عسكرية اصبحت باهظة التكاليف ومشكوكا فى نتائجها .

٥ ـ وعلى ذلك فان مشروع الشرق اوسطية ولو انه ليس واردا فى ظل الظروف الحاضره يعتبر بلاشك يعتبر الهدف النهائى الذى لابد عنه من وجهة النظر الاسرائيلية . لكى يتحقق السلام بالنسبة لها على ان يمر المشروع بعدة مراحل متواصلة ودون إنقطاع .

٦ ـ المرحلة الأولى هى مرحلة إدماج أو امتصاص الاقتصاد الفلسطينى فى الضفة والقطاع فى الاقتصاد الاسرائيلى ونستطيع القول هكذا بأنه قد اصبح حقيقة واقعه الأن ولكن ما اعنيه هو التعاون الذى تسيطر عليه اسرائيل لاعادة بناء البنية الاساسية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وحل مشاكل التنمية الاقتصادية المشتركة وذلك تنفيذا لاتفاق المبادىء بين المنظمة واسرائيل .

ثم تأتى المرحلة الثانية فينضم الاردن اليهما وذلك بالبدء فى توسيع حركة التجارة معه ثم يعقب ذلك التعاون بين الدول الثلاث فى مشروعات مشتركة وحل مشاكل التنمية فى كل منها وهو ما تنبأت به دراسة للبنك الدولى ودراسة هارفارد .

ثم ينمو المشروع فى المرحلة الثالثة بنمو اتفاقيات السلام مع كل من الاردن وسوريا ولبنان . ومع استمرار الالغاء التدريجى للمقاطعة العربية لاسرائيل نصل الى الصورة النهائية للشرق اوسطية لوصول الذراع الاسرائيلى الى دول الخليج وباقى العالم العربى وتحويل التطبيع البارد مع مصر الى تطبيع ساخن .

٧ ـ وهناك خلافات فى وجهات النظر بين اسرائيل والدول العربية حول إلغاء المقاطعة ـ واسرائيل ترى فى ذلك تشجيعا لدفع عملية السلام وتحسين شروطها بينما يرى الجانب العربى إن الالغاء لابد ان يأتى بعد الحل الشامل فى الجولان وجنوب لبنان والاردن والاراضى الفلسطينية المحتلة ـ وللاسف فان المقاطعة العربية تتاكل دون ان نصل الى حل

تغيير مسار القروض

واشار الدكتور غالب الى ان هناك قوى عالمية وفى مقدمتها الولايات المتحدة والدول الغربية والمؤسسات الدولية تمارس ضغوطا مستمرة ومتصاعدة من اجل تحقيق الشرق اوسطية والتعاون الاقليمى ويتضح ذلك من تغيير طبيعة القروض والمساعدات وتحويل معظمها الى قروض تمول مشروعات مشتركة واقليمية . وتقليص المساعدات الثنائية المباشرة وواضح ان الهدف النهائى من هذا الاتجاه هو الاصرار على ان تكون اسرائيل جزءا لا يتجزا من نسيج الشرق الاوسط وعلى العرب ان يدركوا ذلك .

الخطر الاسرائيلى

اما عن الخطر الاسرائيلى والسيطرة الاسرائيلية على مقدرات السوق الشرق اوسطية فهناك اراء تختزل اسرائيل الى جعرافيا وتترجمها الى مساحة بالكيلو مترات وعدد سكان وقدرة محدودة على الانتاج ..

وتتوصل الى نتيجة مفادها عدم المغالاه فى قدرة اسرائيل ولكن هناك كيانات اصغر من اسرائيل مساحة وسكانا الا انها استطاعت ان تغرق اسواق العالم بانتاجها وليس الشرق الاوسط وحده ، وهى على سبيل المثال هونج كونج وسنغافورة .. ، فصادرات اسرائيل تلقى الاضواء على مكمن القوة الاسرائيلية فهى تصدر الكترونيات والات صناعية بما يساوى ٣,٢ مليار دولار من ١١,٢ مليار دولار قيمة مجموع صادراتها كذلك تصدر كيماويات بـ ١,٤ مليار دولار ومنسوجات وملابس بـ ٨٥٠ مليون دولار ، ومنتجات زراعية وموالح بـ ٦٦٦ مليون دولار وهى قمة المأساه بالنسبة لنا .. فتلك هى احصائيات عام ١٩٩١ .

ويغيب عنا ان اسرائيل ليست مجرد جغرافيا او ديموجرافيا ولكنها جزء لا يتجزأ . من المؤسسات اليهودية المالية العالمية وانها الابنة المدللة لاخطر جهاز فى العصر الحديث وهو جهاز الاعلام ووسائل الاتصال والمعلومات وهى عروس اللوبى اليهودى صاحب النفوذ الحاكم فى الولايات المتحدة

وابرز الدكتور مصطفى خليل عدة حقائق :

(١) إن مصر وقعت اتفاقية السلام ولم تكن ترى ان تكون اتفاقية سلام منفصلة بل هى بداية لاتفاقية سلام شاملة وعادله للشرق الاوسط . واكد مسئوليته التامة

المصدر : الأهـرام الاقتصادي



التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د . مصطفى خليل

- دعوة المثقفين لزيارة اسرائيل

- اسرائيل لم تثر موضوع النيل من قبل

- قضية الغاز لاسرائيل .. كيف ننظر إليها ؟

- هناك فارق بين السوق الشرق اوسطية والسوق الاوربية

- أنا أول من تحدث لبيريز عن ضرورة الاعتراف بالمنظمة وعرفات فى يوليو الماضى

عن هذه الاتفاقية حيث ان الاتفاقية لا يوجد فيها اى انتقاص لمصر ولا اى فرض من جانب اسرائيل ، ولم نعط اسرائيل الحق فى ان تكون الاكثر رعاية ولا يوجد فى اى اتفاقية من اتفاقيات التطبيع اى ميزه - والقول الخاص باتفاقيات البترول بان هناك اسعارا تقل عن قيمتها الحقيقية او اننا ملزمون ببيع كمية معينة قول مناف للحقيقية واسرائيل تدخل المزاد الذى تعلنه هيئة البترول وهى تدخل كشركات ومصر تبيع لشركات وليس لدول

(٢) ان هذه الاتفاقيات التى تمت بين اسرائيل ومصر والاردن ولبنان لم تكن مع الجانب العربى كمجموعة بل كل اتفاقية منفصلة اى اخذنا بمبدأ الفصل فى الاتفاقيات . وكل اتفاق يختلف جذريا عن الاتفاق الاخر .

ونادى الدكتور مصطفى خليل كل المثقفين العرب لكى يتعرفوا على الاوضاع فى اسرائيل ولا يجب ان نضم آذاننا لأن اسرائيل تشكل جارا لمصر وللدول الاخرى ، واشار الى زياراته المختلفة لمراكز البحث فى اسرائيل واتصاله بكل المسئولين هناك ، واشار الى حديثه لشيمون بيريز فى يوليو الماضى الخاص بمطالبة شيمون بيريز بالاعتراف بالمنظمة وياسر عرفات وقد عدد الاسباب لبيريز من اجل الاعتراف بالمنظمة وقد تم نشر هذا فى جريدة الجوروزاليم بوست فى عددها الصادر فى ٢٧ اغسطس ١٩٩٢ حيث ذكرت ان اسرائيل اخذت برأى الدكتور مصطفى خليل بالاعتراف بالمنظمة وبياسر عرفات .

لا خلاف

واوضح انه لا يوجد خلاف بين اسرائيل ولبنان ولا توجد هناك مطالب اسرائيلية فى مياه الليطانى او فى الاراضى اللبنانية كما ان اسرائيل لن تطالب بانسحاب القوات السورية من لبنان - والخلاف الحقيقى هو الانسحاب من الجولان هل هو انسحاب جزئى او انسحاب كامل بعد الترتيبات العسكرية وتطبيع العلاقات وتبادل السفراء .. بعد توقيع السلام بين مصر واسرائيل لم نتبادل السفراء الا بعد المرحلة الاولى من سيناء فلما انسحبت اسرائيل من العريش تم تبادل السفراء .

الاتفاق جاهز مع الاردن

واشار الدكتور مصطفى خليل الى ان الاتفاق بين الاردن واسرائيل جاهزه وسارى المفعول رغم عدم توقيعه .. كما ان اتفاق غزة اريحا ليس منفصلا عن نقل السلطة .

واوضح اننا دققنا فى استخدام الكلمات وتم تغيير الكثير من الكلمات التى تحمل الكثير من المعانى فملف مصر ناصع البياض فى دفاعها عن حقوق الفلسطينيين .

التطبيع



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٤

د . مراد غالب

○ ماذا نحن فاعلون ؟

○ نحن نحتاج إلى استراتيجية عربية لتحسين علاقات القوى داخل الشرق اوسطية

○ لاتزال العلاقات العربية الاسرائيلية مشحونة بالالام والدماء

○ مراجعة حقيقية لارقام الصادرات الاسرائيلية مهمة فى المرحلة الحالية

إن التطبيع بين مصر واسرائيل يسير وفقا لما تريده مصر وليس هناك أى فرض لأى نوعية من العلاقات .. كله متروك لمصر وتقرر ماذا تريد ...

وفى حديثه عن السوق العربية المشتركة اشار الى الاتفاقية الموقعة فى ٣ يونيو ٥٧ ثم اتفاقية السوق ١٩٩٤ ولو قدر لهاتين الاتفاقيتين ان تنفذا لكان لنا سوق عربية . الوضع العربى مؤسف جدا ، والخلافات تطغى على حلم الوحدة العربية .

المقاطعة

وفى صدد حديثه عن المقاطعة اثار نقطة اساسية فعندما اعلنت الدول العربية مقاطعتها لاسرائيل وعدم إمدادها بالبترول لم يحترم هذا القرار .. واشار الى مسئوليته عن سياسة البترول عام ١٩٧٣ .

وحاول التفرقه بين السوق الشرق اوسطية وبين السوق الاوربية المشتركة حيث ان السوق الاوربية اعضاؤها اوربيون خرجوا مهزومين من الحرب والحلفاء اعتبروا الاتحاد السوفيتى هو العدو الاول لهم لذلك كان لابد من توحيد الدول الاوربية لصد اطماع الاتحاد السوفيتى .. هذا الوضع غير موجود فى الشرق الاوسط .

٢ ـ ان جميع دول السوق الاوربية تتمتع بنظام سياسى واحد والدول العربية لا تتمتع بانظمة سياسية متشابهة .. ووجود نوع من التشابه فى الانظمة السياسية ضرورى لتكوين نوع من الارتباط بين الدول .

(٣) على اثر انتهاء الحرب كانت المصانع الامريكية تتحول الى الانتاج المدنى . والانتاج المدنى كان يصعب تصديقه وكانت أوربا هى التى تمتص هذه المنتجات لذلك عمد الى مشروع مارشال لتمويل ذلك وبدأت فكرة السوق الاوربية .

واى سوق لابد وان تقوم على ثلاث ركائز .

أ ـ عدم وجود حواجز جمركية بين الدول التى تشترك فى هذه السوق وهذا غير ممكن تحقيقه الآن بين اسرائيل والضفه او بين اسرائيل والضفة والاردن ولا حتى مع الدول الموقعة معها اتفاقيات سلام ولا حتى فى مجلس التعاون الخليجى إذ ان المطلب الأول وهو إزالة العوائق الجمركية موضوع لابد من بحثه فى المستقبل القريب .

ب ـ حرية انتقال الافراد ولا اعتقد امكانية تحقيقه بين دول الشرق اوسطية ولا حتى بين ليبيا ومصر ..

ـ حرية انتقال الأموال وايجاد ميكانيزم يحدد اسعار العملات ويأخذ عملة اساسية منها مثل المارك الالمانى ، كلنا مرتبطون بالدولار الامريكى فى معاملاتنا .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة السوق الشرق اوسطية غير مطروحة الان ، لكن لماذا تطرح الان ؟
هذا ليس جديدا ولا باختراع - فى تقديرى الخاص كلمة السوق الشرق اوسطية تثار لاثارة الذعر من سيطرة اسرائيل على مقدرات البلاد العربية مستقبلا اذن لابد ان نأخذ حذرنا ولانوافق على أن لاتكون فى هذا النسيج .

ان اساس التعامل بين الدول العربية يجب ان يقوم على مبدأين :
١ - ان تحترم كل دولة سيادة الدولة الاخرى ولا تتدخل فى شئونها اى ان كل دولة لا يكون لها حق الولاية على دولة اخرى . الفلسطينيون هم اصحاب القرار ، والواجب علينا ان نظهر الحقائق لهم ونعاونهم فى التوصل الى حقهم

٢ - عدم تدخل اى دولة عربية فى شئون الدول العربية الاخرى من حيث اننا نجد بعض الدول العربية تفتح ابوابها لتدريب بعض المتطرفين .. كل هذا لابد ان ينتهى لاقامة علاقات سوية بين الدول العربية بعضها البعض واذا كانت السوق الشرق اوسطية غير موجودة فلماذا نبحث فيها الآن ؟

نحن نبحث فى موضوع لن يثار فى الوقت الحالى : جميع البحوث التى اجراها البنك الدولى ، جامعة هارفارد ، الندوات التى تمت كلها تدرس التعاون الاقتصادى بين دول الشرق الاوسط .. الموضوع الاساسى الذى يجب ان نركز عليه هو التعاون الاقتصادى ، السوق الشرق اوسطية ممكن ان تأتى بعد على المدى البعيد - التطبيق الفعلى للعلاقات الاقتصادية باخذ أوضاعا معينة .

فكيف يكون التعاون الاقتصادى بين دول الشرق الاوسط ؟

يجب ان يبدأ بصورة منفردة .. كل دولة لها الحق فى ان تتعاون مع دول اخرى وفقا لمصالحها طالما انها لا تضر الدول الاخرى . واذا تمكنت من انشاء السوق العربية المشتركة خير وبركة .. السوق الأوربية لم تمنع انجلترا من ان تقيم علاقات اقتصادية مع دول اخرى .

الفلسطينيون والاسرائيليون امامهم مشاكل كبيرة بعد تاسيس الحكم الذاتى وخاصة مشاكل العمالة العملة - جمارك .

تجارة اسرائيل مع الدول العربية ١٪ تجارتهم الخارجية بعد التعاون الاقتصادى سترتفع الى ٣٪ اسرائيل تعتمد على السوق الاوربية والولايات المتحدة ، كما ان الحكم الذاتى سيواجه مشاكل فى التمويل كذلك المشروعات التى ستنشأ بين الطرفين ، وللعلم الدخل القومى فى اسرائيل ١٥ ضعف الدخل فى الضفه والقطاع ، والاسعار فى اسرائيل ثلاثة اضعاف الاسعار فى مصر . نعم هناك مشاكل عديدة ستواجه الادارة الفلسطينية وعلينا كمصريين ان نساعدهم فى حلها .

فمشروعات البنية الاساسية (طرق - اتصالات - صرف ..) تمويل هذه المشروعات عادة يتم مع حكومات ولا يكون للقطاع الخاص دور فيها .. اما مشروعات التنمية فهى مشروعات القطاع الخاص لان الحكومات (مصر - سوريا - لبنان - الاردن) جميع هذه الدول ليس لديها فائض لتمويل تلك المشروعات كذلك المؤسسات المالية التى يفترض ان تكون موجودة الان . حتى ولو اراد الفلسطينيون الدخول فى مشروعات مشتركة سنجد انهم يتعاملون بالدينار الاردنى والشيكل الاسرائيلى فالوضع المالى لابد من حله .

لابد ان توجد الاليات الاقتصادية التى من خلالها يستطيع الفلسطينيون اقامة مشروعات ترفع من مستوى الحياه هناك

الاقتصاد الفلسطينى

ليس بالضرورة ان يكون الاقتصاد الفلسطينى تحت سيطرة الاقتصاد الاسرائيلى فى المرحلة الاولى على الفلسطينيين ان يدخلوا فى اتفاقيات مع الاسرائيلين ربما يغيرونها فى المستقبل .. جميع البحوث تبحث عن ايجاد نوع من النواه الاقتصادية (اسرائيل الضفه - الاردن) ومصر تدخل بعد هذا مصر ستدخل بشكل فردى .

هذه البحوث يغيب عنها وضع الطرق لان الوضع الحالى لن يستمر . الشىء الطبيعى هو انه لابد ان يحدث تغيير فى الاردن والكيان الجديد

الغاز الطبيعى

واشار الدكتور مصطفى خليل الى ما اثير حول الغاز الطبيعى موضحا ان قطر ستكون من اغنى الدول بالغاز الطبيعى وان تجارة الغاز مختلفة عن تجارة البترول لان البترول يعبأ فى السفن ويشحن للخارج والزبون موجود اما الغاز الطبيعى فلابد ان يسيل وبتكلفة عالية وشركة باكتيل فى قطر قدمة عددا من البدائل منها انشاء خط لاوربا يمر باسرائيل واخر للهند فى شرق اسيا - وبخصوص اتفاقيات الغاز لابد من ابرامها قبل انشاء الخطوط لان منتج الغاز يختلف عن منتج البترول حيث لابد ان يحدد العميل بداية .

وعندما نتحدث عن وضع مصر لابد ان نشير الى ان الاستهلاك العالمى للغاز حوالى ٧٪ من استهلاك الطاقة وسيصل الى ٢١٪ لانه انظف وطاقته الحرارية اعلى وظهور مولدات جديدة لتحقيق كفاءة اعلى فى الاحتراق تصل الى ٤٥٪ بالمقارنة باحتراق البترول ٣٣٪ انا اعطى اسرائيل ٢ مليون طن بترول ومصر مستقبلها فى الغاز وتكلفة تسييله عالية فما هو الفرق ؟ ان اعطيها غازا بدل البترول هل احرقه بدلا من ان اصدره ؟ النقطة الثانية وهى المتعلقه بمشروعات البنية الاساسية وهى انشاء قناة (البحر الابيض بالميت) او العقبة بالميت لتوليد الكهرباء . وهذا مشروع فى مصلحتهم



المصدر : الأهرام الاقتصادي

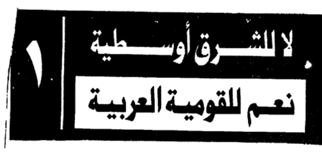
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٤

ومصلحة الاردن والضفة كذلك انشاء محطة تحلية مياه حيث ان اسرائيل فى خطتها عام ٢٠١٠ لن يكون لديها قطرة مياه

النيل

وفتح الدكتور مصطفى خليل ملف النيل .. واكد ان كل ما اثير حول النيل كذب وتلفيق وغير حقيقى من اللحظة الأولى ولا يمكن تطبيقه لأن الاتفاقيات لا تسمح بذلك وضد عملية التوسع الزراعى فالمشروع غير وارد على الاطلاق ولم يثر من قبل ولم يثر فى اللجان المتعددة الاطراف .. اما بخصوص محطة تحلية مياه فى رفح او على البحر الاحمر فيمكن ان ادخل معها لزراعة الأراضى حول طابا . وهذا متروك لنا وليس فرضا علينا .





لا للشرق أوسطية
نعم للقومية العربية

الحزب الناصرى يستعد لعقد مؤتمره العام الثانى تحت شعار (المشروع القومى العربى فى مواجهة الشرق أوسطية).ومواجهة الشرق أوسطية عربيا تبدأ من مصر، والحزب الناصرى ليس وحده فى المواجهة، إنه - أى الحزب - صاحب المبادرة فى حشد أوسع تحالف وطنى ممكن ضد المخاطر التى تتهددنا بعد ما يسمى «اتفاقات السلام». د. عبد الرازق حسن الخبير الاقتصادى المرموق كتب يحذر من نوايا الحكومة التى بدأت تنفيذ الشرق أوسطية بالفعل، والهدف: خلق أمر واقع يصعب تغييره.والباحث الإسلامى إبراهيم البيومى غانم يقدم اقتراحا بانشاء هيئة شعبية تسند فكرة المقاطعة تحسبا لتراجعات الجامعة والحكومات العربية.ولا يزال حوارنا مستمراء، ودعوتنا مفتوحة لكافة الباحثين والكتاب الوطنيين.

«المحرر»



مطلوب: هيئة شعبية عربية لتنظيم مقاطعة إسرائيل

«السلام» الذى ظن البعض أن الهرولة إليه أفضل من المشى العادى، سرعان ما جاءت الأحداث لتؤكد من جديد - وللمرة المليون - أنه سراب خادع، ولا يمكن أن تقوم له قائمة فى ظل وجود الكيان الصهيونى المجرم. فبعد اتفاق غزة أريحا، والتوقيع على اتفاقية القاهرة «١٩٩٤/٢/٩٠» بين المنظمة وإسرائيل، وقع الحادث الإجرامى البشع على المصلين فى الحرم الإبراهيمى وراح ضحيته عشرات القتلى ومئات الجرحى من الأبرياء، وتوالى سقوط الشهداء من أبناء الانتفاضة الباسلة، وكان من المفروض ان ينبه هذا الحادث الغافلين، وأن يوقظ النائمين، ويوقف المهرولين المخدوعين بسراب السلام مع ألد أعداء أمتنا العربية والاسلامية.



بقلم:
ابراهيم البيومى غانم*

إننا نراهم - رغم كل هذه النذر - مصرين على «الهرولة» والاستجابة لرغبات ومصالح السياسة الامريكية والأطماع الإسرائيلية سواء على مستوى استئناف المفاوضات أو المضى فى اجراءات التطبيع والغاء المقاطعة الاقتصادية.

وبالرغم من أن «المفاوضات» وثيقة الصلة بالغاء «المقاطعة»، وتخدم إحداهما الأخرى بشكل مباشر، إلا أن جل الاهتمام - الاعلامى والسياسى - يتم تركيزه بصورة مكثفة على عملية «التفاوض» و «العقبات» التى تعترضها لحل المشاكل السياسية؛ مع تعمد صرف الأنظار عن اجراءات التطبيع والجهود المبذولة لإنهاء المقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيونى، وهى أمور تمثل - فى نظرنا - خطرا كبيرا على حاضر ومستقبل قضية فلسطين بصفة خاصة، ودول العروبة والإسلام بصفة عامة وهو ما يجب ان نحذره ونحذّر منه، ونعمل لمواجهته.

مخاطر بالجملة

إن الغاء المقاطعة الاقتصادية (المباشرة، وغير المباشرة) هو هدم صارخ لإحدى ثوابت السياسة العربية - الرسمية والشعبية - تجاه العدو الصهيونى، وسوف يؤدى تلقائيا الى ابدالها بسياسة «الباب المفتوح» التى من شأنها ان تفتح الأسواق العربية أمام العدو على مصراعيها لتتحول هذه الكتل البشرية الكبيرة - المغيبة سياسيا، والضعيفة انتاجيا، والنشطة استهلاكيا - إلى مجرد أيد عاملة رخيصة فى خدمة المشاريع الصهيونية والغربية، وسوق رائجة لمنتجاتها، ولن تتوقف مخاطر الغاء المقاطعة عند هذا الحد بل انها ستؤدى إلى ما هو أفدح ضرراً واكثر فسادا فى الأجلين القريب والبعيد، ويمكن اجمال اهم هذه المخاطر فى الآتى:

☐ إزالة بقايا الحاجز النفسى والسياسى والاقتصادى بين شعوبنا العربية الإسلامية وبين اليهود الغاصبين. هذا الحاجز الذى ظل يدعم روح المقاومة والنضال لفترة طويلة من أجل تحرير الأرض والمقدسات حتى فتح السادات أو ثغرة فيه من الناحيتين النفسية والسياسية، ومن الناحية الاقتصادية بدرجة اقل، ثم توالى على اثر ذلك المزيد من الثغرات حتى جاء مؤتمر السلام فى مدريد لتنطلق المفاوضات العربية الإسرائيلية، وتنطلق معها موجة جديدة من المشروعات الاقتصادية تحت شعارات «التعاون» و «السوق المشتركة» وبالتالى «إلغاء المقاطعة» ومن ثم اقتلاع حجر أخر من جدار المقاومة.

☐ إن الغاء المقاطعة سيزيل بقايا هذا الحاجز، وفى الوقت الذى ستضعف فيه امكانيات المقاومة والجهاد، فإنه سيمد العدو بأسباب القوة والحياة، ويسهل عليه اختراق العلاقات الاقتصادية والانتاجية للشعوب العربية ليتحكم فيها بعد ذلك وفق نزواته وأهوائه.

☐ التمهيد لقيام « السوق الشرق أوسطية» التى ستجعل - حال قيامها - من إسرائيل منطقة جذب للاستثمارات العربية والأجنبية وبؤرة للنمو الاقتصادى بشكل يرسخ الوجود الصهيونى فى فلسطين، ويحقق مشروعه العدوانى التوسعى من أجل الهيمنة الاقتصادية والعسكرية على شعوب أمتنا العربية والإسلامية.

إن بقاء المقاطعة سارية المفعول يعنى استحالة قيام السوق الشرق أوسطية، ومن ثم حرمان إسرائيل من منافعها، واستمرار محاصرتها اقتصاديا فى المحيط العربى، ومن ثم دعم إرادة التحدى والجهاد، أما إلغاؤها فإنه يمهد الطريق تلقائيا لهذه السوق التى لن تتوقف أضرارها على الجوانب الاقتصادية فحسب، وإنما ستؤدى إلى مزيد من الأضرار السياسية والاجتماعية والثقافية وتعميق انقسام وتفتت البلدان العربية وإهدار هويتها الواحدة بجعل بعضها «شرقى أوسطى» وبعضها الآخر غير شرق أوسطى.

☐ مضاعفة قدرة إسرائيل على استيعاب أعداد متزايدة من المهاجرين وذلك بفضل الرواج الاقتصادى الذى ستحققه بالغاء المقاطعة، مع ما يصاحب هذا الإلغاء من شعور بالأمن والاستقرار نتيجة لتكثيف التعاملات الاقتصادية المتبادلة مع البلدان العربية.

وستؤدى زيادة أعداد المهاجرين إلى زيادات مطردة فى قوات جيش الاحتلال، الأمر الذى يزيد من القدرة العسكرية العدوانية للكيان الصهيونى. وكمثال واحد على ذلك فإن حصول إسرائيل على ما تريده من مياه النيل - عبر ترعة السلام - سوف يزيد قدرتها على زراعة ٢,١٦ مليون دونم من الأرض وهذا سوف يرفع من امكانياتها لاستيعاب ١,٦ مليون مهاجر جديد دون ضغط اضافى على مواردها، فإذا وضعنا فى الاعتبار معدلات التعبئة العامة العالية فى إسرائيل، وهى من أعلى المعدلات فى العالم (١١,٠٨٪ من عدد السكان) فإن هذه الكميات المتواضعة من المياه ستمكن إسرائيل من حشد جيش من مليون جندى عام ٢٠٠٠، ولن تقنع إسرائيل حينئذ «بكميات متواضعة»، لأنها ستكون فى وضع يمكنها من أخذ ما تريده وإلغاء



المصدر : العربي

التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٤

المقاطعة ليس إلا خطوة ضرورية فى هذا الطريق لتحقيق خططها.

□ إن الغاء المقاطعة العربية لإسرائيل سوف يفتح الباب أيضا لإلغاء كافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بخصوص حقوق الشعب الفلسطينى مثل حقه فى تقرير مصيره، وانشاء دولته المستقلة، وعودة اللاجئين إلى ديارهم، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضى المحتلة. إذ سيضاف قرار إلغاء المقاطعة - إذا صدر - إلى سابقة أخرى حققتها إسرائيل وهى الغاء قرار الأمم المتحدة الخاص باعتبار الصهيونية مبدأ هداما وحركة عنصرية عدوانية، ومن ثم تقوى حجتها للمطالبة بالغاء بقية قرارات الأمم المتحدة وفى مقدمتها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ وتسقط بذلك اخر ورقة تنسب إلى الشرعية الدولية بخصوص الشعب الفلسطينى وحقوقه المشروعة.

تلك هى أهم المخاطر التى ينطوى عليها الغاء المقاطعة العربية لإسرائيل، فما الذى يمكن عمله إذا ألغتها حكومات ودول الجامعة العربية؟ إن احتمال الغاء المقاطعة بات وشيكا، بالرغم من المخاطر الهائلة التى اشرنا إليها، واحاديث المسئولين العرب والأمريكيين والإسرائيليين لا تتوقف عن المناداة بإلغائها وتهيئة المناخ لما بعدها. ولكن هل معنى ذلك ان الساحة قد خلت لأعداء الأمة الخارجيين والداخليين ليفعلوا ما بدا لهم؟

كلا: فإن علماء الأمة وقادة الحركات الإسلامية والوطنية يواصلون رفضهم لهذه السياسات الهزيلة الذليلة، ويدعون للاستمرار فى الجهاد والمقاطعة بكافة أشكالها، وفى هذا السياق أكد الامام الأكبر شيخ الأزهر على «ضرورة بقاء كل انواع واشكال المقاطعة العربية الاقتصادية لإسرائيل حتى تنسحب من جميع الأراضى العربية المحتلة، وفى مقدمتها القدس والمسجد الأقصى» وأكد ايضا على ان المطالبة بإلغاء المقاطعة «أمر لا يجوز، ولا يليق، بل هو خطأ كبير» (صحيفة الأهرام ١٤/٢/٩٤)

عمل شعبى

إن مهمة الشعوب العربية والإسلامية أكبر واعظم من المسئولية الملقاة على عاتق زعمائها. ومنظماتها الحكومية، وخاصة إذا كان الزعماء فى مقدمة المهرولين نحو سراب السلام وفك قيود المقاطعة والتطبيع مع العدو، ولذلك فإن المطلوب هو انشاء «هيئة شعبية اقتصادية» لتنظيم المقاطعة، ومواصلة حصار اليهود والصهاينة والمتعاملين معهم ومقاطعة كافة بضائعهم ومنتجاتهم وأعمالهم مقاطعة شاملة، على أن تشارك فى هذه الهيئة الشعبية - غير الحكومية - كافة القوى والهيئات والتجمعات الوطنية فى كل بلد عربى أو إسلامى، وفى مقدمتها: العلماء العاملون، والجماعات الإسلامية، والنقابات المهنية، والاتحادات الطلابية، واساتذة الجامعات ومراكز البحوث، والأحزاب السياسية، والجمعيات الأهلية، ورجال الأعمال الوطنيون، والفنانون الشرفاء، والمفكرون والكتاب والصحفيون والعمال والتجار والأندية الرياضية.

وستكون مهمة هذه الهيئة المقترحة هى تخطيط وتنظيم ومتابعة عملية المقاطعة على كافة المستويات، وفضح الذين يتعاملون مع العدو ومعاقبتهم على خرقهم لهذا الاجماع الوطنى. والهيئة فى نشاطها هذا انما تساعد على تنفيذ وتطبيق المقاطعة التى فرضتها الجامعة العربية منذ قيام إسرائيل. فإذا ما ألغيت المقاطعة رسميا تحملت الهيئة الشعبية مسئوليتها فى متابعة أداء هذه المهمة الكبيرة حتى لا تمكن اليهود من ترويج مصنوعاتهم فى بيوتنا ومرافقنا وأسواقنا. ولا نسمح لهم بالانتفاع فى صناعاتهم من مواردنا الأولية، أو بأى قرش فى أيدينا «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»، وسنصل بإذن الله، وإن النصر مع الصبر.

---

* باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٤

النبوءة: الحكومة بدأت تنفيذ الشرق أوسطية!!

رغم مرور الوقت لم يزل عجبي من تعقيب رئيس الوزراء على مداخلات اعضاء مجلس الشعب حول بيان الحكومة. فقد اشار إلى ما أثاره الاعضاء حول السوق الشرق أوسطية إلى ان «الفكرة لم تتبلور حتى الآن فى شكل واضح المعالم، إلا انه ينبغى علينا التحسب لها بدون خوف خاصة أن هذه السوق سوف تتشكل بكل تأكيد عقب الوصول إلى سلام شامل فى المنطقة مما سيتبعه من علاقات طبيعية بين مختلف الأطراف» وأكد أن الحكومة قامت بتشكيل لجنة لمتابعة التطورات السياسية والاقتصادية فى الشرق الأوسط ومن بين اهتماماتها «السوق الشرق أوسطية».

ومما يسترعى الانتباه ان هذه النغمة النشاز للسوق المشبوهة تزايد ايقاعها فى الوقت الذى تنهى فيه الحكومة ارتباطها بمجلس التعاون العربى الذى دقت له الطبول ثم اطلق عليه السيد الرئيس «مجلس التآمر». وكذلك تعثر مسيرة اعلان دمشق الذى تم عقب انتهاء حرب الخليج الثانية. كما نلمس هذا ايضا فى تقاعس الحكومة عن اقالة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من عثرته وتدعيم اركانه بدلا من اثارة الاحباطات حوله بل وتجاهله فيما يعقد من اتفاقات مع الدول العربية المشاركة فيها واتخذت بشأنها قرارات سابقة.

ومما يسترعى الانتباه ترحيب اجهزة الدولة، واجهزتها المسموعة والمرئية بالاتفاق الهزيل للحكم الذاتى المحدود للفسلطينيين فى غزة واريحا باعتباره مؤشراً على عودة السلام فى المنطقة العربية، مما يستدعى الغاء المقاطعة العربية للكيان الصهيونى دون العودة لمعرفة اسباب اتخاذ قرار المقاطعة العربية فى عام ١٩٤٩ مما يذكرنا بالتهليل لاتفاقيات كامب ديفيد.

ويتزامن مع هذا التيار الدعاية الامريكية والأوروبية الواسعة لتقديم معونات كبيرة لكيان الحكم الذاتى الفلسطينى المحدود، واقامة مناطق حرة ومشروعات مشتركة، ومد شبكات للمياه والغاز تعبر الدول العربية لتصب فى إسرائيل. ومن الغريب أن الحكومة تقوم بتنفيذ مشروع السوق الشرق اوسطية دون أن تشير إلى ذلك صراحة فى برامج عملها، أو تعرض الأمر على الشعب، الذى من المفروض انها تمثل مصالحه. ولعلها تتبع فى ذلك سياسة التدرج، دون اعلان لفرض واقع يصبح من الصعب تغييره إلا بإحداث قدر كبير من المشاكل وهى السياسة التى تسير عليها فيما يسمى باعادة هيكلة أو تصحيح الاقتصاد المصرى وعلاقاتنا الخارجية.

مشروع قديم

ويرجع مشروع السوق إلى شيمون بيريز فى عام ١٩٦٨ بعد ان تبين لإسرائيل أن هزيمة عام ١٩٦٧ لم تنه الحرب العربية الإسرائيلية، وانها كانت دافعا اكبر للتخطيط العلمى لمواجهة الهجمة الامبريالية على المنطقة العربية.. وعمد بيريز للترويج لمشروعه فى كتابه الذى عرض مؤخرا فى معرض الكتاب وكانت قد تمت دراسة المشروع وتأصيله فى مركز التحليل التقنى والتنبؤ بجامعة تل أبيب وصدر فى عام ١٩٨٩.

ونواة المشروع تعتمد على الربط الاقتصادى بين إسرائيل، والأردن، ومناطق الحكم الذاتى الفلسطينى ومصر، ليتسع نطاقه بالتدريج متوازيا مع مراحل اتفاقيات السلام مع سوريا ولبنان، ثم يمتد إلى تركيا وبلدان الخليج العربى وجذب بعض دول المغرب العربى التى لم تصدر قرارات بمقاطعة إسرائيل وهى المغرب وتونس.

والداعية المصرى للمشروع هو د. يوسف والى، الذى يقوم بنشاط كبير لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، مستندا فى ذلك الى اتفاقيات كامب ديفيد، ولا يفتأ يذكّر بالتقدم التقنى الإسرائيلى فى مجال الزراعة متناسيا - وهو رجل زراعة - أن مصر من اقدم بلدان العالم فى الزراعة، ولديها مئات من الخبراء الممتازين فى ميدانها، وقد قدموا الكثير من الأبحاث التى أدت الى تقدم الزراعة فى مختلف الميادين كالقطن والأرز، والذرة، وقصب السكر، والموالح والعديد من الفواكه، وكل ما يذكر للدكتور والى رعايته للتعاون مع إسرائيل فى مجال الكانتالوب، والفراولة، والتفاح والموز وكان ذلك على حساب البطيخ والشمام والفراولة المصرية، وكلها كانت متميزة فى مصر لسنوات طويلة، ومع ذلك فإن الإنسان ليتساءل عن الاهمية الاقتصادية والغذائية لهذه الزراعات التى يؤثرنا بها د. والى واهمية ضياع الجهد والنفقات فيها وكان يمكن الحصول عليها بكل يسر من البلدان العربية كلبنان وسوريا ودول المغرب العربى التى تعتبر من محاصيلها الاساسية للتصدير لاوروبا.

تطبيع بالجملة

ومشروعات السوق الشرق أوسطية تسير بخطى حثيثة وثابتة نذكر منها ترعة السلام التى يحاول وزير الرى التأكيد على انها لن تصل إلى إسرائيل، ولم يرد على الاعتراضات

بقلم:
د. عبدالرازق حسن



المصدر : ......العربي......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ...... ١٨ ابريل ١٩٩٤

مشروع «ترعة السلام» وضعه مهندس إسرائيلي والهدف: ري ٥٠٠ ألف فدان في صحراء النقب!

الفنية كمدها قرب ساحل البحر حيث ترشح ماء البحر، دون الاتجاه لوسط سيناء اذا كان الغرض هو تخزينها وهي المنطقة التي يشح فيها المطر. وقد يكون من المفيد أن نسترجع فكرة المشروع الذي بدأه المهندس «اليشع كلي» من هيئة طحال الهندسية الإسرائيلية في عام ١٩٧٤ والذي حضر الى مصر عام ١٩٨٠ مع وفد زراعي إسرائيلي ليتباحث مع المختصين بوزارة الزراعة والري عن اقامة مشروعات استصلاح مشتركة. وتدخل هذه الترعة ضمن مشروعات ري النقب كما تشير الدراسات الإسرائيلية، والذي جعل فكرتها قابلة للتنفيذ عرض الرئيس السادات مياه النيل على إسرائيل واعتبارها بمثابة مياه زمزم ونكتشف ذلك من خلال خبر نشرته مجلة اكتوبر مستندة الى الرسائل المتبادلة بين الرئيس السادات ومناحم بيجين وكان للخبر رد فعل عاصف لدى الرأي العام المصري ومجلس الشعب، واعد المرحوم المهندس عبد العظيم أبو العطا وزير الري الاسبق حينما اثير المشروع وذكر أنه يقوم على تقديم مليار متر مكعب من المياه، تروي حوالي ٥٠٠ الف فدان، وتدر عائدا قدره ١٠ مليارات دولار سنويا. وقد قدمت الإدارة الاقتصادية بالجامعة العربية دراسة حول المشروع ومخاطره لمؤتمر القمة العربي في المغرب عام ١٩٨١.

وسيرا في هذا الاتجاه ما تردد أخيرا عن اقامة مشروع مد انابيب للغاز من الآبار غرب الدلتا إلى إسرائيل وذلك من حصة شركات الاستخراج وتزامن مع هذه الانباء القول بأن هناك اكتشافات ضخمة للغاز الطبيعي تزيد كثيرا على الحاجة المحلية وإن كنا نتساءل: إذا كان ذلك صحيحا فلم لا يتم التوسع في استخدام الغاز في جميع المحافظات وتخفيض اسعار استهلاكه، وفي مجال وضع لبنات اساس السوق الشرق أوسطية بدأ وزير السياحة باكورة نشاطه بتدشين منظمة للسياحة تضم مصر وتركيا وإسرائيل، وكان الأولى العمل على اعادة الحياة لمنظمة السياحة العربية التي ولدت لتموت لافتقارها للتمويل.

وتردد أخيرا الكلام عن انشاء ميناء حرة في رفح على الحدود مع إسرائيل كما لو أن ميناءي بورسعيد، ودمياط وهما قريبان من مصادر القوى البشرية وتزخران بالمرافق قد استنفدا قدرتهما..

وفي حمى التوسع في مجالات التطبيع لاقامة السوق زارت القاهرة مؤخرا وزيرة البحث العلمي الإسرائيلي للبحث في مجالات التعاون مع مصر واسرعت بعض الصحف إلى الاشارة الى وجود اتفاق في هذا المجال، الأمر الذي نفته وزيرة البحث العلمي المصرية. وفي هذا السياق اشير الى مشروع ربط ميناءي العقبة وإيلات، ومد انابيب للمياه من تركيا عابرة لبعض الدول العربية لتمد إسرائيل بما تحتاج إليه، ومشروع الربط الكهربائي يمتد من زائير الى مصر وتركيا عبورا لبعض الدول العربية وإسرائيل.

ويكاد لا يمضي يوم إلا ونسمع عن مشروعات مشتركة عربية - إسرائيلية وتمويل امريكي وأوروبي في مختلف مجالات التنمية صناعية، وزراعية، وخدمية سواء في سيناء أو مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني المنتظر، والضفة الغربية. وهكذا اصبحنا في جو مشبع بالحديث عن مشروعات السوق الشرق أوسطية المشتركة التي ترفع معدلات التنمية العربية والإسرائيلية، وفي جو مزيف عن السلام المشرق مما يصبح معه التسليم بتلك السوق أمرا عاديا.

ومن خلال استعراض مشروعات السوق يتردد الكلام عن أهميتها، وما تضيفه من مصالح للمشتركين فيها، بما تتضمن من ايجاد كيان يتصف بالتكامل يستند الى عناصر ثلاثة هي: رأس المال العربي المهدر حاليا في مجالات غير عملية، والايدي العاملة المصرية التي تشكو من البطالة، والعبقرية والتنظيم اللذان تزخر بهما إسرائيل، اما عن الروابط التاريخية والمقومات الحضارية العربية فقد تجاهلها أولئك الدعاة باعتبارها عناصر عتيقة لا تتمشى مع الواقع الحاضر. ومن المبررات التي تثار لتأييد فكرة السوق أن العالم قد أصبح - بعد التقدم العلمي المذهل والاتصالات الميسرة - شبه قرية ذات مصالح مشتركة مترابطة، وقد غاب عن هؤلاء الواقع المعاش، وهو التباين بين دول اليسر ودول العسر، واستفحال مشاكل القوميات والعنصرية وليس فيما يسمى بالنظام العالمي الجديد ما ينهيها.

تبريرات زائفة

وإذا عدنا لتحليل التبريرات التي يسوقها دعاة السوق الشرق أوسطية فإنه يمكن تقييمها لمعرفة صدقها وفاعليتها:

□ يبشر دعاة السوق بأن إقامتها ستزيل حالة التوتر، وتزول اسباب الحرب بين إسرائيل والدول العربية، وهو ما يتناقض مع ما تقوم به الدولة الصهيونية بمؤازرة الامبريالية العالمية بتكديس الاسلحة المتطورة بمختلف انواعها من نووية وبيولوجية وتدميرية أخرى مع ضمان الولايات المتحدة لها بأن تكون متفوقة على جميع الاقطار العربية، ويكفي ان نستعيد مذبحة الحرم الإبراهيمي وموقف امريكا منها.

تعلن برامج احزاب إسرائيل عدم تخليها عن شعار إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات وأن اليهود هم شعب الله المختار، وانها جميعا ترفض عودة اللاجئين الفلسطينيين - منذ قامت - إلى ديارهم أو تعويضهم عن اراضيهم ومساكنهم المغتصبة، او حتى الاعتراف بقيام دولة فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين.

□ ان ابرام معاهدات سلام مع الأقطار المجاورة لإسرائيل لا يعني انتهاء حالة الحرب مع الأقطار العربية كلها. وفي أحسن الفروض تطبيع العلاقات مع دول المعاهدات، وليس معناها إقامة سوق مشتركة معها أو من خلالها. فانتهاء حالة الحرب بين الأقطار المتحاربة لا يعني اقامة سوق مشتركة بينها، وحتى قيام اتفاق أمني وعسكري لا يبرر قيام سوق مشتركة بين طرفي الاتفاق، وأمامنا ما حدث في أوروبا وآسيا فلم تدخل مجموعة أوروبا الشرقية مع المجموعة الغربية في سوق مشتركة، ولا اليابان مع



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٤

الصين ودول جنوب شرق آسيا، ولم تدخل تركيا فى السوق الأوروبية المشتركة.

□ التشبيه باقامة سوق مشتركة بين بعض دول الحلفاء ودول المحور المتقاتلة فى سوق مشتركة هو تشبيه مع الفارق لأن السوق الأوروبية المشتركة كان الهدف منها مواجهة التجمع الاشتراكى بقيادة الاتحاد السوفيتى والخوف من المد الايديولوجى المعادى للرأسمالية لأن قيام أى سوق مشتركة انما يعتمد على اعتبارات كثيرة، منها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية

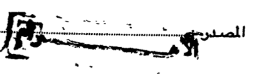
لمصلحة إسرائيل

□ القول بأن السوق الشرق أوسطية تشكل تكتلا فى مواجهة التكتلات العالمية قول غير صحيح جملة وتفصيلا، إذ كيف يواجه مثل هذا التكتل قوة ازاء التكتلات الأخرى وهو يضم إسرائيل وهى ربيبة الولايات المتحدة وركيزتها فى المنطقة العربية، ويضم تركيا التى تمثل أحد مراكز الارتكاز لحلف الاطلسى فضلا عن أن مصالحها تتناقض فى كثير من الحالات مع المصالح العربية، فإسرائيل قائمة على أرض عربية ويعتمد قيامها على الوطن العربى ومحاولة طمس هويته، وتركيا تتخذ من وجود مصادر مياه بعض الدول العربية فيها لاثارة المشاكل لهم، وهى التى ضمت لواء الاسكندرونة بالتواطؤ مع فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية.

□ يهون البعض من دور إسرائيل، لكونها لا تشغل إلا جزءا صغيرا من منطقة الشرق الأوسط وانها لا تمثل خطرا لشح مواردها الطبيعية غير أن العبرة هى فى دورها التآمرى، وكونها بمثابة رأس رمح للإمبريالية العالمية، ويمكن ان نلمس أثرها فى دور التجمع اليهودى فى الولايات المتحدة، وأثره فى توجهات وسياسة الحكم فيها، من خلال الكونجرس، والتحكم المادى فى المجالات الحساسة فى الاعلام (سينما وتليفزيون وصحافة) والصناعة لا سيما الحربية منها، والثقافة. ويمكن ان تسترجع الموقف فى مصر فقد كان حجم الجالية اليهودية محدودا قبل الحرب العالمية الثانية إذ لم يتجاوز ٦٢٠٠٠ يشكل ٠٫٠٤٪ من عدد السكان، ومع ذلك فقد كانت مجموعة منهم مسيطرة على سوقى الأوراق المالية، والقطن، واتحاد الصناعات، والعديد من الشركات المساهمة الزراعية والصناعية والتجارية والمجال الريوى فى الريف ومراكز التجارة فى المدن.

المفروض فى السوق المشتركة ان ينعكس أثرها على المصالح المشتركة بين اعضائها وتكامل انتاجها، واتخاذها قرارات سياسية تحقق اهدافها جميعا، والأمر ليس كذلك مع إسرائيل أو حتى تركيا. فليس هناك ما يمكن لإسرائيل أن تقدمه لا يتوافر للدول العربية فيما بينها، وليست لديها تميزات علمية وتقنية مؤثرة لا يمكن الحصول عليها بيسر من مناطق العالم الحرة. وهدف إسرائيل فى الواقع من مشروع السوق هو ضمان بقائها وحرية حركتها وتحقيق اهدافها التى فشلت فى تحقيقها عن طريق الحرب، ولعلها تدرك انها يمكن ان تنجح من خلال الوساطة، والسمسرة فى خلق جو من عدم الثقة والفساد والافساد فى الوطن العربى. وما أظن إلا ان إسرائيل ومن هم وراءها مجرد مشروع استيطانى مآله إلى السقوط والتبدد فى الأجل الطويل ولهذا كان الاهتمام المحموم بإدخالها فى نسيج المنطقة لتكون عنصر عدم استقرار يحول بين الاقطار العربية والتكامل بل والوحدة.

لقد آن الأوان للتنبه لخطورة مشروع السوق الشرق أوسطية وعلينا ألا نستسلم للفكرة حتى لا نفاجأ بأنها قد انجزت ونحن فى سبات.

المصدر: الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٤

□ مندوب مصر الدائم بالجامعة العربية:

السوق الشرق أوسطية فكرة سابقة لأوانها

الروابط بين الأمة العربية لا تزعزعها الأحداث العارضة

كتب ـ أمين محمد أمين :

أكد الدكتور نعمان جلال مندوب مصر الدائم لدى الجامعة العربية بأن السوق «الشرق أوسطية» مازالت فكرة افتراضية وسابقة لأوانها ترد عليها تحفظات وقيود جغرافية وسياسية واجتماعية بل ونفسية.

وأوضح الدكتور نعمان جلال فى تصريحات «للأهرام» ان هناك بعض الحقائق الأساسية تتعلق بهذا الموضوع يجب أخذها فى الحسبان.

● الحقيقة الأولى: أننا ننتمى الى أمة عربية ذات تراث حضارى جديرة بأن تحتل مكانها اللائق بها فى عالم اليوم.

● الحقيقة الثانية: ان عالم مابعد إنتهاء القطبية الثنائية يعطى أولوية لقيم وأفكار وممارسات معينة فى مقدمتها الاهتمام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية عبر آليات التفاوض والحوار، وفى طليعة الأولويات، التركيز على البنيان الاقتصادى من خلال آليات السوق.

● الحقيقة الثالثة: ان القضايا السياسية أصبحت تختصر فى الديمقراطية وحقوق الانسان، والقضايا الاقتصادية أصبحت تختصر فى اطلاق ملكات وقدرات القطاع الخاص.

ويقول الدكتور نعمان جلال: إنه عندما نبحث فى مفهوم السوق الشرق أوسطية يجب أن ننطلق من قاعدة العمل العربى المشترك ونتصاعد فى دائرة متداخلة فى الاطار الاقليمى وفقا لظروف كل قطاع أو مجال من مجالات الاهتمام والعمل المشترك.

ويضيف: إن طموحاتنا العربية مرتفعة للغاية حيث نرسم الخطط التى تعبر عنها ونتخذ القرارات التى تعكس تلك الطموحات ولكننا نصطدم بعقبة الواقع عند التنفيذ، وإتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة خير دليل على ذلك ولذا فمن الضرورى إعادة النظر فى نمط تفكيرنا لنرسم الخطط مهما كانت جزئية أو محدودة لتحقيق آمالنا استنادا الى المنطق الواقعى والاسلوب العملى على نحو ماحدث فى التجمعات الاقتصادية العالمية.

وأوضح مندوب مصر الدائم بالجامعة العربية: ان بعض المثقفين ورجال السياسة فى الوطن العربى يشعرون بحالة من الاحباط لما يلمسونه من تعثر العمل العربى المشترك. وهذه الحالة يجب الا تنسينا الحقيقة الثابتة وهى أن المنطقة العربية بينها من الوشائج والروابط مالا يمكن زعزعته أو المساس بدعائمه.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٤

مواجهة ساخنة عنوانها

تجمع عربى.. أم تجمع أوسطى؟

مصطفى خليل: السوق لتخويف العرب من اسرائيل ولا أعرف لماذا يمتنع السياسيون عن زيارتها؟

كتاب وأساتذة جامعات ومثقفون: السوق تفرض هيمنة إسرائيل الاقتصادية

المتحدث الرئيسى فى هذه الندوة هو د. مصطفى خليل رئيس الوزراء المصرى الأسبق والذى قام ومايزال بدور رئيسى فى العلاقات مع اسرائيل جعل بعض الأقلام تطلق عليه لقب «مهندس العلاقات المصريه- الاسرائيلية».

وعلى نفس المائدة جلس عدد كبير من السياسيين والكتاب وأساتذة الجامعات والصحفيين، بينهم من دخل السجون والمعتقلات بسبب معارضتهم لاتفاقيات كامب ديفيد وعلاقات التطبيع بين مصر واسرائيل.

بل إن الدكتور مراد غالب رئيس منظمة التضامن الآسيوى الافريقى ووزير الخارجيه وسفير مصر الأسبق فى موسكو، ترك مناصبه الدبلوماسيه بسبب خلافاته مع السادات حول اتفيات كامب ديفيد. ورغم ذلك فإن مراد غالب حرص على إعطاء الفرصة لكل الآراء لتعبر عن نفسها بحرية، وحرص على حماية كل الآراء من عصف الانتقادات الحاده.

وفى كلمة مراد غالب الافتتاحيه طرح عدة ملاحظات أساسيه ترتفع إلى مستوى الحقائق:

■ أن الشرق أوسطيه مشروع يستند إلى عضوية اسرائيل فيه وإذا استبعدنا اسرائيل سنجد ان المشروع كله قد تلاشى.

■ أن الشرق الأوسط ليس له حدود جغرافيه متفق عليها.

■ أن السوق لم تصل إلى مرحلة التحقيق فلا تزال العلاقات العربية الاسرائيلية مشحونة بالآلام والدماء ولاتزال هناك قوى فى اسرائيل تختزن فى فكرها عقيدة التنظيف العرقى والحلم الصهيونى.

■ السلام فى نظر اسرائيل هو أن تصبح جزءا من نسيج الشرق الاوسط. كما أن نظرية الأمن الاسرائيلى، اصبحت ترى ان الحدود الجغرافيه لم تعد حائطا للأمن، وان الأمن الحقيقى هو فى ان تصبح اسرائيل عضوا فى تجمع إقليمى فى المنطقه.

■ ■ ■

مصطفى خليل:

دعوة لزيارة إسرائيل

مع حديث د. مصطفى خليل سادت الندوة روح الانتباه لكل كلمة يقولها، واخذت الأقلام تدون ملاحظات بسرعة، ولكن تدفق المعلومات والآراء التى عرضها مصطفى خليل احدثت ردود فعل وانتقادات عنيفة. لنستمع أولا إلى ملخص الكلمة التى القاها مصطفى خليل الذى يقول:

ان مصر عندما وقعت على اتفاقية السلام لم تكن ترى انها اتفاقية سلام منفصل، وانما الأمل ان تكون بداية اتفاق عادل وشامل فى الشرق الأوسط. وطوال ١٦شهرا من المفاوضات تم التوقيع على ٢٦ اتفاقيه لتطبيع العلاقات انا مسئول مسئولية تامة عنها ولا اتنصل من اى مسئولية.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٤

* الدول العربية التى وقعت على اتفاقية الهدنة مع اسرائيل سنة ١٩٤٩ اعترفت باسرائيل ولم توقع الدول العربية هذه الاتفاقيات كمجموعة وإنما وقعت من جانب كل دولة. ومعنى ذلك ان مبدأ الفصل اخذ به منذ اتفاقيات الهدنة سنة١٩٤٩.

* المفاوضات الجارية حاليا بين اسرائيل والاطراف العربية، لاتوجد اى اطماع لاسرائيل فى لبنان ولا فى المياه اللبنانيه فلم تاخذ اسرائيل مترا مكعبا من مياه الليطانى ولاتريد اسرائيل سحب القوات السوريه من جنوب لبنان لانها قادرة على كبح جماح حزب الله. والخلاف بين سوريا واسرائيل هو على مفهوم السلام، والمرحلة التى يتم فيها تبادل السفراء والتطبيع فسوريا تصر على ان ذلك بعد الانسحاب واسرائيل تريد ان يتم البدء بالتطبيع، واقترحت على رابين ان يتم ذلك بعد اتمام المرحلة الاولى من الانسحاب كما حدث مع مصر.

اما المفاوضات مع الاردن فاستطيع القول ان هناك اتفاقا كاملا يتم تنفيذه حاليا دون التوقيع عليه.

المفاوضات مع الفلسطينيين تسير رغم العقبات واتفاق اعلان المبادئ خطوة اولى.

* العلاقات المصريه- الاسرائيلية تسير وفقا لما نريده نحن ولايوجد اى نص يجبرنا على التعاون فى مجال لانريده. وقد زرت كل جامعات ومؤسسات اسرائيل العلميه، ولديهم ملف لكل عالم مصرى، لانهم مهتمون بمتابعتنا جيداً. وانا انصح الجميع بان يذهبوا لاسرائيل لزيارتها ولكى يروا باعينهم صورة المستقبل.

ولا اعرف لماذا يمتنع حتى بعض السياسيين عن زيارة اسرائيل.

* لاتوجد فى الخطه الاسرائيلية حتى سنة ٢٠١٠ الاستعانه بنقطة واحدة من مياه النيل، وقد اثير هذا الموضوع عندما كنت رئيسا للوزراء وقمت بالرد على استجواب فى مجلس الشعب بهذا الخصوص.

ركائز السوق

وانتقل مصطفى خليل للحديث عن فكرة السوق الاوسطيه قائلا:

* لدى الدول العربيه عدة اتفاقيات اقتصاديه للسوق المشتركه واتفاق الوحده الاقتصاديه، واذا قدر لتلك الاتفاقيات ان تنفذ سيكون انجازًا عربيا، لكن الوضع العربى حاليا من المؤسف أن اقول إن الخلافات السياسيه تؤثر سلبا على تلك الامكانيات.

* الركائز الاساسيه لاقامة السوق غير موجوده -حرية انتقال الاموال والتجاره والافراد وإنهاء الحواجز الجمركيه. وعلى ذلك فالسوق الشرق اوسطيه غير مطروحه فى الوقت الحالى.

* لماذا يتم طرح السوق.. لان هذا الموضوع اصبح يثير الذعر والخوف من سيطرة اسرائيل على البلاد العربيه مستقبلا، والاتسمح الدول العربيه بان تكون اسرائيل ضمن هذا النسيج.

عاصفة انتقادات

وكانت امام د. مراد غالب مهمة صعبة فى ادارة الحوار حول كلمة مصطفى خليل ولكنه وبمهارة -دبلوماسية- اعطى الكلمات المتتاليه للمتحدثين

وانفجرت الانتقادات.

لماذا الإخفاء؟

د. احمد صدقى الدجانى السياسى والمفكر الفلسطينى قال فى كلمته إن هناك مشروعاً واضح الملامح مكتملاً اقترح ان نوافق على تسميته كما قال اصحابه مشروع النظام الشرق اوسطى وجزء منه هو السوق. وملامح إقامة هذا المشروع تقوم على اقامة نظام للمنطقه يمتد حتى جمهوريات اسيا الوسطى وعناصره هى الاقتصاد-التسليح- البيئه- السكان- انظمة حكم-توزيع ثروات.

هذه الصيغه تتصور وضعا تكون فيه العلاقات مباشرة بين اسرائيل والدول العربية ولايكون للجامعة العربية مكان فيها لان الهدف إنهاء وجود الجامعة بعد انتهاء المقاطعه ولابد من المواجهة القاطعة لهذا المشروع وتبنى موقف فعلى واساليب معينه نعتمدها. نعرف الواقع الدولى وصعوباته، ولكن نعرف كيف نواجه وندور دوره. ولايمكن تنظيم المنطقه إلا ومصر فى القلب.

المخرج العمل العربى

ويقول محمد فائق وزير الاعلام الأسبق، والقطب الناصرى إن العمل العربى هو المخرج الوحيد لهذه الامة، واخطر مايواجهنا تكريس فكرة ان كل دوله قادرة على حل مشاكلها مع جيرانها.

المحاولة التى تتم الآن تستهدف ايضا تجريد العرب من اهم سلاح استخدموه وهو المقاطعة الاقتصادية، والقضاء على المشروع العربى وعلى وجه التحديد الجامعة العربية. والهدف الرئيسى الآخر هو تهميش مصر ودورها.

أطماع اسرائيل المائية

قضية المياه احتلت جانباً من الانتقادات :

د. عبد العظيم انيس انتقد قيام مصطفى خليل بالدفاع عن مواقفه السياسية وهذا الموضوع غير مطروح امام الندوة، وأشار إلى ان يوسف والى الامين العام للحزب الوطنى طرح موضوع السوق، كما ان قضية مياه النيل التى وصفها مصطفى خليل بانها اكذوبه نجد حتى الآن من يدافع ويقترح مد مياه النيل لاسرائيل.



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٤

وتدخل مراد غالب واكد ان الرئيس السادات هو اول من تكلم عن توصيل مياه النيل لاسرائيل.

مفهوم الأمن والسلام كان محور حديث عدد من المتحدثين :.

حسين عبد الرازق اشار إلى وجود اكثر من مفهوم للسلام، كما اشار إلى ان السوق الاوسطيه نتاج هزائم عربيه متتاليه تبدا بهزيمة١٩٦٧ مرورا بكامب ديفيد والانتهاء بالانتقاص من سيادة مصر وخروجها من الساحة العربية وخروج المقاومة الفلسطينيه والمطروح الآن إقامة نظام شرق اوسطى فى قلبه نظام امن لصالح اسرائيل.

فى هذا الإطار قدم الدكتور يونان لبيب رزق حديثاً بالوثائق التاريخية اكد بها ان فكرة التجمع الاوسطى فكرة قديمة، وان السفير المصرى فى واشنطن حذر من ان هناك اتجاهاً لمساعدة الدول العربيه عبر اسرائيل شريطة ان تعترف بها.

السلام والسوق

تابع الندوة:
أحمد سيد حسن

قضية جديدة اثارت الانتباه طرحها الكاتب والمفكر محمد سيد أحمد بقوله :

إن مشروع السلام الجديد يتم طرحه من خلال آليات السوق باعتبار ان فكرة السوق كفيلة بحل واحتواء فكرة المواجهة والصراع.

ولكن الاتفاقيات الجاريه من أجل تحقيق هذا السوق لم تنجح، والدليل ان اتفاقية متواضعه مثل غزه-اريحا لم تنفذ.

ويضيف محمد سيد احمد ان السوق يحمل اوجه الخلل وليس اوجه تكامل لانه بين اطراف غير متكافئة.

العلاقات غير المتكافئة

محور آخر تحدث فيه عدد من المشاركين خاص بالتعاون بين اطراف غير متكافئة من الناحية الاقتصادية :

د. حوريه مجاهد استاذة الاقتصاد اكدت ان التعاون بين اقتصاديات قويه واقتصاديات ضعيفه ستعمل لمصلحة الاقتصاديات الاقوى وسيزداد ضعف الاقتصاديات الاضعف.

د. فوزى منصور استاذ الاقتصاد والكاتب والباحث المعروف اشار إلى انه لم يبق لدينا الآن سوى السلاح المعنوى وكان الاجدى لمصطفى خليل ان يتحدث ايضا مع اساتذة الاقتصاد المصريين.

والمشروع الاوسطى يهدف إلى هدم كل ما اقامته البلاد العربيه من اوجه التخطيط والقطاع العام وهى نقط حماية. وفى ظل ظروف الضعف تلك من الممكن ان تسير قواعد السوق وفقا لقواعد يعرفها بعض الاقتصاديين بقاعدة التطور غير المتكافئ.

وحذر فوزى منصور من ان اسرائيل تريد الدخول كشريك فى موارد الشرق الاوسط بالمشاركة فى ادارة هذه الموارد وتستبدل الهيمنه العسكرية بهيمنه اقتصاديه.

واكد د. مصطفى علوى استاذ الاقتصاد على فكرة الملكيه المشتركه للموارد وهى فكرة بنى عليها شيمون بيريز مشروع الشرق اوسطيه وفكرة الادارة المشتركه لهذه الموارد. وهى فكرة فى غاية الخطوره لانها تعد عدوانا على مبدأ سيادة الدوله على مواردها وهى لاتعنى التعاون.

والفكرة تقدم إلينا لتحقيق فوائد مثل مواجهة خطر الاصوليه الاسلاميه كما ينبغى فى اطار مواجهة الأخطار ان تنضم اسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الاسلحه النوويه والا نسلم ورقة الاسلحه الكيمائيه طالما ان اسرائيل محتفظه بالسلاح النووى.

العلاقات غير المتكافئة

د. عبد المنعم سعيد قدم وجهة نظر اخرى واشار إلى ان وجود اليابان فى جنوب شرق آسيا ادى إلى مساعدة الدول الآسيويه على تحقيق نهضتها، وتساءل هل ستكون المكسيك احسن حالا لو انها كانت تجاور دولة افريقية متخلفة بدلا من الولايات المتحدة.

كما طرح سؤالا هاماً عن كيفية ادارة علاقات فى ظل نظام عدم التكافؤ.

وطرح د.طه عبد العليم قضية هامة اخرى ومصطلحاً جديداً بحديثه عن مفهوم السلام الضرورى. واشار إلى ان مشروع السلام الامريكى الاسرائيلى يتسع لدولة فلسطينيه فى المنطقه ونحن ازاء ثورة تكنولوجية عالميه واذا لم نصلح اوضاعنا فإن مصيرنا هو التهميش.

د.جلال أمين:

لماذا نتنازل عن هويتنا؟

د. جلال أمين عبر عن مجمل الافكار التى سادت حديث الأغلبيه- بقوله:

لماذا نتنازل كالحمقى عن هويتنا. هل نفقد ثقتنا لمجرد ان شخصا كتب مقالة عن السوق الخضراء والسوق الاوسطيه وتساءل: ما سر هذه الهروله نحو السوق الاوسطيه.. من مصلحة امريكا ترتيب المنطقه بحيث تحسم الحرب التجاريه لمصلحة امريكا واسرائيل، وتساءل فى نهاية كلمته لماذا اسرائيل بالذات؟ لماذا يتم تحقير النموذج العربى واعلاء النموذج الاسرائيلى وتقديمه على انه الافضل والاحسن؟

لماذا يصبح التعاون العربى فاشلاً وسيئاً والتعاون مع اسرائيل ناجحاً ومبشراً؟!

تخوفى الكبير ليس اقتصاديا وليس امنياً، ولكنه تخوف حضارى قضيه الهويه والثقافه وتغيير كتب التاريخ. الخسائر الاقتصادية صعب تعويضها، لكن خسارة الهوية يستحيل تعويضها، الخوف ان تصبح الأمة العربية مثل الهنود الحمر.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٤

ملاحظات منهجية حول العروبة والشرق أوسطية

■ فتحى عبد الفتاح ■

في ندوة متميزة عقدت فى القاهرة فى الاسبوق الماضى جرى حوار ممتد، طوال يوم كامل، بين مجموعة من المثقفين والمفكرين المصريين حول الفكرة القديمة المتجددة.. تجمع عربى أم شرق أوسطى؟

وبغض النظر عن الخلاف والاتفاق الذى عكسته المباراة الفكرية الحامية، فان الخط السائد فى المناقشة كان التاكيد على مخاطر الاتجاهات الشرق أوسطية باعتبارها وفي الاساس فكرة معادية للاتجاهات العربية والتجمع العربى.

ودعنا نعترف ومن البداية، أن الحديث عن الشرق أوسطية والعربية هذه الايام دور حول قضية محورية هى فى الاساس.. هل يمكن القبول باسرائيل فى جسم المنطقة؟

وهذا السؤال الذى طرح في أعقاب محادثات مدريد منذ سنتين، ثم تجدد وبقوة بعد اتفاقية غزة – أريحا يمثل الجوهر الاساسى للمناقشات التى تجرى، وهو فكرة الشرق أوسطية..

واذا بعدنا، مؤقتا عن التساؤلات السياسية الملحة والالتزامات والمواقف التكتيكية إزاء هذه القضية العملية في محاولة لتقديم منظور استراتيجى للموقف من قضية الشرق أوسطية، فثمة ملاحظات تستحق أن تشغل البال بعيدا عن التقسيمات الفجة أحيانا والتى تعتمد على اعتبارات سياسية مؤقتة اكثر من اعتمادها على أسس ومنطلقات فكرية بعيدة المدى.

أولى هذه الملاحظات هي التساؤل حول حجم ومدي التناقض بين العربية ووالشرق أوسطية، وبمعنى أخر هل هذا التناقض الذى وجد فى الماضي ومازال موجودا في الحاضر، هو تناقض حتمي وأبدى أم أن هناك فرصة ولو نظرية لايجاد صيغة من التكامل بينهما بحيث لاينقض أحدهما الأخر..؟!

إن الحديث عن المصالح المشتركة وليس فقط الوقوف عند عوامل الجغرافيا والتاريخ والتراث والعرق، قد يطرح القضية بصورة اخرى، ففى كتاب فلسفة الثورة الذى يعتبر اول وثيقة صدرت عن ثورة يوليو المصرية والذى كتبه جمال عبد الناصر وساهم في صياغته محمد حسنين هيكل نجد افكارا أولية عن دوائر ثلاث للحركة والاهتمام وهي الدائرة العربية، والدائرة الاسلامية، والدائرة الافريقية.

لقد قدمت هذه الدوائر أو الانتماءات باعتبارها مجالات حيوية وضرورية للتحرك المصرى، وهى فكرة قد يرى البعض أنها لم تكن قد تبلورت ونضجت فى منطلقات الثورة المصرية، بدليل انه فى مرحلة لاحقة تم التاكيدعلى البعد العربي أو الدائرة العرببية مع إسقاط أو تقليل وتهميش للدائرة الاسلامية والدائرة الافريقية.

وبغض النظر عن هذه التفسيرات فإني أعتقد ان فكرة الدوائر فى مضمونها ليست خاطئة وأن تشابك المصالح يؤدى بالفعل الى الحركة فى أكثر من دائرة وتجمع، الأمر الذى لايعنى ابدا أنها حركة مشتتة أو متناقضة، بل ربما كان التحدى الحقيقى هو العمل على أن تكون متسقة ويسودها الانسجام.

ولو أخذنا بمنطق الدوائر، فان القول بأن هناك دائرة مصالح عربية تضم جميع الدول العربية التى تربطها علاقات التاريخ والارض والتراث واللغة والثقافة المشتركة، هو قول صحيح ومؤكد.. وفي نفس الوقت فان القول بأن هناك دائرة شرق أوسطية تتسع لتشمل دول الجوار التاريخي (تركيا وايران) اضافة الي اسرائيل الدولة التى أدخلت على المنطقة منذ حوالى ٤٥ عاما.. فهو ايضا توصيف صحيح.

تماما مثلما يمكن القول بأن هناك دائرة متوسطية تضم عددا من الدول العربية المطلة على الشواطىء الشرقية والجنوبية للبحر المتوسط، وتضم ايضا الدول الأوروبية المطلة على شمال هذا البحر، أو القول بأن هناك دائرة مصالح افريقية يمكن أن تضم دول الشمال الافريقي العربى مع الدول الافريقية القابعة على حدودهاالجنوبية.

الفكرة إذن ليست فى حقيقة وجود هذه الدوائر فهى موجودة بالفعل ولكن القضية هى حول علاقاتها وأولوياتها وترتيباتها.

وهل هى فى تناقض حتمى ودائم، أم أنها يمكن أن تتكامل وأن هذا التناقض أو التكامل محكوم باعتبارات عملية ومصلحية؟

ومن هذا المنطلق تذهب وجهة النظر التي تقول ان الدائرة العربية والدائرة الشرق أوسطية حقيقتان يمكن لهما مع توافر ظروف وشروط معينة، ان يتكاملا، ذلك فى حالة لو أنه أمكن تنسيق وتطوير المصالح العربية المشتركة لاتخاذ موقف متجانس للتعامل مع الدائرة المتوسطية.

ولو حاولنا التوقف عند بعض التطبيقات العملية فى الماضى وتحديدا فى الستينات، نجد انه قد حدثت تداخلات بين الدائرة العربية والدائرة الافريقية، فقد كانت الاستراتيجية المصرية طوال العقود الماضية حريصة على علاقة جيدة ومتميزة مع دولة مثل اثيوبيا (وهي تعد ايضا من دول الجوار التاريخى) سواء فى عهد الامبراطور هيلاسلاسى أو الدكتاتور منجستو هيلا ماريام، وذلك لوجود مصالح مشتركة واساسية تتعلق بقضية حيوية مثل قضية مياه النيل، وفى بعض



الاحيان كانت بعض المصالح المصرية الاخرى تخضع لهذا الاعتبار الأساسي مثلما حدث في أواخر الستينات حينما كانت تفرض بعض القيود على حركة تحرير اريتريا في مصر بحيث لاتعكر او تؤزم العلاقات المصرية الأثيوبية.

ومعنى ذلك أن التناقض الذى كان يطرأ احيانا نتيجة تداخل المصالح والدوائر كان يحل بترتيب للمصالح والأولويات وفقا لاهميتها العملية أكثر من الالتزام بمنطلقات نظرية ثابتة.

حقيقة لقد سادت العلاقات العربية مع دول الجوار التاريخي طوال الخمسين عاما الماضية رنة العداء والتناقض في المصالح في ظروف كان الصراع في المنطقة يجرى في اطار صراع عالمى أوسع تحكمه الثنائية القطبية.

والسؤال هو.. هل يمكن القول بأن هذا العداء حتمى ومطلق في كل الظروف والملابسات؟

أعتقد أن الاجابة واضحة.. الأمر الذى يفتح الباب واسعا للمناقشة حول هذه القضية.

ثمة ملاحظة أخيرة..

فاذا نظرنا الى فكرة التجمع العربي والشرق أوسطي من زاوية التكامل وليس التناقض فدعنا نعترف بأن هناك قضايا شرق أوسطية بطبيعتها ولايمكن طرحها في الاطار العربي فقط، وهى قضايا تتعلق بالأمن القومي نفسه.

فقضية مثل «أسلحة الدمار الشامل»، إنها قضية شرق أوسطية وليست عربية فقط، بمعنى أن أى طرح صحيح لها لابد وأن يكون ببعدها الشرق أوسطي.

وحين نتحدث عن جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل فان ذلك ضرورى لادخال اسرائيل وتركيا وايران داخل الدائرة التي ينطبق عليها هذا الحديث، إذ انه لايمكن أن يكون الشعار مثلا هو جعل المنطقة العربية خالية من اسلحة الدمار الشامل.

وقضية مهمة أخرى مثل قضية المياه، إنها قضية شرق أوسطية بطبيعتها، فالبلدان العربية هى بلدان مصبات ومجار للأنهار وليست منابع لها، إذ ان منابع الانهار الرئيسية في العالم العربي موجودة في بلدان اخرى شرق أوسطية (تركيا - اثيوبيا) ولذلك فان طرح قضية المياه هو طرح شرق أوسطي لابد وأن يجرى فيه الحوار بين جميع الأطراف المعنية التي ترتبط بمصالح حيوية ومشتركة..

وفي النهاية لابد من طرح قضية منهجية تتعلق بدوائر المصالح المشتركة العربية والشرق أوسطية والبحر متوسطية.

هل هناك بالفعل اكثر من دائرة يمكن أن تتحرك عليها مجموعة الدول العربية؟

وهل هناك حتمية لتناقض جذري بين هذه الدوائر؟ أم أن هناك إمكانية متاحة لجعلها دوائر متكاملة؟

المصدر : الأحـــــرار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٤

سوق عربية مشتركة.. ام سوق شرق اوسطية!

الجامعة العربية حذرت عام ١٩٧٧ من قيام سوق شرق اوسطية

اسرائيل تخطط للسوق منذ هزيمة يونيه ١٩٦٧ والخبراء يكشفون أطماع اسرائيل وتركيا وايران فى الاسواق العربية

السوق الشرق اوسطية اصبحت منافسا حقيقيا لصفة العروبة.. وبدأت هذه الهوية تحجب الهوية العربية عن الظهور!!

ففى عام ١٩٧٧ حذرت الامانة الاقتصادية للجامعة العربية من هذا المخطط الاسرائيلى، ومازالت الجامعة العربية تندد باقامة سوق عربية مشتركة بدلا من الاعلان عما يسمى بالسوق الشرق اوسطية.

وفى السياق ذاته يحذر الخبراء ورجال الاعمال ورجال الفكر الاستراتيجى من اقامة هذا التجمع غير المتوافق سياسيا ولا اجتماعيا ولا حتى اقتصاديا واكدوا ان اسرائيل لها مارب كثيرة.

تحذيرات الجامعة العربية

يؤكد د.صلاح ماميس امين اللجنة الاقتصادية بجامعة الدول العربية سابقا ان اسرائيل تخطط لهذه السوق منذ عام ١٩٦٧ مستغلة حالة الضعف العربى بعد الهزيمة ولذلك حذر تقرير اقتصادى - اعدته الامانة الاقتصادية بالجامعة العربية عام ١٩٧٧ من خطورة هذا المخطط باعتبار ان وراءه الدول والاحتكارات الكبرى.. والهدف من ذلك ان الدول الكبرى تريد ان تختفى فى المنطقة العربية وراء كيان يضمن لها الاستعمار وترويج سلعها للعرب عبر اسرائيل.

ويشير د.صلاح ايضا ان التقرير اكد ان الكيان الصهيوني - لو اقيمت هذه السوق - سيتخصص فى الصناعات الاستراتيجية ذات الكثافة العالية التى تتيح له التفوق التكنولوجى والعسكرى، ومن هنا فان الدور الاسرائيلى الذى تريد ان تلعبه فى المنطقة حاليا يشبه الدور الامريكى داخل العالم العربى.

فكرة احتلالية

وفى رأى الباحث الفلسطينى احمد صدقي الدجاني ان مفهوم السوق الشرق اوسطية هو تعبير اجنبى حديث ظهر فى اعقاب الحرب العالمية الثانية وهو فى دلالاته يهدف الى طمس العالمين العربى والاسلامى وزرع اسرائيل ككيان شرق اوسطى.

ويقول ان هناك مشروعا واضح الملامح للنظام الشرق اوسطى تحت هيمنة اسرائيل وامريكا والسوق الشرق اوسطية جزء منه وهو يهدف فى الاساس الى السيطرة على الموارد العربية والغاء فكرة القومية العربية ويرتكز على ٦٠ نقاط تشمل الاقتصاد، والتسليح، والبيئة، والسكان، وانظمة الحكم، وتوزيع الثروات.. اى انه ببساطة نظام احتلالى غير مباشر

ويرى محمد فائق وزير الاعلام الاسبق ان ماهو مطروح ليس نظاما بشكل تقليدى انما هو ترتيب يهدف الى تمرير عدد من المشروعات المحددة التى تهم اسرائيل وتفيد اقتصادها، وقد اختارت اسرائيل هذا الوقت بالذات نظرا لتعاظم دور الولايات المتحدة الامريكية التى تريد بدورها اعادة تنظيم وترتيب خريطة المنطقة.

ويضيف محمد فائق انه لوحدث واقيمت السوق الشرق اوسطية قبل احلال السلام الشامل والعادل فسوف نضع الشعب الفلسطينى وكذلك الشعوب العربية الاخرى فى موقف بالغ الصعوبة.

ويشدد د.جلال امين استاذ الاقتصاد بالجامعة الامريكية على ان امريكا فى عجلة شديدة من امرها لانها تعرف انها مقبلة على حرب تجارية واقتصادية حقيقية مع الكتل الاقتصادية الاخرى.. فلذلك من المهم جدا للولايات المتحدة ان تنتهى من ترتيبات منطقة الشرق الاوسط لصالحها قبل ان تبدأ هذه الحرب اى انها لن تغلق الابواب امام المغانم التى ستحصل عليها الشركات الاجنبية الاوروبية واليابانية فى منطقة الشرق الاوسط قبل قيام



المصدر : الأحـــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٤

السوق وبعدها.

ويؤكد اللواء طلعت مسلم الخبير الاستراتيجي ان فكرة السوق الشرق اوسطية فكرة مفروضة علينا من الولايات المتحدةالى العرب مقاطعتهم لاسرائيل بينما تظل مقاطعتهم للعراق وليبيا.. وان يكون لاسرائيل اسلحة دمار شامل اما العرب.. فلا.. بالطبع.. وان تكون امريكا هي القيادة المركزية للجيوش العربية وان يقبل العرب بالاصولية اليهودية، ويرفضوا الاصولية الاسلامية.

الوقوف بجوار فلسطين

اما كمال ساده مدير عام الادارة العامة للاقتصاد في الامانة العامة لجامعة الدول العربية فيقول ان الوقت يعد مناسبا لايجاد تكامل عربي اقتصادي وهذا ما أكده دائما د.عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية في كافة اللقاءات والمؤتمرات فهذه المخططات الى اضعاف الوحدة العربية وابعادالعرب من الاستفادة من امكانياتهام. ويطالب باحياء الاتفاقيات التي سبق اقرارها وخاصة اتفاقية السوق العربية المشتركة واتفاقية الوحدة الاقتصادية.

ويتفق مع هذا الرأى د.سامي عفيفي حاتم مدير مركز الدراسات الخارجية في جامعة حلوان ويقول لابد من تنفيذ كافة الاتفاقيات الاقتصادية حبيسة الادراج.. اضافة الى الوقوف بجوار الحكومة الفلسطينية في الفترة الانتقالية حتى لاتكون مضطرة في الدخول في كونفيدرالية مع الكيان الاسرائيلي خاصة في الاطار الاقتصادي.

حل اخر يطرحه د.حلمي سلام مديرعام مؤسسة التسويق والادارة والهندسة فيقول ان السوق الاوروبية المشتركة بدات على مستوى الوحدات الخاصة بعيدا عن الشكل الحكومي.. واعتقد ان المنطقة العربية بها مؤسسات جاهزة تتجمع معا في الاسواق العالمية دون انتظار اتفاقيات اقتصادية حكومية ولاتفرض علينا افكار لانقبلها مثل فكرة الشرق اوسطية.

اما رجل الاعمال د.محمود وهبة رئيس جمعية رجال الاعمال المصريين الامريكيين فيؤكد: ان اى استثمارات مصرية اسرائيلية، اوعربية - اسرائيلية تكون في صالح اسرائيل، ولذلك انني ارفض اى استثمارات اسرائيلية في اى دولة عربية وبالتالي ارفض فكرة السوق الشرق اوسطية من بابها.

مطامع ايران وتركيا

رؤية مختلفة يؤكدها د.عبد المنعم المشاط استاذ العلوم السياسية بانه لوكانت اسرائيل لها مطامع في المنطقة فايران وتركيا لهما نفس المطامع.. ويهمهما بالدرجة الاولى اقامة هذا السوق لترويج منتجاتهما في الاسواق العربية المستهلكة بطبعها اضافة الى ان الثلاثي القائم اسرائيل وتركيا وايران لها التفوق التكنولوجي والسلعي عن العرب.

اراء تستبعد وتطالب بالتحرك

واذا كانت هناك اراء حذرت من قرب اقامة وانشاء السوق الشرق اوسطية.. فهناك اراء تستبعد اقامتها وتطالب بتحريك العمل العربي المشترك.

ففي الندوة التي نظمتها الاسبوع الماضي منظمة التضامن الافريقي - الاسيوى تحت عنوان «تجمع عربي - ام شرق اوسطي» اعلن عمرو موسى وزير الخارجية ان الفكرة مازالت افتراضية وقد تكون سابقة لاوانها، هذا بالاضافة الى ورود ملاحظات وتحفظات عديدة عليها بداية من القيود الجغرافية وصولا الى السياسية والاجتماعية منها.

ويضيف عمرو موسى ان هذا كله يتطلب منا ان نعمل من خلال الثوابت المتفق عليها عربيا وفي مقدمة ذلك العمل العربي المشترك، ويشير الى اقتصادنا - كعرب - الى الارادة الجماعية لوضع كافة القرارات التي تؤدى الى بداية هذا العمل واتفاقياته موضع التنفيذ ونفس الراى يقوله د.مصطفى خليل رئيس الوزراء الاسبق فيشير الى انعدام فرصة قيام هذا السوق على الاطلاق لان الاسس الاولى لقيام سوق بين دول المنطقة غير موجودة حيث يشترط ان تكون هناك حرية في انتقال الافراد ورءوس الاموال. اضافة الى وجود حواجز جمركية في كل دولة وهو مايمنع قيام هذا السوق.

ويؤكد د.مصطفى وجود تعاون ثنائي فقط بين الدول الموجودة في الشرق الاوسط مشيرا الى ان هذا سيكون السيناريو في المستقبل.

وبسؤال خاص للدكتور مراد غالب رئيس منظمة التضامن الافرواسيوية قال: ان الموضوع غير وارد في هذه الفترة لانه يمثل فقط التطلعات والاطماع الاسرائيلية حتى بدون تحقيق السلام.. ويعتقد انه لابد من تحقيقه اولا قبل ان تفكر في اى شيء آخر.



المصدر : الأحــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٤

الســـوق الشـــرق اوسطيــة تدخــل مرحــلة التنفيــذ

واشنطن تتعهد للصهاينة برفع الحظر الاقتصادى العربى .. قريبا!!



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٤

كتب المحرر السياسي:

تعهدت الادارة الامريكية مجددا لاسرائيل بالعمل على الغاء المقاطعة الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الدول العربية قبيل نهاية العام الحالي.

واكدت مصادر دبلوماسية عليمة ان السفير الامريكي في تل ابيب اطلع رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق رابين خلال استقباله له مؤخرا على مضمون الخطة الامريكية الجديدة التي تستهدف اقرار الاسس العملية لتنفيذ مخطط السوق الشرق اوسطية خلال الاشهر القليلة القادمة.واشارت المصادر ان الخطة الامريكية تتضمن اشتراك رجال الاعمال الامريكيين الذين لديهم مصالح اقتصادية وتجارية مباشرة مع الدول العربية في تنفيذ المخطط، كما اكدت على استعداد الولايات المتحدة لتمويل بعض المشروعات الاقتصادية بين العرب واسرائيل للمساهمة في انجاز الاهداف المطروحة في اسرع وقت ممكن.

وكشفت المعلومات ان هناك اتجاها لدى واشنطن لتخفيض حجم المعونة المقدمة الي مصر للضغط عليها اقتصاديا وإرغامها على القبول بالافكار الامريكية والاسرائيلية المطروحة بشان اليات تنفيذ خطة السوق.وكانت بعض الحكومات العربية قد طالبت بالتريث في تنفيذ مخطط السوق الشرق اوسطية بعد الجريمة التي ارتكبتها «اسرائيل» ضد المصلين في الحرم الابراهيمي منتصف رمضان الماضي.

من جانب اخر اكدت رويتر في تقرير لها امس ان اول زيارة رسمية يقوم بها مسئول اسرائيلي لدولة خليجية فتحت شهية صانعي القرار ورجال الاعمال الاسرائيليين الذين يرون في الاسواق العربية الخليجية الرائجة، (والتي تعتمد اعتمادا كبيرا علي الاستيراد) العائد الحقيقي للسلام في الشرق الاوسط. وفيما يتعلق بكل الاحاديث عن سوق شرق اوسطية مشتركة فان الاسرائيليين يركزون هدفهم بشكل متزايد على الدول الخليجية بوصفها شريكهم تجاري في المنطقة في المستقبل اكثر من جيرانهم العرب الفقراء مثل سوريا والاردن ولبنان.

وقال يوسي بيلين الذي راس وفدا اسرائيليا الى محادثات متعددة الاطراف بشان المياه عقدت في سلطنة عمان انه اجتمع على الهامش مع مسئولين كبار من السلطنة ودول خليجية اخرى لمناقشة الروابط التجارية الثنائية.واضاف قائلا «ان التعاون مع اسرائيل شئ واقعي للغاية بالنسبة لهم. فروابط اسرائيل الاقتصادية مع الدول الخليجية يمكن ان تكون اكثر قوة من الروابط مع جيراننا. هناك تكاملية اكبر كثيرا مع الدول الخليجية».

وعلى حين يتحدث الاسرائيليون عن كسر الحواجز النفسية فان دبلوماسيين مقرهم الخليج يحذرونهم من المغالاة في التوقعات.

وحتى الان فان سلطنة عمان وقطر اجريتا محادثات علنية مع اسرائيل. ويرجع اهتمام قطر الى انها ترى في اسرائيل زبونا منتظما لاحتياطيها الضخم من الغاز ولكنها تقول ان التجارة يجب ان تنتظر



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٤

الى ان توقع اسرائيل اتفاقات سلام مع جميع شركائها التفاوضيين العرب.

ويقول رجال اعمال اسرائيليون انهم اجتمعوا مع نظرائهم من دول خليجية بعد ان وقعت اسرائيل ومنظمة التحرير اتفاقا فى سبتمبر ايلول الماضى.

وقال دان جيلرمان رئيس غرفة التجارة الاسرائيلية ان فوائد السلام مع سوريا سياسية اكثر منها اقتصادية. ولكن فيما يتعلق بالعوائد الاقتصادية الحقيقية للسلام فانها تكمن فى الخليج.

واضاف ان الناتج المحلى الاجمالى لاسرائيل الذى يبلغ ٦٧ مليار دولار يفوق الناتج المحلى الاجمالى لمصر وسوريا والاردن والعراق والاراضى العربية المحتلة مجتمعة.

ويقول دبلوماسيون عرب ان سوريا التى تخشى ان تجد نفسها وحيدة تعمل بجد لمنع المصالح الاقتصادية المتبادلة لاسرائيل والدول الخليجية من ان تؤتى ثمارها قبل تعقد هى صفقة سلام وشنت الصحف السورية هجوما لاذعا على اشتراك اسرائيل فى محادثات عمان وقاد دبلوماسيون سوريون جهودا لضمان استمرار المقاطعة العربية لاسرائيل.

وقال بيلين اننى متاكد من ان ايران ليست سعيدة لجهود اسرائيل لاقامة روابط فى منظمة الخليج. لكن اولئك الذين يسعون فعلا الى وقفها هم السوريون.



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥-٢ ابريل ١٩٩٤

بالوثائق «أسرار وخبايا»

مطبخ الشرق أوسطية

عرب وإسرائيليون وأمريكيون فى ٦ لقاءات

أخرها «خلوة مراكش»!

الأسماء سرية.. والاجواء شبه ماسونية.. واللعبة اسمها «المبادرة من أجل السلام»

الاسرائيليون لم يقدموا اعتذارا عن مذبحة الخليل والتطبيعيون العرب لم يطرحوا الموضوع



الأولوية لشراء الإعلاميين.. والهدف تزييف الوعى العربى

العربى حصلت على النص الانجليزى لاجتماعات مراكش السرية (١٨ - ٢١ مارس ١٩٩٤)

Alfred L. Atherton
Former Asst. Sec. of State
Chairman

William A. Kirby
Deputy Asst. Sec. of State
Executive Director

[illegible]
Managing Director

Peter D. Constable
Former U.S. Ambassador
[illegible] Group Coordinator

Advisory Committee

John F. [illegible]
Former U.S. Ambassador

[illegible]
Former Asst. Sec. of State

Jonathan Dean
Former U.S. Ambassador

Richard Fairbanks
Former U.S. Ambassador to
[illegible] Peace Negotiations

Robert O. Freedman
[illegible]
[illegible] Hebrew University

Judith Kipper
[illegible] on Foreign Relations

James Leonard
Former U.S. Ambassador

Robert McNamara
[illegible] President, World Bank

Richard Murphy
Former Asst. Sec. of State

Mohamed [illegible]
C.W. Post College

[illegible] Richard Norton

'5h Endo1f

THE SIXTH MEETING OF THE CORE W
OF THE INITIATIVE FOR PEACE AND
IN THE MIDDLE EAST
MARRAKECH, MOROCCO, MARC

The Initiative's Core Working Group
the sixth time since September 1991. This w
Group had ever met in the Arab world. The
government provided warm and generous h
Asoulay, Advisor to King Hassan V, extende
and described in compelling terms Morocco'
personal efforts over the last twenty-five yea
East peace.

Twenty-five Core Group members att
included Egyptians, Iranians, Israelis, Jordan
Lebanese, Omanis, Palestinians, Saudis, and
cabinet ministers, generals, and ambassador
members of parliament, heads of institutes,
and professors. This was the first time that
participated. From its beginning, the Initiati
regional -- as opposed to *Arab-Israeli* -- in sc
with strong participation from Iran, Turkey,
represented considerable progress toward th

The Group met only weeks after the

...ddress the roots that create these fruits."

Participants made numerous suggestions on how to deal with Israeli settlements in the occupied territories. Ideas included: moving immediately from negotiations for an interim agreement to negotiations for a final agreement; using U.S. loan guarantees to provide incentives for settlers to leave the territories; using Arab or international funds to buy whole settlements and making them available to Palestinians who need housing; creating an atmosphere in which the settlers understand that the arrangements of 1968-1994 are finished and in which the use of land and water will be paid for and restricted. A Saudi participant stated, "If Israel were to be more generous, it could cause a sea-change -- an attitudinal transformation -- on the Arab side."

While none of these proposals achieved a consensus, it was clear that participants saw their role as working together to find possible solutions. A Palestinian and an Israeli, whose views overlapped, decided to co-author an op-ed article, and the Core Working Group as a whole agreed to encourage other joint articles on diverse subjects.

As an Israeli professor said, "What we have learned is to avoid adversarial ...ents in talking about these events." An Egyptian added, "People of goodwill in the region and the Initiative must transcend the current situation and move much ...re forcefully."

Ideological Disarmament, Media. A former Kuwaiti cabinet minister said, "What is really needed is educational efforts to prepare people for peace." A former ...nian ambassador called for *ideological disarmament* -- a phrase which was picked up and repeated by other participants. It was generally agreed that the official Middle East peace process involves top political leaders and diplomats and has had comparatively little direct impact on the general populace across the region; and that the Initiative should seriously consider a new project to work with the media with the aim of helping prepare a larger audience for a region at peace. The following represents the Group's rough consensus:

- Lasting peace will not take hold in the region if there is not a culture of peace to support and sustain it.

- The Middle East requires a transformation of attitudes and perceptions in order for the region to shift from a culture of war and conflict into a

- Training and curriculum development for faculty at Bethlehem University on the West Bank in June

- Training for trainers in Egypt in May and June

- A consultative meeting of the regional committee on conflict ... established in November at the regional conference at Antalya

- If additional funding becomes available, two additional works... Jordan, two in Egypt, one in Gaza, one on the West Bank, and Turkey, as well as a workshop for Israelis and Palestinians to... a study tour for four Middle Eastern participants to the US

Civil Society. The Group's *Images of the Other* project examines nega... stereotypes to lay the basis for a broad regional campaign to diminish ster... and de-humanization. The aim is to work toward a transformation of how ..."other" is perceived across the region, with an emphasis on early childhood ...ucation. On March 29, the project's advisory group is meeting in Washi... They are working out plans for a large workshop in October 1994 of Middl... ...cators, education officials, and teachers. This workshop will aim to cata... ...e range of anti-stereotyping activities, projects, and collaborations.

The Group's *Human Rights* project will sponsor the third Regional C... ...ting on human rights in Cyprus from June 24-27. It will bring together ...eli, and Turkish human rights specialists, along with representatives of ...ernational human rights groups, to address human rights abuses as a sha... ...blem. Topics will include: 1) regional rehabilitation centers for victims ...lence and torture and a public campaign against torture; 2) needs assess... ...ategic planning for coordination among human rights groups on the Wes... ...in Gaza and Israel; 3) human rights education.

The Core Working Group will meet next on September 22-25 at a loc... determined

السعوديون للاسرائيلين كونوا أكثر كرماً وسترون ردود أفعالنا

واشنطن :
محمد دلبح

الوثائق وحدها تكشف «الأسرار» و«الخبايا» وتشير دون لبس إلى الجهات التي دفعت.. أو أبدت استعداداً لتمويل المؤتمر الكارثة الذي دعا إليه «مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ورئيسه الدكتور سعد الدين إبراهيم لمناقشة أوضاع الأقليات في الوطن العربي بما فيها ما اسموه بـ «الأقلية القبطية».

«العربي» حصلت على أحدث وثائق مؤسسة «المبادرة من أجل السلام والتعاون في الشرق الأوسط» التي تضم نخبة من الشخصيات الأمريكية والإسرائيلية والعربية من بينها الدكتور سعد الدين إبراهيم وتعد أحد المطابخ الرئيسية في طرح الأفكار والتصورات والسيناريوهات للتمهيد لتأسيس نظام الشرق أوسطي على أنقاض النظام العربي، تقوم إسرائيل فيه بدور القيادة وتتمحور من حول مصالحها واستراتيجيتها شبكة التفاعلات الإقليمية الجديدة.

يترأس هذه المؤسسة - المبادرة - جون ماركس أحد أهم الخبراء الأمريكيين في شئون الشرق الأوسط على مدى العقود الأربعة الماضية، من أهم الشخصيات التي تضمها «الفريد أثرتون مساعد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق وريتشارد ميرفي، وسفراء أمريكيون سابقون في المنطقة العربية، ورئيس البنك الدولي السابق روبرت مكنمارا، ونائب وكيل وزارة الدفاع الأمريكية السابق دوف زاخم.

وأهم المجموعات التي تعتمد عليها هذه «المؤسسة» وتعمل في إطار مشروعها تضم ٢٥ شخصًا من الأمريكيين والعرب والإسرائيليين وينتمي الأعضاء العرب فيها إلى المغرب، سوريا، مصر، الأردن، السعودية، سلطنة عمان، الكويت، منظمة التحرير الفلسطينية، ولبنان.

وبالرغم من أن «المشروع» قد انطلق في سبتمبر (أيلول) ١٩٩١ بعقد أول اجتماع له، فإن اسم هذه المؤسسة لم يبرز إلى الضوء إلا عندما نشرت أنباء في أواخر العام الماضي بأنها تستخدم كغطاء لاتصالات تجري بين أكاديميين سوريين وإسرائيليين، وهو أمر نفته سوريا رسميًا بالرغم من مشاركة عميد كلية الحقوق بجامعة دمشق الدكتور محمد عزيز شكري فيها والذي لم ينقطع عن المشاركة في الاجتماعات الستة التي عقدت حتى الآن، وقد انضم إليه في هذه الاجتماعات الدكتور الياس صمو مدير قسم العلاقات العامة بجامعة حلب السورية، وهو أمر لا يمكن أن يتم دون موافقة من الحكومة السورية. وتضم «المؤسسة» في مجلس إدارتها فلسطينيًا واحدًا هو محمد مصلح الذي يعمل مدرسًا في إحدى الجامعات الأمريكية وسوريا واحدًا هو عبد العزيز سعيد المدرس بالجامعة الأمريكية بواشنطن (أستاذ حل النزاعات الدولية)، وقد حل محمد مصلح محل الدكتور محمد عبد العزيز ربيع الذي يبدو أن تركها منذ نحو عامين. أما المصري الوحيد الذي جرى ضمه فيما بعد إلى مجلس إدارتها فهو الملحق الإعلامي السابق بالسفارة المصرية بواشنطن محمد وهبي الذي يعمل حاليًا في سفارة قطر بواشنطن، وهو ضيف دائم في كل اجتماعات المنظمات الصهيونية الأمريكية، وقد سبق أن تلقى قبل نحو أربع سنوات ميدالية تقديراً من إحدى هذه المنظمات العاملة بواشنطن لجهوده في توثيق العلاقات المصرية الإسرائيلية!!

وعقدت مجموعة العمل التي تضم حاليًا ٢٥ شخصًا ستة اجتماعات بعيدًا عن الأضواء، وأحيطت بسرية.. «تذكرنا باجتماعات المؤسسات الماسونية» ويرفض المسئولون فيها كشف أسماء المشاركين، أو مصدر التمويل لنشاطها المكثف والمتواصل، وكيفية انتقاء الأشخاص وإرسال الدعوات، مما يثير قدرًا كبيرًا من الشكوك حول حقيقة أهدافها وأهداف القائمين عليها والمساعي التي يبذلونها. وقد تابع مراسلنا الذي تسنى له الاطلاع على بعض نشاطاتها والتعرف على بعض المشاركين فيها في ندوة محدودة الحضور في معهد «بروكنجز» في واشنطن في صيف عام ١٩٩٢ وكان المتحدث الرئيسي في الندوة أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية بالقاهرة الدكتور سعد الدين إبراهيم الذي لم يجد سوى عبد الناصر والناصرية ليحملها السبب وراء المأساة المعاصرة للأمة العربية، وبذلك يتضح أحد الأهداف التي تسعى إليها هذه المجموعة بعدم تحميل إسرائيل والولايات المتحدة أية مسئولية عن العدوان والاحتلال اللذين تتعرض لهما الأمة.

وبالرغم من الجهود ومحاولة التستر على الأسماء المشاركة في الاجتماعات التي تعقدها المجموعة فقد حصل مراسلنا على أسماء عدد من الذين شاركوا في الاجتماع السري السادس الذي عقد في مراكش بالمغرب في الفترة من ١٨ - ٢١ مارس الماضي. ومن هؤلاء العرب سعد الدين إبراهيم، محمد وهبي (مصر) أحمد سامح الخالدي ويزيد الصايغ (منظمة التحرير

الفلسطينية) إضافة إلى محمد مصلح، ووزير التعليم الكويتي الأسبق حسن الإبراهيم، والأستاذ بجامعة الكويت حاليًا غانم النجار، ومحمد عزيز شكري والياس صمو (سوريا) وشلومو جازيت مدير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق، وجوزيف الفر من مركز دايان للدراسات الاستراتيجية في تل أبيب. وضم الاجتماع أيضًا عضوين برلمانيين، وأساتذة جامعات آخرين وسفراء ومدراء معاهد فكرية، ومدراء تنفيذيين، ونشطاء في المجال العام وجنرالات، أي أنها تشكيلة من التخصصات المتنوعة في المجالات التي تسعى المجموعة إلى اختراقها.

ويقول البيان الذي وزعته مؤسسة «المبادرة من أجل السلام والتعاون في الشرق الأوسط» الأسبوع الماضي وعلى نطاق محدود إن مستشار الملك المغربي أندريه عزولي - وهو أحد اليهود المغاربة - قد رحب بالمجتمعين حيث قدم كل خبرته وترحيبه الحار في سبيل انجاح «خلوة» مراكش، خاصة انه الاجتماع الأول الذي يعقد في مدينة عربية، حيث عقدت الاجتماعات الخمسة السابقة خارج المنطقة العربية في أمريكا ودول أوروبية.

وقد وصف عضو مجلس إدارة المؤسسة اجتماع مراكش بأنه كان «مميزًا جدًا» وقال بانه كان «إنجازًا كبيرًا» وعزا هذا الوصف إلى ان الاجتماع قد تجاوز كونه لقاء يندرج فقط في إطار التطبيع العربي الإسرائيلي، بل إلى افاق «شرق اوسطية» حيث شارك في الاجتماع أشخاص ينتمون إلى تركيا ومنفيون إيرانيون. وحول إصرار المؤسسة على عدم نشر الأسماء المشاركة قال بان ذلك يجعل المشاركين يتحدثون بحرية ويبعدهم عن التعرض لضغوط الرأي العام.

وقد شاركه في هذا الرأي مدير العلاقات العامة في المؤسسة - المشروع، ورئيس تحرير نشرتها الدورية إتشي إندويف، الذي أكد في حديث مع مراسلنا أهمية الإبقاء على سرية الأسماء المشاركة، ولدى مواجهته ببعض الأسماء المشاركة قال «إنني لا اعلق سلبًا او إيجابًا على هذه الأسماء» وبذلك لم ينف مشاركتها، لكنه قال إن الإبقاء على سرية أسماء المشاركين هو أحد الأسس التي «نعتمدها لبناء الثقة» بين العرب وإسرائيل ويساعد في التوصل إلى اتفاق سريع وأشار إلى أن الرأي العام العربي لا يزال ضد التطبيع أو اللقاءات العربية الإسرائيلية.

الهدف.. التطبيع ومساواة الضحية بالقاتل

لم تثر المجزرة الصهيونية في الحرم الإبراهيمي بالخليل «النخوة» لدى المشاركين، ولم تنفع دماء المصلين الشهداء حنق وغضب «النخبة» العربية في منع عقد الاجتماع، فالاجتماع السادس وزعت دعواته فور حدوث المجزرة ووافق المشاركون العرب على الحضور اسوة «بزملائهم» الإسرائيليين الذين لم يقدموا حتى «اعتذاراً» عن الدماء التي سفكها المستوطنون وقوات الاحتلال الإسرائيلي في الخليل.

ويقول البيان «وفيما لم يكن الانفعال القوي بعيدًا عن السطح فإن بيانًا مبكرًا من أحد الفلسطينيين الذين لهم علاقة بأعلى المستويات القيادية في منظمة التحرير الفلسطينية قد ضبط لهجته عندما قال: لقد جئت إلى الاجتماع ليس بهدف الإدانة، بل لإعادة التأكيد على التزامي بقضية هذه المجموعة في إيجاد أرضية مشتركة، وللبحث عن حلول جديدة». بينما أوضح سفير إسرائيلي سابق مشارك ان من الخطر اعتبار الخليل فقط «نتيجة عمل مجنون واحد» بل إنه أمر مستمر بين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وقال «المتطرفون ليسوا فقط استثناء» بل يعكسون «قوى متطرفة موجودة في كلا المجتمعين» وأضاف «لمناقشة ثمار المجتمعات ينبغي مناقشة الجذور التي انتجت هذه الثمار». إنها بالطبع مساواة الغاصب بالذي سلبت أرضه.

تمويل الإسرائيليين بشراء المستوطنات

وقد تناول المجتمعون قضية المستوطنات اليهودية في الأراضي العربية المحتلة، ويطرح هؤلاء في إطار إزالة العقبات التي تعترض طريق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي كمدخل «للتسوية الثقافية والحضارية» بعض المقترحات التي لم يتوصلوا إلى اتفاق بشأنها ومن بين المقترحات نقل موضوع التفاوض بشأن المستوطنات إلى المرحلة النهائية من المفاوضات. استخدام الضمانات المالية الأمريكية للقروض الإسرائيلية لحفز المستوطن لمغادرة المستوطنات إلى خارج الأراضي المحتلة، استخدام الأموال العربية، والتمويل الدولي لشراء المستوطنات واعطائها للفلسطينيين الذين يحتاجون للسكن، توفير الأجواء التي تبين للمستوطنين اليهود أن الترتيبات التي استمرت منذ عام ١٩٦٨ - ١٩٩٤ قد انتهت مما يعني وضع قيود على استخدام الأرض والمياه من الأراضي المحتلة ويقول البيان إن أحد المشاركين السعوديين قال «إذا أرادت إسرائيل ان تكون أكثر كرمًا فإنها ستلقى بحرًا من التغيير في تحول المواقف على الجانب العربي»!

نزع سلاح الأيديولوجيا الإعلامية

وقد أولى المشاركون هذا الموضوع اهتمامًا بارزًا إذ أن الإعلام يحتل موقعًا مميزًا في صياغة توجهات الرأي العام العربي تحديدًا وإن «عملية السلام» الجارية تحتاج إلى «إعلام سلمي» يسعى إلى نشر «ثقافة السلام» ويبشر بمفاهيمها. ويشير البيان إلى ان وزيرًا كويتيًا سابقًا (هو حسن الإبراهيم) قال في الاجتماع «ما نحتاجه فعلاً هو جهد تعليمي لاعداد الناس للسلام» ومن المعروف ان حسن الإبراهيم يترأس في الكويت «جمعية تقدم الطفولة» وكانت له مشاركات بارزة عربيًا على هذا الصعيد. غير ان سفيرًا إيرانيًا سابقًا كان أكثر

تحديداً عندما طالب بما أسماه «نزع سلاح الأيديولوجيا». وقد استحسن المشاركون هذا الاصطلاح حيث استفاضوا فى «علكه» وقد اتفق المشاركون على أن عمليات المفاوضات فى الشرق الأوسط أمر ينخرط فيه السياسيون الكبار والدبلوماسيون، وأن تأثيره محدود فى المجال العام على امتداد المنطقة العربية.

وقد اعترفوا بأن الجمهور الواسع فى المنطقة ليس معهم لذلك فإنه ينبغى على المجموعة أن تأخذ فى اعتبارها وبجدية مشروعًا جديدًا للعمل مع وسائل الإعلام بهدف المساعدة «لاعداد أوسع جمهور للسلام فى المنطقة». وهكذا يعترف المشاركون النخبويون أن هدف اجتماعاتهم هو إعداد الجماهير العربية لقبول «السلام» بشروطه الحالية، وفرض هذا «السلام» طوعًا بإرادتها، أو رغمًا عنها عن طريق تزييف وعى الناس وإرادتهم الوطنية، ولتحقيق برنامج المجموعة فإن المشاركين فى «خلوة مراكش» قرروا الاهتداء بالخطوط العامة التالية:

× لن يتماسك السلام النهائى فى المنطقة إذا لم يكن هناك ثقافة للسلام تدعمه وتحافظ عليه.

× ينبغى إحداث تحولات فى التوجهات والإدراك فى الشرق الأوسط إذا أريد للمنطقة الانتقال من ثقافة المواجهة والحرب إلى ثقافة السلام.

× لتحقيق ذلك بالمقابل ينبغى كسر الأنماط القديمة، وجعل المتشددين (وهو مصطلح يطلق على الوطنيين) معتدلين على امتداد المنطقة.

× هناك حاجة إلى تطوير ونشر مصطلحات ومفردات سياسية جديدة وطاقم جديد من الاستعارات المجازية لتقديم محتوى اجتماعى لثقافة السلام.

× يمكن للإعلام أن يلعب دورًا أساسيًا فى بناء ثقافة السلام لتجاوز القيود الحكومية والثقافية السائدة التى تضع عقبات مانعة أمام تقدم «السلام».

ولتحقيق تلك التوجهات والأهداف فإن «مجموعة العمل» المجتمعة فى مراكش اتفقت على ضرورة تشكيل ورشة عمل إعلامية تحت إشراف لجنتى المبادرة للمجتمع المدنى وتسوية الصراع لتجنيد الاعلاميين فى المنطقة للعمل وفق تلك التوجهات، وينبغى ان تضم اللجنة فى عضويتها صحفيين ومدراء إعلاميين ذوى نفوذ فى مصر ودول الخليج العربية والاردن و«الجالية الفلسطينية» وسوريا وتركيا ويلاحظ ان المجتمعين لم يتطرقوا إلى اسم فلسطين كبلد أو ككيان بل استخدموا المصطلح الانجليزى

"The palestinian community"

للدلالة على الفلسطينيين.

برنامج العمل المستقبلى

وضعت «مجموعة العمل» الاساسية فى المبادرة من اجل السلام والتعاون فى الشرق الاوسط برنامجا لانشطة مكثفة للجانها المتعددة المنبثقة عنها وقد سبق اجتماع مراكش إقامة ورشة عمل لمجموعة التعاون الاقتصادى فى القاهرة فى شهر يناير الماضى بينما عقدت المجموعة الاستشارية للمشروع اجتماعها يوم ٢٩ مارس الماضى فى واشنطن. ويتضمن جدول أعمال الانشطة المختلفة التالى :

الأمن:

سوف تتناول ورشة العمل الخاصة بالأمن المهام التالية خلال اجتماعها فى ستوكهولم بالسويد فى شهر يونيو (حزيران) المقبل:

× المثلث الإسرائيلى - الأردنى - الفلسطينى. وهناك عضوان فى مجموعة العمل حول الأمن وهما خبيران فى القضايا الأمنية احدهما أردنى، والآخر إسرائيلى، وهما فى المرحلة الأخيرة من إعداد مسودة ورقة مشتركة حول القضايا الأمنية المعروضة فى المحادثات الثنائية الأردنية - الإسرائيلية. فيما قرر «خبيران أمنيان» إسرائيلى وفلسطينى كتابة مقال مشترك للنشر فى الصحف حول الترتيبات الأمنية المحتملة فى مرحلة التسوية النهائية بين الفلسطينيين وإسرائيل، وهذان العضوان هما أحمد سامح الخالدى عضو الوفد الفلسطينى للمفاوضات مع إسرائيل ويترأس حاليًا رئاسة تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية التى تصدرها مؤسسة الدراسات الفلسطينية أما العضو الثانى الإسرائيلى فهو الجنرال المتقاعد شلومو جازيت رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق، وقد سبق للإثنين القيام بجولة مشتركة فى أواخر العام الماضى فى نيويورك وواشنطن حيث قدما وجهة نظر فلسطينية وإسرائيلية حول الترتيبات الأمنية المطلوبة.

× إعادة الانتشار الإسرائيلى، حيث ينتظر أن تعيد إسرائيل نشر قواتها المحتلة فى الضفة الغربية وغزة خلال الصيف الحالى وسوف يؤدى ذلك إلى إحداث تكيف رئيسى على صعيد «السكان» الذين يقطنون الأراضى المحتلة، وقررت اللجنة القيام بمشروع جديد لوضع خطوط عامة للمبادئ التى قد تتحكم فى هذا الانتشار.

× ضبط الأسلحة الإقليمى: وافقت مجموعة العمل على إقامة هيئة متخصصين من مصر، وإسرائيل، والأردن والجالية الفلسطينية، وسوريا، للكتابة عن ضبط الأسلحة من وجهة نظرهم الوطنية، وسوف يتم مراجعة الأوراق المكتوبة بهذا الشأن فى اجتماع ستوكهولم، وربما سيتم نشرها. وأشار البيان إلى إمكانية مشاركة متخصصين إيرانيين فى كتابة تلك الأوراق.

تسوية النزاعات:

تهدف مجموعة العمل حول تسوية النزاعات إلى زيادة التدريب والمساعدة فى إقامة حقل تسوية

النزاع بالوسائل السلمية فى الشرق الأوسط وخلال العام المقبل فسوف يتم عمل التالى:

- ورشات عمل لحل النزاع تعقد فى الأردن فى شهرى مايو وأكتوبر المقبلين، وفى تركيا فى شهر مايو، وربما فى يونيو (حزيران) المقبل.

- تدريب وتطوير مناهج فى هذا المجال فى جامعة بيت لحم بالضفة الغربية فى يونيو المقبل.

× إقامة برامج تدريب للمدربين فى مصر فى شهرى مايو ويونيو المقبلين.

- عقد اجتماع تشاورى للجنة الإقليمية لتسوية النزاع التى كانت قد شكلت فى شهر نوفمبر الماضى فى المؤتمر الإقليمى فى الأناضول.

× وفى حالة توفر تمويل إضافي فإن ورش عمل إضافية ستعقد منها اثنتان فى الأردن، واثنتان فى مصر، وواحدة فى غزة، وأخرى فى الضفة الغربية، وواحدة فى تركيا، إلى جانب ورشة عمل إسرائيلية فلسطينية مشتركة، وجولة دراسية لأربعة مشاركين من الشرق الأوسط فى الولايات المتحدة.

المجتمع المدنى:

سوف يفحص مشروع «صور الآخرين» التابع للمجموعة الأنماط السلبية لوضع الخطوط العريضة لحملة واسعة فى المنطقة لإزالة النمطية، واللاإنسانية، والهدف من ذلك العمل باتجاه نقل كيف ينظر للآخر عبر المنطقة مع التركيز على تنشئة وتعليم الأطفال فى مراحل طفولتهم المبكرة. وقد اجتمعت اللجنة الاستشارية للمجموعة فى واشنطن يوم ٢٩ مارس الماضى لإعداد خطة لمجموعة عمل أوسع سوف تجتمع فى اكتوبر المقبل، وتضم مثقفين من المنطقة ومسئولين تربويين ومعلمين. وتهدف ورشة العمل هذه إلى حفز أوسع مدى للنشاطات المناهضة للنمطية، والمشاريع، والتعاون مع العدو.

حقوق الإنسان:

سوف ترعى المجموعة حول مشروع حقوق الإنسان الاجتماع الاستشارى الإقليمى الثالث لحقوق الإنسان فى قبرص فى الفترة من ٢٤ - ٢٧ يونيو المقبل حيث سيلتقى معًا متخصصون عرب وإسرائيليون وأتراك إلى جانب ممثلين للمجموعات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان لمناقشة انتهاكات حقوق الإنسان كمشكلة مشتركة، ومن بين المواضيع التى ستناقش فى المؤتمر:

١ - مراكز التأهيل الإقليمية لضحايا العنف والتعذيب وشن حملات عامة ضد التعذيب.

٢ - تقييم الاحتياجات والخطط الاستراتيجية للتنسيق بين مجموعات حقوق الإنسان فى الضفة الغربية وقطاع غزة و «إسرائيل».

٣ - تعليم حقوق الإنسان.

الاختراق الحضارى

إن ما سبق نضعه برسم كافة المثقفين الوطنيين العرب والمناهضين لدعوات التطبيع مع العدو الإسرائيلى، لقد حضر مراسلنا حلقة دراسية اقامها فى وقت سابق من الشهر الجارى مركز تسوية النزاعات فى جامعة ميرلاند الامريكية شارك فيها ٩ طلاب فلسطينيين من جامعتى بيرزيت وبيت لحم بالضفة الغربية المحتلة إلى جانب أربعة طلاب إسرائيليين من الجامعة العبرية بفلسطين المحتلة وحاول المشرفون على الحلقة الدراسية من خلال أوراق العمل والتوجيهات التمهيدية دفع الطلبة الفلسطينيين إلى القبول بالصيغة التى تستند إساسًا على توجيهات وبرنامج مشابه لبرنامج المبادرة من أجل السلام والتعاون فى الشرق الأوسط ويستغل المشرفون افتقاد الطلبة الفلسطينيين خبرات مطلوبة بهذا الشأن تمكنهم من فهم واستيعاب اهداف مثل تلك الحلقات الدراسية، التى تهدف إلى تمييع حدود الصراع، ويهدف الغائها، واحلال مفاهيم التعاون والتفاهم على ارضية القبول بالاحتلال كشأن لا علاقة له بالناس بل وأمر منفصل عن ارادتهم. وفى الاطار ذاته فإن من بين الأنشطة - التى يقوم بها فى الوقت الراهن بعض الباحثين عن «ارضية مشتركة» وتربية النشء الفلسطينى والعربى الجديد - ما تقوم به مؤسسة «بذور السلام» التى اسسها الصحفى اليهودى الامريكي «جون والاك»، حيث يقيم معسكرات مشتركة لاطفال فلسطينيين وإسرائيليين يجرى استقدامهم من الاراضى المحتلة إلى الولايات المتحدة.

ومن بين برامجه زيارة متحف «الهولوكوست» اليهودى فى وسط واشنطن لتثقيف الطلاب الفلسطينيين، ودفعهم للتعاطف مع اليهود بغرض تزييف وعيهم، حيث يتعرضون واسرهم يومياً لقمع الإسرائيليين فى الارض المحتلة وللمجازر المستمرة منذ خمسين عاماً.

إن ما يطرحه المشاركون فى اجتماعات «المبادرة» والبحث عن ارضية مشتركة هو خطر جداً، فهم يدعون إلى تغيير البيئة الثقافية والحضارية العربية بكاملها عبر استخدام اصطلاحات اشتقها علم الاجتماع الغربى مثل النمطية، حيث ان المنطقة العربية حتى الآن لا تنظر إلى «العدو» نظرة نمطية بقدر ما تختزن شعوبها فى ذاكرتها تاريخًا طويلاً من العدوان والسلب والقمع والنهب والإذلال. ويقوم المشروع على صرف نظر الاجيال العربية القادمة عن رؤية الطابع الحضارى للصراع مع الصهيونية والاستعمار، والتغريب، وتغيير البيئة يقتضى تغيير المرجعية واللغة والمصطلح، والتعبير السياسى.. وهم يعتبرون ان ذلك مهمة اجتماعية تقضى وجوداً إطار اجتماعى جديد لتحقيق ما يسمونه ثقافة السلام. انهم يتحدثون باستخدام «لغة» جديدة ومصطلحات جديدة، تعكس الفهم الإسرائيلى للمنطقة، فهم يتحدثون عن إعادة انتشار للقوات الإسرائيلية فى الارض المحتلة، وليس انسحاباً إسرائيليًا، كما يتحدثون عن الفلسطينيين ليس كشعب او دولة او حتى سلطة، بل «الجالية الفلسطينية» او «الجماعة الفلسطينية»



المصدر: العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٥ ابريل ١٩٩٤

ونتساءل وندعو كافة المثقفين والوطنيين العرب للتساؤل معنا باسم من تضع هذه المجموعة الخطط والاستراتيجيات، وإقامة ورش العمل وبرامج التدريب والتجنيد، والبرامج المشتركة. ما هى مصلحتهم ، وبأى حق، وبتوجيه من، وبأموال من؟

وقبل أن يستفحل الخطر ويمد هذا الاخطبوط أذرعته فى كل العواصم العربية لابد من كشف حقيقة هؤلاء،، فى اطار الدفاع عن حضارة وهوية الأمة التى تزداد حركة المعاول لهدمها. وقد قررت المجموعة عقد اجتماعها القادم فى الفترة من ٢٢ - ٢٥ سبتمبر المقبل، دون أن تعلن عن مكان الانعقاد. فالأمور فى نظرهم ستبقى سرية،، والمهم أن تقدم أبحاث ومشاريع تستخدم لتدمير الوطن والأمة التى ننتمى إليها.

فى العدد المقبل:
خطة إسرائيلية لتدمير السياحة العربية

.. اقرأ.. وتأمل!

تقرير للسفارة الملكية المصرية واشنطن

اقر الكونجرس الأمريكى مشروع انشاء لجنة الابحاث الشرق الأدنى تختص بالقيام بجميع الابحاث اللازمة للتمهيد لوضع مشروع لتنمية موارد الشرق الأدنى الاقتصادية وترقية مستوى معيشته مادياً وصحياً وثقافياً.

وقد استرعى نظر السفير فى هذا المشروع ماجاء على لسان انصاره من وصف الشرق الأدنى بالتأخر فى مستوى معيشته، وفى أحواله الصحية وطرق حكمه بينما افاضوا فى مدح إسرائيل واعتبروها قنطرة للديمقراطية إلى بلاد الشرق الأدنى ومركزا صناعيا فى مقدرته تزويد أقطار الشرق الأدنى بالنواة الضرورية من الفنيين والعمال المهرة تمهيداً لترقية تلك البلاد. ويتوجس السفير خيفة من هذا المشروع وأغلب مقترحيه من اليهود ويخشى أن يكون القصد منه أن تمر المعونة عن طريق إسرائيل مساعدة لها ولالزام الدول الأخرى المحيطة بها بالتعاون معها اقتصاديا وسياسياً ولهذا يشير بالتريث فى ابداء الرأى فيه حتى يتضح مايخفى وراءه من أغراض ومآرب. فيتشرف الديوان برفع هذه المذكرة إلى العتبات الملكية الكريمة.

التاريخ (١٩٤٩)

